

حكومة الوفد الأخيرة

١٩٥٠ - ١٩٥٢

نجوى إسماعيل



تاريخ المصريين

٢٩٩



هذا الكتاب

برز حزب الوفد على الساحة السياسية فى مصر متزعمًا الحركة الوطنية عقب ثورة عام ١٩١٩، وكانت أول وزارة يتولى تشكيلها عام ١٩٢٤ برئاسة زعيمه سعد زغلول، وشهدت الفترة ما بين عامى ١٩٥٠ - ١٩٥٢ آخر وزارة تولاهها الوفد برئاسة مصطفى النحاس، والتي أقيمت بعد حريق القاهرة. ولقد شهدت الفترة التى سبقت تولي آخر حكومة وفدية للسلطة انعكاسات نتائج الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى مصر. ودراسة تاريخ هذه الفترة يلقي الضوء على كثير من الأوضاع التى مهدت الشعب المصرى لقبول أفكار ثورة يوليو ١٩٥٢ واختمرت فيها عوامل قيام تلك الثورة. والكتاب الذى بين أيدينا يحتوى الكثير من تفاصيل أحداث الفترة التى عاشتها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قبيل قيام ثورة يوليو.

ISBN# 9789779103013



6 221149 037120

الهيئة المصرية العامة للكتاب

السعر: ٢٥ جنيهًا

حكومة الوفد الأخيرة

١٩٥٠-١٩٥٢

سلسلة

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد مجاهد

رئيس التحرير

أ.د. محمد صابر عرب

مدير التحرير

أ.د. فاروق جويش

سكرتير التحرير

مصطفى غنאים

الإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

أسس هذه السلسلة

الدكتور / عبد العظيم رمضان

وترأس تحريرها

من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٧

إسماعيل، نجوى.

حكومة الوفد الأخيرة: ١٩٥٠-١٩٥٢/

تأليف: نجوى إسماعيل.. القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٤٩٢ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك ٣ ٠٣٠١ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - مصر - حزب الوفد.

٢ - مصر - الأحزاب السياسية.

٣ - مصر - تاريخ - العصر الحديث.

١ - العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٠١٥/٩٨٧٠

I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 0301 - 3

ديوى ٢٢٩,٠٢

حقوق النشر محفوظة بالكامل

للهيئة المصرية العامة للكتاب

ويحظر إعادة الطبع دون إذن مسبق من هيئة الكتاب

المالكة لكافة حقوق الطبع والنشر

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولات

ص. ب. : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس

ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.egyptianbook.org.eg/e-mail:info@egyptianbook.org.eg.

حكومة الوفد الأخيرة

١٩٥٠-١٩٥٢

تأليف

نجوى إسماعيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠١٥

إهداء

إلى تلك الحفنة من الرجال ...
إلى هؤلاء الذين تجرعوا كأس الظلم
وتذوقوا مرارة الانكسار

إلى سائر الضحايا عبر العصور.....

المؤلف

فهرس الموضوعات

| الموضوع | رقم الصفحة |
|--|------------|
| على سبيل التقديم | ٨-٧ |
| المقدمة | ١٦-٩ |
| التمهيد | ٦٦-١٧ |
| الفصل الأول: الانتخابات ٤٤-٨٩ | ١٢٦-٦٧ |
| الفصل الثاني: المفاوضات المصرية - البريطانية | ١٨٠-١٢٧ |
| الفصل الثالث: الوفد وإلغاء المعاهدة | ٢١٦-١٨١ |
| الفصل الرابع: الوفد والكفاح المسلح | ٢٧٠-٢١٧ |
| الفصل الخامس: الوفد والمجتمع المصرى | ٣١٨-٢٧١ |
| الفصل السادس: العلاقات العربية | ٣٦٢-٣١٩ |
| الفصل السابع: الوفد والولايات المتحدة | ٤١٠-٣٦٣ |
| الفصل الثامن: الوفد والعلاقات الخارجية | ٤٤٤-٤١١ |
| الخاتمة | ٤٥٠-٤٤٥ |
| المصادر والمراجع | ٤٧٥-٤٥١ |

على سبيل التقديم

برز حزب الوفد على الساحة السياسية في مصر متزعمًا الحركة الوطنية عقب ثورة عام ١٩١٩، وكانت أول وزارة يتولى تشكيلها عام ١٩٢٤ برئاسة زعيمه سعد زغلول، وشهدت الفترة ما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٢ آخر وزارة توليها الوفد برئاسة مصطفى النحاس، والتي أقيمت بعد حريق القاهرة. ولقد شهدت الفترة التي سبقت تولي آخر حكومة وفدية للسلطة انعكاسات نتائج الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر، فمن تردّد للأوضاع الاقتصادية وانتشار للفقر والغلاء وافتقاد العدالة الاجتماعية إلى فشل لمعاهدة عام ١٩٣٦ في حفظ استقلال مصر، وإلى احتدام للصراع بين الجماعات السياسية المختلفة، والتي وصل نفوذ بعضها إلى حد تهديد سلطة الدولة مثل: الإخوان المسلمون، كما أن بعضها الآخر كان يتمتع بنفوذ واضح لدى بعض الشرائح الاجتماعية مثل التنظيمات الشيوعية التي انتشرت في الأوساط العمالية، هذا بالإضافة إلى عجز أحزاب الأقلية التي تولي مسؤولية الحكم في الفترة السابقة على حكومة الوفد الأخيرة في حل مشكلات مصر، ورغم تعلق الآمال بحكومة الوفد الأخيرة بقيادة النحاس، إلا أن الفشل قد أصابها هي الأخرى، إمّا لأسباب داخلية تتعلق بتكوين الحزب وسياساته، أو أسباب خارجة عن إرادة الحزب، تمثلت في موقف القصر وسلطات الاحتلال البريطاني من الوفد.

ودراسة تاريخ هذه الفترة يلقي الضوء على كثير من الأوضاع التي مهدت الشعب المصري لقبول أفكار ثورة يوليو ١٩٥٢ واختمرت فيها عوامل قيام تلك الثورة، والكتاب الذي بين أيدينا يحتوي الكثير من تفاصيل أحداث الفترة التي عاشتها مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قبيل قيام ثورة يوليو.

وقد عالجت الباحثة أزمة مصر السياسية والاجتماعية في التمهيد، وذلك من خلال ما عكسته معاهدة ١٩٣٦ من تأثيرات على مصر. كما تناولت الانتخابات التي تمت في نهاية عام ١٩٤٩، والتي فاز فيها حزب الوفد بأغلبية ساحقة على غير رغبة من الملك الذي كان يستشعر الخطر على عرشه، وقد أرجعت الباحثة فوز الوفد بسبب ضعف الحكومات السابقة التي خضعت لتوجيه السراى، وبسبب الفوضى والاضطرابات والتضييق على الحريات وازدياد نفوذ رجال السراى وغلاء المعيشة.

ثم تناولت الباحثة كيفية مواجهة حكومة الوفد الأخيرة لمشكلة بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، وصيانة وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى، ولذلك بدأت بالمفاوضات مع الجانب البريطانى، الذى تمسك بالتفاوض مع الجانب العسكرى فقط، وأصرَّ على بقاء قواته فى منطقة القناة، ومحاولة اشتراك مصر فى تحالف عسكرى مع الغرب لمواجهة الخطر الشيوعى المرتقب على المنطقة مع الضغط عليها ومساومتها على شراء الأسلحة وقبول الصلح مع إسرائيل . واتضح من المفاوضات اتساع الهوة بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية، مما اضطرَّ الحكومة المصرية إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد، وموقف كل من بريطانيا والدول الغربية وبعض الدول العربية والقوى السياسية المصرية والملك من قرار إلغاء المعاهدة.

وأعقبت الباحثة بعد إلغاء المعاهدة على موقف بريطانيا وقيامها بتعزيز قواتها فى منطقة قناة السويس، ومهاجمتها للمظاهرات السلمية التى اندلعت فى مدن القناة تأييداً لإلغاء المعاهدة وتطور الأوضاع إلى عمليات فدائية ضد القوات البريطانية، وضغط بريطاني بعقوبات اقتصادية على الحكومة المصرية التى ناشدت العمال المصريين الانسحاب من العمل فى المعسكرات البريطانية، واستمرار أعمال العنف وتطورها باشتراك البوليس المصرى فيها، وتدمير مبنى محافظة الإسماعيلية، وقتل

وجرح الكثير من رجال البوليس أعقبها اندلاع مظاهرات القاهرة التي تحولت إلى عمليات تخريبية نتج عنها اشتعال القاهرة، وهي الفرصة التي استغلها الملك لإقالة آخر حكومة وفدية في ٢٧ يناير عام ١٩٥٢.

كما خصصت الباحثة فصلاً من دراستها عن وصف الحالة الاجتماعية للقطر المصري خلال فترة حكومة الوفد الأخيرة، وما شهدته من أزمات اقتصادية واجتماعية حيث التفاوت الطبقي، وتكدس الثروة في يد أقلية، وحرمان الأغلبية، وغياب العدالة الاجتماعية، وسيطرة رأس المال الأجنبي على مقدرات الدولة.

ولم تكتف الباحثة بإلقاء الضوء على الأحوال الداخلية، بل أوضحت موقف حكومة الوفد الأخيرة من قضايا الأمة العربية، وكذلك موقفها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما ألقت الضوء على حركة التبادل التجاري بين مصر وكثير من دول العالم.

ولقد تميزت هذه الدراسة بوعى مؤلفتها بالأوضاع الداخلية والظروف الخارجية التي أحاطت بحكومة الوفد الأخيرة، والتي استطاعت توظيفها لخدمة ما يتصل بتاريخ مصر من خلال المصادر المتنوعة التي استقت منها مادتها العلمية.

وانني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ العزيز.. فإنني أتقدم بخالص الشكر للباحثة نجوى إسماعيل السيد أحمد، وإلى أسرة التحرير على الجهد الذي بذلوه لخروج هذا العدد من "تاريخ المصريين".

والله ثم الوطن من وراء القصد

د. محمد صابر عرب

مقدمة

تتناول الدراسة تطورات مصر الداخلية والعلاقات الخارجية في ظل حكومة الوفد بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٢.

ويرجع السبب في اختيار هذا الموضوع إلى انه يشغل حقبة حاسمة في تاريخ مصر المعاصرة، فهذه السنوات القليلة تزخر بالكثير من الأحداث التي ساهمت بشكل كبير في تغيير الوضع السياسي في مصر.

تمثل تلك السنوات الفترة التي اختمرت فيها عوامل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث أدت الأحداث إلى شيوع إحساس عام بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية نتيجة ظهور عديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت بمثابة جزء من الأزمة السياسية التي كشف عنها عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته البلاد خلال هذه الحقبة، حيث شهدت هذه الفترة استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها واحتدام الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة والتي وصل نفوذ بعضها إلى حد تهديد سلطة الدولة مثل الإخوان المسلمين، كما أن بعضها الآخر كان يتمتع بنفوذ واضح لدى بعض الشرائح الاجتماعية مثل التنظيمات الشيوعية وتأثيرها على العمال مستغلة تفاقم المشكلات داخل المجتمع المصري وعجز الحكومة عن حلها.

كما أن دراسة هذه الفترة تعد دراسة لاحتدام أزمة النظام الداخلية فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية والعلاقة بين الطبقات والكتل الجماهيرية.

وفيما يتعلق كذلك بالأنظمة السياسية مجسدة في يمين ويسار ووسط وعجز الأحزاب التقليدية عن حسم هذه القضايا وفي آن واحد الإخفاق في حسم القضية الوطنية بعد أن ثبت إفلاس معاهدة ١٩٣٦ في حفظ استقلال مصر وكرامتها أمام نفوذ السلطة المحتلة من قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد قوة ساعد الجماعات السياسية والاجتماعية الجديدة التي ظهرت على الساحة

المصرية خارج نطاق الأحزاب التقليدية تحاول إحداث تغيير حاسم في موازين القوى السياسية والاجتماعية في مصر.

وقد تبلور هذا الصراع بين حزب الأغلبية - الوفد وبين أحزاب الأقلية من خلال الاتهامات المتبادلة بينه وبين أحزاب الأقلية والجماعات الجديدة التي ركزت على فشل الوفد في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي أصبح المجتمع المصري يعاني منها والتي عكستها دوريات الفترة.

كما عكس التعاون وربما التآمر الذي حدث بين الملك وبين الإنجليز لإزاحة حزب الأغلبية تفاقم الموقف إلى الحد الذي انتهى بحريق القاهرة لينهى الأزمة السياسية لحقبة زمنية هامة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر بكل ما فيها من تطورات داخلية وعلاقات خارجية تبلورت في استغلال الولايات المتحدة للأزمة السياسية والاجتماعية لتفرض وجودها على المنطقة بعد أن برزت على الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية. ولتجعل من نفسها حامية "للعالم الحر من الخطر الشيوعي"، ومن النظم الديكتاتورية.

ويدخول الولايات المتحدة، وإزاحة الوفد من الحكم تغلق صفحة من صفحات التاريخ السياسي والاجتماعي لمصر خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٢ التي وإن بدت قصيرة إلا أن أحداثها كانت عميقة الأثر على أوضاع وتطورات مصر السياسية والاجتماعية اللاحقة حيث اشتعل فتيل ثورة يوليو ١٩٥٢ التي قلبت نظام الحكم رأساً على عقب.

وقد أنهيت الدراسة عند ٢٧ يناير ١٩٥٢ حيث اعتبرت آن ذلك يشكل حداً طبيعياً لها حيث أنها تركز على التطورات في ظل هذه الحكومة الأخيرة للوفد والتي كانت إقالتها في يوم ٢٧ يناير ١٩٥٠ لتتطوي آخر صفحة من صفحات تاريخ

الوفد في الحكم، التي بدأت مع وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ وانتهت بإقالة النحاس ١٩٥٢. ولتشهد البلاد مرحلة جديدة من مراحل حياتها السياسية داخليا وخارجيا.

وقد عاجلت هذا الموضوع في ثمان فصول بالإضافة إلى تمهيد وخاتمة. يتناول الفصل التمهيدي أزمة مصر السياسية والاجتماعية من خلال ما عكسته معاهدة ١٩٣٦ من تأثيرات على مصر وكيف أثبتت خلال الحرب العالمية الثانية استفاد أغراضها ثم دور أحزاب الأقلية وازدياد الأزمة السياسية والاجتماعية بسبب عدم التوصل إلى حل لها.

أما الفصل الأول بعنوان الانتخابات ووصول الوفد إلى الحكم فيعرض كيفية وصول الوفد للحكم وأثر ذلك على القوى المختلفة والسياسة التي حددها في برنامجه والتي وعد بها الشعب للمرحلة القادمة.

ويتناول الفصل الثاني المفاوضات المصرية البريطانية ودور الوفد فيها، وكيف حاول التوصل إلى شروط ترضى مطالب المصريين وتحقق ما وعد به من جلاء ناجز وتحقيق وحدة وادي النيل ولكنه فشل بسبب التعنت البريطاني

وأمام الضغط الشعبي الهائل كان لابد أن يتخذ الوفد قراراً يعيد له هيئته ومكانته كحزب للأغلبية يحقق أحلامها وأمالها وهذا اتضح في الفصل الثالث حيث الوفد يعلن إلغاء المعاهدة ويتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج يكون لها الأثر الواضح على الحركة الوطنية والذي يتضح في الفصل الرابع من خلال "الكفاح المسلح" حيث يشجع الوفد الكفاح المسلح ويتخلى عن أسلوب المفاوضات ذلك الأسلوب الذي عجز عن تحقيق المطالب المصرية ولكن الاستعمار البريطاني ومن ورائه الدعم الأمريكي الذي يحركه لا يرضيه هذا الأسلوب فيبدأ في الإعداد للتخلص من الوفد حيث لم يصبح من ورائه فائدة بعد أن كشف عن نفسه وأنه لا يستطيع التنازل عن المطالب المصرية فهو لا يأخذ القرار وحده وإنما بإرادة هذا

الشعب الذي انتخبه، ومن ثم ينتهي الأمر بوقوع جريمة حريق القاهرة لتحرق معها آخر صفحات الوفد في الحكم دون اعتراض واضح من جانب الشعب المصري الذي عانى من كثير من المشكلات وهو عنوان الفصل الخامس "الوفد ومشكلات المجتمع".

بالإضافة إلى هذه الفصول هناك أيضاً علاقات الوفد الخارجية، على المستوى العربي يتناول الفصل السادس موقف الوفد من بعض القضايا العربية وذلك انطلاقاً من دور مصر القيادي في المنطقة العربية فظهر تأييده لبعض الدول ووقوفه إلى جانب دول أخرى مع الأخذ في الاعتبار أن قضية فلسطين كانت قضية العرب جميعاً وكان لمصر دور بارز فيها إزاء ما أظهرته تجاه إسرائيل وحلفائها، أيضاً على المستوى الغربي كان للولايات المتحدة فصل منفرد نظراً لدورها الأساسي منذ وصول الوفد للحكم وحتى إقالته فكان الفصل السابع "الوفد والولايات المتحدة" حيث يتضح فيه أن الولايات المتحدة تحل تدريجياً محل بريطانيا لثرتها في النهاية ثم توضيح علاقة الوفد ببعض دول العالم الغربي والشرقي في الفصل الثامن من خلال إبراز دور بعض الدول التي ساهمت بصورة غير مباشرة في الأحداث مثل فرنسا وإيران، وكذلك أمثلة لبعض الاتفاقات التجارية بين حكومة الوفد وبعض دول العالم المختلفة.

وأخيراً أعددت خاتمة للموضوع تتضمن أهم نتائج الدراسة من خلال أهم التطورات التي طرأت على تاريخ مصر السياسي والاجتماعي. في هذه الحقبة تليها قائمة المصادر والدراسات التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة

ولقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر وهي متنوعة ما بين وثائق أجنبية وعربية غير منشورة ووثائق منشورة وبين دراسات ومؤلفات ومذكرات لبعض الشخصيات التي عاصرت الأحداث أو شاركت في صنعها.

وتعد وثائق الخارجية البريطانية من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة بشكل أساسي خصوصاً خلال فترة المفاوضات المصرية - البريطانية حيث أبرزت

الرؤية البريطانية لأهم التطورات التي حدثت خلال هذه الحقبة وأوضحت الاتجاهات السياسية والمواقف المعلنة وغير المعلنة للأطراف المعنية. والتي اتضحت أيضا خلال فترة الكفاح المسلح وحرص بريطانيا على اطلاع الولايات المتحدة على كل خططها تجاه المسألة المصرية ، كما عكست رؤية صانعي السياسة البريطانية.

ويوجد جزء لا بأس به من الوثائق البريطانية هذه في مركز مصر بمؤسسة الأهرام بالإضافة إلى المترجم منها في جريدة الأهرام وكذلك الوثائق المترجمة بمؤلفات محمد حسين هيكل مثل ملفات السويس ، وسقوط نظام. التي يحتوى على كم كبير من الوثائق البريطانية المترجمة والتي أفادت البحث كثيراً في الاطلاع بوضوح على تطور الأحداث والعلاقات البريطانية الأمريكية وموقفهما من إسرائيل والعرب بصفة خاصة.

وقد اتضح من هذه الوثائق مدى التنسيق البريطاني الأمريكي من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة وأوضحت الشكوك والقلق الذي انتاب الحكومة البريطانية تجاهها وكذلك حالة العجز التي كانت عليها بريطانيا والتي ارتضت أن تمثل "الوتر الثاني" كما عبر عن ذلك السفير الأمريكي كافري .

وكذلك اعتمدت أيضا على وثائق أرشيف الخارجية المصري السرى الذي كشف عنه مؤخرا والذي أفاد الدراسة في رصد أهم الاتفاقات التجارية التي عقدتها مصر في فترة الدراسة كما احتوى على بنود الاتفاقات بالتفصيل والجدول التي تحتوى على أهم السلع والدول التي تعاملت معها مصر. وكذلك احتوت على تقارير صحفية " لوكالة تأس " السوفيتية والتي أوضحت الوجه الآخر للعالم من خلال الكتلة الشرقية وعلاقتها بمصر وموقفها من قضاياها وأثر ذلك على الغرب .

إلى جانب محافظ عابدين ومحافظ مجلس الوزراء وبعض محافظ دار المحفوظات بالقلعة والتي لم يتم العثور علي كثير مما يفيد الدراسة وإنما أغلبها ملفات خدمة لبعض الشخصيات مثل النحاس وحافظ عفيفي ولكنها لم تضاف كثيرا للدراسة .

أيضا اعتمدت الدراسة على الدوريات المصرية التي ساهمت في توفير مادة علمية للفصل الخامس حيث أوضحت مشكلات المجتمع المصري وأوجه النقد التي وجهت للحكومة ، كما أمكن من خلالها الإحساس بالجو السياسي العام السائد في تلك الفترة خاصة فترة الكفاح المسلح ، وأبعاد الأزمة الاجتماعية في مصر قبل ثورة يوليو ، وكيف نادى بعض الصحف "بالثورة" قبل اندلاعها وأوضحت أيضا صورة الصراع الأيديولوجي والسياسي بين مختلف التيارات السياسية في المجتمع المصري وعلاقة هذه التيارات المختلفة بقضايا ومشكلات المجتمع .

وهناك أيضا الوثائق الأمريكية المنشورة بالمركز الثقافي الأمريكي في القاهرة والإسكندرية والتي تقع في مجلدين تحت عنوان American foreign Relations 1952 - 1954 vol IX و U.S.A 1948- 1952 vol IX وتم الاعتماد على جزء منها ألقى الضوء على وجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة وسياستها في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهي تحتوى على مكاتبات وتقارير بين القاهرة وواشنطن ، وبين واشنطن ولندن .

أيضا مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ والتي أوضحت وجهات النظر المصرية من خلال المناقشات التي تمت بين أعضاء المجلس وآرائهم في الأحداث التي عاشت فيها البلاد .

كما كان أيضا للمذكرات الشخصية دور في هذه الدراسة وخاصة مذكرات كريم ثابت الذي عاصر أحداث الفترة وشارك فيها من خلال وظيفته كمستشار صحفي للملك مع الحذر في وصفه وتقييمه للشخصيات التي وجدت وعلاقته به .

كذلك مذكرات صلاح الشاهد "ذكرياتي بين عهدين" ومذكرات بعض الشخصيات الأخرى التي لعبت أدواراً مختلفة في الأحداث بالإضافة إلى بعض الدراسات الحديثة الوثائقية مثل دراسة "هيكل" الوثائقية، واحتوت على الكثير من الوثائق والتقارير التي عبرت عن وجهات النظر المختلفة. ثم الدراسة الوثائقية لـ "لطيفة سالم" عن فاروق وسقوط الملكية وأيضاً دراسة د"محمد عبد الوهاب"، ناصر والسياسة الخارجية الأمريكية "وقد أفادت هذه الدراسات وغيرها في الكشف عن الكثير من الحقائق المدعمة بالوثائق البريطانية والأمريكية

كذلك الدراسات والمؤلفات المختلفة والتي تناولت فترة الدراسة وما قبلها أو ما بعدها من قريب أو بعيد.

ولعل من الصعوبات التي واجهت الدراسة هي عدم توفر بعض الوثائق أو انقطاع تسلسلها لعدم وجودها كاملة ولعدم القدرة على تصويرها من أصولها. كذلك اختفاء أو تلف بعض الدوريات وعدم إتاحة الفرصة للحصول على الوثائق الأمريكية كاملة مما كان له أثر في المصاعب التي ووجه بها البحث. وأخيراً أرجو أن أكون وفقت في تقديم صفحة من صفحات تاريخ مصر السياسي والاجتماعي لهذه الفترة الحاسمة في تاريخ مصر.

تمهيد

تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي عرفت بمعاهدة الصداقة والتحالف في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وقد تمكنت بريطانيا من تكبيل مصر بأغلال ربطتها بالسياسة التي تتبعها.

ورغم أن المعاهدة تضمنت بعض المزايا وما تبعها من إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ واشتراك مصر في عصبة الأمم إلا أن البنود التي تضمنتها بخلاف ذلك فقد جاءت مجحفة بحقوق مصر والمصريين. ويكفى منها ذلك بقاء قوات بريطانية عسكرية نقلت بعد الحرب إلى منطقة القناة كانت مصدر تهديد دائم للبلاد، ومن ثم فلم يتحقق معها الاستقلال المنشود كما كان متوقعا.

وقد ظلت معاهدة ١٩٣٦ الأساس القانوني الذي قامت عليه العلاقات بين مصر وبريطانيا خلال السنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها^(١)، وبدأت الصورة منذ توقيع المعاهدة آن الحكم في مصر أصبح يركز على ثلاثة دعائم هي السفارة البريطانية، والقصر الملكي والأحزاب المصرية وعلى رأسها حزب الوفد الذي كان - في ذلك الوقت - أكثر الأحزاب استناداً إلى قاعدة واسعة في الرأي العام المصري ومن ثم فهو أكثر الأحزاب قدرة على توجيه مشاعر مصر تجاه الإنجليز وقت الخطر^(٢) وبدأ أن حزب الوفد خلال هذه الفترة ومنذ عام ١٩٤٢ على وجه التحديد كان أكثر اعتدالا ومال إلى التعاون مع البريطانيين ولعل ذلك يرجع إلى أن حزب الوفد لم يكن مؤلفاً من كتلة واحدة وإنما كان قد ضم بين صفوفه مجموعات ذات خصائص طبقية مميزة ومتباينة من أصحاب المصالح البرجوازية ومن كبار الملاك الزراعيين^(٣).

ورغم ما حدث داخله من انشقاقات^(٤) إلا أن التركيب الطبقي العريض للوفد والشبكة الواسعة من اللجان المحلية والصحافة الواسعة، بالإضافة إلى جناح السيمين

الذي تزعمه فزاد سرج الدين، كل هذا أدى إلى أن الوفد أصبح يمثل قوة يحسب لها الحساب من جانب بريطانيا^(٤).

وقد حاولت بريطانيا آن تدبير شئون مصر وفقاً لمصالحها التي ارتكزت على القوى المتناقضة في السياسة المصرية، وهذا ما عكسته ظروف الحرب العالمية الثانية فمع اقتراب نذر الحرب العالمية الثانية ازداد القلق من جانب السفارة البريطانية والقوى المختلفة حول الدور الذي ستلعبه مصر في هذه الحرب ومدى إمكانية إعلانها الحرب على دول المحور ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة تحركات سريعة من جانب السفير البريطاني من أجل ضمان تنفيذ مصر للمادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦ واتخاذ الإجراءات التمهيديّة التي تكفل إعلان الطوارئ في أقصر مدة ممكنة إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد استجاب على ماهر - رئيس الحكومة - لذلك، فأعلن قطع العلاقات مع ألمانيا ومنع التعامل مع رعاياها والقبض على بعض الوطنيين الذين يشتبه في تعاملهم مع الألمان. كما أعلن الأحكام العرفية ووضع مصر في حالة تأهب للحرب ولكن دون أن يعلن دخول مصر رسمياً في الحرب وإنما اعتبر أن مصر قدمت ما عليها من التزامات وفقاً للمعاهدة، وأنها في مركز وسط بين الحرب والحياد^(٥) أما بريطانيا فقد تعاملت مع مصر من منطلق ثقل نفوذها السياسي وليس بما يتفق مع المبادئ التي أقرتها المعاهدة فحسب.. ولذلك بدأت تمارس ضغوطها على الحكومة المصرية ولكن مصر كانت حذره خشية التورط في إعلان الحرب، وأفتى " عبد الحميد بدوى - أحد رجال القانون - بأن مصر ليست مطالبة بأكثر من إعلان حالة الطوارئ^(٦)، لأن إعلان مصر دخول الحرب ليس في صالحها. أما موقف الوفد من تلك المسألة فقد جاء متشابهاً مع موقف الحكومة حيث أقر تقديم المساعدة لبريطانيا في إطار التزامات معاهدة ١٩٣٦^(٧).

ولما كانت بريطانيا لن تتنازل عن مطالبها، بل أنها هددت باستخدام القوة، فقد ازدادت ضغوطها على الحكومة المصرية برئاسة "على ماهر" والذي دعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد لمناقشة إعلان الحرب وقد أقر المجلس رفض هذا القرار بحجة عدم وجود قوات عسكرية بريطانية - مصرية كافية في مصر^(٨) ومن ثم فقد اكتفت مصر في هذه الآونة بترديد ما أسمته سياسة تجنب مصر ويلات الحروب.

وقد وافق الملك حكومته وأعلن انه غير ملتزم بموجب المعاهدة بإعلان الحرب وأعلن نفس حجة المجلس^(٩).

وهكذا اتفقت أراء القوى على هدف واحد وهو عدم إعلان مصر الحرب على ألمانيا وذكرت الصحف أن وقوف مصر على الحياد سيوفر عليها الكثير وينقذها من تدهور حالتها الاقتصادية^(١٠).*

ولكن رغم ما بدا من اتفاق بين الجبهات المختلفة في البلاد إلا أن ثمة مشكلة حدثت بين البرلمان والحكومة مما زاد من الأزمة حيث انتقد فريق الأغلبية تطبيق الحكومة الأحكام العرفية واتخاذ القرار بذلك في أثناء غياب البرلمان*، وذكرت آن رئيس الحكومة استغل سلطاته واعتبرت ما حدث استغلال للسلطة وانعدام الحرية، ومن ثم فقد رفضت اللجنة البرلمانية استمرار الأحكام العرفية^(١١)، وهكذا لم يلق "على ماهر" التأييد من البرلمان لذلك حاول تحسين علاقته مع بريطانيا حيث شعر خصومه انه يتخذ من ذلك ذريعة للحد من حريتهم مما أثار شعورا قويا ضده، ولكن السفير البريطاني لم يتنازل عن عدم ثقته فيه وفي ميوله المحورية.

في الوقت نفسه كان يرى آن الأفضل لبريطانيا في هذه الظروف هو تعيين حكومة وفدية لأن استمرار وجود على ماهر" يعنى انتصار الملك*، وهذا ما لم تريده بريطانيا وانما تريد تحجيم دور الملك وتقليصه، كما أن الوفد يتمتع بشعبية عريضة متغلغلة بين الأوساط الجماهيرية، وكان مقتنعا آن الوفد سيكون أكثر مرونة تجاه

المسألة المصرية في حالة انتصار بريطانيا على دول المحور وهكذا قام السفير البريطاني بالضغط على الملك لإزاحة على ماهر مؤكداً بذلك أن اليد العليا ما زالت لبريطانيا في مصر، رغم معاهدة الصداقة والتحالف^(١٢).

أما الوفد فقد بدأ يتخذ خطوات نشطة تجاه العلاقات المصرية - البريطانية مستغلاً سوء الأحوال وضعف موقف على ماهر الذي لا يستند إلا على القصر، وقام النحاس بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية في أبريل ١٩٤٠ تضمنت المطالب المصرية^(١٣). وتعد هذه المذكرة سابقة خطيرة حيث أنها جعلت من حق أي هيئة سياسية أن تلجأ إلى السفير الذي يمثل الدولة المحتلة، بدلاً من الملك مما زاد من غضب الملك عليه، كما أنها كانت تعني أن الوفد يبحث لنفسه عن دور في الأحداث ويحاول استغلال الظروف السائدة.

وقد جاء تعلبى الخارجية البريطانية دليل على ذلك بأن الوفد يريد أن يلعب دوراً في السياسة الداخلية وفي بركة للسفير البريطاني عبر فيها عن أن هذه المذكرة ستزيد مصاعب الجانب في مصر، وأن ما حدث ما هو "إلا مناورة سياسية"^(١٤)، وهكذا رغم رغبة بريطانيا في وجود حكومة وفدية إلا أنها قصدت إحراج الوفد أمام الرأي العام والحكومة، بل أن الرد البريطاني حرص على اعتراف صريح بأن الوفد لا يمثل الهيئة الرسمية التي تتعامل معها بريطانيا، ولعل ذلك كان محاولة من بريطانيا للإيحاء بأنها حتى وأن سعت إلى تعيين الوفد في الحكم فهي مصممة على التمسك بحقوقها المزعومة في مصر وأنها لن تنفذ المطالب المصرية، كما أنها كانت إشارة إلى الوفد ألا يتخطى دوره الذي سترسمه له.

أما على الجانب المصري فقد أيدت القوى المختلفة أمثال -مصر الفتاة والحزب الوطني المذكرة، بينما رفضها "على ماهر" والسراى والدستوريين بل إن على ماهر منع نشر المذكرة أو نشر الرد البريطاني الأمر الذى أخرج حكومة الوفد^(١٥) بالإضافة

إلى الموقف البريطاني المعارض ولكن إذا كان هذا هو الموقف البريطاني من حزب الوفد، فلماذا أصرت بريطانيا على عودته للحكم؟

في الحقيقة آن بريطانيا كانت تخشى تأثير الوفد ليس على مصر فقط وإنما تأثيره على البلاد العربية أيضا فشعبية الوفد قوية، ولذلك فضلت بريطانيا آن ترى الوفد قريبا منها أفضل من الوقوف ضدها حيث آن ذلك سيمنع الوفد من إثارة المتاعب خوفا على خروجه من الحكم^(١٦)، وهكذا كانت بريطانيا تسرى آن الوفد يمكنه التنازل عن مطالب مصر مقابل البقاء في السلطة. ولم تدرك انه لا الوفد ولا أي حكومة يمكنها آن تتنازل عن مطالب الأمة خاصة آن الرأي العام المصري أصبح أكثر تأثيرا في تحريك الأحداث في مصر، ومن ثم فقد كان يمثل قوة يحسب لها الحساب

هناك أيضا الموقف الدولي حيث آن إيطاليا كانت على وشك إعلان الحرب إلى جانب ألمانيا، مما شجع على انتشار الدعاية والشائعات الألمانية والإيطالية وداعت فكرة عدم دخول مصر الحرب إلى جانب بريطاني^(١٧).

وقد أدى هذا إلى تحرك السفير البريطاني لمواجهة الموقف فبدأ في تحذير "على ماهر" وأثار مع فاروق فكرة عدم التزام مصر بهذا الموقف الحيادي، وسعى في تعيين بعض الوسطاء وإدخال عناصر موالية للإنجليز داخل الوزارة^(١٨)، ورغم ذلك جاء بيان "على ماهر" أمام البرلمان ليؤكد آن مصر غير ملزمة بدخول الحرب إلا إذا هوجمت^(١٩).

كذلك لم تقم الحكومة المصرية بمصادرة السفن الإيطالية الراسية في المياة المصرية والقنصليات الإيطالية في مصر وترحيل أعضاء المفوضية وقامت بتزويد الجيش المصري بالتعليمات التي تقتضى التعاون مع بريطاني^(٢٠) حليفة مصر طبقا لمعاهدة ١٩٣٦، وقد أدى هذا إلى ازدياد الشكوك البريطانية في إخلاص على ماهر وقامت

بتبليغ القصر بضرورة الحجب بحكومة تمثل الأغلبية سواء كانت وفدية او على الاقل يشترك فيها الوفد^(٢١) في يونية ١٩٤٠

وأخذت السفارة البريطانية تشكك في إخلاص "على ماهر" لانجلترا وحلفائها وتؤكد على وجود صلات بينه وبين المحور وأبلغت القصر بأنها لا يمكن أن تتعاون مع وزارة على ماهر وكان هذا البلاغ بمثابة إنذار بضرورة اقالته^(٢٢).

وكانت الوثائق الامريكية قد أشارت أيضا إلى آن بقاء الوفد بالخارج سيزيد الأمور تعقيدا ومن ثم فقد ازدادت الضغوط على "على ماهر" والملك، مما حدا بعلى ماهر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا أما مسألة إعلان الحرب فقد ربطها بغزو المحور للأراضي المصرية أو شن غارات جوية على مواقع الجيش المصري^(٢٣) وقد أدى هذا إلى استياء السفير البريطاني وأسرعبالإشارة إلى حكومته بضرورة اتخاذ موقف جدي وقوي ضد حكومة "على ماهر" التي لا تحظى بثقة الساسة المصريين وسعي إلى اشراك الجانب العسكري لتأكيد خطورة الموقف القائم وبالفعل قامت الحكومة البريطانية بتقديم تبليغ بريطاني بواسطة سفيرها في القاهرة وطالبت فيه الملك عدم الانجراف وراء على ماهر في الطريق الخطأ^(٢٤) وضرورة خروجه بسرعة.

وقد استاء الملك من هذا الاسلوب وطلب من السفير المصري في لندن توضيح موقف الحكومة المصرية، وكيف تضغط السفارة عليها، كما اتصل على ماهر بالسفير المصري في لندن وطلب منه توضيح موقف الحكومة المصرية وترويج فكرة الضغط البريطاني على مصر، في الوقت نفسه حاول التقرب من النواب ولكنه فشل^(٢٥)، كما فشل في إيقاف مساعي السفير البريطاني لإقالته من الحكم. وهكذا وإزاء التهديدات البريطانية باستخدام القوة في حاله عدم رضوخ القصر بما جاء في التبليغ من ناحية واعتراض النواب والمصريين من ناحية اخرى و رأى الجميع ضرورة استقالة حكومة على ماهر ،وبالفعل تم ذلك^(٢٦) وتم ابلاغ السفير البريطاني الذي

صمم على أن يستدعى الملك " النحاس " ويتشاور معه في أمر تشكيل الحكومة الجديدة^(٢٧)، وهكذا وضع قوة الوجود البريطاني داخل مصر الذي فرض عودة الوفد إلى الساحة السياسية في مصر.

وقد قام الملك بالفعل باستدعاء النحاس - بواسطة وكيل ديوانه عبد الوهاب طلعت - وبعد عدة مشاورات صدر مرسوم ملكي بتشكيل حكومة حسن صبري في ٢٧ يونيو ١٩٤٠، حيث رفض النحاس فكرة تشكيل حكومة قومية^(٢٨)، لأنه ما كان ليرضى إلا أن يكون رئيسا لحكومة وفدية خالصة، وهكذا حاول الملك إرضاء بريطانيا ولكن بدون النحاس حيث كان يعلم أن بريطانيا سترحب بحسن صبري " نظرا لصداقته لهم، وهذا ما أكدته "حسن صبري" في بيانه من أن حكومته ستلتزم بما أقرته في معاهدة ١٩٣٦ وما أقره المجلس من قبل في ١٢ يونيو ١٩٤٠، أيضا قام بزيارة السفارة البريطانية لإعلان ولائه مما أثار غضب مجلس الشيوخ خصوصا بعد أن طلب إليه السفير البريطاني اعتقال على ماهر بحجة نشاطه ضد المجهود الحربي^(٢٩).

كما زادت الدسائس وزادت الاضطرابات والمعااناة التي نتجت عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي سببته ظروف الحرب، مما زاد من اتساع الهوة بين الطبقات وتغيير شكل الخريطة الاقتصادية^(٣٠) والاجتماعية حيث أصبح من الصعب على البناء الاجتماعي والسياسي المصري المتداعي أن يتحمل ذلك وقد كان على "حسن صبري" أن يواجه كل هذه الصعوبات للحفاظ على الاستقرار في البلاد ولكنه توفي فجأة تاركا لحسين سري الذي خلفه عبء المواجهة التي ظهرت بدايتها مع بداية عام ١٩٤١ عندما تم القبض على دبلوماسي روماني موالى للمحور عندئذ طلبت السفارة من "حسين سري" اغلاق القنصلية الرومانية وطرد الوزير الروماني^(٣١) ولكن حسين سري رفض بحجة أن بريطانيا ليست في حالة حرب مع رومانيا^(٣٢). مما أغضب السفارة البريطانية التي ما زالت تعتبر نفسها الأمرة في مصر

ومن ثم يتضح الانتهاك السافر من بريطانيا للمعاهدة والتدخل في شئون مصر الداخلية.

وقد استمرت في الضغوط فأبرقت وزارة الحربية في لندن إلى الملحق العسكري البريطاني لتلفت الانتباه إلى نشاط القنصلية اليابانية في الاسكندرية^(٣٣) والضغط على الحكومة المصرية لاتخاذ اجراءات شديدة ضد أي قنصلية أجنبية في مصر تحاول استغلال الظروف، وأيضاً بعض المصريين الذين يطالبون بالاستقلال المزعوم^(٣٤) وذلك للقضاء على أية محاولة للاستفادة من الموقف خصوصاً الملك وأتباعه

ولكن ما حدث بعد ذلك جعل الملك فاروق يعيد حساباته حيث تغير ميزان الحرب لصالح بريطانيا^(٣٥) كما علم بأن السفارة البريطانية تقوم باتصالات مع النحاس - عن طريق امين عثمان - ولكنه فشل في التقرب إلى السفارة خصوصاً بعد ازمة صليب سامي "بخصوص الوزير الفرنسي المفوض "برتزى" - الموالى لحكومة فيشي المتحالفة مع ألمانيا - حيث قام صليب سامي - وزير الخارجية حينذاك - باتخاذ قرار بإبعاد الوزير الفرنسي ارضاءً للإنجليز أثناء غياب الملك ودون رغبته، فاعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً للوزير وحق الوزارة الدستوري، بينما اعتبرت بريطانيا ما فعله الملك ضربة موجّهة لها وعملاً غير ودي، ومن هنا جاءت الفرصة لكل من الملك والانجليز للتخلص من الحكومة . أما الملك فقد بدأ يستعد لتأليف حكومة ائتلافية تكون قادرة على التصدي للعواصف القوية القادمة^(٣٦). وفي نفس الوقت عملت بريطانيا على استغلال سوء الاحوال الاقتصادية لمواجهة الملك بشدة، وكذلك الوفد والبرلمان الذي كان يضع مسؤولية سوء الاوضاع على الحكومة والمسؤولين ويحاول اظهار ضعف الحكومة وعدم قدرتها على استيعاب المرحلة الراهنة^(٣٧)، وإزاء هذه التطورات الداخلية وكذلك الخارجية - حيث وصلت القوات الالمانية الي مرسى مطروح وزادت الغارات الجوية على مصر -، كل هذا اثار مجلس النواب وطالب

بوقف الاعتداءات على مصر وإزاء ذلك قدم سري باشا استقالته^(٣٨) وهنا حدث سباق خفي بين الإنجليز وبين القصر في جذب الوفد خصوصا بعد وصول القوات الألمانية آلي مرسى مطروح^(٣٩) فالملك عرض على النواب فكرة تأليف حكومة قومية يشترك فيها الوفد ولكن النحاس رفض وطلب إجراء انتخابات^(٤٠) وذلك رغم الاتصالات السابقة التي كانت بين النحاس والقصر عن طريق عبد الوهاب طلعت - وكيل الديوان الملكي - أما بريطانيا فقد رحبت برفض النحاس وذلك ربما يرجع إلى عدة أسباب أهمها الخوف من ازدياد نفوذ الملك في الوقت الذي كان السفير البريطاني يحاول تحجيم هذه النفوذ^(٤١).

أيضا رغبة بريطانيا في ألا يتحول الوفد إلى أداة تدور في فلك القصر مما يضاعف مشكلات بريطانيا^(٤٢).

كذلك رغبة بريطانيا أن يكون اشتراك الوفد عن طريقها وقد يكون ذلك في رايها لتحقيق هدفين في وقت واحد، الهدف الأول أن يظل الوفد يدين لها بالولاء والطاعة، والثاني قد يكون لرغبتها في تمزيق الحزب حتى لا يصبح قوة ضدها بعد ذلك، وكذلك لتؤكد لنفسها أن جميع الأحزاب في مصر تحت سيطرتها وأخيرا ربما كان تأييدها لعودة الوفد رغبة منها لتدعيم فكرة الديمقراطية التي تنادى بها وبالتالي تكتسب تأييدا عالميا

وقد أوضحت الوثائق البريطانية أن هيئة الإنجليز كانت قد تدهورت بعد أن ضاعف الوفد من حملاته ضد الحكومة والملك والأحزاب والإنجليز مما زاد من شعبيته وهكذا ومع تفاقم الأزمة وتعدد مخاطرها بات أمر عودة الوفد شيئا هاما، وطلب السفير من حكومته اعطاءه تفويضا كاملا لحسم الموقف مع الملك^(٤٣).

وقد أشارت الوثائق الأمريكية أن القضية بدت وكأنها قضية "ثار" بين السفير البريطاني وبين الملك^(٤٤) ولعل هذا ما اتضح في جهود السفير البريطاني الذي وجد أن

أمر عودة الوفد أصبح أمرا حتميا حتى وإن وصل إلى حد عزل الملك، وهذا ما أكدته أيضا "حسين سرى"^(٤٥) للسفير البريطاني.

وهكذا اقتنعت الحكومة البريطانية بطرد فاروق من الحكم وانجى بالوفد ولكنها عادت وتراجعت عن فكرة عزل فاروق^(٤٦) وهذا ما عكسته تقارير السفير البريطاني ويوميته التي سجلها في الفترة من ٢ إلى ٤ فبراير ١٩٤٢ حيث أكد السفير أهمية عودة الوفد للحكم وكيف يسعى للتأكد من موقف النحاس ومدى استعداداته لذلك

ولعل ما ذكره على لسان أمين عثمان من أن النحاس على أتم الاستعداد لتشكيل الحكومة بشرط استمرار بريطانيا معه إلى النهاية^(٤٧) ما يؤكد موقف النحاس وموافقته على التدخل البريطاني لصالحه، وربما كانت محاولة من النحاس لاستغلال الموقف بعد الحرب مطالبا بريطانيا بالجلء عن مصر مقابل وقوف الوفد بجوارها أثناء الحرب، عموما فقد وعد السفير البريطاني بالمساعدة فأرسل إلى رئيس حكومته برقية ذكر فيها بأن أحوال البلاد السيئة ليس لها حل سوى تأليف وزارة وفدية خالصة تستطيع تحمل المسؤولية ويمكنها انشاء مجلس استشارى من زعماء الأحزاب^(٤٨). ومن ثم فقد سعى السفير البريطاني إلى الاتفاق على صيغة الانذار الذي سيوجهه إلى الملك وصدقت الخارجية البريطانية على كل الترتيبات التي وضعها السفير البريطاني^(٤٩).

وقد اعتبر ذلك خرقا للمعاهدة ومن ثم فلم يستسلم لما أراده السفير البريطاني مما أثار سخطه^(٥٠) وصمم على استخدام القوة لاجبار الملك على تنفيذ أحد اختياريين إما التنازل عن العرش واما استدعاء النحاس وتشكيل حكومة وفدية^(٥١).

وهكذا وصلت الأزمة إلى ذروتها لتنتهى بحصار الدبابات لقصر عابدين واجبار الملك على تنفيذ ما أراده السفير البريطاني، وقد ذكرت التقارير البريطانية أنه كان مقررا القبض على الحرس الملكي حرصا على سلامة السفير البريطاني^(٥٢).

والحقيقة أن "لامبسون" - السفير البريطاني - حرص على تنفيذ خطته ونجاحها خاصة بعد اللوم الذي تلقاه من حكومته بسبب ازدياد الاضطرابات في البلاد^(٥٣)، ولذلك كان حريصا على تسجيل تفاصيل الموقف في بركاته اليومية إلى حكومته التي عبرت عن رضاها عنه بالانعام عليه برتبة "لورد"^(٥٤).

وهكذا حقق اهدافه فمن ناحية أثبت قدرته على تحجيم دور القصر وإذلاله ومن ناحية أخرى حرص على الحصول على ارضاء الحكومة البريطانية عنه وإزالة اسباب توجيه اللوم إليه.

وهكذا أكد هذا الحادث ثلاثية المعادلة التي حكمت الحياة السياسية في مصر والموزعة بين ثلاثة اطراف هي العرش ويمثل الرمز الرسمي لفكرة السيادة، والوفد الممثل الفعلي للأغلبية الشعبية وهو مجال الاستقطاب بين الطرفين الآخرين، والسفارة البريطانية وهي صاحبة القول والفصل في الشأن المصري.

كما أكد أيضا انه كان درسا للأطراف الثلاثة حيث انعكس في صياغة مواقفها اللاحقة فالملك شعر انه أھين إھانه بالغة فبدأ يبحث عن طريق جديد ليحطم به هذا الوفد الذي فرض عليه ولكنه كان حذر هذه المرة بحيث أراد التخلص منه مع ضمان سكوت بريطانيا^(٥٥).*

والسفير البريطاني يرى أن هدفه قد تحقق ومن ثم فعليه التراجع إلى مؤخرة الصورة ليأخذ الدور المتوط به وهو دور الحكم بين الطرفين وتحديد العلاقة بينهما وألا يتدخل إلا وقت اللزوم وهذا لم يحدث فعليا وإنما ظل التدخل قائم

أما النحاس وحزبه فقد اكتشف أن الصراع بينه وبين القصر قد أصبح مكشوفاً ومن ثم فقد حرص على التأكيد باستمرار على معارضة الإنجليز له وفي الوقت نفسه أصبح أكثر حذراً من القصر وإن كان ظل متوقفاً الاقالة في أي وقت^(٥٦).

وهكذا اتضح أن بريطانيا هي الطرف الأقوي ويؤكد ذلك تدخلها في سياسة الحكومة الوفدية ومحاولة اثبات أنها هي التي تدير البلاد بواسطة الوفد. (*)

وقد اتضح ذلك في أول لقاء بين السفير البريطاني وبين "النحاس" حيث اتفقا علي تبادل رسالتين أحدهما يعترض فيها النحاس علي التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية، والثانية تتضمن رد بريطانيا وابداء رغبتها في عدم التدخل والالتزام بمعاهدة ١٩٣٦^(٥٧) وبطبيعة الحال كان هذا بهدف تأكيد وصول الوفد للحكم بناءا علي رغبة الملك وبذلك لا يفقد الوفد شعبيته.

ولكن ما حدث نتيجة لهاتين الرسالتين كان عكس ما أرادت بريطانيا والوفد خاصة أن القوي السياسية المختلفة شككت في صدق هاتين الرسالتين وأوضحت أنها مجرد "مناورة مكشوفة" للتخلص من ثورة الرأي العام ضد الوفد والوجود البريطاني معا^(٥٨) وهكذا فشل الوفد في اكتساب الرأي العام في صفه مما زاد التوتر بينه وبين القصر الذي وجد في ذلك فرصة للقضاء علي شعبية الحزب وفقد صلاحيته وقد ساعده علي ذلك "أحمد حسنين" - رئيس الديوان الملكي - الذي وضع خطة تركز علي كسر حزب الوفد بتعميق الشق الذي ظهر علي سطحه من خلال توتر العلاقة بين النحاس ومكرم عبيد، وايضا تكوين جهاز حرس ملكي يكون لديه الاستعداد للتضحية من اجل الملك حتى لا يتكرر ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد كان لذلك دور في محاولات الملك لتصفية النحاس ومجلس الوزراء ولكنها فشلت^(٥٩).

وقد أكد فكرة الحرس الحديدي ما أشارت إليه الوثائق الأمريكية : أن القصر الملكي في القاهرة طلب شراء صفقة أسلحة أمريكية للحرس الشخصي لفاروق بدون علم وزير الدفاع المصري او وزير المالية^(٦٠).

هناك أيضا محاولة من جانب القصر لايجاد صلة مباشرة بين الملك ولندن من خلال السفير المصري في لندن - عبد الفتاح عمرو - لتحسين صورة الملك، وكذلك

مع بعض القادة العسكريين البريطانيين أمثال "شواتو دوجلاس" قائد الطيران البريطاني في الشرق الأوسط^(٦١).

أيضا كانت هناك ثمة محاولات من "أحمد حسنين" لتوثيق الصلات بين فاروق وأسرته ولكنه فشل ويؤكد ذلك زيارات الأمير محمد على للسفارة البريطانية يوميا للشكوى من فاروق^(٦٢). بالإضافة الى استمالة عدد من الصحفيين لاطهار شخصية فاروق بصورة طيبة وتسليط الأضواء عليه ومهاجمة الخطوط الخلفية للوفد وهو في الحكم.

وهكذا وضع القصر خطته للإطاحة بالوفد بدون أن يكون له شعبية أو مساندة من بريطانيا، وتنفيذا لهذه الخطة بدأ أحمد حسين بتعميق "الشق" بين النحاس ومكرم عبيد وذلك عن طريق اعداد سجلات تتضمن الوقائع والتصرفات التي تستغلها أسرة النحاس وأقاربه ووزرائه والتي كانت مناقضة للشرعية وجمع ذلك في سجل خاص أطلق عليه "الكتاب الأسود"^(٦٣) وزاد عليه جملة في العصر الاسود.

وقد استفادت أحزاب المعارضة من ذلك واستغلت الظروف للانتقام من الوفد فطبعت المنشورات التي تتحدث عن تولية الوفد باملاء بريطاني ووصفته بأنه "صنيعة الاستعمار" مما ساهم في حدوث انكسار في شرعية الحزب وأصبح الوفد في موقف لا يستطيع فيه تزكية نفسه عن أحزاب الأقلية، او اتهامها وقد ساعد على ذلك عدم استعداد الحزب ببرنامج محدد^(٦٤).

في الوقت نفسه كانت ظروف الحرب تلقى ظلالها على نوعية قيادات الوفد ونقلت مركز القوة من جماعات المثقفين إلى قيادة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين كانوا على استعداد لتقبل الحلول الوسط التي تربط بمصالحهم الطبقية أكثر من انصافها بحركة الوفد الشعبية وتوجيهاتها السياسية^(٦٥).

وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال - على سياسات الوفد خاصة بعد تضاعف قوى اليمين التي مثلها الأخوان المسلمون، وقوى اليسار المتمثلة في الجماعات الماركسية، أما قوى الوسط التي كانت تمثل الديمقراطية فقد تدهورت، وخير من كان يمثلها هو حزب الوفد وبقية الأحزاب المصرية الأخرى التي عرفت بأحزاب الأقلية.

ولعل هذا الوضع كان سببا في ادراك النحاس أن ما يحتاجه الوفد حاليا هو تغطية سياسته وهذا كان يمكن أن يتم بواسطة مكرم عبيد ولكن هذه المرة كانت العلاقة متوترة، و زادت اتساع الشقة بينهما وانتهى ذلك بخروجه من الحزب ومن الوزارة، ومن ثم فقد عاش النحاس "فترة ألم مكبوت وصامت" (٦٦).

أيضا نجد أن الحكومة ساهمت بقدر في تدهور شعبيتها حينما أحالت ما يقرب من ١٥٢٠ من كبار ومتوسطى الموظفين إلى المعاش أو الفصل أو النقل وعينت بدلا منهم أنصارها من الوفديين مما ساهم في ثورة الرأي العام ضد الحكومة (٦٧)، لدرجة أن السفير البريطاني حذر من مغبة ذلك (٦٨).

ولكن أخذت التجاوزات في الازدياد، وفي تقرير للسفارة البريطانية إلى الخارجية يصف هذه التجاوزات بأنها "استغلال نفوذ" خاصة من جانب السيدة "زينب الوكيل" "قرينة النحاس - وأقاربها وقد وصفهم التقرير" بأنهم "أفاقون" RasCals وعلق أن حكومة الوفد في صراعها مع الملك استغلت كل الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الحزب واتباعه وأنها أضرت بعناصر الاستقرار في الوفد، كما أن الوفد أصبح لا يمتلك الحماسة أو التقدير الذي يؤهله للإخلاص اللازم للإصلاح السياسي والاجتماعي..، وأصبح أبعد ما يكون عن الكفاءة وأن كان الاقدر على مواصلة "تقديم البضاعة" - كما ورد في تقرير السفير البريطاني -

وهكذا بدأ الجانب البريطاني يبرز عيوب الوفد - ليعلم أنه لن يسانده - مما يعطى الإشارة للتخلص منه وإن كان لم يشجع على ذلك إلا خلال الأيام الأخيرة للحرب وبعد زوال خطرهما عن الشرق الأوسط وإذا كان الحزب بالفعل قد فقد مصداقيته منذ توليه الحكم، فقد كان من الضروري أن يحاول نحو الصورة التي تكونت لأن يزيدا قامة مما جعله لا يختلف عن أي حزب يعمل من أجل مصالحه فقط ومن ثم فلم يستطع الدفاع عن نفسه بالقدر الكافي.

في ذلك الوقت كانت المعارك تشتد والانتصارات للمحور تتوالى ولكن جاءت معركة العلمين لتكون نقطة تحول في الحرب لصالح بريطانيا وحلفائها. هذا على المستوى الدولي، بينما كانت هناك معركة أخرى تخدم بين النحاس ومكرم عبيد بشأن الكتاب الأسود^(٧٠) وأعلن "حسنين باشا" أن مصر تحتاج إلى حكومة أنظف^(٧١) وقد شجعه على ذلك انتصارات بريطانيا على ألمانيا ورغم أن بريطانيا كانت ترى أن الوفد لا يقيد حاليًا بعد تدهور وضعه إلا أن السفير البريطاني أصر على موقفه من الملك ورفض تقديم اتهامات لمكرم عبيد للنحاس وعاد الصراع بشكل خفي بين القصر والسفارة^(٧٢)، حيث آن السفارة رغم أنها منوطة بدور الحكم إلا أنها كانت تتصرف باعتبارها طرف أساسي في اللعبة. وهذا ما اتضح في محاولتها دائما لإملاء رأيها على الملك من ناحية، وإظهار وقوفها بجوار "النحاس" ضد القصر من ناحية أخرى ومن ذلك اعتراضها على تقديم الاتهامات الموجهة للنحاس للتحقيق فيها من قبل الهيئات القضائية^(٧٣) وتم التقديم للاقتحامات على شكل استجواب في البرلمان

وقد وضح في هذه الفترة تأثير الوفد وخصوصا النحاس الذي كان يحارب جبهتين أحدهما بداخله بعد خروج مكرم عبيد، والأخرى مع القصر الذي يترصد به لينقض عليه^(٧٤).

وقد أوضحت الوثائق البريطانية أن الملك كات ينتظر اللحظة الحاسمة ليقيل الوفد، وأنه إذا ما شعر بأن السفارة البريطانية قد خففت من مساندتها للنحاس^(٧٥)

سيقوم بأقلته. وهكذا اخذت بريطانيا تتخلى تدريجيا عن النحاس لينفرد به الملك ولعل مساعدته على ذلك التناقضات التي بدت واضحة بين القمة الحزبية وبين القاعدة وبدا وكان الوفد يحتاج الى قيادة جديدة من الطبقة المتوسطة لكسي يحفظ بتأثيره على الجماهير^(٧٤).

وساعد أيضا على زيادة ضعف مركز الوفد ظهور القوى السياسية التي كانت تحتل حيزا هامشيا على مسرح الاحداث وهي قوى اليسار حيث الدعاية السوفيتية^(٧٥) وساعدت الصحافة اليسارية في الاعداد الايديولوجي لهذه القوى، وبدا يظهر تعاون بين الوفدين اليساريين وبين الجماعات الماركسية التي بدأت تنمو بصورة كبيرة خاصة فئات الطلبة والعمال، ونما لديها وعي طبقي وتنظيمي، وتحولت آلي قوة سياسية يحسب لها الحساب.

ولعل تكوين النقابات العمالية خير دليل على ثمو الوعي لدى هذه الفئات^(٧٦). أيضا شهدت هذه الفترة الميل آلي استخدام العنف، حيث آن ذلك كان انعكاسا لحادث ٤ فبراير، بل كان محك اختبار عملي ووسيلة لتطويع مصر سياسيا واقتصاديا وعسكريا لخدمة بريطانيا وحلفائها مما ترتب عليه ازمة اقتصادية حادة في ظل الازمة السياسية^(٧٧). وكذلك ماواكب هذه الازمات من تدهور واضح في الحياة الاجتماعية.

فقد شهدت هذه الفترة انهيار اقتصادي واجتماعي حيث ادت عملية المهجرة المكثفة من الريف آلي المدن الي تآثر الانتاج وكذلك تفشت البطالة بين عشرات الالاف من العمال والذين وجدوا انفسهم مشردين نتيجة تقلص العديد من المشاريع والمصانع والدليل على ذلك أن عدد العاطلين في الاسكندرية فقط عام ١٩٤٥ وصل الي مايقرب من ٦١٥٧ عاطلا.

كذلك صرح المكتب الصحفي لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أن السلطات الأمريكية قررت الاستغناء عن ٢٣ ألف عامل خلال شهر يناير عام ١٩٤٦. ورغم محاولات حكومة الوفد لكفالة الاستقرار والاستعداد لمواجهة كافة الاحتمالات وما يترتب على هذا الوضع من انفجار آلا أنها فشلت في احتواء الأوضاع والازمة المترتبة عليها^(٧٨).

ومن الملاحظ خلال هذه الفترة هو موقف بريطانيا التي لم يكن يهمها من انفجار الصراع داخل الوفد سوى مدى تأثيره على الاستقرار في مصر حتى لا يؤثر ذلك على اوضاع بريطانيا اثناء الحرب، لذلك سعت الى القيام بدور الحكم بين القصر والوفد بما يخدم مصالحها ويحقق الاستقرار في البلاد^(٧٩)، ويعكس هذا سياسة بريطانيا كي تحقق اهدافها باي وسيلة وتوضح الوثائق البريطانية في تقاريرها أن الصراع بين القصر والوفد ظل بين شد وجذب وان الملك كان ينتهز أي فرصة للتشهير بالوفد والنحاس كما أوضحت أن الوفد لم يعد له من محرك سوى ضرورات الحكم وأن النحاس معزول عن الواقع وأن كبار الوفدين انفسهم لا يخفون سخطهم على مالت اليه الامور. وهكذا يتضح أن نفوذ الملك كان ينمو بينما نفوذ الوفد يضمحل حيث كان الملك يحاول التقرب من الشعب في حين كان الوفد غارقا في مشكلاته الداخلية وعجزه عن حل المشكلات الخارجية وقد ظهر ذلك بوضوح بعد انتشار وباء الملاريا في صعيد مصر حيث استغل الملك ذلك لاطهار تقصير الحكومة وعجزها عن مواجهة الوباء أيضا استغل الملك الحادثة التي تعرض لها لاطهار شعبيته^(٨٠)، وقد أدى هذا آلي قلق السفير البريطاني الذي ارسل الي حكومته يعلن ضرورة عدم ترك الملك في الميدان وحده يصول فيه ويجول مستغلا الكوارث الانسانية التي تتعرض لها البلاد^(٨١).

وفي الوقت نفسه يطالب تنبيه الحكومة وتحذيرها بان بريطانيا سترفع يدها عن حمايتها. وقد واكب هذا الضغط على الوفد محاولة القصر اثارة مشكلة الكتاب

الاسود مرة اخرى في ١٨ ابريل ١٩٤٣ حيث كان يعتبره ادانة كاملة للوزارة ودليلا على فساد تصرفاتها^(٨٢).

ولأن الحرب كانت لا تزال دائرة فقد ابرق "تشرشل" الي القائد العام البريطاني لكي يتخذ الإجراءات الضرورية لمنع فاروق من تغيير الوزارة للمحافظة على استقرار الأوضاع في البلاد^(٨٣) وهكذا تفاوت موقف بريطانيا من الوفد والملك بين الارضاء والتحذير والتهديد خاصة آن التدخل الامريكي كان قد بدا يزداد لتنمية المصالح وترسيخ نفوذها في المنطقة وخاصة مصر مركز قيادة الحلفاء ومركز المؤتمرات الدولية^(٨٤).

ولكن الموقف البريطاني بدأ يتغير مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فبدأ يظهر تخليها عن الوفد ومحاولة ارضاء الملك، ففي ٥ سبتمبر ١٩٤٤ أثار "كيلرن" مسألة انفصال السودان عن مصر نهائيا^(٨٥).

وقد ازعجت هذه اللهجة النحاس وايقن أن الحكومة البريطانية في طريقها الي التخلي عنه وبالفعل أخذ الملك يسعى لتعبئة أحزاب المعارضة ضد حزب الوفد وحرص على التنسيق بينها لتبدو في جبهة واحدة عريضة تستطيع محو الوفد تماما من الخريطة السياسية في مصر^(٨٦).

كذلك استمرت بريطانيا في التقليل من شان الوفد واعتبرت أنه أصبح عبئا عليها، بل أن بريطانيا أكدت أن أي وزارة سيأتي بها القصر ستكون اقل ضررا مما تسببه الأوضاع الراهنة، وقد تستطيع الحكومة الجديدة ادارة البلاد على نحو اكفا. وفي مذكرة كتبها القسم المخصص البريطاني في القاهرة آلي ايدن وزير الخارجية آن الملك سيادرا لي اقالة الوزارة دون انتظار^(٨٧) وهداؤ كدان بريطانيا قد استفدت أغراضها من وجود الوفد ومن ثم فهي لا تمنع في التخلص منه.

وأمام ادراك الوفد ذلك حاول التقرب آلى الشعب - حيث كان التنافر قد زاد بينهما بعد الكتاب الاسود - فاعلنت الحكومة تخوفها من خطط الانجليز الدفاعية الرامية لاغراق الدلتا، واعلن تخلصه من العناصر الاجنبية^(٨٨).

ورغم ذلك فقد عجز الوفد عن مواجهة الضغوط وبدا يظهر الشقاق في البرلمان حيث اتهم د. حامد زكي د. احمد حسين بالشيوعية لانه طالب بضرورة فرض الضرائب التصاعدية ووضع حد آدي للاجور. وبدأت الصحف تنشر الكثير من التجاوزات مثل فضيحة توزيع اراضي الحكومة على عائلة الوكيل وغيرها من امور المحسوبة التي بدأت تنتشر بصورة كبيرة^(٨٩).

وقد حاول الوفد التقرب من الملك ولكن عدم الثقة بين الملك والنحاس وقفت حجر عثرة أمام هذه المحاولات، أيضا حاول تحقيق بعض المكاسب، فقد طلب الوفد تمثيل مصر في مفاوضات الصلح عقب انتصار الحلفاء، وحصلت مصر على تأكيد الحكومة البريطانية بحق مصر في حضور هذا المؤتمر، كما تم توقيع بروتوكول الإسكندرية في ١٧ أكتوبر ١٩٤٤ الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية وكانت بريطانيا قد شجعت ذلك من خلال ما صرح به مستر أيدن عام ١٩٤١-١٩٤٣^(٩٠).

أيضا أصدرت الحكومة مجموعة من التشريعات العمالية مثل قانون التأمينات الإجباري ضد حوادث العمل وقانون العمل الفردي^(٩١). كان ذلك كله بهدف التقرب من الشعب وتحسين صورة الوفد.

كذلك رفض النحاس الاعتراف باتحاد المنظمات الصهيونية كممثل للشعب اليهودي في عام ١٩٤٤ بل آن الحكومة طلبت من الاتحاد آن يوقف نشاطه^(٩٢)، ورغم ذلك ظل النحاس هدفا لهجمات شديدة وجهتها اليه المعارضة، كما استمر العداء بين القصر والحكومة ونشبت معارك عنيفة أعاق سير العمل في الإدارات

الحكومية وتكدست المراسيم في انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا بعد رفض الشيخ توليه^(٩٣).

أيضا كان قد ازداد توتر العلاقات وبدا واضحا أن بريطانيا قد سحبت تأييدها للنحاس خاصة بعد خطبة له في ٢٦ أغسطس ١٩٤٤، مما أعطى الملك الفرصة للتخلص من النحاس وساعده على ذلك انهيار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(٩٤). وازدياد التنافس بين الأحزاب والقصر والدعوة آلي التخلص من الوفد، وقد توالى البرقيات بين القصر والسفارة تؤكد ضرورة خروج النحاس بسرعة وبدون ادعاء بطولة مزيفة.

وهكذا اتضح أن ثمة تفكير في حكومة موالية للإنجليز تراعي مطالب الحلفاء، وبالفعل تم ذلك. ففي ٦ أكتوبر ١٩٤٤ استقر رأي فاروق على تأليف وزارة جديدة ووقع الاختيار على "احمد ماهر" وقد أوضح "تيرنس شون" أن القصر له أن يتصرف كما يشاء وأبلغ احمد حسنين بان يؤكد للملك حريته في التصرف مع اعفاء بريطانيا من الظهور علنا او أن تكون في مقدمة الصورة^(٩٥). وهكذا يتضح أن بريطانيا قد اعطت الضوء الاخضر لأقالة حكومة الوفد لتحقيق رغبة الملك حيث تم ارسال خطاب الاقالة الى النحاس بواسطة حسن يوسف - يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤، ورغم أن النحاس كان يتوقع خطاب الاقالة الا أن لهجة الاهانة التي جاءت بالخطاب أثارت سخطه وغضبه ولعل هذا ما كان يريده فاروق لكي يثار لنفسه من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢^(٩٦)، وقد عمل على أن يشمل اختصاصه كل شيء داخل الوزارة مع اشراف فعلي على السياسة الخارجية والداخلية للبلاد^(٩٧).

وهكذا تم تشكيل حكومة احمد ماهر التي ضمت احزابا مختلفة وتقرر تقسيم الدوائر الانتخابية بالتساوي بعد حل البرلمان الوفدي. وقد قرر الوفد مقاطعة

الانتخابات واعلن أن من يدخلها من رجال الحزب سيكون على مسئوليته الشخصية.

وقد صرح "أحمد ماهر" أنه لابد من التطهير وتسوية حساب العصر الأسود، ووصف النحاس بأنه لا يختلف عن هتلر وموسوليني ودعا إلى ضرورة محاكمته كمجرمي الحرب^(٩٨) وبذلك أصبح الشغل الشاغل للحكومة تجميع أكبر قدر من البراهين والأدلة التي تدين النحاس وحكومته.

وقد تمادى أحمد ماهر في النيل من النحاس والوفد حيث علت صيحة ضرورة محاكمة النحاس وزادت هذه الصيحة مع إطلاق سراح مكرم عبيد ودخوله الوزارة الجديدة كوزير للمالية أيضاً، وكان قد أعلن أنه قد حصل على وثائق جديدة لإدانة النحاس وأسرته، وقام بنشر المذكرة التي تضمنت التجاوزات في جريدة الكتلة مما أثار بريطانيا واعتبرت ذلك إفشاء سر وخيانة أمانة^(٩٩).

وبالفعل فقد أوقف الحديث عن محاكمة النحاس ولم يتخذ ضده أي عقاب. وهكذا تدخلت بريطانيا من أجل صالحها فقط وليس من أجل النحاس. ولم تكف بذلك وإنما استمرت في التدخل واتضح ذلك في معارضة بريطانيا لأحمد ماهر عندما قام بفصل وتعيين فئات مختلفة ورغم أنه ذكر "أن هؤلاء تم تعيينهم في عهد الحكومة الوفدية" إلا أن الخارجية البريطانية عبرت عن قلقها إزاء عمليات الانتقام التي يقودها "مكرم عبيد"، وطالبت بالتوقف عن هذه الممارسات.

وفي أثناء ذلك أصبح هناك السؤال الذي طرح نفسه في هذه الفترة الحاسمة حيث أوشكت الحرب على النهاية والمؤشرات تدل على انتصار الحلفاء، وهو موقف حكومة أحمد ماهر من فكرة إعلان الحرب. والحقيقة أن هذا التساؤل تأثر بعاملين هما عامل حزبي والقصد منه إحراج حكومة النحاس السابقة والثاني وطني ومؤداه أن

هذه الأحزاب تحاول استكشاف اللازم والممكن للحفاظ على حق مصر في الاستقلال^(١٠٠).

وقد تأثرت بيانات هذه الفترة بما أعلنه روزفلت وتشرشل من خلال ميثاق الأطلنطي الذي كان مقدمة لاجتماع سان فراتيسكو وأصبح على مضر لكي تنضم آلي هذا المؤتمر آن تعلن الحرب على ألمانيا^(١٠١)، وبناء على ذلك فقد أعلن أحمد ماهر أن حكومته ستعاون مع بريطانيا على أساس المعاهدة وأنها - مصر - على استعداد لإعلان الحرب ولعل ما شجع على ذلك لقاء الملك فاروق مع الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٣ فبراير ١٩٤٥ ومقابلته لتشرشل في ١٧ فبراير ١٩٤٥^(١٠٢) ومن خلال لقاءات الملك فاروق نلاحظ أن هناك ثمة سباقا خفيا بين بريطانيا والولايات المتحدة، وقد زاد قلق بريطانيا وبدأت ترقب التدخل الأمريكي وتحذر الحكومة المصرية من الاتجاه نحو الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقية بشأن الملاحة الجوية^(١٠٣). وهكذا بدا واضحا أن ميزان القوى يتغير لصالح الولايات المتحدة التي تمهد لورثة بريطانيا العظمى ومركزها. ولعل هذا كان من المتغيرات الدولية التي أثرت بشكل واضح على علاقة بريطانيا بمصر خلال المرحلة اللاحقة للحرب.

أما على المستوى الداخلي فقد سعى أحمد ماهر إلى استيفاء الشروط المطلوبة للانضمام إلى الأمم المتحدة، واستعان "بعبد الحميد بدوي" - أحد رجال القانون - الذي قدم له مذكرة أوضح فيها استيفاء مصر لشروط الاشتراك في الحرب حيث أنها قدمت امكانياتها المادية والبشرية لخدمة بريطانيا وبالتالي فمن حقها الاشتراك في المؤتمر الدولي، كما أعلن أنها تتشابه في موقفها مع تركيا، ودعا إلى ضرورة دعوة مصر إلى المشاركة في نظم إقليمية تتعاون مع بعضها البعض لصيانة الأمن والسلام في العالم^(١٠٤) ورغم أن الإجراء شكلي فقط إلا أن النواب والوفد وقفوا موقف المعارض

لإعلان الحرب، وقد أبرز الوفد حجته بأن إعلان مصر الحرب يعرضها لتضحيات جسيمة وأن الإعلان لا يتفق وكرامة مصر.

وهكذا يكون الوفد في المعارضة أكثر اتحاداً وتماسكاً في آرائه حيث يرفض الإعلان رغم أنه وافق علي تقديم ما طلبته بريطانيا خلال تولية الحكم ١٩٤٢-١٩٤٤ وكانت حجته تنفيذ معاهدة ١٩٣٦^(١٠٥).

أيضاً عارض الحزب الوطني وجماعة الإخوان المسلمين بشدة القرار، ورغم ذلك اجتمع مجلس النواب وعرض "أحمد ماهر" وجهة النظر القانونية وقرار الإعلان بموافقة البرلمان ولكنه لم يلق تأييداً لا من البرلمان ولا من الشعب^(١٠٦).

وقد أدى هذا إلى إبراز سمة ميزت هذه المرحلة والمرحلة التالية وهي استخدام العنف والسلاح حيث أدى إلى ازدياد السخط والغضب إلى اغتيال "أحمد ماهر" أثناء تنقله من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ في ٢٤ فبراير ١٩٤٥^(١٠٧).

وعمل الوفد على استغلال الفرصة وإشاع أن هذا السخط والغضب كان بسبب رغبة أحمد ماهر في إعلان الحرب بما يضر بمصالح البلاد.

وهكذا شهدت البلاد فترة من الفوضى والفراغ السياسي بعد وفاة أحمد ماهر حتى تولى "محمود فهمى النقر أشي"، وأقر مجلس النواب والشيوخ قرار إعلان مصر الحرب في جلسة ٢٦ فبراير ١٩٤٥. وأصبح لمصر الحق في الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو.

ولكن حكومة النقراشي لم تحظ بتأييد العناصر الموجودة مثل الملك والسفير البريطاني وأيضاً مكرم عبيد، كما أنها واجهت الكثير من المتغيرات الداخلية أهمها نمو قوى جديدة داخل الجماعات المتعلمة ونقابات العمال، وظهور تيارات عقائدية جعلت بريطانيا تخشى خطورة الموقف خاصة جماعات الإخوان المسلمين التي زاد

تأييدها لقضية فلسطين واعتبرتها قضية لكل مسلم^(١٠٨) وفي هذا ما يمثل ازعاجاً شديداً لبريطانيا.

أما الوفد فقد شهدت هذه الفترة تقارباً بينه وبين الشيوعيين فاعترف بتواجد التيار اليسارى بين صفوفه - الطليعة الوفدية -، ومن الجانب الآخر حدث تحالف بين القصر وأحزاب الأقلية وكذلك الإخوان المسلمين.

وهكذا أصبح على حكومة "النقر أشي" مواجهة هذه التغيرات الخفية والتي أثرت على القضية الوطنية^(١٠٩) وقد من جانب الوفد ومعه الشعب بتعديل معاهدة ١٩٣٦، كما طالب أيضاً بجلاء الإنجليز عن مصر^(١١٠).

وقد أكد ذلك ما كتبه القسم المصري في وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير الخارجية البريطاني حيث ذكر "أن الطلبات المصرية واضحة وهى الجلاء لكل جندي عن مصر ولكنهم لا يعلمون أن مصر لا تستطيع الدفاع عن نفسها"^(١١١).

وقد أقلق هذا بريطانيا كما تشير إلى ذلك الوثائق البريطانية - حيث أرسلت "الان بروك" - رئيس أركان حرب الامبراطورية - إلى مصر لشرح حقائق القوة في العالم للملك وللنقراشي، وقد حاول النحاس مقابله ولكنه فشل.

ومن الملاحظ أن الوفد بدأ يعد العدة للعودة إلى الحكم حيث سعي إلى اقناع بريطانيا بأنه الأقدر على تعديل المعاهدة التي سبق ووقعها، كما اخذ في الإلحاح إلى إمكانية حل القضية^(١١٢) وهكذا عاد الوفد صريحاً داخل حلبة الصراع مرة أخرى من أجل العودة إلى الحكم رغم أن بريطانيا أكدت استمرار سياستها وبقائها في مصر، وطالبت الحكومة المصرية بان الانشغال بالاصلاحيات الداخلية أفضل لها^(١١٣).

أما النحاس فقد حاول كسب الرأي العام مرة أخرى حيث قدم مذكرة ثانية إلى السفير البريطاني كما ساهم في اشعال المظاهرات التي عمت أنحاء البلاد ضد الحكومة مطالبة بجلاء القوات البريطانية ووحدة وادى النيل.

ولعل هذا كان بمثابة إعلان لسياسة الوفد وخطته، ولكن لم تدرك إنجلترا ذلك وإنما رأت آن موقف الوفد وتأييده للمطالب الوطنية طريقة لتدعيم رصيده الوطنى بعد أن انخفض بسبب تجاوزاته خلال فترة حكمه ١٩٤٢ - ١٩٤٤.

وقد كان الوفد يتولى جناح المعارضة وجعل محورها تعديل معاهدة ١٩٣٦، كما غما في صفوفه قوى جديدة، وغما خارجه قوى أيديولوجية اجتماعية أصبح لها مطالب جديدة على جانب المطالب السياسية^(١١٤) وهذا يؤكد آن التحرر الاجتماعى والثورة الاجتماعية أصبحت الوجه الآخر للتحرر الوطنى والثورة الوطنية^(١١٥).

وهكذا مع ازدياد الضغوط من الوفد والقوى المختلفة أعلنت إلغاء الأحكام العرفية في ٧ أكتوبر^(١١٦) (١٩٤٥) ورغم ذلك فقد استخدمت الحكومة العنف الشديد لمواجهة المظاهرات ولكنها استمرت مما اضطر الحكومة الى محاولة امتصاص الفوران الوطنى فتقدمت بواسطة عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن - بعد ملاحظة - بمذكرة إلى بريطانيا تطلب فتح باب المفاوضات في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥، وسحب القوات البريطانية ووضع مبدأ التحالف بين البلدين كأساس محدد للعلاقة بينهما^(١١٧)، ولكن هذه المطالب لم تلتق مع الرغبات البريطانية.

وقد أدى اضطراب الامور في البلاد إلى اقتراح بريطانيا عودة النحاس للحكم فرمما يساهم هذا في تسوية التعديلات المطلوبة وهكذا لم يرغب النحاس عن دهن بريطانيا فقد التقى كيلرن بالملك وأكد عدم التدخل في الشئون الداخلية ورغم ذلك ركز على ضرورة وجود حكومة مدركة للأوضاع يمكن التفاهم معها عند تعديل المعاهدة وذكر أن دفاع مصر يهم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط خاصة بعد ظهور القنبلة الذرية، أما الملك فقد أخذ يرتب للتخلص من النحاس ومن أمين عثمان حيث نجح الحرس الحديدي في تنفيذ اغتيال أمين عثمان ٥ يناير ١٩٤٦ وقد وصفه أيدن بانه عمل غير مقبول من حاكم^(١١٨) كان ذلك مع وصول الرد البريطانى في ٢٦ يناير ١٩٤٦ والذي يؤكد تمسك بريطانيا بموقفها حرصا على سياسة التوازن

الدولى وعلى سياستها الاستراتيجية الجديدة والتي تقوم على فكرة دفاع إقليمي تكون مصر قاعدة له^(١٩).

وقد أدى هذا إلى ثورة المصريين وخصوصا الطلبة حيث شهدت الجامعة في ٩ فبراير ١٩٤٦ أكبر اجتماع ضد شباب الوفد والتنظيمات الشيوعية ومصر الفتاة والأخوان وقد عبر هذا الاجتماع عن تأكيد أن ثمة تياراً رافضاً لسياسة بريطانيا داخل البلاد، وقد تعرضت الحكومة لحملة برلمانية وصحفية عنيفة خاصة بعد استعمال العنف والقهر ضد الشعب

وفي ١٥ فبراير ١٩٤٦ وامام فشل الحكومة النقراشي في إرضاء أي طرف وازدياد الضغط الشعبي ومع محاولة الملك اظهار ولائه لبريطانيا بعد أن خلصته من السفير البريطاني اضطرالنقراشي إلى تقديم استقالته ليعقبه حكومة أقلية جديدة^(٢٠) كان رئيسها هو "إسماعيل صدقي" في ١٧ فبراير ١٩٤٦، وقد تولى الحكم في فترة ازداد فيها نشاط القوى الشعبية والمظاهرات ضد الحكومة وأصبح الشعب لديه عقيدة ثابتة هي ضرورة الجلاء التام عن البلاد^(٢١). ومن ثم فقد اشتدت المظاهرات في البلاد

وقد تفاوت موقف اسماعيل صدقي من المظاهرات بين التسامح والشدة، ففي البداية حاول الاستفادة منها للضغط على الإنجليز لقبول طلبات مصر وكانت مناورة سياسية

أيضا حاول احتواء العناصر الوطنية المختلفة خاصة انه لم يكن يستند إلى تأييد شعبي أو برلماني ولذلك سعى إلى احتواء العناصر المختلفة وخصوصا حزب الوفد باعتباره أكبر الاحزاب المعارضة كما أنه كان يعلم أن الوفد طالما في المعارضة فسيكون ذلك في نظر بريطانيا مؤشرا هاما لعدم امكانية تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه^(٢٢)، ولذلك عاد حزب الوفد للاشتراك في الوفد المصري لمفاوضة بريطانيا

ولكن رفض الوفد ذلك، وكان النحاس قد اشترط أن يكون رئيسا لوفد المفاوضات وعندما رفض "صدقي" اصدر النحاس "بيانا أكد فيه عدم ارتباطه بأى نتيجة تأتى بها المفاوضات^(١٢٣)."

وهذا يرجع إلى ثقة النحاس بانه لا الإنجليز ولا الشعب سيرضى بأى اتفاق لم يوقع الوفد عليه

وقد أدى هذا إلى ازدياد سخط وغضب الشارع المصري مما أدى إلى استخدام "إسماعيل صدقي" العنف خاصة بعد أن اندفع إلى الشارع السياسي جماعات تستخدم العنف مثل الأخوان ومصر الفتاة^(١٢٤) واتخذ من مكافحة الشيوعية مبررا لاستعماله للعنف حتى انه اتهم النحاس نفسه بانه زعيم البلاشفة في مصر^(١٢٥) "وقد أدى العنف المتبادل بين الحكومة والرأي العام المصري إلى إعلان الحكومة البريطانية تشكيل وفد رسمي للتفاوض مع الحكومة المصرية، كما اعلنت في بيان لها موافقتها على مبدأ الجلاء مقابل التحالف^(١٢٦) - وقد كان ذلك مجرد مناورة لتهدة الشارع المصري وكانت الفكرة قد طرحت في المباحثات التمهيدية في مارس ١٩٤٦ بين إسماعيل صدقي ورونالد كامبل - السفير البريطاني^(١٢٧) - ولكن اتضح منها ان الجلاء من وجهة النظر البريطانية يعنى بقاء قوات أخرى للتهينة لدفاع اقليمي عن الشرق الأوسط.

وهذا ما اكده بريطانيا أثناء المفاوضات في ١٢ ابريل ١٩٤٦ مما أدى الى تقديم الوفد المصري مذكرة في ٢٩ ابريل مستكرا فيها مطالب بريطانيا ومصمما على الجلاء اولائهم مناقشة مسألة الدفاع المشترك

وقد اشتدت المظاهرات مرة أخرى بعدما قدمت بريطانيا مشروعاً لايختلف كثيراً عن المعاهدة في جلسة ٩ مايو ١٩٤٦، وقد تم القبض على الطلبة المتظاهرين^(١٢٨) المتهمين بالشيوعية.

ورغم ذلك استمر الاعتراض حيث اصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً طالبت فيه الحكومة بقطع المفاوضات وهكذا اشتد الخلاف بين اسماعيل صدقي وبين المعارضة مما أدى إلى توقف المفاوضات واعلن صدقي اغلاق بعض الصحف التي تحض على الثورة الاجتماعية^(١٢٩).

وفي ١٨ أكتوبر استؤنفت المفاوضات مرة أخرى في لندن وانتهت بتوقيع مشروع معاهدة بين صدقي سيفين وضم برتوكولين احدهما خاص بالجلء والآخر بالسودان، وعاد اسماعيل صدقي في ٢٦ أكتوبر ليعلن أن بريطانيا ستجلو عن مصر وان الوحدة بين مصر والسودان قد تقررت بصفة نهائية مما أثار بريطانيا وأسرع "بيفين" بتكذيب "صدقي" ووصف تصريحاته بأنها "مغرضة ومضللة"، وهكذا وامام عدم ارتكاز حكومة اسماعيل صدقي على وزن شعبي أو تأييد المعارضة فقد وجد صعوبة في مواجهة ثورات الشعب والمظاهرات العنيفة وفشلت الحكومة في احتواء العنف والقضاء على الوفد - كما اراد قبل خروجه من الحكم بشهر واحد- لذلك لم يعد أمامه سوى الاستقالة في ٦ ديسمبر ١٩٤٦ تاركاً الشارع المصري يموج بالغليان والسخط^(١٣٠)، والمملك حائراً بين الإنجلي بحكومة ملكية يكون لها صفة سياسية حزبية وبين حكومة وحدة وطنية تواجه "الفوران" الشعبي الذي حركته الأمانى الوطنية- وكان هذا يعنى حكومة وفدية ومن ثم فالأفضل للملك الخيار الأول^(١٣١).

وهكذا تم اختيار "النقراشي" لتبدأ حكومته مرحلة جديدة من مراحل تطور الحركة الوطنية تحت وطأة الضغط الشعبي، وقد بدأت الحكومة بإجراء مباحثات سرية مع السفير البريطاني بالقاهرة ولكنها فشلت وتبلور الفكر السياسي في أهمية عرض القضية على مجلس الأمن أي تدويلها مما يتيح فرصة أكبر للحل، وقد شجع على ذلك التطورات الدولية مما أثار بريطانيا^(١٣٢) عقب الاعلان عن الاحتكام لمجلس

الأمن مضت الخارجية البريطانية تجمع الوثائق الألمانية التي تدين فاروق وذلك لتبرير حادث ٤ فبراير ١٩٤٤.

وبذلك خرجت القضية المصرية من إطار المفاوضات الثنائية إلى إطار دولي وذلك بعد أن تم إصدار بيان من مجلس الوزراء المصري في ٢٥ يناير ١٩٤٧ يعرض القضية على مجلس الأمن^(١٣٣).

وفي الثامن من يوليو ١٩٤٧ انتهت مصر كل وسائل الاتصال للتفاوض وتفرغت لعرض القضية على مجلس الأمن^(١٣٤)، وقد لقيت الفكرة تأييداً من جماعات مختلفة داخل البلاد، وأن كان الوفد لا يزال يرى أنه الأحق برئاسة أية مفاوضات أو قيادة الحركة الوطنية حتى وأن كان في المعارضة حيث طالب بإجراء انتخابات حرة تاتي بحكومة منتخبة تمثل الأغلبية^(١٣٥). وبالفعل فقد تنبأت السفارة البريطانية بالموقف الوفدي قبل ان يتخذ اية خطوة وهذا ماوضحه السفير البريطاني في برقية الى حكومته بخصوص برقية النحاس اليه، والبرقية التي ارسلها أيضا الى مجلس الامن في ٢٠ يوليو ١٩٤٧ يعلن فيها ان الأمة لا تتحمل مسئولية أي عمل تقوم به الحكومة، وفي الوقت ذاته اشتعلت المظاهرات في المدن الكبرى احتجاجا على بقاء المعاهدة، وايد موقف الوفد كل من الكتلة الوفدية والتنظيمات الاشتراكية بينما رفضه الأخوان حيث ارسل البنا رسالة الى رئيس مجلس الأمن استنكر فيها رسالة النحاس وكذلك الملك فاروق، اعتبرها خنجرا في ظهر الحكومة وتستوجب محاكمة النحاس بتهمة الخيانة وعانقا لجهود الحكومة - رغم عدم اقتناعه من البداية بالنقراشي - وكانت الحركة الشعبية انذاك قد اتخذت منحى أكبر نحو اليسار وظهر جناح تقدمي للوفد كما كانت كانت الحركة الشيوعية المصرية تحاول القيام بعد آن وجه اسماعيل صدقي " اليها ضربات قوية . مما أقلق بريطانيا التي رأت في ذلك "عملية تمهيج شيوعي ضد بريطانيا وأن هناك انجرافا نحو الشيوعية انتشر حتى داخل صفوف الوفد وهكذا بدا أن بريطانيا من ناحية تخشي الوفد لانه يمثل الأغلبية، من ناحية أخرى تخشي مساندة

القوى الكبرى لحركات الكفاح الشعبي وخصوصا الاتحاد السوفيتي الذي بلا شك سيؤثر موقفه على موقف الولايات المتحدة وعلاقتها بحليفاتها بريطانيا. ومن ثم فقد حاولت أن تسعى لكي تضمن على الأقل صمت الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، ومن ناحية أخرى سعت للتعرف على الموقف الأمريكي منها ومدى التنسيق بينهما خاصة مع وجود مصالح مشتركة وآرب خاصة في المنطقة عموما و مصر بصفة خاصة.

وبالفعل تحقق لبريطانيا ما أرادت من الولايات المتحدة حيث أعلنت الولايات المتحدة وقوفها بجوار بريطانيا بمجرد أن لجأت الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن ولعل هذا الموقف الأمريكي كان نابعا من خشية الولايات المتحدة من انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة^(١٣٦).

وقد حاول الساسة المصريون الاتصال بالحكومة الأمريكية ولكن فشلت محاولاتهم، بالإضافة إلى ازدياد نشاط الجماعات المختلفة وفقد الساسة المصريين مصداقيتهم لدى الشعب وسوء الأحوال الداخلية، وسار الملك في اتجاه عكسي مع حكومته وظهر ذلك في إعلان استعداده للتفاوض معهم وتوقيع اتفاق، بل واعفاء الحكومة الحالية وانجى بأخرى تنحصر مهمتها في التوقيع^(١٣٧).

وهكذا تكاثفت الظروف الداخلية والخارجية وحملات الصحف ضد الحكومة والراسمالية^(١٣٨). وقاد الوفد والأحزاب المختلفة حملة عنيفة ضد الحكومة وكذلك الإخوان الذين قاموا بدعايه واسعة لصالح الفئات المعدمة، وتبنت مصر الفتاة ومطالب العمال وقادت المظاهرات والاضربات التي زادت لدرجة انه أطلق على عام ١٩٤٧ "عام المظاهرات حيث شهد أعنف سلسلة من الاضرابات والاعتصامات، وقد كانت من اكثر الاضرابات التي أثارت قلق الحكومة اضراب ضباط البوليس مما جعلها تقابل كل ذلك بالعنف الشديد^(١٣٩) وهكذا كان لزاما على الحكومة أن تصل

إلى حل للقضية لكي تمتص هذا الغليان الذي يعيشه الشارع المصري بكل اتجاهاته^(١٤٠).

ولكن ما حدث كان غير المأمول، فأمام التآمر الاستعماري وسيطرة الدول الكبرى الغربية وبعد سلسلة من الجلسات التي بدأت في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ورغم محاولات النقراشي تأكيد مطالب مصر وحقوقها في الجلاء ووحدة وادي النيل، وان معاهدة ١٩٣٦ جاءت مناقضة لاحكام الاتفاقات الدولية وانما اصبحت لاتلائم احكام ميثاق الامم المتحدة^(١٤١)، ولعل هذه المحاولات من جانب النقراشي كانت تؤكد بداية بلورة موقف وطني اتفق عليه الجميع من الاتجاهات الوطنية كما أكد لبريطانيا قدرة مصر على طرح نفسها أمام المجتمع الدولي وقد أكد النقراشي آن حكومات مصر اغلبية واقلية لن تتنازل عن المطالب المصرية. وهذا يؤكد آن الهدف الوطني واحد وان كانت الوسيلة مختلفة. ألا آن الموقف البريطاني كان اقوى بحكم التأييد الاستعماري لها فقد جاء رد الحكومة البريطانية لينفي حق مصر في مطالبتها وركز على ضرورة عودة مصر آلي المفاوضات كما تنص بنود معاهدة ١٩٣٦، ولعل هذا الموقف البريطاني يعبر عن اصرار بريطانيا على البقاء والسيطرة وكانت الحجة هي آن مصر تتخذ تدابير تهدد السلام والامن العالمي، ومن ثم فعليها الالتزام بما تعهدت به وكان المطالبة بالحقوق المشروعة لم يعد حقا لدول الشرق بينما إذا ما رأى الاستعمار أي تهديد لمصالحه فمن حقه التدخل حتى ولو بالقوة ومبن ثم فقد أصرت بريطانيا على أن معاهدة ١٩٣٦ ستظل نافذة المفعول حتى عام ١٩٥٦ وان نصوص المعاهدة تتفق مع نص المادة ١٩٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة الخاص ومن ثم فقد أصرت على مبدأ الدفاع الجماعي^(١٤٢) وفي هذا جذب للولايات المتحدة التي أصبحت بعد الحرب تمثل قوى عظمى وقد وصف رئيس الوفد البريطاني في جلسة ١١ أغسطس آن العامل التاريخي بالنسبة للسودان والذي يذكره النقراشي ليس إلا "مجرد خرافة" واعتبر كل ما يقال من الجانب المصري مجرد مضيق للوقت^(١٤٣) وأشار

إلى أن مجلس الأمن ليس لديه الحق في التصرف منفرد تجاه أي معاهدة ومن الأفضل تسوية الأمر بين الطرفين وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، كما طالب المجلس بإقرار صحة المعاهدة، وقد سعت بريطانيا بكل الطرق لاحتياط محاولات مصر، فأعلن يافين استعداد بلاده للمفاوضات^(١٤٤) كما عملت على اكتساب موقف الدول الأخرى إلى جانبها ولذلك فرغم اصرار النقراشي على أن مصر لن تتنازل عن مطالبها ولن ترضى غير الجلاء التام ووحدة وادى النيل ورغم التعاطف السليبي للاتحاد السوفيتي والصين وكذلك التأييد العربي^(١٤٥) تجاه المطالب المصرية فقد تم صياغة مشروع قرار لا يحل المشكلة وإنما ثبت منه تخلى المجلس عن القضية حيث انتهى الأمر بقرار في ١٠ سبتمبر ينص على أن موضوع النزاع المصري البريطاني سيظل معلقا لأجل غير مسمى إلى أن يتوصل الطرفين إلى حل مرضي^(١٤٦).

وهكذا فشلت محاولة مصر وعاد النقراشي متظاهرا بالنصر ولكن الحقيقة كانت غير ذلك^(١٤٧) وهكذا فشلت محاولة مصر وعاد النقراشي متظاهرا بالنصر ولكن الحقيقة كانت غير ذلك.

فقد أثبتت الاحداث أن الدول الكبرى لا يمكن الاعتماد علي وعودها فهي لا تسعى إلى ما يحقق مصالحها، وأن الشعارات التي ترفعها ما هي إلا ضرورة زائفة تحاول بها خداع الشعوب المغلوبة على أمرها ولعل موقف الولايات المتحدة أكبر دليل على ذلك فهي تتوحد مع الموقف البريطاني لكي تواجه الخطر الشيوعي^(١٤٨). وبريطانيا التي تنادى بالديمقراطية ترى أن مصر ليس من حقها عرض قضيتها لأن هذا يعوق تحقيق أهدافها ويعرضها للحرع أمام الرأي العام العالمي خاصة بعد ثورة الرأي العام ضدها بعد صدور مشروع لتقسيم فلسطين في نفس الوقت نوفمبر عام ١٩٤٧ ومن ثم فقد أخذت في البحث عن الأدلة التي تثبت أن هذه الحكومة ليست مثله لإرادة الشعب وأنه لا بد أن تكون هناك حكومة تمثل الأغلبية من أجل

التفاوض، كما عبر عن ذلك "بيفين"، وفي هذه محاولة لإحداث انكسار داخلي بين الوفد وبين النقراشي^(١٤٩) وكان هذا تمهيد غير مباشر لتغيير الحكومة وتشكيل حكومة وفدية، ورغم عدم وجود ضمانات مسبقة ولعل موقف الوفد ساعدها على ذلك حيث لعب دورا هاما في صنع المحنة حينما وجه النحاس بيانات إلى السفير البريطاني يهاجم النقراشي ويطالبه بالاستقالة لأنه لم يحقق مطالب الشعب، كما وجه نداء للشعب لتنظيم صفوفه ودعا إلى المقاومة المسلحة وطالب بإصلاح أحوال البلاد وتقوية الجيش وزاد التوتر وعاد شعار "الجللاء بالدماء"^(١٥٠).

وهذا الموقف الوفدى كان يعبر عن فكرتين الأولى أن الوفد يريد أن يكون هو الأول دائما ومن ثم فهو الأولى بقيادة الحركة الوطنية فإذا لم تكن رسميا تكن شعبيا، والثانية أن الوفد يحاول اقناع بريطانيا بضرورة عودته للحكم والأفإنه سيكون مصدر تهديد مستمر لأية محاولة لحل القضية بطريق غير مباشر حيث أن الشعب لن يرضى بغير توقيعه^(١٥١).

وهكذا ساهمت التناقضات بين المواقف والأهداف في فشل مصر خارجيا، وأتاحت الفرصة للجماعات الأيديولوجية إلى الاندفاع واستخدام العنف الذي ظهر في تجدد المظاهرات في مدن مصر المختلفة وقذف القنصليات الأمريكية والبريطانية بالحجارة كما شهدت منطقة الإسكندرية اضطرابا كبير من عمال الغزل والنسيج فيها، وكذلك عمال مصانع الغزل والنسيج في المحلة الكبرى وكذلك شنت الصحف الوفدية حملة معادية للحكومة معلنة فشلها ونصحت النقراشي بالاستقالة وانتظار حكم الأمة

أيضا حققت الحركة الشيوعية خلال هذه الفترة بعض النجاحات النسبية وأن كانت لم تنجح في خلق تنظيم متجانس أيديولوجيا وتنظيما، فقامت جماعة الإخوان بتفجير ونسف المنشآت الأجنبية خاصة مع طرح قضية فلسطين والتي تزامنت مع التطورات الدولية والمحلية، تلك التطورات التي غيرت الميزان الدولي لصالح المعسكر

الاشتراكي مما أدى إلى ضرورة تحرك المعسكر الغربي بصورة أكثر قوة نتج عنها تكوين حلف الأطلسي وزيادة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط مما جعل بريطانيا تحرص على اشراك الولايات المتحدة في حل قضية المصرية

وقد قامت الحكومة بقمع وحشي لهذه الاضرابات ووقع الكثير ما بين قتلى وجرحى فيها مما أدى إلى ازدياد السخط الشعبي العام وقد ساعد على ذلك أيضا انتشار وباء الكوليرا في محافظة الشرقية وتفشيهِ في بقية مصر

كذلك أعلن ضباط البوليس الاضراب في ١٤ أكتوبر ١٩٤٧ احتجاجا على ضعف مرتباقيهم وقد ترك هذا الاضراب أثر مخيفا في نفس الطبقة الحاكمة واضطرت الحكومة إلى استدعاء قوات الجيش للقضاء على هذا الاضراب ولعل هذا كله يشير إلى تبلور الأزمة التي عانت منها مصر في هذه الحقبة الزمنية.

وقد أقر مجلس النواب قانونا لمكافحة الشيوعية واعتبر الاضرابات عملا من أعمال الخيانة للدولة.

وفي نفس الوقت ارتفعت الأصوات داخل العالم العربي لإنقاذ فلسطين والتدخل عسكريا خاصة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وهنا حدث خلاف بين الملك فاروق الذي يؤيد التدخل المصري في معركة مع اليهود، وبين النقراشي الذي يرى أن الدخول في حرب غير مستعدين لها وهزيمة مصر سيؤدي تأييد العالم لبقاء القوات البريطانية على اعتبار أن الجيش المصري غير كفء لحفظ الأمن^(١٥٢) مما يسقط حجته أمام مجلس الأمن بقدرة الجيش على ملء الفراغ في منطقة القناة إذا انسحبت بريطانيا.

وهنا يتضح أن موقف النقراشي كان اكثرواقعية فإسرائيل الناشئة تمتلك مقومات أكبر من مصر من تأييد عالمي وخبرة عسكرية وأموال كثيفة ودعاية واسعة وكل هذا يؤكد أن كفة إسرائيل ستكون راجحة على العرب الذين فشلوا في إيجاد

خطة أو فكر موحد أو تنسيق عسكري واحد وذلك رغم مآثره به ممثلي الحكومات العربية من الموافقة على الخطط الموضوعة أثناء الاجتماعات في الاطار الجامعة العربية لدرجة أن جماعة الإخوان المسلمين أعلنت أن قضية فلسطين حشدت الدول العربية لمهاجمة اليهود وذلك تحقيقا للوحدة العربية والاسلامية والنتيجة اتضحت منذ البداية واحتلت إسرائيل ما يقرب من ٧٨% من أرض فلسطين^(١٥٣) وأدت الهزيمة إلى ازدياد العنف داخل البلاد وأصبح موجه ضد الملك وضد الحكومة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين^(١٥٤) الذين عادوا بعد الحرب وقد أصبحوا أكثر قوة وخطرا على السلطة الحاكمة، وقاموا بنقدها لعجزها عن إنجاز مهام الوطنية الرئيسية لمصر وطالبوا بإقالة حكومة النقر أشي

وقد قررت جمعية الإخوان المسلمين تنظيم حركة من العصيان العام ضد بريطانيا، وضد الطبقة الحاكمة وشكل النشاط الإرهابي لهم تهديدا خطيرا للقمة الحاكمة بداية من الملك ورئيس وزراء، وكذلك من يشغلون مناصب مرموقة من المصريين

وقد قام النقر أشي بتوقيع بعض العقوبات على الإخوان المسلمين ففي نهاية أكتوبر ١٩٤٨ أصدر أمر بإغلاق فروع الجمعية في كل من الإسماعيلية وبور سعيد، وحرم على أعضائها عقد الاجتماعات أو القيام بأعمال الدعاية وغيرها^(١٥٥).

وقد جاء رد فعل الإخوان المسلمين عنيفا - وكانوا قد عملوا سويا مع الوفدين لمعارضة إجراء أية مفاوضات مع الإنجليز - حيث دبروا سلسلة من الأعمال الإرهابية ضد رجال السياسة من المصريين والأجانب ممن كانوا يتعاونون مع الإنجليز. كما دبروا عدة هجمات في القاهرة على مكاتب ومراكز المراسلين لبعض الصحف الأجنبية وقد تم اعتقال العديد منهم بتهمة تدبير مؤامرة ضد أمن البلاد وسلامتها، كما تم اعتقال الأمين العام للجمعية في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٨

كما قامت معركة ضارية بين البوليس والطلاب في جمعية الأخوان المسلمين في جامعة فؤاد الأول، وقد قتل في ذلك اليوم اللواء سليم زكى رئيس بوليس القاهرة كما قتل وجرح العديد من الطلاب والبوليس وتم اعتقال مئات الطلبة^(١٥٦).

وقد أصدر النقراشي في ٨ ديسمبر أمر بتجريم نشاط الجمعية ومصادرة كل وثائقها وأموالها وغلق مقر قيادتها وأقسامها وقد تم العثور على مخازن للأسلحة والذخيرة تتبع الإخوان في أنحاء البلاد المختلفة، مما جعل رئيس الوزراء يصدر قرارا بتجميد جميع أرصدة الإخوان لدى البنوك ووضع حراسة على جميع الهيئات والمصالح التابعة للجمعية وقام محل الجمعية مما زاد من تصاعد مؤشرات التوتر وعدم الاستقرار السياسي وتزايد العنف على أيدي الإخوان المسلمين الذي انتهى باغتيال النقراشي في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ أثناء تواجده في مبنى وزارة الداخلية على أيدي الإخوان المسلمين.

أما على المستوى الخارجي فقد أدت الهزيمة إلى التنسيق بين السياسة البريطانية والأمريكية بشكل علني حول مشكلات الشرق الأوسط ولعل هذا التنسيق كان سببا في تشدد بريطانيا في موقفها وإصرارها على البقاء في منطقة القناة لحمايتها من أي اعتداء خارجي^(١٥٧)، كما استبعدت فكرة الجلاء تماما وبذلك تحقق ما سبق وعبر عنه النقراشي الذي لا يمكن إنكار جهده - رغم بعض التحفظات - في محاولة حل القضية مع مراعاة عدم التنازل عن المطالب المصرية

وقد سعت بريطانيا إلى استغلال التناقض بين الملك والحكومة وبين الملك والرأي العام وعملت على التفاوض مع الملك - الذي ربط بين الوجود البريطاني وبين حماية عرشه خاصة من الخطر الشيوعي والذي اتضح في توثيق علاقاته مع بعض القواد العسكريين البريطانيين حيث أجرى مباحثات سرية للحصول على الأسلحة، كما طلب اشتراك مصر في أي ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط

ولذلك فقد حرصت بريطانيا على تقبل آرائه وأوهنته أنها جديرة بالدراسة، ولعل هناك سببا آخر جعل بريطانيا تحرص على ذلك وهو محاولة أبعاده عن مسألة ميثاق الضمان الجماعي والذي طرح نفسه بعد هزيمة فلسطين. وقد أدى موقف الملك المتقارب من الإنجليز إلى ازدياد اتساع الهوة بينه وبين الشعب، وأصبح على الحكومة الجديدة التي خلفت حكومة النقراشي وتولاها إبراهيم عبد الهادي أن تحقق مهمتين هما التعامل بسرعة مع الاختراق الإسرائيلي للحدود المصرية والوصول بالقضية المصرية إلى حل مرضي خاصة بعد أن ازداد ظهور الوفد مرة أخرى فأصبح من الضروري، أن يتم التعاون بين مصر وبريطانيا بهدف تقوية مركز الحكومة في مواجهة الوفد^(١٥٨)، كما اتجهت الحكومة إلى الحكومة الأمريكية لتحقيق مهمتها الأولى وهو انسحاب إسرائيل وعقد هدنة برعاية الأمم المتحدة. وذلك بعد تدخل الرئيس "ترومان" لتحقيق هذا الانسحاب.

أما المهمة الثانية فقد كانت مواجهة الأُمُيَّار الداخلي والانتقام لمقتل النقراشي وهكذا أصبحت مهمة إبراهيم عبد الهادي صعبة في ظل جيش يعانى حالة سيئة من الأُمُيَّار واصهيوينية تحتل قلب الأمة العربية دون رادع، والحملات الصحفية التي شنتها على مصر^(١٥٩). وسوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية، والجماعات تخضع لأبشع واقسى انواع الضغط والانتقام بعد أن زادت الاجراءات البوليسية وأصبحت كأنها دولة بوليسية لها برلمان^(١٦٠).

وهكذا كان النظام كله آيلا للسقوط ومع بداية تنفيذ مهمة الانتقام تم اغتيال "الشيخ حسن البنا" في ١٢ فبراير ١٩٤٩ - رغم انه كان قد اصدر بيانا استنكر فيه عملية اغتيال النقر أشي^(١٦١) وموت ألبنا زالت فترة عنفوان جمعية الأخوان المسلمين وبدا الصراع واضحا بين أعضائها، كما أمَّال إبراهيم عبد الهادي بقسوة عليهم واعتقل الاف من أعضائها. مما أصابنشاط الجماعة بالشلل التام ابتداء من فبراير ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٠.

وفي ظل هذا التوتر ظهر الوفد باعتباره الحزب الاوحد الذي يستطيع احتواء الموقف والخروج بالبلاد من الأزمة التي احاطت بها، ومع تجاوب الملك مع الإنجليز والانتخابات التي كانت على الابواب بدأت المساعي لعودة الوفد وقد مهد لذلك كثير من المحيطين بالملك لاقناعه بان الوفد هو الوحيد الذي يستطيع اخراج البلاد من هذه الحالة ومن امثال هؤلاء كريم ثابت واحمد عبود والسفير البريطاني حيث نجحوا في اقناع الملك باتباع سياسة مهادنة مع الوفد لإنقاذ البلاد^(١٦٢).

ولما كان الملك عاجزا عن اتخاذ أي موقف، ولما كان الوفد متشوقا للعودة للحكم فقد التفت الاهداف فقام الوفد بايقاف حملاته ضد الاحزاب وعبر عن نفوره من الشيوعية والاخلاص للتاج - لكي يبدد مخاوف السراي منه - وهكذا لم يبق أمام عبد الهادي سوى الاستقالة والدعوة الى تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الوفد وكانت برئاسة حسين سري في يوليو ١٩٤٩، وكان أبرز مهامها تعديل دوائر الانتخابات. وان كانت قد حاولت تحقيق بعض الانجازات الداخلية ولكن عدم التجانس بين أعضائها عاق دون ذلك، كذلك فشلت في الدخول في مفاوضات مع بريطانيا - لانها اعتبرتها حكومة مؤقتة جاءت لمهمة خاصة او محددة، وفي ٣ نوفمبر ١٩٤٩ قدم حسين سري استقالته وقام بتشكيل حكومة محايدة لإجراء انتخابات حرة وكان ذلك تمهيدا لعودة الوفد او الاشتراك في حكومة جديدة^(١٦٣).

ولكن يبقى السؤال لماذا وافق الوفد على الاشتراك في الحكومة الائتلافية هذه المرة ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة أسباب بعضها خاص بالوفد نفسه والبعض خاص بالظروف المحلية والدولية فثمة تغييرات أصابت تركيبة الحزب انعكست على سياسته في المرحلة المقبلة.

كذلك كان الوفد موقنا أن هذه الحكومة لن تبقى طويلا في الحكم، ومن ثم فإن اشتراكه فيها فرصة لمراقبة الانتخابات والاشراف على تقسيم الدوائر الانتخابية

كما كان اشتراكه مصدر ترحيب من جانب الدوائر البريطانية ومن ثم فقد شجع بريطانيا ألها في طريقها لحل القضية.

وقد اتضح ذلك في اتصال بعض العناصر الوفدية بالحكومة البريطانية تطلب دعم الحزب للوصول إلى الحكم حتى لا تكون مصدر جلب لمناعب بريطانيا^(١٦٤) أيضا كانت خشية بريطانيا من لجوء الوفد إلى الاتحاد السوفيتي سببا في محاولة كسب الوفد حتى وان كان الملك لا يريد^(١٦٥).

وهكذا اتضح منذ بداية الانتخابات فوز الوفد سواء برعاية الحكومة المحايدة - حيث كان حسين سري على اتصال ببريطانيا - او برعاية بريطانيا التي تريد حكومة تمثل الأغلبية تستطيع بما التوصل إلى حل.

وبالفعل فاز الوفد في الانتخابات التي بدأت في ٣ يناير ١٩٥٠ وأعلن فوزه في ١٢ أبريل ليعود إلى الحكم بعد غياب طويل ليتولى قيادة فترة تاريخية حاسمة في تاريخ مصر تميزت بتغيرات محلية ودولية أثرت بشكل كبير على القضية المصرية

وهكذا يتضح آن معاهدة ١٩٣٦ لم تمنع التدخل البريطاني كما كان متوقعا واتضح هذا عندما قامت الحرب العالمية الثانية من خلال الضغوط التي مارستها بريطانيا على الملك وحكومته والتي انتهت بفرض حكومة الوفد بالقوة من أجل مصالحها حيث حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

أيضا فان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان درسا لكل من القصر والوفد والسفارة البريطانية حيث انعكس أثره على تصرفات كل طرف في المرحلة التالية وهذا ما اتضح أثناء الحرب وعلاقة كل طرف بالآخر، وقد ترك أثرا سينا على شعبية حزب الوفد، حيث كان حادث ٤ فبراير بمثابة انقلاب سياسي حين كان حكم الوفد معتمدا على السفارة البريطانية وحدها، ومع انه صاحب الأغلبية في البرلمان، فقد

كان درس التجربة الدستورية في مصر ظاهراً للعيان ومؤداه آن الأغلبية البرلمانية وحدها ليست كافية لبقاء حزب في الحكم أو إخراج

أما الملك فقد اتخذ من الحادث مسألة ثار بينه وبين كل من الوفد والسفارة البريطانية، ولذلك فإنه لم يتردد حين رفعت السفارة البريطانية يدها عن حماية وزارة النحاس في إقالتها وملاحقة رئيسها وأعضائها بالتهمة بسبب ما جاء في الكتاب الأسود، ولم يتراجع الملك عن تقديم النحاس إلى المحاكمة إلا أمام إنذار مباشر من رئيس الوزراء البريطاني "تشرشل" والذي اعتبر حماية النحاس واجبا أخلاقيا على الحكومة البريطانية ولكن ما لبثت بريطانيا أن تخلت عنه وبدأت في التقرب من الملك. أيضا شهدت هذه الفترة فساد الحياة السياسية الذي اتضح في وصول حكومات الأقلية بتزوير الانتخابات وعدم قدرة هذه الحكومات على التوصل إلى اتفاق بشأن القضية المصرية ومن ذلك فشل حكومة صدقي، كما فشلت حكومة النقراشي في عرض القضية على مجلس الأمن، ثم هزيمة فلسطين وما ترتب عليها من آثار داخلية وخارجية.

أيضا كان للتطورات الدولية في هذه الفترة أثرها على أوضاع مصر خصوصا بعد ظهور قوتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومحاولة كل قوة جذب مصر ومنطقة الشرق الأوسط إلى صفها واثّر ذلك على الموقف البريطاني تجاه القضية المصرية.

أيضا شهدت هذه الفترة نمو جماعات إيدلوجية مختلفة بدأت بعضها تتخذ من سياسية العنف خطاً لها واتضح في حركات الاغتيالات والتي شملت أحمد ماهر وأمين عثمان والشيخ حسن البنا وأخيراً النقراشي وهناك أيضا محاولات اغتيال النحاس من قبل الملك، وكذلك محاولة اغتيال الملك ذاته وهذا يدل على الفوضى والاضطراب

وعدم الاستقرار الذي وصلت إليه البلاد، كما يؤكد أن الفترة التالية ستشهد صراعا دمويًا اتضح فيما بعد في الكفاح المسلح في منطقة القنال وانتهى بحريق القاهرة. وفي ظل هذه الأوضاع تولى الوفد الحكم بعد غياب ليواجه العديد من المشكلات الداخلية الخارجية وأهمها المشكلة الديمقراطية والقضية الوطنية والأزمة الاجتماعية التي يواجهها المجتمع. ولكن هل ستجرح حكومة الوفد الأخيرة في التصدي لهذه المشكلات، هذا ما ستناوله الفصول التالية.

هوامش التمهيد:

- ١- شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج ١، ص ٢٧٧
- * يعد بقاء قوات بريطانية في القناة اختراقا لمعاهدة الأستانة ١٨٨٨ والتي كلفت للقناة حيادها وجعلت لمصر الحق في الدفاع عنها بعد تنازل تركيا لمصر (راشد الراوى، المركز الدولي لمصر والسودان)
- ٢- برقية من السفير البريطاني "لامبسون" إلى وزير الخارجية البريطانية "أيدن" بتاريخ ١٩٤٢/٢/٥، حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤
- ٣- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٤٧
- حدث انشقاق سنة ١٩٢٢ وتكون من المنشقين عن الحزب "حزب الأحرار الدستوريين، وسنة ١٩٣٧ "الاحرار السعديين سنة ١٩٤٢ خرج مكرم عبيد وشكل حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٣ بالإضافة إلى تياراته اليمينية واليسارية والوسط، سيرانيان، نفس المرجع ص ٥٥
- ٤- الأهرام، ع ٢، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ ص ١، ٢
- ٥- الأهرام، ع ١٤ سبتمبر ١٩٣٩، زكى عبد القادر، أقدام على الطريق، ص ٣١٨
- * أمثال عزيز المصري ومحمد على علوية وعبد الرحمن عزام وغيرهم، حسنين هيكل، المفاوضات المصرية الإسرائيلية ص ١٤٤
- ٦- حسنين هيكل، سقوط نظام، ص ٢١
- ٧- برقية رقم ٨٧١، من لامبسون إلى الخارجية، ١٣ يوليو ١٩٣٩ FO407/223
- ٨- الأهرام ع ٩ سبتمبر ١٩٣٩، ص ١١، محمد صبيح، صفحات مطوية ص ٣٢
- ٩- عادل ثابت ن الملك فاروق الذي غدر به الجميع، ص ٩٣
- ١٠- المقطم، ع ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ص ٢، البالغ ع ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ص ١
- كان ذلك بسبب انخفاض سعر القطن ووضع القيود على تصديره . وأرسل البرلمان وكذلك الوفد رسالة لبريطانيا لحل هذه القيود وشراء القطن بأقل الأسعار (مجلس النواب، جلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ ص ٤١، ٤٢
- * كان على ماهر قد أصدر مرسوم الاحكام العرفية أثناء العطلة البرلمانية دون أن يتقيد بمحدود القانون حيث لم يدعو البرلمان إلى الانعقاد ليقرر استمرارها أو بقائها (جلسات مجلس الشيوخ : تقرير لجنة الاحكام العرفية ص ٣٢)
- ١١- مضابط جلسات مجلس الشيوخ ندور الانعقاد غير العادى، ٧٥٢ أكتوبر ١٩٣٩ "تقرير لجنة الاحكام العرفية ص ٣٤، ١٤٥، no. 145, Lampon to Halifax, F.O407/233

١٢- ذكرت السفارة أن ثمة اتصالات بين الملك والقررة وطهران وجنيف قد تمت، ثم جاء محاولة عزيز المصري للهرب إلى ألمانيا لتزيد الشكوك البريطانية في أن القصر هو المؤيد لتلك المحاولة بالإضافة إلى رفض على ماهر طرد وزير إيطاليا المقوض (حسين هيكل، المصدر السابق ص ٤٤؛ هيكل، المصدر السابق نص ٤٣) (من أوراق كيلرن بالأهرام ١٩٧٣/٣/١٠ ص ٥)

١٣- المصري ع ١٢ أبريل ١٩٤٠ ص ١

• المطالب هي : انسحاب بريطانيا وإلغاء الأحكام العرفية وحقق مصر في حضور مفاوضات

المر ٣ بعد الحرب ؛ Marlove, op cit

١٤- برقية من السفير البريطاني إلى هاليناكس ليس رقم، ٤ مايو ١٩٤٠ من أوراق كيلرمان - ثورة في الأهرام ع ١٤ أبريل ١٩٤٠ ص ١

١٥- مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٥، ٣٠ أبريل ١٩٤٠ ص ص ٥٨١، ٥٩٥

١٦- الدستور، ع ٢ أبريل ١٩٤٠ ص ١، الأهرام ع ٢ أبريل ١٩٤٠ ص ٣

17 - Lugal, G, the Middle East 1945-1950, p.21

١٨- الملف السرى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢، برقية من السفير البريطاني رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٠.

١٩- برقية من لاميسون السفير البريطاني إلى هاليناكس بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٠.

٢٠- لاشين تمصريات في الفكر والسياسة ص ص ٢١٤، ٢١٥ .

٢١- حسين هيكل، المصدر السابق ص ٢٤

عادل عبد الصبور، فاروق ملك مصر والسودان ص ص ٤٩٠، ٥٠٠ (برقية من القاهرة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٢ ترقيم ٣٣٩ ملف ٥٠٣ سري).

٢٢- لاشين، المصدر السابق ص ٢١٥ ؛ عادل عبد الصبور، ص ٤٩، ٥٠.

٢٣- نفس المصدر.

٢٤- حسين هيكل، المصدر السابق، ص ص ٢٥، ٢٦ .

٢٥- مجلس النواب، جلسة ١٩ يونيو ص ٢٥٦٨، ٢٥٦٩

المصري ع ٢١ يونيو ١٩٤٠ ص ١

* حيث صرح النواب أن الحكومة مستهينة بالأوضاع "لما دحض محاولات على ماهر للتقرب من المجلس للوقوف ضد بريطانيا (المصدر نفسه)

٢٦- حسن يوسف، مذكرات.

٢٧- تشرشل "مذكرات ترجمة محمد شلي، القاهرة ١٩٧٠ ص ص ٥٢٧، ٥٣٠.

٢٨- برقية من لاميسون إلى هاليناكس رقم ٦١٣، بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٠.

٢٩- مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى ال ١٥، جلسة ٣ يوليو ١٩٤٠ ص ١٩٥.

- وجيه عبد الصادق، فاروق وألمانيا النازية ص ١٨٧
- ٣١- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٢٥ برقية من الخارجية البريطانية ٣٧١/ رقم ٢٤٩
* حيث تم العثور معه على أجهزة إرسال واستقبال ونسخة من الخطة العسكرية البريطانية (نفس المصدر).
- ٣٢- برقية مع الخارجية البريطانية، ٣٧١، رقم ٥٥٢ بتاريخ ٥ مارس ١٩٤١
، عادل ثابت، الملك الذي غدر به الجميع ص ١٢٠
- ٣٣- برقية من وزارة الحربية في لندن إلى الملحق العسكري البريطاني وثيقة رقم ١٦/٤١٨/٤٥ (هيكل سقوط نظام).
- ٣٤- برقية من وزارة الحربية (المخابرات العسكرية) إلى الخارجية البريطانية (وثيقة ج ٥١٧٥).
- ٣٥- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية، ص
- بورنزي: كان ولاءه لحكومة فيش المتحالفة مع الألمان .
 - أمين عثمان كان سكرتير عام الوفد عام ١٩٣٦ .
- ٣٦- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ٤٥، محمد الجوادى، مذكرات صليب سامى ص ١٦٧ .
- ٣٧- مضابط مجلس النواب والشيخ، جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٤١
* وكان ذلك من خلال الاستجوابات التي قدمت للحكومة حول تردى أحوال البلاد (نفس المصدر).
- ٣٨- حسنين هيكل ن نفس المصدر، ص ٤٥ .
- ٣٩- إبراهيم عبد الهادي (مذكرات) منشورة في روز اليوسف ع ٩ أغسطس ١٩٨٢ ص ٨ .
- ٤٠- جلسات مجلس النواب، دور الانعقاد الرابع، جلسة ٤٢ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤١ ص ٢١٧٨٣
روز اليوسف، ع ٩ أغسطس ١٩٨٢ مذكرات إبراهيم عبد الهادي.
- ٤١- المصور، دراسة عن سنوات ما قبل الثورة ؛ صبري أبو المجد بتاريخ ١٩٨١/٢/٦ .
- ٤٢- محسن محمد، التاريخ السرى لمصر، ص ١٩٢ .
- ٤٣- الملف السرى لحادث ٤ فبراير بالاهرام بتاريخ ١٩٧٣/٥/١١ تقرير عن لاميسون إلى الخارجية البريطانية في ٢٧ يناير ١٩٤٢ .
- ٤٤- حسنين هيكل، المصدر السابق (تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الأمريكي إلى الخارجية.
- ٤٥- برقية رقم ٣٣ من السفير البريطاني إلى الخارجية بتاريخ ١٨ يناير ١٩٤٨، نفس المصدر (الاهرام، ١٩٧٣/٤/٢٣).
- ٤٦- محسن محمد، المصدر السابق ص ١٤٦، جمال سليم، قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ص ٩ .
- ٤٧- مذكرات اللورد كيلرن، ترجمة كمال عبد الرؤف ص ٨٠، حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٦٩ .
- ٤٨- حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٧٣، ٧٤ ؛ مذكرات كيلرن، نفسه.

٤٩- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٧٤، من أوراق كيلرن، دراسة د. محمد أنيس الاهرام ع ١٩٧٣/٣/١٠.

٥٠- محمد الجوادى، على مشارف الثورة مذكرات صليب سامى ص ٣٧٥.

٥٠* كان الملك يعتقد في إمكانية مساعدة ألمانيا له خصوصا بعد الانتصارات التي حققتها على بريطانيا (نفس المصدر ص ٣٧٥، كما فكر تشكيل حكومة يرأسها محمد محمود مما أثار السفير البريطاني).

٥١- حسنين هيكل، نفس المصدر ص ٧٧ (كان هناك إنذار آن أحدهما وثيقة تنازل للملك عن العرش، الأخرى قبول تشكيل حكومة وفدية).

٥٢- نفسه.

٥٣- الملف السري لحادث ٤ فبراير، وثيقة ٣٥٣، الاهرام ١٩٧٣٠/٤/٢٧.

٥٤- حسنين هيكل، نفسه ص ٨٧ (كان ذلك في يناير ١٩٤٣).

٥٥- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٨٧.

٥٥* ذكر السفير البريطاني أن الملك فاروق كان ينتقص خوفا بينما كان أحمد حسنين يتميز بقدر لا بأس به من الشجاعة

٥٦- حسنين هيكل، نفس المصدر عن أوراق كيلرن، المصدر السابق

كان السفير البريطاني قد رلى أن حجة طرد الملك ضعيفة وأن وجوده سيكون مفيد لكسح جماع الوفد وأن الكرسي لن يستقر إذا ما انكسرت واحدة من أرجله ولعل هذا يعكس المصلحة البريطانية؛ حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة (٤) من لامبسون إلى أيدن في ١٩٤٢/٢/٥ ص ٦٢٠.

٥٧- الأهرام ع ٧ فبراير ١٩٤٢ ص ١، المصري ع ٧ فبراير ١٩٤٢ ص ١.

٥٨- دراسة وثائقية حول حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، مجلة الشرق الاوسط، ع يناير ١٩٧٥؛ حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج ٢، ص ٢٢٤.

٥٩- حسنين هيكل، سقوط ١ ص ٩٢؛ نفس المصدر ص ٩٧ 'برقية من السفير البريطاني إلى الخارجية تحت رقم ٧٧٨ بتاريخ ابريل ١٩٤٤ - سرى جدا - شفرة مزدوجة.

٦٠- نفسه ص ٩٩؛ وثيقة بدون رقم، ملفات لجنة التنسيق العسكري البريطاني الأمريكي في واشنطن

٦١- حسنين هيكل، المصدر السابق، ص ٨٩٩، عادل ثابت، المصدر السابق، لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٣٩٥

٦٢- برقية رقم ١٧٤٢ من السفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية بخصوص زيارات الامر محمد على.

٦٣- حسنين هيكل، المصدر نفسه ص ١٠٢.

٦٤- حسنين هيكل، نفسه ص ١٠٢

- ٦٥- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٤- ١٩٥٢ ص ١٢٠.
- ٦٦- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ١١١.
- ٦٧- حسنين هيكل، المصدر نفسه ص ١١١.
- ٦٨- نفسه "تقرير لامبسون إلى الخارجية البريطانية في ١٩٤٣، هيكل نفسه ص ١١٣.
- 69 -F.O,371/41327, (16503) 7828/8/16k Item to Eden, Cairo 25th Feb., 1944
محمد عودة : كيف سقطت الملكية، ص ص ٩٤ ، ٩٥
- ٧٠- من أوراق كيلرن، دراسة د. محمد أنيس منشورة بالاهرام ع ١٩٧٣/٣/١٠ ص ٣، ٥.
- 71 -F.O, 371/41327, OP CIT
- ٧٢- عادل عبد الصبور، فاروق ملك مصر والسودان، ص ٥٢.
- ٧٣- وجيه عبد الصادق، المرجع السابق، ص ١٥٧.
- ٧٤- سيرانيان، مصر ونضالها الوطني، ص ٨٩.
- ٧٥- محسن محمد، الوثائق الأمريكية، وثيقة رقم ٢٤١ من الخارجية الأمريكية إلى كيرك السفير
الاميركي في القاهرة بتاريخ ١٩٤٣ / ١٠ / ٤.
- ٧٦- سيرانيان، نفس المرجع، ص ص ٩٨ ، ١٠٠.
- ٧٧- سيرانيان، المرجع السابق ص ١٠٠.
- ٧٨- صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية ص ص ١٥ ، ١٦
Little Ton, Egypt., p.161
- ٧٩- محمد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٥.
- ٨٠- برقية رقم ٣٥٠ / ٣٧١ / ٤١٣٢٦، محفوظات الخارجية البريطانية، هيكل، المصدر لاسابق ص
١٣٥ برقية رقم ٣٩٣ (٣٧١ / ٤١٣٢٧) نفس المصدر .
- ٨١- تقرير رقم ٢٠٨، مسجل في الاغفوظات برقم ٣٧١ / ٤١٣٢٧ (نفسه).
- ٨٢- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ١٤١ .
- ٨٣- هيكل نفس المصدر ص ١٤٤.
- 84 -F.O371/41397,Doc., no 668 April,4, 1944
- 85 -The Killern Dairies, 1934- 1946, p.292
- محسن محمد، الوثائق السرية الأمريكية، دراسة بمجريدة الجمهورية ع ١٩٧٨/٥/٢١ ص ٢
- ٨٦- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ١١٤.
- ٨٧- حسنين هيكل، مذكرة بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٤٤ إلى الحكومة البريطانية، ص ١٦٠.
- ٨٨- وجيه عبد الصادق، الملك فاروق وألمانيا النازية، ص ١٥٧.
- ٨٩- عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر، ص ١٣٩، علاء الحديدي، مصطفى النحاس
ص ٣١٠.

- ٩٠- علاء الحديدي، مصطفى النحاس ص ٣١٠؛ كريم ثابت، عشر سنوات قبل فاروق ص ٣٣٣.
- ٩١- رؤوف عباس، الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢ ص ١١٤، ١١٨.
- ٩٢- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس ص ٦٨.
- ٩٣- حسنين هيكل، ملفات السويس ص التي أصبحت ترى أن القصر أكثر فائدة (سيراليان، المرجع السابق ص ٩٠).
- ٩٤- حافظ محمود، أسرار الماضي ١٩٠٧-١٩٥٢، ص ١٧٢، ١٧١.
- ٩٥- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ برقية من السفارة البريطانية ترنس شون إلى وزارة الخارجية فلى لندن تحت رقم ٣٤٦٤-١٣٣٣/٤ ص ١٦١.
- ٩٦- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ١٢٠؛ حسن يوسف، المصدر السابق.
- ٩٧- عادل ثابت، المصدر السابق ص ١٦٥.
- ٩٨- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين ص ٤٢، ٤٣.
- ٩٩- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ١٦٢؛ كريم ثابت المصدر السابق ص ٩١.
- ١٠٠- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ١٧٤.
- ١٠١- نفس المصدر؛ كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق ص ٨٧.
- ١٠٢- سيراليان، المرجع السابق ص ٩١؛ لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٣٤٠.
- ١٠٣- حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة ١٥ ص ٦٣٦* مذكرة إلى مدير مكتب شئون الشرق الأدنى والريفا "هنرسون" بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٤٥؛ وثيقة رقم ٣٠٨ من تشرشل إلى روزفلت ١٩٤٤/٢/٢٠ ورقم ٣١٦.
- ١٠٤- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ١٨٠، ١٨١.
- ١٠٥- نفس المصدر، كريم ثابت، المصدر السابق.
- ١٠٦- نفسه.
- ١٠٧- زكى عبد القادر، أقدام على الطريق ص ٤٣١، ٤٣٢؛ كريم ثابت، المصدر السابق ص ١٤٣، حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ١٨٢.
- ١٠٨- حسنين هيكل، ملفات السويس ص ٦٦، حسن ألينا؛ مذكرات "الدعوة والداعية ص ٢١١.
- ١٠٩- طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر ٤٥-١٩٥٢ ص ٤١، ٧٢.
- ١١٠- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ١٨٦.
- ١١١- تقرير من السفير البريطاني إلى لندن رقم ١١١٦/٧٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤٥.
- 112 -F.O 371/45922, tel ., from Lord Killern (Cairo) no 1662, 3rd July 1949/
- ١١٣- هيكل، ملفات السويس ص ٦٤٠ (وثيقة).
- ١١٤- طارق البشرى، المرجع السابق.
- ١١٥- محمد عودة، المرجع السابق ص ١٢٦.

- ١١٦- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ج٣، ص ١٨٦.
- ١١٧- سهدى عطية، تطور الحركة الوطنية، ص ٩٥؛ المصري، ع ٤ فبراير ١٩٤٦، ص ٢٠٠.
- ١١٨- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ص ١٩٠، ١٩١.
- كمال عبد الرؤوف، الدبابات حول القصر ص ١٣١.
- ١١٩- القضية المصرية ٨٢- ١٩٥٤ ص ٤٩٢، ٤٩٠. نص مذكرة الرد البريطاني؛ هيكل، ملفات السويس ص ٦٤ (نص تقرير عن الموقف العام من السفير البريطاني
- ١٢٠- طارق البشري ن المرجع السابق ص ٢٩، لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٣٩٩؛ عاصم محروس، دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية - ذكرواه غير منشورة
- ١٢١- هيكل، سقوط نظام؛ ص ١٩٥، الرافعي في أعقاب الثورة ج٣ ص ١٨٩
- 122 - Kirk, G, the Midden eat- 1945- 1950, p. 118
- ١٢٣- الرافعي في أعقاب الثورة ج٣ ص ١٩٦؛ حسنين هيكل، المصدر السابق ص ١٨٩.
- ١٢٤- طارق البشري، المرجع السابق ص ص ٩٨، ٩٩.
- ١٢٥- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ١٩٨.
- 126- Marlowe , op cit, p.340
- ١٢٧- مضبطة مجلس الوزراء، جلسة ٢١ فبراير ١٩٤٦ ج١ من ١ يناير، مارس ١٩٤٦ ملف ٣٣-١.
- برقية من وزير الخارجية البريطاني إلى لاسفير كامبل مارس ١٩٤٦ سري للغاية، عاجل جدا، هيكل، ملفات السويس ص ٦٤١
- ١٢٨- القضية المصرية، ص ٥٣٣، طارق البشري، المرجع السابق ص ١٠٧؛ إسماعيل صدقي "مذكرات" ص ١٢٦، ١٢٧.
- 129 - F.O371/53332/16292/JE335, from R. Campbell Cairo to FO tel ,no 1309 28 Jule , 1946.
- ١٣٠- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ص ١٩٩ - ٢٠٠.
- ١٣١- ثثة
- ١٣٢- طارق البشري، المرجع السابق ص ٤١، صلاح الشاهد، المصدر السابق ص ٤٧.
- ١٣٣- مضابط مجلس الشيوخ، مضبطة جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧، لطيفة سالم الصحافة والحركة الوطنية.
- ١٣٤- القضية المصرية ٨٢- ١٩٥٤ "شكوى مصر للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ يوليو ١٩٤٧ ص ص ٥٣٧، ٥٣٨.
- ١٣٥- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ٢٠٤، محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج٣.
- ١٣٦- الأوامر ع ٢٥ مايو ١٩٤٧ ص ٢، ع ٢٣ يونيو ١٩٤٧ ص ١.
- ١٣٧- هيكل، المصدر السابق ص ٢٠٥ (برقية من السفير البريطاني إلى لندن رقم ٢٤٠/٢٧/٤٧.

- ١٣٨- الأهرام، ع ١/أبريل ١٩٤٦ مقال لعباس حلمي " كيف نرفع مستوى المعيشة ص ٣.
- ١٣٩- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر ص ١٥٤، ١٥٥.
- ١٤٠- روز اليوسف، ع ١١/٢٦/١٩٤٧ مقال لو الغيت هذه الاحزاب ص ٣.
- ١٤١- محمود فهمي النقر أشي، قضية وادى النيل، بيانات النقر أشي أمام مجلس الأمن، بيان ٥ أغسطس ١٩٤٧.
- ١٤٢- الأهرام، ع ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ص ٢، خطاب الكسندر كادوجان أمام مجلس الأمن جاسنة ٥ أغسطس ١٩٤٧.
- ١٤٣- نفس المصدر، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧، الامة ع ٣٠ يوليو ١٩٤٧ ص ١.
- ١٤٤- محمد حسنين هيكل، مذكرات لي السياسة المصرية ج ٣، ص ٨٠.
- ١٤٥- المصري، ع ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ ص ١، الأهرام ع ٢٦، ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ ص ٢.
- ١٤٦- حسنين هيكل، سقوط نظام، ص ٣٣٢.
- ١٤٧- محمد زكي عبد القادر، مذكرات وذكريات، ص ٨.
- ١٤٨- هدى عبد الناصر، المرجع السابق ص ٢٧٦.
- ١٤٩- هدى عبد الناصر، المرجع السابق ص ٢٧٦.
- ١٥٠- البشرى، المرجع السابق ص ١٤٣، الأهرام ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ ص ١.
- ١٥١- المصري، ع ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ ص ١.
- ١٥٢- حسنين هيكل، نفسه ص ٢١٠.
- ١٥٣- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٢١١.
- ١٥٤- نفس المصدر ص ص ٢١١، ٢١٢؛ لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٤٢٢.
- ١٥٥- الأهرام، ٢٩/١٠/١٩٤٨.
- ١٥٦- الرافعي، في أعقاب ثورة يوليو ص ٢٦٩.
- 157 -Sacheau, Moward, Europ Lleaves the Middle east ,p.583
- 158- FO 371/73510.Cairo to FO 024 Oct., 1949, No 1059, Immediate, TOPSera
- ١٥٩- هيكل المصدر السابق ص ٢٢٦٤.
- ١٦٠- زكي عبد القادر -محنة الدستور - ص ١٤٦.
- ١٦١- هيكل، نفس ص ٢١٤؛ لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٤١٠.
- ١٦٢- الرافعي المرجع السابق ص ٢٧٨، كريم ثابت، فاروق كما عرفته ص ١١.
- ١٦٣- الرافعي، في اعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٨٩.
- ١٦٤- هدى عبد الناصر، المرجع السابق ص ص ٢٨٩، ٢٩٠.
- 165 - FO.3711 -campell to bevin- no 303

الفصل الأول

الانتخابات ٤٤-٨٩

شهد شهر ديسمبر ١٩٤٨ الكثير من التحولات والتغيرات المحلية والعالمية والتي كان لها أثر واضح على المسألة المصرية.، وقد كانت إقالة حكومة "إبراهيم عبد الهادي" في هذه الفترة تعنى أن ثمة تحول سياسي طرأ على سياسة القصر وذلك أن إقالة الملك للحكومة جاءت دون ضغط من الإنجليز أو أحداث داخلية أو انتخابات نيابية تفرض نفسها عليه وتلزمه تحقيقها^(١) وبذلك يتضح أن الملك قد أطلقت يده في الشئون الداخلية^(٢)، إلا أن ما أدى إلى ازدياد قلقه خلال هذه الفترة حالة الاضطراب العام التي عاشتها البلاد بدءاً من ضعف الوزارات والاضطرابات وانتهاءً بتراجع الدور البريطاني وتقدم الدور الأمريكي ثم جاءت حرب فلسطين لتدين النظام بأكمله، ومن ثم فقد توقع الملك حدوث انقلاب داخلي وخصوصاً بعد تعرضه لمحاولة اغتيال فاشلة^(٣).

ومع ازدياد قوة الجماهير وخطورة الموقف الذي أصبح على وشك الانفجار بدأ يفكر في تأليف حكومة جديده تستطيع مواجهة هذا الموقف المتدهور للبلاد، ولكن ظلت النقطة الحرجة في تشكيل مثل هذه الحكومة هي اشتراك الوفد فيها^(٤).

وقد استطاع كريم ثابت - المستشار الصحفي للملك - إقناع الملك بأن مقاومة النحاس وأنصاره - في هذه الفترة للنظام لن تتجاوز حدود الكتابة والخطابة، وأن قيادة الوفد لم تعد قادرة على إثارة الخواطر على وجه يهدد الأمن ويقلق الحكام ويجبر الملك على تغيير سياسته وإنهاء النظام القائم^(٥)، وبالفعل بدأ الملك يقتنع بإمكانية تشكيل حكومة جديده يشارك فيها الوفد وهذا ما أكدته كريم ثابت للسفير البريطاني، كما أبلغه عبد الفتاح عمرو - سفير مصر في لندن - إلى الحكومة البريطانية في لندن^(٦).

ولكن إذا كانت هذه هي وجهة نظر القصور وحاشيته بالنسبة للوفد. فما هي أحوال الوفد بالفعل؟

الحقيقة أنه رغم العجز الذي بدا واضحا على الوفد في عام ١٩٤٩ وعجزه عن تنظيم أي حركة شعبية تقلق القصر أو تخيفه بسبب التغيرات التي طرأت على بنيته وتركيبته^(٧) إلا أنه أظهر تصدياً لصحف الحكومة القائمة التي انطلقت في حملة ضارية من التنديد بالوفد، ووجد أن الجدل لن يجدي ولا بد من إنذار الحكومة وتحميلها العواقب لما قد يحدث، وهكذا لم يكن الوفد عاجزاً تماماً كما ظن الملك وحاشيته فقد تبارت صحف الوفد في التهديد والوعيد بأنه "إذا ما أصرت الحكومة الحاضرة على تزييف إرادة الشعب فإن كل فرد سوف يدافع عن حقه ولو أدى هذا إلى سفك الدماء، وسوف يكون المسئول عن ذلك الذين يجرون الانتخابات على غير وجهها الصحيح"^(٨). وهدد النحاس في خطاب له - كان بمثابة إنذار للحكومة- ذكر فيه "إنني أدخر الحرية وأصحاب الحق والكرامة ليوم قريب ولقد عقدنا العزم على أن تكون الانتخابات القادمة معركة دفاع صادق عن الحرية" و ذكر أيضا "أن حزب الوفد لن يرضى عن انتخابات مزيفة وباطلة وإلا سيكون ذلك عبر أثار من الدماء" و قد ردت الحكومة القائمة بإعلانها "أن الحركات الإرهابية الفتاكة الواسعة النطاق قد انتهزت فرصة انشغال الحكومة وتحاول القضاء عليها"^(٩)، كما وصفت الوفد بأنه انضم إلى صفوف الإرهاب ويهدد علنا بسفك "أثار الدماء"^(١٠).

ورغم ذلك فقد وجد الإنذار الوفدي صدىً واسعاً بين حلفائه في الحكم وأدركت الدوائر البريطانية أن الموقف وصل إلى مفترق الطرق الخطر، ولذلك نشطت الدعوة إلى تشكيل حكومة قومية وحث الملك للدعوة إلى ذلك.

وبالفعل بدأ الوسطاء والرسل يعملون بين الملك والوفد لإقناع الوفد بضرورة المشاركة في الوزارة القومية^(١١)، ويؤكد ذلك تشابمان اندروز المفوض البريطاني - في

برقياته إلى كل من الخارجية والمخابرات البريطانية فذكر أن عبود باشا - أكبر الرأسماليين في مصر - قام بدور كبير في الوساطة بين حكومة إبراهيم عبد الهادي وبين الوفد، وأن الوفد اقتنع بأن المخرج الوحيد للأزمة الراهنة هو إجراء انتخابات حرة مبكرة، وإمكانية الاشتراك في حكومة قومية. وأشار أيضا إلى أن "فؤاد سراج الدين" ذكر أن الوفد مستعد لقطع نصف الطريق على الطريق نحو القصر "و أنه يستطيع إقناع النحاس بتقديم التماس للملك يعبر فيه عن ولائه. ولكنه طلب أن يتم ذلك بواسطة السفير البريطاني".^(١٢) كما صرح - فؤاد سراج الدين - في مقابلة مع تشابمان وعبود باشا وحسين سرى "بأن الوفد لأول مرة في تاريخه يتنازل ويعلن استعداداه للمشاركة في وزارة ائتلافية ويظل بها حتى يصل البرلمان الحالي إلى نهاية مدته الدستورية في نهاية الموسم التشريعي"^(١٣).

وقد أكد ذلك فيما بعد فؤاد سراج الدين في بيان أصدره في ١١ يناير ١٩٤٩، كما حرص عن التعبير عن امتنان حزب الوفد وولائه للملك.^(١٤)

و لكنه عاد ورفض أن يشارك الوفد في حكومة رئيسها إبراهيم عبد الهادي واقترح تعيين شخصية حيادية^(١٥) تكون مهمتها إجراء الانتخابات خلال ستة شهور. وقد لقي هذا الرأي ترحيبا من الدوائر البريطانية التي كانت ترى إمكانية تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا في ظل حكومة وفدية أو يشارك فيها الوفد^(١٦) لأن بغير ذلك لن يمكن التفاوض - حيث فشلت كل المفاوضات السابقة مع حكومات الأقلية -.

ومن ثم فقد تحركت السفارة البريطانية حيث التقى القائم بالإعمال بإدجار جلاد صاحب جريدة الزمان وأحد المقربين إلي الملك - وطلب منه أن يقوم بالوساطة بين الوفد وبين الملك، وقد أكد إدجار جلاد للسفارة البريطانية أن الوفد لن يتبع أي سياسة انتقامية إذا ما عاد إلى الحكم^(١٧).

وبالفعل جاءت التقارير البريطانية تؤيد وتؤكد أهمية مشاركة حزب الوفد في الوزارة وتعتبره أمراً ذو أهمية قصوى، وأنه من الصعب استمرار حكومة عبد الهادي دون اشتراك الوفد فيها. ^(١٨)*

كما نشطت قنوات الاتصال بين الوفد والقصر، ففي أحد اللقاءات بين كريم ثابت " وفؤاد سراج الدين " و بحضور "أحمد عبود باشا" ومشاركة "حسين سرى" كشف كريم ثابت عن رغبة القصر في إبعاد النحاس وتولى فؤاد سراج الدين رئاسة الوزارة. ولكن فؤاد سراج الدين ذكر أن الوزارة الوفدية المرتقبة لا يمكن أن يكون لها رئيس غير النحاس ونصح بالكف عن ذلك ^(١٩).

ولعل ذلك يشير إلى أن فؤاد سراج الدين أصبح شخصية واضحة في الوفد وهذا ما هيا الفرصة لمزيد من الاتصالات معه، بل ومحاولة استقطابه إلى جانب القصر وإبعاده عن النحاة.

وقد كانت هذه محاولة من جانب الملك لإحداث انقسامات داخل الوفد تؤدي في النهاية إلى ضعفه ولكنها فشلت حيث صمم فؤاد سراج الدين على رأيه، وقد أشار "تشابمان" إلى أن إحجام فؤاد سراج الدين ليس نابعا من ولائه وإنما هو تأمين مبكر لطموحه حتى لا يبدو أن هذا صفقة على حساب زعيمه. وبالتالي فهو يريد أن يخلفه بطريقة طبيعية.

و لعل رفض فؤاد سراج الدين لهذا المنصب ربما لأن النحاس كان لا يزال هو الرمز بالنسبة للحزب وبالتالي فهو لا يدرك ما هو رد فعل الوفديين إذا ما تم ذلك خصوصاً أن هناك شخصيات أقدم منه في الحزب. كما أن هذا كان سيحدث انكساراً داخل الحزب مما يساعد على ضعفه وانهاره.

وهكذا اتضح أن عودة الوفد ستكون نتيجة حتمية في الانتخابات، رغم أن الملك فشل في إيجاد رئيس وزراء يحطم الوفد، كما فشل في إيجاد بديل للنحاس ^(٢٠)

الذي حاول بدوره التقرب من القصر فخفف من الانتقادات الموجهة إليه، كما نشر تصريحات في الصحافة تؤكد أن مصلحة مصر تقتضي الالتفاف حول الملك، كما أشتملت تصريحاته علي ما ينم عن عدائه للشيوعية^(٢١).

وهكذا أصبح الجميع مهياً للتغيير وذلك بسبب التقاء مقاصد القصر مع الإنجليز وأيضاً الوفد حول ضرورة تغيير الحكومة القائمة ووجود حكومة أخرى تستطيع مواجهة المتغيرات الدولية والمحلية التي طرأت على المسرح السياسي. فالقصر يخشى التداعيات التي حلت على البلاد بعد حرب فلسطين، والوفد يشتهي العودة للحكم بعد غياب دام خمس سنوات ويجب أن يظهر ولاءه للملك. والإنجليز يرون في وجود حكومة يشترك فيها الوفد فرصة لتوقيع معاهده جديده مثلما حدث من قبل في معاهده ١٩٣٦.

وعلى ذلك اجتمع الوفد المصري برئاسة النحاس وأصدر بياناً حول استجابة وموافقة الوفد بالإجماع على الاشتراك في الوزارة برئاسة محاميد مع بقاء المجلس إلى نهاية دورته الحالية.

وقد أكد النحاس على أن هذا التنازل هو رغبة من الوفد في توحيد الجهود وتركيزها في هذا الوقت العصيب الذي تجتازه البلاد^(٢٢). وبذلك أصبح المسرح السياسي مهدداً لعودة الوفد وتقاربه مع القصر - كما أرادت السياسة البريطانية دون استخدام القوة العسكرية كما حدث من قبل^(٢٣).

وثمة ملاحظتان هنا جديرتان بالتحليل أولهما موقف الوفد من الاشتراك في الحكومة الائتلافية وموقف الملك من عودة الوفد للحكم مرة أخرى والثانية الموقف البريطاني المؤيد للوفد في الرجوع إلى الحكم بعد أن تحلى عنه عام ١٩٤٤.

أما بالنسبة لموقف الوفد، فإن موافقته على الاشتراك في الحكومة الائتلافية الذي سبق له أن رفضه بإصرار عام ١٩٤٢ - ورغم أن هذا يعد أمراً غريباً إلا أن

الوفد ذكر في تصريحاته "أن موافقته على اشتراكه كان بهدف مراقبة إجراء الانتخابات والإشراف على تقسيم الدوائر الانتخابية"^(٢٤). ورغم إعلان الوفد أنه خلع رداء الحزبية، ونسى ما عاناه في الماضي على أيدي السوزارات الحزبية إلا أن فؤاد سراج الدين أعلن أن البلاد أحوالها تزداد اضطراباً بعد الصدام الدموي بين الحكومة القائمة وبين الإخوان المسلمين^(٢٥).

ولعل تغير موقف الوفد فلربما جاء امتداداً للتغير الذي طرأ على تركيبة وبنية الحزب نفسه خصوصاً بعدما انضمت إليه عناصر أصبح لها مصالح كبرى مع العناصر الرأسمالية التي كانت إما على اتصال بالملك أو حاشيته أو بالإنجليز، وبالتالي فليس لديها الوقت للمنازعات^(٢٦).

كذلك يمكن القول أن إحساس الوفد بفقد جزء كبير من مصداقيته بعد حادث ١٩٤٢ جعله يبحث عن وسيلة يسترد بها مكانته بعد ابتعاده مدة طويلة(*)، وبالتالي فإن قبوله للمشاركة في حكومة ليس هو رئيسها قد تكون خطوة أولى - من وجهة نظره - في سبيل عودته إلى المسرح السياسي مرة أخرى.

وقد التقت أهداف الملك مع الوفد ففي الوقت الذي أبدى فيه الملك الموافقة على تأليف وزارة قومية

واشتراك الوفد فيها في ديسمبر ١٩٤٩، نجد الوفد يوافق على ذلك وعندما بدأ "عبد الهادي باشا" مفاتحة أقطاب الوفد للإشتراك في وزارته، فإن فؤاد سراج الدين يذكر في مقابلة مع حسن يوسف " أن الوفد يطلب من القصر ضماناً لحرية الانتخابات^(٢٧) "، كما نجده يستعين ببعض الشخصيات من القصر أمثال "كريم ثابت" الذي استطاع أن يتوصل معه إلى اتفاق " بأن يستخدم "كريم ثابت" نفوذه لإقناع الملك بإجراء انتخابات يتقدم فيها الوفد بمرشحين لجميع الدوائر أي لا تقسم

المقاعد مسبقاً، وأن يدعى رئيس حزب الأغلبية بعد الانتخابات إلى تكوين الحكومة^(٢٨).

ولما كان نفوذ كريم ثابت حينذاك متزايداً لدى القصر حتى أصبح صاحب نفوذ وحظوة في الشأن الداخلي، فقد استطاع بتقريبه إلى الملك أن يقنعه باتباع سياسة جديدة لأن الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد في هذه الفترة تنبئ بمخاطر شديدة على البلاد وعلى العرش^(٢٩).

وأوضح أن مصر خسرت حرب فلسطين ١٩٤٨ حيث كانت تحكم البلاد أحزاب أقلية يساندها الملك، وبالتالي فجزء كبير من اللوم يلقى على الملك.

كذلك أشار إلى المواجهات العنيفة التي واجهها حزب السعديين مع الإخوان المسلمين والتي انتهت باغتيال النقراشي، ثم الأحداث التي تلتها من اغتيال الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان^(٣٠).

وأيضاً عبّر أحزاب الأقلية عن حل المشكلات الداخلية في البلاد، وانعكاس ذلك بدوره على الأحوال الخارجية للبلاد، وبالتالي فإنه يرى أن الظروف الحالية تستدعي عودة الوفد إلى الحكم، وتمنى لو أن الملك "فاروق" أقبل على هذه الخطوة حتى ولو من باب النظر إلى مصالحه الشخصية^(٣١)؛ ولم يكتف. كريم ثابت بذلك بل أوضح أن بعض الدول الغربية المهتمة بشئون مصر وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة تشجع عودة الوفد لأنه خير ضمان للاستقرار في مصر وبالتالي في المنطقة في ظل أحوال لاحت فيها بوادر الحرب بين الغرب والشرق.

وفي هذا ما يدل على أن الملك قد أيقن أنه في حاجة إلى ترميم ما تصدع قبل الانهيار تماماً^(٣٢).

كذلك كان بعض أمراء الأسرة المالكة ومعهم عدد من الأقوياء بين أصحاب المصالح المالية وكبار ملاك الأرض يرى "أن عودة الوفد إلى الحكم كفيلة بأن ترد

تيارات خطيرة ظهرت بوضوح في أعقاب الحرب العالمية الثانية مثل تسلل الأحزاب الشيوعية، وعنف الجماعات الإسلامية وغيرها من عوامل القلق والتوتر الذي ازداد حدة بزيادة التناقضات الاجتماعية والفكرية داخل المجتمع المصري وبصفة خاصة بين الشباب^(٣٣)

وكان من رأى "كريم ثابت" أنه إذا وصل الوفد إلى الحكم فإنه سيتحمل كل هذه التبعات وما يترتب عليها في المرحلة القادمة نيابة عن الملك، وأيضاً سيحمل الوفد الجميل للملك ويعتبره صاحب الفضل عليه وبالتالي يدين له بالولاء والطاعة^(٣٤)

وفي الحقيقة فإن الملك استجاب لرأى كريم ثابت وأعطى توجيهات ملكية إلى د. محمد هاشم بأن تكون الانتخابات نصف مفتوحة بحيث يتحقق بنتائجها نوع من التوازن بين الأحزاب بحيث يسمح للوفد بأغلبية دون أن تكون أغلبية ساحقة.

ولعل من مظاهر الرضا الملكي على اشتراك الوفد في الوزارة، أنه وقبل أن تفرغ الوزارة من مهمتها وهي إجراء انتخابات حرة متوازنة، قام بالإنعام على رئيس الوزارة "حسين سرى" بقلادة فؤاد الأول، كما أنعم الملك فجأة برتبة الباشوية على د. هاشم وثلاثة وزراء، وقد خص منها النحاس "الذي هنا د. هاشم برتبة الباشوية^(٣٥)."

أما بالنسبة لموقف بريطانيا من عودة الوفد للحكم، فقد أيدته وهذا ليس بالأمر الغريب عليها، فهي تؤيد أي حزب يمكن أن يحقق لها مصالحها وعندما تنتهي هذه المصلحة فسرعان ما تغض الطرف عنه، وهذا ما حدث بالنسبة للوفد نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية

ولما كانت الظروف الدولية الحالية في غير صالحها، حيث بات واضحاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الصيغة التي قام عليها النظام تتمزق تحت ضغط قوى

جديدة وبتأثير المتغيرات الداخلية والعالمية، وبالتالي فهي تحاول أن تجد حكومة تصلح للتفاوض والوصول إلى حل يرضى الجميع، ومن ثم فقد كان هذا لا يتم إلا إذا وصل الوفد إلى الحكم - من وجهة نظرها - ولذلك نجد الإنجليز يسعون لدى الملك لإجراء انتخابات حرة ملحوظين بفوز حزب الوفد وعودته إلى الحكم^(٣٦).

هذا وقد أوضح تلك الرؤية البريطانية ما علقت عليه جريدة "الدليلى تلغراف" بعد فوز الوفد حيث ذكرت " أن الوفد أحرز فيها أغلبية ساحقة لم يكن هو نفسه يتوقعها، وأن النحاس الذي كان رئيساً للوزارة في فترة من أخرج الفترات التي مرت بالشرق الأوسط إبان الحرب بدأ حياته عدواً للإنجليز ومع ذلك لم يعد هناك ما يدعو إلى افتراض عدم تحسن العلاقات بين "مصر" و"بريطانيا" تحت قيادته، ثم ذكرت الصحيفة "أن من أهم المسائل الرئيسية التي تواجه البلدين "مصر وبريطانيا" مسألة الأرصدية الإستراتيجية ومسألة تعديل معاهدة ١٩٣٦.

التي فشلت محاولات تعديلها منذ عامين^(٣٧) وزعمت بريطانيا أنها على استعداد للجلاء عن منطقة القنال - بالطبع لم يكن هذا حقيقياً، وإنما مجرد مناورة سياسية من بريطانيا لتشجيع الملك علي قبول الوفد في الحكم، وختمت مقالها " أما ما يتعلق بالمسائل الداخلية، كان للوفد برنامج إصلاحي وخصوصاً فيما يتعلق بالمناطق الزراعية التي يحتاج بعضها إلى الكثير من الإصلاحات والتي سيواجه تنفيذها الكثير من الصعوبات^(٣٨).

كذلك يعكس الرؤية البريطانية ما جاء في تقرير كافر - سفير الولايات المتحدة في مصر - ١٩٥٠. للسفارة الأمريكية حول تفسير موقف الوفد جاء فيه "و لعل الوزارة تذكر أنه قبل الانتخابات الأخيرة كانت السفارة البريطانية متفائلة باحتمالات نجاح الوفد اعتقاداً منها أن حكومة وفدية ستكون أكثر استعداداً لعقد اتفاق مع بريطانيا^(٣٩).

وإذا كانت السفارة البريطانية على صواب في توقعها فوز حزب الوفد فإنها أخطأت في تقدير موقف الوفد، خصوصاً أن الوفد نظراً لارتباطاته السابقة مع بريطانيا وخاصة بعد ١٩٤٢ قد أصبح أكثر حرصاً على نفى همة الميل إلى بريطانيا وأكثر تمعناً في محادثاته معها، بل أنه وصل به الحال إلى حد تحريض الصحف على شن حملة ضد بريطانيا^(٤٠).

ولعل ما جاء في هذا التقرير الذي أرسله كافري يعبر عن سياسة الوفد تجاه الإنجليز وأنهم قد أخطأوا في تقديرهم لموقف الوفد، ونسوا أن الوفد يريد أن يستعيد ثقة الشعب المصري مرة أخرى، وبالتالي فإنه لن يستطيع تقديم أية تنازلات لبريطانيا من شأنها أن تغضب منه الشعب الذي يرى فيه الحزب الوحيد الذي يستطيع أن يحافظ على مصلحة البلاد خصوصاً بعد الهزيمة في حرب فلسطين، والعجز العربي الذي بدا واضحاً والقهر الصهيوني الذي استفحل داخل الأمة العربية جميعها وعلى رأسها مصر، وهكذا كانت الظروف هذه المرة ليست في صالح بريطانيا.

كذلك فإن الأحداث التي ظهرت في علاقة مصر ببريطانيا قد أضافت بعداً جديداً للحركة الوطنية ألا وهو الشكل الجديد للكفاح من أجل حل القضية المصرية وهو شكل المقاومة المسلحة والتصميم على تحقيق مطالبهم بأي ثمن.

وبالتالي فإن بريطانيا مهما بلغت من درجة تأييدها لوصول حزب الوفد إلى الحكم فإن هذا لن يجعله يؤيد الرؤية البريطانية للأوضاع في مصر.

وبذلك يتضح أن انتخابات ١٩٥٠. تميزت بالغموض وبعدت عن هدفها الأصلي، بحيث أصبحت أداة لتحقيق مصالح محددة سواء بالنسبة للقصر أو الوفد أو حتى بريطانيا.

كذلك تميزت هذه الانتخابات بعدم الاستقرار وذلك بسبب انتهاك الدستور من جانب القصر وأحزاب الأقلية بل وحزب الوفد أيضاً- رغم تركيز النحاس في

خطبه على الانتخابات والدستور ومحاولة إقناع الملك بانتخابات حرة حقيقية واتخاذ الإجراء الدستوري العادى بعد الانتخابات - حيث انحصرت مهمته في جعل الانتخابات وسيلته للوصول إلى الحكم مهما كلفه هذا^(٤١)، وقد اتضح ذلك أثناء الانتخابات، فعندما أرادت أحزاب الأقلية توزيع الدوائر بين الأحزاب بحيث يكون لكل حزب بعض الدوائر المغلقة لا ينافسه فيها أحد من مرشحي الأحزاب الأخرى، نجد حزب الوفد يرفض ذلك، وقد أوضح أحد أقطاب السعديين أثر ذلك على الأحزاب الأخرى، حيث صرح " أننا لا نخشى الوفد وسنكتسح مرشحيه في أية دائرة، وأنا لن نطالب بتوزيع الدوائر بين الأحزاب"^(٤٢).

بينما نجد البعض الآخر يصرح بأنهم " لا يخافون الوفد وأن لهم عصبيات في كثير من الدوائر بما يكفل لهم الحصول على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب ". وهكذا ورغم ما انتاب أحزاب الأقلية من رعب وفزع من الوفد إلا أنها أقبلت على الانتخابات وصممت على اجتيازها^(٤٣).

ويعكس الجدول التالي مدى إقبال أحزاب الأقلية على الانتخابات وكثرة عدد المرشحين فيها

| الوفد | الأحرار الدستوريين | الوطني | السعدي | الكتلة | الاشتراكي | المستقلون | المجموع |
|-------|-----------------------|--------|--------|--------|-----------|-----------|---------------------|
| ٢٩٦ | ١,٨ | ١٦ | ١٧ | ٣٩ | ٣ | ٣٤٥ | ٩٧٧ ^(٤٤) |

و يلاحظ أن حزبي الأحرار الدستوريين والحزب السعدي من أكثر أحزاب الأقلية ترشيحاً.

وأن حزب الوفد كان وما يزال يمثل الأغلبية. ولعل ذلك يرجع إلى الأسلوب الذي لجأ الوفد إليه والذي كان يقوم على المعايير التي يرجع إليها في كل انتخاباته من

حيث قدرة المرشح على البذل والعطاء ومكانته في الحزب ومبلغ الثراء الذي يتميز به، وبذلك زج بالكثير من الأثرياء في هذه الانتخابات^(٤٥)

وهكذا يتضح أن المسرح السياسي كان مهياً لاستقبال الوفد رغم محاولات الأقلية لمنع ذلك فمع استكمال الفصل التشريعي مدته الدستورية أصدر الملك مرسوماً بإقالة حكومة عبد الهادي التي كانت تستعد لإجراء الانتخابات الجديدة لبرلمان جديد وإسناد مهمة تشكيل حكومة ائتلافية إلى حسين سرى في يوليو ١٩٤٩^(٤٦). وطلب أن يدخل الوفد فيها بشخص فؤاد سراج الدين، وطلب أيضاً إلى رئيس الوزارة بأن يضبط الأمور " بحيث لا يتحقق للوفد أغلبية برلمانية كاسحة، والحرص على تواجد جميع الأحزاب السياسية. - باستثناء حزب الكتلة - وخصوصاً السعديين والأحرار الدستوريين في الانتخابات بطريقة تكفى لحفظ توازن بينها يمكن العمل على أساسه^(٤٧)، وكان تقدير "حسن يوسف" لمطلب الملك أن الوفد مسموح له الحصول على نسبة ٤. % من المقاعد، وما بين ٢.٥٠، ٢.٥٠. % للسعديين، ١٥ % للأحرار الدستوريين، والنسبة الباقية لبقية الأحزاب، وهذا التقدير هو محاولة من الملك لإجبار الوفد على تشكيل حكومة ائتلافية إذا ما حصل على أكثر المقاعد، واعتقد أن النحاس يمكن أن يترك رئاستها إلى فؤاد سراج الدين^(٤٨)

ومن هذا يتضح أن الملك ما زال يخشى الوفد، رغم التأثيرات التي أحاطته من المقربين له وقد بدأت حملة دعائية واسعة ضد النحاس وحزبه في الصحافة الموالية للملك^(٤٩) مما أدى إلى استياء الوفد.

أما بريطانيا فقد وجدت أن تقديرات الملك بهذه الطريقة غير دقيقة وأن هذا سيثير أخطاراً جديدة، ولذلك نصحت بمجيء وزارة وفدية كاملة لمواجهة الأخطار المحتملة^(٥٠).

وفي ضوء هذه المعطيات ووجهات النظر المختلفة تم تشكيل الوزارة الائتلافية وضمت أربعة وزراء لكل حزب وخمسة وزراء مستقلين ووزيرين للحزب الوطني، واستبعد حزب الكتلة بزعامة "مكرم عبيد" (*) "بناءً على الإرادة الملكية، وأصبح الوفد حزباً مثل بقية الأحزاب، ولم يعد يمثل الأمة أو يمثلها الشرعي الوحيد، وتنافس الجميع في تمجيد الملك ولكن ما لبث أن ثارت مشكلة استغرقت كل الاهتمام وأثارت الأحقاد بين الأحزاب^(٥١).

فقد استعادت الوزارة الائتلافية برئاسة حسين سرى لإعادة تشكيل المجلس ولكنها عادت وسحبت مشروع التقسيم الذي سبق وقدمته حكومة "عبد الهادي" إلى مجلس النواب لتعديل الدوائر الانتخابية^(٥٢).

وقد عهد رئيس الحكومة إلى د. محمد هاشم وزير الدولة بإعداد مشروع جديد تقبله الأحزاب المختلفة لإقراره وتكونت لجنة لهذا الغرض، وضمت هذه اللجنة كلا من فؤاد سراج الدين (الوفد) وإبراهيم دسوقي أباطه عن الأحرار الدستوريين، ومحمود غالب عن السعديين، ومحمد زكي على (حزب وطني) ود. هاشم (عن المستقلين). ولكن ما لبث أن دب الخلاف بين الأحزاب على كيفية التقسيم، فالبعض يرى مثلاً أن يكون التقسيم من الشرق إلى الغرب ويرى البعض الآخر وجوبه من الغرب إلى الشرق^(٥٣). وقد ظلت مسألة توزيع الدوائر الانتخابية مثار خلاف بين الوفد وأحزاب الأقلية وتمسك كل طرف بموقفه وخصوصاً الوفد الذي رفض مبدأ توزيع الدوائر ورأى ضرورة دخول كافة الدوائر على حين نجد أن أحزاب الأقلية كانت ترى أنه من الضروري ترك بعض الدوائر مغلقة على كل حزب بحيث لا ينافسه فيها أحد من مرشحي الأحزاب الأخرى^(٥٤).

ورغم أن الوفد أظهر عدم تعنته كثيراً في موقفه إلا أن أحزاب الأقلية أظهرت تمرداً. واختصم الطرفان حول تقسيم بعض الدوائر التي تغلق عليه لا ينافسه فيها أحد وقد انتهى هذا الصراع إلى إقرار ٢,٢ دائرة في المشروع الجديد وإدخال

تعديلات على أربع وسبعين دائرة وكان كلما تم تعديل دائرة اقتضى الحال تعديل حدود الدوائر المجاورة^(٥٥) وهكذا دخل التقسيم في دائرة مفرغة واحتدم الصراع على أربع وأربعين دائرة واحتكم الطرفان إلى رئيس المجلس في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ وبدلاً من أن يتخذ قرار حاسم في هذا النزاع، نجد أنه اتخذ موقفاً سلبياً بل بدا وكأنه يساعد على ازدياد شقة الخلاف بين العناصر المتنازعة. حيث كان أقصى ما فعله رئيس الوزارة عندما نشب خلاف بين فؤاد سراج الدين وأحمد عبد الغفار على إحدى دوائر المنوفية أن ترك المناقشة تزداد عنفاً وهدد بعرض الأمر على الملك^(٥٦).

وبطبيعة الحال أدرك الوفديون حينذاك أن عمر الوزارة الائتلافية قد أوشك على الانتهاء، وقد عبر "الرافعي" عن رأيه في الوزارة الائتلافية بقوله "أنه إذا فشلت هذه الوزارة فإن الأمة ستكون معذورة إذا تزعزعت ثقفتها في الأحزاب وفي كفاءتها وقدرتها بل وإخلاصها"^(٥٧).

كذلك ذكر "أن هذه الوزارة ليس فيها أي ائتلاف سوى الاسم فقط وبالفعل كانت تيارات الشقاق تفعل فعلها في هدم الائتلاف، وذكر أيضاً أن الوزراء الوفديين أخذوا يتكبرون للإئتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة، حيث أن سقوطها سيكون مكسباً للوفد"^(٥٨).

وكانت قد دارت محادثات غير رسمية بين حسين سرى وفؤاد سراج الدين اتضح منها أن الوفد بالفعل كان يريد حكومة محايدة وكذلك حسين سرى الذي أراد أن يكون الطلب من الوفد، واتفق مع فؤاد سراج الدين على التمهيد لذلك^(٥٩). بحجة أن السعديين والدستوريين يضعون العقبات أمام الحكومة الائتلافية.

وبالفعل وافق "فؤاد سراج الدين" حيث كان قد عقد لقاءً مع "النحاس" انتهى إلى أن السعديين والأحرار الدستوريين سيستفيدون في الانتخابات من وجود الوزارة الائتلافية ومن اشتراكهم فيها وينالون عدداً من المقاعد يجاوز ما ينول

إليهم منها لو جرت الانتخابات في ظل وزارة محايدة. وبالتالي فقد كانت أمنية للوفد أن يستعيز "حسين سرى" بحكومته الائتلافية بحكومة محايدة^(٦١)

وهكذا تألفت الوزارة المحايدة في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ وتحددت ووظيفتها في الإشراف على الانتخابات، واستصدر "حسين سرى" مرسوماً بحل مجلس النواب في ٧ نوفمبر ١٩٤٩ على أن يعود للانعقاد في ١٩ يناير ١٩٥٠، وطمان "حسين سرى" الشعب بأن الانتخابات ستكون حرة وليست لمصلحة حزب على حساب حزب آخر وإنما ستكون هناك مساواة لجميع الأحزاب^(٦٢).

كما هدد باتخاذ أقصى الإجراءات إزاء أي تلاعب وذكر أنه في سبيل ضمان حياده قد يظلم ألف موظف ولكنه سيضمن العدل لعشرين مليوناً^(٦٣).

و هكذا أجمعت الدوائر المصرية والأجنبية أن هذه الانتخابات ستحدد نهائياً مكانة وموقع كل حزب على الخريطة السياسية المصرية والأجنبية

وقد رد "سرى باشا" على ما ذكره السعديون أن مجرد وجوده على رأس الوزارة سيجعله يميل نحو الوفديين (اليمن) بقوله أن السعديين هم الذين أقتعوا الرأي العام بأن وزارته تعاديهم وأن سياستهم ليست مفهومة وليس لها لون، وأن موقفهم كان سيصبح سليماً إذا لم يشتركوا في الوزارة الائتلافية، ثم اعترضوا. ولكن أن يشتركوا في الائتلاف ثم يعارضوه فهذا موقف غير سليم وذكر أيضاً بأنه ليس هناك من سبب يدعوه إلى تأييد الوفد ضد السعديين^(٦٤).

وهكذا قامت المعركة الانتخابية في ظل دعوة إلى الحياد والحرية ولكنها شهدت تنافساً شديداً وصراعاً مستمراً بين الأحزاب وعناصر المستقلين^(٦٥).

فكثير من الأحزاب كانت تعلم أن هذه الانتخابات ستكون نتائجها لصالح الوفد ورغم ذلك دخلت الانتخابات، مثل حزب الأحرار الدستوريين الذي دخل بكل قوته وبجميع أسلحته وكان واضحاً أن الوفد لا يعبأ بذلك لأنه كان مشغولاً

بالمعركة الانتخابية وانشغل أكثر بالدعاية الكبيرة التي قام بها حيث استغل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعاني منها مصر، وكذلك استغل عدم وصول القضية المصرية إلى حل وعجز أجهزة الأمن عن حماية النظام ذاته^(٦٥).

كذلك كان الوفديون أكثر الأحزاب نشاطاً في الدعاية الانتخابية وقد ذكرت الخارجية البريطانية أن الحملة الانتخابية في مصر لم تقم على أساس تقديم كل حزب لبرنامجها الاجتماعي وإنما بدأوا حملاتهم بإثارة الأماني الوطنية والمطالبة بالجلء عن قنال السويس بدون قيد أو شرط^(٦٦).

كذلك طالب الوفد في حملته الانتخابية، بضرورة إلغاء الأحكام العرفية وكان النحاس يهدد - أثناء الانتخابات - بأنه إذا لم يحصل حزب الوفد على الأغلبية فيجب أن يستقيل جميع نوابه من مجلس النواب، كما هدد بأنه لن يوافق على أية معاهدة جديدة تعقدها الحكومة^(٦٧).

وقد كان هذا التهديد بمثابة إعلان احتجاج على الوزارة لأنها - من وجهة نظر النحاس - تتدخل في الانتخابات، وهدد برفض الوفد للاشتراك في أي وزارة قومية مهما يكن رئيسها وأن من يقبل من الوفدين الاشتراك في الوزارة سيفصل من الحزب^(٦٨).

وقد ظهرت دعاية ضد الوفد في ذلك الوقت - تردد أن الإنجليز يريدون النحاس رئيساً للوزارة، وإن كانت بعض الصحف حاولت التأكيد على أن التغيير الوزاري لا علاقة له بالإنجليز أو الأمريكان.

ولكن ثمة ملاحظة هنا تخص الأمريكان فمما لا شك فيه أن هزيمة ١٩٤٨ وظهور مشكلة اللاجئين عكست موقفاً أمريكياً في المنطقة، حيث اعتقدت الدوائر الأمريكية في القاهرة أن حزب الوفد كان يلوح في سبيل عودته إلى الحكم بأن له سياسة إزاء المشكلة الفلسطينية وأنه عندما يكون في السلطة سيصبح في مقدوره

التوصل إلى حل لهذه المشكلة^(٦٩) أيضا وجدت الحكومة الأمريكية أن اهتمامها بالعلاقات المصرية البريطانية لإيجاد تسوية يتيح لها تنفيذ سياستها الدفاعية في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تراقب التطورات السياسية الداخلية^(٧٠)، ومن ثم فقد مارست ضغطها على بريطانيا التي ضغطت بدورها على الملك* بأن يتيح الفرصة لعودة الوفد للحكم مرة أخرى.

ورغم رفض الملك لوجود حكومة وفدية خالصة إلا أنه لم يكن يملك في تلك الفترة التي زادت فيها الاضطرابات والفوضى في البلاد إلا أن يرضخ لرغبة بريطانيا ومن ورائها القوة الجديدة - الولايات المتحدة- التي أصبحت تمتلك مقدرات الأمور وحيث كان لا يرغب في التعرض لمثل ما حدث ١٩٤٢، ففضل أن يبدو هذا العمل وكأنه من جانبه وليس بسبب الضغط عليه^(٧١).

كذلك بدا واضحا أن مجيء الوفد أصبح وشيكاً بعد أن قامت السفارتان الأمريكية والبريطانية بتنسيق خططهما إزاء الموقف الداخلي في مصر متخذة في اعتبارها أن "النحاس" أصبح مجرد رمز للوفد، بينما أصبح فؤاد سراج الدين موضع الاهتمام الفعلي وخاصة من جانب القصر^(٧٢).

ومن ثم فقد كانت التقارير التي تتلقاها السفارات المصرية في الخارج تشير أنه إذا أجريت انتخابات فيسبال حزب الوفد ٩.٠% ثم نزلت هذه النسبة إلى ٧.٠% وارتفعت مرة أخرى إلى ٧٥% وعادت إلى الانخفاض إلى ٥.٠% في حين أفادت تقارير أخرى أن حزب الوفد لن ينال سوى ٤.٠% فقط^(٧٣) و مع اقتراب موعد الانتخابات كانت المعركة تزداد سخونة بين الوفد وبين أحزاب الأقلية، ففي أول يناير ١٩٥٠. وجه " النحاس" بيانا إلى الأمة شن فيه هجوما عنيفا على أحزاب الأقلية، واستعرض فترة حكمها من ١٩٤٤-١٩٤٩، وعدد مساوئها وفشلها في معالجة القضايا التي تصدت لها وجاء في خطابه أيضا "أن قضية الاستقلال والجلء ووحدة وادى النيل لم تحقق أية نتيجة، كما أن هناك قضايا أخرى لم تلق على أيدي

حكومات الأقلية سوى الذل والهوان مثل قضية فلسطين وقضايا العرب عموماً وأهملت حزب السعديين بأنهم السبب في هزيمة مصر في حرب فلسطين^(٧٤). وذكر أيضاً " أن الوفد سيكافح الفقر والجهل والمرض ويناصر الحرية ويعيد إلى البلاد عهد النور والتقدم بدلاً من عهد الفساد والظلام".

وأشار إلى الأحكام العرفية وكيف استغلتها الحكومات أسوأ استغلال في إهدار الحريات والتضييق على الصحافة وخاصة صحف المعارضة وكيف تجمدت في عهدهم الإدارة الحكومية وأهملت المشروعات الحيوية للبلاد التي سبق ووضعها حكومة الوفد^(٧٥).

وأشار أيضاً إلى فساد الموظفين والوزراء، والتكيل بالطلبة ومنح الشركات الإنجليزية امتيازات بدون موافقة البرلمان، والتزيف في انتخابات مجلس الشيوخ حتى لا يشارك الوفد في حكم البلاد^(٧٦).

كذلك وعد "النحاس" بحل القضية الوطنية وتخصيص برنامج لتحقيق الإصلاح الاجتماعي لحفظ التوازن بين الطبقات الاجتماعية، وهكذا قدم الوفد برنامجه متضمناً احتياجات المجتمع المختلفة^(٧٧).

ويعكس الجدول التالي النتائج الأولية للانتخابات

| الوفد | الهيئة السعدية | الأحرار الدستوريين | الوطني | المستقلين | الاشتراكي |
|-------|-------------------|-----------------------|--------|-----------|-----------|
| ١٦٩ | ٢٨ | ٢٢ | ٦ | ٣ | ١ |

وهكذا جاءت النتائج الأولية لتعلن فوز الوفد بأغلبية ساحقة وليست نتيجة متوازنة كما طلب الملك^(٧٨)، مما أدى إلى غضب الملك، وازداد هذا الغضب مع نتائج إعادة الانتخابات التي جاءت أيضاً لصالح الوفد على بقية الأحزاب الأخرى.

ويوضح الجدول التالي عدد المرشحين لكل حزب والأصوات التي حصلوا عليها وعدد المقاعد والنسبة المئوية

| | الوفد | الأحرار | الوطني | السعدى | الاشتراكي | الكتلة | مستقلون | إجمالي |
|----------------|-----------|---------|--------|---------|-----------|--------|---------|-------------------|
| عدد المرشحين | ٢٩٦ | ١,٨ | ١٦ | ١٧ | ٣ | ٣٩ | ٣٤٥ | ٩٧٧ |
| الأصوات | ١,٣٥٧,٢,٦ | ٢٩٣,٤٤٤ | ٢,٣٧ | ٤,٦,٦٩٣ | ١٦,٤٩٩ | ١٤,٨,٣ | ٣٦٥,٥٨٧ | ٢,٤٨٨,٧٤٤ |
| النسبة المئوية | ٥٤,٥ | ١١,٨ | ١,٥ | ١٦,٣ | ٧ | ٦ | ١٤,٦ | — |
| عدد المقاعد | ٢٦٦ | ٢٧ | ٦ | ٢٨ | واحد | — | ٣١ | ٣١٩ |
| النسبة المئوية | ٨٠,٧ | ١١,٥ | ١,٩ | ٨,٨ | ٣ | — | ٩,٧ | — ^(٣١) |

ويتضح أن الوفد قد حصل على أغلبية المقاعد والأصوات وأعلى نسبة ليصل إلى الحكم من جديد بينما فشل الملك في تحقيق رغبته بأن تكون النتيجة متوازنة، حيث كان سرى باشا قد تخلى عن هذه الفكرة بعد أن نصحه البعض أمثال "عبود باشا" بأن مسألة التوازن بين الأحزاب قفزة إلى حالة من عدم الاستقرار تضر بمصالح البلاد، كما ذكر "تشاهمان" أن مناورات الملك تواجه خطراً قادماً مع المستقبل، قد يساعد على وجود مناخ ملائم لمؤامرات عديدة من عناصر مختلفة هو في غنى عنها وخصوصاً من الإخوان المسلمين والشيوعيين

ومن ثم فلن ينفعه في هذه الحالة سوى حكومة قوية تستطيع أن تسيطر على هذه الأمور

ولم يكن هذا هو رأى الملك الذي أصر على أن تلاعباً حدث في هذه الانتخابات لصالح الوفد، فقد علق في حديث له مع السفير البريطاني بأن النسبة المئوية لمن أعطوا أصواتهم للوفد كانت قليلة جداً، كما خرج منها المثقفون

ونلاحظ بالفعل من المقارنة بين الدوائر الانتخابية بين الريف والحضر، أن نسبة الأصوات في الريف كانت أكبر وقد أكدت تقارير السفارة البريطانية ذلك وذكرت أن نسبة التصويت ١٥% للمدن و٧% للريف ولعل ذلك يرجع إلى النفوذ العائلي والإداري وانتشار الأمية على عكس الحضر حيث الفئات المثقفة

والمتعلمة^(٨٠)، ويعكس الجدول التالي نسبة الأصوات التي أقيمت على الانتخابات بالنسبة للريف والمدن^(٨١)

| القاهرة | الإسكندرية | الصعيد | الوجه البحري |
|---------|------------|--------|--------------|
| %١٥ | %٢٤ | %٦٩ | %٦٢ |

وربما يرجع ذلك إلى عدم اشتراك الفئات المتعلمة بنسبة كبيرة مما يدل على حالة اللامبالاة التي انتابت هذه الفئات، وكذلك عدم الثقة أو الأمل في صلاح حال هذه الأحزاب أو قدرتها على الوصول إلى حل للقضية المصرية^(٨٢).

وقد أثارت هذه النتيجة الملك وجعلته يشعر بخطورة ذلك على عرشه ومن ثم فقد حاول أن يظهر لبريطانيا أنه أدى خدمة لها بإعادة الوفد إلى الحكم، وفي الوقت نفسه كان يرغب التأكيد من مساندة بريطانيا له في حالة احتدام الصراع بينه وبين الوفد.

ولكن أثارت الصحف البريطانية بما نشرته بخصوص انتصار الوفد الذي اعتبرته انتصاراً شخصياً للنحاس على الملك، وقد ذكر للسفير البريطاني - كامبل - أن هذا يمس كرامته^(٨٣).

أما بريطانيا، فرغم ما نشرته الصحف البريطانية ورغم الموقف المؤيد لعودة الوفد إلا أن تعليق "إيدن" جاء مناقضاً لما سبق وأعلنته، حيث علق على نتائج الانتخابات بأنها لم تؤد إلى إصلاح حالة البلاد، وإنما رغم نجاح النحاس في الانتخابات إلا أن حالة البلاد وأوضاعها الاقتصادية تدهورت وانتشرت الرشوة والفساد"، وذكر أيضاً أن الوفد وصل ذروة قوته في هذه الانتخابات ومع ذلك فلم تتعد نسبة المقترعين الذين أدلوا بأصواتهم في القاهرة ١٥% من مجموع الناخبين، لقد كان حزباً غنياً يضم عدداً كبيراً من الأغنياء الذين أثرى بعضهم على حساب البلاد^(٨٤).

ولعل هذا يعكس قدراً من الحقيقة حيث أن قيادات الحزب قد شهدت - في الفترة الأخيرة تغيرات كانت توحى بالافتراق في الرأي والمزاج والطابع. نتيجة دخول عناصر جديدة لم تكن بالحزب من قبل، وانضمام عناصر كانت قد عرفت بعنائها الشديد له ثم ما لبثت أن انضمت إليه، بل وساهمت في تشكيل سياسة الوفد في هذه المرحلة بالإضافة إلى العناصر القديمة التي ظلت به.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم تركيبة الوفد في هذه الفترة إلى خمس قوى رئيسية تفاوتت قوتها تفاوتاً نسبياً فيما بينها^(٨٥)، ولكن حركة التفاعل فيما بينها هي التي صنعت في النهاية سياسته العامة. والتي تجلت بوضوح في سياسة المهادنة مع السراي وتغطية مخازى الملك وحاشيته^(٨٦).

وهذه التركيبة ضمت النحاس، زعيم الوفد الذي يسعى الجميع للوصول إليه وهو الشخصية التي تستطيع إنقاذ حزب الوفد من الانهيار بعد الانقسامات التي لحقت به - وإن كان في هذه المرحلة ليس في أحسن أحواله - ثم فؤاد سراج الدين تلك الظاهرة الشاببة الجديدة في القيادة الوفدية، وكان من أكثر الشخصيات اقتراباً من النحاس وأكثر تأثيراً فيه، وقد استطاع أن يصبح ممثل الوفد والمتحدث " باسم النحاس" في اتصالات ومواقف معقدة وسط ظروف أكثر تعقيداً^(٨٧)، وقد اقترب من شخصية كان لها نفوذ اقتصادي وهي شخصية أحمد عبود باشا وهكذا التقت سلطة المال مع سلطة النفوذ السياسي^(٨٨)، ثم جماعات المتعلمين من شباب الوفد القدامى من أمثال محمد صلاح الدين وقدامى الوفديين أمثال عبد السلام فهمي وزكى العرابي وسليمان غنام. وأخيراً مجموعة الطليعة الوفدية وهم جماعة من الشباب اختاروا لأنفسهم اتجاهات تقدمياً نحو اليسار أمثال د. عزيز فهمي ومحمد مندور، وقد اكتفت هذه الجماعة بأن تلعب دور المتقف المحتج، وخصوصاً بعدما زادت حدة التقارب بين الوفد والقصر إمعاناً في كسب رضا القصر حتى ولو علي حساب الشعب وقد تفرق شمل هذه الجماعة بوفاته.

أيضا وجد جيل جديد (أساتذة الجامعات) ^(٨٩) و بذلك يتضح أن الحزب كان قد تغير إلى حد كبير مما انعكس على سياسته في المرحلة القادمة.

ولكن ثمة تساؤل يطرح نفسه، إذا كانت الانشقاقات بين عناصر الوفد بهذا الشكل مما يوحى بالاقتراف في الرأي والمزاج والطابع، فكيف استطاع الوفد أن يحقق النجاح في الانتخابات وكيف فاز بأغلبية ساحقة على بقية الأحزاب، لعل ذلك يمكن تفسيره في أن حماس الشعب للوفد ربما كان قد فتر في أواخر عام ١٩٤٤، ولكن ما أتت به حكومات الأقلية التي تابعت على الحكم خلال الخمس سنوات التي أعقبت خروج الوفد من الحكم - حيث خضعت خضوعا مطلقا لتوجيه السراى. وما حدث من فوضى واضطراب أقلق الأمن العام وما صاحبها من ضغط شديد على الحريات وخروج بعض رجال السراى واستفحال خطرهم. كل هذا جعل الناضحين يقبلون على انتخابات الوفد للوزارة الجديدة ^(٩٠)، بالإضافة إلى حالة القهر واليأس التي عاشها الشعب نتيجة ما يعانيه من غلاء المعيشة وغيره.

فقد كان الشعب يدرك أن حكومة الوفد أكثر الحكومات قربا إليه رغم الأخطاء السابقة وأنها الأمل في القضاء على نظام حكم اتسم بالإرهاب والرجعية والكبت السياسي ^(٩١)، والدليل على ذلك ما ظهر في انتخابات ١٩٥٠. من وجود عناصر عرفت بعنائها الشديد للوفد وكانت قد انضمت قديما إلى خصومه ولكنها عادت إليه بل وساهمت في سياسة الوفد في المرحلة القادمة ^(٩٢).

بالإضافة إلى أن أساليب أحزاب الأقلية في ترشيحات ١٩٥٠، اختلفت عن الماضي حيث أن الأحزاب المنشقة عن السعديين والكتلة كانت تمثل إضافة جديدة للتنافس بين الوفد وأحزاب الأقلية ^(٩٣)، كذلك قامت سياسة الوفد على أساس قبول توجيه الملك وذلك بترك بعض الدوائر لأقطاب أحزاب الأقلية، ودخول جميع الدوائر بمرشحين له، بصرف النظر عن كفاءته.

وقد عبر النحاس عن ذلك عندما أشار إلى أن "مسألة توزيع الدوائر بين الأحزاب عمل "غير دستوري" وذكر أن كل من يتقدم للانتخاب ينشر دعوته ويشرح خطته^(٩٤).

أيضا كان للحكومة المخيدة دور هام في فوز الوفد، حيث ساعد الوزراء فيها على الدعاية لحزب الوفد مثل - محمد راتب - وزير التموين، وكذلك رئيس الوزارة - حسين سري- الذي انتخب عضواً وفدياً بصوت مرتفع، والبعض كان يتحول في بعض الدوائر الذي اشتد التنافس فيها بين الأحزاب، رغم أن الحكومة حاولت التزام الحياد، حيث صرح "حسين سري" بأنه سيراقب تصرفات رجال الإدارة بنفسه^(٩٥).

كذلك كان للبوليس دوراً آخر في فوز الوفد سواء قبل إجراء الانتخابات أو في فترة الإعداد أو أثناءها، رغم ما أعلنه سراج الدين " بأنهم لا يمتنوا على رجال البوليس والإدارة بما حققوه لهم وأنهم طلبوا منهم التزام الحياد التام في هذه المعركة^(٩٦)" رغم ذلك فقد تدخل رجال البوليس لإسقاط حزب السعديين على أمل أن يحقق لهم الوفد الإصلاح الوظيفي، كما عمل على تعديل الدوائر الانتخابية وتحديد مقارها وغير ذلك ويؤكد ذلك ما ذكره د. هاشم بأن اللواء إبراهيم إمام رئيس القسم السياسي لمحافظة القاهرة قد أخل باتفاقه معهم وأنه كان وراء فوز الوفد في جميع الدوائر لمحافظة القاهرة^(٩٧).

وهكذا وجد الوفد معونة من رجال البوليس والإدارة في الدوائر الانتخابية في بعض المناطق خصوصاً القاهرة والإسكندرية^(٩٨).

كذلك سعى سري باشا " إلى تخفيف الرقابة على الصحف أثناء المعركة الانتخابية إذ كانت الأحكام العرفية قائمة، وكان ذلك في صالح الوفد أكثر من أحزاب الأقلية، لأن هذه الأحزاب قد ارتكبت الكثير من الأخطاء طوال الخمس

سنوات الماضية لذلك قامت الحكومة بإرسال قوات الأمن وقوات من الجيش إلى المدن والأقاليم للقيام بهذه المهمة^(٩٩).

وبدأت تذيب البيانات على الناخبين لكي يقبلوا على التصويت في هدوءٍ وسكينة مبتعدين عن أي إثارة أو جنوح للعدوان.

وهكذا وضعت الحكومة أساساً للانتخابات أهمها - تنفيذ الجهاز الإداري للتعليمات التي تصدر إليه وإحاطة الانتخابات بالضمانات التي تكفل الحرية لهم، - والتخفيف من الرقابة بحيث تتاح لكافة الأحزاب سبل الدعاية الانتخابية دون وضع العراقيل^(١٠٠).

وقد ذكر " إبراهيم فرج " أن أحزاب الأقلية والمستقلين كانوا يجدون سعادة في المشاركة السياسية للجماهير^(١٠١).

وبطبيعة الحال اتخذ الوفد من وزارة " سرى باشا " المحايدة وسيلة للوصول إلى الحكم ذلك لأنها كانت " وزارة ضعيفة في ذاتها " وفي تكوينها وفي أشخاص وزرائها حيث كانوا يشعرون بأن مهمتهم وقتية ؛ وليسوا دائمين وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا الوضع. وبالتالي كان من السهل أن يتخذها الوفد سلماً يصعد عليه للوصول للحكم^(١٠٢).

كذلك الإيجاءات البريطانية بالترحيب بعودة الوفد من أجل تسوية المسألة المصرية مع حكومة تمثل الأغلبية^(١٠٣).

وقد أستغل الوفد كل ذلك فكان يدعى أنه لا شك سينال الأغلبية في الانتخابات وأنه عائد قريباً إلى الحكم ملوحاً بمكافأة لمن يشاء وإيذاء من يشاء وهذا بالطبع سيؤدي إلى اختلال

توازن الانتخابات^(١٠٤).

ولعل مواقف بعض الوزراء في الوزارة المحايدة تؤكد ذلك، أمثال محمد راتب وزير التموين الذي ترك الغلاء يتفاقم في البلاد في عهده وحصر جهده في إجراء تحقيقات تناولت سمعة عدد من الوزراء السعديين^(١٠٥).

وقد أخذت الصحف الوفدية تنشر أنباء هذه التحقيقات بطريقة مثيرة ومضللة محاولة أن تنال من السعديين وأنهم كانوا السبب فيما تعيشه البلاد من غلاء ولا شك أن مثل هذه التحقيقات حتى وإن لم تصل إلى نتيجة كانت بمثابة دعاية كبرى للوفد خلال معركة الانتخابات، بل إنهم اتخذوها سلاحاً محاربة خصومهم ملوِّحين بأنهم إذا ما عادوا إلى الحكم سيتخلص الشعب من هذا الغلاء والفقر^(١٠٦).

أيضاً كان من عوامل فوز الوفد انضمام الإخوان المسلمين والشيوعيين إلى مناصرة كل وفدي بسبب كراهيتهم للسعديين نظراً لما لحق بهم علي أيديهم من اضطهاد وقهر^(١٠٧).

بالإضافة إلى معاونة بعض الرأسماليين للوفد أمثال عبود باشا الذي تحرك منذ البداية لعودة الوفد مستغلاً قربه من الدوائر البريطانية، حيث كان يردد أن مصر تحتاج إلى اتفاق مع بريطانيا ولكن لا بد أن يحمل هذا الاتفاق توقيع الوفد حتى يصبح له قيمة، كذلك كان يذكر أن "فؤاد سراج الدين يستطيع أن يجعل النحاس يوافق على وزارة وفدية لا يرأسها بنفسه وإنما ينوب عنه في رئاستها" فؤاد سراج الدين^(١٠٨).

ولعل ما أوضحه السفير البريطاني عن رأى الملك في فوز حزب الوفد يؤكد دور عبود باشا، فقد أشار إلى تركيبة مجلس النواب الجديد بأن غالبية أعضائه مجهولون، وذكر أن عبود باشا هو "المهندس الحقيقي وراء نتائج الانتخابات - وأنه

الرجل الخفي وراء الستار" فقد تولى تمويل عملية الانتخابات*^(١٠٩). ومن ثم يتضح أن هناك اندماجا قد تم بين أصحاب الأملاك الزراعية وبين أصحاب رؤوس الأموال هذا الاندماج جعل هناك تكاملاً لتحقيق مصالحهما.

هناك أيضاً تركية الوفد من خلال قنوات الاتصال البريطانية.

ومن الملاحظ أن هذه الانتخابات كانت أول انتخابات عامة تجرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما خلفته. من مشاكل شغلت تفكير الشعب^(١١٠)، وبالتالي فإن الحكومة المحايدة لم تستطع أن تقوم بدور حيادي في الانتخابات كما ذكرت وذلك نظراً لطبيعة التنافس بين الأحزاب والمستقلين، كما أن فكرة حيادية الحكومة التي تجرى الانتخابات معناه التشكك في أمانة الحكومة القائمة وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى عدم وجود استقرار دستوري^(١١١).

ومع ذلك ورغم محاولات الحكومة لمساعدة الوفد ومحاولتها في الوقت نفسه الظهور بمظهر الحيادية إلا أن الوفد أقمها بالتآمر ضده، خصوصاً مع توالى الشكاوى من القاهرة أثناء الانتخابات حتى اضطر فؤاد الدين إلى الذهاب بنفسه إلى "سرى باشا" متهما إياه بأنه المخرض على ما يحدث وطلب منه "عدم تزوير الانتخابات لأن هذا لن ينفعه وأنه لن يكون رئيساً لوزارة ائتلافية مستقلة"^(١١٢).

وقد استمرت جرائد الوفد في مهاجمة الحكومة، فصرح فؤاد سراج الدين "بأن أداة التزييف كل مرة.. هي أن يمنع البوليس الناخبين من الوصول إلى صناديق الانتخابات، وبذلك يتمكنون من التزوير".

وذكر كريم ثابت أن فؤاد سراج الدين "ذكر له بأن حسين سرى يرغب البقاء في الحكم لذلك فهو يتمنى أن تسفر الانتخابات عن توازن. ولكنه لا يستطيع ذلك لأن تحقيق مثل هذا التوازن لا يتم إلا إذا ارتكبت مخالفات صريحة وزور الانتخابات،

وأكد سراج الدين أن هذا لن يحدث وأن الوفد سيفوز بأغلبية مطلقة مهما اشتد ضغط الوزارة على رجال الإدارة^(١١٣).

وثقة فؤاد سراج الدين في ذلك صحيحة وذلك يرجع لعدة عوامل منها أن صلات رجال القصر بحسين سرى ليست قوية لإدراكهم أنها حكومة مؤقتة، كما أن رجال البوليس إما ناقلين على الحكومات السابقة وإما ناقلين على الملك وبالتالي سيقبلون على انتخاب الوفد ربما يحقق لهم مصالحهم^(١١٤).

ومن ذلك يتضح أن جميع المؤشرات كانت تدل على فوز الوفد بأغلبية ساحقة وأن مهمة الحكومة الحياضية قد انتهت.

وبالفعل فاز حزب الوفد بالأغلبية رغم التشكيك في نتائج الانتخابات وإظهار التناقض بين العدد الفعلي للناخبين (٤,١,٥,٧٨٢) ناخباً وبين من ادلوا بأصواتهم بالفعل (٢,٨٥٩,٧٤١)^(١١٥)، وقد بدأت الصحف الوفدية تعلن نتيجة الانتخابات حتى قبل أن تنتهى وربما كان ذلك انعكاساً لضعف ثقة الأحزاب الأخرى في الانتصار على الوفد، فقد ذكرت المصرى تحت عنوان كبير " المرشحون الوفديون يكتسحون جميع الدوائر في الانتخابات"^(١١٦) وذلك لكي ترهب الأحزاب الأخرى وتضعف ثقتها في الفوز.

كذلك بدأت الصحف الوفدية بعد إعلان نتائج الانتخابات الأولية تعلق عليها فذكرت " أن المصريين هموا ليحكموا بالإعدام على مرودة الحديد والنار وشاربي الدماء..." وأن خصوم الوفد والأمة في ذهول من نتائج الانتخابات التي جرفتهم في طريقها^(١١٧).

وذكر النحاس في خطبة له ١٩٥٠. إجماع الأمة على تحرير مصر والسودان من كل ما يقيد حريته، كما تعهد بأن تبذل الحكومة أقصى جهدها في تحقيق الجلاء الشامل^(١١٨).

وصرح أيضا أن العالم الآن في مفترق طرق الحياة الدولية المليئة بالمفاجئات ولا بد أن تستعد مصر لكل الاحتمالات، وأن نكون متكافلين حتى تسترد مصر حقوقها كاملة

وبذلك أعطى "النحاس" انطبعا عن إمكانية تحقيق حكومته للجلء التام، كما أوصى بأنه سيخلص البلاد من مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية^(١١٩). وهكذا أتاحت كل الظروف والمقدمات فوز الوفد بأغلبية ساحقة أو صلتته إلى الحكم بعد فترة غياب - كما ذكر الرافي^(١٢٠) -.

هذا وقد اختلفت ردود الفعل تجاه فوز الوفد لدى القوى المختلفة رغم توقعات الجميع بهذا الفوز، ففي تصريح لحسين سري عندما علم نتيجة الانتخابات ذكر أنه يكفيه فخراً بأن الانتخابات التي تمت في عهده كانت من أنظف الانتخابات التي عرفتها مصر^(١٢١).

أما الملك فقد أزعجته النتيجة بالفوز الساحق للوفد حيث عاوده الإحساس بهتزاز عرشه وأرسل إلى السفير البريطاني برسالة أعرب فيها عن قلقه الشديد مما تنشره الصحف الأجنبية ومهاجتها له، وقد أرسل كامبل رسالة لحكومته طلب فيها توجيه الصحفيين إلى عدم مهاجمة فاروق، كما أرسل فاروق إلى حسن يوسف لسؤاله عما حدث بشأن النتيجة المتوازنة التي طلبها فجاءه الرد بأن معركة الانتخابات كانت بمثابة استفتاء بين الملك والنحاس^(١٢٢) ووجه اللوم إلى حسين سري لأنه لم يستطع ضبط النتيجة وفق الحسابات الملكية، كما قرر أن يتولى سري باشا رئاسة الديوان الملكي لكي يتعامل مع المشاكل التي تسبب فيها^(١٢٣).

أما بريطانيا فقد ذكرت في تقاريرها على الأرقام والتحليلات أن نشاط البوليس والعمد كان سببا من أسباب فوز الوفد بأغلبية خاصة في الريف (٠.٧%) عن المدن (١٥%) كذلك أضاف أحد تقارير السفارة البريطانية " أن وزارة الوفد

القادمة عليها أن تتحرك بسرعة لمواجهة الأوضاع الخطرة في البلاد"، ولعل طلب الخارجية البريطانية في أول تعليق لها عن حجم الأصوات التي حصل عليها الإخوان عكس التوتر والقلق البريطاني^(١٢٤). من الأوضاع في البلاد.

أيضا رحبت الصحف البريطانية بعودة الوفد ومدحت النحاس وحزبه، وأشارت إلى أن الانتخابات كانت منظمة وحررة على غير عادتها، كما تمت تحسن العلاقات المصرية البريطانية في ظل حكومة الوفد وإمكانية حل بعض المسائل المعلقة بين البلدين مثل مسألة الأرصفة الإستراتيجية وإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦^(١٢٥).

وذكرت أيضا أن الوجود البريطاني في منطقة الشرق الأوسط أصبح أمراً هاماً وضرورياً خصوصاً بعد وجود إسرائيل في قلب المنطقة وازدياد كراهية العرب لها - لأنها هي التي زرعتها - كما تحدثت أيضا عن برنامج الحزب الداخلي وذكرت أن الوفد له مشروعات كثيرة وبخاصة المناطق الريفية التي تحتاج إلى هذه المشروعات التي ستجد صعوبة في تنفيذها^(١٢٦). ونادت الجريدة بنسيان الماضي بين إنجلترا ومصر حتى تعيش مصر فترة استقرار لتستطيع أن تكون بحق الدولة آليتي تنزع العالم الإسلامي في الشرق الأوسط.

كذلك أشارت "التايمز"، ومجلة سبكاتور والمانشستر جارديان الإنجليزيتين وغيرها إلى "أن انتصار الوفد يدل على ذبذبة جديدة في محرك السياسة المصرية"^(١٢٧) كما ذكرت أن عودة الوفد هامة بالنسبة لبريطانيا باعتباره أخلص حليف لها في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، وأضافت أنه حزب قوى سيواجه المشكلات التي تواجهها مصر بقوة وأنه سيكون أقل صعوبة في التفاوض مع الأحزاب الأخرى نظرا للميزات التي تتوافر فيه دون غيره من الأحزاب.

كذلك أشارت إلى موقف الملك الغاضب من وصول الوفد إلى الحكم بهذه الأغلبية الساحقة وذكرت أن سبب النزاع بين الملك والوفد هو أن النحاس "جمهورى الرعة" (١٢٨).

وأعربت مجلة اسبكتاتور الأسبوعية عن تفاؤلها بالحكومة الجديدة وتمكنها من علاج المشكلات الاجتماعية والأحوال السيئة التي منيت بها البلاد (١٢٩).

كذلك رحبت الصحف الأمريكية بفوز الوفد ووصفت سياسته بأنها سياسة تقدمية وقومية وأن حكومة الوفد ستجلب الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. كما أشادت بالنحاس ووصفته بأنه "إبراهيم لنكر لن مصر" وأنه "خطيب عظيم وخبير سياسي" (١٣٠).

كذلك أشادت صحف فرنسا * بالوفد وتمنت حل المسألة المصرية - البريطانية وإقامة حياة ديمقراطية في البلاد (١٣١).

بالإضافة إلى ترحيب الصحف العربية في سوريا ولبنان والعراق حيث أكدت أن وجود الوفد في الحكم سيساهم بدور كبير في توجيه الدول العربية نحو التعاون والوحدة، وأكدت أن نجاح الوفد دليل على نضوج الوعي السياسي في الشعوب العربية (١٣٢).

ولكن من الملاحظ أنه رغم الترحيب الذي أبدته الصحف البريطانية سواء أثناء الانتخابات أو بعدها إلا أنها لم تلبث أن سحبت تأييدها بعد ما يقرب من أربعة أشهر من تولي الوفد الحكومة. حيث بدأت الصحف نفسها تتساءل عن أسباب بقاء الوفد في الحكم إلى الآن، كما بدأت الدوائر البريطانية التهرب من التفاوض مع الحكومة التي سبقت وذكرت أنها أفضل الحكومات للتفاوض بشأن المسألة المصرية، فيذكر "مستر بيغين" وزير الخارجية البريطاني أن حكومته تنظر إلى حكومة الوفد على

أما أضعف من أن تعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا ولعل هذا ما يؤكد أن حكومة الوفد لم تكسب الرضا التام من جانب الحكومة البريطانية.

وعموما ورغم هذا الترحيب بعودة الوفد إلا أن الرأى في مصر كان يختلف مع تولى الوفد الحكم حيث ظل الملك يعلق على نتائج الانتخابات بأنها ليست حقيقية وينتظر ما تأتى به الأيام، كما ذكر. كما أبدى قلقه حول النواب الجدد^(١٣٣). وحول دور عبود باشا " الذي اعتبره الممول الأول لحملة الوفد الانتخابية وتنبأ بأنه سيكون له مركزا هاما لدى الوفد مقابل ما دفعه^(١٣٤) كذلك أشار إلى قلقه من مواقف الوفد تجاه السياسة الخارجية عامة وقد كان هذا محاولة من الملك للفت نظر بريطانيا إلى أن الوفد لن يحقق لها ما أرادت.

أما "سرى باشا" فقد أعرب للسفير البريطاني عن قلقه إزاء حكومة الوفد لأنها لم تستمع نصائح أحد، وذكر أن النحاس في "عالمه الخاص" وأعضاء الوفد كلهم متلهفون بسرعة لاستعادة النفوذ والامتيازات التي يظنون أنها ضاعت عليهم جراء خمس سنوات خارج السلطة" وتغنى أن يدرسوا الموقف الدولى ويفهموا الضرورات الاستراتيجية لهذا الموقف الدولى^(١٣٥) وذكر أنه وافق على منصب رئيس الديوان بدافع الصالح العام وأنه نصح الملك بتجنب الأخطاء التي جرحت الشعور العام^(١٣٦).

كذلك ذكر السفير البريطاني أنه تقابل مع "إسماعيل صدقى" الذي أبدى قلقه إزاء تصرفات حكومة الوفد الجديدة، وذكر أن من الأفضل للوفد أن يوجه اهتمامه نحو الغرب ويدعم علاقاته معه لأن التغيرات الدولية لا تسمح بذلك^(١٣٧)، كما أبدى تشاؤمه واعتقاده أن المستقبل مظلم وأن فاروق لم يلتزم بمحدوده الدستورية^(١٣٨).

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة فرغم توقعها لفوز الوفد إلا أنها لم تبد ارتياحاً إزاء فوز الوفد خصوصاً بعد أن دفع بعض الأحزاب مثل حزب الأحرار الدستوريين إلى مقاعد المعارضة لمدة عامين^(١٣٩).

ومن ثم فقد تفاوتت علاقة الوفد بالأحزاب الأخرى بين العداء والوفاق وإن كان العداء أكثر وضوحاً، فعندما فاز الوفد أشاع زعماء حزب الكتلة الوفدية أن الوفد قام برشوة الناخبين وشراء أصواتهم^(١٤٠).

كما هاجمت جريدة الكتلة وزارة الوفد ووصفتها بأنها "وزارة هزيلة" واتهمت الوفد باستحداث مناصب وزارية جديدة إرضاءً لأصحابها الذين كان لهم دور في نجاح الانتخابات مثل وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الشؤون المالية والقروية ووجود وزير دولة^(١٤١).

أما الشعب المصري فقد استقبل خبر فوز الوفد استقبالاً مختلفاً عن ذي قبل الأمر الذي يعكس التغير الذي طرأ على شكل الحركة الوطنية في المرحلة التالية، ففي حين كان ينظر في الماضي إلى حزب الوفد على أنه أمل الأمة في الخلاص من المستعمر تحت شعار "الاستقلال التام أو الموت الزؤام". نجد الشعب هذه المرة يستقبل الوفد ببعض التشكك والحذر في قدرته على حل المشاكل الخطيرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأمة في هذه الفترة الحرجة التي تعتبر بمثابة مفترق للطرق لا بد من اجتيازها، فنجد تغيراً جديداً طرأ على الحركة الوطنية، بل أن شعار الحركة تحول إلى "الجلء بالدماء" وهذا عكس طبيعة الحركة الوطنية في الفترة القادمة وهي الاعتماد على "الكفاح المسلح"^(١٤٢).

أما عن موقف الجيش فقد كان الجيش بذاته علامة الاستفهام الكبرى التي ظهرت لأول مرة في الأفق السياسي بعد عودته من فلسطين ١٩٤٩، ولعل هذا ما أدى إلى قلق السفارة البريطانية في مصر، بل والإحاح بشدة على عودة حزب الوفد

إلى السلطة، كذلك كان الملك يخشى أن يتفاعل الاتصال بين " جيش مجروح وشعب موجوع"^(١٤٣) مما يؤثر على عرشه والحقيقة أن الجيش كان قد أصبح على شفا الانفجار، وإن كان الوفد لم يوليه الاهتمام الواجب، فقد ذكر محمد نجيب في كتابه " مصر مصر " أنه توسل إلى سراج الدين بأن يبدأ بالإصلاحات الضرورية لإنقاذ مصر من الكارثة وحتى لا يضطر الضباط إلى الثورة. كذلك ذكر أنه تم توزيع منشورات سرية نبهت الحكومة إلى إساءة استعمال السلطة^(١٤٤). ولكن هذا لن يجدي شيئا اللهم إلا في إرغام النحاس على الشروع في إجراء تحقيق في وزارة الحربية وانتهى التحقيق إلى إدانة ثلاثة عشر شخص من بينهم النبيل عباس حليم الذي اتهم بأنه حصل على ٤٠٠٠٠ دولار من الأموال التي دفعت له مقدماً لشراء أسلحة لمصر في أثناء فترة الحظر التي فرضتها عليها هيئة الأمم المتحدة، وأخذ المدعى العمومي " محمود عزمى " يتحرى عن حسابات المتهمين الآخرين في البنوك وصناديق التوفير. ولكن وصلت الأوامر بوقف التحريات وإلا وجهت إليه تهمة العيب في الذات الملكية^(١٤٥)

وهكذا لم تحقق الحكومة الجديدة الأمان للجيش، بل أوقفت التحقيقات بناءً على رغبة الملك.

وهكذا ورغم اختلاف ردود الفعل حول فوز الوفد وعلى أثر ظهور نتائج الانتخابات التكميلية قدم سرى باشا استقالة حكومته يوم ١٢ يناير ١٩٥٠. وعهد الملك إلى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة. وفي نفس الوقت قام بتعيين سرى باشا رئيساً للديوان الملكي. ولعل هذه كانت محاولة من جانب الملك قهدف إلى حفظ التوازن بينه وبين الوفد - وإن كان ما لبث أن تخلص منه بعد حوالي شهرين فقط^(١٤٦).

وقد تشكلت حكومة الوفد من أعضاء الوفد الذين طالما حاول الملك إبعادهم عن السلطة(*)، كما ضم هذا التشكيل كذلك نسبة عالية من الجناح اليميني

المعتدل في وفديته والذي قاده فؤاد سراج الدين وكذلك بعض الوفديين القدامى مثل إبراهيم فرج وسليمان غنام ومحمد صلاح الدين^(١٤٧).

كذلك يلاحظ من هذا التشكيل الذي ضم : النحاس رئيسا، عثمان محرم للأشغال، على زكى العربى للمواصلات، عبد الفتاح الطويل للعدل، فؤاد سراج الدين الداخلية، أحمد حمزة للزراعة، مصطفى نصرت للحرية والبحرية، سليمان غانم للتجارة والصناعة، محمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى، أحمد حسين للشئون الاجتماعية، طه حسين للمعارف^(١٤٨)، أن الوزارة لم يدخلها وفديون جدد بل دخلتها عناصر لم تكن من الوفد أصلا وإنما روعي في اختيارهم ما رآه مشكلوا الوزارة فيهم من الكفاية العلمية والفكرية التي تستطيع مواجهة مطالب الشعب في التجديد والإصلاح الاجتماعى مثل د. أحمد حسين وحامد زكى وزكى عبد المتعال. وهكذا يتضح أن الوزارة الجديدة اكتفت بواجهة التجديد فحسب، كما أن استعانتها بهذه العناصر الخارجية كانت محاولة منها لثبوت اعتدالها^(١٤٩) و لكن هذا بذور التفكك بين اتجاهين في قيادة الحزب وبين عناصر لم تلتمح بالوفد من قبل.

وقد تمثلت مظاهر التغير والتفكك التي اعترت الوفد في ظاهرتين أولهما : الانشطار بين اليمين واليسار سواء على مستوى الوزارة أو على مستوى الكوادر والتنظيمات الحزبية. وقد أشار " محمد زكى عبد القادر " إلى ذلك عندما ذكر " أنه أول مرة في تاريخ الوفد تنشر مساجلات بين أعضاء منه، ومقالات تحمل على سياسة الوفد وتصيبها في أمانتها وماضيها وأن هذا الخلاف شمل كل منظمات الوفد مما يؤكد أن الأمور كانت تسير داخل الوفد إلى طريق التفكك^(١٥٠).

وفي تفسير آخر للتغيرات التي طرأت على السياسة الوفدية الجديدة " أن بنيان الوفد القديم كان يتحلل تدريجيا، كما أصيبت عناصره القديمة بالترهل والاعتدال وربما المصانعة، وأن هذا التحلل قد أتاح للعناصر الغريبة عنه أن تتسرب

إليه، وجعلت البقاء في الحكم غاية في ذاته" بل أن البعض وصف الوفد بأنه أصبح " طبعة شعبية من حزب السعديين، أو الأحرار الدستوريين" (١٥١).
أما الظاهرة الثانية فهي المهادنة الكاملة للقصر حتى لقد أصبح يطلق على وزارة الوفد الأخيرة بأنها " وزارة الاستسلام للملك" (١٥٢).

وإن كان الوفد قد فسر مجاملاته المستمرة للملك وإرضاء طلباته بأنه كان ينوى إلغاء المعاهدة وأنه كان يعلم أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة وبالتالي سيحاول أن يحتل أي أزمة يقبل بها الحكومة قبل أن تنفذ إلغاء المعاهدة (١٥٣).

والحقيقة أن الوفد كان قد تغير بالفعل وصار جاهزاً للتعاون مع القصر، فقد أصبح الوفد الجديد لا يعبر اهتماماً للخلافات الحزبية خصوصاً أن هذه الفترة كانت تعاني من مشكلات مزمنة أفرزتها أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وتعمقت داخل المجتمع المصري بعد هزيمة حرب فلسطين التي تمثلت في استبداد الملك واستفحال نفوذه (١٥٤).

وبالتالي فإن حزب الوفد وضع أمامه أمران هما: معالجة الأحوال الداخلية التي وصلت إلى درجة سيئة للغاية، ومعالجة السياسة الخارجية المتأزمة بسبب ما مر بها من أحداث وتطورات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٥٥).

وهكذا وصل حزب الوفد الحكم هذه المرة مقعماً بأحداث داخلية وخارجية ملحة، ولكنه في نفس الوقت كان مصمماً على عدم فقدان الحكم مهما كلفه من ثمن وحتى لو كان على حساب الشعب.

ومن ثم فكانت التنازلات منذ بداية تشكيل الحكومة الوفدية ومن ذلك إذعان النحاس لإنشاء منصب جديد لكي يتم تعيين حيدر باشا بعد رفض تعيينه وزيراً للحربية، ويصدر النحاس مرسوماً بذلك في ٤ فبراير ١٩٥٠. بإنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة (١٥٦).

ثم تغاضى النحاس عن إسقاط الملك لكلمة عزيزي الذي كان يستهل بها الأمر الملكي^(١٥٧) - رغم استيائه من ذلك - ولعل ذلك يوضح جلياً أن الوفد أدرك ضرورة التفرغ ليس من أجل محاربة الملك وإنما لمحاربة خصومه بنفس سلاحهم ألا وهو التقرب من القصر حتى لو كان هذا على حساب تاريخ الوفد وعلى حساب شعبيته، فهذا هو النحاس يبدى رغبته في تقبيل يد الملك ويحرص على الذهاب إلى قصر عابدين ليكون في معية الملك عند افتتاحه للبرلمان^(١٥٨).

كذلك إذعان النحاس لمطالب القصر الخاصة بالترقيات والتنقلات بين كبار الموظفين، بالإضافة إلى التنازلات المالية التي أضرت بميزانية الدولة مما انعكس على أحوال المجتمع المصري.

ومن ذلك اعتماد الحكومة مبلغ ١,٣٢٥.٠٠٠ جنيهها لإصلاح اليخت الخروسة - وقد اعترض إبراهيم شكري على ذلك وذكر أنه كان يفضل أن يكون هذا الاعتماد لشراء قطع حربية بحرية تفيد في وقت الحاجة^(١٥٩).

كذلك اعتماد مبلغ ٦٠٠٠ جنيهها لتأثيث صالون العرش بقصري عابدين ورأس التين^(١٦٠)، و٦٠٠٠ جنيهها لشراء سيارات للخاصة الملكية من ميزانيته ١٩٥ - ١٩٥١، ٥١ - ١٩٥٢. وكذلك إعفاء الملك من الضريبة الخاصة على الإيرادات، كما أقرضت الحكومة الملك للصرف على ملذاته^(١٦١).

وقد كانت الحكومة تلجأ إلى إخفاء حقيقة ما تتكلفه الدولة عن طريق توزيع النفقات على الوزارات المختلفة مثل الأشغال والمواصلات وغيرها^(١٦٢).

بالإضافة إلى ذلك كانت الحكومة تسهل للملك عملياته التي تحقق له أرباحاً طائلة، وتعد عملية "الكورنر" الخاصة بالقطن من أكبر هذه العمليات، وقد دخلها عناصر وفدية كبيرة وساندها عدد من كبار تجار القطن، ووقفت الحكومة معها^(١٦٣)، فقد قامت شركات من كبريات بيوت لتصدير القطن بالإسكندرية بتوجيه

إنذار إلي وزير المالية للمطالبة بتعديل لائحة بورصة منيا البصل بحيث يسهل الوفاء بالتزاماتها نحو تسليم الأقطان المتعاقد عليها وعندما رفض وزير المالية تدخل الملك بواسطة الياس اندراوس ودافع فؤاد سراج الدين عن الطلبات المقدمة وقد اضطر وزير المالية إلي الموافقة، وصدر قرار مجلس الوزراء بتعديل لائحة البورصة وتم إنقاذ الشريكين من كارثة مالية محققة بينما ألحق الضرر بصغار التجار حيث تضاعف ثمن القطن قصير التيلة كما تحملت الدولة خسائر قدرت ب ١٥ مليون من الجنيهاً في حين أثرى المتلاعبين ثراءً فاحشاً وغير مشروع^(١٦٣).

وقد تكشف أساليب هذا التلاعب لرجال البورصة سواء وطنيين أو أجنبى، وعندما شعر النحاس بذلك انتظر التعديل الوزارى في نوفمبر ١٩٥٠. وأخرج زكى عبد المتعال - وزير المالية - وأحل محله فؤاد سراج الدين^(١٦٤)

وقد استمر الملك في استغلال مقدرات الدولة وسخر جهاز الدولة لاستصلاح أراضيهِ وتناول على فُهب الأراضي مثل أراضي الأوقاف التي استولى منها على مساحة تقدر ب ٤٥٥١٩ فداناً^(١٦٥).

كذلك امتد جشعه إلى الحياة الصناعية، فكان يتقاضى الرشاوى لتسهيل أعمال الشركات مثل الرشوة التي تقاضاها من " شركة سعيدة " والتي قدرت ب ١٨ ألف سهم قيمتها ١٨٠٠٠٠ جنيهاً مقابل منح هذه الشركة إعانة قدرها نصف مليون جنيه، حيث وقف فؤاد سراج الدين - وزير المالية - في البرلمان يدافع بكل قوة عن الرسوم الذي صدر لمنح هذه الإعانة للشركة^(١٦٦).

أيضاً تدخل الملك في أعمال الوزارة وإقالة الوزراء والموظفين إذا ما وقفوا ضده ولعل قضية الأسلحة الفاسدة وكشفها يوضح ذلك، فهذه القضية أثارها أحد أعضاء مجلس الشيوخ - مصطفى مرعى - بسبب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة الذي اكتشف المخالفات المالية التي شابت نفقات حرب فلسطين

والرشاوى التي استولى عليها كريم ثابت من مستشفى المواساة، وقد أثار ذلك - مصطفى مرعى - وتقديم بسؤال عن سبب الاستقالة ثم ما لبث أن حول التساؤل إلى استجواب^(١٦٧).

وقد استجاب السعديون والدستوريون في مجلس الشيوخ وتحمل رئيسه - محمد حسنين هيكل - مسئولية عرض وقائع الاستجواب^(١٦٨)، مما حدا بفؤاد سراج الدين إلى التدخل الذي وصل إلى حد تهديد رئيس المجلس باسم الحكومة، كما تدخل الملك وأخطر الحكومة بأنه لن يسمح بخضوع أحد من رجاله للمحاكمة ورغم ذلك استمر التحقيق وانتهى رأى النائب العام - محمد عزمى - إلى ضرورة إحالة "حيدر باشا" إلى التقاعد، وتقديم بعض المتهمين إلى المحاكمة. وقد أدى هذا إلى تهديد النائب العام^(١٦٩). وإصدار الحكومة بياناً يبرئ حاشية الملك وأخذ فؤاد سراج الدين يدافع عن الحكومة والملك وحاشيته^(١٧٠).

كما أيدت الحكومة فكرة الملك في إخراج محمد حسين هيكل من رئاسة مجلس الشيوخ وأصدرت مراسيم ١٧ يونية ١٩٥٠ * بدلا من مراسيم ١٩٤٤ وأعادت مراسيم ١٩٤٢^(١٧١). وبالفعل تم إقصاء محمد حسين هيكل عن منصبه وأصبح المجلس يضم أغلبية وفدية بعد إبطال عضوية بعض المعارضين من أمثال مصطفى مرعى الذي تقدم بالاستجواب في قضية الأسلحة

وهكذا استطاع الوفد التخلص من معارضين في مجلس الشيوخ وتعيين زكى العرابى بدلا منه وإدخال بعض الشخصيات الموالية للملك أمثال جلال باشا وعبود باشا وغيرهم^(١٧٢).

وهكذا يتضح أن الوزارة أصبحت العوبة في أيدي القصر بحركتها كيفما يشاء مما زاد سخط الجيش والشعب وخصوصاً بعدما انكشفت فضيحة الأسلحة

الفاصلة^(١٧٣) وبعد أن استصدرت الحكومة مرسوماً ملكياً بإسقاط عضوية ٢٩ شيخاً وتعيين غيرهم.

وقد ذكر السفير البريطاني في تقريره إلى حكومته أن هذا الانقلاب في مجلس الشيوخ.

جرى بالتفاهم بين فؤاد سراج الدين وبين كريم ثابت.

وإمعاناً في هدم السلطة الدستورية للوزارة ورغبة في إرضاء الحكومة للملك ، استحدثت الحكومة الوفدية مصدراً جديداً للسلطات التي يمكن أن يمارسها الملك والتي سميت " بالتوجيهات الملكية" مما أدى إلى ازدياد تغلغل الفساد داخل الدوائر الحكومية، ومن ذلك عندما فشل الملك في إجبار الوزارة على تعديل اختصاص مجلس الدولة وزيادة رقابة الوزارة عليه فسعى إلى إلغائه.

وأيضاً اضطرت الوزارة إلى إصدار مجموعة من التشريعات التي قيدت الحريات مثل قانون الجمعيات والمشيويين السياسيين^(١٧٤) وذلك رغم الوعود التي سبق ووعدها الوفد للشعب، ففي بداية الحكم صرح مصدر مسئول بما بأن حكومة الوفد ستضع حداً لسياسة الاعتقال وأنها لن تستعمل مطلقاً الحقوق التي تخولها لها الأوامر العسكرية التي صدرت لحين إلغاء الأحكام العرفية^(١٧٥). وبالفعل نشر القانون رقم ٥. لسنة ١٩٥٠. برفع الأحكام العرفية، كما تم الإفراج عن المعتقلين سياسياً ومعظمهم كانوا من الإخوان والوفديين اليساريين^(١٧٦)، ولكن.

رغم ذلك فإن ما حدث بعد ذلك دحض كل هذه الدعاية، ففي مايو ١٩٥٠. طرح فؤاد سراج الدين على البرلمان مشروع قانون المشتبهين السياسيين بهدف إنزال ضربة بأي حركة معادية، ورغم معارضة أعضاء الحزب واستنكار ما يقرب من مائتي محام لهذا المشروع الذي لا يتماشى مع مبادئ الحرية والدستور إلا أن القانون صدر وأصبح سيقاً مسلطاً على كل من يعارضها أو يعارض مصالحها^(١٧٧).

وقد كان أيضا قانون حظر نشر أخبار القصر في الصحف وتقييد حرية الصحافة لإرضاء

الملك ضربة أخرى من حكومة الوفد ضد الديمقراطية التي اتخذها الوفد شعارا له في بداياته^(١٧٨).

فعندما تمادى الملك في تصرفاته ومخازيه " قامت الصحافة بحملات ضارية ضده ونشرت أخباره وإسرافه غير مهتمة بعقاب ومن هذه الصحف روزا اليوسف واللواء الجديد والجمهور المصري وغيرها من الصحف * التي هاجمت الملك وأبرزت حال شعبه الذي ين من البؤس والفقر^(١٧٩) وقد أدى هذا إلى غضب الملك ونقمته على الحكومة لدرجة أنه فكر في إقالتها وعثا حاولت الحكومة إرضاء الملك فأصدرت قانون ينص على تطبيق العقوبة على كل من يعيب في الذات الملكية ويدخل ضمنها أفراد الأسرة المالكة المقربين".

كذلك أمر الملك (فؤاد سراج الدين) بأن يصدر قانوناً يمنع نشر أي خبر بدون ذكر اسم ناشره، وإن كان هذا القانون لم يخرج إلى حيز التنفيذ^(١٨٠) وقد كادت هذه القوانين أن تمر لولا الاحتجاج القوي الذي واجهته الحكومة، وهجوم الصحافة ومطالبها بفتح تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة، مما زاد من غضب الملك ونقمته على الوزارة، وفي محاولة ل تهدئته صدر قانون بمعاقبة كل من ينشر خبراً بخصوص الأسرة المالكة بدون إذن مكتوب من وزارة الداخلية^(١٨١)، وقد نددت الصحافة بذلك وأضرب الصحفيون وبعض زعماء الوفد اليساريين أمثال عزيز فهمي وأحمد أبو الفتوح وغيرهم واعتبروه عملاً موجهاً ضد الشعب وأنه يزيد

من اتساع الهوة التي بين الملك والشعب^(١٨٢)، وأشارت الصحافة إلى أن مثل هذا المشروع لا يوجد في أي بلد دستوري^(١٨٣).

أما السفير البريطاني فقد أشار إلى أن مثل هذه القوانين فرصة لتقوية مركز النحاس لدى الملك^(١٨٤).

وهكذا كان مثل هذا القانون وغيره انتهاكاً صريحاً للديمقراطية التي طالما طالب بها الوفد وتأكيداً جديداً لانتهاك الدستور الذي ينادى بأن الجميع متساوون أمام القانون وأن الأمة هي مصدر السلطات. ولعل هذا ما أدى إلى معارضة الوفديين أنفسهم لمثل هذه القوانين خصوصاً بعدما تمادت الحكومة في انتهاكها لحرية الرأي وأصدرت قانوناً يحظر على الصحف نشر أخبار الجيش وعدم التعرض له إلا بعد الحصول على إذن من وزير الحرية.، كذلك صادر البوليس النسخ المطبوعة من بعض الصحف لنشر قرارات الحزب الاشتراكي وبعض صحف المعارضة وغيرها^(١٨٥).

كذلك أعدت الوزارة ثلاثة تشريعات* بخصوص وضع قيود على الصحافة أواخر يوليو ١٩٥١ تقدم بها العضو اسطفان باسيلي بإيعاز من الحكومة إرضاءً الملك ولكن مجلس النواب رفض هذه التشريعات، كما رفضتها الهيئة الوفدية وندد بها^(١٨٦) الصحفيين مما أدى إلى سحب القوانين. وهكذا حاول الوفد إرضاء الملك بشق الطرق.

وقد أدى فشل حكومة الوفد في إسكات الصحافة إلى اشتداد غضب الملك الذي أخذ يبحث عن الطريقة المثلى للقضاء على الوفد، بحيث يقضى الوفد على نفسه بنفسه خصوصاً أنه كان يتهم الحكومة بأنها هي التي تشجع الحملات الصحفية ضده^(١٨٧).

وقد أقنع " كرم ثابت " الملك فاروق بإمكانية القيام بحملة مضادة تكشف مواقع الفساد الحقيقي في البلاد وتخفف الضغط عن القصر، وبالفعل أخذ الملك يهاجم الوزارة* ويصفها بأنها "مهلهلة " وأن النحاس لم يعد صالحاً لخدمته وأنه فقد قيمته وأصبح عبئاً عليه، ووصف سياستها بأنها نوعاً من الدعاية الوفدية^(١٨٨)

كذلك سعى الملك إلى مضايقة الحكومة فقام بإجراء تعديل وزارى لكى يستشير الملك وعمل على التنديد بفساد الوزارة التى سميت بوزارة " الأثرياء " كما طالب بعودة مشروع "من أين لك هذا" وأن يكون باثر رجعى ويخضع له الوزراء وكبار الموظفين^(١٨٩) فى البلاد، وقد أدت ظروف المفاوضات بين النحاس والإنجليز إلى تأجيل الملك إقامة الحكومة ولكنه قام بإجراءين أثارا النحاس هما تعيين حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى وتعيين عبد الفتاح عمر وسفيراً لمصر فى لندن وكان معروفاً بميله للإنجليز^(١٩٠).

وبذلك ظهر العداء الدفين بين القصر والحكومة، فى الوقت الذى تعثرت فيه المفاوضات بين الحكومة والإنجليز، وأصبح هناك هدف مشترك بين القصر والإنجليز وهو كيفية التخلص من حكومة النحاس.

وقد اتضح تأمر الملك وتربصه بالحكومة مما أدى إلى اندلاع المظاهرات فى الشوارع تطالب بإسقاط الملك والوزارة إلا أن الحكومة واجهتها بالعنف وسقط العديد من المتظاهرين قتلى وجرحى^(١٩١).

وقد ازدادت المظاهرات مع ميلاد ولي العهد مما أثار الملك فطلب من حافظ عفيفى أن يبلغ النحاس بأن يتقدم باستقالته طالما أنه غير قادر على حفظ الأمن فى البلاد، وقد اكتفى حافظ عفيفى بإبلاغ النحاس بغضب الملك، فى الوقت نفسه بدأ الإنجليز يحثون فاروق على التخلص من حكومة النحاس^(١٩٢).

وهكذا وجهت السهام جميعها ضد الوفد ورئيسه وذلك رغم طابع المساومة والصيغ التوفيقية الذى اتسمت به حكومة الوفد الأخيرة.

إلا أن ذلك جعل الملك يستهين بكل وضع فى مصر، فقد تفاقم انتشار المفاسد من جانب السراي الذى كان قد بدأ يشهد تغيراً كبيراً بوفاة أحمد حسين واختفاء على ماهر.

وظهور عناصر جديدة أصبح لها مصالح مع الوفد مثل كريم ثابت والياس أندراوس وغيرهم^(١٩٣).

ولما كان وجود مؤسسة مثل القصر أمر لا يمكن تجاهله نظراً للعلاقة بين الحكومة الوفدية والقصر، فقد وجدت الحكومة نفسها في مأزق رهيب بين مثلث أضلاعه هي المحافظة على علاقة حسنة مع القصر ضماناً لبقائها في الحكم في المقام الأول، وضرورة إلغاء المعاهدة والوصول إلى تسوية مقبولة للشعب المصري للقضية المصرية حفاظاً على مكانة الوفد الشعبية والتاريخية خاصة بعد حادث ٤ فبراير وأيضاً العمل من خلال الطريق السلمي (الشرعي) وهو طريق المفاوضات^(١٩٤).

وبذلك أصبح على الوفد ضرورة التوفيق بين هذه الأضلاع الثلاثة حتى يحافظ على بقاءه وشعبيته وحل القضية الوطنية^(١٩٥).

ومع تعاقب الأحداث واضطراب الموقف الداخلي الذي بلغ أقصى مسداه بمعركة الإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢، ثم حريق القاهرة الذي أدى إلى إقالة الحكومة تحقيقاً لرغبة كلا من القصر والإنجليز.

وثمة أخطار أخرى أحاطت بحكومة الوفد الأخيرة كان لها تأثير على وجود هذه الحكومة ألا وهي ظهور عدة جماعات أيديولوجية مختلفة أهمها الشيوعيون والأخوان المسلمون.

أما بالنسبة للشيوعيين، فرغم ظهورهم منذ العشرينات إلا أنهم ظهوروا خلال شهر يناير ١٩٥٠. من خلال تنظيم شيوعي جديد يسمى "الحزب الشيوعي المصري" وقد أستغل هذا الحزب فساد المجتمع والتناقض بين الثروات وتوزيعها واتخذها برنامجاً له^(١٩٦).

والحقيقة أن العمل الشيوعي خلال هذه الفترة (١٩٥٠-١٩٥٢) كان ضعيفاً ممزقاً، واتضح هذا مع مقدم عام ١٩٥١ وذلك حين فقد كل القيادة

الأجنبية- قبل عام ١٩٤٨- ودخوله مرحلة مصرية صميمة معرضة للضرب من جانب البوليس السياسي ومن جانب الحكومة التي بدأت في مناهضة النشاط الشيوعي منذ بداية توليها الحكم، ففي ١٢ يناير ١٩٥٠. وضع القسم المخصص بوزارة الداخلية تقريراً عاماً عن الشيوعيين وأعتبرهم على رأس قائمة الخطرين على البلاد^(١٩٧). وقد أدى انتشار وتوزيع منشوراتهم التي حضت على الثورة إلى غضب الملك وإتهام النحاس بأنه لم يتخذ إجراءات رادعة ضد مثل هذه التنظيمات وأشار إلى أن الاتحاد السوفيتي هو الممول لمثل هذه التنظيمات^(١٩٨)، كما اتهم بعض الشخصيات في الحكومة بالشيوعية أمثال طه حسين- وزير المعارف-^(١٩٩).

كما وصف مظاهرة ١٣ يناير ١٩٥١ بأنها مظاهرة شيوعية وكثيراً ما كان يذكر أن الشيوعية ستكون السبب في نزوله عن العرش، وأكد السفير البريطاني ذلك^(٢٠٠) في تقرير سري للغاية كتبه القلم المخصص " البوليس السياسي " أوضح أن الأحكام العرفية رغم طبيعتها المؤقتة إلا أنها عنصر نافع وضروري في مواجهة الشيوعيين "

وإن كان قد عاد وذكر أن النشاط الشيوعي بين المصريين انتشر بصورة كبيرة رغم الأحكام العرفية والاعتقالات^(٢٠١) وإن أعدادهم كانت تتزايد وتتضاعف بصورة كبيرة وأن النشاط الشيوعي في مصر قد تحول من نشاط تخريضي إلى مرحلة أكثر تنظيماً وتخطيطاً.

وبالفعل كانت الأعداد تتضاعف حتى من داخل السجون وأصبحوا أكثر خطراً على الملك والحكومة فقد هاجمت المنشورات الشيوعية الحكومة الوفدية، مما جعل فؤاد سراج الدين يحاول من آنٍ لآخر تطهير الحزب وإبعاد العناصر اليسارية عن مراكز القيادة متهمها بإيهاهم بالشيوعية^(٢٠٢).

أما أخطر العناصر في النشاط الشيوعي فقد كان النشاط الذي يلعبه الأجانب والذين كانوا يخططون للتغلغل الشيوعي في أوساط الجماعات المصرية والصحافة والجماعات الثقافية^(٢٠٣).

وقد بذلت الحكومة الوفدية جهداً كبيراً للتصدي لهذه التنظيمات، ووصل بها الأمر إلى حد الصدام المسلح كما هو الحال في الصدام بين جماعات القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الخضراء التابعة لمصر الفتاة (٢٠٤)، كما أطلق الوفد البوليس على "أوكار" الشيوعيين^(٢٠٥).

وقد حاول الملك استغلال مثل هذه التنظيمات في البداية لضرب الوفد، إلا أنها سرعان ما انقلبت ضده وضد الوفد خصوصاً مصر الفتاة التي كانت تمثل امتداداً للفكر الاشتراكي والشيوعي في ذلك الوقت^(٢٠٦).

كما نجحت "مصر الفتاة" * في إعادة بنائها بشكل مغاير لما كان عليه من قبل وأصبح يسمى "حزب مصر الاشتراكي" واتخذ شعاره "الله - الشعب" وقد كان لهذا الشعار أبعاداً اجتماعية حيث أوضح أنه سيساند الشعب ضد الملك وكان هذا المنهج هو الذي اتخذه أحمد حسين "زعيم الحزب-عندما ذكر أن الدستور أهم مبدأ في برنامج الحزب الجديد^(٢٠٧).

وقد ظهرت ثورية هذا الحزب من خلال وجود النائب "إبراهيم شكرى" الذي اتسمت أرائه بالثورية والمطالبة بالتغيير والإصلاح والمعارضة لكل ما يقيد الحرية* كما كان يعارض رغبات الملك علناً في المجلس، كذلك كان الحزب يعترض على أعمال الملك والحكومة من خلال اللقاءات التي كانت تتم في مقر الحزب لدرجة أزعجت الوفد فأسرع وزير الداخلية وأصدر أمراً بتفتيش مقر الحزب والقبض على بعض أعضائه^(٢٠٨).

وقد كانت صحافة الحزب أيضا قناة جديدة لنشر أفكاره حيث أندرت بقيام ثورة في مصر ونددت بحالة الشعب السيئة. وأشار "أحمد حسين" إلى ضرورة تطهير أداة الحكم وإلى تساهل حكومة النحاس مع الملك وخضوع الوفد له^(٢٠٩) وقد أثار هذا الحكومة فألقت القبض على "أحمد حسين وأحالة إلى محكمة الجنايات ونتيجة اشتداد الهجوم على الحكومة والملك، أصدر الملك قراراً بإلغاء الصحيفة ووافق مجلس الوزراء على ذلك واعتبر هذا تحريضاً لقلب نظام الحكم وقلب النظام الاجتماعي في البلاد وإثارة الفتن بين الطوائف المختلفة^(٢١٠). وقد اعترض النائب "إبراهيم شكرى" على ذلك وأخطر وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - باعتزامه إصدار صحيفة جديدة - الشعب الجديد - ولكن محافظ القاهرة اعترض على إصدارها فقام أحمد حسين برفع دعوى أمام مجلس الدولة وحصل على حكم بوقف قرار المحافظ، وهكذا صدرت الصحيفة^(٢١١)، واستمرت صحف الحزب في انتقاد تصرفات الملك بل إنها أعلنت "أن كل ثورة على الدستور يتبعها ثورة من الشعب لإعادة الدستور إلى نصابه"، كما طالبت النحاس بضرورة أن يكون رجال الحاشية مصريين لا متمصرين^(٢١٢).

كذلك نددت بالأموال التي تصرف من ميزانية الدولة في وقت يعاني منه الشعب^(٢١٣)، وأشارت أيضاً إلى ما يقوم به "النحاس" من إظهار الولاء "لفاروق" واعتبرته دليل على انهيار أحوال البلاد^(٢١٤) وقرب الثورة والانفجار، وذكرت أن الشعب والجيش لا يمكن أن يسكتوا على هذا الوضع، واشتدت المقالات عنفاً ووصفت الملك بأنه أكبر إقطاعي يستغل الفلاحين مما زاد من سوء أحوالهم^(٢١٥).

وقد أدى هذا كله إلى محاولة الملك التخلص من الحزب ورئيسه مستغلاً حريق القاهرة - الذي حدث في ٢٦ يناير - حيث وجه الاتهام ضد "أحمد حسين" ورغم إعلان النائب العام - عبد الرحيم غنيم - أنه لا يوجد دليل اتهم ضده إلا أن "على ماهر" - الذي تولى الوزارة بعد حريق القاهرة - أصدر أمراً عسكرياً أدخل به

أحمد حسين تحت الاقام بسبب حملته الصحفية قبل أحداث ٢٦ يناير^(٢١٦). وهكذا تخلص الملك من الوفد وأحمد حسين في آن واحد.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين فقد أدى اغتيال المرشد العام وملاحقة قيادتهم وتنظيمهم إلى تخلخل كيافهم، ولكن هذا لم يمنع استمرارهم في اتباع سياسة العنف وزيادة الحقد على فاروق ومهاجمته بدرجة عنيفة^(٢١٧).

ومع تولى الوفد الحكم تحددت العلاقة بين فاروق والأخوان، حيث حاول الملك استعادة سيطرته على الجماعة لكي يستطيع أن يضربها الوفد ولكنه فشل. في حين سعى الوفد أيضا إلى جذب الإخوان لضرب الأحزاب المعارضة والملك

ولما كان الإخوان في هذه الفترة يحتاجون إلى استعادة شرعية وجودهم فقد حاولوا الاستفادة من محاولات كل من الملك والوفد^(٢١٨) وصرح مسئول عنهم بأنهم لا ينوون القيام بالمظاهرات، ولكن ما لبث أن وقع خلاف بينهم وبين الحكومة حينما أراد فؤاد سراج الدين شراء مبنى المركز العام وتحويله إلى نقطة للبوليس^(٢١٩). في الوقت نفسه كان هناك تحالف قد بدأ يظهر بين المرشد العام الجديد "المضيبي" بين القصر، وتم إلغاء قرار حل الجماعة وأشيع أن الملك يكون جبهة مع الإخوان ضد الوفد^(٢٢٠).

واشتد الاصطدام بين الإخوان والبوليس وترددت هتافات ضد الحكومة وتم اعتقال بعضهم، واتهم الوفد الجماعة بالعدو والخديعة وأشار إليها بأنها "الجماعة المنحلة" وقدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون رقم ٥. لسنة ١٩٥٠. يعلن رفع الأحكام العرفية وكل القرارات المرتبطة به باستثناء ما يتعلق بالإخوان المسلمين^(٢٢١). ومع التطورات التي طرأت على المسألة المصرية عادت الجماعة وأيدت تصريحات "النحاس" وشاركت في المطالبة الجادة بالكفاح المسلح، وقد شجعت الحكومة الوفد جماعة الإخوان على التدريب المسلح في مزارع كبار الملاك بالشرقية وكان لهم دور هام في حركة الكفاح المسلح^(٢٢٢).

وقد اعتبرت الصحف الأجنبية الإخوان مصدر خطر كبير على الأجانب لما
تحمله دعوتهم - وجهة نظرهم - من مبادئ دينية تهدد كيافهم، وكانت ترى فيهم
قوة يجب أن يحسب حسابها^(٢٢٣)

وهكذا تفاوتت العلاقة بين الوفد والجماعات المختلفة بين التقارب والتباعد
مما أثر على المجتمع المصري في مختلف الاتجاهات.

هوامش الفصل الأول:

- ١- حسين هيكل سقوط نظام ، ص ٢٥٠
- ٢- كريم ثابت عشر سنوات مع فاروق ، ص ٢١٩
- 3- Fo371- 80369 Cairo to fo 20june 1949 top secret FO 371- 73502 j 1135
1055 16g
- ٤- حسين هيكل المصدر نفسه ص ٢٥١
- ٥- كريم ثابت -المصدر السابق ص ٢٢٢
- 6 Fo 3071 /73525/ FO to Cairo - 19 oct -1949 - NO 610 - Secret
F.O,371/73504A, Alex to FO3Oct 1949, no 235, Top secret
- ٧- هيكل المصدر السابق ص ٢١٨
- كان الوفد قد بدا في استلحاح في ظروف مستجدة من عقلية حزب جماهيري شعبي إلى دائرة
املاك زراعته بعد ظهور شخصية فزاد سراج الدين و انسحاب مكرم عبيد الذي كان قرار
الحزب شراكه بينه وبين النحاس. هيكل نفس المصدر
- ٨- محمد عوده ، كيف سقطت الملكية ص ٢٥٥
- ٩- صلاح الشاهد ، ذكرياتي بين عهدين ص ٥٠
- ١٠- محمد عودة ، المصدر السابق ص ٢٥٦.
- ١١- حسين هيكل ،المصدر السابق ص ٢٦٠.
- ١٢- حسين هيكل ،المصدر السابق "من تقرير تشابمان للخارجية البريطانية" ص ٢٦٠.
- ١٣- حسن يوسف ، القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ص ٢٦١.
- 14 - FO 371/73462, G243/1015 /16, Campbell – FO, Cairo , Jan., 11, 1949.
- ١٥- كريم ثابت المصدر السابق ص ٢٢٤
- ١٦- محسن محمد ؛ الوثائق السرية الأمريكية ، دراسة في صحيفة الجمهورية بتاريخ ٢١/٥ / ١٩٧٨
- 17- F.o,371/69211,J6193-68-16,Andrews-F.O,Cairo,Sept11,1948.
- ١٨- كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٢٢٥ (تقريره ٢٥ يوليو ١٩٤٩).
- ١٩- كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٢٢٥.
- ٢٠- هيكل ، المصدر السابق ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ (من تقرير تشابمان إلى الحكومة البريطانية في لندن).
- محسن محمد ، سقط النظام في أربعة أيام ، ص ٥٢ " ما ذكره جون هاملتون "
- ٢١- المصري ع ٤٢٠١ ، في ١٢ يوليو ١٩٤٩ ، ص ١.
- ٢٢- محمد عوده ، كيف سقطت الملكية ، ص ٢٥٧.
- ٢٣- هدى عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ص ٣١٩.
- ٢٤- محمد فريد حشيش ، حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ، ماجستير آداب عين شمس ص ٢٦٣.

- ٢٥- محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ص ٢٦٣ ، محمد عوده ، المصدر السابق ص ٢٥٨ .
- ٢٦- محمد حسنين هيكل ، المصدر نفسه ص ٢٦٤
- ذكر فؤاد سراج الدين " أن حزب الوفد بقى في الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها "
- محمد حسنين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ص ٢٩٥ .
- ٢٧- حسن يوسف ، المصدر السابق ص ٢٦٨ .
- 28 - fo 371-73455-letter from champ man and nears to wright 90349 top secret, ١٨ ، ١٧ ، ص ١٧ ، فاروق كما عرفه ، ص ١٧ ، ١٨ ، كرم ثابت ،
- ٢٩- كرم ثابت ، نفس المصدر ص ١٦ .
- ٣٠- حسن ألينا ، مذكرات الدعوة و الداعية ، ص ٢٥٩ ، كرم ثابت نفس المصدر ص ١٧ .
- ٣١- كرم ثابت نفسه ص ١٧ .
- ٣٢- لطيفة سالم ، فاروق وسقوط الملكية ، ص ١٧٥ .
- ٣٣- كرم ثابت المصدر السابق ص ١٨ ، كرم ثابت نفس المصدر ص ١٨ .
- ٣٤- كرم ثابت المصدر السابق ص ١٩ .
- ٣٥- حسن يوسف المصدر السابق ص ٢٧٠ .
- ٣٦- محمد جلال كشك ، ثورة يوليو الاشتراكية ط ٢ ص ٦٩ .
- ٣٧- المصري : نقلا عن جريدة الدبلي تلغراف ع ٤٣٥٣ السنة ال ١٤ بتاريخ ٧ يناير ١٩٥٠ .
- ٣٨- المصري المصدر السابق .
- ٣٩- تقرير كافرني إلي السفارة الأمريكية بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٠ .
- ٤٠- محمد جلال كشك ، المرجع السابق ص ٩٦ .
- ٤١- حلمي أحمد عبد العال ، الحياة البرلمانية في مصر ٣٦ - ١٩٥٢ ، ص ٥٢ ، ٨٣
- FO, 371/73465, J6539 -1015-16, Andrews- F.O, Alex 9, 1949 ..
- ٤٢- المصور ، ع ١٢/٨/١٩٤٩ ، ص ٢ .
- ٤٣- المصدر نفسه .
- ٤٤- الأهرام ع ١ يناير ١٩٥٠ مقال بعنوان "البرلمان وطن لا برلمان فرد" لعبد الرحمن البيلي ص ٢ .
- ٤٥- الرافعي ، في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٩٢ ، صلاح الشاهد ، المصدر السابق ص ٦١ .
- ٤٦- أحمد هياء الدين ، فاروق ملكا ص ٣٥
- أخبار اليوم ، ع ١٩٤٩ / ٦/٢٥ ، ص ١ .
- ٤٧- هيكل ، المصدر السابق ص ٢٨٠ .
- ٤٨- حسن يوسف ، المصدر السابق ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
- ٤٩- أخبار اليوم ، ع ٢٦٦ ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ ، ص ٧ .

- ٥٠- محمد عوده المصر السابق ص ٢٥٨ ، هيكل ، المصدر السابق ص ٢٨٠.
- ٥١- محمد عوده ، نفس المصدر ص ٢٥٩
- ٥٢- كان الملك يرى أن مكرم عبيد هو المحرك للأعمال السيئة التي يقوم بها النحاس وقد أكد ذلك للسفير البريطاني عندما ذكر له أنه حتى في حالة فوز الوفد سيرفض استدعاء النحاس كرئيس للوزراء طالما بقي سكرتير الوفد في مجلس الوزراء (لطيفة سالم ، فاروق وسقوط الملكية ص ١٠٤).
- ٥٣- محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٤٥ ، ٣٤٨.
- ٥٤- حسن يوسف ، المصدر السابق ص ٢٦٣.
- ٥٥- حلمي أحمد عبد العال ، الحياة البرلمانية في مصر ٣٦-١٩٥٢ ، ماجستير ص ٥٠
- ٥٦- حيث كان الأحرار الدستوريين و السعديين يرون الأخذ بتقسيم ١٩٤٤ الذي صدر به مرسوم في عهدهم ، بينما الوفديون يرون الأخذ بتقسيم ١٩٤٢ الذي صدر به قانون أقره البرلمان في عهدهم " (حسن يوسف، نفس المصدر ص ٢٦٧).
- ٥٧- أخبار اليوم ع ١٩٤٩/١١/٣ ص ١.
- ٥٨- محمد زكي عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ١٥١
- ٥٩- حسن يوسف ، المصدر السابق.
- ٦٠- الرافعي ، مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١ ص ١٣٩.
- ٦١- الرافعي ، المصدر نفسه.
- ٦٢- كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٢٤٤.
- ٦٣- هيكل ، سقوط نظام ص ٢٨١
- ٦٤- تألفت الوزارة بمساعدة من حسين سرى للداخلية و الخارجية ، صليب سامي للتجارة و الصناعة ، محمد العشماوى للمعارف ، حسين عنان الزراعة ، محمد حيدر للحربية و البحرية ، محمد هاشم وزير الدولة ، محمد المفتي الجزائري للأوقاف ، محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية ، محمد عبد الشافي عبد المتعال للمالية ، إبراهيم شوقي للصحة ، محمد راتب للتموين ، مصطفى فهمي للإشغال ، سيد مصطفى للعدل ، محمد على غازي للمواصلات (الرافعي ، في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٩٧).
- ٦٥- الرافعي ، في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٩٧.
- ٦٦- حسن يوسف ، المصدر السابق ص ٢٦٩؛ روز اليوسف ع ١١١٥ ، ٢٦/١٠/١٩٤٩ ص ٤،٦.
- ٦٧- روز اليوسف ع ١١٥ السنة ال ٢٥ ، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٩ ص ٤.
- ٦٨- الأخبار المصورة ، ع ٢٤ ، ٨ أكتوبر ١٩٤٩ ، ص ١.
- ٦٩- أحمد زكريا ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٤٦٠.
- ٧٠- الأخبار المصورة ع ٦٠ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٤٩ السنة الأولى ص ١.

- ٦٧- المصدر نفسه ع ٧٤ / ١٢ / ١٩٤٩ ص ١
- جلال الدين الحمامصي ، معركة نزاهة الحكم ص ١٣٩ .
- ٦٨- المصدر نفسه ع ٧٤ ، ١٤ / ١٢ / ١٩٤٩ ص ١ .
- ٦٩- محسن محمد ، الوثائق السرية الأمريكية عن تاريخ مصر قبل الثورة دراسة منشورة بصحيفة الجمهورية ٢١ / ٥ / ١٩٧٨
- تقرير بحث به باترسون القائم بالأعمال في القاهرة .
- ٧٠- محمد فريد حشيش ، حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٠ ص ٢٦٣
- * و قد ذكر تشرشل أنه قد حاول حل القضية المصرية مع احزاب الأقلية و لكنه فشل (نفس المرجع ص ٢٦٣) .
- 71- FO,73504 .ALEX :: TO F.O.28Sept., 1949 . Restricted.
- ٧٢- محسن محمد ، المصدر السابق " تقرير ٢١ إبريل ١٩٤٩ " .
- ٧٣- الأخبار المصورة ع ٦٩ ، ٨ / ١٢ / ١٩٤٩ ص ١ ع ٨٢ ص ١ .
- ٧٤- لطيفة سالم ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ / حنين كروم عروبة مصر .
- ٧٥- المصري ، ع ٢ يناير ١٩٥٠ ص ١ مقال "آن للشعب أن يختار رجالة و ينبذ خصومة بعد انتهاء الظلمات" .
- ٧٦- المصدر نفسه .
- ٧٧- سريانيان ، مصر و تضالها من أجل الاستقلال ٤٥ - ١٩٥٢ ص ٢١٥ .
- ٧٨- عبد المغني سعيد ، المصدر السابق ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .
- ٧٩- الأهرام ، ع ٣ يناير ١٩٥٠ " إحصاء نتيجة الانتخاب و دراسة حول هذه النتيجة " في ع ١٠ يناير ١٩٥١ ص ٥
- " حيث تقدم تقرير : قسم الدوائر الانتخابية إلى مجموعتين منها مجموعة دوائر المحافظات و عواصم المديرات و مجموعة دوائر الأقاليم في المناطق الريفية و توضح عدد دوائر الأقاليم تزيد أصواتها على نسبة ٨٤% يقابلها ٥٦% من جملة دوائر المحافظات (الأهرام ص ٥ المصدر السابق) .
- ٨٠- محسن محمد ، سقوط نظام في أربعة أيام ، ص ٢٨٢ .
- ٨١- عبد المغني سعيد ، المصدر السابق ص ٣٢٨ ، الأهرام ، العدد السابق .
- ٨٢- عزه وهي ، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ص ص ٢٦ ، ٤١ .
- 83- FO, 371/ 80347 , from Cairo to foreign office sir Campbell no,8,1950 .
- ٨٤- إيدن ، مذكرات ، ص ٣٢٣ .
- ٨٥- حسين هيكل ، المصدر السابق ص ص ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

- ٨٦- لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ١٧٨ ؛ عبد المغنى سعيد ، أسرار السياسة المصرية ص ٢٣٤.
- ٨٧- محمد حسنين هيكل ، سقوط ؛ ص ص ٢٥٠ ، ٢٥١.
- ٨٨- كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٢٢١.
- ٨٩- حسنين هيكل ، نفس المصدر ص ٢٥١
- * أمثال د. حامد زكى ، (و قد كان هؤلاء طارئین على الحزب لم يتدجوا فيه و لم يحصلوا على اعتراف واسع لهم داخل تنظيماته و لجانه و كانوا دائما في دفاع عن الملك) هيكل نفسه ص ٢٥٢.
- ٩٠- زكى عبد القادر ، محنة الدستور ، ص ٩٥٣.
- ٩١- سيرانيان ، المرجع السابق ص ٢١٥.
- ٩٢- هيكل ، المصدر السابق ص ٢٥١.
- ٩٣- أخبار اليوم ، ع ٥ نوفمبر ١٩٤٩ ص ١ ، ع ١٩ / ١١ / ١٩٤٩.
- ٩٤- المصري ع ١٩ أكتوبر ١٩٤٩ ص ٥ .
- ٩٥- المصري ، العدد السابق ، أخبار اليوم ع ١٩ / ١١ / ١٩٤٩ ص ١.
- ٩٦- المصري ، ع ٣ يناير ١٩٥٠ ص ٣.
- ٩٧- صلاح الشاهد ، ذكرياتي بين عهدين ، ص ٦١.
- ٩٨- يونان ليب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥٠٠.
- ٩٩- طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ، ص ١٩٤ ؛ الأهرام ، ع ٣ يناير ١٩٥٠ ، ص ١.
- ١٠٠- حلمي عبد العال المرجع السابق ص ٥٤.
- ١٠١- محمد الجوادى ، على مشارف الثورة ، مذكرات إبراهيم فرج ص ٤١.
- ١٠٢- الراجحي ، مقدمات ثورة يوليو ص ٣٠٠.
- 103- FO,371,73504 .ALEX FO ,29, Aug. 1949, NO454, Top secret
- ١٠٤- الراجحي ، في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٩٨ ص ٢٩٩.
- ١٠٥- الراجحي المرجع نفسه ص ٣٠٠.
- ١٠٦- الراجحي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠.
- 107- FO, 371/73504 ,Alex FO, 29 Aug , 1949 , no 454, Top secret
- ١٠٨- حسنين هيكل ، سقوط نظام ؛ ص ٢٥٤.
- ١٠٩- حسنين هيكل ، المصدر السابق " من تقرير السير رونالد كامبل إلى السير وليام استرانج الوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٨٠٣٤٧ / ٨٠٣٨١ ملفات الخارجية البريطانية - خطاب موجه "كان أحمد عبود قد قام بالتبرع بالآلاف الجنيهات الخيرية عقب خروج فاروق من مستشفى المواساة بعد إجراء عملية بسيطة (الكتلة ، ع ٩٣٦ ، ٨ ، نوفمبر ١٩٤٧).
- عبد المغنى سعيد ، المصدر السابق ص ٢٢٥
- ١١٠- عبد المغنى سعيد ، المصدر السابق ص ٢٢٦.

- ١١١- كريم ثابت ، عشر سنوات مع فاروق، ص ٢٣٦.
- ١١٢- محمد خيرى طلعت ، البوليس و الأمن السياسى في مصر ٣٧-١٩٥٢ - ماجستير ص ٣٩٦.
- ١١٣- كريم ثابت ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤.
- ١١٤- حسنين هيكل ، المصدر السابق، ص ٢٨٧؛ سريانيان ، المرجع السابق ص ٢١٤.
- 115- Marlowe ,Anglo Egyptian Relations, p. 4600
- ١١٦- كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٢٣٦.
- ١١٧- صوت الأمة ع ١٠٥٦ ، ٨ يناير ١٩٥٠ ص ٢.
- ١١٨- محمد عوده ، المرجع السابق ص ٢٦٤ ، ٢٦٥.
- 119- Fo . 371- 80347. from Cairo to fo ..sir Campbell .no 18.. Jan .1950
- ١٢٠- الرافعى ، المرجع السابق ص ٣٠٠.
- ١٢١- كريم ثابت ، عشر سنوات مع فاروق ص ٢٣٧.
- ١٢٢- حسن يوسف ، المصدر السابق، ص ٢٧١.
- ١٢٣- حسنين هيكل ، المصدر السابق.
- ١٢٤- حسنين هيكل ، نفس المصدر ص ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.
- 125- Fo371 . 8347 .from Cairo to foreign office Campbell no 18 the Jan .1950
- * هيكل نفسه ص ٢٨٣
- ١٢٦- أخبار الأسبوع ع ١ ، ١٢ يناير ١٩٥٠ ص ٢ "نقلا عن 19502 ..Jan ..Daily telegraph .
- ١٢٧- أخبار الأسبوع ع ١٧ ، ١٢ يناير ١٩٥٠ ص ٣
- * نفس المصدر نقلا عن التاييز بعنوان الوفد ألد أعداء نفسه ص ١.
- ١٢٨- أخبار الأسبوع ، العدد السابق ع ٣٢ ، ٢٧ ، إبريل ١٩٥٠ ، ص ٥
- ع ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ص ٤.
- ١٢٩- المصرى ع ١/٧/ ١٩٥٠ ص ١ (نقله عن المجلة الانجليزية سيكتاتورز).
- ١٣٠- المصري نفس العدد ص ٢.
- ١٣١- المصرى ع ٦ يناير ١٩٥٠ ص ٢ ، ع ٧ يناير ص ١ نقلا عن المانشستر جارديان
- *"الصحف الفرنسية مثل جريدة كوب الفرنسية و كومبا و الفيجارو و غيرها
- ع ١٣ يناير ١٩٥٠ ص ٨.
- ١٣٢- المصري ع ٧ يناير ١٩٥٠ "اغتياب الرأى العام العالمى " ص ٨.
- 133- Fo 371 , 80347, JE1016- 17 Campbell, Sprang e . Cairo , Jan . 41 .1950
- ١٣٤- محسن محمد ، سقوط الحكم في أربعة أيام ص ٤٤ ؛ محمد عوده ، كيف سقطت الملكية ص ٢٦٢.
- ١٣٥- هيكل ص ٢٨٥ تقرير ٣٧٠/٨٠٣٤٧ ملفات الخارجية البريطانية على شكل خطاب موجه من
- السفير البريطاني إلى سير " و ليام سترانج " الوكيل الدائم لوزارة الخارجية؛ لطيفة سالم ص ٤٣٧.

- ١٣٦- صلاح الشاهد ، ذكرياتي بين عهدين ط٢ ص ٥٦.
- ١٣٧- محمد عودة ، المصدر السابق ؛ ص ٢٦٣.
- ١٣٨- حسين هيكل ، المصدر السابق (تقرير للسفير البريطاني للخارجية البريطانية ص ٢٨٧؛
الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ج ٣، ص ٣٢٥.
- 139- Fo 371 , 80349 , no 452 , 25-10-1950, NO ., 30- 6- 1950
- ١٤٠- منصور عبد السمح ، حزب الكتلة الولدية ، دكتوراه ، آداب عين شمس ١٩٨٧ ص ١٥٠.
- ١٤١- الكتلة ع ١٥٨٤ ، ١٤ يناير ١٩٥٠ ص ٤.
- ١٤٢- رول ماير، الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة ٣٦- ١٩٥٢ ص ص ٧٧، ٧٩، محمد عودة ،
كيف سقطت الملكية ص ٢٦٣.
- ١٤٣- هيكل ، المصدر السابق ص ٢٨٥.
- ١٤٤- محمد نجيب ، مصر مصر ط٢ ص ص ٥٥، ٥٦.
- ١٤٥- أحمد هاء الدين ، فاروق ملكا ٣٦- ١٩٥٢ ص ١٥٨.
- ١٤٦- هيكل ، التقرير السابق .
- ١٤٧- الوقائع المصرية ع ٧ لسنة ١٩٥٠ ، صلاح الشاهد ، ذكرياتي في عهدين ص ٧٢، ٧٣.
- * كان الملك قد اعترض على ترشيح د. طه حسين وزيراً بحجة أنه متطرف وصاحب أفكار شيوعية ولكن
النحاس تمسك بترشيحه ونجح كرم ثابت في إقناع الملك بقبوله (الأهرام ، ع ٢٤٤٣٨ ، ١٦ أكتوبر
١٩٥٣ ص ١١ شهادة حسين سري أمام محكمة الثورة في قضية كرم ثابت)
- ١٤٨- صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين ص ٧٣.
- ١٤٩- طارق البشرى ، المرجع السابق.
- ١٥٠- زكى عبد القادر ، مجلة الدستور ص ص ١٨٦، ١٨٧.
- ١٥١- أحمد هاء الدين ، المصدر السابق ص ص ٤٢، ٤٣.
- ١٥٢- جلال الحماصى ، معركة نزاهة الحكم، ص ١٣٧.
- ١٥٣- أحمد هاء الدين، نفس المصدر ص ٤٢.
- ١٥٤- محمد عبد الحميد الحناوى ، معركة الجلاء ووادي النيل ٤٥- ١٩٥٤ ص ٢٤٠.
- ١٥٥- عبد الرؤوف عمرو ، المرجع السابق ص ١٢٣.
- 1-FO, 371/86347, no49, 10, 11/9/1950, British Embassy. Cairo 25th 1950.
- محمد فهم أمين، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية ص ٢٣٨
- ١٥٧- فؤاد كرم ، النظارات و الوزارات المصرية ، ص ٤٨٤؛ لطيفة سالم ، المصدر السابق ، ص ١٨٧
- ١٥٨- مضابط جلسات مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة ١٣/٢/ ١٩٥٠ ص ٢٣
- .Fo 371 ..80348..JE1016 - 32. Smith Clitton ,Cairo . Feb. 22.. 1950

١٥٩- الأهرام ع ٢٤٠٠٧ ، ١٤ أغسطس ١٩٥٢ ص ١؛ مجلس الشيوخ ، جلسة ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ص ٢٩٨٦ .

١٦٠- مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلسة ٦ فبراير ١٩٥٠ ، الجلسة الثالثة ص ٥٦ .
Fo 371 , 80348 ., JE 1016 -32 . Smith Clifton ., Cairo ,Feb. 22-1950.

١٦١- أحمد بهاء الدين ، المصدر السابق ص ١١٨
* وزارة الأشغال ١١٥٠٠٠ ، المواصلات ١٧٠٠٠٠ ، مصلحة الطيران المدن ١٧٥٠٠٠ (أحمد بهاء الدين نفس المصدر ص ١١٩) .

١٦٢- صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين باشا ط ١ ، ص ٣٠٥ ، الأهرام ع ٢٤٣٦٨ ، ٥ أغسطس ١٩٥٣ ص ١

* عملية الكورنر : تعنى حيازة غالبية محصول القطن في يد واحدة بقصد رفع السعر رفعاً مصطنعاً و التحكم في أسعاره و ذلك بشراء البضاعة الحاضرة و شراء العقود في البورصة ليمعجز التجار عن التسليم و لا يجد حلاً سوى الشراء من الشخص الذي احتكر البضاعة الحاضرة و عادة ما يكون الملك . (لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ١٩١)

١٦٣- أخبار الأسبوع ع ٩٢ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ مقال هذا الفلاح يجب أن تقلدوه ص ٣

لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ١٩٢

.Fo 371 . 90228 .18-4-51. Stevenson to Morrison General Political for 1950-

١٦٤- مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٢ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠ ص ٩٥٤ ، ٩٥٥

١٦٥- الرافعي ، مقدمات ثورة يوليو ، ص ٢٠٠ .

١٦٦- أحمد بهاء الدين ، المصدر السابق ص ١١٨ .

١٦٧- جلسة مجلس الشيوخ ، الجلسة ١٨ ، ٨ مايو ١٩٥٠ ص ٩٥٤ ، ٩٥٥

* كريم ثابت ، فاروق كما عرفته ص ٢٠ .

١٦٨- محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ج ٢ ص ٨٨ ، ٢٦٣ .

١٦٩- جلسة مجلس النواب ، جلسة ٩ ، ٦ مارس ١٩٥٠ ص ٩

الأهرام ، ع ٤٤٣٨ في ١٦ / ١ / ١٩٥٣ : شهادة عبد السلام الشاذلي أمام محكمة الثورة ص ١

لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ٢٠٥ .

١٧٠- مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ ص ١١٩٨ ، ١٢٢٢ .

١٧١- محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٨ ، ج ٣ ص ١٦٩

الأهرام ، ع ٢٤٢٩٩ ، ٢٦ مايو ١٩٥٣ شهادة حسن يوسف في قضية المساواة ص ١

* يقضى مراسيم يولية بإقصاء هيكل عن رئاسة المجلس و تعيين على زكى العرابي و أبطال عضوية المجلس من جميع الأعضاء الذين تم تعيينهم في عهد حكومة سرى باشا " الراجعي ،مقدمات ثورة يوليو ص ٢٠٦.

172 -FO 371. 80349. JE 1016- 47. Stevenson fo ALEX. June .22 1950-

حسن يوسف ، المصدر السابق ص ٢٥١

١٧٣- سامى أبو النور ص ٤٠٣ .

حسين هيكل ، سقوط نظام ؛ ص ص ٣٣٥ ، ٣٣٦

١٧٤- عبد الفتاح حسن ، ذكريات سياسية ص ٣٩

Fo 371, 80349 , File Nos . 90178..90181- reports of the fonegn Supplies of arms . equipment and aircraft to Egypt 1950 . file no .80459.

١٧٥- أحمد هاء الدين ، المرجع السابق ص ١٧٥ .

١٧٦- سيرانيان ، المرجع السابق ص ٢١٦، ص ٢٢١ ، ٢٢٢؛ الراجعي في أعقاب الثورة ج ٣ ص

٢٢٢- سيرانيان ، المرجع نفسه ص ٢١٩ .

١٧٨- عبد القى سعيد ، المصدر السابق..

١٧٩- أحمد هاء الدين ، المرجع السابق ص ص ١٧٦ ، ١٧٧

* كانت الصحف تبكر شخصيات و رموز للتعبير عن الملك و الحكومة حتى لا تقع تحت طائلة العقاب فمثلا ابتكرت روز اليوسف شخصية الغول و أسمته الفساد للدلالة على الملك.

١٨٠- لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

١٨١- الراجعي مقدمات ثورة يوليو ص ١٩١ " قانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ .

١٨٢- الكتلة ع ١٦٨٨ ، ٢٢ مايو ١٩٥٠ ص ٤

• أضرب العاملون في الصحافة في ١٧ أغسطس ١٩٥١ لمدة ٢٤ ساعة احتجاجا و انضم إليهم

الطلبة و العمال و بعض الوفديين

• سيرانيان ، المرجع السابق ص ٢١٩ .

١٨٣- لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ١٩٨ .

184 -FO 371 .80344. JE 1013 - 32. Stevenson .fo . Alex . Aug.4. 1950. no 138

١٨٥- أخبار الأسبوع ، ع ١٠٤ ص ١ بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٥٢ السنة الثانية ص ١

حسين هيكل ، المصدر السابق ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ؛ حلمى سلام ص ١٦٩ .

١٨٦- المصرى ع ٤٣٦ ، ٤١ يناير ١٩٥٠ السنة ال ١٤ ص ١ ، رفعت السعيد ، صفحات من

تاريخ مصر ص ١٣٧؛ كانت المقترحات تنص ١- تعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق

بتعطيل الصحف و العيب والإهانة والقذف والسب. إضافة أحكام القانون المطبوعات بتفسيره من الدستور.

١٨٧- سرعة النظر في الجرائم الصحفية

• عبد المنفى سعيد ، المصدر السابق ص ٢٣٤

• FO 371. 80349 . JE 1016- 56 . 64 . Stevenson . FO Cairo oct . 12. NO V .3. 1950. NO 416. 85

* وجه الملك اقام إلى محمد صلاح الدين وزير الخارجية بأنه وراء حملة الصحافة ضد الملك للإساءة إليه حسنين (هيكل ، سقوط نظام ، ص ٣٥٤).

١٨٨- حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ٣٥٤

• قام الملك بدعوة خير علاقات عامة مستر "بلودون هلسي" و جعله يكتب عن مواطن الفساد في مصر و قد أرسل رسالة مستغيضة من القاهرة حاول فيها تحسين صورة الملك ووصف الحكومة بالفساد ، و أنه يخضع لتوجيه زوجته التي تدبر كل شئ في مصر من وراء الستار هيكل ، نفس المصدر ص ٢٥٤ .

١٨٩- ٢ كرم ثابت ، عشر سنوات مع فاروق ص ص ٤٢٧ ، ٤٢٨.

١٩٠- دار المحفوظات بالقلمة ، ملف خدمة حافظ عفيفي ، رقم ٦٨٠ ، محفظة ١١٦٩ ، عين ١٣٩ ، مخزن ٤٢.

191 Fo371/90116-BB (1011/7/5) British Embassy, Cairo, 23, Feb 1951

192 FO371/ 96870- NO 5-1027/ 3/ 52) British Embassy-Cairo- Jan-12-1951

مختار احمد، مصطفى النحاس رئيسا للوفد ٢٧-١٩٥٢-دكتورا- عين شمس ص ٦١

193 FO 371 / 80347, NO, 49 /1011/ 9 1950 British Embassy ,Cairo ,25., Jam علاء الحديدي ، مصطفى النحاس ، دراسة في الزعامة ص ٣٠ ، 1950.

١٩٤- يونان ليب رزق ، المرجع السابق ص ١١٦ .

١٩٥- علاء الحديدي و آخرون تحرير د. رؤوف عباس ، العلاقات المصرية البريطانية ص ١٢ .

١٩٦- رفعت السعيد ، أحمد حسين ، كلمات و مواقف ص ١٢٠ .

١٩٧- عبد الوهاب بكر ، البوليس و الأمن السياسي ص ٦٧

لطيفة سالم المرجع السابق ص ٧٢٦ .

198 FO. 371 / 69250, J1435 , 1262 ,16 , Speaight , fo ,Cairo ,Feb 23. 1948 NO 501

199 FO 371 / 9019, JE1050 , 18 Stevenson ,FO ,Cairo ,Jan ,15,1951 .NO 11

FO371/ 80348 .JE1016, Campbell , fo , .Cairo , April 1st 1950, NO 167

الأهرام ، ع ٢٤١٤٧ ، ٤ ديسمبر ١٩٥٢ ، ص ١

- = الكاتب ع ١٢ ، ١٣ مايو ١٩٥١ ص ٤ ، ٦
FO 371 / 96870 , JE1018 ., 32 „Stevenson fo Cairo , jan 30 , 1952 , NO 259
٢٠١- حسنين هيكل ، المصدر السابق ص ٣٤٤
٢٠٢- سامى أبو النور ، المصدر السابق ص ٢٤١ ، ٢٤٥
٢٠٣- عبد المنفى سعيد ، أسرار السياسة المصرية في ربع قرن ص ٢٢٩
٢٠٤- أحمد حسين ، إيماني ، ص ٢٨٩ ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ٥٩٠
٢٠٥- المصرى ع ١ مايو ١٩٥٠ ، ع ٤٤٦٦
٢٠٦- على شلبي ، مصر الفتاة و دورها في السياسة المصرية ٣ - ١٩٤١ ص ٣٢٧ ، ٣٢٩
٢٠٧- تغير اسم جماعة مصر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسلامي في مارس ١٩٤٠ ، ثم الحزب الاشتراكي ١٩٤٨ ؛ سامى أبو النور ، المرجع السابق ص ٢٤٦
- أرفعت السعيد ، أحمد حسين ، كلمات و مواقف
- لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ٦٧٠ ، ٦٧١
- * أقم أحمد حسين في خريف ١٩٥٠ بالعيب في الذات الملكية ، و ذكر أنه كان يؤمن بالحكم القوى و لا يضع في اعتباره الدستور و لكنه عاد و ذكر أنه اقتنع بالديمقراطية و أنها الوسيلة الواحدة لإرضاء الشعور و أنه متمسك بالدستور و أن هذا أهم مبدأ من برنامج حزبه الجديد
- أحمد حسين ، قضية التحريض على حريق القاهرة ص ٢٤٥
208FO371/ 96870 . JE1018 .6 Stevenson . FO.Cairo . Jan 26 . 1952 . no 136
* وجه إبراهيم شكرى استجوابا لوزير الداخلية و الشؤون الاجتماعية عن إباحة لعب الميسر في الحفلات آتني تقيمها الجمعيات الخيرية ؛ مجلس النواب جلسة ٢٠ ، أول مايو ١٩٥٠ ص ٩
٢٠٩- مصر الفتاة ، مقال لأحمد حسين "فليسقط نظام سراج الدين الاجتماعي " بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٥١
نفس المصدر مقال من أحمد حسين على رجال الخاص بتاريخ ١ / ٩ / ١٩٥٠
٢١٠- مصر الفتاة ، مقال لإبراهيم شكرى ، أيها الشعب أين غضبتك ، بتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٥١ ،
لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ٦٧٦ ، ٦٧٧
٢١١- أحمد حسنين ، إيماني ، ص ٦٨ ، ٨١
٢١٢- الشعب الجديد ع ١٤ بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥١ ص ٤ ، ١٢ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥١ ص ١
٢١٣- الشعب الجديد ع ٣٦ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ ص ٣ ، ٤ ، ع ٣٧ بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٢ ص ٤
٢١٤- الشعب الجديد ع ١٣ ، ١٢ يوليو ١٩٥١ ص ٦
٢١٥- أحمد حسين المرجع السابق ص ١٩١ ، ١٩٠

215-FO141-14351011-21-52G Conversation (Murr- Gallad) July . 1952

لطيفة سالم المرجع السابق ٧٢٨

* كان من أمثلة مقالاته المخروضة على الثورة صراحة مقال بعنوان (الثورة - الثورة - الثورة

و قد شرته جريدة مصر الفتاة

216 I Vatikius, p.J:the Modern History of Egypt, p.367

٢١٧- ميتشل ريتشارد: الأخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان ص ١٤٢

218 FO,371/96131, JE1051, 80 Stevenson .FO, Cairo, April 10, 1950

ميتشل ريتشارد : نفس المصدر ص ١٨٥

الدعوة ع ٥ ، ٢٧ مايو ١٩٥١ ص ٢٠٤

٢١٩- لشعب الجديد ع ٣١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ ص ٧

٢٢٠- أخبار الأسبوع ، ع ٢٨ ، ٣٠ ، مارس ١٩٥٠

FO, 371/80347, NO49/1011/9/50, Cairo, sir R Campbell 25, Jan , 1950

٢٢٢- كامل الشريف ، المقاومة السرية ، ص ص ٩٥ ، ٩٩

٢٢٣- جلال الدين الحماصي ، معركة نزاهة الحكم ص ١١٨ ، ١١٩

حسين هيكل ، سقوط نظام ص ٣٤٧ ، ٣٤٨.

الفصل الثاني

المفاوضات المصرية - البريطانية

أدى فوز حزب الوفد في انتخابات ١٩٥٠ إلى بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني من أجل حل "القضية" المصرية

والحقيقة أن الوفد في هذه المرة قد أصابه الكثير من التغير في أساليبه وتوجهاته وربما في قيادته، كما أصبح يضم عناصر جديدة لها مصالح مختلفة على استعداد للتعاون مع الملك^(١). خصوصاً أن الطرف السياسي الذي تولى فيه الوفد الحكم لم يكن وضعاً عادياً ميسراً حيث أقيمت على عاتقه منذ البداية الكثير من المصاعب والمشكلات التي أفرزتها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(*) وعمقتها هزيمة حرب فلسطين^(٢) ١٩٤٨، بالإضافة إلى أن تدهور الأوضاع الاقتصادية قد أحدث اختلالاً في التوازن داخل المجتمع المصري.

وكانت أهم هذه المشكلات أخطرها المشكلة التي تبلورت في بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة والموقف من وحدة وادي النيل ذلك المطلب الشعبي الملح، كذلك ثمة مشكلة واجهت الوفد وهي المشكلة الديمقراطية حيث كانت لا توجد أية مساحة للحريات السياسية^(٣).

وفي ضوء هذه المشكلات أصبح على حكومة الوفد التصدي لها والعمل على حلها ومن ثم فلم يكن لديها الوقت الكافي للدخول في صراعات جديدة مع النظام الحاكم.

ولذلك حدد الوفد خطة عمله في خطبة العرش حيث أوضح فيها أن حكومته ستبذل أقصى جهدها لتحقيق الجلاء الناجز عن مصر ولتصان وحدة وادي النيل تحت التاج المصري.

كما أبدى استعدادده للتحالف مع الدول الكبرى للدفاع عن الشرق الأوسط حفاظا على الأمن الدولي في المنطقة طبقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وفي الحدود التي تصان فيها كرامة مصر^(٤).

ولعل ذلك ما أكدته محمد صلاح الدين - وزير الخارجية المصري - عندما حاول أن يكسب التأييد الأمريكي بتأكيد أن مصر لن تقصد الهجوم على إسرائيل، وأوضح أن سياسة الوفد لا تتجه إلى ذلك، وكان هذا بهدف الحصول على تأييد الولايات المتحدة على ضرورة جلاء الإنجليز عن مصر مع الإشارة إلى عدم انعكاس سياسة الوفد على حالة السلام والأمن في المنطقة حتى لا تهتدد مصالح الولايات المتحدة، وبذلك تكون الحكومة الوفدية قد حققت هدفين بضرورة واحدة.

رغم هذه النظرة من الحكومة الوفدية، إلا أن خطبة الوفد تضمنت أيضا بخصوص معاهدة ١٩٣٦، أن هذه المعاهدة قد فقدت مصداقيتها ولم تعد صالحة كأساس للعلاقات المصرية البريطانية، وهذا ما كان ينبئ بأن الأمر قد يصل على حد إلغاء المعاهدة حتى وإن كان من طرف واحد، وقد أزعج هذا الأمر السلطات البريطانية^(٥) لدرجة أنها حاولت التأكيد من ذلك، وقد عمل الوفد على طمأنة السفير البريطاني من خلال فؤاد سراج الدين. وقد اخذ هذا الموقف على أنه "مؤشر من مؤشرات عديدة تعكس مدى التوتر الحاد في الدوائر السياسية العليا في الوفد، وأنه دليل على أن الكثيرين من أعضاء الحكومة يبحثون عن مخرج لهم - هذا من وجهة النظر البريطانية^(٦).

لكن بدا هذا الرأي خاطئا من جانب الدوائر البريطانية حيث أن حكومة الوفد لم تتنازل عن مبدأي الجلاء ووحدة وادي النيل في المفاوضات التي دارت بينهما فيما بعد.

حتى وإن كانت قد ركزت جهدها على قضية الجلاء أكثر من قضية السودان

حيث كان محمد صلاح الدين يرى أنه في ظل الأجواء العالمية بعد ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن طرح خيار في مسألة السودان سوى الحق في تقرير المصير ومن ثم فقد اكتفى بالحصول على الأقل أن يظل السودان تحت التاج المصري^(٧) ولعل هذا ما سعى إليه محمد صلاح الدين معتمداً على تأييد النحاس^(٨) له حيث كان طلبه من صلاح الدين الوصول إلى أقصى مدى متاح، وألا تكون السودان سبيلاً في فشل المفاوضات أو الوقوف عقبه إمام المطلب الأساسي وهو الجلاء التام عن مصر^(٨).

وفي حلقة جديدة من حلقات التفاوض بين مصر وبريطانيا^(٩) بدأت حكومة الوفد بإرسال رسالة إلى وزير الخارجية البريطاني في مارس ١٩٥٠. تضمنت "أن الحكومة الوفدية ستبذل أقصى جهدها ليتم الجلاء عن أراضي وادي النيل بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء، وأن هذا يناسب الرأي العام المصري وتطور وعيه القومي"^(٩)، وبناءً على ذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بالدخول في محادثات مع بريطانيا من هذا المنطلق، للوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان والمحافظة على الأمن العالمي^(١٠).

وذكرت أن مصر لن يكون لها دور في السلام العام إلا بصون حقوقها الوطنية الكاملة وقد طلبت الحكومة المصرية الرد بأسرع وقت ممكن نومن الملاحظ أنه بقدر ما كانت تتعجل مصر الرد بقدر ما كانت الحكومة البريطانية ترغب في عدم التعجل في الدخول في مفاوضات سياسية مع الحكومة المصرية حيث أنها أدركت أنه لا حكومة الوفد ولا أية حكومة مصرية ستقبل التفاوض إلا على مبدأ الجلاء بينما مخططها الاستعماري قائم على أساس أحكام سيطرتها على مصر وعدم الجلاء واستمرار تواجدها العسكري حتى بعد عام ١٩٥٦ - عام انتهاء أجل المعاهدة^(١١). ومن ثم فقد جاء قبولها للتفاوض بمثابة محاولة منها لاكتساب أكبر وقت ممكن لكي لا تعطي الفرصة للحكومة المصرية لاتخاذ قرار يضر بالمصالح البريطانية خاصة قرار إلغاء المعاهدة وبالتالي فهي تدرك أن الطريق أمامها مسدود وأن المعاهدة إذا لم تجدد فإنها

بمرور الوقت ستفقد قيمتها خاصة كلما اقترب انتهاء أجلها. وهكذا أصبحت الحكومة البريطانية في مأزق مما تعين عليها ضرورة الإسراع للدخول في مفاوضات حتى وإن كانت لا ترغب في ذلك حيث أن الوقت ليس في صالحها^(١٢).

ولعل ذلك ما جعل الوصول إلى حل بالمفاوضات أشبه بالمستحيل(*) ولكن رغم الصعوبات التي كان يمكن أن تقف حائلا دون حدوث مفاوضات بين الطرفين إلا أنه قامت عدة محاولات لتقريب وجهتي النظر المصرية والبريطانية بطريقة غير رسمية مثل اقتراح بتحويل مراكز القيادة العسكرية البريطانية إلى مراكز قيادة مصرية بريطانية مشتركة، ووضع القوات البريطانية المربطة في منطقة القنال تحت قيادة الملك وبالتالي تنفي عنها صفة الاحتلال وإن يتاح لمصر تسليح - قواتها العسكرية^(١٣)، كما اقترحت بريطانيا عقد اتفاقية دفاعية إقليمية تشترك فيها إسرائيل. وهكذا جاءت هذه المحاولات بالفشل نتيجة رفض مصر لها^(١٤). بل إنها قبل أن تتلقى ردا الخارجية البريطانية الذي استغرق زهاء الشهرين - شاركت في معاهدة الضمان الجماعي في ١٣ أبريل ١٩٥٠. وكان ذلك ردا على دعوة أمريكا بإنشاء قيادة دفاع مشترك عن الشرق الأوسط وتعبيرا عن رفض مصر التعاون مع وقد رأت الدول الكبرى في تلك المعاهدة تهديدا لها في منطقة الشرق الأوسط، لذلك أصدرت البيان الثلاثي في ٢٥ مايو من نفس العام الذي واجه رد فعل غاضب من جانب مصر والبلاد العربية^(١٥). حيث تضمن البيان تعهد هذه الدول بتأمين الوجود الإسرائيلي وتحقيق التوازن في سباق التسلح بين الدول العربية من ناحية وبين إسرائيل من ناحية أخرى، كما تعهدت تلك الدول أيضا بالتصدي لأي محاولة لتعديل الوضع القائم أو تغيير الحدود التي أرسها اتفاقيات الهدنة بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٩^(١٦) ورغم الغضب الذي ساد لمنطقة العربية بصدد هذا البيان، فقد واصلت حكومة الوفد المفاوضات بعد وصول الرد إليها، حيث أوضح فيه بيفين أن حكومته تقدر رغبة الحكومة المصرية في تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا خاصة وأنه يتطلع

إلى توطيد علاقات الرد والتفاهم في إطار المصلحة العسكرية مع السير "وليام سليم" رئيس القيادة العامة للإمبراطورية - وأن تكون المفاوضات سرية تمهيدا لمباحثات أخرى مع السفير البريطاني سير "رالف ستيفنسون" وقد أدى هذا الرد إلى ازدياد غضب الحكومة المصرية بسبب إغفال المطالب المصرية، وأن المسائل العسكرية أصبحت أهم من المسائل السياسية في الوقت الراهن كما أوضح ذلك وزير الخارجية المصري للسفير الأمريكي جيفرسون كافري ومع ذلك فقد أكد وزير الخارجية المصري د. محمد صلاح الدين أن حكومته ترحب بالاتصال بأي شخص تنتدبه الحكومة البريطانية سواء كان مدنياً أو ع وأن مصر ترحب بزيارة الفيلد مارشال "وليام سليم" في أول يونيو لبحث المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ولعل هذا يعكس موقف الوفد حيث أنه يؤكد أنه لن يتنازل عن المطالب المصرية، ولكنه في نفس الوقت مصمم على تحقيق هذه المطالب بالمفاوضات وإن بدأ أكثر تشدداً عن ذي قبل وقد رفض النحاس الخط الرئيسي الذي اتخذته المفاوض البريطاني وهو بقاء قوات بريطانية في منطقة القناة، واشترائها في تحالف عسكري مع الغرب لمواجهة الخطر الشيوعي المرتقب مؤكداً أن الاحتلال البريطاني لمصر أمر واقع وأنه لا يستطيع إقناع شعبه بأن هناك خطراً من بلد على بعد عشرات الآلاف من أميال متجاهلاً الخطر الذي يراه الناس بأعينهم^(١٧).

كذلك رفضت حكومة الوفد تأييد الغرب في الحرب الكورية سيونية ١٩٥٠ - وفضلت الوقوف على الحياد^(١٨) ولعل ذلك ما جعل الولايات المتحدة تقوى علاقتها مع بريطانيا وتظهر تأييدها لها في ضرورة إبقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس على اعتبار أن ذلك أمر حيوي لحماية المصالح الغربية الاستراتيجية في مواجهة اتساع حجم الخطر الشيوعي على منطقة الشرق الأوسط^{(١٩)*}.

وبذلك أوضح الوفد خطأ التفكير البريطاني في إمكانية التفاهم معه للوصول

إلى اتفاق يحقق أهداف السياسة البريطانية اعتقاداً منه أنه يمكن أن يستفيد من التناقض بين التيارات السياسية المتباينة داخل الوفد^(٢٠) متناسبة أن الاختلاف ليس في الهدف وإنما في الوسيلة فقط.

ومن هنا فقد عملت بريطانيا على تجنب اتخاذ الحكومة المصرية أي قرار يؤدي إلى إيقاف المفاوضات فحرصت على إطالتها وإن كانت قد ظلت مصممة على موقفها إزاء جلاء القوات البريطانية عن القناة وعن السودان .

وبالتالي أصبح موقف حكومة الوفد صعباً للغاية في ظل هذه التحديات من جانب بريطانيا التي أعلنت عن استعدادها لامكانية استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها في مصر^(٢١). بل أنها سعت أيضاً إلى الاستفادة من هزيمة العرب في حرب فلسطين وقيام إسرائيل التي استخدمتها بريطانيا لتكون مجالا للمساومة^(٢٢)، حيث ربطت بين الاستجابة لمطالب مصر في تسليح جيشها وبين سير المفاوضات*، لذلك أوقفت تنفيذ العقود الخاصة بشراء الأسلحة البريطانية بحجة أن الموقف الدولي مضطرب وأن الأولوية للدول التي لها معها اتفاقيات دفاع مشترك.

وقد جاء ذلك في البرقية التي أرسلتها الخارجية البريطانية إلى السفارة في القاهرة والتي جاء فيها" الرجاء إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمي الحالي والنقص الموجود في أنواع معينة من الأسلحة والمعدات العسكرية، فقد قررت الحكومة البريطانية وضع نظام صارم لترتيب الأولويات، وأن تسليم الأسلحة سيكون للبلدان التي معها ترتيبات دفاعية عملية وبالتالي فلا يمكن شحن الأسلحة والمعدات لمصر وستقوم بإلغاء الرخص الخاصة بالتصدير التي تم بها الوعد فعلاً^(٢٣).

وقد أدى هذا الموقف إلى تهديد مصر بشراء الأسلحة من الدول الاشتراكية(*)، وقد أوضح محمد صلاح الدين وزير الخارجية مخاوف الأمريكيان من التوغل السوفيتي عن طريق حصول المصريين على أسلحة من الكتلة الشرقية^(٢٤) ومن

ثم فقد أشارت أن ذلك سيعرض العالم الحر للغزو السوفيتي وبالتالي فليست هناك ضرورة للبقاء البريطاني في مصر، ومحاولة تقديم الأسلحة لمصر حتى لا تلجأ فعلاً إلى السوفيت وإن كانت الولايات المتحدة رغم ذلك قد عمدت إلى عدم الإهتمام في البداية بتهديدات مصر اعتماداً على الخلافات داخل الوفد في هذا الوقت، وأنه يبحث عن وسيلة يحاول بها كسب شعبية لدى مؤيديه^(٢٥).

وطبقاً لرأى السفارة الأمريكية في لندن بأن الوفد كان يبحث عن حل يؤكد قدرة حكومة الوفد على اتخاذ موقف إيجابي قوى يعيد به ماضيه الذي انحسر^(٢٦).

ولذلك فقد طالب وزير الدفاع البريطاني حكومته السماح باستئناف عمليات تسليم السلاح لمصر في حدود ضيقة إلا أن الحكومة البريطانية رفضت ذلك، مما أدى إلى شن الصحف المصرية حملات على بريطانيا بخصوص هذا الشأن، واعتبرت مشكلة عدم مرور ناقلات البترول لإسرائيل عبر قناة السويس مجرد ذريعة تتخذها بريطانيا لمساومة مصر على بيع الأسلحة حتى تقبل مصر الطلب البريطاني الأمريكي "وهو قبول مصر الصلح مع إسرائيل^(٢٧)".

ورغم ذلك تردد في الدوائر السياسية البريطانية إمكانية تصفية الخلافات بين مصر وبريطانيا ولكنها اشترطت مرور الناقلات والاعتراف بإسرائيل واستقرار الأحوال في الشرق الأوسط.

وهكذا كانت المساومة على الوجود الإسرائيلي على خريطة الشرق الأوسط هو أحد التحديات التي واجهت حكومة الوفد، ولكن كان موقف حكومة الوفد هنا مما يحسب لها حيث رفضت وأصررت على الرفض للوجود الإسرائيلي بأي شكل من الأشكال.

ولم يكن هذا هو التحدي الوحيد الذي واجهته حكومة الوفد الأخيرة، وإنما كان هناك أيضاً الموقف الأمريكي الذي بدأ يتخذ موقفاً أكثر علانيةً أنضح في تأييدها

الناتج للحكومة البريطانية في مسألة بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة، واعتبار موقف مصر المعارض لذلك غير مناسب مع الظروف الدولية الحالية وبالتالي فانسحاب القوات البريطانية أمر غير مقبول. وذلك حرصاً على مصالحها بما تمثله منطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجية لها^(٢٨).

وقد حرص البريطانيون على أن يوضح الأمريكان للمصريين خطورة الموقف الدولي، كما طلبوا من الجنرال كولير - أحد القادة العسكريين الأمريكيين - أن يؤكد للملك فاروق ذلك^(٢٩).

وقد قام كافري - بناءً على رأى حكومته - بتبليغ الحكومة المصرية بتأييد الحكومة الأمريكية للحكومة البريطانية. وأن الموقف الأساسي للولايات المتحدة بالنسبة للقضية الإنجليزية المصرية هو أن يكون باستطاعة الطرفين التوصل إلى اتفاق مرضٍ لهما لا يأخذ في اعتباره الأمان القومي المصرية فقط، بل أيضاً المسألة الحيوية المتعلقة بأمن منطقة شرقي البحر المتوسط و الشرق الأدنى، وترغب الولايات المتحدة في اجتناب نشوء موقف قد يزيد من التوتر القائم بالفعل في المنطقة^(٣٠) وقد أشارت على الحكومة البريطانية اتخاذ بعض الخطوات التي تشجع على بقاء باب المفاوضات مفتوحاً.

وهكذا تفاوتت الموقف الأمريكي بين التأييد العلني والتأييد السري البريطاني، ففي الوقت الذي تعلن فيه تأييدها للوجود البريطاني، نجدها تبدي معارضتها السياسية كسب الوقت آتية تتبعها بريطانيا تجاه قضية مصر^(٣١).

ومن ثم ففي ظل هذا المناخ المتوتر بدأ استطلاع موقف الجانب المصري بشكل غير رسمي عن طريق السفارة البريطانية في مصر قبل بدء المفاوضات التمهيدية لتبدأ فيما بعد المفاوضات الرسمية التي كان واضحاً أنه لا يمكن لأي وزارة أن تتنازل عن مطلبها الجلاء ووحدة وادي النيل^(٣٢).

في حين نجد الحكومة البريطانية كانت تسعى إلى إيجاد وسيلة لإقناع المصريين بالحاجة العملية للاحتفاظ بقاعدة بريطانية في منطقة القنال.

وهكذا ما أكدته في بداية المباحثات في يونيو ١٩٥٠. وقد كانت مباحثات سرية تدور حول الأمور العسكرية، وتبلورت وجهة النظر البريطانية حول خطورة الوضع الدولي وتأزمه، وتهديد المصالح الغربية مما يحتم تكتيلاً للأمم عسكرياً من أجل المحافظة على الأمن والسلام العالمي. وبالتالي لابد من قبول مصر لبقاء قوات بريطانية بها لأنها ذات موقع إستراتيجي وحضاري هام، كما فعلت هي أثناء الحرب العالمية الثانية^(٣٣). وقد أشار المارشال سليم على أهمية مصر بالنسبة للغرب مؤكداً أن من يسيطر على الشرق الأوسط بأكمله وأوضح أن مصر محط أطماع السوفيت لأنها مفتاح الشرق الأوسط خاصة بعد أن فقد السوفيت القدرة على السيطرة على الصهيونية في الشرق الأوسط، بعد انخيازها إلى الولايات المتحدة، ومن ثم فإن مصر لن يفيدها أن تظل على الحياد خصوصاً أن مصر ما زالت لا تستطيع الدفاع عن نفسها وبالتالي لابد من التحالف مع بريطانيا^(٣٤).

وجاء رد النحاس بان الشعب المصري لا يمكنه أبداً أن يركن إلى وعود جديدة تهدف إلى إبقاء قوات بريطانية في مصر تحت أي مسمى وأنه إذا كان هناك ثمة خطر فلا بد من تسليح الجيش المصري حتى يتمكن من رد العدوان على مصر، كما اقترح أن تنتقل القوات البريطانية إلى قطاع غزة. وقد أجابت بريطانيا أنها لا تستطيع تحريك قواتها إلى في حالة موافقة مصر على عقد معاهدة سلام مع إسرائيل^(٣٥)، وقد أيدتها في ذلك الولايات المتحدة التي كانت على ثقة أن الحكومة المصرية ستوافق على ذلك ولكن مصر رفضت ذلك^(٣٦)، وأخذت في السعي لإقامة نوع من التعاون المثمر الذي يكون داخل حدودها وفي نطاق إمكانياتها للدفاع عن مصر ضد أي اعتداء عليها وبشرط جلاء القوات البريطانية عن البلاد، وهكذا كانت مصر ترى ضرورة التضامن العربي من أجل الوقوف ضد بريطانيا خاصة وقد أوضح ليوبولدا يمرى أحد

أعضاء حزب المحافظين في رسالة إلى بيفين أن بريطانيا كانت تريد القضاء على الجامعة العربية لأنها كانت تجد فيها أداة لسيطرة لمصر وهيمنتها المدعاة والمرفوضة من الجميع وذكر، أن موقف العرب سيظل هدفاً لإثارة القلق والمتاعب في المنطقة وإلحاق كل الأضرار بمصالحها^(٣٧).

وهكذا أصبح ردع مصر وتأديبها هدفاً استراتيجياً "تضاعف أهميته لتأمين مصالحها" ومن ثم فقد جاء الرد البريطاني في ضوء هذا التفكير البريطاني مخيباً لآمال المصريين ورافضاً لمطالبها، حيث طالبت بعقد اتفاق ثنائي بين مصر وبريطانيا يمكن أن يشمل أيضاً العراق وإسرائيل(*) وربطت كل ذلك بمواجهة الخطر السوفيتي^(٣٨).

وهكذا بدأت بريطانيا تستخدم إسرائيل مرة أخرى كعنصر مساومة من جديد، وبدأت تستفيد منها كعامل من عوامل الضغط السياسي على الحكومة المصرية طوال مراحل تلك المفاوضات.

ورغم اعتراض الحكومة المصرية إلا أن بريطانيا صممت على موقفها مما جعل "النحاس" يدلي ببيان في نهاية المباحثات أوضح فيه موقف الحكومة والشعب ذاكراً أن الحكومة غير مقتنعة بوجهة النظر البريطانية ومن ثم فهي لا تستطيع أن تقنع الشعب وأن حق مصر الطبيعي هو الجلاء التام عنها وأن بريطانيا قد وعدت بذلك أكثر من مرة لم تفذ أي وعد منها.

كما أوضح أن الظروف الدولية القائمة لا يمكن أن تتغير بين يوم وليلة وصمم على ما سبق أن ذكره عن ضرورة تقوية الجيش المصري ليستطيع صد أي اعتداء عليها^(٣٩).

وهكذا فشلت المباحثات التمهيدية*، وأخفق المارشال سليم في جذب القادة المصريين واستمالتهم للاشتراك في مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بدعوى الدفاع عن مصر^(٤٠).

ومن الملاحظ أن موقف الحكومة الوفدية كان جرحاً للغاية خصوصاً إذا ما علمنا أنه لم يكن متفق مع موقف القصر، ففي الوقت الذي تصر فيه الحكومة على الجلاء الناجز بما يتفق مع الرأي العام الشعبي نجد الملك كان مؤيداً للوجود البريطاني في مصر وكأنه ربط مصيره بمصير الإنجليز في مصر، ففي محادثات بين الملك والمارشال سليم نجده يؤكد له أهمية الاعتماد عليه وعلى قدرته لإقناع حكومته، بل أكثر من ذلك فهو يذكر بأن الإنجليز إذا أراد الخروج من مصر فسيطلب هو منهم البقاء فيها^(٤١). وهذا يؤكد التناقض بين الملك وحكومته دون مراعاة للرأي العام ومشاعر الشعب وأمانه.

وثمة تأييد آخر للسياسة البريطانية يتضح من جانب بعض القادة العسكريين وعلى رأسهم حيدر باشا - القائد العام للقوات المسلحة^(٤٢) - ومصطفى نصرت وزير الحربية. كل هذا كان يؤثر بشكل أو بآخر على سير القضية المصرية.

بالإضافة إلى مشكلة الأمن الداخلي التي هددت البلاد حيث تجسدت في اشتداد نشاطات التنظيمات السياسية وهجومها على الوفد مثل الجماعات الشيوعية التي أخذت في نشر المنشورات التي تؤكد عدم تأييد الوفد، والمعارضة التي حاولت التحالف مع الإخوان بقصد إثارة الشعب ضد الوفد وغير هؤلاء من العناصر والجماعات التي ربطت بينها كراهية الوضع القائم المتمثل في القصر والوفد^(٤٣). وعد ذلك تحدياً آخر واجه حكومة الوفد أثناء فترة حكمه الأخيرة، بل انه كان تحدياً للوفد في جميع الاتجاهات الخارجية والداخلية.

ورغم ذلك أستؤنف المفاوضات من جديد فأرسلت مصر مقترحات جديدة كأساس للمفاوضات السمية - مع ملاحظة أن هذه المقترحات لم تخرج عن الإطار الأساسي الذي سبقت وطالبت به - ومنها:

▪ تسليم القاعدة المصرية إلى القوات المصرية المسلحة

- ضرورة الجلاء بمجرد عقد الاتفاق مباشرة خلال سنة
- إعطاء الأولوية لتسليح الجيش المصري ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وتمتع السودانيين بالحكم الذاتي خلال عامين^(٤٤).
- إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها واتفاقيتي ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق الجديد^(٤٥) وفي ضوء هذه المقترحات استؤنفت المفاوضات في أغسطس ١٩٥٠ بين الدكتور صلاح الدين وزير الخارجية عن الحكومة المصرية وبين السفير البريطاني - ستيفنسون عن الحكومة البريطانية في القاهرة، وقد حاولت بريطانيا وضع العقبات في طريق المفاوضات وذلك لتحقيق هدفين أولهما: رغبة الحكومة البريطانية في عدم انقطاع المفاوضات لإدراكها أن مصر لن ترضي بأي حل بعيداً عن مبدأي الجلاء ووحدة وادي النيل وهذا ما ترفضه إنجلترا.

ثانياً : أن بريطانيا تدرك أن الوقت ليس في صالحها، فكلما اقترب موعد انتهاء أجل المعاهدة كلما كان التوصل إلى اتفاقية جديدة مع مصر أمر أصعب، كما أنها كانت تخشى إعلان مصر حيادها في المجال الأولي، لذلك حرصت على عدم قطع المفاوضات أو التوصل إلى معاهدة ترضيها.

ولذلك سعت إلى وضع العقبات، ولعل موضوع عقد صلح مع إسرائيل كان أهمها حيث أنها كانت تعلم أن مصر سترفض ذلك، فوجدت فيها فرصة لاتهمام مصر أنها هي التي تضع العقبات^(٤٦).

ففي محادثة بين السفير البريطاني ووزير الخارجية المصري، سأل السفير البريطاني عن مدى أدراك مصر للملازمات السياسية التي ستحدث بما فيها عقد صلح مع إسرائيل وكان رد الوزير المصري بأن مصر في هدنة دائمة مع إسرائيل ولا تسمح بأن تهاجم أحد الطرفين الآخر أو يعتدي على خطوط الهدنة^(٤٧)، وقد علق

"السفير البريطاني" بأن هذا يكفى إلا إذا كان هناك حالة اتفاق نهائي مع إسرائيل لتسمح لنا المرور في أراضيها، وذكر أنهم لا يمكنهم دخول إسرائيل عنوة لملاقاة جيش العدو. كما ذكر أيضا أن قيام دولة إسرائيل يمنع نقل القاعدة إلى غزة إلا بشرط أن يكون هناك معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل وقد اعتقدت الولايات المتحدة أن مصر ستوافق على هذا الشرط ولكن يبدو أن تفاؤلا كان في غير موضعه^(٤٨)، فقد رفضت الحكومة المصرية عقد أي صلح مع إسرائيل حينئذ.

وهكذا كانت "إسرائيل" إحدى العقبات غير المباشرة أمام المفاوضات المصرية البريطانية التي عادت مرة أخرى إلى طريق مسدود مما أدى إلى ازدياد ثورة الرأي العام المصري شعباً وحكومة. فقد عبر صلاح الدين عن ذلك في أغسطس ١٩٥٠ حين ذكر "أن الرأي العام في مصر في السنوات الأخيرة قد اقتنع بعدم جدوى المفاوضات وأن على مصر أن تعدل نهائياً عنها كوسيلة لتحقيق هدفها في الاستقلال وأن تبحث عن وسيلة أخرى لحل القضية" - وفي هذا إعلان عن فشل المفاوضات - وأن الوفد أقنع الشعب بالموافقة على المفاوضات على أساس الجلاء ووحدة وادي النيل وأنه لا يرضى بغير ذلك، كما هدد بأن المصريين إذا ما فقدوا كل أمل في المفاوضات فسيلجئون إلى طريق آخر قد يكون له عواقب وخيمة^(٤٩) - ولعل هذا ما كان يقتنع به الشعب والشارع المصري منذ البداية -

وبعد هذا مؤشرا على تغير اتجاه حكومة الوفد وتفكيرها في العزوف عن أسلوب التفاوض السياسي بين مصر وبريطانيا والتهديد بضرورة التوصل إلى حل مرضٍ وإلا ستقوم الحكومة بإعلان إلغاء المعاهدة في خطاب العرش القادم من طرف واحد.

وقد غضت بريطانيا طرفها عن كل هذه التهديدات واعتبرتها مجرد دعاية للحكومة تحاول به إرضاء الرأي العام الثائر وتكسب به شعبيته، ومن ثم فقد عرضت الحكومة البريطانية مرة أخرى على وزير الخارجية المصري في لندن مسألة الاتفاقية

مع إسرائيل والعراق ورفضت مصر ثانية بدورها هذا العرض^(٥٠).

كذلك حاولت بريطانيا فصل مسألة السودان عن موضوع الجلاء، ففي جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠. أكد صلاح الدين أن مصر لن تقبل أي حل لا يتضمن وحدة مصر والسودان، وسيساهم في زيادة فقد الثقة من الشعب والحكومة لبريطانيا*، وقد كان رد بيفين -وزير الخارجية البريطانية- التأكيد على تصميم بريطانيا على تنفيذ سياستها في التدخل في شئون السودان وابعاد مصر عنها. وهذه يتنافى مع مطالب مصر الأساسية وهي الجلاء والسودان^(٥١).

وهذا ما أكدته وزير الخارجية المصري عندما حاول شرح وجهة النظر المصرية في جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠، وأنها متمسكة بوحدة مصر والسودان وطالب برفع يد إنجلترا عن السودان، وانتقد السياسة التي تنتهجها بريطانيا في السودان ومحاولتها المستمرة لفصله عن مصر لخدمة مصالحها دون مراعاة لحق مصر والسودان وقد وصفت بريطانيا مصر بأنها الصخرة التي تقف في طريق المفاوضات المصرية - البريطانية حول السودان وأنه يمكن إرجاء هذا الموضوع إلى حين^(٥٢).

ومن هنا فلم تتقدم بريطانيا بأية مقترحات رسمية واقتصرت الأمر على مجرد استطلاع الآراء للتعرف على وجهات النظر المختلفة باستثناء محاولة من جانب بيفين حيث تقدم بعدة مقترحات بتقوية الجيش المصري ووعد بعرض هذه المقترحات على مجلس الوزراء البريطاني والخبراء العسكريين، وبخصوص السودان فقد تلخص بيانه في منح السودانيي الحكم الذاتي^(٥٣)، وقد كانت هذه هي محاولة بيفين من أجل تغطية الموقف البريطاني المتشدد تجاه مسألة الجلاء كما أنها كانت محاولة لجعل مسألة الخلاف بسبب السودان لأن إثارة موضوع الجلاء في مجلس الأمن - إذا ما رفع الأمر إليه - سيؤدي إلى ثورة ضد بريطانيا لذلك نصح حكومته بالتنازل بعض الشيء تجاه موضوع الجلاء حتى لا تنقطع المفاوضات^(٥٤).

ولعل في هذا ما يؤكد مدى التغير المحدود في الموقف البريطاني الذي قابله بعض المرونة في الموقف المصري، حيث أعرب "صلاح الدين" عن استعداده لإقناع النحاس بانتظار نتائج الدراسات البريطانية على هذه المقترحات رغم أنها لا تحقق المطالب المصرية كاملة^(٥٥).

كما أظهر موافقته على توسيع نطاق التحالف ليشمل دولاً أخرى في منطقة الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل لأن هذا مرفوض من كلا من مصر والعرب، كما أعرب عن أمله في ألا يتكرر ما يدعو إلى عدم ارتياح الحكومة وإثارة الرأي العام المصري وتعكير صفو هذه المحادثات. وهكذا بدأ بعض الاعتدال على موقف الحكومة المصرية^(٥٦).

وقد أرجعت الحكومة البريطانية هذا الموقف إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة عندما زار د. صلاح الدين نيويورك في سبتمبر ١٩٥٠. حيث اتصل به عدد من الشخصيات السياسية المرموقة في الولايات المتحدة وحاولوا إقناعه بشتى الطرق، وصرحوا أن مصر ستلقى دعماً من الولايات المتحدة لو قبلت الشروط البريطانية^(٥٧).

وكانت الحكومة البريطانية قد عملت على استخدام النفوذ الأمريكي للضغط على صلاح الدين لتعديل موقفه المتصلب من وجهة النظر البريطانية - وتبنى موقفاً أكثر واقعية تجاه مسألة الدفاع^(٥٨).

وبالفعل فقد صرح اتشيسون "أن الحكومة الأمريكية لا ترى في بقاء القوات البريطانية في مصر عملاً عدوانياً حيث أن هذا الوجود البريطاني يعد جزءاً من الوجود الغربي عموماً في الشرق الأوسط وهكذا يتضح أن الأمريكان عملوا على تحقيق التفوق الاستراتيجي المطلوب أمام المد الشيوعي خاصة بعد إنشاء حلف الأطلسي^(٥٩)".

ولذلك فقد أدركت ضرورة تواجدها على الساحة السياسية، وأيدت المطالب البريطانية على اعتبار أنها تتفق مع التنسيق الانجلو- الأمريكي في الشرق الأوسط ومن ثم فقد أرسلت إلى سفيرها في مصر أن يعمل في إطار المقترحات البريطانية^(١٠).

وقد حاول صلاح الدين - وزير الخارجية المصري - بدوره أن يستفيد من وجوده في الولايات المتحدة أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥١ لإقناع الحكومة الأمريكية بوجهة النظر المصرية بشأن مسألة الجلاء وتسليح الجيش والسودان، بل أنه هدد بأن مصر إذا لم تحصل على سلاح ستلجأ إلى الكتلة الشرقية وهكذا حاول كل من الطرفين الاستفادة من الموقف الأمريكي لصالحه^(١١).

ورغم أن الحكومة البريطانية تفاءلت بمرونة واعتدال صلاح الدين في المفاوضات إلا أنها عادت لتحذر من كيفية عرض صلاح الدين الأمر على النحاس* وأثر ذلك على نجاح أو فشل المفاوضات^(١٢).

ورغم ما ظهر من مرونة واعتدال في الموقفين المصري والبريطاني إلا أن المفاوضات لم تأت بنتيجة تذكر، بل أنه استمرراً لسياسة المماطلة أخذت بريطانيا الرد بشأن مقترحات بيفين، حيث لم يصل الرد إلا في أبريل ١٩٥١، ولعل الوقت الطويل بين عرض مقترحات بيفين وبين تلقي الحكومة المصرية للرد أفاد في وضع بعض التصورات الجديدة لحل المشكلة، كما أعطى الفرصة لبعض الوساطات العربية والدولية للتدخل بين الطرفين في محاولة للتقريب بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية.

وتعد الوساطة الأمريكية من أهم الوساطات التي لعبت دوراً في المسألة المصرية البريطانية فرغم حرص الولايات المتحدة على أن يظل تأييدها لبريطانيا مجرد تأييد

أدبي إلا أن مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة قد فرضت عليها التدخل المباشر في الصراع المصري- البريطاني- خاصة عندما وجدت أن بقاء القضية دون حل سيزيد من توتر المنطقة مما يساعد على تغلغل النفوذ الشيوعي داخلها، ومن ثم يضعف من الخطط الاستراتيجية للغرب في المنطقة، بالإضافة إلى إدراكها لتأثير الموقف المصري على البلاد العربية وهذا ما أكدته ماكجى- مساعد وزير الخارجية الأمريكي- عندما زارا المنطقة في أبريل ١٩٥١ وما لسه من تأييد عربي للموقف المصري^(٦٣)، ولعل هذا ما أدى إلى اتخاذ الولايات المتحدة موقف الضاغطة على الحكومة البريطانية لتتخذ سياسة أكثر مرونة في تعاملها مع القضية المصرية، بل وتحذيرها من قطع المفاوضات مع مصر، وما يمكن أن يترتب على ذلك من مواقف "متهورة - من وجهة نظرها- تجاه الغرب"^(٦٤).

كما طلبت منها صياغة علاقة جديدة تحت أي مسمى مثل الصداقة التي كانت موجودة على الأقل أثناء الحرب، بحيث تقدم التسهيلات المطلوبة لتحقيق المصالح الاستراتيجية وهكذا كانت تعتبر اكتساب صداقة المصريين أهم من معاهدة ١٩٣٦^(٦٥).

ومن هذا المنطلق عملت الحكومة البريطانية على إشراك الولايات المتحدة في المفاوضات، فقد ركزت في اجتماعات ٢٣، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٠ على دعامة أساسية وهى الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يستلزم بقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم^(٦٦). ومن ثم فقد تضافرت الجهود لعقد اتفاقية عسكرية ثلاثية مع مصر في ١٢ ديسمبر ١٩٥٠. بحيث توافق مصر على إقامة قاعدة أساسية للدفاع عن الشرق الأوسط بما فيها القاعدة الجوية الأمريكية في مقابل قيام حكومتى بريطانيا وأمريكا بتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية^(٦٧).

وفى إطار التدخل الأمريكي، زار ماكجى مصر في أبريل ١٩٥١، وحاول إقناع صلاح الدين بقبول وجهة النظر البريطانية، وبأن الموقف الدولي متأزم بسبب

الخطر الروسي الذي يماثل حالة الحرب^(٦٨)، ويتطلب تكتل الدول لمقاومته ومن ثم فإن انسحاب القوات البريطانية في هذا الوقت من مصر أمر غير مرغوب فيه. ولعل هذه الزيارة وما لمسها ماكجى فيها من إصرار مصري على المطالب الوطنى جعل الولايات المتحدة تخشى تأثير الموقف المصرى على موقف بقية العرب فى المنطقة^(٦٩).

ولذلك فقد أدى هذا إلى ضغط الولايات المتحدة على بريطانيا لتحقيق قدر من المرونة تجاه المطالب المصرية حتى لا يتم قطع العلاقات مع مصر. ومع ذلك فقد أقرت - الحكومة الأمريكية - فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء وطالبت بإعطاء السودانين الحق فى تقرير مصيرهم بأنفسهم، كما أيدت سياسة بريطانيا فى إعداد السودانين للمشاركة فى الحكم الذاتى^(٧٠).

وهكذا حاولت أمريكا الوقوف بين الطرفين ولكن فى إطار ما يحقق مصالحها وتناست أن عدم الوصول إلى حل مرضى للمصريين سيزيد من اشتعال الحركة الوطنية فى مصر وتعميق مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة مما يعود بنتائج سلبية على المصالح الغربية.

وقد سعت الولايات المتحدة إلى التوصل إلى حل يتفق مع مطالبها الاستراتيجية من ناحية ويرضى المصريين من ناحية أخرى.

وقد حاول الجانب المصرى بدوره استغلال الموقف الأمريكى لصالحه. فبدأت الحكومة المصرية تثير مسألة إمكانية الاشتراك فى حلف الأطلنطى مع كل من الحكومة البريطانية والأمريكية*^(٧١) ولكن رد الفعل الأمريكى كان عكس ما توقعته مصر، فقد رفضت فكرة انضمام مصر إلى حلف الأطلنطى بحجة أن الحلف قاصر على الدول الغربية الأوربية، وأنه ما زال فى مرحلة التكوين، أرسلت إلى سفيرها فى لندن وأبلغته أن الإدارة الأمريكية ترى أن هذا الأمر غير مرغوب فيه حالياً^(٧٢).

وذكرت أن الدول الأخرى ستطلب أن تكون على قدم المساواة مع مصر في الاشتراك في الحلف. وأنه إذا كانت مصر ترغب في التعاون في الدفاع عن منطقة الشرق الأدنى فإن ثمة طرق أمامها لكي تفعل ذلك وأهمها الاتفاق مع الحكومة البريطانية لحفظ الأمن في المنطقة^(٧٣).

وربما كان رفض الولايات المتحدة اشتراك مصر في حلف الأطلسي راجع إلى محاولتها لتقليل حدة التوتر الناشئ في المنطقة نتيجة الخطر السوفيتي خصوصاً بعد الحرب الكورية التي كانت تمثل خطراً جسيماً على التوازن الدولي، حيث تتيح فرصة انتشار الخطر الشيوعي في المنطقة.

وأيضاً كان من بين أسباب رفض أمريكا لاشتراك مصر في حلف الأطلسي تجنبها إيذاء مشاعر الإسرائيليين، حيث أن ذلك سيعنى تفضيل مصر وإعطائها امتيازات دون غيرها^(٧٤) وهذا بدوره سيؤدي إلى قوتها مما يمثل خطراً على الوجود الإسرائيلي في المنطقة.

وهكذا رفضت أمريكا انضمام مصر لحلف الأطلسي، ومع ذلك فقد حاولت بريطانيا جمع قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة القنال ووعد صلاح الدين - وزير الخارجية المصري - بقبول ذلك بشرط جلاء القوات البريطانية عن مصر وقت السلم وأن يكون على أساس المساواة التامة في السيادة بشرط ألا تدخل مصر أو أي دولة عربية في صلح مع إسرائيل.

ونلاحظ هنا أن المباحثات قد استغرقت وقتاً طويلاً ولعل هذا ما كانت تقصده بريطانيا ولكن حزب الوفد كان يرنو إلى التوصل إلى اتفاقية تنص على الجلاء وإلغاء المعاهدة كما أنه لا يمانع في التحالف ولكن بعد الجلاء التام.

ومن ثم يتضح أن الموقفين المصري و البريطاني ما زالا كما هما ولم يحدث لهما تغييراً خصوصاً بالنسبة لمسألة الصلح مع إسرائيل^(٧٥).

بينما كانت الولايات المتحدة ترقب سير المباحثات وتدرك حرص بريطانيا على عقد تحالف ثنائي مع مصر، وأن تكون قناة السويس مقراً لهذه القيادة الدفاعية عن منطقة الشرق الأوسط كما كانت تدرك أن بريطانيا ستقف في سبيل تنفيذ السياسة الدفاعية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إذا استمرت على تعنتها. ورغم ذلك فقد حاولت أن تظهر بمظهر المؤيد علنياً للسياسة البريطانية.

كذلك كانت هناك محاولات للوساطة العربية في المفاوضات المصرية البريطانية، حيث طرح "نورى سعيد" في العراق مشروعاً يقضي بتحالف مصر مع بريطانيا وتركيا وقت الحرب فقط، وجلاء القوات البريطانية عن مصر وقت السلم في موعد غايته ديسمبر ١٩٥٢ وأن تسوى مسألة السودان على أساس الوحدة مع مصر بشرط السماح للسودانيين بالحكم الذاتي^(٧٦).

ولكن هذا المشروع لم يلق قبولا من الجانب البريطاني رغم أنه عرض بطريقة مختلفة وعلى أساس عدم جلاء القوات البريطانية عن مصر^(٧٧).

كذلك حاول "الملك سعود" التدخل في تسوية الخلاف المصري - البريطاني وكان هذا التدخل بناءً على طلب من الحكومة البريطانية الذي قدمته إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل العمل على استمالة "الملك فاروق" إلى جانبها متناسبة أن الرأى العام المصري قد أصبح المحرك الأول للموقف سواء بالنسبة للملك أو الحكومة، لذلك نجد أنه رغم وعد الملك بدفع حكومته إلى اتخاذ موقف معتدل في المحادثات مع الجانب البريطاني إلا أنه أعرب عن ضغط الأحزاب السياسية عليه وإن هذا يمنعه من اتباع سياسة ترضي الطرف البريطاني وهكذا لم تسفر الوساطات العربية عن أي نجاح تجاه حل قضية مصر.

وقد صدقت لجنة الدفاع الإمبراطورية خلال هذه الأثناء على بعض مقترحات بيفين بهدف كسب الوقت من منطلق "أن استمرار المفاوضات خير من إيقافها إلى أن يتبلور الموقف الدولي"^(٧٨).

وقد حرصت بريطانيا على ترك الباب مفتوحاً أطول مدة ممكنة دون تقديم أية تنازلات لمطالب المصريين لأن ذلك - من وجهة نظر بريطانيا - يعرض أمن الشرق الأوسط والمصالح الأجنبية للخطر^(٧٩).

وقد عادت المفاوضات لتدور في دائرة مفرغة، وقد أشارت الصحافة إلى ذلك يرجع إلى أسباب متعددة من بينها محاولة الضغط على الحكومة الوفدية التي رفضت مرور ناقلات البترول عبر قناة السويس^(٨٠) وكذلك عدم قدرة الحكومة البريطانية على التوصل إلى اتفاق مع المصريين بخصوص السودان^(٨١)، بالإضافة إلى وجود وزير جديد للخارجية البريطانية هو - موريسون - بعد وفاة بيفين*.

ورغم هذا الفشل الذي منيت به المفاوضات فقد عادت للاستئناف مرة أخرى في ١١ أبريل ١٩٥١ بهدف تعديل معاهدة ١٩٣٦ على أساس مقترحات مستر "بيفين" التي سبق وقدمها إلى لجنة الدفاع الإمبراطورية البريطانية وصدقت عليها^(٨٢)، وقد جاءت هذه المقترحات مخالفة تماماً للأمان الوطني خصوصاً مطلب الجلاء ووحدة وأدى النيل^(٨٣). وقد اتضح فيها مدى حرص بريطانيا على عدم قبول اتخاذ أية إجراءات تضر بمقدورها في الدفاع عن هذه المنطقة.

وقد رفضت الحكومة المصرية المقترحات البريطانية* جملة وتفصيلاً وتمسكت بمطالبها الأساسية، ورفضت أيضاً المدة التي حددتها للجلاء عن مصر، كما اعترضت على فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء عن مصر.

وقد تم الاعتراض على جميع المستويات حكومة وشعباً، فقد صرح الوزير المصري السفير البريطاني بأنه ما لم تضع الحكومة البريطانية تغييرات جوهرية على مقترحاتها فإنه لا يرى سبيلاً إلى الاتفاق.

كما نقل عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن إلى السفير البريطاني غضب النحاس إزاء هذه المقترحات.

كذلك نقل "كريم ثابت" إلى السفير الأمريكي الأثر السيئ لهذه المقترحات على الحكومة المصرية^(٨٤) وتقدمت الحكومة المصرية بمقترحات مضادة تتضمن الجلاء البريطاني عن مصر ووحدة مصر والسودان وضرورة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجميع ملحقاتها واتفاقيتي ١٨٩٩ بمجرد سريان الاتفاق الجديد^(٨٥).

وقد علق "السفير البريطاني" على هذه المقترحات بقوله "أنها لا تصلح أساساً معقولا للاتفاق"^(٨٦) مما أدى إلى ازدياد الضغط الوطني وتعجل الحكومة المصرية للرد البريطاني واشتداد الحملات الصحفية على الحكومة، وهذا ما جعل الوزير المصري يصرح للسفير الأمريكي مهدداً "بأنه سيعطى للحكومة البريطانية مهلة مدة شهر واحد لكي يصل الرد" وإلا فإنه سينصح النحاس بقطع المفاوضات السياسية ويعلن إلغاء المعاهدة واتفاقيتي السودان وأنه في حالة رفض النحاس لنصائحه سيقدم استقالته^(٨٧).

وقد أدت هذه اللهجة الشديدة التي تحمل التهديد الواضح لبريطانيا إلى محاولتها اتخاذ خطوات من شأنها تهدئة الوزير مثل تقديم السفير البريطاني طلب حكومته بالتفويض له في مناقشة مسألة السودان كخطوة ضرورية للاحتفاظ باب المفاوضات مفتوحاً^(٨٨).

وقد استجابت الحكومة البريطانية* لهذا المطلب حفاظاً منها على عدم قطع المصريين للمفاوضات من ناحية، ومنح البريطانيين فرصة لدراسة موضوع قيادة الشرق الأوسط والاتفاق مع حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك أرسلت برقية إلى الحكومة المصرية تعلن فيها استعدادها للتفاوض، وتتلخص مبادئها في عمل الحكومتين على تمكين الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي وتعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين للوصول إلى الحكم الذاتي الكامل لهم عن طريق تأليف لجنة ثلاثية تساعد على وضع دستور يحكمون وفقه.

وقد حذرت الحكومة البريطانية سفيرها من الخروج عن هذا الإطار وأكدت على ضرورة قبول الحكومة له مراعية نحو المشاعر القومية في السودان والتمسك بحق تقرير المصير باعتبار أنه "مبدأ سيجد المصريون صعوبة في رفضه علناً"^(٨٩).

وبالفعل دارت المفاوضات بشأن السودان بحضور وفد سوداني، وقد استغرقت حواله ثمانين جلسات من ٨ يونيو إلى ٢٦ يونيو ١٩٥١ ولكن بدأ واضحاً منذ البداية مدى تباين واختلاف وجهات النظر بين الطرفين حيث رفضت الحكومة المصرية المبادئ والمقترحات البريطانية معللة ذلك بأن هذه المبادئ أغفلت المبدأ الأساسي، وأن الفروق(*) التي وضعتها الحكومة البريطانية بين المصريين والسودانيين ليس لها أساس من الصحة^(٩٠).

وفي هذه الأثناء تغير الموقف الأمريكي حيث بدأت الولايات المتحدة تتحرك بشكل أكبر من ذي قبل نتيجة التغيرات المحلية والدولية التي طرأت على الأوضاع المختلفة في العالم فعلى المستوى الدولي شهدت منطقة الشرق الأوسط بعض التطورات التي كان لها تأثير على القضية المصرية مثل الأحداث في إيران حيث أقدمت إيران على تأميم شركة البترول الإنجليزية ١٩٥١ وما ترتب على ذلك من ردود فعل عنيفة ضد السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط كلها، مما دفع

الولايات المتحدة إلى إرسال برقية عن طريق "دين اتشيسون" حذر فيها بريطانيا من عدم الوصول إلى حل، وطالب بالإسراع بعقد اتفاق مع الحكومة المصرية وإلا فإن الموقف سيكون خطيراً وقد يصل إلى حد الانفجار مما يزيد من صعوبته، وبينما أمريكا مستمرة في إقناع مصر بعدم إلغاء المعاهدة كانت المفاوضات المصرية البريطانية تزداد تعقيداً، حيث رفضت حكومة الوفد في ١١ أبريل المقترحات البريطانية الخاصة بالسودان والجللاء عن قاعدة القتال^(٩١).

ثم ما حدث على المستوى المحلي من فشل المفاوضات في يونيو ١٩٥١ وازداد الضغط على مصر للاشتراك في حلف للدفاع المشترك امتداداً لحلف الأطلسي، بالإضافة إلى اتصال بعض الساسة المصريين بالجانب الأمريكي لإدراكهم مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط لأمريكا^(٩٢).

وأيضاً لاعترافيهم بأهمية الدور الأمريكي في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، في الوقت نفسه كانت السياسة الأمريكية تحشى فشل القضية المصرية على الوجود الأمريكي في المنطقة نظراً لأهمية دور مصر وتأثيرها على بقية الدول العربية^(٩٣).

ومن هذا المنطلق رأت الحكومة الأمريكية ضرورة اتباع بريطانيا سياسة أكثر مرونة مع مصر بحيث تحصل على ما تريده بدون قطع العلاقات معها. وكان السفير البريطاني في واشنطن قد عرض الموقف الأمريكي على أساس أنه في حالة انهيار العلاقات المصرية البريطانية وحدوث صدام بين القوات البريطانية في القناة وبين المصريين، فإن الولايات المتحدة ستضطر إلى الابتعاد عن بريطانيا حتى لا تحتفظ بنفوذها في مصر والعالم العربي وبناءً عليه فقد حاول "موريسون" وزير الخارجية البريطاني تأكيد حقيقة أن بريطانيا لا تستطيع أن تترك مصر كلية، وطالب بتأييد أكثر ممن جانب الولايات المتحدة^(٩٤) وأن يكون ذلك واضحاً للمصريين وخصوصاً في

مجلس الأمن، وأكد على ضرورة التعاون الجاد مع الحكومة البريطانية في ضم مصر إلى القيادة الجديدة في الشرق الأوسط.

ورغم ذلك أصرت الحكومة الأمريكية على إعطاء شكل العلاقات المصرية البريطانية قدراً من المرونة^(٩٥). ومن ثم وبناءً على هذه الرؤية الأمريكية تحركت الولايات المتحدة، فتقدمت بعرض أمريكي إلى الجانب البريطاني احتوى على ضرورة انسحاب القوات البريطانية من مصر في وقت السلم وفقاً للمدة التي يحددها الطرفان وأن يكون لها حق العودة في حالة الحرب.. ووضعت الخطوات التي يجب اتباعها لعودة المفاوضات من جديد

وذلك من خلال دعوة صلاح الدين لزيارة لندن وتوريد كمية من الأسلحة الحربية إلى مصر لتؤكد حسن النوايا في علاقة الصداقة والتحالف معها، ثم إجراء محادثات سرية للغاية بين الجانبين الأمريكي والبريطاني للتوصل إلى حل يؤدي إلى استقرار المنطقة بعد الأحداث التي شهدتها خلال عام ١٩٥١^(٩٦).

وقد زاد هذا من قلق بريطانيا مما دفع القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن إلى إرسال خطاب إلى هربرت موريسون - وزير الخارجية البريطاني - حاول فيه أن يهدئ من مخاوف المستول البريطاني حول دور أمريكي محتمل في مصر، وقد ذكر أن هذا الموقف الأمريكي جاء نتيجة الخوف من أن يقطع المصريون العلاقات وما يترتب على ذلك من مخاطر مما يهدد منطقة القناة ليس في وقت السلم فقط إنما أيضاً في زمن الحرب كما أشار إلى أن الأمريكيان يخشون تكرار ما حدث في إيران ومن ثم تنهار كل احتمالات التوصل إلى حل^(٩٧).

وما لا شك فيه أن الموقف الأمريكي بالفعل قد طرأ عليه بعض التغير الذي يمكن اعتباره لصالح مصر، حيث بدأ ثمة تفاهم أمريكي لأهمية التوصل إلى حل لمشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط بشرط أن يحظى برضاء مصر.

أيضا أن السياسة الأمريكية أصبحت على يقين أن عدم وجود حل للمشكلة المصرية سيؤدي إلى المزيد من المقاومة المصرية مما يقلل فاعلية وجود القوات البريطانية في قاعدة القتال^(٩٨).

كما أن ذلك التعتن البريطاني سيؤدي إلى اتخاذ الحكومة المصرية قرار بإلغاء المعاهدة ومن ثم تفقد القاعدة أهميتها في أوقات الحرب والسلام معا^(٩٩).

كذلك يتضح أن الحكومة الأمريكية قد تحركت في إطار تحقيق مصالحها في المنطقة ولذلك فقد اتبعت سياسة ذات شقين لتحقيق هدف واحد وهو حماية مصالحها في المنطقة عامة ومصر خاصة بصرف النظر عن الموقف البريطاني، ففي حين نجدها تحت الحكومة المصرية على بقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم^(١٠٠) بحجة أن ذلك يحمي المنطقة من الخطر الشيوعي الذي يعد أخطر وأشد من خطر الحرب.

نجدها على الجانب الآخر تحت الحكومة البريطانية على سحب قواتها من مصر وقت السلم وهي رغم هذا كله كانت حريصة على التأكيد على استمرار تأييدها للسياسة البريطانية وربما كان يعنى هذا أنها بعد الحرب الثانية أصبحت تمثل دعاية قوية وصلبة لبريطانيا. ومن ثم فقد تغيرت النظرة إلى الشرق الأوسط وبدأت تنظر إليه برؤية جديدة تتفق التطورات الدولية^(١٠١).

ولكن رغم التحفظات على الموقف الأمريكي إلا أنه ساهم بصورة غير مباشرة فيما يتعلق بالقضية المصرية ومحاولة تسويتها رغم أنه لم يصل إلى المدى المطلوب فالأول مرة يعترف بمبدأ الجلاء عن مصر وقت السلم وتضع قضية مصر موضع الاعتبار^(١٠٢).

وقد اختلف رد الفعل البريطاني داخل الحكومة البريطانية تجاه الموقف الأمريكي حيث ظهر تيار سياسي رافض لهذه السياسة "المزدوجة" ولكنه أمام التطورات التي طرأت على الساحة المصرية اضطرت بريطانيا إلى الموافقة على الموقف

الأمريكي^(١٠٣) حيث كانت بريطانيا حريصة على الحصول على التأييد الأمريكي إذا ما عرضت قضيتها على الأمم المتحدة، وقد عرض ذلك الوزير البريطاني "بأن بريطانيا تريد أن يصبح الأمريكيان مستعدين لتقديم أقصى تأييد لهم"^(١٠٤)

أيضا ثمة ملاحظة تبدو على الموقف البريطاني حيث كان يرى أن من الخير لبريطانيا أن تسير في ركب الولايات المتحدة من أن تتركها تحمل محلها في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا في مصر التي تمثل أهمية كبرى في المنطقة^(١٠٥). ولعل هذا ما أوضحته مذكرة من الخارجية البريطانية حيث أشارت إلى أن أمريكا حاولت استغلال دورها وأن أشد ما تخشاه أن تلعب نفس الدور الذي سبق ولعبته معهم في إيران من قبل^(١٠٦) إلا أنها رأت في التدخل الأمريكي في المنطقة شيئا منطقيا يحكم الاقتراح بقيادة مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط.

وبناءً على ذلك فقد وافقت بريطانيا على اقتراح أمريكا بإجراء حوار مشترك بينها ولكنها تحفظت على اقتراح أمريكا بتزويد مصر بأسلحة ومعدات حربية لأنها سبق لها أن رفضت ذلك، كما أنها كانت لا تريد دعوة الوزير محمد صلاح الدين لزيارة لندن لأن عدم التوصل معه لحل المشكلة سيؤدي إلى ردود فعل عنيفة داخل مصر^(١٠٧).

ولكنها عادت لتأكيد أهمية إشراك مصر في منظمة دفاع دولية عن الشرق الأوسط، وعرضت ذلك على الولايات المتحدة التي وافقت على تدويل القناة تحت إشراف القيادة المتحالفة اعتقادا منها أن هذا سيرضى الطرفين من ناحية وسيقوى علاقة الولايات المتحدة ببريطانيا وبالدول العربية من ناحية أخرى^(١٠٨).

وقد حاولت كلا من بريطانيا وأمريكا تقديم موقف مشترك عن حجم الشعور الوطني العام في مصر تجاه قضيتي الخلاف - الجلاء ووحدة وادى النيل - ومدى تأثير هذا الشعور على الحكومة المصرية حيث كانت الحكومة الأمريكية تخشى خروج

الموقف عن سيطرة الحكومة البريطانية كما هو الحال في إيران مما يؤدي إلى القضاء على النفوذ البريطاني في مصر كلية^(١٠٩).

وقد أوضح تقدير الموقف ذلك أن الحكومة الوفدية تسعى إلى البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة، كما أنها تحرص على صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية، كما أوضح التقدير موقف الملك حيث لا يريد جلاء القوات البريطانية عن مصر^(١١٠).

أما موضوع السودان فقد أظهر التقدير أن المصريين لا يعلمون عنه شيئا وأن بريطانيا قادرة على مواجهة هذا الموضوع بمنتهى البساطة.

وهكذا استطاعت بريطانيا الحصول على الدعم الأمريكي لسياساتها في مصر وربطت ذلك بالحفاظ على الأمن والسلام.

وفي ظل هذه الظروف كانت المفاوضات تسير من فشل إلى آخر، وفي الوقت نفسه كانت أحوال وسمعة الملك أيضا تزداد سوءاً والصراع بينه وبين الوفد قد ازداد لدرجة أن الملك اتهم الوفد أنه وراء حملة التشنيع عليه، ومن ثم فقد أخذ في مهاجمة الحكومة وألقى عليها تبعة ما حل البلاد من "ترد وتفسخ"

ولم يكن في وسع الحكومة أن تحتل ذلك حيث أنها كانت "مهلهلة" بالانقسامات في حين كان محمد صلاح الدين يحاول دفع المفاوضات مع الإنجليز إلى أزمة متأثرا بما حدث في إيران^(١١١).

وقد أدت الانقسامات داخل الوزارة إلى اندفاع عناصر الهامش في المجال السياسي المصري إلى قلب السياسة المصرية، ومن هذه العناصر على ماهر الذي وجه نشاطه إلى السفارة البريطانية وأخذ يمهّد لكي يعود مرة أخرى إلى رئاسة الوزارة، ورغم حذر الحكومة البريطانية منه إلا أنها حثت السفارة على الاستماع إليه*

أيضا ظهرت قوى مختلفة مثل الأحزاب والتنظيمات الشيوعية والإخوان، وقد حاول الوفد جذب الإخوان حتى يضمن الوقوف أمام القوى المتنافسة في الوفد*^(١١٢).

وهكذا يتضح أن الفراغ وقع وأن القوى المتناثرة اندفعت إلى داخل النظام، وبالتالي أصبحت الساحة الوطنية خليطا من الفوضى.

وقد عبر "ستيفنسون" في تقرير إلى الخارجية البريطانية عن ذلك وخاصة في وصفه للوفد في هذه الفترة بأن "الوفد لم يعد له مصدر قوة إلا فساد المطلق وأن المستفيدين فقط هم الباقون وكل منهم يسعى إلى البقاء في الحكم بصرف النظر عن الثمن"^(١١٣).

وهكذا يتضح أن القوتين الرئيسيتين (القصر والوفد) في النظام السياسي المصري كانتا تفتقدان إلى القدرة على العودة إلى قلب النظام مما أفسح الطريق للأطراف الأخرى.

ورغم الاختلاف الذي بدا بين القوى المختلفة والتناقضات في الوسائل التي طرحت نفسها بشدة خصوصا بعد تعثر مفاوضات محمد صلاح الدين في التوصل إلى حل لمسألة تعديل المعاهدة إلا أن الهدف ظل واحدا هو الجلاء^(١١٤).

ولذلك فإن ما حدث على الجانب المصري كان يناقض هذا التقدير، فقد أدى فشل المفاوضات وعدم الوصول إلى نتيجة إلى ثورة الرأي العام المصري بكل شرائحه فقد رفض أعضاء مجلس الشيوخ المصري مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وطالب بعقد اتفاقية بين مصر وبريطانيا بخصوص استقلال السودان ونمحه الحكم الذاتي^(١١٥).

كما شنت الصحافة المصرية حملات ضد سياسة الإنجليز في وادي النيل وفشلها في كيفية التعامل مع شعوب الشرق الأوسط.

ووصفت أيضا الإنجليز بأنهم "أعداؤنا في الوقت الحاضر وأعداء العرب جميعا في المستقبل وأن الخطر الذي تدعى بريطانيا أن يواجهها ليس إلا خطرها وليس الخطر السوفيتي"^(١١٦).

وطالبت الصحافة المصرية أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر إيجابية لمواجهة الموقف البريطاني المتعنت وأن هذا يكون بإعلان إلغاء المعاهدة، كما استكرت أيضا فكرة ربط مصر بمصر بمصر بريطانيا.

وطلبت أيضا بعرض قضية مصر على الرأي العام العالمي^(١١٧)، كذلك اعترض أعضاء مجلس النواب المصري على الحملة التي شنها البرلمان البريطاني على مصر بسبب عدم موافقتها على الاقتراحات البريطانية^(١١٨).

ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود في ظل أجواء إقليمية ساخنة حيث مسألة إيران وأجواء دولية حيث اشتداد الحرب الباردة وأوضاع داخلية تزداد سوءا خاصة بعد عودة صلاح الدين ولقاءه مع النحاس وطرحه تصورا يحسم الموقف ويرغم الطرف البريطاني على كشف أوراقه ويتحمل مسئوليته خاصة أن محمد صلاح الدين كان يرى أن بريطانيا تراقب الأحوال الداخلية وتحاول استغلالها لصالحها لتمنع ضغوط وزير الخارجية عليها. ولذلك فهي تتمنى أن تفرض الأحوال الداخلية نفسها على الساحة ورغم ذلك فبريطانيا كانت ترى أنها ليست على استعداد لأن تتوقف المفاوضات من أجل الجلاء إلا إذا احتفظت بقاعدة السويس تحت سيطرتها كاملة اما داخل وضع امبراطوري أو في إطار دفاع مشترك يلتحق بحلف الأطلسي^(١١٩).

وقد أدى هذا إلى ازدياد ثورة الرأي العام، فحاولت بريطانيا تهدئة الغضب في مصر حيث قدمت مذكرة إلى الحكومة المصرية لإعادة فتح باب المفاوضات مرة أخرى وقد ظهر فيها إصرار بريطانيا على مسألة السودان، مما أدى إلى رفض

الحكومة المصرية للمقترحات البريطانية* واعتبرت ذلك عقبة جديدة في طريق المفاوضات وأعادت تقديم مطالبها من جديد^(١٢٠).

وكانت الجماعات الوطنية المختلفة والهيئات الرسمية قد أيقنت أن المعاهدة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها خصوصا بعد خرق بريطانيا لشروط المعاهدة مثل بناء المعسكرات الجديدة بقاعدة القناة والسماح للطائرات الإسرائيلية بالهبوط في مطار فايد على أرض مصر ومهاجمة بريطانيا لموقف مصر عندما اعترضت على مرور إحدى الناقلات إلى إسرائيل^(١٢١) وقد أدى هذا إلى غضب مصر كلها شعبا وحكومة وازدياد التوتر والقلق في العلاقات بين مصر وبريطانيا حتى أن بريطانيا هددت بتقديم شكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن كما أرسلت أربع مدمرات إلى البحر الأحمر^(١٢٢).

وهكذا اتضح مدى التعاون الاستعماري مع إسرائيل، حيث أن أمريكا رغم محاولتها الوقوف موقف الحكم بين مصر وبريطانيا فإنها لم تستطع إخفاء تأييدها لأصدقائها الإنجليز واليهود على السواء، فقد شاركت في تأييد مشروع القرار البريطاني بالأمم المتحدة فيما يتعلق برفع القيود المفروضة على الملاحة في قناة السويس دون مراعاة لحقوق مصر وسيادتها، وفي تحد سافر للأُماني العربية في تحقيق الاستقلال^(١٢٣).

وقد ساعد ذلك على رغبة الجانب المصري في وقف أي اتصالات مع الجانب البريطاني ومعاملة الإنجليز في منطقة القناة على أنهم أعداء واعتبار أي شخص يتعامل معهم خائنا. خصوصا أن إسرائيل كانت قد تقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن تشكو فيه حرمانها من استخدام قناة السويس، وقد كان ذلك ينجاء من الحكومة البريطانية بهدف الضغط على الحكومة المصرية لتغير موقفها، وازغام الدول العربية على فك الحصار الاقتصادي حول إسرائيل وإنهاء حالة النزاع معها، والضغط على العراق لاعادة فتح أنابيب البترول إلى حيفا وفي الوقت نفسه اهتمت الحكومة البريطانية رجال البحرية المصرية بالقرصنة^(١٢٤). وقد أدى هذا إلى تقديم احتجاج شديد اللهجة

إلى الحكومة البريطانية، وقد أعدت مصر دفاعها أثبتت فيه حالة التهديد التي أقامتها الحكومتان البريطانية والإسرائيلية وعدم احترامها للمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن لأن قيود مرور ناقلات البترول لا تتعارض مع القانون الدولي ولا أحكام الهدنة ولا معاهدة القسطنطينية الدولية ١٨٨٨، وإنما التهديد يارسال النساء لمرور ناقلات البترول عنوة هي حالة لتهديد السلام والأمن الدولي في منطقة الشرق الأوسط^(١٢٥).

وأعلنت الحكومة البريطانية أنها ستشكو مصر بسبب حادثة السفينة^(١٢٦). وقد كانت هذه الاتهامات سلسلة من المؤامرات التي شنتها بريطانيا على مصر. والتي زادت من حدة التوتر في العلاقات المصرية البريطانية.

ولكن رغم كل ذلك عادت المفاوضات مرة أخرى بين الطرفين ودارت جلسات مباحثات بين الجانبين في النصف الثاني من عام ١٩٥١ لتضع حداً فاصلاً ونهائياً لهذه الدائرة المفرغة التي تدور فيها المفاوضات، ومن ثم قام السفير البريطاني بتقديم مذكرتين أحدهما عن السودان والثانية عن الدفاع المشترك. وثمة ملاحظة على هذه المذكرات أنها لم تختلف كثيراً عما سبق خصوصاً ما جاء فيها بشأن السودان^(١٢٧).

وقد زاد ذلك من حدة التوتر العلاقات بين إنجلترا ومصر فأرسلت مصر إلى السفارة البريطانية مذكرة شديدة اللهجة في ٦ يوليو تضمنت المذكرة رد الحكومة المصرية على المذكرتين المقدمتين من الحكومة البريطانية وجاء فيها "أن الحكومة المصرية تأمل أن تكون الحكومة البريطانية قد انتهت من دراسة المقترحات المصرية الخاصة بالجلاء والمقدمة في ٢٤ أبريل وذكرت أن المدة كافية لدراسة المقترحات المصرية^(١٢٨)".

كما ذكرت أن الحكومة المصرية والرأي العام نفذ صبره، وبالتالي فلا بد من الاستجابة لمطالبها.

كما تقدمت الحكومة المصرية كذلك باقتراح بأن يصدر بيان يؤكد وحدة مصر والسودان وانسحاب القوات البريطانية فيها^(١٢٩).

وطالب وزير الخارجية المصري الوصول إلى حل يرضى المصريين قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية لكي تلقى الحكومة بياناً كاملاً عن المحادثات وذكر أن المحادثات الإقليمية يبيحها الميثاق تحت الرضا والاختيار ولكن مصر حكومة وشعباً لا ترغب في التحالف^(١٣٠) على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدةها، ورغم كل هذه الاعتراضات من جانب الحكومة بالسودان في ١٣ يوليو ١٩٥١ دون التوصل إلى حل مرضي بسبب إصرار كل طرف على رأيه^(١٣١)، مما أدى على التهديد بوقف المفاوضات^(١٣٢).

وفي محاولة جديدة لاستئنافها ألقى "مستر موريسون" وزير الخارجية البريطاني بياناً في ٣ يوليو ١٩٥١ أمام مجلس العموم البريطاني أوضح فيه مدى تمسك كل طرف من الطرفين بموقفه، وأن المفاوضات المصري مصمم على ضرورة الجلاء ووحدة وادى النيل وأنه يربط دائماً بينهما، وأما المفاوضات البريطاني فيرى ضرورة فصل مسألة الجلاء عن مسألة السودان، وضرورة انضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط بحيث لا يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة إلا في حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك، بحيث يتمكن الجيش المصري بمقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة في قناة السويس، وقد تردد نفس المعنى في الصحف البريطانية، مما أثار الساسة المصريين الذين اعتبروه بمثابة إشارة لهم بضرورة إغلاق باب المفاوضات الجارية ولكن بريطانيا أعلنت أنها لا ترى وضع حد للمفاوضات وأظهرت مدى التصميم البريطاني على اشتراك مصر في حلف عام يضم دول الشرق الأوسط^(١٣٣).

وكان الرد المصري بدوره يؤكد تمسكه بحقوقه ومطالبه وبميثاق الأمم المتحدة، وشهدت قاعات البرلمان المصري مناقشات حامية بين أعضائه نتيجة هذه المفاوضات وما ترتب عليها من تصريحات، وطالب النواب بإعلان الحكومة عن خططها حيال هذه التصريحات والخطوات الإيجابية المنتظر اتخاذها وأن يلقي وزير الخارجية المصري بيانا يوضح فيه ذلك^(١٣٤).

وبالفعل صرح الوزير المصري بأن ما قاله "السير موريسون" في مجلس العموم يدل على عمق الهوة بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية في أهم المسائل التي تهم مصر وهي الجلاء ووحدة وادي النيل.

وأشار إلى أن عود بريطانيا كثيرة ولكنها لا تنفذ شيئا، بل ألها تختلق الحجج الواهية لتنفيذ أي وعد، وخصوصا مسألة توريد الأسلحة* بحجة أن قواتهم في قاعدة القناة هي لحماية مصر والدفاع عنها^(١٣٥).

وثمة وقفة هنا تؤكد أن الموقف البريطاني المتعنت الذي اتخذته تجاه الحكومة المصرية لم يكن مجرد حماية قواتها في القناة أو الاحتفاظ بقائنها وإنما كان هذا الموقف بمثابة سند ودعامة لركيزتها إسرائيل التي زرعتها في المنطقة، ففي الوقت الذي رفضت فيه إعطاء مصر للأسلحة التي تكفيها مجرد الدفاع عن نفسها، نجدها على الجانب الآخر وفي الوقت نفسه تعقد صفقة أسلحة مع إسرائيل دون مراعاة لأية معاهدات مع مصر، حيث كان ذلك يخالف معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تتفاوض من أجل بقائها لأطول مدة ممكنة.

والتي نصت على أن المملكة المتحدة يجب ألا تساعد دولة تعتبر في حالة حرب مع مصر وقد أقلق تحرك مصر إزاء ذلك بريطانيا مما دعا السفير البريطاني إلى إرسال برقية إلى حكومته يؤكد فيها أن المصريين يمكن أن يستخدموا تلك الحجة إذا ما فشلت المفاوضات ولجأ المصريون إلى مجلس الأمن، وذكر أن هجوم المصريين

سيتركز على انتهاك بريطانيا لمعاهدة ١٩٣٦ وخصوصاً مسألة تزويد إسرائيل بالأسلحة^(١٣٦).

والحقيقة أن بريطانيا أرادت بتزويد إسرائيل بالأسلحة تدعيم مصالحها في المنطقة واستخدام إسرائيل كدرع واق تستفيد منه وقت اللزوم، بل واستخدمتها كعنصر للمساومة، فكانت كثيراً ما تربط بين عقد صلح مع إسرائيل وبين إنهاء مشكلة "الصراع" بينهما إلى الأبد، وهذا يؤكد التآمر الاستعماري ضد مصر مما جعل مصر تصر على موقفها.

فقد أشار وزير الخارجية المصري إلى ضرورة إزالة أي أثر للاحتلال واحترام سيادة مصر كما يدعو بذلك ميثاق الأمم المتحدة "وأنا نصر على الجلاء ونرفض الاحتلال" وأشار إلى ما سبق وكرره النحاس من أن مصر يمكنها إلغاء المعاهدة من طرف واحد رغم أن بريطانيا تدعى أن مثل هذا العمل يمس قداسة المعاهدات^(١٣٧).

وقد كان رد الفعل المصري عنيفاً للغاية إزاء هذه المماطلات والفشل، مما أدى إلى قيام السفير البريطاني بمقابلة النحاس في ٨ أغسطس طالباً توضيح موقف الحكومة من سير المباحثات وحاول السفير البريطاني تخفيف وطأة تأثير البيان على القرار المصري، فنشرت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بياناً لفتت فيه نظر النحاس* إلى التفسير الخاطئ لبيان موريسون الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني وأعربت عن أملها في تفهم الحكومة المصرية للموقف وألا تتخذ سبباً لإغلاق باب المفاوضات^(١٣٨).

وقد حاولت الولايات المتحدة إقناع الحكومة المصرية بعدم إلغاء المعاهدة، ففي ١٠ أغسطس اقترح السفير الأمريكي كافري أن تدعو الحكومة البريطانية وزير الخارجية المصري لزيارة لندن بهدف تخفيف حدة الأزمة^(١٣٩)، وقد كان مبعث ذلك

انزعاج الحكومة الأمريكية من تدهور الوضع في مصر خصوصا أن الحكومة البريطانية لم تقدم مقترحات جديدة قدي من ثورة الرأي العام المصري.

كذلك أشار ماكجى في سبتمبر ١٩٥١ على بريطانيا أن ثمة فرصة لإحراز اتفاق مع مصر إذا ما تخلت عن تشدها في مسألة جلاء القوات البريطانية والتي هي في رأيه أكثر أهمية من مسألة السودان^(١٤٠). وهكذا رغم اتفاق الجانب الأمريكي مع الجانب البريطاني حول مقترحات الدفاع إلا أن الخلاف بينهما ظل قائما حول السودان، وتمسكت الولايات المتحدة بأن مسألة السودان هي موضوع يهم مصر وبريطانيا دون غيرها^(١٤١).

وقد أثبت التقدير المشترك أنه لا يمكن لأي حكومة مصرية أن توافق على حل بدون السودان. ومن ثم فقد سعت الولايات المتحدة بكل جهدها إلى أن يصل الطرفان إلى حل، ففي ٢٥ سبتمبر حاول "ماكجى" إقناع الحكومة المصرية احترام المعاهدة، كما طلب السفير الأمريكي من الملك أن يوقف مسألة إلغاء المعاهدة وإتاحة فرصة أخرى للمفاوضات^(١٤٢).

ورغم ذلك اشتعلت المظاهرات في أنحاء مصر وشاركت فيها جميع الأحزاب والمنظمات المعارضة والعمال، وطالبت بإلغاء المعاهدة والكفاح المسلح. وهكذا أصبحت الحكومة الوفدية تواجه ضغطا هائلا من الرأي العام الذي يطالبها بإلغاء المعاهدة في أسرع وقت ممكن.

وعندما التقى النحاس بصلاح الدين وزير الخارجية المصري في ١ سبتمبر ١٩٥١ طرح د. محمد صلاح الدين تصور مؤداه إعطاء الطرف البريطاني مهلة محدّد ليقدم مقترحاته التي تتفق مع الأمانى المصرية التي اجمع عليها الشعب والإقبالبدال هو إيقاف عمل المعاهدة*^(١٤٣).

ورغم محاولة الدوائر البريطانية إلقاء التبعة في فشل المفاوضات على وزير الخارجية المصري لأنه كان يعارض كل مشروع حيث أكد أنه سيعارض أي مشروع مقيد للحرية وسيعارض إلى أقصى الحدود التي يمكنه التحرك من خلالها في إطار وظيفته كوزير للخارجية^(١٤٤).

ولم تكف الدوائر البريطانية بذلك، بل تناقضت آراؤها حول النحاس فهى اتهمه تارة بأنه السبب في فشل المفاوضات، وتارة أخرى تشير إلى أن "النحاس" كان على استعداد للاشتراك في حلف للدفاع عن الشرق الأوسط بشرط إنهاء الاحتلال لمنطقة القناة، وقد وصفته بأنه "رجل الساعة"^(١٤٥) وذكرت أن النحاس يرى التمهّل وبحث المقترحات الجدية التي وضعتها الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الولايات المتحدة التي تقضى بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة وأن تعسكر في مناطق أخرى مثل مالطة، قبرص، السودان وشرق الأردن، كما اقترحت عودة القوات البريطانية إلى القناة في حالة الخطر أو الحرب^(١٤٦).

ففي منتصف شهر سبتمبر ظهرت برقيتان في الوثائق البريطانية بتوقيع السفير البريطاني الأولى في ٢١ سبتمبر إلى وزير الخارجية البريطاني تصف مقابلة جرت بين النحاس والسفير البريطاني يؤكد فيها الأخير أن فكرة إلغاء المعاهدة فكرة بعيدة عن ذهن النحاس. والبرقية الثانية يصرح فيها السفير بأنه تقابل مع الملك فاروق في ٢٤ سبتمبر وأن الملك ذكر "أن وسائله في التأثير على قرارات الحكومة محدودة وأنه يعلم أن الحكومة تعد مراسيم إلغاء المعاهدة، وأنه لن يكون أمامه خياراً غير التوقيع عليها كما أشار الملك إلى أن الوفد يبحث عن ذريعة شعبية بحيث إذا أقيّل ينسب الإقالة إلى مواقف وطنية" اتخذها الوزارة على غير رضا العرش أو موافقته، أضاف الملك أن النحاس يعرف أن هذه معركته الأخيرة، ومن ثم فهو على استعداد بمجازفة أخيرة إلى درجة الانتحار وأنه ليس في مقدوره أن يمنعه، لأنه إذا ما حاول فسوف يضعف نفسه

أمام شعبه ويظهر هو متهاونا بينما النحاس هو المتشدد. وهكذا يكسب النحاس قوة جديدة

وهذا ما يؤكد أن الملك كان يسير في اتجاه مواز للحكومة ولكنه كان يحاول أن يتحمل النحاس بنفسه تبعة ما يحدث أمام بريطانيا^(١٤٧).

وهكذا اتفق الجميع على ضرورة إلغاء المعاهدة، وبالفعل قدم النحاس في ٧ أكتوبر إلى الملك فاروق مرسوما بإلغاء المعاهدة، وطالبه بوضع توقيعه على المرسوم، وأعلن النحاس يوم ٨ أكتوبر في جلسة خاصة عقدها مجلس النواب حيث صرح "بأنه من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أعلن إلغائها"، وفي ٩ أكتوبر أصدر وزير خارجية بريطانيا بياناً أعلن فيه عدم اعتراف حكومته بحق مصر في إلغاء المعاهدة وعدم قانونية الإجراء الذي أقدمت عليه ورغم ذلك تم إصدار قرار الإلغاء وصممت مصر علي موقفها، حيث كان هذا العمل بمثابة نقطة تحول خطيرة في سياسة الوفد في سير الحركة الوطنية في المرحلة اللاحقة، وقد كان إعلان النحاس بمثابة ضربة موجهة ليس إلى بريطانيا فحسب وإنما أيضاً كانت موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بكل جهدها علي ألا تتخذ مصر مثل هذه الخطوة، بل أنها قدرت خطأ مدي إمكانية قيام الوفد بالتهديدات التي كانت تصدر من وقت لآخر من جانب الحكومة الوفدية، ومن ثم فقد كانت أمامها زائفة في أنها يمكن بسهولة أن تحل محل الوجود البريطاني وأن الوفد سيتقبلها كما أنها كانت تري أن الوفد لم يعد العدة للفترة اللاحقة لإلغاء المعاهدة ولكن الوفد أراد أن يضرب عصافيرين بحجر واحد أولاً بأنه يستطيع تقديم أدلته علي أنه لم يقم بشيء يسبب قطع المفاوضات والثاني التأييد الأمريكي وتأييد العنصر المعتدل في الوفد "فؤاد سراج الدين" الذي اعترض علي الفكرة بسبب خوفه من التوابع التي سترتب عليها^(١٤٨).

ورغم محاولات الولايات المتحدة من خلال عرض المقترحات الرباعية إلا أنها فشلت في احتواء الموقف ومنع إعلان إلغاء المعاهدة.

ومن خلال ما تم استعراضه من مناورات وضغوط بريطانية وأمريكية أثناء المفاوضات يتأكد أن الحكومة الوفدية قد واجهت الكثير من التحديات التي أحاطت بالقضية المصرية التي كان لها أكبر الأثر علي سير المفاوضات. ولعل أهم هذه التحديات كانت الحكومة الوفدية نفسها وما عانته من انقسامات داخلية، فلم تكن تمثل جبهة سياسية متحدة الأسلوب حتى وإن كان الهدف واحد، حيث جسدت تيارين سياسيين متعارضين أحدهما وطني متشدد يمثل وزير الخارجية د. محمد صلاح الدين والآخر معتدلة ويمثله "فؤاد سراج الدين ومن ثم فقد حاولت بريطانيا استغلال هذا الانقسام متناسبة ربما أن الاختلاف هنا في الوسائل وليس في الأهداف"^(١٤٩).

ورغم أن الحكومة الوفدية قد حاولت بذل أقصى ما لديها لحل القضية فقد كان هناك تحديا آخر وقف ضدها ألا وهو الحكومة البريطانية التي ربما لوحث باستخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها في مصر في حالة فشل المفاوضات ولذلك فقد تمسكت بمركزها في مصر وعملت على استغلال كل فرصة من أجل إطالة مدة المفاوضات حتى لا تقوم الحكومة الوفدية بإلغاء المعاهدة خاصة أنها كانت تواجه تحديات عنيفة في الشرق الأوسط أبرزها مشكلة إيران التي أفقدتها السيطرة على منابع البترول فيها، ومن ثم فلم تكن بمستعدة لقبول التنازل عن قناة السويس^(١٥٠).

كما أن بريطانيا كانت تواجه ضغوطا عالمية من جانب الولايات المتحدة التي أرادت أن تستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط، ثم تعمل على إزاحتها بعد ذلك لتكسب دورها.

ورغم المحاولات البريطانية التي سعت لجذب الولايات المتحدة إليها، إلا أنها كانت لا تؤيدها إلا في حدود تحقيق المصالح الخاصة بها ومن ثم فقد أعلنت تأييدها من ناحية، ثم مارست ضغطها عليها من ناحية أخرى.

ورغم أن الحكومة الوفدية حاولت استغلال هذا الموقف الأمريكي إلا أنها فشلت في جذب وتأييد الولايات المتحدة لها أو استخدامها كعنصر ضاغط على السياسة البريطانية حتى تعدل من موقفها المتشدد تجاه المطالب المصرية^(١٥١).

وكان من أساليب جذب الولايات المتحدة ما لجأت إليه الحكومة الوفدية ممثلة في وزير خارجيتها إلي التلويح بإمكانية العيش في سلام مع إسرائيل وأنه لا مجال للهجوم عليها أو تهديد الأمن والسلام العالمي. ولكن دون جدوى^(١٥٢).

كذلك قام السفير المصري في واشنطن بعدة محاولات مع الحكومة الأمريكية لنصح الحكومة البريطانية بأن تسحب قواتها من مصر وأن تعود وقت الحرب.

ولكن رغم أن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن الانسحاب البريطاني من مصر سيؤدي إلي تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مصر والغرب مما يسهل بعد ذلك ضم مصر إلي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط^(١٥٣) إلا أن الحكومة الوفدية رفضت المقترحات الرباعية واعتبرتها استبدال احتلال عدة دول بدولة واحدة، بل أنها أعلنت أنها تسير علي سياسة الحياد، وأنها لن تنضم إلي أي من الكتلتين مما أثار الولايات المتحدة. وعلمت علي الضغط علي حكومة الوفد. كما ساعدت بريطانيا علي ذلك وعملت علي إيقاف تنفيذ عقود شراء الأسلحة التي كانت تحتاجها مصر.

ولعل موقف حكومة الوفد من الأحداث العالمية حينئذ كان من المواقف التي تحسب لها والتي اتضحت في رفضها الانضمام إلي منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أو المشاركة في حرب كوريا.

أيضا مما نلاحظ علي موقف الوفد أنه لم يتنازل طوال فترة المفاوضات عن مطالبة الخاصة بالجللاء، كما أنه لم يتخدد بفكرة مواجهة الخطر الشيوعي، واعتبر أن الخطر الحقيقي يكمن في هذا العدو الرابض علي أرض القتال.، كما أنها لم تتخدد بوعود بريطانية أو أمريكية، بل أنها قامت بالتهديد باللجوء إلي الكتلة الشرقية لشراء أسلحة إذا لم تقدم إليها بريطانيا الأسلحة المطلوبة ثمة تحد آخر واجه حكومة الوفد ألا وهو الملك الذي كان يحاول أن يبحث له عن دور ولكنه كان يسير عكس حكومته فكان يريد محادثات سرية على عكس ما تراه حكومته وإن كان في النهاية رضخ إلى رأيها وأثر أن يتحمل النحاس وحكومته عواقب ما يقومون به.

أيضا حاولت بريطانيا أن تضع صخرة أخرى في طريق حكومة الوفد أثناء المفاوضات ألا وهي إسرائيل والتي كانت مجالا للمساومة ولكن حكومة الوفد رفضت هذه المساومة فرفضت أن تعقد صلحا مع إسرائيل وهذا أيضا يحسب لحكومة الوفد، ورفضت كذلك إقامة قاعدة أساسية للدفاع عن الشرق الأوسط بما فيها القاعدة الجوية الأمريكية مقابل تسليم وتدريب الجيش المصري. مما حدا بالولايات المتحدة أن تدرك أنها لا يمكنها التدخل في شئون مصر كما فعلت في إيران ووجدت أن مسئوليتها في الشرق الأوسط مسئولية ممتدة وضرورية، بل ومكملة لسياسة بريطانيا مع الأخذ في الاعتبار فكرة المصريين وكرهيتهم لبريطانيا وحلفائها.

وهكذا يتضح أن كل الظروف التي أحاطت بالوفد كانت عاملا قويا لفشل المفاوضات ومن ثم كان الموقف الذي انتظره الشعب من حزبه منذ تولى الحكم ١٩٥٠. وهو إلغاء المعاهدة ليحسب ضمن أعماله الوطنية، وليكون خطوة في طريق استرداد الحزب لشعبيته التي كاد أن يفقدها تماما بعد حادث ١٩٤٢. وذلك رغم بعض التحفظات على مواقف بعض الشخصيات.

وقد كان قرار إلغاء المعاهدة إشارة ضوء أخضر لكي تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني بشكل آخر اختلف عن المرحلة السابقة ولكن ما هي الظروف

التي مهدت لإلغاء المعاهدة وما هو موقف القوى المختلفة من هذا القرار وإلى أي مدى تقبلته إنجلترا وأمريكا ؟
وما هو رد الفعل المصري والعربي إزاء هذا القرار . هذا ما يتناوله الفصل التالي .

هوامش الفصل الثاني:

- ١- الجمهورية ع ٢١ مايو ١٩٧٨، محسن محمد "تقرير جيفرسون إلى الخارجية، ص ٢
 * كان الوفد قد طرأ عليه الكثير من التغيرات التي لمست تركيبة وهيكلته فأصبح يضم عناصر جديدة إلى جانب عناصره القديمة التي تعتبر الركيزة الأساسية للحزب، وقد عمل حسين سري على إقناع الملك بإمكانية التعاون مع الوفد الذي تغير ولم يعد هو نفسه الوفد القديم (الجمهورية نفس العدد).
- ٢- الوفد المصري، ع ٧ يوليو ١٩٤٩ ص ٢.
- ٣- طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر ص ٣٠٧، ٣٠٨.
- ٤- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٨١.
- ٥- محمد عودة، المرجع السابق ص ٢٨١
 * كان خطبة العرش آثار سلبية على الدوائر البريطانية، حيث توالت البرقيات بين مضر وبريطانيا للتأكد من مدى جدية ما جاء في الخطبة بخصوص إلغاء المعاهدة فقام فؤاد سراج الدين بطمأنة السفير البريطاني بأن كل ما سمعه مجرد شائعات تطلقها المعارضة بهدف إثارة الاضطرابات، كما تعهد بأنه سيفعل كل ما في وسعه ليتحقق حلاً سلمياً للمشاكل بين مصر وبريطانيا (هيكل، ملفات السويس ص ٦٧٨).
- ٦- مذكرة من مستشار السفارة البريطانية أرسلها السفير البريطاني إلى الخارجية في لندن ص ٦٧٨.
- ٧- محمد حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ٣٤٠.
 * كان النحاس يرى أن الإنجليز قد رتبوا في السودان كل شئ لصالحهم ومن ثم فالأولى الموصول إلى أقصى مدى متاح
- ٨- محمد حسنين هيكل، سقوط نظام؛ ص ٣٤٠ (نص حديث في لقاء بين صلاح الدين وحسين هيكل في تونس ٣٤٠).
- * كانت الحكومة المصرية قد انتهزت فرصة زيارة بيقين الودية لمصر أثناء عودته من أحد المؤتمرات الكومنولث ونحث إليه كلا من النحاس وصلاح الدين وزير الخارجية المصري بشأن المعاهدة (القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤)
 مذكرة أرسلها السفير البريطاني ضمن تقريره الأسبوعي على وزارة الخارجية البريطانية في لندن، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (وثيقة رقم ٤١).
- ٩- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، محاضر المحادثات والرسائل المتبادلة بين الحكومتين (رسالة وزير الخارجية
 ١٠- المصرية إلى مستر بيقين وزير خارجية بريطانيا ص ٥٨٧، ٥٨٨).

-11 F.O371/80379, Cairo to FO .23March 1950. JE1054/16 Confidential.

12 F.O ,371/90131. FO to Washington 24, April , 1950,no.2182, secret
F.R.U.S, 1950,Mem orandum by stabler to Berry Washington June , 1950,
no641. 7516-150-Top secret .

* كان ذلك بسبب الطبيعة البريطانية والأوضاع في مصر ، حيث أن بريطانيا لم تكن لتنازل عن امتياز
استراتيجي في القتال ، كما أن حزب الوفد كان يمر بمرحلة انقسامات في ذلك الوقت .

13 FO371/80382 Minute by sir Stevenson .26 May .1950

الأهرام ع ١٩٥٠/٤/٣٠ ص ١

14 Ibid .23 March 1950 .JE .1054. Confidential

١٥- جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات من ٨ ، ٢٥ أبريل ١٩٥٠ .

* كانت كلا من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة قد وجدت في معاهدة الضمان الجماعي خطرا شديدا
يهدد إسرائيل ويهدد مستقبلها في المنطقة ، ولذلك قامت الدول الثلاث بإصدار البيان الثلاثي في
٢٥ مايو ١٩٥٠ مما أغضب الدول العربية التي احتجت على سياسة الغرب إزاء منطقة الشرق
الأوسط فأصدرت الجامعة بياناً في ٢١ يونيو ١٩٥٠ تستكره وترفض أن تعمل هذه الدول خارج
نطاق الأمم المتحدة وأن تقوم بدور البوليس الدولي في هذه المنطقة ، كما وضعت البيان بأنه يجافي
المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة (نفس المصدر) .

١٦- محمود محمود مصطفى ، الصراع الأمريكي السوفيتي ص ١٣٥ .

١٧- صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين ، ص ٩٤١ سيرانان ، مصر ونضالها .

١٨- طارق البشري ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٧، ٣٣٠

محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ص ١١٦ .

19 Mohammed Abd Elwhab .op cit p.24

* كانت الولايات المتحدة ترى أن الحرب الكورية ستخلف ورائها أثارا كبيرة على التوازن الدولي للقوى
العالمية ، كما أنها ستشجع شعوب الشرق الأوسط على الثورات وإن الاتحاد السوفيتي يمكن أن
يحل محل الدول الكبرى الأخرى في المنطقة (رسالة من ترومان على الكونغرس في ١٩ يوليو
١٩٥٠)

٢٠- طارق البشري ، المرجع السابق ص ٣٢٧ ، ٣٣٠ .

* كانت بريطانيا تعتقد أن عودة الوفد للحكم سيهيئ لها فرصة الوصول إلى اتفاق يحقق أهداف السياسة
البريطانية عن طريق التعاون مع الاتجاه الممثل المرجعية ومصالح كبار الملاك الذين يرون أنه لا خير
من التعاون مع الملك وكان هؤلاء في نظر الإنجليز يمثلون الجانب المعتدل للوفد في مواجهة
أصحاب الرأي المتشدد الذي يطالب بالكفاح المسلح وضرورة الجلاء دون شرط (البشري ،
المرجع السابق ص ٣٢٧)

- ٢١- المصري، ع ١٦ يناير ١٩٥٠، ع ٤٣٦٢، السنة ١٤، ص ٥.
- ٢٢- جمهورية، ع ١٩ أغسطس ١٩٨٥ (مذكرات محمود رياض بعنوان الامن القومي ص ٢)
- * طالب أيدن في مجلس العموم البريطاني في ١١/٢٩/١٩٥٠ " بضرورة وقف امدادات بريطانيا بالأسلحة لمصر، لان مصر لم تلتزم بقرار الأمم المتحدة فيما يتعلق بكوريا، ولأبائنا ما زالت توقف ناقلات البترول البريطانية من المرور خلال قناة السويس
- F.O371/80381 Cabient Conclusions (50) 79th Meating
- ٢٣- محمد حسين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤٠، بريقة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ١٩٥٠/٩/٩، سري الإسكندرية، رقم السجل JE 1192/379.
- ٢٤- الأهرام، ع ١٩٥٠/٥/٢٤، ص ١، هيكل ملفات السويس، وثيقة رقم ٣٩
- برقية من الخارجية البريطانية إلى السفارة في القاهرة، سري ١١/٨/١٩٥٠
- * ردت مصر أنها مسلح جيشها بأي ثمن ومن أي بلد، كما قررت عدم السماح لإنجلترا باستخدام أجهزة لاسلكية في أراضيها، وأصر العرب على منع ارسال البترول خفيفا، وفرضت رقابة شديدة على حاملات البترول من الموانئ العربية، كما تم الاتصال بإيران والكويت والبحرين لمنع بترولها عن إسرائيل (الأهرام، ٢ سبتمبر، ١٩٥٠، ص ٢).
- 25 Mohammed Abd Elwhab .op cit .p.25
- 26 Mohammed Abd Elwhab op cit p.25
- ٢٧- المصري، ع ٤٤٧١، بتاريخ ١٩٥٠/٥/٦، ص ٦.
- ٢٨- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٨، ص ٨٧.
12. F.R.U.S 1950 Memorandum by Berry to the secraty of state Washington
Ogt .1950 no.611.14/10.1250 top secret
- ذكر لنشوفسكى : أنه لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم وذلك لما فذه من خصائص أهمها أن منطقة الشرق الأوسط تتحكم في مجموعة من أهم مناطق المرور الدولية ومنها قناة السويس
- Lenczowski G .the Middle East in world Affairs p.xx
- * من العناصر التي تشكل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط الاتساع المكاني لمنطقة الذي يمكن نشر القواعد العسكرية والقوة البشرية التي يمكن تجنيدها ولاستخدامها في العمليات العسكرية وصلاحيه أجواء ومياه الشرق الأوسط والملاحة وغيرها من العوامل التي تزيد من أهمية المنطقة (مدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي)
- 29 F.R.U.S 1950 Memorandum by MC Ghee to webb 3April , 1950 no 641.
74/350. top secret .

- ٣٠- وثيقة رقم ٤٣ نص ٦٨٠، بوقية من الخارجية الأمريكية إلى الخارجية البريطانية رقم ٤٦٦، بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥١، سري (ملفات السويس لحسنين هيكل).
- 31 F.R.U.S , 1950 , the secretary of state to Certain diplo matic office , 7. Dec, 1950.no.641/74/12.750. top secret .
- ٣٢- الزمان ع ١٣ مايو ١٩٥٠ (نقلا عن الايكونومست) ص ٤.
- ٣٣- القضية المصرية، ص ص ٥٨٨، ٥٨٩
- * حيث وافقت بريطانيا على بقاء قوات أمريكية على أراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية طارق البشري، المرجع السابق، ص ٣٣١.
- ٣٤- ممدوح محمود مصطفى، المرجع السابق، ص ٩٥
- * محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١
- * محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٨٠ جلسة ٥ يولية ١٩٥٠، ص ص ٨٥٦.
- ٣٥- القضية المصرية، محاضر محادثات بين النحاس والمارشال سليم بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٠ ص ص ٦٠٢، ٦٠٠.
- 36 Mohammed Abd Elwahab , op cit, p.24.
- ٣٧- محمد عودة رسالة من ليوبولد إيترى إلى ييقيين ص ص ٢٩٢، ٢٩٣.
- ٣٨- عبد الرؤوف عمرو، المرجع السابق، ١٣١
- * كانت مسألة المعاهدة أل إقليمية تتصل بموقف إسرائيل حيث أنما لن تكون فعالة إلا إذا ضمت إسرائيل وهذا لم يكن من الممكن إقناع الحكومة المصرية بقبوله ومن ثم فإن إغفال دعوة إسرائيل لهذا الحلف الدفاعي لمنطقة سيغيره الغرب عملا موجها ضدها لأنما ترى أنما الراعي لأمن واستقرار إسرائيل
- FO371/80382 , 23 March 1950 JE 1054. Confidential.
- ٣٩- القضية المصرية، المصدر السابق.
- ٤٠- محاضر المحادثات السياسية، المصدر السابق ص ص ٢٨٠، ٥٣.
- ٤١- محمد فريد حشيش ص ٢٧٨
- "علم فؤاد سراج الدين بهذا الحديث من احمد عبود عن طريق السفير الأمريكي في مصر" * كان من أسباب فشل المباحثات العسكرية اختلاف الأهداف بين الطرفين، فالجانب المصري يهدف ضرورة الاتفاق على جلاء الإنجليز عن قاعدة القناة في حين كان هدف الجانب البريطاني هو تسليم المصريين بضرورة بقاء القوات البريطانية عن قاعدة القناة في حين كان هدف الجانب البريطاني هو تسليم المصريين بضرورة بقاء القوات البريطانية في قاعدة القناة (فادية سراج الدين، المرجع السابق ص ٥٤).
- 2F.R.U.S , 1950, stabler to Berry , 1 June, 1950, no146/116-150, top secret

F.O371/80380, summery of remarks made by His Majesty's Ministry at meeting with Commanders in chief of 2 June, 1950. top secret

٤٣- هيكل، سقوط نظام، ص ٣٤٩، ٣٤٨

تقرير كتبه القلم المخصوص (البوليس السياسي) سري للغاية، وقد سجلته السفارة البريطانية في اللوائح تحت رقم ١٠١٩/١٦٧، وأيضاً سري للغاية (وفي هذا ما يؤكد أن شخصيات داخل البوليس السياسي ذات صلة بالسفارة تمثل تهديد على الأمن الداخلي).

٤٤- القضية المصرية، المصدر السابق، ص ٦٧١.

٤٥- القضية المصرية، نفس المصدر ص ٦٧١.

٤٦- المصدر نفسه

* ولعل هذا ما يحدث الآن لإسرائيل تستخدم كل ما لديها من وسائل إيهاب ثم تدافع عنها أمريكا بأن الفلسطينيين هم الذين يقفون أمام السلام.

4Mohammed Abd Elwahab, op cit, p.23

- القضية المصرية، محادثة بين صلاح الدين والسفير البريطاني بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٠

ص ٦٤٤ (نلاحظ هنا أن الاستعمار وأحد عبر العصور فهو لا يتعامل بمكيالين مع كل من إسرائيل

ومصر ويحاول أن يدعم ركيزته إسرائيل

١, Ibid p.

٤٩- القضية المصرية، اجتماع بين صلاح الدين والسفير البريطاني، ٢٤ أغسطس ١٩٥٠ ص ٦٤٧

هن ٦٤٨.

٥٠- المصدر نفسه، محادثة بين وزير الخارجية المصري والبريطاني في وزارة الخارجية البريطانية في ٤

ديسمبر ١٩٥٠ ص ٦٥٦

* حيث أشار السفير البريطاني في القاهرة إلى تهديد الحكومة المصرية بأنه ليس تهديد أحد

F.O 371/80381, Cabinet Conclusions (50) 79th Meeting

* حيث أن ذلك يعني أن بريطانيا تراجعت عما أقرته سابقاً في معاهدة صديقي - يفين ١٩٤٦.

٥١- القضية المصرية، محضر جلسة بين وزير الخارجية المصري ووزير الخارجية البريطاني ص ٢٤٣

٢٤٥.

٥٢- عبد الحميد الخناوي، معركة الجلاء ووحدة النيل

* وكان يفين قد ذكر أن مسألة السودان أقل استعجالاً من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة

المصرية دائماً " رئاسة مجلس الوزراء السودان " نقلاً عن عبد الحميد الخناوي" ص ٤٨، ٥٠.

٥٣- القضية المصرية، محادثة بين وزير الخارجية البريطانية ووزير الخارجية المصرية في وزارة الخارجية

البريطانية بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥٠ ص ٦٤٤

* ونلاحظ أن هذه كانت آخر جلسة يشارك فيها يفين حيث توفي بعدها (جلسة ١٥ ديسمبر).

4F.O 371/80381, Angle Egyptian Treaty negotiations 8 Dec. 1950, JE 1054/54

= F.O 371/90127.3 April 1951- JE 241G .secret .

55 F.O 371/80384. Minute by Stevenson to F.O 13 Dec , 1951. JE.55/195.

56 F.O 371/80384 .aMinute by Stevenson on to F.O .13Dec ., 1951, JE 1055/95

كان صلاح الدين قد اتفق معه النحاس وفؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج على أن يمر على لندن بحجة رغبته في مباحثة يفيين في موضوع الأرضة ويقوم بتصفية المسائل المتعلقة بين مصر وبريطانيا
كريم ثابت ، عشر سنوت ص ١٨٨

٥٧ F.R.U.S ,1950, Memorandum of in fmal U.S/U.Kdis cussion innconiction with the visit to London of MR .M cGhee on 19, sept ,1950, top secret0

58 Mohammed Abd Elwahab, op cit, p.25

59 Docmentary history of U.S foreign policy, 1945- 1973, Vol.v., -p.813

60 F.R.U.S 1950,MCGhee to webb, 3April, 1950,no 641- 74/4.350.Top secret

61 F.R.U.S ,1950,memorandum of Conversation by secretary of state Washington , 17Oct., 1950.no.641.74/10/750. secret
=Abd Elwahabe , op cit.,p.25

* فقد ذكرت بأن العرض على النحاس يتوقف على طريقة تقديمه إما على أنه تنازل من جانب بريطانيا فإن ذلك سيساهم في نجاح المفاوضات ، أما إذا ما سائر الاتجاه الوطني السائد في مصر وهاجم بريطانيا فسيتهى الأمر بالفشل

F.R.U.S , Ibid.

62 F.R.U.S ,1950,Caffery to secretary of state, Cairo 13 Dec, no.46/12-3150- Top secret.

63 F.O ,371/90127, Minutes of Meeting with MR .McGhee at the F.O on 3 April,1951. JE 1024/IG -secret.

64 F.O 371/90134, Washington to F.O 23 June 1951./no383 top secret.

65 F.O371/90134,Cairo to FO .2April 1951.no. 244.Immediate, top secret.

66 F.R.U.S,1950,Memorndum by stabler to McGhee ,4Dec, 1950,Top

* حيث أن بريطانيا أدركت أن استمرار المشكلة بغير حل سيؤدي إلى ارتباط الخطط الاستراتيجية وبالتالي
الأضرار بالمصالح الأمريكية البريطانية في المنطقة (F.R.U.S Ibid)

67 -Mohammed Abd Elwahab, op cit.,p.25

68 -F.O371/90130.Cairo to FO.2April 1951.no. 246.Hmmmediate,secret

69 -F.O 371/90127,Minutes of Meeting with Mr Mc chee at the FO on 3April1951.JE10241/IG secret

4 -F.R.U.S, OP CIT

71 -Ibid

* كان صلاح الدين قد أعاد عرض الفكرة ورغم تحمس الجانب البريطاني لأن هذا سيخفف من الضغط المصري ويعقق المصالح البريطانية فإن الحكومة الأمريكية لم تتحمس لهذه الفكرة رغم إغراءات بريطانيا بأن هذا الموضوع سيوفر لنا الحصول على امتيازات مصرية في أبو صوير

F.O371/80380.17Nov. 1950, JE1054/4/ secret

72 -F.R.U.S , 1950, the Dept of state Views and policies Concerning Certain problemes with regard of Egypt 11Oct., 1950.Top secret

73- Abd Elwahab, op cit.,p.25

74 -Mohammed Abd EL wahab, Nasser's American foreign policy, p.25.

75- F.O,371/80387.Exaract from C.O.SM ecting held on 29,Nov.1959,JE/054/50.Top secret.

76- F.O,371/90129,Cairo to FO .26Jan.,1951.no 60 priority,secret

77- F.O 371/90129,Cairo to F.O 31Jan .1951,no 17 Saving, secret.

* في ٢ ديسمبر ١٩٥٠ قدمت السفارة الأمريكية في جدة طلباً حث فيه الملك بن سعود لكي يتوسط

بين مصر والمملكة المتحدة من خلال اتصال الملك سعود بالملك فاروق في مصر Ibid

Elwahab,op cit,p.26

78 -F.O371/90131.F.Oto Washington ,24April ,1951,no218Saving ,secret

79 -F.O371/90131.F.Oto Cairo 7April 1951.no 327.priority 10April, 1951no.1131.Top secret.

٨٠- روز اليوسف، ع ١١٤٠، ١٨ أبريل ١٩٥٠، ص٧.

81- F.O371/90130.Communcation of new proposals to Egyptian conversement 28th Feb., 1951.JE/054/33.

* ذكر إبراهيم في حديث مع كريم ثابت عندما علم بوفاة ييغين قوله "آن الأمل في الوصول لحل قد تقلص"

كريم ثابت ، المصدر السابق ص ٣٧١

٨٢- القضية المصرية ،محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني في ١١ أبريل ١٩٥١،

ص ص ٦٦٥ ، ٦٦٦ ..

٨٣- صلاح الشاهد ،ذكرياتي بين عهدين ص ١٦٥

F.O371/90132.ENC to Cairo Decpatch. No.165 of 27April 1951,no 1041/74/5/G

القضية المصرية ،جلسة بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٥١ ص ٦٦٨

*تلخيص المقترحات في انسحاب القوات البريطانية من مصر على مراحل تنتهي عام ١٩٥٦، وأن يحل

المدنيين الإنجليز محل العسكريين وأن تدار القاعدة طبقا للسياسة العسكرية البريطانية وكما أجلت

مناقشة مسألة السودان

القضية المصرية ،جلسة بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥١ ص ص ٦٦٥ ، ٦٦٦.

84 -F.O371/90131,Cairo to F.O,13 April 1951, no,286 priority, accecty

كريم ثابت ، عشر سنوات مع فاروق ص ٣٧١

٨٥- القضية المصرية ،محضر محادثة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني ص ٦٦٨ ، ٦٧٠
* ومن هذه الشروط أيضا جلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وفى خلال سنة واحدة،وتسلم القاعدة إلى القوات المسلحة المصرية ،تسليح الجيش المصري ،وحدة مصر والسودان (نفس المصدر).

86 F.O371/90131,Cairo to F.O 24April 1951 no 321. Immediate

87 F.O 190132,Cairo to F.O 3May 1951, no. 165.secret.

88 F.O371/90132, Cairo to F.O 27May 1951, no. 165.secret

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الوزير البريطاني قد حدد المبادئ الأساسية التي سيقوم على أساسها بالتفاوض حول السودان وأوضح ضرورة الأخذ في الاعتبار التزامات الحكومة البريطانية نحو الشعب السوداني

F.O371/90132, the secretar6y6 of state to Stevenson ,5June,1951,no,198.Top secret.

89 F.O 371/90132 ,the secretary of state to Stevenson,5 June ,1951/no 198, Top secret.

كانت الحكومة البريطانية قد ميزت بين السودانيين والمصريين في الثقافة والدين والتطور السياسي
القضية المصرية ،محضر جلسة بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطاني في ٦ يونيو ١٩٥١ ،السودان ص ص ٢٦٠ ، ٢٦١

90 F.O371/90132,Minute of Meeting with MC Ghee at the F.O on 3April 1951,JE1024/LG.secret.

91 Abd ELwahab, OP cit ,p.7

92 F.O371/90130,Cairo to F.O,2April 1951,no 246, Immediate ,secret.

93 F.O371/90127.Minute of Meeting with Mr Mc Ghee at the FO on 3April 1951.JE 1024/IG.secret.

* وقد أوضحت عدة بركات سرية متبادلة بين الطرفين البريطاني والأمريكي أن هذه الفكرة أصبحت
مسيطرة على المسؤولين الأمريكيين خصوصاً بعد ما لوحظ من قوة التأيد العربي للقضية المصرية
بعد زيارة ماكجي للمنطقة في أبريل ١٩٥١ (F.O bid)

94 F.o371/90/35,Morrison To British Washington,No4047 Saving Priority and Secret Tel.,13.5.51.

95 F.O371/90139,Stevenson To F.O No .297,28-8-1951.

96 F.O371/90134,Washington TO F.O,23JUNE1951,NO,388,TOP secret

برقية من الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ٤٦٦،٢١ مايو ١٩٥١ سري

،وثيقة رقم ٤٣ ،ملفات السويس ص ٦٨٠

٩٧- برقية عبارة عن نص خطاب من القائم بالأعمال البريطاني (في واشنطن) إلى وزير الخارجية البريطاني

(موريسون) ملف ٥١ / ٦٢ / ١٠٥٣ زرقم ٣٨٣ بتاريخ ٢٣ يولية ١٩٥١

وهي رد علي رسالة رقم ٦٤٠ JE 1051/115 of the 15th JUNE-F.O

98 F.O371/90127, Minutes of Meeting with MR, MG Ghee at the F.O on 3 April 1951, JE1024/G.secret.

2FO371/90134 Alex to fo, 6 July 1951. no.244. Top secret

* نلاحظ هنا أن الولايات المتحدة خالفت الاتفاق الذي تم بينهما وبين بريطانيا في واشنطن في

لكتوبر ١٩٥٠

والذي كان يربط بين الوجود البريطاني وفكرة الدفاع عن الشرق الأوسط (هيكل ، سقوط نظام

ص: ٣٥٠)

3F.O371/90130.Cairo to F.O, 2 April 1951. no.246, Immediate secret

101 F.O371/90137, Washington to FO .23 Aug 1951/102/51, personal and secret

102 F.O371/90130, Ministry of Defence to FO ,3 April 1951, JE 1051/163 secret

103 F.O371/9032, 13 April 1951. JE1051/62

104 FO371/90133, 25 May 1951. JE1051/5k

ولعل هذا ما حدث فيما بعد ، حيث تعتبر بريطانيا آن أمريكا هي المظلة لها من أي خطر ، فسارت

في ركابها دون آن تحسب عواقب ذلك

105 F.O 371/90135.FO to Washington ,15 June 1951 no 646, Top secret

* كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت اكتساب أكبر عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر

من خلال الخطة التي وضعتها بتقديم منح عسكرية واقتصادية لدول الشرق الأوسط قيمتها ١٦٥

مليون دولار

FO371/90133,29 May 1951,Anglo Egyptian, JE1051/115k

١٠٦- وثيقة (٤٦) من ملفات السويس ص ٦٨٤.

107 FO 371/90133, Fo to Washington ,15 June 1951, no 640, Top secret

108 F.O371/90138. Acheson to Morrison, 30 Aug. 1951. JE, 1051/212. Top secret

وثيقة ٤٦ ، ملفات السويس)

109 F.O371/90136. JE /1051/177. secret

110 F.O371/90135. F.O Washington .15 Aug .1951, no, 4090, saving. Secret

١١١- محمد حسنين هيكل ، سقوط نظام ؛ ص ٣٥.

١١٢- حسنين هيكل ، سقوط نظام ص ٣٨٥

* أشار على ماهر جيون هاملون آن النحاس قد أصابه الخرف Gaga ويجب أن يعتزل من الحزب وأشار إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق على تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، كما اعترض على سياسة صلاح الدين في مجلس الشيوخ ووصف سياسته بأنها تأخذ مصر إلى الضياع ، وأن عبد الرحمن عزام يتخطى حدوده ويمارس التحريض أكثر من الدبلوماسية (هيكمل نفس المصدر) .

١١٣- حسنين هيكمل نفسه ص ٣٥٩ تقرير رقم ١٠١٠/١٢ من السفير البريطاني في القاهرة إلى الخارجية البريطانية .

١١٤- محمد حسنين هيكمل ، تقرير من السفير البريطاني ستيفنسون إلى وزير الخارجية رقم ١٠٤/٨/١٠ ، ص ص ٣٧١ ، ٣٧٣ .

115 -F.O 371/90188/1629/ JE1013, Cairo from sir Ralf Stevenson to foreign office 8th Jan, 1951.

١١٦- المصري ، ع ٢٧ مارس ١٩٥١ ، ص ١ .

١١٧- الكاتب عدد ٥ ، السنة ال ١٦ ، ٢٠ فبراير ١٩٥١ .

118 -F.O 371/90/30/162929/JE/051/40,Cairo from MR, champ man Andrews, to foreign office, March 29, 1951, no-228

١١٩- هيكمل ، المصدر السابق ص ٣٧٤ .

120 - F.R.U.S, Documents on International affairs 1951, p441

* من المقترحات البريطانية الاتفاق على الانسحاب التدريجي للجنود الإنجليز من مصر حتى ١٩٥٦ ، إضفاء الطابع المدني على القاعدة تدريجيا ويتم تشغيلها بواسطة البريطانيين لإنشاء نظام الدفاع الجوي يخضع للإشراف المشترك وتوفير الأسلحة ، على أن توافق مصر على عودة القوات البريطانية في حالة الحرب أو التهديد به (هيكمل ، نفس المصدر ، ص ص ٦٨٥ ، ٦٨٨)

121 -F.O 371/9013/62929/JE,Cairo British Embassy sir Stevenson on 2nd May ,1951

١٢٢- أخبار النيل ع ١٩ ، السنة الثانية ن ١٧ يوليو ١٩٥١ ، ص ٤ .

123 Documents on International affairs, 1951, p 42, 463

١٢٤- أخبار النيل ، العدد السابق ص ٧ .

١٢٥- نفس المصدر .

١٢٦- المصدر السابق ، ع ١٩ السنة الثانية ، ١٧ يوليو ١٩٥١ ص ٢ مقال لعبد الحليم المسكرى

" شركة القناة اداة استعمارية تستعيد المصريين للترفيه عن الأجانب " جاء فيه " كانت الحكومة البريطانية قد احتجت على الحكومة المصرية لان إحدى سفن الأسطول المصري مارست حقها الطبيعي وفتشت إحدى السفن البريطانية التي حاولت ارتياد بعض المناطق المصرية العسكرية (نفس المصدر) .

١٢٧- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
، مارس ١٩٥٠ وزارة الخارجية الملكية ، ص ٢٢٩.

١٢٨- تمام تمام تمام ، السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦-١٩٥٣ ص ٨٥ ، ٨٦.
129-F.R.U.S ,Document on international affairs ,1951 ,p.447

١٣٠- تمام تمام تمام ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ٨٦.
١٣١- محاضر محادثات ، المصدر السابق ص ٢٣٠ ، ٢٢٩.

132-Mohammed Abd Elwahab, op cit ,p.27

* حيث هدد صلاح الدين بوقف العمل بمعاهدة ١٩٣٦ وأكد النحاس ذلك في خطابه وهكذا يتضح أن
ضغط الرأي العام لم يترك للنحاس خيارا إلا أن يتفقد ما سبق ووعد به
Abd Elwahab, Ibid (p.27)

١٣٣- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
، مارس ١٩٥٠ ، نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠

F.R.U.S , op cit ,pp455, 456..

١٣٤- مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١.

١٣٥- نفس المصدر

* كانت بريطانيا تخلص عن عودها لمصر بتدريب الجيش المصري وتزويده بالأسلحة والمهمات وكيف
أوجدت الجحجج الواهية لكي لا يتم توريد الأسلحة لمصر رغم أن مصر تعاقبت عليها ، بل أنما
دفعت مقدم بعض الصفقات ورغم ذلك رفضت بريطانيا تنفيذ العقد . (مضابط مجلس النواب ،
نفس الجلسة)..

١٣٦- وثيقة (٣٩).

137-F.R.U.S , op cit , p 458K459

* كان الوزير المصري قد استعرض نقاط الخلاف بين مصر وبريطانيا بخصوص مسألة السودان وتمسك
بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ وادعائها أن مصر لا تستطيع إلغائها من جانب واحد لأن هذا يمس
قداسة المعاهدات وأشار إلى أن قرار مجلس الأمن الدولي في ١٤ أبريل ١٩٤٦ بشأن النزاع
السوفيتي - الإيراني ، ضريح فهو ينص على أن "وجود القوات في أرض دولة يسلبها حريتها في
المفاوضات (مضابط مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١)

١٣٨- كريم ثابت ، عشر سنوات مع فاروق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢

كان صلاح الدين قد رد على موريسون في مجلس النواب بأن الحكومة المصرية تعتبر ما جاء في
خطبته قطعاً للمباحثات الدائرة بين الجانبين ، وأكد النحاس أيضاً ذلك ، كما طلب إرسال
اقتراحات جديدة لأن موعد حل البرلمان المصري قد آن والحكومة تريد حسم الموقف قبل حل
المجلس ولكن المقترحات لم تأت بمجديد (كريم ثابت ، نفس المرجع ص ٣٧٢) .

١٣٩- بريقة من السفير الأمريكي رقم ١٩٣، ١٠ أغسطس ١٩٥١، ملفات السويس.

140 -Abd Elwahab, op cit, 27.

141 -F.O371/90140.Washington to FO,22Sept., 1951. no.306 7, secret

142 -Abd Elwahab, op cit , p.27

١٤٣- هيكل المصدر ، السابق ص ٣٧٥

* عندما اعترض النحاس بحجة أن الملك سيرفض التوقيع ويتنزه الفرصة لإعلان فشل الحكومة في المفاوضات ومن ثم اقالها ، ولكن صلاح الدين ذكر أن الملك لا يجرؤ على إقالة المعاهدة إذا ما وصفت أمامه مراسيم الإلغاء لأنه سيحمل نفسه مسئولية إقالة وزارة وطنية وضعت الحكومة البريطانية إمام إنذار نهائي " (هيكل نفس المصدر ص ٣٧٥)..

١٤٤- أحمد مجاء الدين ، فاروق ملكا ، ص ١٢ ..

١٤٥- الكاتب العدد السابق ، أخبار الأسبوع ، ع ٨٩ ، ١٤ أكتوبر ١٩٥١ ، ص ٢

* كانت الخارجية البريطانية قد أكدت على أهمية دور النحاس وانه الشخصية الوحيدة التي يمكن أن تتعامل بريطانيا معها وأكدت هذا عندما أرسل "موريسون" برسالة إلى النحاس مباشرة متجاهلا وزير الخارجية مما يتعارض مع التقاليد الدبلوماسية (أخبار الأسبوع ، ع ٢٥ يناير ١٩٥١ ، ص ١)
كان النحاس قد سبق واعتبر الإلغاء نوعا من الدس والتشويش على حكومة الوفد وذكر أن الإلحاح على الفكرة رغبة في التخريب (حسين هيكل ، المصدر السابق ص ٣٧٥)..

١٤٦- أخبار الأسبوع ، ع ٢٥ يناير ١٩٥١ نص ١.

١٤٧- حسين هيكل ، سقوط نظام ؛ ص ص ٣٧٨ ، ٣٨٠.

148- Mohammed Abd Elwahab ,op,cit, p28

149- F.O371/80382,Cairo to FO,15 May 1950, Confidential

١٥٠- محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص ٣٤١.

151 -F.O371/80380, Washington to FO . 25 April 1950, JE /1054/25 secret

152- F.R.U.S , 1950, Memorandum of Conversation ,no 7417-1750, 178 Jule, 1950- secret

١٥٣- مدوح مصطفى: الصراع الأمريكي السوفيتي ، ص ١١٩.

الفصل الثالث

الوفد وإلغاء المعاهدة

يتناول هذا الفصل ظروف وملابسات قرار الوفد وإعلانه إلغاء المعاهدة وهل كان اتخاذ هذا القرار يتناسب مع أسلوب الوفد وخطه أثناء المفاوضات ؟ وإلى أي مدى كان الضغط الشعبي وتواجد جماعات أيديولوجية جديدة سبباً في اتخاذ هذا القرار؟ وما هو موقف كل من القصر والبريطانيين قبل إعلان قرار الإلغاء وبعده. وفي الحقيقة أن فاروقاً كان قد سعى لضرب الوزارة وهذا ما أكدته للسفير البريطاني بأن تصميمه على بقاء حكومة الوفد قد تحدد -أي أن الإقالة أصبحت ليست بعيدة - وذلك رغم تنفيذ العقد بل الوزاري الذي طلبه الملك من النحاس في هذا ما يؤكد أن الملك وضع نصب عينيه ضرورة إقالة الوفد بحجز تأزم الأمور حوله وما اعتراه من فساد.

لم يعد القصر يمتلك زمام المبادرة كما أن الوفد كان يعاني من الانقسام إلى شيع متنافسة على السلطة بحيث لم يعد له مصدر قوة ولم يبق منه إلا فساد المطلق وحرصه للحفاظ على البقاء في الحكم بصرف النظر عن الثمن " كما ورد في برقية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزير الخارجية البريطاني^(١).

كذلك أشار السفير البريطاني إلى أن الحزب تخلى عن دوره كممثل خاص لتحالف شعبي عريض يعتمد أساساً على الطبقة المتوسطة ووصفه بأنه أصبح حزباً "من الأغنياء جداً وللأغنياء جداً"^(٢) وهذا يؤكد أن الحزب لم يعد كما كان في الماضي وإنما أصبحت المصالح تحركه.

وقد ظهرت قوى سياسية في الساحة المصرية مثل الشيوعيين والأخوان المسلمين ولكنها لم تستطع ملء الفراغ الذي بدا واضحاً على حلبة المسرح السياسي.

فالشيوعيون كانوا مثقلين بالحملة العالمية على الشيوعية كعقيدة كما كانوا يعانون من ضعف الطبقة العاملة المصرية، وكذلك الحال بالنسبة للإخوان المسلمين الذين كانوا يفتقرون إلى مشروع سياسي متكامل خاصة بعد اغتيال مؤسس الدعوة ومطاردة النظام السياسي لهم.

أما بقايا الأحزاب والتنظيمات السابقة مثل مصر الفتاة - الحزب الاشتراكي فيما بعد - والصحف والمجلات التي ظهرت فقد راحت ترفع لافتات وشعارات أكبر من قدرتها على ما تقوم به أو تملكه من حركة^(٣).

ولكن رغم اختلاف هذه الجماعات فيما بينها ورغم التناقض في الوسائل المستخدمة إلا أنها اتفقت على ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ ما وعدت به، وتحولت البلاد إلى حالة من الغليان الذي انتشر في المحافل السياسية المصرية وبدأت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العامة تطالب بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع بريطانيا^(٤)، وقد تم تنظيم العديد من الاجتماعات الشعبية الكبرى في جميع المدن المصرية وقامت المظاهرات مُتَفِّة بسقوط المعاهدة واتجهت إلى السفارتين الإنجليزية والأمريكية^(٥).

كذلك نشطت الصحف وبارت في مهاجمة الحكومة ومطالبتها بتنفيذ وعدها مع الإشارة إلى أن طريق المفاوضات لن يُجدي نفعاً مع الإنجليز^(٦)، ومن ثم فلا بد من تغيير طريقة التعامل معهم.

وكذلك بدأ الصحفيون يدعون إلى الاعتصام احتجاجاً على الحكومة بل أنهم دعوا إلى "صيام" يوم للمناداة بضرورة إلغاء المعاهدة، وزادت انتقادات الصحف لتصرفات الملك وسكوت الحكومة على هذه التصرفات^(٧)، وقد أدى هذا إلى غضب الملك، وسعت الحكومة إلى إرضائه ولكنها فشلت واحتجت نقابة الصحفيين واجتمعت الهيئة الوفدية واستنكرت ما قام به سكرتير عام الحزب مما أخرج الحكومة

فلم تجد أمامها سوى سحب القوانين التي اقترحتها خاصة بالصحف^(٨)

وفي ظل هذه المهاترات كانت المفاوضات تسير في طريق مسدود، وأصبح الموقف أكثر تعقيداً في الشرق الأوسط بأكمله، ففي مارس ١٩٥١ صرح وزير الخارجية الأمريكي " دين اتشيسون " بأن الخطر قد بات واضحاً خاصة بعد أحداث إيران، وفي برقية له إلى لندن حذر بريطانيا وحثها على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع مصري أسرع وقت ممكن وإلا فإن الموقف سينفجر ويكون أثر ذلك خطيراً^(٩)

وبالفعل كانت منطقة القناة - حيث وجود القوات البريطانية - تشهد أعنف الهجمات وانتشرت العمليات الفدائية، وتوقف الاتصال بين الفئات من الأجانب في منطقة القناة تقريباً^(١٠).

كذلك كانت البلاد تعاني من تدهور الأحوال الاقتصادية حيث ازداد الفقر وأصبح من السمات التي تميز المجتمع المصري وقد أكد ذلك التقارير التي أرسلتها السفارة الأمريكية إلى واشنطن التي صورت مدى تدهور الأوضاع الداخلية في البلاد، ومن ثم فقد تزايد الضغط الشعبي مما انعكس أثره على سياسة الحكومة تجاه القضية الوطنية بحيث كان عليها الإسراع بالتحرك للحفاظ على ما تبقى من رصيدها الشعبي أو زيادته^(١١)، وإن كان تحركها هذا كان في إطار محدود. فبدأت تدعو المسؤولين البريطانيين إلى الإقلاع عن المسلك المتزمت تجاه المطالب المصرية حتى تستطيع امتصاص هذا الغضب الشعبي وتلقي به مع إرادة الشعب الذي أصبح شعاره إلغاء المعاهدة والالتجاء إلى الكفاح المسلح^(١٢).

وهكذا أصبحت الحكومة الوفدية في مأزق حقيقي بين مهادنة القصر وبين إرضاء الشعب الذي وثق فيها منذ البداية باعتباره المنقذ له، وأيضاً كانت الحكومة لا ترغب في الاصطدام مع بريطانيا. وهكذا أخذ يسعى الوفد إلى إيجاد صيغة توازن بين أطراف المثلث الحاكم.

ولعل ذلك يعكس التحديات التي واجهت حزب الوفد سواء من جانب القصر أو من جانب بريطانيا أو حتى الضغط الشعبي الذي تعرضت له الحكومة. وقد أكد ذلك ما ذكره صلاح الدين من أنه يريد إخراج القضية المصرية من المازق لكي يعطى النحاس والحزب فرصة للنجاة واستعادة ثقة الشعب^(١٣).

ومن ثم فقد رأت الحكومة أن الوقت قد حان للتخلص من جميع أزماتها والحصول على كسب من المؤكد أنه سيغير موازين القوى ويمحو الأخطاء ويثبت أن الوفد لم يضعف وإنما انحنى فقط أمام العاصفة حتى يتمكن من تحقيق هدفه. ومن هذا المنطلق جاء إقدام الحكومة على إلغاء المعاهدة واتفاق الحكم الثنائي^(١٤)، ومضت الحكومة تعد نفسها لاتخاذ الخطوة الإيجابية التي تنتظرها الأمة خاصة بعد أن أكدت مجريات الأحداث أن بقاءها في الحكم قد أصبح مهدداً بين لحظة وأخرى^(١٥). كما أن الرأي العام المصري كان قد تجاوز مرحلة قبول الحلول الجزئية أو تقديم تنازلات خصوصاً مع التطورات الخارجية التي تأثرت بميثاق الأمم المتحدة^(١٦).

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت على علم بحلول الشقاق محل الوفاق بين الحكومة والقصر، وأيضاً أن حكومة الوفد أصبحت تشكل في نوايا الملك العدائية وبالتالي فقد أدى ذلك إلى محاولة بريطانيا استغلال الموقف لصالحها حيث بدأت تقترب من الملك معتقدة أنها يمكن أن تستخدمه كعنصر ضاغط على الحكومة.

وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الوفدية تبحث عن عمل مضاد بإعلانها إلغاء المعاهدة إذا ما اتخذ الملك قراراً بتغيير الحكومة أو تعديل تشكيلها يصبح الوفديين شهداء الوطنية^(١٧).

أيضاً كانت بريطانيا تتابع تفاعلات الأوضاع الداخلية في مصر وتحاول أن تستغلها لصالحها، فقد كانت أمنيته أن تفرض الأزمة الداخلية نفسها على الساحة قبل توقف المفاوضات فهاثا، خصوصاً أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها استعداد

لتقبل فكرة الجلاء عن مصر إلا إذا احتفظت بقاعدة قناة السويس تحت سيطرتها الكاملة إما داخل وضع إمبراطوري وإما في إطار دفاع مشترك يلحق بحلف الأطلنطي، وقد أوضح السفير البريطاني في تقرير بعث به إلى حكومته بضرورة إرضاء الملك وكسبه إلى صفهم لأن الوقائع تثبت أن فرصة بريطانيا في تحقيق اتفاق مع مصر يعتمد على الملك رغم كل خطاياها، كما أكد في رسالة أخرى "أن الملك أقوى ورقة في ظل الظروف القائمة"^(١٨) وبالتالي دعا إلى تجنب الإساءة إليه، كما أكدت المخابرات البريطانية "أن الحفاظ على الملكية هو الضمان لمصالح بريطانيا"^(١٩).

ورغم إدراك بريطانيا لما يدور بالداخل إلا أنها لم تأخذ إعلان الوفد سياسته إزاء القضية الوطنية مأخذ الجد بل اعتبرت إعلانه بإمكانية إلغاء المعاهدة هو مجرد محاولة لتهديد الرأي العام، واعتبرت محاولة الوفد ترك باب المفاوضات مفتوحاً يعني تجنبها اتخاذ قرار إلغاء المعاهدة من طرف واحد^(٢٠).

وأوضحت الوثائق البريطانية عدم جدية التهديد معللة ذلك بالتناقض بين الموقف المعلن للحكومة وغير المعلن والذي يتمثل في تأكيد الحكومة استمرار التعاون بين الحكومتين، وتأكيد النحاس للسفير البريطاني غلق بأن الحكومة لا يمكن أن تتخذ أي تصرف متهور تجاه بريطانيا^(٢١).

وكذلك الرسالة الشفوية التي أرسلها فؤاد الدين إلى السفارة البريطانية في القاهرة التي أكدت فيها أنه "لا داعي للقلق وأن هذه مجرد شائعات" وأن فؤاد سراج الدين صادق النية في محاولة إيجاد حل للقضية المصرية.

وقد علق "تشابمان أندروز" على الرسالة بأنها أحد المؤشرات على التوتر الحاد في الدوائر السياسية العليا في الوفد والتي أصبحت تبحث عن مخرج^(٢٢).

بالإضافة إلى ما أوضحه السفير البريطاني بلندن - عبد الفتاح عمرو - عن عزم الحكومة المصرية على التوصل إلى اتفاق وطلب عدم إصدار أية تصريحات في

مجلس العموم إزاء ما تعرضه له خطاب العرش لأن هذا سيؤدي إلى تعقد الموقف^(٢٣) وفي ضوء هذه الاعتبارات اطمأنت الحكومة البريطانية إلى أن حكومة الوفد لا يمكنها أن تتخذ قرار إلغاء المعاهدة، وأن هناك خطوة واسعة بين التهديد بإلغاء المعاهدة وبين الإلغاء الفعلي وأنها تقوم بهذه الادعاءات لكي تصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية التي تعانيها البلاد^(٢٤).

ولكن رغم اطمئنان بريطانيا إلا أن ما حدث كان عكس توقعاتها. فمضت المفاوضات التي دارت في نفس الدوائر السابقة وعقب رفض المقترحات البريطانية بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ في ١١ إبريل ١٩٥٠، بدأ السخط يتعاظم وبدأ البحث عن طريق آخر وأصبح الشعب على وشك أن يأخذ المبادرة بنفسه وأن يفجر الموقف ويضع الحكومة أمام الأمر الواقع^(٢٥)، ومن ثم فقد سارعت الحكومة لتدارك العواقب فمضت في اتخاذ خطوات أكثر إيجابية خاصة بعد أن تواردت الأنباء بأن بقاءها في الحكم أصبح مهدداً بين لحظة وأخرى^(٢٦)، وبعد تنديد الصحف بفساد الحكومة وعجزها عن التصدي للخطر الذي أصبح يحيق بالبلاد^(٢٧).

وقد حاول السفير البريطاني عدول الحكومة المصرية عن قرارها وأبلغ النحاس أن فوريسون - وزير الخارجية البريطاني - ألفت لجنة من الخبراء السياسيين العسكريين البريطانيين لإعداد المقترحات الجديدة التي تقرب الهوة بين وجهات النظر المصرية والبريطانية، ولكن النحاس أشار إلى عدم قدرته على تأخير الدورة البرلمانية أكثر من ذلك، ولا بد من فض الدورة الحالية حتى يكون هناك فاصل بينها وبين الدورة القادمة احتراماً لروح الدستور وصونها لأحكامه^(٢٨).

وفي ذلك الوقت كان وزير الخارجية قد طرح تصوره عن الوضع في مصر وما يجب اتخاذه من قرارات حيث أوضح أن الوقت قد حان لاعطاء الطرف البريطاني مهلة محددة يتقدم فيها باقتراحات تتفق مع الأماني التي أجمع عليها الشعب وإذا لم

يحدث يكون البديل هو الإلغاء^(٢٩)، كما هدد في أغسطس ١٩٥١ بالاستقالة، وقد وافقه النحاس^(٣٠) على رأيه.

وقد أثار موقف وزير الخارجية المصري الجانب البريطاني ولكن نتيجة اتصالات بعض الشخصيات المصرية بالسفارة البريطانية وتأكيدها عدم تأييد الحكومة المصرية السياسة وزير خارجيتها^(٣١) مما أدى إلى عدم الأخذ بتصريحات د. محمد صلاح الدين - وزير الخارجية مأخذ الحد، ولكن هذا لم يكن صحيحاً تماماً فقد كان نشاط وزير الخارجية واسعاً وجدياً كما أن النحاس بدأ يستجيب لنصائحه، فعندما أشار النحاس إلى أن الملك قد يرفض التوقيع على قرار الإلغاء، أعلن د. محمد صلاح الدين بأن الملك إذا ما وُضع أمام الأمر الواقع فلن يستطيع الرفض حتى لا يظهر بمظهر المعارض لمصلحة البلاد^(٣٢).

ووفقاً لذلك انتظر النحاس رد الحكومة البريطانية وعندما لم تصل المقترحات في الميعاد المحدد صرح النحاس بحكومته أنه مضطر لفض الدورة البرلمانية، واجتمع النحاس بكل من فؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج لدراسة الموقف من جميع نواحيه ومحاولة إيجاد توازن بين رأيين أحدهما يدعو إلى التريث وانتظار المقترحات البريطانية-فؤاد سراج الدين - والآخر يدعو إلى ضرورة إعلان إلغاء المعاهد لكي يفي الوفد بوعده للشعب^(٣٣).

وبعد عدة مباحثات أيد فؤاد سراج الدين فكرة الإسراع بتنفيذ وعد الحكومة ولعل ذلك يرجع إلى المعلومات التي وردت إليه عن انقلاب الملك على الوزارة وتخلصه منها في أول فرصة تسمح له، وأن الملك يرغب في حكومة جديدة برئاسة المهلاي تقوم بإلغاء المعاهدة وبذلك بفوت الفرصة على الوفد الذي يريد أن يظهر بمظهر البطل القومي فيفقد ثقة الشعب فيه^(٣٤).

كذلك أوضح "فؤاد سراج الدين" أن المقترحات البريطانية ما هي إلا مناورة

جديدة من جانب الحكومة البريطانية لكسب الوقت.

ولعل هذا الرأي من جانب فؤاد سراج الدين - سكرتير الوفد - كان مفاجأة للنحاس نفسه حيث أنه سبق ووصف الدعوة إلى إلغاء المعاهدة بأنها من "جنون" صلاح الدين^(٣٥).

وهكذا اطمأن النحاس إلى اتفاق الآراء والرغبة الأكيدة في إلغاء المعاهدة خصوصاً بعدما اطلع على الخطوط العريضة للمقترحات البريطانية وأتضح أنها لم تختلف كثيراً عما سبق وقدمته للحكومة البريطانية^(٣٦).

وكذلك بعدما تردد عن أن الملك بدأ يعد ويدبر لتوجيه ضربة قاضية يقضي بها على الحكومة بالإقالة^(٣٧) بعد التنديد بتردها وعجزها عن تحقيق "الأماني الوطنية"^(٣٧) ومن ثم أسرعت الحكومة الوفدية واجتمعت في ٧ أكتوبر ١٩٥١ بهدف مكاشفة مجلس الوزراء بالقرار وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ذلك^(٣٨).

ورغم عدم حماس البعض من أمثال حامد زكي - إلا أن الأمر استقر أخيراً على إعلان إلغاء المعاهدة في الدورة البرلمانية الجديدة وقد أوصي النحاس الجميع السرية التامة حتى لا يضع الملك أو بريطانيا العقبات أمام القرار قبل تنفيذه^(٣٩).

وهنا يشير "عادل ثابت" إلى أنه بمجرد انتهاء الجلسة البرلمانية لتأييد إجراءات الإلغاء اتصل عبد الرحمن عزام - الأمين العام لجامعة الدول العربية - وطلب منه أن يبلغ الملك بأن الأمور قد بلغت ذروتها، وأنه يجب أن يتولى القيادة في الكفاح الجديد ضد بريطانيا، وألا يسمح للوفد بأن يكون العقل الموجه للنضال وغلاً سيخسر مركزه ويفقد عرشه^(٤٠) ولكن الملك لم يهتم كثيراً بهذا التحذير وإنما تمادى في استهتاره بأحوال البلاد مما أعطى الفرصة للحكومة أن تعد مراسيم الإلغاء وتبعث بها إلى القصر - عن طريق حسن يوسف لتوقيعها وإعلانها يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ مع تهديد للقصر بأنه إذا لم يوقعها فإن الحكومة ستقدم استقالتها وتعلن رفض الملك

التوقيع^(٤١). وهنا لم يملك "فاروق" إلا الإذعان والرضوخ خوفاً من إثارة الشعب ضده.

وقد أوضحت ذلك في مذكرة الخارجية البريطانية التي عرضت على مجلس الوزراء البريطاني "بأن مشروعات الإلغاء قد عرضت على فاروق قبل اتخاذ القرار بعدة أيام، وأن الحكومة هددت الملك وأندرنه بتقديم استقالتها"^(٤٢).

وذكر السفير البريطاني أن قرار الإلغاء كان سرىاً للغاية حيث أن الحكومة كانت قد حذرت "حسن يوسف" من أن ينتشر الخبر قبل الإعلان^(٤٣).

وأوضح أن الملك كان أضعف من أن يقاوم وانه وضع أمام الأمر الواقع^(٤٤). وهكذا تم توقيع مراسيم الإلغاء وأقرها البرلمان بالإجماع وصدرت بها القوانين ونشرت بالجريدة الرسمية، وألقى النحاس الخطاب التاريخي الذي استهله باستعراض تطورات العلاقات المصرية البريطانية موضحاً أن السعي لتحقيق مطالب البلاد عن طريق المفاوضات قد ثبت فشله، وأن الحالة التي استوجبت عقد المعاهدة عام ١٩٣٦ قد غابت، وذكر أن الوقت قد حان لأن تفي الحكومة بالوعد الذي قطعه على نفسها في خطاب العرش الأخير^(٤٥).

وأوضح النحاس أن المحاولات التي بذلتها مصر لم تحقق أي نتيجة وأن كل ما انتهت إليه عدة مقترحات لا تخرج عن سابقتها وأشار إلى ما أعلنه "موريسون" عن تمسك بلاده بالاحتلال والدفاع المشترك في وقت السلم وأن ذلك لا يغير شيئاً من موقف بريطانيا المتعنت إزاء المطالب الوطنية، وأن هذا يوضح أن الجانب البريطاني لا يزال يتشبث بالأفكار الاستعمارية التي فات أوانها ولتي تمثل الآن أكبر خطر يهدد الأمن والسلام. و أنهى خطابه بعبارة شهيرة "من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطلبكم اليوم بالغائها"^(٤٦).

ثم قام بتقديم نص القوانين لإلغاء المعاهدة واتفاقية السودان وتعديل

الدستور^(٤٧). وقد نصت المراسيم على انتهاء العمل بأحكام المعاهدة وملحقاتها، وأن تجري أحكام الدستور على مصر كلها ويقدر نظام الحكم للسودان بقانون خاص. ويلقب الملك ----- بلقب ملك مصر والسودان^(٤٨).

وقد تبع الإلغاء القانوني إلغاء الملحقات وأحكام الاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر مثل إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي كانت تمنح للسلطات العسكرية والأسلحة والعتاد ومواد التموين والرسوم المستحقة على السفن المارة بالمياه المصرية^(٤٩).

وهكذا أدى تصاعد الحركة الوطنية، وفشل المفاوضات في حل القضية الوطنية ووصولها إلى طريق مسدود إلى اتخاذ الحكومة الوفدية القرار الذي طالما انتظره الشعب المصري بجميع فئاته وشرائحه وهو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩^(٥٠).

وقد شكل إعلان الحكومة لإلغاء المعاهدة ضربة قوية للدوائر البريطانية التي كانت تعتقد أن الحكومة المصرية لن تجرؤ على القيام بمثل هذا العمل خصوصاً أن برقيات السفير البريطاني أكدت بأن النحاس أظهر من الود للسفير البريطاني ما يؤكد أن ما يصله من معلومات مجرد شائعات^(٥١)، وقد تناسب الحكومة البريطانية ما جاء ببرقيات أخرى تؤكد أن الحكومة المصرية لم تعد معنية بأية مقترحات جديدة تتلقاها، وأن الحكومة المصرية أصبحت على وشك أن ترفض أي اقتراح مقدماً، وتناسبت أيضاً حث السفير البريطاني لها على الإسراع بتقديم مقترحات حكومته لأن الضغط الوطني كبير على الحكومة التي لا تتورع عن إنقاذ نفسها وإعلان إلغاء المعاهدة^(٥٢) وهذا ما تم بالفعل.

وقد شكل إعلان الحكومة في هذا القرار نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية، حيث اتخذت شكلاً أكثر قوة تجاه القوات البريطانية في مصر. وتبلور ذلك في الكفاح

المسلح وأعمال الفدائيين في القناة بدلاً من الوسائل السلمية التي أثبتت عدم جدواها خصوصاً أمام التعتت البريطاني^(٥٣)؛ وفي فترة شهدت فراغاً وفوضى مخيفة في مجال السياسة المصرية.

كما انه كان من أهم التطورات الإيجابية التي شهدتها القضية المصرية خلال هذه المرحلة الأخيرة حيث هيأت الموقف السياسي لبداية عمل جاد لاستعادة الحقوق الوطنية بدلاً من ذلك الموقف السلبي الذي انتهى بإعلان فشل المفاوضات التي ظلت حكومة الوفد متمسكة(*) بما كوسيلة لحل القضية متناسية الضرورات التي تليها الظروف السياسية والفكرية التي تفرضها المرحلة الجديدة. ويؤكد ذلك محاولتها المستمرة أن تصل إلى حل عن طريق المفاوضات.

كذلك محاولات الحكومة الوفدية تجنب قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية فقد أرسل النحاس إلى السفارة البريطانية من خلال جلال باشا - رئيس تحرير صحيفة الزمان - يقترح فيها دعوة وزير الخارجية لزيارة لندن كوسيلة لمساعدة الحكومة المصرية على الاحتفاظ بباب المفاوضات مفتوحاً^(٥٤).

ولكن يبدو أن المتغيرات الداخلية والخارجية التي شهدتها هذه المرحلة قد تركت بصماتها على نمو وتطور الحركة الوطنية وبالتالي أصبحت هناك عوامل أخرى تتحكم في قرارات الحكومة أهمها ضغط الرأي العام الذي تصاعد واتخذ مظاهر شتى من مظاهرات وحملات صحفية وبرلمانية مما كان حافزاً للحكومة ومحركاً قوياً على اتخاذ قرارها بل ومعظم أحداث تلك الفترة^(٥٥).

ولكن يبدو أن بريطانيا لم تكن مستعدة لتقبل هذا الأمر لذلك فقد نظرت إلى تصريحات الحكومة الوفدية ليس فقط باعتبارها تهديداً، بل إنها اعتبرتها كذلك مناوره سياسية من الوفد لتغطية فساد الحكم^(٥٦) ومحاولة لإلهاء الشعب عن المطالبة بإصلاح الأحوال الداخلية التي وصلت إلى أقصى درجات التدهور والاضمحلال^(٥٧).

على أن هذه الخطوة كانت موفقة وجاءت لصالح حكومة الوفد التي استعادت بها شعبيتها وأرغمت الملك على الإذعان لمطالبها بل وأثبت تحديها له وقدرتها على القيام بوظيفتها اتباعاً للنخط الدستوري دون أي تدخل من جانبه ولهذا فقد رضخ ووقع المراسيم ربما خوفاً من ازدياد غضب الشعب، وربما خوفاً على عرشه بعد أن فقد شعبيته كلية^(٥٨).

وإن كان من داخله حائقاً على الوفد الذي استعاد مكانته مرة أخرى وظهر بمظهر البطولة أمام الشعب الذي تناسي مساوئه ولذلك نجده يحاول التقرب من بريطانيا التي بدأت صحفها تشن حملات صحفية ضده لدرجة أن جلاد باشا ذهب إلى السفارة البريطانية للإشارة إلى أن القانون المصري يعاقب من يمس بالنشر رؤساء الدول^(٥٩)، كما لجأ الملك إلى السفير الأمريكي ليكون واسطة بينه وبين السفير البريطاني، وبالفعل بعث كافري-السفير الأمريكي - إلى السفير البريطاني وأبلغه أن الملك قد وعد بأنه سيعوق أي إجراءات توجه مباشرة ضد القوات البريطانية في منطقة القناة كنتيجة لإلغاء المعاهدة.

أما بالنسبة للوفد فكان لا يمكنه أن يغض الطرف عن التحول الناتج في الحركة الوطنية عن إلغاء المعاهدة، هذا التحول الذي عبر عنه السفير البريطاني " بأن الحكومة البريطانية لن تستطيع القيام بأي شيء " وأن الملك أضعف من أن يقاوم الضغط الواقع عليه^(٦٠).

وقد أعلنت حكومة العمال في بريطانيا أن مصر ليس من حقها إلغاء المعاهدة من جانب واحد، كما صرح وزير الخارجية في بيان مقتضب في ٩ أكتوبر ١٩٥١ "أن حكومته لا تعترف لا بحق مصر في إلغاء المعاهدة ولا بقانونية الإجراء الذي أقدمت عليه بإلغائها"^(٦١).

كما أوضحت أنها لن تستسلم لإلغائها لأن هذه معاهدة ذات أهمية حيوية

للدفاع عن الشرق الأوسط، وإذا استعجل المصريون القوة فسوف يدافع البريطانيون عن أنفسهم ومواقعهم ولدينا القوات الكافية ويؤيدنا في هذا كل حلفائنا"

كما صرح وزير الخارجية "أن أي محاولة لإخراج بريطانيا بالقوة من منطقة القناة سوف تقابل بالقوة" (*) (٦٢) وقد كان هذا مخططاً منذ المراحل الأولى للمفاوضات وفي ١١ أكتوبر ١٩٥١ وجهت الحكومة البريطانية تحذيراً للحكومة المصرية تحملها فيه المسؤولية كاملة عن حياة الرعايا الأجانب وعن ممتلكاتهم، لأن إلغاء المعاهدة من جانب واحد والأجواء التي صاحبت الإلغاء، أطلقت العنان لمشاعر معادية لأجانب مما يؤدي إلى وقوع حوادث (٦٣).

كما صدرت الأوامر إلى القادة البريطانيين في منطقة القناة لإعلان حالة الطوارئ وعزل المنطقة والسيطرة عليها.

ورغم أن مسألة إلغاء المعاهدة قد أصبحت أمراً واقعاً إلا أن بريطانيا وبعض حلفائها قامت ببذل الجهود لمنع إقرارها (٦٤).

فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بكافة الوسائل الممكنة من أجل حل القضية بطريقة سلمية ولعل الاقتراح الذي قدمته الخاص بإنشاء منظمة دفاع مشترك عن منطقة الشرق الأوسط كانت أهم هذه الوسائل (٦٥).

ففي ١٣ أكتوبر قدم سفراء الدول الأربع (*) (٦٦) مشروع معاهدة تتعلق بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مركزها مصر (٦٧).

وأشارت إلى أن مصر بقبولها هذا المشروع ستكون مركز قيادة للدفاع عن العالم الحر وأن هذا سيشكل أمراً حيويًا لها ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها وكذلك للدول الديمقراطية الأخرى.

وقد دعت أمريكا في هذه المقترحات مصر إلى المشاركة فيها على عدم المساواة مع الدول الكبرى مما يعطى مصر والبلدان العربية قوة وسط دول العالم،

وهذا ما عبر عنه "أتشيسون وزير الخارجية الأمريكي" (٦٨).

وهكذا تم تقديم المقترحات الرباعية بصورة مغلقة بان مصر ستساوى مع الدول الكبرى، وقد تم تقديمها كخطوة جماعية مما حدا بوزير الخارجية المصري أن يحرص على الالتقاء بكل سفير على حدة حتى لا يتحول الاجتماع إلى مظاهرة - كما عبر النحاس (٦٩) - وقد لاحظ وزير الخارجية المصري اختلاف المذكرة البريطانية عن المذكرات الثلاث الأخرى بحيث تضمنت على جانب إلى جانب اقتراح الدفاع المشترك بعض المقترحات الخاصة بالسودان (٧٠)، أما بقية المذكرات فقد كانت لا تختلف كثيرا عما جاء في المفاوضات، ومن ثم فقد رفضت مصر الاقتراحات التي جاءت في مذكرات الدول الأربع كما قامت مصر بواسطة وزير خارجيتها - د/محمد صلاح الدين - بتوضيح أسباب الرفض للسفير الأمريكي في مصر جيفرسون كافري في ٢٨ أكتوبر ١٩٥١ وهي أن هذه المقترحات لا تحمل جديدا، وأنها تعبر عن وجهة النظر البريطانية وتحقق مطالبها تنكر الحقوق المصرية، بل أنها أكثر سوء من بنود معاهدة ١٩٣٦ نفسها حيث سيتحول الاحتلال من دولة واحدة على أربع دول، كما أنها لم تحدد موعدا للرحيل (٧١).

كذلك أدلى فؤاد سراج الدين ببيان في البرلمان المصري تضمن رفض الحكومة المصرية الاقتراح جملة وتفصيلا وأن هذا الرفض قد قوبل بالترحيب.

كما وافق مجلس النواب على مشروع دستور جديد للسودان والمناداة بالملك فاروق ملكا لمصر والسودان، كذلك وافق مجلس الشيوخ المصري (٧٢).

ومن ثم فقد أكدت مصر رفضها لهذه المقترحات وتمسكت بالقرار التاريخي الذي سبق وأعلنته في ١٨ أكتوبر ١٩٥١م مما أثار غضب بريطانيا وحلفائها الذين أيدوها في رفضها للإلغاء.

وقد أيدت الدول الغربية والولايات المتحدة وجهة النظر البريطانية في عدم

أحقية مصر في إلغائها من جانب واحد، واعتبرت ذلك اعتداء صارخا على القانون الدولي^(٧٣).

وبناء على ذلك أعلنت قيادة حلف الأطلسي عن عقد اجتماع للدراسة الموقف شارك فيه رؤساء أركان حرب القوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية^(٧٤).

كما عقد "دين اتشيسون" وزير خارجية الولايات المتحدة مؤتمر صحفيا أعلن فيه عدم موافقة الحكومة الأمريكية على قرار الحكومة المصرية وطالبها بالتأمل، كما حول القناة وإلا سيحدث انفجارا مدويا قد يصل على حد الثورة والسيطرة الشيوعية مما يؤدى على عرقلة مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وصرح كافرى أن الحكومة البريطانية أوقعت نفسها في مأزق وعليها الخروج منه لان ذلك يهدد المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة بأسرها^(٧٥).

وقد حاولت الولايات المتحدة القيام بدور الوساطة بين بريطانيا ومصر ولكنها وجهت بالرفض من جانب الحكومة المصرية التي رأت في ذلك تدخلا في شئونها الداخلية ولعل ظهور الولايات المتحدة بشكل علني على الساحة السياسية يؤكد آن بريطانيا لم تعد وحدها المهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وأن مسألة الدفاع المشترك أصبحت تخص القيادة المشتركة التي تنزعها الولايات المتحدة^(٧٦).

كما أن ذلك يؤكد أن بريطانيا في موقف ضعيف لا تستطيع معه مواجهة الأمور بمفردها، وأن الولايات المتحدة أصبحت الراعي الرسمي لحقوق الدول الغربية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في مواجهة الخطر الشيوعي من قبل الكتلة الشرقية فقد تدخلت الولايات المتحدة بحجة أنها تحاول أن تنقذ ما يمكن إنقاذه في هذه المنطقة - وأن كان ذلك التدخل يتم من خلال السياسة البريطانية تجنباً لغضب الدول العربية الراضة للسياسة البريطانية بصفة خاصة^(٧٧)، وبالتالي كانت لا تريد إظهار أهدافها الحقيقية - التي من أهمها وراثة الدور البريطاني ولكن بطريقة جديدة.

وقد اتضحت أهدافها عندما أظهرت غضبها من الحكومة البريطانية عندما أرادت توقيع معاهدة ثنائية مع مصر، بل أنها أصبحت تدرك أن العلاقات المصرية البريطانية هي أهم عوامل فشل المخططات الأمريكية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط وأن موقف بريطانيا المتشدد إزاء المسألة المصرية سوف يفسد تدبير الحكومة الأمريكية، ومن ثم فقد أخذت تضغط بشدة على بريطانيا كي تبدى بعض التنازلات خصوصاً بعد أن زادت أعمال العنف في منطقة القناة والتي سوف تضر بمصالح الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة^(٧٨).

ولكن رغم ذلك كانت تحاول أن تظهر موقفاً مؤيداً للسياسة البريطانية - ولو إعلامياً - فقد صرح مستر "لوف Lovett" أبانه في حديث تليفوني مع وزير الخارجية أتشيسون بأنه ليس هناك إمكانية بتحويل القوات البريطانية وأننا نؤيد الوضع البريطاني في منطقة القناة^(٧٩).

كذلك أعاد نفس الكلام "دين أتشيسون" في تصريح صحفي له في ١٦ أكتوبر ١٩٥١، كما أعلنت القيادة الأمريكية في حماس أخذها موقف ثابت في تأييد وجهة النظر البريطانية والمقترحات الرباعية وأن هذا يرجع على عوامل عديدة^(٨٠).

كما أن صناع السياسة الأمريكية أكدوا أمنيته بتجنب خلق الانطباع بأن القوى الغربية قد تجمعت ضد دولة صغيرة مثل مصر. مما يثير شعور مناوئاً للعلاقة بين القوى الغربية ودول الشرق الأوسط الأخرى، ولكن من ناحية أخرى صرح وزير الخارجية الأمريكي في أحد المؤتمرات الصحفية في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ بأن القوات البريطانية تتواجد في منطقة القناة بناءً على معاهدة سارية المفعول لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد. وأن من حق بريطانيا أن تحمي مواقعها في منطقة القناة^(٨١).

كذلك وصف كافر العمليات الفدائية في القناة بأنها هجمات إرهابية - على حد وصفه -، كما وصف مدير إدارة الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية الموقف

الداخلي في مصر بأنه "موقف مفزع"^(٨٢).

كذلك علق وزير الخارجية الأمريكي بأنه يأسف لرفض مصر المقترحات الرباعية واستطرد قائلاً " أن حكومة الولايات المتحدة تأمل في أن تعيد مصر النظر في سياستها وأن تدرك بأن مصالحها الذاتية تتطلب منها الانضمام إلى الأمم الأخرى في العالم الحر لضمان الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر المشترك"^(٨٣).

وهكذا يتضح أن الموقف الأمريكي كان موقفاً مزدوجاً، فهي من ناحية تحت الحكومة البريطانية على تقديم بعض التنازلات للحكومة المصرية حتى يتوصل الطرفان إلى حل يرضى الطرفين.

حيث حذر صناع السياسة الأمريكية من أن عدم التوصل على حل مُرضي سيعوق أي محاولات في المستقبل لاحتواء الغرب لمصر، بل وسيعطي الفرصة للاتحاد السوفيتي لكي يعقد مع مصر معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي مما يؤدي إلى تحول معظم الدول العربية وراء مصر عن تأييد المعسكر الغربي^(٨٤). وهذا بطبيعة الحال يضرها ولا يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة.

ومن ناحية أخرى نددت الولايات المتحدة بأعمال الفدائيين في القناة ووصفتها بالإرهاب وتحاول الظهور بمظهر الحريص على السلام العالمي.

ولعل هذا يوضح الاختلاف بين وجهتي النظر البريطانية والأمريكية، كما يوضح أثر ذلك على الموقف البريطاني.

فالموقف البريطاني اتضح منه استياء البعض داخل الحكومة البريطانية من التدخل الأمريكي^(٨٥). وإن كانوا في النهاية اضطروا إلى التسليم بقبول التدخل الأمريكي نتيجة تطورات الموقف المصري حيث كانت بريطانيا تخشى من رفع مصر قضيتها أمام الأمم المتحدة، ومن ثم أرادت ضمان تصويت الولايات المتحدة لصالحها. وهذا ما أوضحه وزير الخارجية البريطاني^(٨٦).

كذلك كانت خشية بريطانيا من أن تحل أمريكا محلها سبباً آخر في تقبل فكرة أن تكون الولايات المتحدة بجانبها بدلاً من أن تنطلق في المنطقة ومن ثم تقضى على الوجود البريطاني خاصة بعد أن عرضت الولايات المتحدة تقديم منحاً عسكرية واقتصادية في المنطقة^(٨٧). لجذب دول المنطقة.

أما بالنسبة للموقف الأمريكي فنلاحظ أنه رغم ما أبدته من تفهم لحقوق مصر الوطنية إلا أنها حرصت على تأكيد عكس ذلك تماماً، بل إنها اعتبرت وجود القوات البريطانية في مصر لا يعنى الاحتلال بل هو ضرورة للدفاع عن الشرق الأوسط لحمايته من الخطر السوفيتي^(٨٨).

وهكذا كان موقف أكبر القوي في ذلك الوقت من مسألة إلغاء مصر للمعاهدة. أما بالنسبة لموقف فرنسا من إلغاء المعاهدة فقد اتضح من إظهار استيائها إزاء مسلك الحكومة المصرية، ولذلك فقد أعلنت تأييدها للموقف البريطاني في مصر من خلال إصدار بيان مشترك مع بريطانيا من منطلق عدم شرعية القرار وأن الوضع القانوني للمعاهدة لا يميز لمصر حق إلغاء المعاهدة من طرف واحد، وأنه لا بد من الاحترام اللائق بالالتزامات الدولية التي تقتضي تعديل المعاهدات بين الدول بالاتفاق المشترك لا بتصرف أحد الطرفين تصرفاً خاصاً من جانب واحد^(٨٩).

وقد كانت هذه الحجة واهية من الجانب الغربي الذي يعلم أنه أول من يخترق المعاهدات الدولية طالما كانت تمس مصالحه وأول من لا يحترم القانون الدولي والدليل على ذلك أن بريطانيا كانت أول من خرقت المعاهدات الدولية* ولم تراع الشريعة التي تنادى بها سواء بالنسبة لمصر أو للعالم العربي بصفة عامة^(٩٠).

ورثة تساؤلات عن أسباب أن إدانة الحكومات الغربية والولايات المتحدة لقرار الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة.

فمن غير شك أن إدانة الموقف المصري كانت ترجع إلى الخوف من اختلال

التوازن الدولي وميزان خطط الدفاع عن الشرق الأوسط لمواجهة الخطر الشيوعي الذي أصبحت تخشاه، وتخشى انتشاره في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى لها.

وبالتالي فإن فشل السيطرة على هذه المنطقة سيعطى الفرصة لسيطرة الاتحاد السوفيتي ولذلك اتفق رؤساء الأركان للدول الثلاث(*) على إنشاء قيادة دفاعية تركز على مصر وتركيا بوصفهما قاعدتين أساسيتين لتحقيق الإشراف الإستراتيجي على منطقة القناة وبالتالي منطقة الشرق الأوسط^(٩١).

وقد كانت مصر ذات أهمية كبرى في هذا المخطط لأن مجرد قبولها للاشتراك في هذه القيادة سيؤدى إلى موافقة بقية الدول العربية، وبالتالي تنتهي المشكلة من الناحية الاستراتيجية، ولعل ذلك يتأكد بإصرار بريطانيا على إرسال المقترحات الخاصة بإنشاء قوة دفاع مشترك رغم إعلان إلغاء المعاهدة. ورغم نصيحة سفيرها "بأن هذه المقترحات لم يعد لها فائدة الآن"^(٩٢).

ولعل تصميم بريطانيا وأمريكا على ذلك يرجع إلى محاولة بريطانيا الحصول على تأييد حلفائها في موقفها ضد مصر والظهور أمام العالم أن مصر هي التي تضع العقبات أمام الوصول إلى الحلول السلمية للقضية المصرية، ومن ثم تجد بريطانيا المبرر والتأييد الكامل لاستخدام القوة بعد فشل محاولتها لتجنب ذلك أمام صلابة الموقف المصري^(٩٣).

وقد ظهر هذا واضحاً في إعلان الولايات المتحدة في بيان ١٠ نوفمبر بأن قيادة الدفاع المشترك ما تزال قائمة وأن الأمر معروض على الدول الأربع ستمضي فيما عقدت العزم عليه^(٩٤)، ولعل هدف الولايات المتحدة كان تغيير الوضع البريطاني في مصر بأن تحل قوات الدول الأربع محل القوات البريطانية وقد كان هذا جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية^(٩٥).

وقد أدى هذا كله على اشتداد حركة المطالبة بالجلاء والكفاح المسلح الذي اشتد في منطقة القناة، وقابلت بريطانيا كل ذلك بعنف شديد بهدف المحافظة على هيبتها ومصالحها في المنطقة^(٩٦).

كما حاولت الولايات المتحدة إقناع الحكومة المصرية بتجنب هدم العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا لأن ذلك لن يحقق لها أى مكسب، كما أشارت على عدم استغلال مصر لما حدث في إيران، لأن الموقف في إيران يختلف عنه في مصر وهذا ما عبر عنه كافرى - السفير الأمريكي - ولكن مصر لم تهم كثيراً لهذه النصيحة وصممت على موقفها وأنها وصلت إلى خط ألا رجعة في علاقتها مع بريطانيا^(٩٧).

وقد حاولت بعض البلاد العربية مثل العراق والسعودية القيام بالوساطة بين مصر وبريطانيا ولكن النحاس رفض وساطة العراق، بينما وافق على مبادرة الملك عبد العزيز وشكره عليها^(٩٨)، وهكذا لم تجد الوساطة ما كانت تنشره بريطانيا.

أما سوريا فقد عارضت المقترحات الرباعية وأيدت إلغاء المعاهدة تضامناً مع مصر، وكذلك اتخذت الجامعة العربية موقفاً مؤيداً لمصر حيث عارضت المشروع وذلك من خلال إعلان عبد الرحمن عزام - الأمين العام للجامعة - أن الدول العربية جميعاً تهم بدفع العدوان الإسرائيلي والواقع عليها أكثر من احتمال حدوث عدوان من قبل الاتحاد السوفيتي^(٩٩).

كذلك جاء في برقية " لوكالة تأس " من بيروت بأن رئيس حزب الاستقلال العراقي ورئيس الحزب الديمقراطي وأحد زعماء حزب الشعب قد أرسلوا برقيات تأييد لرئيس الحكومة المصرية^(١٠٠). وهكذا اتضح الموقف العربي الراض لأي تحالف مع الدول الاستعمارية.

أما بالنسبة لخصوم الوفد الذي كان يخشاهم النحاس ويعتقد أنهم سيتلقفون هذا العمل لكي يبرره بأسباب تختلف عن الواقع فإن هذا لم يحدث بل على العكس -

فقد أعلنت الأحزاب السياسية المختلفة وقوفها صفاً واحداً وراء قرار الحكومة وأيدتها في موقفها ووعدت بمتابعة الجهد لتحقيق الأهداف الوطنية^(١٠١).

كما أصدرت أحزاب المعارضة بيانات رسمية بتأييدها المطلق لموقف الحكومة، وكذلك استقبل الرأي العام القرار بالترحيب البالغ، وأيضاً رحبت الهيئات الوطنية السودانية به - ما عدا حزب الأمة الموالي لبريطانيا - وأصدرت البيانات التي تؤيد الموقف المصري، وأعلنت الأحزاب السودانية أنها تؤيد موقف مصر المرتبط بالسياسة البريطانية في السودان^(١٠٢).

وبناء على ذلك أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢١ أكتوبر ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة مجموعة من القرارات السرية التي تدعم هذا القرار ومنها ضرورة انسحاب العمال المصريين(*) من العمل في المعسكرات البريطانية وعدم التعاون مع الإنجليز، وتوفير الحكومة العمل المناسب لهؤلاء العمال، كما قررت عدم مغادرة الجيش المصري للسودان بأي حال من الأحوال^(١٠٣).

كما أوضحت الحكومة من خلال هذه المراسيم ما سيكون عليه الحال في حالة عدم احترام بريطانيا لهذا القرار، حيث ذكرت أنه ستكون هناك مقاومة للقوات البريطانية إذا ما اجتازت منطقة القناة والدفاع عن القاهرة إلى النهاية^(١٠٤).

وقررت الحكومة كذلك إرسال برقية إلى مجلس الأمن لتحميل الإنجليز مسؤولية تهديد السلام العالمي من جراء ما يتم من اعتداءات وحشية على سيادة مصر وأراضيها وأهلها.

وكذلك قررت ضرورة إعلان العرب من خلال جامعة الدول العربية استيائهم من الاعتداءات البريطانية في منطقة القناة^(١٠٥).

وهكذا يتضح من هذه القرارات وغيرها أن الحكومة المصرية كانت تدرك عواقب هذا القرار، وأنها استعدت له - بقدر الإمكانيات المتاحة - وأنها أخذت تعد

العدة لكافة الاحتمالات.

وقد حاول البعض التقليل من دور الوفد وقدرته على ومواجهة نتائج ما قام به، ولكن أكدت الأحداث التالية لإلغاء المعاهدة أن الوفد تحمل وحده مسئولية ما قام به حيث أن الملك أراد أن يتعد عن الساحة حتى يبدو الوفد أنه هو المسؤول الوحيد عن هذه الخطوة، وربما كان يرغب هنا في تحقيق هدفين في آن واحد، أولهما أن لا يغضب بريطانيا باعتبارها حامية عرشه، وثانيهما أن يحفر الوفد قبره بيده ومن ثم يجد الحجة الكافية أمام بريطانيا وحلفاءها للتخلص منه دون اعتراض.

أم الوفد فثمة ملاحظة علي موقفه، حيث أنه بعد اتخاذ هذا القرار حاول أن يثبت قدرته على إدارة دفة الأمور خاصة بعد أن استشرى الفساد في جسد المجتمع المصري، وبالتالي فقد أدرك أن مثل هذه الخطوة تمثل بالنسبة له محاولة للخروج من المأزق الذي وضعت فيه الحكومة نفسها. ولذلك أرادت أن تصحح مسار الخط الوطني وتغير شكل الحركة الوطنية إلى شكل أكثر قوة وحسماً.

وهذا ما اتضح من استقبال البلاد لخبر إلغاء المعاهدة وإعلان الاستعداد للبدل والتضحية من جميع طبقات الشعب بشرائعها المختلفة، فقد طالب الجميع باتخاذ الإجراءات الحاسمة لطرد القوات البريطانية من مصر وإطلاق سراح المسجونين السياسيين^(١٠٦).

وقد اتخذت الحركة الوطنية إشكالات مختلفة ابتداء من مظاهرات الاحتجاج على السياسة البريطانية والمطالبة برفض التعاون مع الاحتلال إلى المقاطعة النهائية له إلى الكفاح المسلح والقيام بالعمليات الفدائية التي اشتدت أوجها في منطقة القناة^(١٠٧).

كذلك نادى الصحف بقطع العلاقات مع بريطانيا وتوزيع الأسلحة على المواطنين أيضاً دعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام لنقابات العمال في مصر إلى تشكيل جبهة وطنية معادية للاستعمار أكدت استعدادها للكفاح^(١٠٨).

وارتفعت الشعارات في المظاهرات الضخمة التي قام بها الطلاب والعمال وممثلي الطوائف الشعبية مطالبة " نريد السلاح" (١٠٩).

وهكذا تحولت العلاقة بين مصر وبريطانيا من علاقة صداقة وتحالف إلى علاقة عداء سافر وصريح وتحولت القضية المصرية إلى مرحلة حاسمة مع الحكومة البريطانية نتيجة اشتداد الأعمال الفدائية المسلحة ضد القوات البريطانية وهو ما أسمته السلطات البريطانية حالة الفوضى التي ظهرت في منطقة القناة بسبب ما أسمته "حرب العصابات" (١١٠).

وقد حاولت الحكومة أن تكسب بهذا العمل رصيدا شعبيا كما ظهرت الجماعات السياسية المختلفة وخاصة التي تقف على يمين أو يسار الأحزاب السياسية مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين والاشتراكيين في هذا المناخ الذي وجدته مناخاً ملائماً لمزيد من بث أفكارها كما وجدت في الكفاح المسلح سبيلا لتأكيد وجودها وتنمية قواها وتنظيمها (١١١).

أما عن موقف الملك، فقد رضى لمطالب الوفد خوفاً من ازدياد غضب الشعب خصوصاً بعد انحذار سمعته داخلياً وخارجياً، ولذلك فقد اعتقد أنه يمثل هذا العمل يمكن أن يستعيد ثقة الشعب، ولكن في نفس الوقت كان مستاءاً من الوفد ولعل هذا الاستياء اتضح في تأييده لوجهة النظر البريطانية بأن هذا العمل غير قانوني (١١٢).

وأيضاً في إعلان موافقته على المقترحات الرباعية سراً عن طريق إلياس أندرواس في رسالة منه للسفير البريطاني في ١٥ أكتوبر ١٩٥١.

وهكذا حاول أن يلعب سياسة مزدوجة فرغم أنه وقع على مراسيم الإلغاء إلا أنه لم يتوقف عن التآمر ضد رئيس حكومته (١١٣).

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين القصر والوفد، مرحلة ظهرت فيها شخصيات لعبت دوراً رئيساً في هذا الصراع أمثال إلياس اندراوس

الذي كان دائما يردد بان عمر الوزارة الوفدية قد أوشك على الانتهاء، وأن الملك مترع بسبب التقارب بين الحكومة وبين عزيز المصري.

وكان كثيراً ما يطمأن السفير البريطاني الذي تمنى أن تكون الوزارة الجديدة في صالح بريطانيا خاصة بالنسبة لمسألة الدفاع المشترك^(١١٤).

وقد حاول الملك الطعن في وزارة الوفد فأكد انه غير راض عن الوفد ويرغب في التخلص من حكومته لكي يعيد الاستقرار في مصر، وذكر أنه لن يلجأ إلى ذلك إلا إذا كان هذا هو الطريق الوحيد لإنقاذ العرش^(١١٥).

ولكن رغم ما ظهر من موقف الملك من الحكومة الوفدية وربما كان إرضاءاً للإنجليز نجده يحاول الظهور بمظهر الوطني، فيلتقي بأعضاء لجنة الاستقبال البرلمانية ويؤكد لهم أن حالة البلاد شبيهة بحالتها أثناء ثورة ١٩١٩ ويهنا المناضلين ويوصى بتوحيد الصفوف والجهود ويعلن تأييده لكل من يعمل لمصلحة الوطن^(١١٦).

ويمكن تفسير موقفه هذا بالخوف على عرشه من الفدائيين، ففي حديث بين حافظ عفيفي - رئيس الديوان الملكي - وبين السفير البريطاني - كامبل - نجده يؤكد "بأن الملك على دراية تامة بالخطر على العرش من الإرهاب الذي تكفله الحكومة^(١١٧)" ولذلك كان يسعى إلى إقالة الحكومة، فقد أوفد أدم جاردنر إلى المفوض البريطاني - كريزويل - ليبلغه بأنه يسعى لإقالة النحاس وتعيين على ماهر بدلا منه.

كما أراد وضع العراقيل أمام حكومة الوفد، فطلب من بريطانيا ألا تقدم تنازلات إلى وزير الخارجية المصري عند لقائهما في باريس، وأن تتخذ السلطات البريطانية إجراءات متشددة في منطقة القناة ضد الإرهابيين^(١١٨).

وتمشيا مع السياسة المزدوجة التي يمارسها الملك نجده يحرص على ألا يقدم النحاس استقالته(*)^(١١٩) في هذا الوقف بخصوص شأن يتصل بالمصلحة الوطنية حتى

لا يتيح الفرصة للنحاس بأن يكون شهيد الوطنية^(١٢٠).

في الوقت نفسه بدأت الصحف التابعة للقصر تشن حملات جائرة على مظاهر الفساد داخل البلاد والسرقات واستغلال النفوذ^(١٢١).

ورغم كل هذه المحاولات من جانب الملك والإنجليز لتقليل أهمية دور الحكومة الوفدية إلا أن ما ظهر كان عكس ما يرجوه الملك والإنجليز، حيث زادت شعبية الحكومة الوفدية وزادت من قدرتها على مواجهة الملك الذي أدرك ذلك.

وقد أكد السفير البريطاني ذلك بأن مكانة الوفد قد تزايدت بشكل كبير من وقت إلغاء المعاهدة^(١٢٢).

ومن ثم فقد حاولت بريطانيا النيل من الحكومة الوفدية بإثارة موجة من السخط في الداخل بقصد إثارة الشغب لإحراج مركز الحكومة وإتمامها بعدم القدرة على المحافظة على الأمن وصيانة مصالح الأجانب^(١٢٣).

وقد أكد ذلك تقرير السفير الفرنسي "كوف دي مورفيل" الذي صرح فيه أن السرعة التي تلاهقت بها الحوادث تظهر أن هذا العمل الذي قامت به الحكومة المصرية قد تم بدون أسباب موضوعية في النظر والتعاون مع الأزمة السياسية بين مصر وبريطانيا^(١٢٤).

وأوضح أن طرفي الأزمة ليس لديهما "سيناريو" يوجه خطواتهما القادمة^(١٢٥) وهذا هو ما أدى إلى تخطيط كل منهما وإشاعة حالة الفوضى وعدم التنظيم.

كما عبر في تقرير آخر من مكتب المدير المقيم لشركة قناة السويس إلى السفارة الفرنسية ما يؤكد خطورة هذه الفوضى على مصالح رعاياها، وأفاد أن عدداً من موظفي الشركة تعرضوا لاستفزازات واعتداءات استوجبت قراراً منه يطالب كل العاملين في الشركة بالتزام الحذر والابتعاد عن "الأحياء العربية" وعن أماكن الزحام في "بور سعيد" و"الإسماعيلية" و"السويس" تجنباً لأي احتكاك وحفاظاً على

سلامتهم.

وذكر أن ثمة اعتداءات وقعت على منشآت فرنسية بينها مكتب الغرفة التجارية الفرنسية في الإسماعيلية^(١٢٦).

وهذا التقرير يعد وصفا للحالة التي كانت عليها منطقة القناة أثر إلغاء المعاهدة كما يوضح غياب خطة منظمة لمواجهة ما بعد الإلغاء والدليل أن التنظيمات والجماعات المبعثرة التفت كلها حول القضية الوطنية واتجهت جميعها إلى المنطقة كل منها لها خطتها وشعاراتها مما كان له آثار وانعكاسات سلبية.

وقد أوضح ذلك القنصل الفرنسي " من أن غياب السياسة الحكومية جعلت كل جماعة في طريق مختلف عن الأخرى مما خلق حالة من التهديد^(١٢٧).

وقد قابل هذا سياسة بريطانية أكثر استفزازاً، ففي جلسة مجلس الوزراء البريطاني في ٧ ديسمبر ١٩٥١ أصدر المجلس قراراً بالتوصيات الواردة بشأن الموقف في مصر، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة إذا ما تعين إقامة حكومة عسكرية واقتراح بإنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات تحت رئاسة وزارة الحربية تضم ممثلين من الإدارات المعنية بصفة مستمرة وأساسية وان تقدم هذه اللجنة تقاريرها بصورة عادية إلى وزير الدولة لشئون الحرب^(١٢٨).

وقد كانت بريطانيا ترغب من وراء ذلك في إثبات فشل الحكومة الوفدية وعدم استعدادها ورغم ذلك لم يستجب النحاس لمطالب الإنجليز بل أصر على مطالبة الإنجليز بالانسحاب من منطقة القناة على قبرص أو غزة(*)^(١٢٩).

فثارت ثائرة بريطانيا وصرح وزير خارجيتها " مستر موريسون " بأن بريطانيا لن تسمح لمصر بتمزيق المعاهدة.

كما ألقى تشرشل زعيم المحافظين البريطاني خطاباً ذكر فيه " أن جلاء الإنجليز عن منطقة القناة والسودان يعد ضربة خطيرة ومهينة للكرامة^(١٣٠).

ومن ثم فقد أخذت بريطانيا تخطط لتقويض دعائم الحكومة المصرية، وكذلك لعبت صحافتها دوراً هاماً في إثارة الرأي العام العالمي ضد مصر وطالبت بالرد على هذه الإهانة^(١٣١).

وبدأت تبحث عن الوسائل التي يمكن أن تشمل مرافق مصر بالكامل مثل وقف إمدادات البترول من السويس إلى القاهرة رغم علمها بخطورة هذا التصرف ولعل ما أكدته سفير بريطانيا أكبر دليل على ذلك، حيث صرح بأن الإبقاء على حظر البترول لشركة "شل" قد وصل إلى نقطة الخطر وأوضح أن مثل هذه العقوبة تضر بصغار المستهلكين، وقد طالب بالبحث عن عقوبات أخرى تدمر بها الحكومة وتعيد البلاد إلى درجة يكون من اللازم معها أن تعيد سيطرتها على البلاد ولو بصفة مؤقتة وذلك بهدف إقامة إشراف دولي فيما بعد على القاعدة والقتال^(١٣٢).

وبالفعل لم تهدأ منطقة القتال ضد القوات البريطانية، بل زادت حدة وضراوة وبدأت تشتد دعوة الحكومة الوفدية إلى حمل السلاح وتجنيد الفدائيين مما جعل بريطانيا تلجأ إلى الوساطة العربية مرة أخرى متمثلة في "نوري السعيد" - السياسي العراقي البارز على أساس وعد بالجلاء ولكن الحكومة المصرية رفضت وأعلنت أن بريطانيا كثيراً ما تعد ولكنها لم تنفذ وعداً واحداً^(١٣٣).

كما ذكر النحاس أن وساطة "نوري السعيد" ما هي إلا مناورة يسهم فيها أحد أكبر أنصار بريطانيا في الشرق الأوسط^(١٣٤).

وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ في القاهرة والإسكندرية التي شهدت مظاهرات عنيفة امتدت في كافة المدن المصرية مثل طنطا والزقازيق وبلبيس وغيرها^(١٣٥).

وهكذا خرجت جموع الشعب على مرأى ومسمع من الحكومة لتعلن ميلاد عصر جديد ومرحلة حاسمة من مراحل الكفاح الوطني من أجل كرامة مصر^(١٣٦).

ولعل في هذا ما يشير إلى أن هناك تغييراً جذرياً على الساحة السياسية وامتد أثره إلى البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمصر.

كذلك أثبت هذا الإجراء أن الوفد لم يستطع مجاراة سياسة المهادنة التي بدائها مع الملك وأنه تحرك وفقاً لضغط الرأي العام الشعبي ليغير مسار خطته القديمة في التعامل مع بريطانيا - المفاوضات - ليلحق بعربة التغير آلي طرأت على ساحة العمل الوطني.

كما أثبت أيضاً أن بريطانيا لم تعد وحدها على الساحة المصرية وإنما أصبحت جزءاً من تحالف غربي تتزعمه الولايات المتحدة يريد وراثته الدور البريطاني في مصر، ومن ثم فقد بدأت خيوط مؤامرة تنسج من أجل التخلص من حكومة الوفد التي اتضح أنها تقف عقبة أمام الأطماع الاستعمارية الغربية .

هوامش الفصل الثالث:

١- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ تقرير ١٠٤ / ١٠١٨ من السفير البريطاني إلى وزير الخارجية البريطاني، ص ٣٧٠ .

• حيث ظهرت في الوزارة الجديدة ثلاثة كتل كتصارعة على النفوذ، الأولى مجموعة النفط حول فؤاد سراج الدين ومنها إبراهيم فرج و الثانية مجموعة نجيب الهلالي وفيها طه حسين و زكى عبد المتعال و حامد زكى و احمد حسين (مجموعة الدكاترة) والثالثة مجموعة الوفديين القدامى و يدينون بالولاء للنحاس فقط، أما محمد صلاح الدين وزير الخارجية فيقف وحده ويفضل أن يمارس الشئون الخارجية بمفرده بتفويض من النحاس مباشرة

حسين هيكل، نفسه، تقرير من كامبل إلى وزير الخارجية رقم ٥٠ / ١١/٢٣ ص ٣٠٠ .

٢- نفس المصدر .

٣- حسنين هيكل، المصدر السابق .

٤- سيراليان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ص ٢٣٦ .

٥- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٢٧٤ .

٦- الملايين، ع ٢٢ أبريل ١٩٥١ ص ١ ، الوطن الجديد ع ٢٢ يوليو ١٩٥١، ص ٢ .

٧- خالد محي الدين، الآن أتكلم، ص ١٠٣ .

٨- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٨٦

• كان الملك قد طلب إلى الحكومة تعديل قانون عقوبات الصحف وبالفعل أوعز النحاس إلى "اسطفان باسيلي" -نائب وفدى - بالتقدم بمشروع لتعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعب والقصف والاحاطة في الذات الملكية ولكن الحكومة رفضت مشروعات القوانين مثل عزيز فهمي، كما رفضته الهيئة البرلمانية و احتجت على فؤاد سراج الدين

محمد عودة، نفس المرجع.

9 - Mohammed Abd Elwahab . Nasser's American and foreign policy . p 27.

١٠- أيدن، مذكرات ص ٣٢٣ .

11 - Mohammed Abd Elwahab . Ibid . p .33.

١٢- شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية ص ١٢١ .

١٣- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٦٧ .

١٤- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية، ص ٢٢١ .

١٥- نفس المرجع.

١٦- رضا شحاته ن تطور و اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر، ص ١٥٥

* حيث كانت العلاقات الدولية لا تزال متأثر بميثاق الأمم المتحدة، كما كانت القوات السوفيتية في إيران وتلح الدول الكبرى علي جلاتها خوفا علي البترول و اعلان ج .الصين و اعلان الاتحاد السوفيتي الجلاء في مقابل جلاء المحتل عن مصر وفرنسا عن سوريا ولبنان.

17- F.O AL•EX Oct .6/1951 . no 657 .prem8.1388.ART.4. Stevenson .

١٨- محمد عودة، المصدر السابق " من السفير لبريطاني على حكومته " ص ٢٨٧

• حيث تناسب أن الملك لم يعد يملك في تلك المرحلة القوة و التفوذ لفرض سيطرته على الحكومة حيث انه كان لا يستطيع أن يدخل في مواجهة صريحة معها و ألا اقم في وطنيته ولذلك كان يسوف في توقيع قرار الاقام

To F.O .18 Sept .1951 .no .599 Priority.

١٩- المصدر السابق، تقرير من المخابرات البريطانية ص ٢٨٨.

20 FO371/80381 .Cabinet Conclusions (50) 7..9th Meeting 30/11/1950

21 FO 371/803800Cairo To Fo – 18 No V .1950. No 792 Immediate Secret

٢٢- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٩٠.

23 F.O371/80380 Cairo to F.O Nov .1950 no Priority Confidential

24 - FO 371/80380Cairo toFO.18 .Nov .1950 no .792 Immediate Secret.

٢٥- محمد عودة، المصدر السابق ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

٢٦- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق ١٩٤٢ - ١٩٥٢ ص ص ٤٢٧ ، ٤٢٨

• أكد كريم ثابت لفؤاد سراج الدين أن الملك ينوى إقالة الحكومة، و أكد ذلك بأن الملك طلب عرض قانون من أين لك هذا وسيكون بأثر رجعي، ويعرض على الحكومة قبل فسخ الدورة البرلمانية القائمة ن وقد أدرك الوفد أن الملك ليسعى بتلك السياسة - وخز الإبر - إلى تفويض الحكومة إرضاء للإنجليز

كريم ثابت ن المصدر نفسه ص ٤٢٨.

٢٧- جلال الدين الحما مصي، معركة نزاهة الحكم ١٩٤٢ - ١٩٥٢، ص ص ١٤٠ ، ١٤٥ .

٢٨- كريم ثابت، نفس المصدر، ص ٣٧٢.

٢٩- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ٣٧٤.

30 - New York times 27 Aug .1951 . p .13.

٣١- حسنين هيكل، نفس المصدر.

٣٢- نفسه

• كان النحاس قد أشار إلى أن فاروق قد يعارض في توقيع المرسوم الذي تقدمه الحكومة ولكن صلاح الدين أقنعه بان هذا لن يحدث

• هيكل نفسه.

- ٣٣- محمد الجوادى، مذكرات وزراء غاية الملكية، مذكرات إبراهيم لرج "ذكرى السيدات والسادة".
- ٣٤- كريم ثابت، المصدر السابق، ص ٣٧٧، ٤٢٨.
- ٣٥- موسى صبرى ن ملك و أربع وزارات، ص ٣١.
- 36 - FO371/90141 ALEX to FO.21 SEPT.1951 NO.609.
- ٣٧- محمد عوده، كيف سقطت الملكية في مصر ص ٢٩٠
- ذكر حسن يوسف أن الياس لنداروس " عرض على الملك ضرورة تغيير الوزارة لعجزها عن مواجهة الموقف، و لان الحالة المالية و الاقتصادية متدهورة ورشح حافظ عقيقي لتسوى وزارة جديدة وكاد الملك أن يقوم بذلك ولكنه عاد وتراجع عن قراره بعد طلب النحاس موافقة الملك على عدم جلاء الجيش المصري عن السودان
- حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية ص ٣٠٥ "مذكرات".
- ٣٨- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ص ٣٧٨.
- ٣٩- لطيفة سالم فاروق وسقوط الملكية ص ٢٢٣، ٢٢٤.
- ٤٠- عادل ثابت، فاروق • الملك الذي غدر به الجميع ص ٢٢٨.
- ٤١- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ص ٤٢٩
- FO 371/90142. 20 OCT. 1951. JE 10151/305.
- ٤٢- لطيفة سالم فاروق وسقوط الملكية ص ٤٢٢.
- ٤٣- كريم ثابت، نفس المصدر ص ٣٨٢.
- ٤٤- كريم ثابت، المصدر السابق
- " يذكر كريم ثابت أن الملك أولد الياس اندراوس إلى بعض أصدقائه من الإنجليز ليستشيرهم، فذكروا له انه لم يبق أمامه سوى طريق واحد هو التوقيع على المراسيم
- كريم ثابت، نفسه ص ٤٢٩.
- ٤٥- محمد عوده، كيف سقطت الملكية في مصر ص ٢٩١.
- ٤٦- مضابط مجلس النواب، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١
- ٤٧- الرافعي، مقدمات ثورة يوليو ص ٣.
- ٤٨- صلاح عزام، مصطفى النحاس "وثائق" ص ٣٧، ٣٠. ..
- ٤٩- عبد الفتاح حسن، ذكريات سياسية ص ٥٧.
- ٥٠- مضابط مجلس النواب، جلسة ٤٦، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥١.
- ٥١- محمد حسنين هيكل، ص ٣٧٧، برقية من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥١.

٥٢- حسين هيكل، سقوط نظام ،، بوقية من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية المصري

بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ ص ٣٧٧

الأهرام ع ٢٤٠٩٦، ٣ نوفمبر ١٩٥٢ ص ١١.

٥٣- هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية ١٩٤٥-١٩٥٢ ص ٣٣٧

• وذلك رغم أن الوفد سبق وأعلن -أثناء وجوده خارج الحكم- أنه لا معاهدة مع بريطانيا

١٩٤٧

مضابط مجلس النواب، جلسة ٢٨ بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٠.

54 F.O 371/90132 . Cairo to F.O 11 May .1951 no 309 secret

55 FO 371/90139 .F.O TO HIS Mayesty s representatives .31 Aug .1951 no

235 .Con/idential

المصري ع ١٩٥١/٨/٢٨ ص ١، ٢

56 Ibid.90134 F.O To Cairo 16 Guly .. 1951

٥٧- سيد مرعي، أوراق سياسية ج ١، ط ٢ ص ١٨٢

• وذلك رغم أن صناع السياسة البريطانية اعتقدوا أنهم يمكن أن يستفيدوا من سياسة المهادنة

بين الوفد والملك، بل واعتقدوا أيضا أن الملك يمكن أن يؤثر على النحاس . وبالفعل حاول

الملك إبلاغ النحاس أن أسلوب وزير الخارجية لا يناسب الظروف الدولية ولكنه فشل في

تنفيذ ما تريد بريطانيا

FO 371/90140.13.spt .1951 .JE 1015/242.

٥٨- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٢٢٣.

٥٩- لطيفة سالم، نفس المرجع ص ٤٥٣ .

60 -FO371/ALEX. Oct .6.1951. no 627 prem 8-1388 .part 4. Stevenson .

٦١- محمد حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٢.

٦٢- محمد عوده، كيف سقطت الملكية ؟، ص ص ٢٩٠، ٢٩٢

• كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاستخدام القوة العسكرية بحجة حماية مصالحها في مصر، وكانت قد

درست ذلك منذ بداية المفاوضات، كما أنها درست الإجراءات التي يمكن أن تتخذها في حالة

قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة وشل عمل القاعدة البريطانية في القناة.

٦٣- حسين هيكل، المصدر السابق ص ٣٨٠.

٦٤- كريم ثابت، المصدر السابق.

65 - Mohammed Abd Ewahab . Nasser s American and foreign policy.

٦٦- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق ص ٤٢٨

• هذه الدول هي الولايات المتحدة و إنجلترا - فرنسا - تركيا.

٦٧- كريم ثابت، نفس المصدر.

68 Mohammed Abd Elwahab p.p.28.29

٦٩- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق.

70 Bryson .Thomas .American Diplomatic Relations with the middle East 1784 1978 p.p.179.180

* كان هذا قد طرحته الولايات المتحدة على بريطانيا في مؤتمر واشنطن في ٨ سبتمبر ١٩٥١

71 -FO371/90182 . British Embassy .Cairo to F.O 7Nov .1951. Alex .28 Oct (نقلا عن محمد عبد الوهاب ص ٢٩) 1951 to American Embassy

٧٢- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣، ملف ٢/١٩ / تقارير صحفية وسياسية نقلا عن وكالة تاس بالقاهرة).

٧٣- المصري، ع ١٤ أكتوبر ١٩٥١ ص ٢.

٧٤- جمال الشراوى، حريق القاهرة ن قرار انعام جديد.

75 -F.R.U.S..UOLV 1951 . p 436 . the Ambassador in Egypt (Caffer) to the Dept of state (secret) Cairo Nov .30/1951 . 641.741..11/3/1951 .

76 -Campbell .John Defense of the Middle East . p 41

77 Ibid

78 -Campbell .Jhon .Defence of the middle Egypt probelpm of American policy .pp .41 .44

٧٩- فادية سراج الدين، التحرر الوطني، القضية المصرية في المرحلة الأخيرة ص ص ٧٨، ٧٩

Mohammed Abd Elwahab opcit .p 29 (من أوراق اتشيون).

80 Ibid

٨١ FO371/90132 .from Washington to F.O no 3355 .17 Oct .1951 .

Mohammed Abd Elwahab op cit .pp .29 30

82 F.R.U.S .VOLV 1951 .p.439 . the Ambassador in Egypt caffery to the dept of state (secret) no .828.6/12/1951

٨٣- نقلا عن التاييمز بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٥١

سيرانيان، مصر ونضالها ص ٢٥.

84 -Mohammed Abd Elwahab opcit .p.30

85 -FO371/90130 .Ministry of defense to F.o.3 April 1951 JE 1051/63 .secret .

86 -FO371/90133 .FO to washing ton 15 June 1951 .no 640 .top secret F.O371/90133. 25 May 1950 .JE 1051 /1/5k

87 -F.O371/90133 29 May 1950 Anglo Egyptian negotiation .JE 1051/ 115k F.o Ibid 90130 .Cairo to FO 2April 1951 .no .246 Immediate secret

88 -Mohammed Abed Elwahab opcit . p. 30

٨٩- المصري ع ١٠ / ١٠ / ١٩٥١ ص ١

* فقد زادت من عدد جنودها عما حددته المعاهدة في القتال "كذلك سياستها تجاه فلسطين تعد خرقاً لكل المعاهدات الدولية منها معاهدة ١٩٣٦، التي تنص على ألا يتخذ أحد الطرفين موقفاً لا يتفق مع الدول المخالفة في علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى"

• كذلك لم تقم بتسليح الجيش المصري وتحدد دائماً باستخدام القوة وهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة

FO 371/90140. the Egyption stand point Minute of 24/4/1951.

٩٠- الرافعي، فلاي أعقاب الثورة ج ٣ ص ٣٩

البلاغ ع ١٩٥١/١٠/١٠ ص ١

* الدول الثلاث هي إنجلترا - فرنسا - أمريكا.

91 -FO 371/90141 . FO to Alex .10 Oct .1951 no 682 .Immediate (secret)

92 -Ibid

93 FO 371/90141 .FO to Alex .10 Oct .1951 .no 1011 Emergency Concidential

94 Campbell Jhon Defence of the middle East problem of American policy . p.41 .

95 Mohammed Abd Elwanab .op cit

٩٦- أيدين، مذكرات، ج ١ ص ٣٢٣

• كانت بريطانيا تخشع أن يحدث في مصر مظلما حدث في إيران وبالتالي تبدو عاجزة عن اتخاذ أي خطوة إيجابية تحافظ على هيبتها.

97 -Mohammed Abd Elwahab Ibid

٩٨- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين ص ص ١١٣، ١١٤.

٩٩- عادل ثابت، المصدر السابق.

١٠٠- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣، ملف ٢/١٩ تقارير صحفية وسياسية.

١٠١- مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة ٤٦ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥١.

١٠٢- المصري ع ١٩٥١/١٠/١٠، ص ١، ع ١٩٥١/١٠/١٢ ص ٢

• ذكرت الإحصاءات الرسمية انه رحل ما يقرب من ٥٨ ألف عامل مصري عن المعسكرات الإنجليزية حتى ١٧ نوفمبر ١٩٥١، كما توقف عن العمل ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ ألف عامل، الأهرام، ع ٢٣٧٤٩، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١، ص ٣.

١٠٣- ذكرت الإحصاءات الرسمية انه رحل ما يقرب من ٥٨ ألف عامل مصري عن المعسكرات الإنجليزية حتى ١٧ نوفمبر ١٩٥١، كما توقف عن العمل ما يقرب من ١٥ إلى ٢٠ ألف عامل

• الأهرام، ع ٢٣٧٤٩، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥١، ص ٣

- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين ص ١٧٠.
- ١٠٤- صلاح الشاهد، نفس المصدر ص ١٧٠ .
- ١٠٥- نفسه.
- ١٠٦- أرشيف الخارجية السري، محفظة ١٤١٣، ملف ١٩/١، تقارير صحفية وسياسية بتاريخ ٨/١٠/١٩٥١.
- ١٠٧- أرشيف الخارجية، محفظة ١٤١٣، ملف ١٩/٢، تقارير صحفية وسياسية الأهرام، ع ٢٣٧٤٩، ١٧ نوفمبر ١٩٥١.
- ١٠٨- سريانيان، مصر ونضالها الوطني من أجل الاستقلال ص ٢٤٢.
- ١٠٩- عادل ثابت، فاروق، الملك الذي غدر به الجميع ص ٢٢٦.
- ١١٠- أرشيف الخارجية، محفظة ١٤١٣، ملف ١٩/٢ / تقارير صحفية وسياسية "أنباء عن وكالة تاس بالقاهرة وما أذاعته رويتر".
- ١١١- حسنين هيكل، المصدر السابق.
- ١١٢- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ص ٢٢٣.
- 113 -FO371/90142 Stevenson Alex to FO no .139 .priority and top secret .te
- 114 -FO 371/90146 JE1051 – 405 Stevenson Cairo . Oct ..31.1951
- الياس اندوارس : بدأ موظفا بالإدارة الإنجليزية بالسودان، رفع الإنجليز شأنه حتى أصبح عضوا بمجلس إدارات الكثير من الشركات، وصار ممثلا للحكومة المصرية في مجلس إدارة شركة قناة السويس وعضوا بمجلس الشيوخ ومستشارا اقتصاديا للملك، جمال الشقراوى، قرار اتمام جديد ص ٢٣٩
- 115 -FO371/90150 JE10151 – 496 Chancery F.O Cairo Dec .4 .1951 no 1418
- ١١٦- الأهرام ع ٢٣٧٤٨، ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ص ١.
- 117 FO .141.145..24-51 .g. Memora ndumora from sir Cecil camp bell . Oct .22.1951
- ١١٨- محسن محمد، سقط النظام في أربعة أيام ص ١٠
- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق.
- ١١٩- حسن يوسف ص ٣٠٥
- فقد اعترض الملك على ذهاب وزير الخارجية إلى باريس ولكنه سحب معارضته عندما هدد النحاس بالاستقالة، كذلك عندما أصدرت الوزارة قرارا بشأن التعليمات إلى قوات الجيش المصري في السودان بالا يقاتلوا الإنجليز، كانت الإقالة واردة ولكنه تراجع
- روز اليوسف، ع ٢٥ أغسطس ١٩٥١ ص ٤.
- ١٢٠- حسن يوسف، نفس المصدر.

- ١٢١- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق ص ٤٣٠.
- 122 - FO 371/90140 Alex to FO .9 Oct .1951 - no 673 Immediate.
Confidential
- ١٢٢- صلاح الشاهد، المصدر السابق ص ١١، ١٢.
- ١٢٤- حسنين هيكل، سقوط نظام ص ٣٧٩.
- ١٢٥- حسنين هيكل، سقوط نظام "تقرير كوف دى مورفيل" السفير الفرنسى في القاهرة ص ٣٧٩، ٣٨٠.
- ١٢٦- المصدر السابق.
- ١٢٧- حسنين هيكل، المصدر السابق "تقرير مكتب المدير المقيم لشركة قناة السويس ص ٣٨٠.
- ١٢٨- نفس المصدر، وثيقة رقم ٦٧ مذكرة من الخارجية البريطانية إلى السفارة في القاهرة بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٥١.
- ١٢٩- المصدر السابق.
- وقد حاولت إسرائيل استغلال ذلك والتقرب على بريطانيا حيث صرحت عن طريق وزير خارجيتها لبريطانيا بان حكومته على الاستعداد للتعاون مع الحكومة البريطانية وتقديم كافة التسهيلات لذلك.
 - حسنين هيكل برقية من الوفد البريطاني بباريس إلى الخارجية البريطانية ١٧/١٢/١٩٥٢
- ١٣٠- الراحل مقدمات ثورة يوليو، ص ٣٨، ٣٩.
- ١٣١- على سلامة، ما لا يعرفه النحاس عن النحاس ص ١٦٧.
- ١٣٢- حسنين هيكل، ملفات السويس، برقية من السفير البريطاني بالقاهرة إلى وزارة الخارجية، أول نوفمبر ١٩٥١.
- ١٣٣- صلاح الشاهد، المصدر السابق ص ١١٤، ١١٥.
- ١٣٤- عبد المغنى سعيد، إسرار السياسة المصرية في ربع قرن، ص ٢٤٢.
- ١٣٥- عادل ثابت، المصدر السابق.
- ١٣٦- أرفيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣ / ملف ٢/١٩ تقارير صحفية وسياسية (أنباء عن وكالة تاس بالقاهرة)..

الفصل الرابع

الوفد والكفاح المسلح

كان إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ يعنى أن قضية مصر وكفاحها الوطني قد اتخذت خطأ سياسياً جديداً تجاه الحكومة البريطانية وقواتها الموجودة في القناة، والتي لم يعد لوجودها أساس "شرعي" حيث أصبحت تمثل قوة احتلال يجب مقاومتها. وبالفعل أبلغت الحكومة المصرية ذلك إلى السفارة البريطانية في القاهرة وذكرت أن وجود القوات البريطانية سيكون ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية، كما أشارت إلى ضرورة إنهاء النظام الإداري المؤقت الذي أقيم في السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين^(١).

وقد جاء رد الحكومة البريطانية ليعبر عن مدى حنق بريطانيا على الحكومة الوفدية بعد إلغاء المعاهدة ورفض المقترحات الرباعية الخاصة بتأسيس قيادة مشتركة من الحلفاء في الشرق الأوسط تمهيداً لإحاقها بحلف شمال الأطلسي، ورفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بإلغاء المعاهدة من طرف واحد واعتبرت ذلك مخالفاً للمواثيق الدولية، وانتهاكاً للمادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، بل إنها حددت الحكومة المصرية بأنه في حالة إصرارها على إلغاء المعاهدة فستحمل الحكومة المصرية مسئولية أي أضرار تلحق بالأمن والنظام الذي ينتج عن ذلك^(٢).

وقد كان هذا الرد بمثابة إنذار للحكومة المصرية أصبحت تواجه معه عدة جهات وبالتالي أصبحت في موقف حرج.

فقد كانت الحكومة الوفدية في حالة تهديد مستمر من جهة القصر الذي يحاول البحث عن ذريعة لإبعاد الوفد عن الحكم دون أن يؤثر ذلك على الرأي الشعبي، وكذلك بريطانيا التي أوضحت أنها تواجه صعوبات مع الحكومة القائمة وأن الحكومة

المصرية تتبع سياسة قد تجلب الكوارث على مصر، وأوضحت أن الملك هو الوحيد الذي يمكنه إنقاذ الموقف - رغم ضعفه - وأن بريطانيا على أتم استعداد لتقديم المساعدة له لإعادة البناء، وقد أبدى الملك ترحيبه بذلك، وأكد أنه سيستخدم نفوذه لإجبار الحكومة على تسهيل الاتفاق مع الإنجليز^(٣)، والحقيقة أنه رغم رغبة فاروق في ذلك إلا أنه لم يستطع التنفيذ.

كما أن الوفد كان يواجه كذلك ضغطاً آخر من قبل الحركة الوطنية الساعية للصدام مع الإنجليز، فقد كان الوفد لا يستطيع الوقوف أمامها وكذلك لا يستطيع أن ينعزل عنها ويتركها لتخطاه خلف قيادة أخرى، ومن ثم فقد كان حتماً أن يصطدم بالاستعمار البريطاني بشكل سافر حتى يظل محتفظاً بشعبيته خصوصاً مع ازدياد التدهور الاقتصادي الذي أصاب البلاد ومن ثم فقد قدر للعمل الدبلوماسي المصري ولو إلى حين أن يتراجع إلى الخلف لتبدأ المعركة المسلحة في القنال بين معسكرات الاحتلال والقوات البريطانية وبين المدنيين في منطقة القناة مدحماً وقراها^(٤)، وازداد التوتر وأخذ شكل الفوضى وتوافر السلاح في أيدي الأهالي وانطلق الفدائيون في كل مدن القناة مما أحدث انزعاجاً واضحاً للقوات البريطانية^(٥) واثارت اثرة الخارجية البريطانية التي رأت ضرورة إبلاغ الملك بأن هذا يهدد الأمن العام وأشارت إلى ارتفاع مؤشر الدعاية لصالح التعاون مع الاتحاد السوفيتي وازدياد النشاط الشيوعي^(٦)

ورغم ظهور هذا الخطر إلا أن بريطانيا لم تغير موقفها وإنما استمرت في تعزيز قواتها في منطقة القنال التي شهدت أحداثاً مأساوية في بور سعيد والإسماعيلية، حين هاجمت القوات البريطانية المظاهرات السلمية التي تدخل البوليس لتفريقها، كما استخدم الإنجليز العربات وأطلقوا النيران على المتظاهرين مما زاد من استفزاز المتظاهرين ومحاولتهم مهاجمة القنصلية الفرنسية والأمريكية^(٧).

وقد ذكر "موريسون" بأن بريطانيا ستحمى حقوقها في مصر وستحمى حق الشعب السوداني في ألا يكون موضوع مساومة من جانب المصريين ورغم أن هدف حكومة العمال البريطانية هو استقرار النظام والأمن في العالم وتعزيز دعائم السلام عن طريق الأمم المتحدة^(٨).

وقد أدت هذه التصريحات إلى ازدياد اشتعال حركة الكفاح المسلح في منطقة القنال مما أدى إلى شعور القوات البريطانية باليأس من إمكانية التفاوض مع الوفد، بل إن بريطانيا اعتبرت أي محاولة للتصالح معها تنطوي على أنه ضعف وتنازل، ومن ثم فلا بد من القيام بعمل ينهي حياة الحكومة الوفدية^(٩).

ولاشك أن خطة الحكومة البريطانية كانت قائمة على أساس الوصول إلى تسوية مع مصر تمكنها من الاحتفاظ بقاعدة عاملة تخدم قيادة الشرق الأوسط وكانت ترى أن هذا لا يمكن أن يتم مع الحكومة الوفدية - هذا عكس ما حدث في عام ١٩٤٢ - لذلك كان جزء من خطتها هو تغيير حكومة الوفد بحكومة أخرى تكون أكثر مرونة واستعداداً للاتفاق مع الحكومة البريطانية^(١٠).

وهكذا أصبح لبريطانيا هدفان أحدهما سياسي والآخر عسكري خصوصاً أن تمسكها بالمعاهدة كان يحتم عليها فرض إجراءات تكفل الأمن العسكري للقاعدة البريطانية وهذا سيحتم بدوره تصاعد حركة المقاومة الوطنية وبالتالي سيؤدي إلى تأخير الهدف السياسي لبريطانيا وهو التوصل إلى تسوية مع مصر تحقق المصالح البريطانية.

أما بالنسبة للهدف العسكري فقد شجع العسكريين البريطانيين على الاتجاه نحو مزيد من التشدد مع مصر فالجنرال روبرتسون - قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط - يرى ضرورة اتخاذ إجراءات شديدة للمحافظة على موقفها في

منطقة القناة ويجب أيضاً تطبيقها بهدف إقناع المصريين باليأس من قضيتهم^(١١) ولكي لا تدع لدى المصريين مجالاً للشك في تصميمها على تحقيق ذلك^(١٢)

ومن ثم فقد جهزت خططها على ثلاثة مراحل تقتضي الأولى والثانية فرض إجراءات أمن وحراسة للقوات البريطانية في منطقة القناة لمواجهة العمل الفدائي وعدم التعاون الإداري المتوقع من جانب المصريين في المنطقة، والثالثة محاصرة المصريين في منطقة القناة أطلقت عليها اسم "روديو" Rodeo^(١٣).

وقد وافقت الحكومة البريطانية على وجهة النظر العسكرية إلا أنها تحفظت على ما وصف بإجراءات "الحصار المضاد" لمنطقة القتال على أساس ألا يطبق إلا عند الضرورة^(١٤).

وقد حرصت بريطانيا قبل تنفيذ خططها على اتخاذ عدة خطوات رأت أنه يجب أن تتم قبل الشروع في تنفيذ الخطة مثل حث الملك على التخليص من الحكومة الوفدية وتعيين حكومة مصرية يكون لديها استعداد للتعامل مع بريطانيا وكذلك أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يؤدي إلى إضعاف الثقة في حكومة الوفد حتى يتم سحب التأييد الشعبي منها.

وأخيراً يجب أن تحصل دائماً على التأييد الأمريكي لكل ما تقوم به في مصر وخصوصاً بالنسبة لاستخدام الحكومة البريطانية للقوة^(١٥).

وقد أبدت أمريكا بالفعل تأييدها المعنوي لأية إجراءات أمنية بدعوى الدفاع عن النفس وحماية الرعايا البريطانيين ولكنها رفضت المرحلة الثالثة من الخطة فيما يختص بحصار منطقة القتال على اعتبار أن مثل هذه الخطوة سيؤدي حتماً إلى إثارة الكثير من المشاكل الخطيرة المتعلقة بالرأي العام العالمي وطالبت من القوات البريطانية ضبط النفس حتى تحتفظ بتأييد الرأي العام العالمي^(١٦).

وبالفعل بدأت الحكومة البريطانية تنفذ خططها وذلك بحث الملك على ضرورة تغيير حكومة الوفد بحكومة أخرى تحقق الاستقرار في مصر وكان ذلك بواسطة "أندراوس" المستشار الاقتصادي للملك الذي أعطى للحكومة البريطانية انطباعاً بأن الملك سيتخلص من حكومة الوفد (*) (١٧)

وقد أكد وزير الخارجية البريطانية رغبة حكومته في المساعدة في إصلاح الضرر الذي نتج عن سياسة الوفد، وأشار إلى أنه إذا استمرت هذه الحكومة فإن الأضرار ستكون كبيرة (١٨).

ولعل هذا يؤكد أن بريطانيا كانت في تهديد خفي مستمر سواء للملك أو للحكومة. فما كان يؤدي إلى نتيجة عكسية لما تريده. كما يؤكد أن الموقف البريطاني تجاه القضية المصرية والكفاح المسلح كان قائماً على أساس استخدام القوة لمواجهة الموقف المصري بدعوى الدفاع عن النفس.

ويتضح من خلال الرسائل المتبادلة بين السفير البريطاني وحكومته أن الملك كان يريد الحصول على تأييد الحكومة البريطانية بالاعتراف بالتاج المصري على السودان ثمناً لتعاونيه. وقد أبلغ "نوري السعيد" للسفير البريطاني في بغداد ما يؤكد ذلك (١٩)، وقد أوصى السفير البريطاني بضرورة تقديم الحكومة البريطانية مبادرة سياسية للملك توفق بين طموحه في السودان وبين حق السودانيين في تقرير مصيرهم * (٢٠).

كذلك حاولت الحكومة البريطانية إغراء الملك وأتضح ذلك في توصيات السفير البريطاني لحكومته بعرض حل لمشكلة الدفاع على أساس المقترحات الرباعية بعد تعديلها لتصبح أكثر قرباً من التطلعات المصرية بشرط أن تعود الأوضاع في القنال إلى ما كانت عليه قبل إلغاء المعاهدة، وأن تقوم الحكومة البريطانية بسحب

قواتها التي أحضرها إلى القتال. وذكرت أن هذا يمثل للملك نصراً سياسياً وبالتالي تقوم الحكومة الجديدة بعدم التعاون مع "الإرهاب" في المنطقة^(٢١).

وقد أشار السفير البريطاني الذي كان أكثر قرباً من الأحداث في مصر إلى أن الوقت لم يعد في صالح بريطانيا، وأنه يجب على حكومته أن تسرع بالتعاون مع مصر لإنهاء الأزمة الحالية، لأن الأحداث تؤكد أن أي حادثة في منطقة القتال تزيد من التعجيل بالأخطار التي تنجم سواء من جانب الحكومة المصرية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، أو عن طريق عجز الحكومة عن المحافظة على القانون والنظام^(٢٢).

كذلك طالب السفير البريطاني حكومته ضرورة مواجهة الوضع الراهن الذي لا يمكن تغييره بسهولة كما لن تستطيع أية حكومة مصرية تغييره^(٢٣) ولكن رغم كل محاولات السفير البريطاني لإقناع حكومته بأن الأوضاع تغيرت إلا أن بريطانيا كانت مصممة على رفضها بل أن الحكومة البريطانية استمرت في تعنتها وتهديدها، فقد نقل السفير رسالة "أيدن" إلى الملك كتابة من خلال "حافظ عفيفي" في ٢٩ ديسمبر ١٩٥١ تحمل تهديداً بريطانياً صريحاً جاء فيها "أن قواتنا في منطقة القتال تستطيع أن تبقى هنا إلى الأبد وأنه إذا استلزم الأمر سنضطر إلى اتخاذ إجراءات أخرى تساعد قواتنا على المحافظة على مركزها هناك"^(٢٤).

وبناءً على ذلك فقد وضعت بريطانيا خطة تقوم على أساس إعادة احتلال القاهرة والتخلص من حكومة الوفد، وإيجاد حكومة بديلة (Rodeo)، واعتقدت أن ذلك يمكن أن يتم بمساعدة الجيش الذي يخضع للملك - من وجهة نظر بريطانيا ولكنها عادت وتراجعت^(٢٥) خصوصاً بعد ضغط الولايات المتحدة على بريطانيا لتقديم تنازلات لوجهة النظر المصرية وإيجاد حل للصراع القائم بينها وبين مصر، خوفاً من تطور الموقف إلى حد أن يصبح معه الاتفاق مع مصر مستحيلاً^(٢٦).

وأقع السفير الأمريكي - كافري- في القاهرة حكومته بضرورة تحقيق الحد الأدنى لمطالب القصر من أجل الوصول إلى تسوية وذلك من خلال تقرير إنجليزي - أمريكي مشترك عن الموقف الحالي في مصر*^(٢٧).

وهكذا يتضح أن بريطانيا كانت حريصة إرضاء الأمريكان وإشراكهم في كل ما تتخذه من خطوات أو تزمع اتخاذه.

هذا على الجانب البريطاني، أما من جانب الحكومة الوفدية فنلاحظ أنها كانت موقنة أن المعركة التي ستخوضها مع بريطانيا غير متكافئة وتعلم أن إمكانياتها وقدرتها على المواجهة الحاسمة مع بريطانيا ضعيفة.

بل أن الحكومة الوفدية كانت تخشى أيضا تطبيق بريطانيا لعقوبات اقتصادية وخصوصاً منع وصول البترول إلى الدلتا وعزل الجيش المصري في سيناء وتجميد الأرصدة الإستراتيجية وغيرها^(٢٨) من العقوبات التي يمكن أن تؤدي إلى ازدياد السخط الشعبي ضد الحكومة مما يؤثر بدوره على القرار السياسي للحكومة المصرية.

وقد كانت الحكومة المصرية حريصة على البحث عن وسيلة أقل عنفاً حتى لا تقع في مواجهة مع بريطانيا، لذلك حاولت في البداية شل عمل القاعدة البريطانية، كما حاولت فتح باب المفاوضات بشرط أن تقدم بريطانيا صيغة ترضى المصريين بخصوص السودان وكان ذلك بواسطة "انداروس" لعرض إمكانية استئناف المفاوضات.

وقد وافقت الحكومة البريطانية بشرط العمل على عودة التعاون مع القوات البريطانية وتوقف الحملة التي تشنها الصحف المصرية ضد البريطانيين، ولكنها رفضت تقديم أية تنازلات لمصر على حساب السودانين^(٢٩). وهذا يؤكد تصميم بريطانيا على موقفها.

وقد علق فؤاد سراج الدين عقب مقابلة له مع السفير البريطاني بأن الأوضاع لا يمكن أن تعود إلى ما قبل الإلغاء للمعاهدة، وطلب أن يكون التفاوض في إطار الأوضاع القائمة^(٣٠).

وهذا ما أكدته أيضا وزير الخارجية المصري - محمد صلاح الدين - لايدن في باريس - بناء على طلب لايدن - حيث اشترط ضرورة وقف أعمال الفدائيين في منطقة القتال والتوصل إلى اتفاق على أساس المقترحات الرباعية ولكن صلاح الدين أصر على موقف حكومته، وكان رد لايدن يؤكد أن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تقبل بغير ذلك^(٣١).

وقد وصفت الحكومة البريطانية العمليات الفدائية بالعمليات "الإرهابية" التي لا بد أن يتم القضاء عليها أولا وأن سياسة العنف لم تجربها على التنازل^(٣٢). وكان الدفاع عن النفس والأرض أصبح ليس من حق أصحابه ؛

وردت الحكومة المصرية على ذلك بأن لديها الكثير من الوسائل التي تحقق أهداف المصريين، وبدأت في اتخاذ عدة إجراءات تعمل على تقييد وشل حركة القاعدة البريطانية حتى تفقد فاعليتها وقيمتها الاستراتيجية، فقامت بإلغاء الإعفاءات الجمركية التي كانت تمنح للقوات البريطانية في مصر بمقتضى المعاهدة، وعدم تعاون سلطات الجمارك مع الإنجليز في تقديم أية تسهيلات خاصة بتفريغ وشحن سفنها، كما منعت مواد التموين وأمنت تصاريح الإقامة للإنجليز وإيقاف هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية والامتناع عن تزويد السفن البريطانية بالوقود والماء^(٣٣).

وبالفعل أدى انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية إلى فقد قاعدة القناة لأهميتها، وأشارت السلطات البريطانية إلى ذلك بأنه لا يمكنها البقاء بدون عمال وأنه لا يمكن " أن تكون هناك قاعدة بدون وجود عمال " ^(٣٤).

وقد نشرت الصحف السوفيتية في نيا لوكالة "تأس" بلندن أن هناك كثير من المظاهرات في مصر ضد الإنجليز والأمريكان. في أنحاء كثيرة من القطر المصري كما أذاعت " رويتر " بأن آلاف العمال والطلبة والمستخدمين أعربوا عن تصميم الشعب على المقاومة. وأنه قد انسحب عدد كبير من الأيدي العاملة المصرية مما أثار البريطانيين^(٣٥).

وقد أرسل أر سكين - قائد القوات الإنجليزية في منطقة القنال - تقريراً إلى السلطات الرسمية موضحاً أن منطقة القناة كانت قبل إلغاء المعاهدة قاعدة وأن الاحتفاظ بقاعدة عسكرية يستوجب ضرورة توافر الأيدي العاملة والموارد المحلية التي تكفي القوات العسكرية، وتوافر الأمن الداخلي ووسائل المواصلات في المنطقة، وهذا أصبح غير متوافر الآن وبالتالي فقدت القاعدة أهميتها وأهم خصائصها^(٣٦).

وبالفعل لم تصبح هذه القاعدة آمنة ولا عاملة، وقد ساعدت الحكومة على ذلك حتى أنها أنشأت مكاتب مختلفة في مدن القناة لتسجيل أسماء عمال المعسكرات البريطانية من المصريين والسودانيين المنسحبين من خدمة هذه المعسكرات^(٣٧) كما حاولت الحكومة وضع خطة لتشغيلهم وإيوائهم، وقد كان العمال يرضون بأقل أجور في مقابل عدم العمل في المعسكرات البريطانية^(٣٨).

وقد وصفت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عملية انسحاب العمال أنها الخطوة الإيجابية الوحيدة لتنفيذ إلغاء المعاهدة بل أن هذا العمل أنجح خطة الحكومة في إلغاء المعاهدة^(٣٩).

وثمة ملاحظة هنا أن هناك إشارات إلى أن حكومة الوفد لم تكن مستعدة لمرحلة ما بعد الإلغاء حسب تقرير السفارة الفرنسية أن العمل كان فعل ورد فعل إلا أن الأحداث تثبت أن هناك استعداداً - قد يكون محدوداً - ولكنه وجد متمثلاً في

مكاتب تشغيل العمال المنسحبين وكذلك تشجيعها للحركات الفدائية. ولذلك فقد نادى أر سكين بضرورة الانتقام الفوري من الحكومة المصرية وتطبيق أقصى العقوبات على مصر^(٤١).

ومن ذلك رغبتها في فرض السيطرة العسكرية على المنطقة من خلال إقامة حكومة عسكرية بريطانية^(٤٢) ولكنها ما لبثت أن تراجعت خوفا من تصاعد عمليات الكفاح المسلح وما يترتب على ذلك من رد فعل بريطاني عنيف، كما أنها كانت تدرك أن هناك تداعيات قانونية وسياسية وعسكرية خطيرة، حيث لم يكن من حق الحكومة البريطانية فرض حكومة عسكرية بالقوة* من الناحية القانونية^(٤٣).

أما من الناحية الإدارية فإن إقامة حكومة عسكرية كان يعنى أن السلطات البريطانية ستضع على عاتقها عبء ثقل من الموارد من أجل تعويض انسحاب العمال المصريين^(٤٤).

كذلك فإن السلطات البريطانية سيصبح عليها عبء أن تتولى إدارة الملاحة في القناة مما يدخلها في التزامات دولية ويعرضها للمتاعب من جانب بعض الدول وخاصة روسيا الأمر الذي سوف يعرضها للانتقاد والهجوم^(٤٥). بالإضافة إلى أن إعلان حكومة عسكرية سيعرض الحكومة البريطانية للمساءلة أمام مجلس الأمن وسيصفها بالمعتدية على حقوق السيادة المصرية في منطقة القنال مما يؤدي إلى أن تفقد التأييد الدولي^(٤٦).

ومن ثم فقد استبعدت بريطانيا فكرة الحكومة العسكرية ولكنها لم تتوان في البحث عن وسيلة تساعد على إقالة حكومة الوفد في أسرع وقت ممكن، لذلك بدأت مراسلات سرية مع الملك تحته على إقالة حكومة الوفد وتشكيل حكومة جديدة تكون أكثر مرونة وأكثر قدرة واستعداداً على عقد اتفاقية جديدة مع بريطانيا، وقد كانت حريصة على أن تكون في إطار المقترحات الرباعية.

وهكذا كانت هذه المالبسات فرصة للملك وبعض أعداء الحكومة للتخلص من الوفد وهكذا ظهر غياب التماسك الوطني مما شجع بريطانيا على استغلال ذلك كما نصحتها سفيرها^(٤٦) ولكن هذا لم يكن يعني أن أي حكومة جديدة يمكن أن تتنازل عن مطلب الجلاء للقوات البريطانية، كما أن الملك كان مصمماً على مسألة التاج للملك مصر والسودان^(٤٧) ورغم ذلك فقد التقت مقاصد الملك مع مقاصد بريطانيا في الإطاحة بحكومة الوفد ومن ثم فقد بدأت تعد العدة لذلك، حيث إن بريطانيا كانت تريد أن تبدو بعيدة عن موضوع التخلص من الحكومة، لذلك عندما وقع اختيار الملك علي "علي ماهر"، رحبت الحكومة البريطانية بذلك، بل إن السفير البريطاني طلب أن يصرح "علي ماهر" بأن القوات البريطانية ستبدأ في الانسحاب بمجرد موافقة الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية كأساس للمفاوضات وبعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة القتال^(٤٨).

وقد حرص كلا من الملك والإنجليز علي أن يظهر أن سياسة المستوي الداخلي حيث عدم استقرار الأمن في البلاد وكذلك فشلها في إجبار الإنجليز علي الخروج بالقوة من مصر^(٤٩).

وهكذا بدأت الحكومة البريطانية تستعد لاستكمال خطتها وذلك بالقيام بعمل عسكري في منطقة القنال وذلك حتى تنعكس آثاره السلبية علي الحكومة في القاهرة ولذلك، أخذت تزيد من إجراءاتها العسكرية ثم اتبعت ذلك بتطبيق العقوبات الاقتصادية التي ستظهر عجز الحكومة عن المواجهة أمام الشعب وبالتالي يفقد الشعب الثقة في حكومته^(٥٠). ولعل فرض الحظر علي نقل البترول من معمل تكرير السويس إلى القاهرة بسبب رفض عمال السكة الحديد التعاون مع القوات البريطانية في منطقة القناة.

كان مظهرها هذه الاستفزازات للحكومة فقد أدى هذا إلى قلق الحكومة الوفدية، بل أنها ظهرت بمظهر ضعيف اتضح عندما اتصلت بالسفارة البريطانية من

خلال "عبود باشا" - في القاهرة تطلب رفع هذا الحظر وتأجيله لمدة ٢٤ ساعة فقط لأن ذلك سيؤثر على المخازن في القاهرة مما يؤدي إلى كارثة إنسانية^(٥١) في مصر. وقد وافق السفير ولكنه اشترط ضرورة تعاون مصلحة السكة الحديد مع الإنجليز ونقلهم^(٥٢).

كما قام الملك بإرسال "أند رواس" لنفس الغرض، ووعد بوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ المطالب البريطانية، وعرض على السفير الأمريكي إمكانية قيام السلطات البريطانية بمصادرة قاطرات السكك الحديدية بالقسوة وإجبار الهيئة على التعاون معها^(٥٣).

وقد يكون هذا الموقف من جانب الملك محاولة لكسب الرأي العام الشعبي وحتى لا تتزايد مشاعر الكراهية ضد الملك والإنجليز، ومن ناحية أخرى حتى لا تنفرد الحكومة الوفدية بحجي ثمار التعاطف الشعبي.

ورغم ذلك لم تراجع الحكومة البريطانية عن موقفها، وكذلك استمر انسحاب المصريين من قاعدة القتال، ولم يقدموا أي تسهيلات لنقل الإنجليز، بل أن الحكومة المصرية قامت بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٥٠٠٠٠ جنيه لمواجهة حالة العمال الذين تركوا العمل بمعسكرات الجيش البريطاني بمنطقة قناة السويس^(٥٤).

وقد أدى هذا إلى اشتداد غضب القوات البريطانية التي طلبت من رؤسائها إعطائهم سلطة الاعتقال والطرد من المنطقة خصوصاً ضباط البوليس الذين يساعدون العمال على الانسحاب مثل ضباط القسم المخصص - البوليس السياسي بالإسماعيلية - وبالفعل أصدرت السلطات البريطانية تعليماتها بعدم دخول البوليس المصري إلى المعسكرات البريطانية وكذلك أعضاء السلطات المحلية وكل ما يقوم بتحريض العمال على ترك العمل في المعسكرات البريطانية^(٥٥).

كذلك طلب العسكريون البريطانيون طرد القوات المسلحة المصرية من منطقة القناة ولو بالقوة^(٥٦). ولكن الحكومة المصرية لم تلق بالاً إلى ذلك واستمرت في تزويد المواطنين بالأسلحة وتشجيعهم على الكفاح، وفي الوقت نفسه تقدم وزير الخارجية المصري بمذكرة احتجاج إلى السفارة البريطانية ضد الأعمال العدوانية التي تقوم بها السلطات البريطانية في منطقة القناة ضد العمال والضباط المستولين^(٥٧) وطلب أر سكين اتخاذ إجراء رادع من الجانب البريطاني لأنه لا يمكن أن يعتمد على البوليس المصري في مساعدته، كما ذكر أنه وردت إليه معلومات بدخول عدد من الفدائيين من الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي^(٥٨).

والحقيقة أن البوليس المصري في منطقة القناة قد جعل مهمة البريطانيين شاقة، وجعل تأمين وجود العائلات البريطانية هناك أمراً يكاد يكون مستحيلاً، لدرجة أن السلطات البريطانية قررت ترحيل العائلات البريطانية عن المنطقة^(٥٩).

وقد قام "أر سكين" بتقديم إنذار رسمي إلى ضابط البوليس المصري - اليوزباشي شريف العبد - يحذره فيه ويهدده بأن الإنجليز يعرفون الضباط المخرضين بالاسم وأنهم سيقومون بنفيهم إذا استمروا في تحريضهم للعمال والفدائيين^(٦٠).

وقد ردت الحكومة على هذا الإنذار بإصدار التصريحات المؤيدة لحركة الكفاح الوطني، فذكر فؤاد سراج الدين - في مؤتمر صحفي للأجانب - بأن الحكومة تعترض على حجز ضباط البوليس المصري^(٦١).

وفي تصريح آخر ذكر أن بريطانيا هي المسئولة عن تطور أحداث القناة حيث استخدمت الدبابات للتصدي لمظاهرة سلمية وأطلقوا عليها النار.

ووصف وزير الداخلية - فؤاد سراج الدين - أن ما يقوم به العمال هو حرية شخصية تابعه من الشعور الوطني لهم وأن من حق كل مصري حمل السلاح للدفاع عن نفسه^(٦٢).

وقد حاولت الحكومة البريطانية إزاء هذا الموقف من الحكومة المصرية استخدام وسائل الضغط السياسي لكي تعدل سياستها، فقدم السفير البريطاني إنذاراً إلى وزير الداخلية يطلب منه إعطاء تعليمات للسلطات المصرية في القنال بالعودة إلى التعاون مع السلطات البريطانية في المنطقة وهدد باستخدام الوسائل التي تراها الحكومة البريطانية لإجبار السلطات المصرية على التعاون معها^(٦٣).

وكذلك طالب السفير البريطاني بإعطاء تعليمات لإبعاد ضباط البوليس الذين يرى الإنجليز في وجودهم خطر على تعاون العمال المصريين^(٦٤).

ورغم ذلك استمرت أعمال العنف في المنطقة ولعب الكونستبلات الوطنيين دوراً هاماً إزاء نقل أخبار المعسكرات البريطانية وتحركاتها إلى الفدائيين وقام جنود البلوكات ومعظمهم من أبناء الريف بدور رائع في المعركة، حيث أبدوا مقاومة عنيفة في الإسماعيلية، وألحقوا خسائر فادحة بقوات العدو مما أدى إلى قتل جنود "الموريشان" وعمال القبرصيين^(٦٥).

وازدادت المطالبة بجلاء الإنجليز فوراً عن مصر وعدم استخدام القوة للاحتفاظ بقواتها في الأراضي المصرية ضد رغبة المصريين من خلال الصحف البريطانية^(٦٦).

كذلك تزايدت المظاهرات في الإسماعيلية، وتطورت في بور سعيد وخرجت أشد عنفاً، وهاجم الفدائيون مخازن البحرية البريطانية في المدينة وأشعلوا النيران فيها، وردت الحكومة البريطانية باحتلال المدينة بقواتها المصفحة واحتلت مكاتب الجمارك والجوازات ببور سعيد، كما احتلت كثير من المناطق وأطلقت النيران على المتظاهرين في كل الاتجاهات، وأصدر "أر سكين" أمراً عسكرياً يؤكد فيه أن السلطات البريطانية اتخذت الخطوات اللازمة للحفاظ على مراكزهم، كما أكد أيضاً استمرار بقاء القوات البريطانية حتى تعود الحكومة المصرية إلى صوابها^(٦٧).

وقد أدى ذلك إلى استمرار تشجيع الحكومة المصرية لرجال البوليس واستخدام كل الوسائل بما فيها استخدام القوة^(٦٨).

أيضا تشجيع الهيئات الوطنية علي تنظيم المقاومة الأهلية وتكوين كتائب الفدائيين - كتاب التحرير* - لمقاومة الاحتلال بالقوة المسلحة ومساعدة البوليس لهذه الكتائب وعدم الوقوف أمامهم مما زاد من اشتعال الموقف^(٦٩).

وقد أصبح الصدام بين رجال كتائب التحرير وبين القوات البريطانية أمراً حتمياً في منطقة القنال بعد إلغاء المعاهدة، ورد الإنجليز علي نشاط هذه الكتائب بالهجوم علي القرى والكفور وطرد سكانها وهدم المنازل وتعذيب من يقع في أيديهم من رجال الكتائب* رمزا لمقاومة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي.

وقد أقام الإنجليز نقطة لتفتيش المواطنين عند الكيلو ٩٩. وغير ذلك من الحوادث المثيرة التي استخدمتها بريطانيا ضد المواطنين^(٧٠).

كذلك شاركت الحكومة في المؤتمرات الشعبية التي عقدت بين ممثلي الأحزاب والطبقات الشعبية لوضع البرامج الكفيلة لتحقيق وسائل تنظيم الكفاح الشعبي والتنسيق بين تلك البرامج وبين عمل الحكومة، كما حضر وزير الخارجية المصري اجتماعاً للجنة الميثاق الوطني* لبحث وسائل تنظيم الكفاح الشعبي، وكانت اللجنة قد أعلنت قبل هذا الاجتماع عن فتح باب التطوع في كتائب التحرير، كما أعلنت في بيان آخر تشجيع العمال علي ترك العمل وطالبت بضرورة تنسيق الجهود تحت قيادة هيئة عسكرية شعبية يكون تمويلها عن طريق اكتتاب تشرف عليه لجنة قومية من كبار الرجال العاملين، وفوضت اللجنة الحكومة في إضافة من تثق في التعاون بين هذه الهيئات والحكومة حتى تطمئن إلي حسن سير الحركة وسلامتها^(٧١).

وقد تم اختيار الفريق "عزیز المصري" لقيادة معارك القنال وكان يشرف علي تدريب هذه الكتائب مع صالح حرب - رئيس جمعية الشبان المسلمين^(٧٢) - وهكذا

ازداد التوتر في المنطقة وذكرت السلطات البريطانية أن الموقف المعادي للإنجليز من جانب الحكومة والصحافة المصرية قد وصل إلى الذروة وأن نشاط الإرهابيين قد زاد بشكل خطير يدل على وجود تنظيم بجانيه*، وأشار إلى أن البوليس يري ما يتم ولم يحرك ساكناً.

كما ذكرت التقارير البريطانية أن "فؤاد سراج الدين" قد نجح في احتواء البوليس المصري وتوجيهه الوجهة التي يريدونها^(٧٣).

وبناءً على ذلك ازدادت تحركات الإنجليز الهمجية والبربرية في الإسماعيلية مما حدا بالحكومة المصرية إلى توجيه احتجاج على ذلك^(٧٤)، ولكن بريطانيا استمرت في هجماتها فتركت الحكومة الشعب يخوض معركة الكفاح في القناة- رغم علمها أن المعركة غير متكافئة- وبالفعل عقدت المؤتمرات الشعبية ودعت إلى معركة شعبية وإنشاء تنظيمات سياسية في القرى المعرضة لضربات الإنجليز.

وقد جاءت "معركة القرين" لتؤكد أنها معركة فلاحين كما - وصفتها الأخبار- حيث خرجت القرية بأكملها تواجه دبابات الإنجليز وانهالت عليهم بالرصاص لدرجة جعلت الإنجليز يتراجعون وعجزوا عن احتلال قرية القرين^(٧٥).

ورغم محاولات السلطات البريطانية الحصول على تعاون البوليس المصري إلا أنها فشلت واستمر البوليس على موقفه المعادي لها مما أدى إلى تجديد الاشتباكات بين الطرفين في ٣ ديسمبر قرب السويس، وفي ١٧ ديسمبر في الإسماعيلية*^(٧٦).

وذكرت الصحف أن الإنجليز استمروا في عمليات الإرهاب في منطقة القتال رغم اعترافهم بتفشي الأوبئة بين جنودهم*^(٧٧) مثل انتشار الحمى القرمزية.

كما استمرت الحكومة البريطانية في إرسال أرتال كبيرة من الدبابات والطائرات إلى منطقة القتال غير عابئة بأي احتجاج، واعتبرت أن المطالبة بالجلاء ما هي إلا مناورة داخلية لإرضاء الشعب، وعندما احتج وزير الخارجية وشكا إلى وزير

الخارجية الأمريكي جاء الرد بأن الحكومة الأمريكية قد سبق ووافقت علي ما يقوم به الإنجليز دفاعاً عن النفس^(٧٨).

ومن ثم فالأخطار ازدادت يوماً بعد يوم، وقد بلغت مداها في ٥ ديسمبر ١٩٥١ عندما طلب الجنرال "أر سكين" من مدير المديرية بالسويس إخلاء قرية "كفر أحمد عبده" بحجة أن هذه القرية تقع بين محطة ترشيح تمد القوات الإنجليزية بمياه الشرب وبين المعسكرات البريطانية الواقعة في شمال السويس وأن القيادة الإنجليزية قررت مد خط مباشر يربط المحطة بالمعسكرات.

وقد رفضت وزارة الداخلية رفضاً باتاً الاستجابة لهذا المطلب^(٧٩)، مما حدا بالقيادة البريطانية إلي تحذير السلطات المصرية بأنها ستبدأ عملية إزالة "كفر عبده" في ٨ ديسمبر مستخدمة قوات كبيرة^(٨٠)، وبالفعل عزل الإنجليز السويس وحاصروا "كفر عبده" ونسفوا الدور تحت حماية الطائرات النفاثة. مما ترتب عليه تشريد ما يقرب من ثلاثمائة أسرة من الطبقة العاملة^(٨١).

و لم يكتفوا بذلك بل قاموا بحرق بلدي الغريزية والبد رشين وسلبوا الأموال وأشاعوا الفوضى^(٨٢)، وقد أدى هذا إلي تعاظم القوي الشعبية والتأييد القوي من معسكر السلام والحرية، كما قام الوفد باتخاذ بعض القرارات الوطنية رداً علي هدم كفر عبده^(٨٣)، وكذلك استدعت السفير المصري - عبد الفتاح عمرو- من لندن ولكنها لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إنجلترا ودعت إلي إباحة حمل السلاح وتعويض أهالي كفر عبده^(٨٤) بالإضافة إلي إعلانها بمعاقبة من يتعاون مع أية قوة أجنبية^(٨٥).

ولم تقف الحكومة الوفدية عند هذا الحد، بل قررت تقديم شكوى للأمم المتحدة، احتجت فيها علي أعمال إنجلترا العدوانية ووصفتها "بدنشواي أخرى"، كما بعثت باحتجاج آخر إلي وزير خارجية بريطانيا -أيذن- الذي حاول أن يرر أعمال

القوات الإنجليزية العدوانية في منطقة القنال بأنها محاولة لتقليل فرص التصادم مع السلطات المصرية أو الوطنيين، ونوه بأن "الطريق الجديد" يجب أن يوفر الأمن وسلامة الوصول لمحطة مياه الشرب وإبعاد فرص وقوع حوادث في المستقبل بين القوات البريطانية والمصريين^(٨٦).

ولكن الحكومة المصرية لم تقتنع بالرد البريطاني واستمرت في إثارة الرأي العام العالمي ضد الإنجليز، فأرسلت احتجاجاً إلى لجنة العمل الدولي علي ما تقوم به السلطات العسكرية وأنه يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان وبالفعل وصلت لجنة العمل الدولي للتحقيق فيما نسبته الحكومة المصرية للسلطات العسكرية البريطانية من أعمال السخرة التي يقوم بها العمال في القنال^(٨٧).

ولكن بريطانيا لم تعبأ بكل هذا بل استمرت في سياستها العنيفة تجاه المصريين وهددت الحكومة المصرية وطلبت منها منع هذه العمليات وصرح الجنرال "روبرتسون"، القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط بأن الحكومة البريطانية ماضية في عزمها علي مقابلة القوة بالقوة^(٨٨).

وأمام صلابة الموقف البريطاني اشتدت حركة المقاومة، وحدثت معارك ضارية في السويس وأبو صوير والتل الكبير وأصبحت حركة المقاومة الشعبية أخطر مما يتصور البريطانيون وتحددت مظاهر الاضطرابات في القاهرة التي تشكلت بها اللجان الوطنية وعقدت فيها المؤتمرات واتصلت بالعديد من النقابات^(٨٩) وكانت قد حدثت اشتباكات واسعة النطاق بين الفدائيين والبوليس المصري من جانب والقوات البريطانية من جانب آخر في السويس يومي ٣، ٤ يناير ١٩٥٢ وتكرر ذلك الأمر في التل الكبير في ١٢، ١٤، ١٣ يناير^(٩٠).

وقد كان لهزيمة الفدائيين في التل الكبير فرصة للسلطات البريطانية التي أرادت أن تقوم بمواجهة نهائية مع حكومة الوفد، وذلك بزيادة الضغط على منطقة القناة بحجة اشتراك البوليس مع الفدائيين.

وكان الهدف إخراج مركز حكومة الوفد، وفقاً لنصيحة السفير البريطاني باتخاذ إجراءات لازمة لفرض السيطرة على مداخل المنطقة وعلى حرية الحركة داخلها^(٩١) وبالفعل أدت المعارك الضارية بين المصريين والبريطانيين في مدن القناة إلى احتلال الإنجليز معظم المناطق الهامة فيها وأقاموا بها حكماً عسكرياً وشلوا حركة النقل والإجراءات الصحية وهددوا بمنع وصول البترول إلى داخل القطر^(٩٢).

والملاحظ هنا أنه رغم ضيق الحكومة البريطانية ببعض عمليات المقاومة إلا أنها لم تجد داعياً إلى احتلال مدن القناة بالكامل وإخضاعها لحكم عسكري وإنما راحت تقوم بإجراءات مطاردة وتمشيط لبعض القرى والمدن التي تعرف أن جماعات المقاومة تتخذ منها قواعد لعملياتها على الأرض أو على الوراق^(٩٣).

وقد استمرت حالة الاضطراب وظلت أحوال القوات البريطانية في تدهور ودارت عدة اشتباكات، وأذاعت محطة الـ B B C البريطانية رسالة أشار فيها أرسكين إلى أنه طلب من محافظ القناة إعلان منع التجول^(٩٤) وكان هذا سبباً في استعداد بريطانيا لإصدار قرار بإعلان الأحكام العرفية^(٩٥)..

وقام أرسكين بتدبير حملات انتقامية وحشية على القرى المجاورة لمدن القناة وألقى القبض على العديد من الفدائيين وطرد البعض خارج منطقة القناة.

وقد استطاعت السلطات البريطانية وضع يدها على منشآت السكك الحديدية والمياه والكهرباء وهدمت بعض القرى وأخلت بعضها من السكان وتجاوزت حدود المعاهدة بكثير^(٩٦).

وقد استغل السفير البريطاني أسر السلطات البريطانية لمائة وعشرين من رجال البوليس المصري وأربعة من ضباطه من ذوى الرتب العالية واستخدم السفير ذلك في محاولة لتصعيد الضغط السياسي والنفسي على الحكومة المصرية باعتبار أن أسر رجال البوليس الذين يتبعون أحد الأجهزة التابعة لسلطة الدولة يؤدي إلى ضعف مركز الحكومة.

كما طلب إبلاغ الملك بأسر هؤلاء الضباط وسؤاله عن كيف أعطى تعليمات لرجال البوليس بالتفويض لإطلاق النار على القوات البريطانية حيث أن البلدين ليسا في حالة حرب^(٩٧) وقد وافقت الخارجية البريطانية على اقتراح السفير^(٩٨).

وبالفعل قدم السفير الاحتجاج إلى الملك من خلال حافظ عفيفي في ١٩ يناير ١٩٥٢^(٩٩) مع استمرار القوات البريطانية في تنفيذ مخططاتها وتطبيق إجراءات عسكرية عنيفة على منطقة القتال، فحاصرت القرى بدعوى التفتيش على الأسلحة، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل الحملات العسكرية الإرهابية^(١٠٠).

وفي هذه الفترة تطورت سياسة الوفد تجاه كتائب التحرير وانتقلت إلى مرحلة جديدة، فبعد أن تركتها تقود حركات الفدائيين بمعرفتها لإشعار الإنجليز بضرورة الجلاء، بدأت تحاول السيطرة عليها خصوصاً عندما ازداد حجمها وتعددت اتصالاتها بسلطات الدولة خاصة الجيش والبوليس^(١٠١).

ومن ثم فقد حرصت حكومة الوفد على السيطرة على هذه الكتائب لكي تكون تحت إشراف حكومي. ولكن لجنة الميثاق الوطني رفضت وأصرت على الاستقلال وأعلنت أن قبول ذلك يعني أن الحكومة ستكون في حالة حرب مع بريطانيا بالفعل^(١٠٢).

ويرجع ذلك إلى خوف الوفد من أن يفقد سيطرته على الموقف بعد تدافع الأحداث في منطقة القتال، وبالتالي تتعرض حكومته للانزلاق إلى موقف لا تستطيع

الدفاع عنه مع بريطانيا، بالإضافة إلى محاولة إعلان الوفد بأنه ما زال يمسك بزمام المبادرة وبالتالي فهو الذي يقود حركة الكفاح ضد المستعمر وأن هذه الحركة ليست منفصلة عن الحكومة.

ومن ثم فقد حاولت الحكومة السيطرة عليها ولكنها فشلت، وقد هدد السفير البريطاني كما لفت نظر وزير الحرية إلى أن وضع الكتائب تحت إشراف الحكومة وقيام هذه الكتائب بأي هجوم ضد القوات البريطانية سيعد بمثابة إعلان حرب رسمية ضد بريطانيا^(١٠٣).

وكذلك أعدت إدارة البوليس بوزارة الداخلية بناءً على طلب الوزير مذكرة بشأن كتائب التحرير حتى تكون للحكومة لا للهيئات الشعبية^(١٠٤).

وفى خلال شهر يناير سيطرت الحكومة على حركة المقاومة خصوصاً بعد مظاهرات ١٤، ١٣ نوفمبر ١٩٥١، حيث حاول فؤاد سراج الدين تحجيم دور عزيز المصري في قيادة الفدائيين بتعيين أحد ضباط البوليس مع رجال المقاومة الذين أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من كيان التنظيمات السرية في القناة^(١٠٥) خصوصاً بعد أن أصبحت هذه الكتائب مصدر قلق للسلطات البريطانية في منطقة القناة، وقد ذكر "أر سكين" في إحدى برقيات أنه لديه معلومات تفيد بدخول ثمانين من الفدائيين المسلحين التابعين للحزب الاشتراكي إلى المنطقة وألف عضو من الإخوان المسلمين الذين تم تدريبهم في القاهرة على القيام بعمليات معادية ضد القوات البريطانية^(١٠٦).

وقد أعلن "أر سكين" أن البوليس المصري ليس لديه النية في التعاون مع الإنجليز، وبدأ الإنجليز يتحرشون بضباط الشرطة المصرية ويطالبون بتجريدتهم من السلاح وقامت اشتباكات فعلية بينهما وقتل الكثير من الجنود المصريين^(١٠٧). وقد بلغ عدد رجال البوليس حوالي أربعة آلاف مزودين بالأسلحة وكان البوليس يقوم بتوصيل الذخيرة بطرق سرية للفدائيين.

وكان هذا التحرش بالبوليس ذريعة لسلطة الاحتلال لتصفية الوجود البوليسي بالمنطقة، وقامت القوات البريطانية بمحاصرة الطرق ومنعت وصول الأسلحة والذخيرة، كما قامت بخطف بعض الضباط^(١٠٨).

وقامت اشتباكات عديدة بين الطرفين واستدعت بريطانيا قوات إضافية تعززها الدبابات والطائرات مما زاد من القوضى في الشوارع بالإسماعيلية^(١٠٩) وقد طلبت القوات البريطانية إلى محافظ القناة* أن تتولى قوات البوليس المصري المحافظة على الأمن في الإسماعيلية^(١١٠). ولكن لم تستجب قوات البوليس واستمرت في تعاونها مع الفدائيين.

وإزاء الإجراءات العنيفة التي اتخذتها وتعديها على المدنيين كان لابد من تدخل الحكومة، فأرسل "فؤاد سراج الدين" وزير الداخلية - إلى السفير البريطاني احتجاجاً على الإجراءات العسكرية البريطانية التي تم فرضها في الإسماعيلية ضد المدنيين والتي نفذت بروح انتقامية ودون أي اعتبار للكرامة الإنسانية، وطالب الوزير بوقف تلك الأعمال غير القانونية، وهدد بأن "الحكومة لن تسمح بذلك"^(١١١).

كما قدم "النحاس" إنذاراً إلى أر سكين من خلال محافظ السويس بأنه "إذا لم يوقف الإجراءات الأخيرة التي اتخذها في الإسماعيلية ضد السكان المدنيين، فإن الحكومة المصرية ستصدر تعليماتها للسلطات المصرية المحلية بمقاومة القوات البريطانية بكل ما لديها من قوة"^(١١٢).

كما أرسل وزير الداخلية إنذاراً آخر، وقد جاء رد "أر سكين" بأن الإجراءات البريطانية جاءت بسبب تراخي السلطة المصرية في المحافظة على النظام، بالرغم من الاحتجاجات البريطانية المتكررة، وأنه سيستمر في تطبيق تلك الإجراءات مهما يكن التصرف المضاد الذي قد تتخذه السلطات المصرية طالما أنها ضرورية لأمن قواته -

وفي هذا ما يؤكد تصميم بريطانيا على تنفيذ خططها ومحاولاتها المستمرة لإحراج مركز الحكومة^(١١٣).

واستكمالاً لتنفيذ خططها بالاشتراك مع الملك لإذلال الحكومة الوفدية والتخلص منها قررت السلطات العسكرية تجريد رجال البوليس المصري من السلاح^(١١٤) وبدأت تستعد لتنفيذ خطة Rodeo واتخذت كل التدابير اللازمة لمواجهة نتائج تلك العملية^(١١٥)، وقد حرصت بريطانيا على أن تكون عملياتها مؤيدة دولياً، لذلك عقدت في السفارة البريطانية في القاهرة مؤتمراً صحفياً في ٢٥ يناير أوضحت فيه أن الحالة في منطقة القناة أصبحت شديدة الخطورة، وأوضحت أن البوليس اشترك مع الفدائيين واعتدي على المنشآت والقوات البريطانية، وأوضحت أيضاً أن الحكومة تخاذلت إزاء ما يحدث بل وهددت بأن تستمر تلك العمليات رغم ما قدم إليها من احتجاجات بريطانية متكررة^(١١٦).

وقد عملت على الحصول على مساندة الجانب الأمريكي، فتم الاتفاق على أن تضع الصحف الأمريكية في اعتبارها المصالح الاستراتيجية في المستقبل التي ستكون للبلدين في منطقة القناة^(١١٧).

وبطبيعة الحال لم تكن الخطورة في منطقة القناة فقط وإنما كانت أيضاً القاهرة تموج بالمظاهرات من فئات الشعب المختلفة ففي ٢٤ يناير عقد "أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي مؤتمراً صحفياً هاجم فيه الحكومة الوفدية وطالب ببذل أقصى الطاقات للإطاحة بالحكومة"، كما قام الطلبة في الجامعات بمظاهرات عنيفة وطالبوا بأن تقوم الحكومة ببذل أقصى جهدها ضد القوات البريطانية^(١١٨).

ومما زاد من عنف المظاهرات تعيين الملك "لحافظ عفيفي" رئيساً للديوان الملكي وكان معروفاً بميو له الإنجليزية، وتعيين عبد الفتاح عمرو مستشاراً للملك -

بعد سحبه من سفارة لندن - وكذلك تعيين الياس أند وراس مستشاراً للشئون الاقتصادية^(١١٩).

وقد جاءت هذه التعيينات في إطار الخطة الموضوعة للإطاحة بحزب الوفد وحكومته، وبالفعل قد أدى هذا إلى ازدياد المظاهرات وازدياد حرج موقف الحكومة وأصبح علي الحكومة مهددة تلك المظاهرات.

وبدأ الملك يبحث عن شخصية تتولى الحكومة الجديدة التي ستحل محل حكومة الوفد بعد التخلص منها وكان من الأسماء المرشحة "نجيب الهلالي" الذي رفض في البداية، ثم على ماهر الذي اشترط التخلص من حكومة الوفد بطريقة تفقده شعبيته^(١٢٠).

وقد سعت بريطانيا إلى استمرار ممارسة استفزازاتها التي تؤدي إلى إحراج الحكومة ومن ذلك لجأ الإنجليز إلى أسلوب يهدف إلى إثارة الفتنة الطائفية في فترة المقاومة التي امتدت من أكتوبر وحتى يناير ١٩٥٢ سواء بين أفراد الشعب المصري بصفة عامة أو في مدن القناة بصفة خاصة، ومن ذلك تدبير حريق كنيسة السويس في ٤ يناير ١٩٥٢ الذي أثار انفعالاً شديداً في كثير من الأوساط القبطية. واتخذ عدة مظاهر كادت أن تؤدي إلى تفجير الحركة الوطنية من داخلها لولا اتضاح الحقيقة^(١٢١).

حيث قامت جماعة أنصار الحرية* - عملاء للمخابرات الإنجليزية - بهذه العملية لحساب المخابرات البريطانية وأشاعوا أن الإخوان المسلمين هم الذين قاموا بذلك لكن الحكومة استطاعت أن تكشف الحقيقة^(١٢٢) وعرض النحاس بناء الكنيسة على نفقة الحكومة لكن الأقباط رفضوا ذلك وأشاروا إلى أنهم جزء من الوطن واقترحوا إنشاء فرقة فدائية تحارب الإنجليز أطلقوا عليها اسم كتيبة "الشهيد مارجرجس" وذكروا بأنه يجب أن يكون هناك فدائيين من الإخوان المسيحيين على

غرار الإخوان المسلمين يحاربون الإنجليز ويتبعون الكنيسة مباشرة وقد سافرت هذه الكتبة إلى منطقة القناة وقاتلت الإنجليز^(١٢٣).

وهكذا فشلت محاولات بريطانيا في إثارة العداء الطائفي داخل البلاد من أجل تفتيت الجبهة الوطنية الداخلية، وهذا يؤكد أن شعب مصر يكون نسيجاً واحداً لا تستطيع أي قوة فصله عن بعضه مهما حاولت.

كذلك كان توجه قوة بريطانية يوم ٢ يناير واحتلالها جزء من مدينة الإسماعيلية واحتلالها مقر البوليس وطرده الأهالي من منازلهم سبباً في ازدياد هجمات الفدائيين يوم ٢٤ يناير حيث قاموا بقصف مخازن الذخيرة ومستودعات البزير في معسكر "أبي سلطان" واحتل الإنجليز "جنيفة" بالدبابات وأسر رجال البوليس^(١٢٤) بها وزادت العمليات الفدائية في مدن القناة وزاد عنف الإنجليز في مواجهتها وأتهم البوليس المصري بأنه المحرض لهذه العمليات بمساعدة الحكومة، واتخذ أر سكين إجراءات عنيفة ضد رجال البوليس فقد أمر بسحب الدبابات الموجهة لمبنى المحافظة، وقام الجنرال "ماتيو" بذلك كما طلب تعيين ضابط بريطاني مقيم بمبنى المحافظة بشكل دائم ولكن ضابط الاتصال المصري - شريف العبد - أوضح له أن مثل هذا الوضع من شأنه إثارة قوات البوليس ولكن أر سكين أنذر كل من يعترض بعد ذلك سبيل القوات البريطانية بأنه سيتم القبض عليه^(١٢٥).

وهكذا كانت الظروف في مصر كلها غير مطمئنة، والصراع واضح بين أضلاع المثلث الثلاثة القصر - الوفد - الإنجليز، والاتفاق أصبح ميّناً بين كل من القصر والإنجليز على ضرورة الإطاحة بحكومة الوفد. ولعل ما حدث طوال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر يناير يؤكد أن هناك عملاً ما سيؤدي إلى انفجار لهذا الضغط^(١٢٦)، فمبررات الاحتكاك بين قوات "بلوك النظام" وبين القوات البريطانية في القناة زادت معدلاتها لأسباب مختلفة. منها انسحاب عناصر المقاومة الوطنية مرتدة إلى العاصمة أو منسحبة إلى أطراف القناة وبالتالي أصبح الاحتكاك مباشراً، ومع

إصرار الجيش البريطاني على إغلاق محافظات القناة ومع رغبة وزارة الداخلية في الحفاظ على خطوط مواصلات جنودها مع قواعدهم مفتوحة، مع كل هذا أصبح الانفجار وشيكاً*.

وقد بدأت بريطانيا خطتها بحاصرة القوات البريطانية تساندها الدبابات لمبنى المحافظة وثكنات بلوكات النظام بالإسماعيلية^(١٢٧).

ثم توجه ضابط يمثل القيادة العامة للقوات البريطانية في منطقة القناة إلى محافظ الإسماعيلية يحمل إنذاراً بضرورة سحب كافة قوات بلوك النظام الموجودة في المنطقة بسبب تشجيعهم للعمليات العسكرية ضد القوات البريطانية وأن تسلم أسلحتها حتى لا يتم ذلك بالقوة، ثم سلمت إنذاراً مماثلاً لقائد قوات البوليس المصري "لواء أحمد رائف" ولوكيل محافظة الإسماعيلية "على حلمي" اللذين رفضا الإنذار بناءً على تعليمات وزير الداخلية وأبلغا القيادة البريطانية أن الحكومة قررت عدم التسليم ومقاومة أي اعتداء^(١٢٨) يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو على الأهالي^(١٢٩).

ولعل هذا كان هو الحل الوحيد أمام حكومة الوفد التي أصبحت تحيط بها الأخطار من كل جانب ويمكن اعتبار رفض حكومة الوفد لهذا الإنذار بأنه كان محاولتها لإنقاذ ما تبقى لها من سمعة ونفوذ. ولكن يبدو أن ذلك كان على حساب أرواح الكثيرين.

ففي مساء نفس اليوم حصل أر سكين على تفويض من لندن بخوله اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية لتأمين قواته بما فيها نزع قوات بلوك النظام ولم يرد في التفويض الإشارة إلى قوات البوليس العادية^(١٣٠).

وعندئذ وجه "أر سكين" إنذاراً إلى محافظ الإسماعيلية مدته ١٢ ساعة يخرج أثناءها جنود بلوك النظام من المنطقة بدون أسلحتهم وإلا فإن قواته سوف تتولى إخراجهم بالقوة.

وقد فوض الجنرال أر سكين أيضاً بوضع جنود بلوك النظام تحت الاعتقال عنده لأن عودتهم إلى القاهرة بعد نزاع سلاحهم يمكن أن يكون عامل تحريض لزملائهم في القاهرة " ومنذ فجر يوم ٢٥ يناير والقوات البريطانية تتدفق على الموقع. وفي الساعة السابعة من صباح يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ بدأت المذبحة الأولى مع صوت أول طلقة مدفع أطلقتها الدبابات البريطانية التي رد عليها رجال البوليس بوابل من الرصاص* وانطلقت المدافع البريطانية لتدك مبنى محافظة الإسماعيلية القديم، وبالطبع كانت النتيجة معروفة مقدماً فالمعركة غير متكافئة^(١٣١).

فقد أخذت الدبابات تطلق مدافعها على ثكنات بلوك النظام التي قاومت بشدة مما أثار القيادة البريطانية التي كانت تتوقع استسلامهم بعد تدمير مبنى المحافظة، بل أن اليوزباشي مصطفى رفعت من قوات البوليس المصري أخبر البريجادير اكسهام " بأنهم لن يتسلموهم سوى جثث هامة^(١٣٢) ".

وهكذا ورغم الخسارة الكبيرة من قتلى وجرحى إلا أن معركة الإسماعيلية تعتبر صفحة بطولة وفداء لقوات البوليس وبلوكات النظام، وتمثل تعاضم ضراوة الكفاح الوطني في منطقة القناة وانعكاس ذلك على أحداث الإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ وعقب إذاعة وزير الداخلية لبيان العدوان البريطاني على بلوكات النظام^(١٣٣)، اجتمع مجلس الوزراء وأشيع أنه لبحث قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وقد أبلغ السفير البريطاني رئيس الديوان "حافظ عفيفي" بأن هذا الوضع ستعتبره الحكومة البريطانية "حالة حرب" وبالتالي سيترتب علي ذلك توسيع العمليات التي تقوم بها القوات البريطانية وبالفعل أبلغ "حافظ عفيفي" الملك إمكانية احتلال

الإنجليز القاهرة والإسكندرية مما أقلق الملك وأرسل إلى فؤاد سراج الدين ليتأكد من أن قطع العلاقات الدبلوماسية مدرج في جدول أعمال المجلس من عدمه وأنه إذا وجد فإنه لن يصدق عليه^(١٣٤).

والحقيقة أن ما حدث لم يكن انتصاراً لبريطانيا بقدر ما كان نتيجة لمعركة غير متكافئة بين جيش مزود بأسلحة متنوعة وبين بضعة عشرات من جنود البوليس^(١٣٥).

وقد تركت هذه المعركة أثراً سيئاً في نفوس المصريين وشعوروا بالخفق والمرارة من كل من الحكومة والإنجليز والملك. وبالتالي كان اشتعال المظاهرات في القاهرة، فقد تمردت قوات بلوكات النظام لأول مرة تعاطفاً وتضامناً مع شهداء الشرطة، وقاد ضابط صغير مظاهرة إلى جامعة الأزهر واتجه الجميع إلى جامعة القاهرة والتحم البوليس والطلبة وانضمت لهم جموع الشعب^(١٣٦).

وقامت الحكومة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء برئاسة النحاس وأعلنت حالة الطوارئ في القاهرة، وفي نفس الوقت بدأت جماعات الشباب في القاهرة تطالب بالانتقام منجزرة الإسماعيلية.

وهكذا أدى هذا الحادث إلى ما أرادته إنجلترا والملك حيث خلف أثراً سلبياً على علاقة الشعب بالحكومة التي اعتبرها سبباً لكل ما حدث^(١٣٧) وهكذا تلبسورت نهاية الأزمة السياسية بشكل مأسوي في حريق القاهرة.

وبطبيعة الحال لم يكن حريق القاهرة سوى نتاج طبيعي لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، أي أن المناخ كان ملائماً لتنفيذ هذا العمل الإجرامي لتخريب القاهرة^(١٣٨).

ولكن هل كانت مذبحه الإسماعيلية هي السبب الأول لهذا الحريق أم أن هناك ثمة مقدمات أشعلت نفوس الشعب قبل أن تشعل أبنية القاهرة.

الحقيقة أن هذه الجريمة خطط لها منذ زمن وبدأ نسج خيوط حلقاتها منذ أن بعث وزير الخارجية المصري برسالة مرفق بها بيان الحكومة بإعلان إلغاء المعاهدة واعتبار الوجود البريطاني في منطقة القناة وجوداً غير شرعي أو قانوني.

كذلك صدور نداء الحكومة بمنع التعامل مع القوات البريطانية الإفتاء بمشروعية الكفاح المسلح^(١٣٩)، كما جاءت معركة التل الكبير وكذلك معركة كفر عبده بمثابة إحراج لمركز الحكومة وإثبات عجزها.

ثمّة مقدمة أخرى ساهمت بقدر كبير في وقوع هذا الحدث وهو تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي^(١٤٠) و ثورة الحكومة* والشعب* ضد هذا التعيين من ناحية في مقابل ترحيب الدوائر البريطانية والأمريكية بهذا التعيين على اعتبار أنه سيساعد على انقسام الجبهة الداخلية وبالتالي انشغال الشعب عن حقيقة ما يحدث^(٤). وهذا يدل على التقاء مقاصد الملك مع مقاصد الإنجليز في الضغط على الحكومة الوفدية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منهما فقد رفضت مشروعات الدفاع المشترك وقامت بإلغاء المعاهدة. بالتالي كانت تلك حلقة من حلقات المؤامرة ضد الحكومة.

أيضاً كانت الاستفزازات البريطانية مقدمة أخرى تعجل بنهاية حزب الوفد والتي تمت من خلال تشكيل لجان متخصصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام مهمتها في إحكام السيطرة على منطقة القناة، وقد لعب السفير البريطاني الدور الأكبر في هذه الحلقة منذ بداية عام ١٩٥٢ من حيث تقديم الإحصاءات عن الحوادث والخسائر التي لحقت بالإنجليز، ثم محاولة النيل من الوحدة الوطنية بإشعال النيران في كنيسة السويس وإصاقتها بالمصريين وأيضاً محاولة كسب الرأي العام الأمريكي من خلال ما نشر عن مصرع الراهبة الأمريكية في ١٩ يناير التي ثبت أنها تمت على أيدي بريطانية وقيدت القضية جنائية ضد مجهول^(١٤١).

ثم التحذير الذي أرسله السفير البريطاني إلى الجنرال "أرسكين" في ٢٢ يناير من أن الحكومة المصرية تدبر أعمالاً انتقامية ضد المدنيين البريطانيين في القاهرة واحتمال قيام القوات المصرية بهجوم جوي والاستعداد لذلك^(١٤٢).

وأخيراً جاءت مذبة الإسماعيلية في ٢٥ يناير حيث بريطانية علي كسب التأييد الأمريكي نتيجة التحالف بين الملك والإنجليز والتي كان الأمريكيان علي علم بما حيث حرصت بريطانيا علي كسب التأييد الأمريكي.

وقد فجرت هذه المذبة بركاناً من الغضب كان مكبوتاً في صدور المصريين^(١٤٣). وبالتالي بمجرد إذاعة بيان الداخلية عما حدث في الإسماعيلية انطلق أول رد فعل في الثانية صباحاً حيث أضرب عمال المطار، ثم أتبعه تمرد معسكرات جنود بلوكات النظام في العباسية وعبثاً حاولت الحكومة تهدئة المتظاهرين ولكنهم طالبوا بالسلاح والانتقام.

وهنا نجد أن الحكومة نظرت إلي المظاهرة علي أنها مجرد مظاهر سلمية.

ولذلك طالبت البوليس بعدم التعرض لها^(١٤٤)، حيث أنها وجدت فيها الفرصة لكي تظهر احتجاج الشعب علي العدوان البريطاني، وفي الوقت نفسه تسترد القاعدة الشعبية لها لكي تجد ركيزة ترتكز عليها في التعامل مع الإنجليز والملك الذي أتضح أن ثمة تحالف بينهما^(١٤٥).

ولكن سرعان ما تحول الأمر بسرعة من مظاهرات سلمية إلى مظاهرات تخريبية وتدمير وإشعال حرائق هنا وهناك، وقد اتصل مدير الأمن العام بوزير الداخلية وأبلغه بما يحدث فأشار فؤاد سراج الدين بمتابعة المتظاهرين وحصارهم دون اشتباك ولكن البوليس ما كان يستجيب للأمر حيث أنه كان يمثل جزءاً من المتظاهرين، بل علي العكس كان رجال الشرطة يشاهدون حوادث الحريق والتخريب ولا يحركون ساكناً.

وقد أخذت الحرائق تنتقل من مكان لآخر بطريقة منظمة وبأسلوب واحد وفي وقت واحد بينما المتظاهرون يمتنعون عن الإطفاء، و يمتنعون رجال الإطفاء من ممارسة عملهم^(١٤٦).

وعندما علم وزير الداخلية بموقف البوليس وازدياد الخطر سارع بالاتصال بحيدر باشا وطلب إنزال القوات المسلحة للسيطرة على الموقف، ولكن حيدر باشا رفض بحجة أن الأمر لابد أن يعرض على الملك ويصدر أمراً بذلك^(١٤٧) مما اضطر وزير الداخلية إلى التزول بنفسه والذهاب إلى قصر عابدين ورغم ذلك منعه حافظ عفيفي من مقابلة الملك الذي كان مشغولاً^(١٤٨) في الاحتفال بميلاد ولي عهده.

وقد أدى هذا إلى تأخر نزول الجيش فلم يتزل إلا في السادسة مساء حيث أوشك الحريق على الانتهاء بعد أن أكلت النيران القاهرة وانتشرت عمليات السلب والنهب التي عادة ما تتبع حالات التخريب والفوضى، فصدر أمر ملكي بإعلان حالة الطوارئ^(١٤٩) وأذاع النحاس بياناً ذكر فيه " أن القاهرة تعرضت لجريمة نكراء " وأكد أن هذا العمل من أعمال دعاة الفتنة، ولذلك يجب الضرب على هذه الأيدي التي تسعى للتخريب وذلك بإصدار الأحكام العرفية حتى تتمكن الحكومة من القضاء على هذه الفتنة التي واضح أنها جرت بتدبير وتخطيط محكم.

ثم أصدر أمراً بتعيين عبد الفتاح حسن رقيباً عاماً، وعين المحافظون والمسديرون ومن يقوم بأعمالهم حكاماً عسكريين في مناطقهم ومنع التجوال في القاهرة وضواحيها وأصدر كذلك أمراً عسكرياً بمنع التجمعات وإلا سيتعرض المجتمعون للعقاب^(١٥٠).

في نفس الوقت كان الملك يعد مع "حافظ عفيفي" أمر إقالة الحكومة الوفدية بعد أن عجزت عن حماية البلاد، و استدعى الملك السفير الأمريكي وأبلغه بقرار إقالة

الحكومة، وفي مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ صدر أمر ملكي بإقالة الحكومة الوفدية^(١٥١) لتغلق آخر صفحة من صفحات حكم الوفد للبلاد.

ويظل السؤال قائماً من الذي أحرق القاهرة ؟

فإذا ما حاولنا البحث في هذه القضية سيتضح منذ البداية أنها قضية متشابكة الأحداث ومتعددة الأطراف والدوافع، فكل طرف لديه الدافع ولكن ينقصه الدليل القاطع.

وإذا كان الحزب الاشتراكي قد حمل قمة حريق القاهرة وتم محاكمة أحمد حسين وإصدار حكم ضده^{(١٥٢)*}، فهناك متهمون توجه إليهم التهمة فالإنجليز والملك هم أصحاب المصلحة القصوى في وقوع هذا الحادث، بل أن تحالفهما معاً قد انعقد للتخلص من حكومة الوفد ؟

أما بالنسبة للملك فقد هيا المناخ الملائم لتنفيذ المؤامرة من خلال الوليمة التي أعدها لضباط جيشه احتفالاً بولي عهده، واختار اليوم الذي تموج البلاد فيه في حالة غليان وثورة وغضب لما حدث في اليوم السابق^(١٥٣).

وقد كان من الممكن أن يقوم بإلغاء هذا الاحتفال ولكنه لم يفعل بحجة أنه أعد له من قبل أحداث ٢٥ يناير وكان ذلك بناء على نصيحة حافظ عفيفي الذي جعله يتراجع عن فكرة إلغائها^(١٥٤).

كذلك عدم توجيه الدعوة إلى كل من مصطفى نصرت وزير الحربية وفؤاد سراج الدين تشير إلى عدم رضائه عن الحكومة الموجودة^(١٥٥).

بالإضافة إلى موقف حافظ عفيفي السلمي في هذا اليوم رغم علمه بخطورة الموقف وعدم صدور أمر بإزالة الجيش بسرعة، ويوضح - جلاد باشا - لأحد المسئولين في الخارجية البريطانية أن السبب في ذلك هو عدم محاولة إقحام الجيش في

المسائل السياسية^(١٥٦) ولكن هل هذه هي الحقيقة أم أنهم أرادوا أن تتفاقم الأمور حتى تصل إلي ذروتها.

كذلك يتضح تواطؤ الملك مع الإنجليز من خلال اشتراك بعض ضباط الجيش في المظاهرات بشكل علني وهذا لا يسمح به عادة. إذ لا بد من ضوء أخضر لذلك كما تسلم حيدر باشا العسكريين المتهمين لحاكمتهم عسكرياً ولم يحدث بالطبع أية محاكمة وبعد تغيير الوزارة طلب حافظ عفيفي من مرتضى المراغي -وزير الداخلية - أن يغلق ملف حريق القاهرة^(١٥٧).

ومع تأزم الموقف استدعي الملك السفير الأمريكي لأنه كان يعتبر أن الإنجليز مسئولون عن جزء من "المصيبة" كما أشار التي أصابت البلاد، وقد أوضح السفير الأمريكي أن الملك كان أن الملك كان يخشى امتداد المظاهرات أو الحرائق إلي داخل قصره لذلك نجده مستعداً حيث قام بنقل ولي عهده وحقائبه إلي قصر القبة^(١٥٨) خاصة كان هناك هجوم اتجه نحو مركز البوليس القريب من قصر عابدين

وأكد "حافظ عفيفي" للقائم بالأعمال البريطاني من أن المتظاهرين كان يمكنهم اقتحام القصر وبالتالي كان يمكن أن تقوم "ثورة كلاسيكية" - كما أشار - في ذلك الوقت^(١٥٩).

ولكن هذه الأدلة ليست كافية لاثام الملك اقماماً صريحاً وإنما قد تقف مسئوليته عند حد التباطؤ والتلكؤ في إصدار الأوامر إلي الجيش للقيام بواجبه ومواجهة الموقف ولكن ليس التدبير الفعلي للحدث، لأن إذا كان الهدف هو إقالة حكومة الوفد فهذا أمر لم يكن في حاجة لإحراق عاصمة ملكه.

وقد ذكر اللواء محمد إبراهيم إمام - رئيس البوليس السياسي - في شهادته " أن الملك برئ من هذه التهمة معللاً ذلك بأن الملك ليس له مصلحة في قيام اضطرابات تهدد عرشه^(١٦٠).

إذاً يمكن القول أنه ساعد في خلق الظروف المواتية لتنفيذ الخطة، وذلك منذ أن أحاط نفسه بشخصيات موالية للإنجليز جاءت لتنفيذ الخطة وعلى رأسهم حافظ عفيفي، ففي يوم الحريق قرر الملك بمشورة حافظ عفيفي حتمية إقالة الحكومة الوفدية وقد أشارت الوثائق إلى أن الملك كان يتآمر مع حافظ عفيفي وعلى ماهر للتخلص من حكومة الوفد وتهيئة البلاد للدخول في مفاوضات جديدة مع بريطانيا^(١١١). وهنا تظهر شخصية أخرى قد تبدو أنها بعيدة عن الحدث ولكن سياق الأحداث يؤكد تورطها إلى حد كبير وهي شخصية على ماهر

وأشار السفير البريطاني بأن الوفد أصبح لا يهدد بريطانيا فحسب وإنما يهدد الملك أيضاً، ومن ثم فإن ما حدث يوم ٢٦ يناير أعطي الملك الدفعة القوية التي كان ينتظرها فاتخذ قراره خاصة عندما علم بتحرك القوات البريطانية نحو القاهرة^(١١٢) وقد أبلغ عبد الفتاح يحيى، السفير البريطاني أن حافظ عفيفي سيقدم نصيحة إلى الملك بتغيير الحكومة في الحال وكان ذلك قبل الحريق، كما طمأن حافظ عفيفي نفسه السفير البريطاني أن هناك تغييراً ما سيحدث الليلة وكان ذلك بشكل سرى جداً.

و بالفعل تم ذلك رغم احتجاج "حيدر باشا" على اعتبار أن هذا سيؤدي إلى احتجاج الوفديين في الجيش ورغم اقتناع الملك ألا أن حافظ عفيفي أقنعه بأن التغيير الفوري للوزارة أمر جوهري، وأعد الأمر الملكي بالإقالة ليتلقاها النحاس في مساء يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢^(١١٣).

أما بالنسبة لاثام بريطانيا فالأدلة كثيرة ولكنها في النهاية أيضاً لا تعطي نتيجة نهائية، فرغم أن المنطقي أن يدبر الإنجليز مثل هذا الحريق لكي يتخلصوا من الحكومة الوفدية التي أضاعت حساباتهم عندما ساعدوا على وصولها إلى الحكم، ورغم أن هذا الحريق سينهي الكفاح المسلح الذي أصبح مصدر قلق شديد لبريطانيا في منطقة القناة، إلا أن الأدلة لا تكفي لاتخاذ قرار ااثام جازم ضدها. ولكن إذا ما حللنا بعض

الأحداث قد نصل إلى بعض الحقائق، فهناك آراء كثيرة تجمع على أن الحريق تم بتدبير القوات البريطانية وبالتعاون مع الملك ومع أجهزة المخابرات البريطانية^(١٦٤)، والدليل ما فعلته جماعة أنصار الحرية* من قبل عندما أشعلت النيران في كنيسة السويس وبالتالي فهذا أسلوب من أساليبها، كما أن المادة التي عثر عليها لإشعال الحريق - الثر ميت - كانت تستخدم في الجيش البريطاني^(١٦٥)، ومن ثم يمكن القول أن المخابرات البريطانية لعبت دوراً ما في التخطيط لهذا الحريق وأن كان قد تم بأيدي مصرية.

كذلك ما ذكره من أن الحكومة البريطانية أعدت خطة تستطيع بها القوات البريطانية دخول القاهرة والإسكندرية بحجة حماية الرعايا البريطانيين وذلك بسبب حالة القلق الشديد التي انتابت الدوائر البريطانية بعد مذبحه الإسماعيلية في ٢٥ يناير ١٩٥٢^(١٦٦).

أيضا أن بريطانيا كانت على علم تام بما يحدث في القصر من خلال عملائها أمثال حافظ عفيفي، اليأس اندراوس، عبد الفتاح عمرو وغيرهم(*).

كذلك طلب السفير البريطاني من رئيس الوزارة قبيل الحادث منح الرعايا البريطانيين تسهيلات مالية للخروج إذا أرادوا ذلك^(١٦٧).

كما قام أر سكين بتحذير أصدقائه من أن ثمة مخاطر وشيكة الوقوع في مصر^(١٦٨). ولكن في مقابل ذلك فهناك الكثير من الوثائق البريطانية التي تشير إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتجنب استخدام العنف الذي يؤدي إلى انفجار موقف ثوري في مصر، وبالتالي فهي كانت تعلم أن استخدام القوة سيقابل بمقاومة شديدة من الجيش والبوليس والشعب وهذا ما كانت تحاول الرسائل المتبادلة بين السفارة والحكومة البريطانية تأكيده، حيث كانت تحث القوات البريطانية

على عدم الاصطدام بالجيش أو بالمصريين وذلك خوفاً على رعاياها ومصالحها في مصر، وبالتالي فرغم الاستعداد لتنفيذ خطة Rodeo للاستيلاء على القاهرة والإسكندرية إلا أنها لم تنفذ بسبب خوفهم من نتيجة هزيمة الجيش المصري بأنها ستجعل صعوبة في التعاون مع الملك الحكومة الجديدة، لذلك اكتفت بوعده الملك بأنه إذا احتاج إليهم سيلجأ ليطلب التدخل^(١٦٩).

إذن فليس هناك ثمة دليل أكيد على اتهام مباشر لبريطانيا رغم أنها قد متهمها أساساً وأول في هذه العملية.

والحقيقة أن هناك متهم ربما يبدو بعيداً إلى حد ما عن الاتهام بصورة مباشرة إلا أنه يمكن من خلال بعض القرائن أن نذكر أنه أحد المتهمين وهو الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الأمريكيان لم يكونوا أقل كراهية للوفد وخاصة بعد رفضه المقترحات الخاصة بالدفاع المشترك وبعد موقف الحياد في النزاع الكوري وبالتالي فالرغبة في التخلص من الوفد قائمة ففي اجتماع بين وزير الخارجية الأمريكي والبريطاني في ٩ يناير ١٩٥٢ ذكر الوزير الأمريكي أنه لابد من إعطاء الملك دعماً لكي يتخذ إجراء ضد الوفد^(١٧٠).

وكان برتون بري Burton Beray مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى قد بعث كير ميت روزفلت أحد العاملين بالمخابرات المركزية وقد كتب إليه "قد فررنا أن على ماهر أفضل رهان لكي يحل محل النحاس كرئيس للوزراء" وأنه أقنع الملك وبريطانيا بذلك^(١٧١).

كما أن كثير من دبلوماسي الولايات المتحدة كانوا يميلون إلى الاعتقاد بضرورة تغيير القيادة في الشرق الأوسط عن طريق إزاحة بعض الدعامات القديمة^(١٧٢).

وقد أشار القائم بالأعمال الأمريكي في لندن "أن ثمة ثورة في مصر أمر لا مفر منه". ولعل ما قد يؤكد ذلك ما ذكره أحد الصحفيين لسكرتير طه حسين أن لديه معلومات أكيدة عن أن الأمريكان يعدون حالياً لعمل كبير سيعبر كل الأوضاع القائمة في مصر بل وخريطة الشرق العربي كله^(١٧٣).

وقد اعتبر إبراهيم فرج المخابرات الأمريكية أنها صاحبة الدور الرئيسي في المؤامرة، وأيد ذلك د. محمد صلاح الدين والذي ذكر حرص أمريكا على تصفية ما أسمته الحركة الشيوعية في مصر ولذلك بادرت باقمامهم وبالتالي فهي لها مصلحة مزدوجة حزب الوفد، و ضرب الشيوعية

وتؤكد تقارير "كافري" شعوره القوى بان أحمد حسين هو المتهم وإن كان لم يستطع الجزم بإدانته^(١٧٤).

كذلك حاولت السفارة الأمريكية أن ترمي بالتهمة إلى الإخوان المسلمين حيث ذكر كافري في برقية له في ٢٩ يناير ١٩٥٢ تصريحات الهضيبي - المرشد العام للإخوان المسلمين - بأن إشعال الحرائق لن يقضي على عناصر الفساد والانهزاميين ما دامت القوانين الحديثة تسمح بوجودها، و مطالبة الهضيبي للمصريين بمقاطعة البضائع البريطانية بدلاً من تدمير المنشآت^(١٧٥)

هناك أيضا بعض الأمور التي تسترعي النظر وهو أن أول أجنبي يطلبه الملك كان السفير الأمريكي، بل كان أول من علم بإقالة حكومة الوفد، ورغم أن هذا قد يعني انتقال ميزان القوة من بريطانيا إلى أمريكا تلك القوة التي برزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية.

ولكن لماذا حرص الملك على إبلاغ السفير الأمريكي بإقالة حكومة الوفد ؟
كذلك ما أكده كافري عندما اتصل بحافظ عفيفي من ضرورة مقابلة الملك للسفير البريطاني حتى لا يشعر البريطانيون بالتجاهل والإزاحة.

ثم هذا الرضوخ من جانب بريطانيا للولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها كانت يأمل أن تكون الولايات المتحدة مجرد جسرا للمساعدة في حل مشكلة مصر ولكنهم رضخت لها واقتنعت بقبول حكومة على ماهر لأنه الوحيد القادر على استيعاب هذه الصدمة وما نتج عنها من فوضى^(١٧٦) - رغم رأيها السابق فيه - وعموما يمكن القول وليس الجزم أن خطة حريق القاهرة هي خطة مدبرة ربما اشترك في تدبيرها أطراف عدة أهمها أمريكا وبريطانيا والملك وساعدهم الظروف في دخول العناصر الأخرى سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فأكثر دولة استفادت هي أمريكا وخسر الملك وخسرت بريطانيا وربما يدعم هذا القول أن تعدد أطراف الاتهام يقلل الشبهة الأكيدة في كل واحد ومن أعضائها وبذلك تتوزع التهمة ويقل أثرها وقرائنها وهو ما حدث بالفعل فضاعت حتى الآن على الأقل أركانها.

وإذا كان الغرب قد دبر حريق عاصمة مصر؟ فثمة تساؤلات كثيرة تطرح نفسها عن تطور الأحداث في هذا اليوم الكئيب على مصر ومنه أسباب تباطؤ حيدر باشا في إنزال الجيش؟ وما دور حافظ عفيفي والياس أند رواس وعبد الفتاح عمرو في المؤامرة؟ ثم لماذا هذا الموقف المتخاذل من الحكومة؟ ولماذا كان السفير الأمريكي أول من علم بإقالة الحكومة؟

والقوي المنوطة بحماية البلاد الجيش والبوليس أين هي ولماذا تباطأت؟ تساؤلات كثيرة تضع الكل موضع اتهام. وحاولت بعض الأطراف تبرير موقفها.

فقد برر حيدر باشا عدم نزول الجيش بالخوف والشك في ولاء الجيش والبوليس منشق ما بين مشارك في المظاهرات وما بين ممتنع عن إخماد الحرائق والجيش يحضر وليمة الملك ليتلقى محاضرة عن حماية البلاد.

أما الوفد ففي الساعة الثانية والنصف كان وزير الداخلية قد تبين حجم الكارثة التي حلت بعاصمة البلاد حريقاً وتدميراً ودماً - أكثر من أربعين قتيلاً ومالا قدر ب ١.. مليون جنيه وزاد مع مرور الوقت.

وهنا اتصل فؤاد سراج الدين برئيس الوزراء ليبلغه بنفسه حجم الكارثة ويعرض عليه موقف أنه لسوء الحظ يجد البوليس غير قادر على ضبط الأمن واستعادة السيطرة "و انه اتصل بوزير الحربية لتدخل الجيش ثم يحاول الاتصال بقصر الملك لكنه لا ينجح وأخيراً ذهب بنفسه ولكنه لم يستجب لطلبه - ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن الملك وحاشيته لربما لم تكن لديهم صورة كاملة للموقف، أو ربما كان ما زال يظن أنها لعبة يلعبها وزير الداخلية أو ربما يكون راغباً في إحراج وزير الداخلية إلى أقصى مدى.

ولعل هذا ما يؤكد أن الحكومة لم تكن بقادرة على اتخاذ القرار الفعال^(١٧٧). أما بالنسبة لدور حافظ عفيفي^(*) (١٧٨) فهو دور يشير إلى دلالات كثيرة ذات مغزى فهو السياسي الوحيد الذي أعلن أنه ضد إلغاء المعاهدة وأيد دخول مصر في الأحلاف الغربية^(١٧٩).

وفي خبر مجلة الكاتب عن حديث للنحاس قبل تعيين حافظ عفيفي ذكر فيه أن هناك اتجاه لإحداث انقلاب وزاري في مصر لمصلحة الإنجليز والأمريكان، وأن أيد أمريكية تدفع الأمور في هذا الاتجاه، وأنه على حسب معلوماته أن دور حافظ عفيفي قد درس في واشنطن لا في لندن، وأن منصب رئيس الديوان الملكي سوف يكون مهياً لاستقباله بعد مضي ستة أشهر كخطوة أولى في مؤامرة تهدف إلى "كلفتة" القضية الوطنية فهل كان ذلك يعني أن له دوراً في هذه الجريمة ؟ خصوصاً أن أخبار اليوم نشرت أن وزارة الخارجية البريطانية "واثقة" من أن وزارة الوفد سوف تستقيل خلال ثلاثة أسابيع قادمة وسيتولى رئاسة الوزارة الجديدة حافظ عفيفي^(١٨٠).

أم الملك فالتساؤل المطروح هو لماذا أقام الملك الوليمة في هذا اليوم بالذات وهو يعلم أن الشارع المصري يغلي لدرجة الانفجار نتيجة الأحداث الأخيرة في الإسماعيلية وبريطانيا لم تنفذ خطة "روديو" في هذا اليوم رغم أنها أعدتها بحجة حماية رعاياها ولكنها رضت أن تكون في هذا اليوم Second hand بعد أمريكا.

وعموماً ومهما يكن فقد نجحت المؤامرة ضد حكومة الوفد وأن يعد هذا أكبر فشل للقضية المصرية التي لم تصل إلى حل يذكر.

والخلاصة أن هذه المرحلة كانت من المراحل الحاسمة في عهد حكومة الوفد الأخيرة بل أنها كانت تمثل اختبار قوة للحكومة التي وثق بها الشعب وانتخبها، ولكنها فشلت في أن تحقق له أمانه سواء في حل القضية أو في الحفاظ على أمنه واستقراره.

ولعل هناك الكثير من الأسباب التي تقف وراء ذلك بعضها يتعلق بتركيبة الوفد الجديدة التي اختلف بطبيعة الحال عن الوفد القديم، حيث لم تعد تظهر الوحدة بين صفوفه وقياداته ولم تعد المصلحة الوطنية هي التي تجمع بين عناصره

كما أن تردى الأحوال الداخلية في مصر في هذه الفترة كان قد بلغ حداً كبيراً من الخطورة استوجبت الحلول الجذرية غير أن ضعف الحكومة منع إمكانية الإقدام على خطوة كهذه يضاف إلى ذلك أن الملك كان يري في الإنجليز حامياً لتاجه وعرشه وحاشيته التي ساعدت بدور كبير في ازدياد الهوة بينه وبين حكومة الوفد رغم ما أبدته في البداية من مسالمة مع القصر.

بالإضافة إلى أن الشعب المصري كان قد أصبح أكثر وعياً بما يحيط به وأصبح لا يتحدهم الشعارات البراقة بقدر ما ترضيه الأفعال.

وهكذا تدافعت التطورات الداخلية في مصر في أعقاب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وسقطت حكومة الوفد وتولى على ماهر والحكومة التالية له.

وقد جاء رد الفعل الأمريكي مؤكدا ارتياحه لما حدث من تغيير حكومة الوفد التي أثبت فشلها في السيطرة على الاضطرابات في أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأكد السفير الأمريكي على قدرة على ماهر على المحافظة على القانون والنظام.

أيضا أكدت على تعامل حكومة الهلالي بقوة مع الفساد والرشوة والتخريب وتابعت تدهور الأحوال الداخلية في مصر اقتصادياً واجتماعياً، وقد عبر كافر عن مبلغ السخط الاجتماعي والضغط الاقتصادي في مصر وهدد بأنه إذا لم تبذل جهود حقيقية لعلاج المشكلة فإن الخطر سيكون حتماً

وقد أكدت التقارير الأمريكية أن "أن سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى يقظتهم وتجعلهم أكثر تقبلاً لدعاية العناصر الساخطة وعلى قمتها الدعاية الشيوعية.

وهكذا أصبحت مصر تعاني من أزمة اقتصادية وما تبعها من أزمة اجتماعية، من ناحية، وأزمة سياسية تمثلها العلاقات المصرية - البريطانية وتدهور الموقف الأمني في القناة ثم توالى الوزارات في مصر، حتى أطلق عليها (أزمة وزارية) كل هذا مهد لثورة طالبت بتغيير الأوضاع القائمة.

هوامش الفصل الرابع:

- 1 - FO 371 / 9.148 , Cairo to FO .28 Oct -1951.no856..
- 2 - FO371 / 9.148 , F.o Cairo to 2 Nov .1951,.no 1252. Restricted ..
- 3 - FO371 / 9.148 , J1.51 , F.o Minute Allen , NOV,2 ,1951, F.O , Op cit 9.148,JE1.51 – 458, Stevenson -.Bowker Cairo ,Nov-15, 1951.
- ٤- فطين أحمد فريد على،الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس من وقوع العدوان ٢٦ يوليو حتى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦،ماجستير غير منشورة، آداب عين شمس مايو ١٩٨٩، ص ١.
- 5 - FO,371 / 19.15 Stevenson ,Cairo ,to F.o no 61C.,Priority . tel . 26/ 8 / 1951.
- 6 - FO, 141 -1451/ .1.121 – 15- 15G. Minute, Morris, Nov5 ,1951.
- *وقد كانت بريطانيا تعلم أنه يريد وقف تلك التيارات و خصوصا التيار الشيوعي (F.O,141 Ibid)
- ٧- الأهرام ع ١٧، ١٨، أكتوبر ١٩٥١ ص ١ ..
- ٨- الوطن الجديد، ع ١٧، السنة الأولى، ٢١ أكتوبر ١٩٥١ ص ٢
- 9 - F.O 371 / 9.146 Cairo To F.O, 14 Nov – 1951. NO. 1..2 , Priority-Secret.
- 10 - F.O 371 /9.145-FO to Cairo 27 –Oct -1951.
- 11 - F.O371 / 9.147, Minute by Bowker , Policy in .Egypt ..
- 12 - F.O 371 / 9.147, F.O to Cairo 27 oct 1951.
- 13 - F.O371/ 9.147 , Minute , Egypt of meeting in the Secretary of State's room , 19th Oct. 1951.
- 14 - F.O371 / 9.141 , Minute by prime minster to F.O,12-1.-1951.
- حسني هيكل، سقوط نظام ص ٣٨٤، ص ٣٨٥.
- 15 - F.O 371 / 9.146 ,Message from Morrison to Mr. Acheson, 11- 1.-1951..
- 16 - F.O371 /9.142 , Franks Washington to F.O No 3357 , immediate and top Secret tel.,.
- 17 -F.O371 / 9.146 . Cairo to F.O31- Oct -1951 , no 1.12/ 4/ G Secret.
- * اتصل اندراوس بالسفير البريطاني لكي يعلمه أن الملك قرر إزالة الحكومة وأنه - اندراوس - يبحث عن الشخصية التي يمكن أن تتولى الحكومة الجديدة وأن اسم نجيب الحلاي من أوائل الأسماء المرشحة "
- Ibid.
- 18 - F.O371/9.145, Cairo to F.O1. Nov .1951, no .896, Immediate, secret.
- 19 - F.O 371 /9.151, Bagdad to F.O 23 Dec / 1951 , NO , 977, confidential..

20 - F.O371 / 9.15. ,Cairo, to F.O27 .NOV 1951 - NO.-1.84. Immediate , Secret

* رغم موافقة الحكومة البريطانية بشأن السودان إلا أن الحاكم العام للسودان رفض الاعتراف بالناج المصري على السودان و حدد بأنه إذا قامت ثورة فإن لا يتحمل مسئولية إخمادها، كما أن الوضع الجديد سيؤدي إلى تغيير في وصفه الحالي

F.O.371 / 9.149 . Khartoum to F.O3 Dec. 1951 NO 1951 no1951 Immediate top Secret.

21 - F.O371 / 9.15.. Cairo to F.O. 4 Dec 1951 - JE1.51 / 483 .Immediate - Secret.

22 - F.O .371 / 9.15. . Cairo to F.O .1. Dec. 1951 . NO. 1162 Immediate-Secret.

23 - F.O 371 / 9.15.. Ibid.

24 - FO371/ 9.151, Cairo to FO . 29 Dec1951 NO1298 Immediate Confidential.

٢٥- هيكل، المصدر السابق.

26 - F.O371/ 9.15. .F.O to Cairo 16 Dec - 1951 - NO. 1686, Priority Secret.

27 - F.O371 / 9.148 . Cairo to FO 1Dec 1951 , NO. 1951. NO 1115 , Priority Secret

* كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة تقديم (حل شامل) للقضية تعترف فيه أمريكا و بريطانيا و فرنسا و تركيا بالملك ملكا على السودان واعطاء السودانين حقهم في تقرير مصيرهم و تقبل فكرة الدفاع المشترك

FO371/ 9.151. FO to Washington) (.

28 - F.O371/ 9.148 .Cairo to F.O15 Nov 1951 NO1.41. 1/ 3./ 51 G.

29 - FO371 / 9.148 .F.O to Cairo 16 Nov . 1951 . NO. 14. . Priority . Secret.

30 - F.O.371/9.151. Paris to F.O .18 Dec .1951. no. 641, priority Confidential.

31 - FO 371 / 9.151. Cairo to FO , 2.Dec . 1951 . no . 137 Saving . Confidential.

32 - FO 371 / 9.15.. F.O to Cairo 16, Dec 1951 . NO 1985 Immediate Confidential

* نلاحظ هنا وجه التشابه بين سياسة الاستعمار على مر السنين، فالاستعمار يبيع لنفسه استخدام القوة لدفاع عن النفس، في حين يصف دفاع العرب عن أنفسهم بالإرهاب و هكذا لم يتخلص الاستعمار من أساليبه القديمة رغم التقدم الهائل في الماديات

- ٣٣- الرافعي، مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ٤٢
- FO 371/ 9.117 . Cairo to F.O26. OCT 1951 . NO 833 . Confidential
- 34 - FO. 371 / 9.15. , Cairo F.O 14 Dec . 1951 . NO 12.7 Immediate - Secret..
- ٣٥- أرشيف وزارة الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣، ملف ١٩ / ٢ تقارير صحفية.
- ٣٦- روز اليوسف، ع ١٢٢٨، ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ع ١٢٢٨ ص ٤.
- 37 - FO.371 / 9.145 . Cairo F.O 24 Oct 1951 . no, 827 . Priority, Confidential..
- ٣٨- الوثائق التاريخية للحركة العالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠، المجلد الأول وثيقة ٣ ص ١٠٥، ١١٤، المصري ع ١١ / ١ / ١٩٥١ ص ٢.
- 39 - F.O371 / 9.148 . Cairo to F.O 1 Dec . 1951 . no . 1115 Priority . Secret ..
- 40 - F.O371 / 9.148 B.M.E.O to FO 1st Nov . 1951 . NO 3 , Priority Secret..
- 41 - F.O371 / 9.146 . Measures to Maintain our Position in Egypt - top Secret.
- 42 - F.O 371 / 9.143 Cairo to FO 23 Oct 1951 no816 Priority Secret
- 5FO371 / 9.117 . Egypt : Preparation forpro chming Military Government . note of meeting held at the War office 19 OCT 1951 JE 1.1 1.57
- * فقد كان ذلك يتنافى مع المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ والتي تنص على أن لا يكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال . وبالتالي فهذا ما سيكون مبررا لإعلان مصر الحرب . (Ibid) .
- ٤٣- هيكل، سقوط نظام ص ٣٨٥ .ibid
- 44 - FO 371/ 9.117 . Chiefs of Staff Committee noteby the Waroffice top Secret.
- 45 - Ibid.
- 46 - F.O 371/ 46148,Cairo To 23 Nov .1951.1.12/22/5/G.Secret
- * ذكر السفير البريطاني " بأن العناصر العادية للوفد، قد اضطرت أن تنحي أما العاصفة عند إلغاء المعاهدة".
- 47 - F.O 371/9./5.. Cairo To FO . 4 Dec .1951.GE /51/483 Immediate.
- 48 - F.O.371 /9./5..Cairo To F.O.14 Dec .NO.12.6 IMMEDIATE Secret.
- 49 - F.O.371/9.15..Cairo to F.O.18 Dec .1951 .no .1236, Immediatate, secret.
- 50 - F.O 371/9.148.Cairo TO F.O .15 Nov.1951.NO .1..2,Prionity Secret.
- 51 - F.O 371/9.143,Cairo Stevenson, to FO, 23- Oct ,1951, no 8.6,8.7, Priority and secret.

52 - Ibid.

53 - F.O371/9.134. Cairo to F.O24 Oct. 1951, no 829, Emergency, secret.

٥٤- الوقائع المصرية ع ١١٢، ٦ ديسمبر ١٩٥١ ص ١

حسني هيكل، ملفات السويس ص ١٢٤

* وصل عدد العمال المصريين المنسحبين إلى ما يقرب من ٦. ألف عامل منهم ١٨.... في التل الكبير، ٣. ألف في فايد، و الإسماعيلية، و الباقي موزعون على المعسكرات القائمة بين الإسماعيلية وبور سعيد، بالإضافة إلى العمال السودانيين (حسني هيكل، المرجع نفسه).

٥٥- حسن طلعت، مذكرات ص ٥٥.

56 - FO371/9.117.G.H.Q..MELFtoMinistry of Defence 29 Oct, 1951 .54./ CCL

*عارض السياسيون في الخارجية البريطانية هذه الطلبات على أساس أنها تعنى إقامة حكومة عسكرية في المنطقة مما يشكل ذلك من أعباء تولى مسئولية ...٣... من المدنيين بالإضافة إلى عدم موافقة الولايات المتحدة كما انه لا يوجد أي تبرير قانوني لهذا الإجراء

(FO 371/9.143 Minute by Alten 18/1./51.)

٥٧- عادل ثابت، الملك الذي غدر به الجميع ص ٢٢٨

58 - F.O371/9.117,G.H.Q.E. LF to Ministry of Defence No 537 / CCL, secret tel, 27/1./51.

٥٩- البلاغ ع ١٢/١١/١٩٥١.

٦٠- محمد خيرى طلعت، البوليس و الأمن السياسي في مصر ١٩٣٧، ١٩٥٢ (دكتوراه) ص ٦٧٥.

٦١- خيرى طلعت المصدر نفسه.

٦٢- المصري ١٩٥١/١/٣ ص ١.

63 - F.O 371/9.143. Cairo to FO 25Oct 1951 no 837 Immediate . secret.

64 - FO371/9.145 B.M.E.O.to FO 1st Nov ,1951,Prionaty Secret.

٦٥- شهدي عطية "نقلا عن التاييز في عددهما الصادر في ٢٦/١٢/١٩٥٢ ص ١١٥، ١١٦

* حيث كانوا يرفضون البقاء علي أرض لا يرضي أصحابها بذلك،وكان أر سكن قد طلب عدد كبير منهم.

٦٦- الوطن الجديد، ع ١٧ السنة الاولى، ٢١ أكتوبر ١٩٥١ (ص ١) (نقلا عن صحيفة الدالي وركر).

٦٧- المصور الأسبوعية، ع ٢٦ أكتوبر ١٩٥١.

68 - F.O 371/9.146.19.Nov. 1951.Top Secret.

69 - F.O 371/9.145,B.M.E.O To F.O1 Nov.195.,No3.Priority .Secret

"تكونت كتائب التحرير للعمل ضد الإنجليز أواخر ١٩٤٧ تحت اسم كتائب الجهاد وهي تضم جماعات سياسية متعددة أهمها الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي ورجال الجيش "الضباط الأحرار" والحزب الوطني وحزب الوفد وغيرها من الجمعيات السرية مثل جمعية الشبان المسلمين برئاسة صالح حزب وقد كانت هذه الكتائب تمثل أعلى مصادر الخطر علي أحد القوات البريطانية حسب التقدير البريطاني خصوصا في ظل غياب السيطرة المركزية علي تلك التنظيمات

(هدي عبد الناصر الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ٤٥-١٩٥٢ ص ٣٥٩، ٣٦٠) .

٧٠- وحيد رافت، فصول من ثورة يوليو، ص ٢، ٤

قدرت احدي التقارير البريطانية عدد افراد كتائب التحرير بألف رجل وقسمتهم إلي مجموعتين أساسيتين كتيبة أحمد حسين النابغة للحزب الاشتراكي وعدد ٢٠٠ رجل، الثانية كانت من جمعية الشبان المسلمين وعدد أفرادها ٤٠٠ رجل) F.O 371/96858.JE1.16/1. (No435(1.128/19115)18Dec.1951

F.O 371/96858.JE1.16/1. No435(1.128/19115)18Dec.1951.

71 - F.O37Stevenson To Eden.6.Dec 1951.No.4.16 Confidential

المصري ع ١/٢/١٩٥١/١، ع ١٢/٣/١٩٥١ ص ٢

تكونت لجنة الميثاق الوطني في إبريل ١٩٥١، وكانت تضم ممثلين من جميع الهيئات والأحزاب السياسية منذ أبريل ١٩٥١، وطالبت بضرورة إلغاء المعاهد واستبعاد مبدأ التفاوض كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية وتكوين وتدريب كتائب التحرير وقد ظهرت بشكل منظم في ٢٣ سبتمبر ١٩٥١ عندما أصدرت برنامجا من خمس نقاط هي الحصن علي إلغاء المعاهدة ورفض التفاوض والكفاح ضد الإنجليز ومقاطعتهم اقتصاديا وتدريب كتائب التحرير والتعاون مع كل العناصر التي تكاليف الاستعمار هدي عبد الناصر، المصدر السابق ص ٢٦٠..

٧٢- سعد زغلول فؤاد، معركة القناة وحرب العصابات ص ٥٧ - ٦٠.

73 - F.O371/9.12..B.M.E.O ToF.O.1st Dec.1951.No.1115.Priority.(1) Secret

"ذكرت التقارير البريطانية أن فؤاد سراج الدين عندما وجد انقسام الحزب إلي مجموعات وكتل متصادقة مع بعضها عمل علي أن يبحث لنفسه عن "قاعدة قوة" يستطيع استغلالها فالتفت إلي البوليس " وقد

علق السفير البريطاني متساءلاً عن أهمية ذلك لفؤاد سراج الدين خصوصاً أنه لا يستطيع استعماله لحسابه الخاص، وعلق بأن هذا قد يكون ادخار لأدوات السلطة بصرف النظر عما يمكن أن تستعمل فيه هذه الأدوات وربما يعد تعبيراً عن قلق ذاتي لا يفصح عن نفسه " حسين هيكل، المصدر السابق ص ٢٩٩.

٧٤- الأهرام، ع ١٩٥١/١١/٢ ص ٢.

٧٥- شهدي عطية، تطور الحركة الوطنية المصرية ٨٢-١٩٥٦ ص ١١٧، ١١٨.

76 - F.O371/9.123.CairoTo F.O2. Dec 1951, No.125. Immediate. Secret

* ذكرت السلطات البريطانية في تقرير لها عن حادث ١٧ ديسمبر أن الحكومة المصرية تواصل سياسية تحريض البوليس على الاشتراك مع الفدائيين في مهاجمة القوات البريطانية وأن العمل بين الفريقين يتم بتسيق تام، ولذلك فهي ترى ضرورة نزع سلاح البوليس بالقوة، وذكرت أيضاً أنها تدرك أن رد الفعل المصري قد يكون عنيفاً.

(Ibid).

٧٧- أخبار النيل، ٣١ السنة ٢١، ديسمبر ١٩٥١ ص ١ "حول ما أشيع من انتشار الحمى القرمزية".

٧٨- وثائق أرشيف الخارجية الجديد: محفظة ١٤١٣ ملف ١/١٨، تقارير سياسية وصحفية.

٧٩- إبراهيم فرج، ذكرياتي السياسية * وذكر أن السفير قد طلب من أر سكين الثاني دون ضرورة*.

٨٠- سريان، مصر ونضلها عن أجل الاستقلال ٤٥ ١٩٥٢ ص ٢٨٥ ٢٨٦.

٨١- الوطن الجديد ع ٢٣ ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ص ١

أخبار الأسبوع ع ٩٥ - ١٥ نوفمبر ١٩٥١ ص ١.

٨٢- أخبار النيل، العدد السابق.

٨٣- شهدي عطية، المرجع السابق، ص ١١٨.

٨٤- الأهرام ع ١٢ ديسمبر ١٩٥١ ص ٢

هذه القرارات مثل الاستيلاء على نادي الجزيرة وإخراج الأعضاء الإنجليز منه، شهدي عطية المرجع نفسه.

٨٥- الأهرام العدد السابق / حسن يوسف / القصر ودوره في الحياة السياسية، ص ٣، ٧.

* وكان العقاب كما نشرته الصحف المصرية ينص على عقوبة السجن وغرامة لا تقل عن ١... جنيه وأن أي شخص يستمر في العمل يتعرض للسجن لمدة سنتين، وقد أشار السفير أن هذا يثير نشاطاً مضاداً من بريطانيا ينعكس أثره على مصر (وثائق الخارجية البريطانية، ملف ٩٦٨٦٢).

- ٨٦- سيرانيان المرجع السابق، ص ٢٢٥
- نقلا عن التايمز بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥١ ص ١
- "قدمت مصر في ١١ ديسمبر ١٩٥١ احتجاجا علي أعمال إنجلترا العدوانية إلي السكرتير العام للأمم المتحدة" (ترجفلي) نفس المصدر.
- ٨٧- الوطن الجديد ع ٢٤، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٥١ ص ١.
- ٨٨- إبراهيم شلبي، تطور النظم السياسية و الدستورية في مصر ص ٦،٢.
- ٨٩- مصطفى صفوت، إنجلترا و قناة السويس ص ١٧.
- شهدي عطية، المصدر السابق ص ١١٨.
- 90 - FO371/96862. Some notes on the situation in the Canal Zone, Jan ., 1952 Confidential.
- 91 - FO371/96859. Cairo FO .16..1952-No 83 . Secret.
- ٩٢- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ص ٢٣٣.
- ٩٣- حسين هيكل، المصدر السابق.
- 94 - FO371/9.121 War office to Bendall 5/12/1951.
- ٩٥- خيرى طلعت، المرجع السابق ص ٦٩٣.
- ٩٦- إبراهيم شلبي، المرجع السابق ص ٦،٢.
- 97 - F.O 371 /96859,Cairo .to F.O 18,jan ,1952 .no 93,Immediate Confidential .
- 98 - F.O 371/96959. F.O to Cairo .19Jan .1952 -No .127. priority. Confidential .
- 99 - FO 371/9.861 ,Cairo to FO, 19 Jan .1952 . 1.41 /1/3./52 Restricted.
- ١٠٠- الرافعي مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ ص ٨٤.
- ١٠١- إبراهيم شلبي المرجع السابق ص ٢،٦ .
- ١٠٢- المصري ع ١٥ نوفمبر ١٩٥١، ع ١١/٢٢/١٩٥١ ص ٢.
- 103 - F.O371/9.121. Steven son to Eden . 6Dec . 1951, No. 476.Confidential..
- ١٠٤- أخبار الأسبوع، ع ٩٢ السنة الثانية، ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ ص ١.
- ١٠٥- خيرى طلعت، المرجع السابق ص ٦٩٧

* أشار السفير البريطاني إلى أنه "منذ أكدت الحكومة سيطرتها على الكنائس إلا أنها لم تفعل شيئاً لوضعها في شكل منظم تنظيمياً دقيقاً، ووصف السيطرة بأنها كانت سيطرة اسمية فقط (جمال الشراقوى، أسرار حريق القاهرة، ص ٢٩).

١٠٦- محمد عودة كيف سقطت الملكية ص ٢٩٦.

١٠٧- كامل الشريف المقاومة السرية في قناة السويس ص ٢٩، ٢٨٥.

١٠٨- كامل الشريف المصدر السابق .

١٠٩- صلاح الدين البستاني، معركة القناة كما شهدتها ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ٤٥ .

صبري أبو النجد، سنوات ما قبل الحرب ج ١ ص ٣٣٩، ٣٤.

* كان عبد الهادي غزالي هو محافظ القناة وكان يقوم بنقل الذخيرة و العتاد بسيارته الخاصة حيث لم يكن يتعرض للفتيش . صبري أبو النجد المرجع نفس

١١٠- صلاح الدين البستاني، معركة القناة كما شهدتها ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ٤٥ .

صبري أبو النجد، سنوات ما قبل الحرب ج ١ ص ٣٣٩، ٣٤.

* كان عبد الهادي غزالي هو محافظ القناة وكان يقوم بنقل الذخيرة و العتاد بسيارته الخاصة حيث لم يكن يتعرض للفتيش . صبري أبو النجد المرجع نفس.

111 - FO371/96861 .Cairo to FO 22Jan .1952 No 126 ,Immediate.

112 - FO371/96861 .Cairo to FO 22Jan 1952 , No 128, Immediate Secret.

113 - FO371/96861 .Cairo to FO,23 Jan 1952 No .137 priority Confidential.

114 - F.O371/96861 .G.H. Q. MELF to ministry of defence 23 Jan .1952 .614 /ccl.

115 - FO371/96861 .Ministry of defence to G. H Q MELF, 23, Jan, 1952, COS (ME) 635, Secret.

116 - FO371/96861 .CAIRO To FO 25 Jan .1952 .no 163 Immediate secret.

117 - FO 371/96862 Washington to F.O 26 Jan .1952 .no . 29. Immediate Secret.

١١٨- عاصم محروس دور الطلبة المصريين في الحركة الوطنية ١٩-٢٧ يناير ١٩٥٢ رسالة دكتوراه غير منشورة آداب القاهرة ١٩٧٨ .

١١٩- محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور ص ١٨٦

علاء الحديدي، مصطفى النحاس، دراسة في الزعامة ص ٣٢٣.

١٢٠- محمد عودة المرجع السابق ص ٣، ٩، ٣.

هيكل، المصدر السابق ص ٤١٤

وكان هذا من خلال تقرير للسير سيسل كامبل عن محادثة مع حافظ عفيفي عن تقديره للموقف الحالي.

١٢١- محمد أنيس حريق القاهرة، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ص ٣٢.

١٢٢- إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية من كتاب محمد الجوادي (مذكرات وزراء نهاية الملكية ص ٤٢٥

• جماعة أنصار الحرية: هي جماعة ممولة من المخابرات البريطانية

• مجدي نصيف، حريق القاهرة في الوثائق البريطانية ص ٣٦.

١٢٣- إبراهيم فرج، المصدر السابق ص ٤٢٥ عن مذكرات وزراء نهاية الملكية: وادى النيل ع ١٤

يناير ١٩٥٢ ص ٢.

١٢٤- عبد الحليم الجندي، البطل أحمد عصمت من أجل مصر، ص ١٣٧.

١٢٥- شريف العبد "لواء ط مذكراته عن الإحداث منشورة في الأخبار أعداد يناير ١٩٦٧ ..

١٢٦- هيكل المصدر السابق ص ٤١٨

فقد ذكر السفير في برقية في ختامها "أنه من المستحيل التكهن بشأن أي اتجاه سيقطره الوزراء

الحاليون، بالرغم من أن تجريد البوليس الاحتياطي في الإسماعيلية من السلاح، المزمع تنفيذه غداً ٢٥

يناير - يمكن - أن يكون حالة اختيار وهذا يؤكد أنها خطة مدبرة (وثائق الخارجية البريطانية، برقية

١٤٩/ القاهرة، ملف رقم ٩٦٨٣١ .

١٢٧- المصري ع ١٩٥٢/١/٢٦ عن بيان لوزير الداخلية عن حوادث الإسماعيلية ص ١

"ففي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية أرسل السير توماس راب المستول الكبير في المكتب البريطاني

للشرق الأوسط بفايد "ذكر أن عملية التطهير في الإسماعيلية قد تمت بدون حوادث يوم ٢١ يناير كما

تم الحصول على الأسلحة التي عثر عليها، ووضع كوردون حول مدافن المسلمين و الكاثوليك في

شمال وغرب الحي الغربي في الإسماعيلية

• وثائق الخارجية البريطانية، ملف رقم ٩٦٨٣١ رداً على برقية القاهرة رقم ٦٦

• حسنين هيكل، سقوط نظام ص ٤١٨ لا.

١٢٨- علاء الحديدي، المصدر السابق ص ٣٢١.

١٢٩- المصري، العدد السابق.

١٣٠- هيكل، المصدر السابق (برقية رقم ١٢٥. من ملفات وزارة الدفاع) الإشارة ٦١ / ٨٩ ص

- ١٣١- محمد عوده، كيف سقطت الملكية ص ٣٦، ٣٧
- * أوضح أرسكين في برقية إلى وزارة الدفاع في ٣١ ديسمبر ١٩٥١ " أن مسئولية بدء الأحداث ارتبطت بوضوح بظهور المسلحين المدنيين المصريين الذين شنوا هجمات بدون سبب على القوات البريطانية، هذا العمل كان يمكن أن يوقف بواسطة البوليس المصري ولكنه التحم مع المسلحين المدنيين " (جمال الشراقوى :أسرار حريق القاهرة ص ٦٤).
- ١٣٢- محمد عوده المرجع نفسه.
- ١٣٣- لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٤٥٨.
- 134 - FO141/ 1453 . 1.11/12/52 G. Conversation (Cecil Campbell . Hafez Affi Jan- 29/1952.
- ١٣٥- أحمد عطية الله حوليات عام ١٩٥٢ ص ص ١١٩، ١٢١
- زكي عبد القادر محنة الدستور ص ١٨١.
- ١٣٦- محمد عوده المرجع السابق.
- ١٣٧- لطيفة سالم المرجع السابق.
- 138 - FO371/Stevenson to Eden .25 Feb .1952 ,No 48, Confidential Her Majesty ,s Ambassadors investigation Committee's report on the Egyptian rioting on 26. 1952
- F.O371/9117/162929/JE1.11/6., Alex . tel .no 75., 16th Oct ,1951.
- F.O 371/9.115,JEl.11. Stevenson , FO, Cairo .Dec, 1951
- * فقد هدد النحاس بالاستقالة، وذكر أن دور حافظ عفيفي قد رسم في واشنطن، وأن تعيينه خطوة أولى في مؤامرة طويلة تهدف إلى القضاء على القضية الوطنية (جمال الشراقوى، حريق القاهرة . قرار اتمام جديد ص ٢٧)
- قام الشعب بمظاهرات تطالب بسقوط عفيفي ويتدخل البرلمان لحاسبة الوزارة على قبول ذلك (لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٢٣١، الجمهور المصري ع ١، ٦، ١٢ يناير ١٩٥٢ ص ١١٧
- 139 - F.O , 141, 1453, 1.11- 12-52 G, F.O Minute H. E Jan- 26-1952.
- ١٤٠- خالد محي الدين، الآن أتكلم ص ١١٧.
- ١٤١- أريشيف الخارجية المصرية، محفظة ١٢٦٦، ملف ٩٢ / ٥٣/٦٦
- (اعتداء القوات البريطانية علي الرعايا الاجانب، بشأن مصرع الراهبة الأمريكية بالإسماعيلية)

جريدة النيل، مقال بعنوان "اضربوا علي الأيدي العابثة" بقلم تادرس شنودة، بتاريخ ١٤

يناير ١٩٥٢ ص ٢.

142 - F.O 371/96861.Ministry of Defence To G., H, .O, .MELF , 23 Jan ,1952 Chiefs Of Staff (ME)635.Secret.

143 - F.O 371/96862.British Middle East office TO F.O 26 Jan .1952 No .86 Immediate.

F.O 371/96862.Washington To Fo, 26, Jan .,1952 ,NO 29.. Immediate.

144 - FO 371/96873. Report on the Egyption rioting on 26 Jan .1952.

١٤٥ - حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٤٧،، مذكرات مرتضى المراعي بمجلة أكتوبر ص ٤٧

* كان الملك قد وصف اشتراك البوليس في المظاهرات بأنها لعبة مكشوفة لفؤاد سراج الدين.

146 - FO 371/96873 Chater v 111 Evidence regarding the achvities of the Egyption army after its arrival in city.

١٤٧ - محمد أنيس، المصدر السابق، ص ٣٤.

148 - Ibid.

١٤٩ - أحمد عطية الله : حوليات مصر ١٩٥٢ ص ١٢١.

١٥٠ - محمد أنيس، المرجع السابق ص ٣٦؛ الرافعي، مقدمات ثورة يوليو ١٩٣٦ ص ١٣٤، ١٣٥.

١٥١ - فؤاد كرم، المصدر السابق ص ٤٩٧.

١٥٢ - سامي أبو النور، المرجع السابق

* طالبت المحكمة بإعدام المتهمين (رئيس الحزب و ثلاثة من أعضائه و شابين من الأثرياء ذكر شهودهم رأوا أحمد حسين في سيارة تحمل علما أثناء الحريق و كان يطوف بالجنهين

ع ٢٣٩٢٦، ١٣ مايو ١٩٥٢ ص ١.

١٥٣ - جمال الشوقاوي حريق القاهرة قرار اقام جديد ص ٤٩٨

محسن محمد، سقط النظام في أربعة أيام ص ٨.

154 - Fo .141. 1449 . 1.11 .19/52 G .F.O minute Hamilton Feb .13 , 1952

محمد أنيس، المرجع السابق ص ٥٣.

١٥٥ - مرتضى المراغي، المصدر السابق ص ٤٨.

156 - FO .146.1.11-21-52G.Conversation . Murry Gallad .,Feb ,7,1952

لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٢٣٧.

١٥٧ - مرتضى المراغي، المصدر نفسه ص ٤٧.

١٥٨- كرم ثابت عشر سنوات ص ٤٣٧.

159 - FO. 371/96878 . JE 1.18 ,Creswell .- Bowker , Alex , July ,16, 1952 ..

١٦٠- جمال الشراقوي : حريق القاهرة شهادة اللواء إبراهيم أمام ص ٦٨٦

"وهذه الشهادة إذا كانت تبرئ الملك، فإنها لا تدين الشاهد الذي كان موقفه في هذا اليوم السلمي رغم وجوده في مكان الحادث فهو لم يحرك ساكنا بل على العكس كان يشجع القائمين بالحريق، فلصالح من ؟ كان يفعل ذلك وهو ضمن الجهاز المنوط بحماية البلاد ..

161 - LA COUTURE W .Z .Communism and Nationalism in the middle East . new yark . 1956 .p. 251.

162 - FO 371/96846 ,JE 1.13 /5 , Stevenson FO , Cairo Feb ,6. 1952, no .14..

١٦٣- لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٢٣٧، سيرانيان، المرجع السابق ص ٣١.

حسين هيكال، المرجع السابق ص ٤٣٥ (كان حافظ عفيفي قد اتضح الملك بإقالة الحكومة وليس طلب الاستقالة.

١٦٤- سامي أبو النور، المرجع السابق ص ٤١٥، ٤١٦

" أن المخابرات البريطانية كانت قد أعدت معسكرا في كفرت معزولا عن العالم الخارجي لتدريب مجموعه من عنة المجرمين والمغامرين والمتخصصين في تدبير الحرائق ، ويشير كمال الدين رفعت إلى نفس الأسلوب الذي اتبع في حريق طهران ١٩٥٣ سامي أبو النور ص ٤١٦

"جماعة أنصار الحرية : كانت ترأسها الإنجليزية تدعى "لريا ستارك " وكانت تعمل بتوجيه من المخابرات لتنفيذ مخططاتها ، وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بجلها في ١١ يناير آلا آن نشاطها السرى استمر وكانت وراء حريق بكيسة السويس عبد الفتاح ص ٩٧ ذكريات سياسية.

١٦٥- جمال الشراقوي، المصدر السابق..

١٦٦- أيدن، مذكرات ص ص ٣٣١، ٣٣٢

• ذكر النحاس في خطاب له في ذكرى سعد زغلول في ٢٤/٨/١٩٥٢، أن قرار حرق القاهرة وضع يوم ٢١ يناير و أن أرسكين قام بمعركة الإسماعيلية تمهيدا للجريمة، كما ذكر أن الياس أند رواس وكريم ثابت اجتماعا بعمرو سرا في باريس؛ المصري ع ٥٢٩٤، السنة ال ١٦، ٢٤/٨/١٩٥٢ ص ١.

١٦٧- سامي أبو النور، القصر ودوره في الحياة السياسية ص ٤١٦.

١٦٨- الجمهورية، مقال د. محمد أنيس " حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ع ١٩٧/١/٢٦. "من أرسيف الأهرام.

169 - FO 371/96862 ,Cairo to F.O 27Jan . no 2.3, Immediate Top secret

FO371/967.37.,Cairo to F.O27Jan ,1952 No .2.4 Immediate , Top secret.

١٧٠- جلال كشك، ثورة يوليو الاشتراكية، ص ١،٢ "تقرير ١٩٥٢/١/٢٧.

١٧١- جيفرسون ارسون، المصدر السابق ص ٦٧.

١٧٢- المصدر نفسه.

١٧٣- جمال الشرقاوي، حريق القاهرة . قرار اتمام جديد ص ٤٦٢.

١٧٤- رضا شحاته ص ١٦٤.

175 - F.R.U.S.tel send to secretary of state retrcted Jan 29/1952 no 1192. file n 35. .Egypt.

١٧٦- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ص ٤٣٤، ٤٣٥.

١٧٧- حسنين هيكل، المصدر السابق ص ٤٣، ٤٣٩.

• اجتمع حافظ عفيفي بالملك الذي كان ثائرا من تدهور الأوضاع و طمأنه حافظ عفيفي وطلب منه أن يضبط أعصابه عدة أيام قليلة، كما اجتمع مع السفير البريطاني قبل أيام من الحريق ووافق على أن الوفد وراء كل هذا الاضطراب،

• صلاح الشاهد ذكرياتي بين عهدي ص ٩٥

كذلك عقد اجتماع بين حافظ عفيفي و كريم ثابت وحيدر باشا واستقر الرأي على الإطاحة بحكومة الوفد ولكن حيدر باشا رفض لرغبة عفيفي في تولي الوزارة .

١٧٨- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٥١٤ .

١٧٩- الكاتب ع أول سبتمبر ١٩٥١ ص ٣ .

١٨٠- جمال الشرقاوي، قرار اتمام جديد ص ٤٦١.

الفصل الخامس

الوفد والمجتمع المصري

شهد المجتمع المصري خلال هذه الفترة ذروة تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ورغم أن الوفد ركز في حملته الانتخابية على حل هذه المشكلات ورغم أن النحاس أعلن في خطاب العرض لدى افتتاح البرلمان في جلسته المنعقدة في ١٦ يناير بأن الحكومة عازمة على تدعيم الاقتصاد الوطني والاهتمام بتنمية ثروة البلاد القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الإنتاج والاهتمام بالصناعة^(١).

كما ذكر ضمان الحق في المعاش لسد ضرورات الحياة ومجانية التعليم إلا أنه عندما بدأ في ممارسة حكمه أخلف وعده خاصة أنه وجد ذلك يتعارض مع سياسته التي انتهجها مع القصر والتي لا تتفق بطبيعة الحال مع مصالح الأمة، ومن ثم فلم تلق آمال الشعب مع سلوك الوفد الذي لم يكن لديه ثمة استعداد لأن يفقد حكمه، بينما التقت مصالح كبار الملاك الرأسماليين - الذين يمثلون جزءاً هاماً من نسيج حزب الوفد - مع سياسة الحكومة الجديدة^(٢).

وهكذا تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة أنذرت باندلاع ثورة اجتماعية وهيأت الظروف للمطالبة بالتغيير الجذري والذي انتهى بقيام الثورة.

والحقيقة أن الوفد كان يأمل في قدرته على حل المشكلات التي تفاقمت داخل المجتمع المصري، ولعل ما عبر عنه النحاس في حديثه مع مستر بيغين - وزير الخارجية البريطاني - يؤكد ذلك .

فقد ذكر النحاس "أن سياسة الوفد الاشتراكية تتضمن إصلاحات شاملة لأن التفاوت بين الطبقات خطر كبير ونحن نعمل على أن تتحمل الطبقات العليا الأعباء المفروضة عليها^(٣)."

إلا أن عودته إلى الحكم بعد فترة طويلة جعلته ينتهج سياسة تقوم على الانحناء أمام الملك الذي وجد في تراخي الحكومة و تقاربها فرصة للحصول على ما يريد وفي تحقيق أهدافه، في حين عانى الشعب من الكثير من المشكلات التي ساهمت الحكومة الوفدية بسلبيتها في زيادتها^(٤).

وتمثل مشكلة عدم المساواة وانعدام العدالة الاجتماعية أهم المشكلات التي نخرت في جسد المجتمع المصري، حيث ارتبطت بها الكثير من المشكلات الأخرى^(٥) كما عكست الأوضاع الطبقيّة انقلاب الهرم الاجتماعي، فبرزت الطبقة العليا التي كانت تحتل قمة ذلك الهرم و تتمثل في الحكام و كبار الملاك و الرأسماليين و التجار و رجال الدولة، تليها الطبقة الوسطى التي تضم الموظفين و التجار و متوسطي الملاك و بعض المثقفين و هي تلك الطبقة التي تحمل لواء الدعوة إلى التغيير و تقود العمل من أجله -، كما يحدث بها حراك اجتماعي صاعد نحو الطبقة العليا -، وكان هؤلاء يمثلون البرجوازية الوطنية الساخطة من تسلط الاحتكارات الأجنبية و الإقطاعيين المصريين أو المتمصرين^(٦)، وهناك أيضا الطبقة الدنيا التي مثلت قاعدة الهرم الاجتماعي وتشمل العمال و الفلاحين و صغار التجار وغيرهم

وهذه الطبقة كانت الأكثر معاناة و الأكثر اتساعا حيث شكلت النسبة العلية للمصريين و تتضح فيها بشكل جاد الكثير من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و في ضوء هذا الوضع الطبقي للمجتمع المصري نتناول أهم هذه المشكلات التي تعرض لها و أثرها على الشرائح و القوى المختلفة لهذه لطبقات .

ولنبداً بمشكلة الفقر وعدم المساواة وافتقاد العدالة الاجتماعية و آلتى كان من أبرز مظاهرها معاناة الأغلبية من الفقر وسوء الأحوال الاجتماعية وقلة الدخل وارتفاع معدل الملكيات الكبيرة وتكدس الثروات في أيدي شرائح الطبقة العليا^(٧).

أما أسباب هذه المشكلة -والتي لم تكن وليدة هذه الفترة وإنما ترجع إلى فشل السياسات الحكومية في توزيع الدخل و الثروات ورفع مستوى المعيشة وسوء توزيع الملكية الزراعية، وعدم تنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي ومستأجريها بالإضافة إلى نظام الضرائب وسيطرة الرأسماليين الأجانب على مقدرات الدولة^(٨).

وهذه المشكلة كان من الممكن حلها لولا وجود أسباب تقف حجرة عثرة في سبيل ذلك منها مقاومة كبار الملاك لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة أو فرض ضرائب عليهم، وكذلك فساد الجهاز الحكومي وعدم وجود سياسات اجتماعية متكاملة وإذا وجدت فهي لا تنفذ^(٩).

وقد كانت من أبرز القضايا التي ترتبت على انعدام العدالة الاجتماعية بل وكانت سببا من أسبابها قضية سوء توزيع الملكية الزراعية وهذه القضية ارتبطت بشريحة اجتماعية واسعة ظلت تقبع في قاع الهرم الاجتماعي وتمثل أغلبية كبيرة من الفلاحين الذين يمثلون أساس التركيب الطبقي داخل المجتمع المصري فمساحة الأرض الزراعية في مصر كانت موزعة بطريقة غير عادلة^(١٠) وخلقت وجودا إقطاعيا يمتلك الفلاحين ليمتلكون شيئا^(١١)، ولعل على راس الإقطاعيين الملك الذي استغل تنازلات الحكومة أمامه في امتلاك مساحات شاسعة حصل عليها عن طريق السلب والنهب حتى وصلت أملاكه ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ فدان سخر فيها الفلاحين بكل الطرق الممكنة^(١٢).

يوضح الجدول التالي توزيع ملكية الأراضي الزراعية قبل عام ١٩٥٢ بالنسبة

للملكيات الصغيرة بداية من نصف فدان

| المساحة | ٢/١ فدان | من ١: ١/٢ فدان | أكثر من فدان | من ٢: ٣ فدان | من ٣: ٤ فدان | من ٤: ٥ فدان |
|------------|----------|----------------|--------------|--------------|--------------|-----------------------|
| عدد الملاك | ٤١٣٥٥١ | ٥٢٢١٦٢ | ٧٢٣٦١٢ | ١٥٣٢٩٣ | ٨١٣٦٦ | ٥٦٥٨٩ ^(١٢) |

ونلاحظ من الجدول السابق أن عدد الملاك يقل كلما زادت المساحة المملوكة

وإن حوالي ٤,٢٣٩٩٦ مالك يمتلكون ٧١٨٢,٩٦ من نصف إلى أقل من فدانين*

أما الملكيات الكبيرة فقد تم توزيعها كالآتي

| المساحة | ٢ ... | ١٥ ... ٢ | ١٥ ... ١ | ٨ ... ١ فدان |
|------------|-------|----------|----------|--------------------|
| عدد الملاك | ٦١ | ٢٨ | ٩٩ | ٩٢ ^(١٣) |

ونلاحظ هنا أن ٢٨ مالك يمتلكون حوالي ٤٨٦٤٨٣

ومن المقارنة بين الجدولين يتضح سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية فالأقلية ملكت مساحات شاسعة في حين الأغلبية ملكت مساحات صغيرة جدا وفي ظل هذا التوزيع غير العادل للملكية الزراعية هبطت الملكيات الزراعية مع توالي السنين بسبب تفتيت الملكية بالتوريث - وقد كان ميراث غالبي من قبل قد ذكر آن المسلك الوحيد لوقف تدهور طبقة الفلاحين وتضاؤل ملكياتهم وتفتيتها هو تكوين طبقة ثابتة من صغار الملاك عن طريق نشر الملكيات الصغيرة وتحريم تجزئة هذه الملكيات عن طريق البيع أو الإرث ألا في حدود ضيقة^(١٤)، فقد كان تفتيت الملكية الصغيرة عامل من عوامل اختفائها مما أدى إلى تخلخل الكيان الاجتماعي داخل الريف المصري و أحداث عدم توازن في الحياة الاجتماعية .

وقد عانى الفلاحون في ظل هذا التوزيع من انخفاض مستوى المعيشة وتدهور أحوالهم الصحية* وانتشار الجهل والامية^(١٥) بينهم ولعل ما عبر عنه إبراهيم شكري شكري - النائب في المعارضة الاشتراكية - يؤكد ذلك حيث أن أبعاد المشكلة الاجتماعية صحية وتعليمية، فذكر أن انتشار المرض ناشئ عن سوء توزيع الملكية

الزراعية، وأن هناك من يموتون لأنهم لم يجدوا من يعالجهم أو لأن نفقات العلاج ليست في متناول أيديهم، وأن هناك أناس يشربون طينا وقدارة وهم مضطرون لشربه" (١٦).

وهكذا عاش الفلاح حياة بائسة في حين كان عدد كبير من كبار الملاك يؤجرون أراضيهم إلى صغار الملاك من فئة المستأجرين أو أصحاب الملكيات القزمية - الصغيرة جدا-، كذلك كان أغلبية أصحاب الملكيات الصغيرة - الأقل من فدان - يزرعون أراضيهم مع غيرهم بالمشاركة، وقد أتضح من إحصائيات ١٩٥٠ حوالي ٧٥% من الشريحة الدنيا من الملاك كانوا يكملون دخلهم باستئجار أرض من ملاكها أو بالعمل كأجري لفترة من الوقت لسد قوت يومهم (١٧).

وقد كانت قيمة الإيجارات تختلف من منطقة إلى أخرى مما كان يشكل عبئا آخر على الفلاح. الذى كان يعانى من ارتفاع قيمة الإيجار من مكان لآخر، ولعل من أسباب ذلك ضغط السكان المتزايد وثافت المستأجرين على استئجار الأرض حيث وصلت قيمة الإيجار أعلى بكثير من قيمة الناتج الذي يحصل عليه المستأجر من زراعة الأرض مما اضطر غاليتههم على العمل بالأجر اليومي لدى الغير لتحسين مستوى دخولهم و مواجهة نفقات المعيشة المتزايدة باستمرار (١٨).

هذا وقد اتخذ تأجير الأراضي أشكالا مختلفة* ولكن في كل الحالات كانت ضد مصلحة صغار الفلاحين.

ويوضح الجدول التالي قيمة الإيجار في مديريات (محافظات) مصر المختلفة

| المنطقة | قيمة الإيجار للفدان سنويا |
|-----------------------------|---------------------------|
| الجيزة، القليوبية، المنوفية | ٢٦ جنيها |
| البحيرة، الشرقية، القليوبية | ١٧ جنيها، و١٠ جنيها |
| المنيا، أسيوط، جرجا | ٢٥ جنيها |
| قنا، أسوان | ١٢ جنيها ٣ |

وقد عاوقد عاني المستأجرين معاناة كبيرة من كبار الملاك الذين كانوا يسيطرون على مقدرات البلاد ويحاربون أي تغيير لا يحافظ على مصالحهم و المزايا الموروثة التي كانوا يتمتعون بها و عملوا على وقاية النظام الاجتماعي السائد من أي رياح قد تعصف به^(١٩).

ورغم أن الأمر قد استقر لدى الحكومة الوفدية على إتاحة الفرص أمام أية اقتراحات يمكن أن تساهم في حل مشكلة سوء توزيع الأرض الزراعية على الرغم من أن قيادة الحزب كان قد تسلل إليها عناصر من كبار الملاك وكانت تلك دون شك خطوة جريئة من جانب الحكومة حين قبلت الاقتراحات بقوانين تقدم بها كل من ميريت غالى بشأن تنظيم الملكية و الإيجار و العمل في الزراعة^(٢٠).

وكانت قد فشلت جميع محاولات تعديل قيمة الإيجارات نتيجة تركيز الملكية وتسابق المستأجرين وتنافسهم لاكتساب رضا الملاك^(٢١).

وأدى هذا إلى سوء أحوال الفلاحين لدرجة حولتهم إلى ثوار يطالبون بحقوقهم بل ويحصلون عليها أحيانا بالقوة، وقد ظهرت بؤادر التمرد في الريف المصري نتيجة عجز الحكومة عن تقديم حلول لمشاكلهم التي تفاقمت وعلى رأسها مشكلة انعدام العدالة الاجتماعية، ومن أمثلة ذلك تمرد الفلاحين في بلدة كفور نجم " في محافظة الشرقية -الذي واجهته الحكومة بعنف شديد^(٢٢).

وكان بسبب شكوى مدير التفتيش للبوليس بسبب تأخير الإيجار، فقام البوليس باعتقال عدد منهم. ولعل هذا يعكس مدى الظلم الذي كان يعانيه الفلاح سواء من المالك أو من السلطة الإدارية .

أيضا ما حدث في مزارع عبد العزيز البد راوي* -صهر فؤاد سراج الدين - حيث قام الفلاحون بمهاجمة قصره وإحراقه^(٢٣).

بالإضافة إلى حوادث التمرد اليومية التي كانت تحدث في الريف، والتي لم تستطع الحكومة مواجهتها، بل كانت غالباً ما تلقى بمسئولية هذه الحوادث على الشيوعيين الذين وصفتهم بالإرهابيين الذين يحرضون على الفتنة والعصيان و إتلاف المزروعات و المنشآت، و أعتبر فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية أن الشيوعية هي مصدر التهديد الرئيسي للأمن الداخلي^(٢٤) خاصة أن الحركة الشيوعية قد أعطت هذه الطبقة نقاط ارتكاز عديدة ارتكزت عليها في أفكارها تجاه الطبقة الرأسمالية^(٢٥)، قد تناسي فؤاد سراج الدين - أن الفلاح المصري المسالم بطبعه لا يثور إلا إذا زاد عليه القهر و البؤس^(٢٦).

وهكذا ازدادت الحالة سوءاً و ازدادت الهوة بين الغني و الفقير حتى نثار الفلاح ضد الملاك . ولعل هذا ما جعل السفير الأمريكي يصف حالة البلاد في تقريره إلى حكومته بأنها حالة ثورية Astate of Revolution ، وقد استنكر أن يكون للملك و أسرته مئات الألوف من الأقدنة -، و أن تملك أسرة واحدة عشرين ألف فدان، بينما ملايين الفلاحين لا يبلغ دخل الفرد منهم أكثر من نصف دولار في اليوم.

ذكر أيضا أن هذا الوضع يوفر تربة خصبة لانتشار الشيوعية - ولعل هذا ما كان يشغل الولايات المتحدة في هذه الآونة^(٢٧)

وهكذا أصبحت الحالة تندر بالسوء و استفحال الخطر لذلك بدأت الصحف في مصر تنادى بضرورة استيقاظ الوعي و التعجيل بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد علي رفع مستوى المعيشة للفلاحين^(٢٨).

كما طالبت أيضا بتحديد الملكية الزراعية وإعادة توزيع الملكيات علي صغار الفلاحين^(٢٩) وذكرت أن ثمة تحول اقتصادي ملحوظ في السنوات الأخير مع مجيء الوفد إلي الحكم وتناولت ما حدث في "عزة البدراوي"، وطالبت وزير الداخلية

بالاستقالة بسبب عجزه عن حفظ الأمن خصوصا أن هناك معركة جديدة حدثت بين آلاف الفلاحين وكبار الملاك "في بهوت" (٣٠) و أكدت على مسئولية الحكومة في توفير الرعاية الكافية بهذه الشريحة التي تمثل أكثر من نصف المجتمع و طالبتها برفع مستوى المعيشة الذي انخفض بشكل ملحوظ (٣١). بدلا من أن يتخذ القادة من ماسي هذه الجماعات وسيلة للوصول إلى الحكم و تحقيق أغراضهم الذاتية و عليهم أن يتذكروا أن الحق في الحياة و المساواة في الفرص ذلك لان المساواة تكاد تكون منعدمة في مصر ولا أثر له في تصرفات الحكومة و ألا سينتهي الأمر بثورة لا تنطفئ أبدا (٣٢) ونلاحظ هنا أن معظم الصحف التي عبرت عن رويتها لما وصل أتلبيه حال المجتمع قد ركزت على أن النتيجة الحتمية لهذا التدهور هي الثورة و التغيير لما هو قائم .

كذلك حاول الملك استغلال ذلك من خلال الصحافة وعن طريق كريم ثابت فقد فوجئ الرأي العام بافتتاحية جريدة أخبار اليوم عنوانها: حركة الفلاحين ليست شيوعية:

وذكرت في مقالها أننا إذا وصفنا هذه الحركة بالشيوعية فسوف نعطي الشيوعية شرفا لا تستحق "

وطالبت الوزير بالاستقالة حيث أنهت مقالها بقولها " اضرب المثل أيها الوزير و اترك منصبك حتى يتحقق العدل "؛ (٣٣).

ولعل في هذا إشارة واضحة إلى أن حلف القصر و الوفد لم يعد قادرا على تحمل أثقال حقائق مستجدة، ودفعت كلا الطرفين على تبرئة نفسه و إلقاء المسئولية على الطرف الآخر .

كذلك فقد حاولت الحكومة تهدئة هذه الحالة الثورية واستجابت لبعض المقترحات مثل ما تقدم به ميريت غالى - أحد النواب بشأن تنظيم الملكية و الإيجار و

العمل في الزراعة^(٣٤)، كما طالب بتوزيع الأراضي الحكومية على صغار المزارعين، وإعادة النظر في الشركات العقارية الزراعية، وإلغاء الوقف الأهلي^(٣٥).

كذلك ما تقدم به إبراهيم شكري - زعيم الحزب الاشتراكي - من ضرورة الإصلاح الزراعي. ونادى بالمساواة بين الملاك جميعا ونزع الزيادة على الخمسين فداناً مقابل الحصول على سندات بقيمة الأطنان المترعة^(٣٦)، وأن تقوم الحكومة بتوزيع الأطنان المترعة على المزارعين الذين يعملون في هذه الأراضي تطبيقاً لمبدأ " الأرض لمن يفلحها"^(٣٧).

كذلك طالب "إبراهيم شكري" بإصدار قوانين العمال في مصر لرفع الظلم عن العمال الزراعيين^(٣٨)، وذكر أيضاً أن سوء توزيع الملكية الزراعية سيظل المشكلة الأولى التي تقف في وجه أي إصلاح داخلي إلى رفع المستوى الاجتماعي في مصر ويجب على أية حكومة تريد الإصلاح حقاً أن تعيد النظر في توزيع الملكية الزراعية في مصر^(٣٩).

كما أشارت الصحف إلى مسئولية الحكومة والبرلمان و طالبت الحكومة بأن تفرض ضرائب تصاعدية يستحيل معها أن يملك شخص واحد آلاف الأفدنة وأن الشعب يريد إصلاحاً اجتماعياً تضيق به المسافة بين الطبقات^(٤٠).

وقد كان ميريت غالى قد رفض النصاب الذي حدده محمد خطاب وهي (٥.٥ فدان) وبني موقفه على أساس أن مائة فدان هي الحد الأعلى الأمثل للملكية الزراعية في مصر بحيث يمنع كل شخص بلغ هذا الحد من أن يقتضي أرضاً جديدة، كما طالب بتطبيق مبدأ التصاعد في الضريبة على الأطنان بحيث تزيد فئاتها مع زيادة الملكية عن الحد الأعلى المقرر^(٤١).

ورغم هذه المحاولات ورغم اعتراف الحكومة رسمياً بأن جوهر المشاكل الزراعية في مصر هو نظام توزيع الملكية الزراعية إلا أنها لم تقدم أية برامج تدخل حيز

التنفيذ الفعلي، كما أنها لم تصدر تشريعاً واحداً ينظم علاقات العمل بين ملاك الأراضي الزراعية وبين الأجرة، علي عكس علاقات العمل بين أصحاب المصانع وعمال الصناعة التي كانت تنظمها قوانين لا حصر لها.^(٤٢)

ولعل هذا ما أدى إلي تمرد الفلاحين المصريين، رغم أن الفلاح المصري مسالم بطبعه ولا يميل إلي العنف إلا إذا زاد علي الظلم و القهر .

كما أنهم لم يستطيعوا التجمع كما هو الحال بالنسبة لعمال الصناعة حيث أنهم متفرقون في الريف، ولا توجد وسيلة تربط بينهم، بالإضافة إلي تخلفهم الفكري الشديد وانتشار الأمية بينهم وسوء مستواهم الصحي ومعتقداتهم التي أفلح كبار الملاك في نشرها بينهم بإسم الدين^(٤٣).

ولعل هذه العوامل هي التي أدت إلي عدم بروز الشكل الثوري لهذه الشريحة باستثناء بعض المحاولات، كما مثلت شريحة الفلاحين جزءاً من الطبقة العاملة المصرية. ومن ذلك يتضح أن شريحة الفلاحين آلت إلي مثلث جزء من الطبقة العاملة المصرية غبت مع نمو الرأسمالية، وهذه الشريحة كانت أكثر الفئات العاملة تعرضاً للاضطهاد حيث أن أزمة الإنتاج الزراعي في مصر لم تكن أزمة طارئة أو مؤقتة لأنها انعكاس لأوضاع اقتصادية مختلفة، وكذلك بسبب وضع البلاد كمستعمرة لاستغلال المحتل الأجنبي، وقد تعرضت هذه الفئة للنهب المالي الذي اتخذ طابعاً خاصاً وحاداً خصوصاً أن أصحاب البنوك و الإقطاعيين و المرابين كرسوا سلطتهم لنهب الفلاحين استلاب كل الموارد الحيوية في البلاد و إلى الإفلاس الكامل وضرب كل الحقوق الأساسية للجماهير.^(٤٤)

ورغم تجارب الحكومة الوفدية مع بعض الأفكار آلت دعت إلي وجوب تصفية الملكيات الزراعية الكبيرة إلا انه ظل عدم وجود برنامج محدد لمواجهة هذه المشكلة

يشكل عقبة في سبيل حلها .، بلا إضافة إلى الحرص على مصالح طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية ومقاومة أي محاولات للتغيير ووصف أصحابها بالتطرف^(٤٥). وهكذا عاشت فئة الفلاحين حياة متدهورة في ظل حكومة الوفد التي عجزت عن إيجاد حلولاً لمشاكلهم مما كان سبباً في النفور الذي بدأ في أواخر حكم الوفد بين الأمة والحكومة، كما تجلّى النظام الإقطاعي في مصر بتفشي الإقطاعية الكبيرة بالإضافة إلى الملكية المفتة في الضالة، والإفقار الجماعي للفلاحين و تحويلهم إلى أعمال باليومية .

وثمة شريحة أخرى من الطبقة الدنيا في مصر وهي العمالة الصناعية للطبقة التي تمثل برجوازية الأعمال المصرية ومعظمها من أصل ريفي^(٤٦) وقد ذكر ذلك صبحي وحيدة - الذي كان رئيساً للاتحاد المصري للصناعات - حيث صرح بأن أغلب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعي و يجمعون بين العمل الصناعي والزراعي في آن واحد، ومن ثم فقد سيطرت عليهم العقلية الزراعية أكثر^(٤٧).

وعلى ذلك فإن الفائض المصري القابل للتوظيف خارج الزراعة لم يكن من الممكن أن يأتي في الأصل إلا من الريف أي من الملاك العقاريين الكبار، وقد نمت كامتداد لفئة كبار الملاك وبطبيعة الحال انعكس ذلك على هيمنة الشخصيات المتمثلة لكبار الملاك الزراعيين على مفاتيح السلطة في المجتمع و استمرار هذه الهيمنة برغم التطور الرأسمالي في البلاد^(٤٨). ولكن سوء أحوالها أدى إلى قيام العمال بإضرابات و إعتصامات بصورة جعلت منها محورا بارزا من محاور العمل السياسي و الاجتماعي منذ ظهورها خصوصا في سنوات الكبت و القهر، كما أكدت الطبقة العاملة قدرتها على النضال الطبقي المستقل ورفضها لتسلط البرجوازية على تشكيلها^(٤٩).

ولعل ذلك يعد دليلا على أنه ثمة صراع حدث بين جناحين من أجنحة البرجوازية الكبيرة هي الجناح الزراعي، والجناح الرأسمالي الصناعي . وهذا الصراع أساسه تغليب على آخر.

وقد كانت الغالبية العظمى من عمال الغزل و النسيج وعمال الصناعات الغذائية . وكانت هناك فئات عريضة تشتغل في الإنتاج الريفي و الحرفي، وهذه الطبقة العاملة المصرية كانت حديثة العهد ولذا فلم تكن لديهم خبرة فعلية بالنضال السياسي الجاد كما كانت تقع تحت تأثير تيارات سياسية و أيديولوجية مختلفة^(٥٠).

وقد عانت فئة العمال معاناة كبرى في ظل حكومة الوفد حيث لم يكن لديها حقوق تحميها من استبداد وتحكم أصحاب الأعمال فلا قانون للمعاشات فالتأمينات الاجتماعية أو تعويضات محددة في حالة الإصابة وإنما ما كان يحدث قام علي ابتزاز كيانه الرأسماليين للعمال

واستغلال جهلهم دون وجود قوانين لحمايتهم من هؤلاء الذين مثلوا برجوازية مصرية أو متمصرة داخل المجتمع المصري، فهم الفئة الخلية من رجال الأعمال التي كانت تركز السلطة الاستعمارية عليها، ولم تكن تمتلك قاعدة داخلية صلبة فكانت تركز أعمالها علي مراكز النشاط الاقتصادي غير الزراعي الذي لم يكن الأجانب يسيطروا عليها مباشرة مثل عمليات البورصة الشبكات المالية وغيرها^(٥١).

وقد كانت الأحزاب المصرية كلها تعمل بخدمة هذه الطبقة الممثلة في البرلمان و آلتى كانت تتألف منها الوزارات .

ولعل هذا كان السبب في رفض البرلمان لأي قانون من شأنه المساس بمصالح كبار الرأسماليين^(٥٢) فقد رفض البرلمان قانون " رجعية " الضرائب على الأطباء و الحكومة المصرية ولم يصل بالضرائب التصاعدية إلى حدها الأعلى .

رغم أن ذلك كان سيساعد على رفع مستوى المعيشة للطبقة الكادحة .

كذلك لم تحاول رفع ضربة التركات، وصي ما قامت به هو إصدار قرار لتعديل الضريبة على الأطيان وجعلته يائر رجعي لا يتعدى مداه عامين.

وقد حظرت مجلة روزاليوسف النظام السائد أبانه "كلما ظل الحكم يدار لصالح الأغنياء فلم يكون الفقير صالح في بقائه"^(٥٣).

والحقيقة أن موقف الوفد بدأ واضحا بعد وصوله للحكم رغم وعوده أثناء الانتخابات خاصة أن مصالح الطبقة العاملة كانت تتعارض مع مصالح أصحاب رؤوس الأموال، أما من الوفدين أو الموالين لهم وبالتالي ذهبت شعاراتهم العمالية آلى نادى بما الوفد قبل الحكومة الأخيرة هباء .

ولعل الضربات آلى كانت توجه للطبقة العمالية و الاتحادات المرتبطة بما تشكل أكبر دليل على ذلك، حيث أوضحت أن الطبقة العاملة لم تكن تمثل بالنسبة للوفد سوى أداة أو وسيلة ضغط على لحزب المنافس أو القصر، أما مصالح تلك الطبقة و مطالبها لم تكن في بؤرة اهتمامه، ولذلك قامت معارك ضارية بين العمال ورأسماليين من ناحية وبينهم وبين سلطات الدولة من ناحية أخرى^(٥٤).

كما نما الوعي العمالي بصورة كبيرة وبدءوا يطالبون بحقوقهم القانوني في تأسيس نقابات لهم^(٥٥)، وهب العمال يخوضوا معركة من أجل حقوقهم السياسية و الاقتصادية و عمت البلاد الإضرابات المختلفة وكانت الحكومة تستخدم البوليس و الجيش لإخماد هذه الإضرابات خاصة في القاهرة و الإسكندرية بل وصل الأمر إلى حد نزول الدبابات و محاصرة بعض المصانع مما ترتب عليه سقوط عدد من الضحايا^(٥٦).

وقد زادت الإضرابات مع أوائل عام ١٩٥٢ بسبب اشتداد الصراع الطبقي و تصاعد المد الوطني الديمقراطي العام في البلاد و سوء الأحوال المعيشية و انعدام

العدالة وهكذا يمكن تصنيف هذه الإضرابات بأنها اضطرابات اقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية .

وقد تمثل النضال العمالي في أمرين إما تشكيل نقابات تطالب بحقوق لطبقة العاملة و أما إضرابات و اعتصاما ضد أصحاب الأعمال و ضد الحكومة التي تقف مكتوفة الأيدي أمام مصالح أعضائها و الموالين لهم .

أما بالنسبة لإنشاء النقابات فقد سعت الطبقة العاملة إلى تنظيمها النقابي و عملت على زيادة نشاطها فقد بلغ عدد الأعضاء فيها ما يقرب من ٣٣,٠٠٤ عضوا منها

١٥٣ نقابة في القاهرة، ١,٥ في الإسكندرية، ١,٥ في الوجه البحري، ٤٢ في الوجه القبلي، ٨٦ نقابة في باقي القطر^(٥٧).

كذلك قامت الطبقة العاملة في عام ١٩٥١ مع المد الوطني الذي شمل البلاد وتشكلت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام للنقابات و العمال بمصر*.

وقد أعدت اللجنة التحضيرية للمؤتمرة التأسيس للاتحاد الذي كان مقدرا له أن يعقد يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ آلا حريق القاهرة عصف بهذه المحاولة^(٥٨).

كذلك عملت جماعات من العمال علي تأييد بعض التنظيمات الجديدة مثل تأييدهم لجماعة "حدثو" والجماعات الماركسية الأخرى، وقد ظهر ذلك واضحا فالنشاط اللجنة التحضيرية لتشكيل اتحاد نقابات وفي تشكيل القيادة السرية للنضال مثل حركة أنصار السلام وغيرها^(٥٩).

أيضا قاد العمال الكثير من الإضرابات مثل الإضراب الذي قام به عمال الشركة المصرية للنقل لان إدارة الشركة امتنعت عن تطبيق المراسم العسكري الخاص بإعانة الغلاء الجديدة^(٦٠) وكانت الحكومة الوفدية في محاولة منها لمواجهة حالة الغضب التي عمت البلاد لمواجهة أعباء الحياة قد أصدرت الامراسم العسكري ٩٩

لسنة ١٩٥٠. بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمي وعمال المحال الصناعية والتجارية^(٦١)، ولكن أصحاب المصانع والشركات والمحال كانوا يرفضون تطبيقه، لذلك كثرت الإضرابات والاعتصامات، ومنها هذا الاعتصام الذي لم ينته الموافقة الشركة علي صرف مرتباتهم كما طلبوا وذلك بعد أن عجزت قوة البوليس عن إخراجهم من الشركة^(٦٢).

وهكذا تبلورت المشكلة العمالية بعدة مظاهر: أهمها:—

معاناة العمال من القهر وازدياد نسبة البطالة وسوء العلاقة بين العامل وصاحب العمال، وهذا يرجع إلى تقصير الحكومة في معالجة شئون العمال وإيجاد العمل لهم، ومن ثم فقد

كان ينبغي علي الحكومة حل لمشكلات التي يتعرض لها العمال، وهذا الحل لم يكن مجرد إصدار قوانين وإنما متابعة تنفيذها^(٦٣).

وقد أوضحت دوريات هذه الفترة مشكلة العمال وتحدثت عن أزمة العمال العاطلين، ففي مقال جاء "آن مصر اليوم فيها أربعين ألفاً من العمال العاطلين"^(٦٤) كما أشارت إلى القوضى والحلل فتصرفات الحكومة إزاء طائفة العمال خاصة العمال الزراعيين الذين استنتهم من القوانين التي أصدرتها لتنظيم أحوال العمال^(٦٥).

وقد أوضحت المؤشرات ازدياد نسبة البطالة بسبب إغلاق الكثير من المصانع والاستغناء عن العمال ومنافسة رؤوس الأموال و الصناعات الأجنبية للصناعات الوطنية و استخدام الملاك الصناعيين و الزراعيين للآلات وهجرة العمالة الزراعية إلي المدن^(٦٦).

وكذلك أدي سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي والمحلي إلي إفلاس الصناع والتجار وعمال الحرف اليدوية الصغار حيث كانت هذه الفئة خاضعة تماماً لرأسمال الاحتكاري.. ومن ثم فقد أصبح الوضع الاقتصادي لهذه الفئة البرجوازية الصغيرة

"مزعزعا" ويدل علي ذلك زيادة حالات الإفلاس ففي عام ١٩٥١/١٩٥٠ وجد ١,٩ حالة إفلاس، ومن يناير حتى سبتمبر ١٩٥١ وجد ٩٤ حالة إفلاس وخلال ١٩٥٢ وجود ١٤٤ حالة إفلاس^(٦٧)

وقد كان هؤلاء الصناع بعد إشهار إفلاسهم نادرا ما يتحولون إلي عمال ووصف البراوي حالة هؤلاء بقوله " لقد فقد المواطنون من أصحاب الحرف - الصغيرة الأمل في التقدم بسبب سيطرة المصالح الكبيرة والاحتكارية علي الحياة الاقتصادي للبلاد، حتى أن حالة من السخط و الاستياء عمت أوساطهم في سنوات الحرب بسبب الأرباح الفاحشة التي كانت تتخم جيوب كبار الرأسماليين المصريين والأجانب^(٦٨)

كذلك عاني موظفو الحكومة -صغارهم ومتوسطهم - من قسوة العمل وضالة الأجور وصعوبة الترقى والتدرج في السلم الوظيفي، التي كانت لا تقارن بأي نسبة بالأجور الفاحشة التي كان يتقاضاها كبار الموظفين المدنيين والعسكريين المنحدرين من سلالة الإقطاعيين وكبار البرجوازيين، وتفشت في جهاز الحكومة آفات المحسوبية والفساد والرشوة، وانتشرت البطالة علي نطاق واسع في مصر بين أوساط الحاصلين علي مؤهلات التعليم العالي، وأصحاب الأعمال الحرة^(٦٩).

وفي محاولة للخروج من أزمة البطالة نادى "الأهرام" بتشجيع الصناعات الوطنية والريفية وإصدار التشريعات وقوانين العمل مثل تحديد ساعات العمل ورفع الأجور والتأمينات الإجتماعية والصحية للعمال والتأمين ضد البطالة^(٧٠).

كذلك طالبت الحكومة بتشغيل العمال وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وحماية الصناعات الوطنية بالقوانين وفرض الضرائب علي المنتجات الأجنبية وإلغاء الامتيازات للشركات الأجنبية، كما طالبت بإنشاء نقابات عمالية للدفاع عن

حقوق العمال وغير ذلك من المطالب التي ترفع من مستوي معيشة هذه الشريحة التي سيطر عليها الرأسماليون والمحتكرون الأجانب والمصريين^(٧١).

كذلك أبرزت الصحافة المصرية المشكلة العمالية مؤكدة سلبات الحكومة وعجزها عن مواجهة القضايا والمشكلات التي تفاقمت في المجتمع المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وازدادت حدة عقب حريق القاهرة^(٧٢).

وقد طالبت الحكومة بزيادة الدخل القومي في مجموعة وحسن توزيع هذا الدخل بين مختلف الطبقات ووضع تشريع بالحد الأدنى للأجور في الزراعة والصناعة^(٧٣).

وقد عكس سوء الحالة الاجتماعية في مصر تقرير السفير البريطاني إلى "موريسون" -وزير الخارجية البريطاني- الذي أوضح فيه " أن عود حزب الوفد لإصلاح الاجتماعي التي قدمها أحمد حسين - وزير الشؤون الاجتماعية- لم تنفذ، وأن الحكومة فشلت في مواجهة الارتفاع في نفقات المعيشة ونقص المواد الغذائية، أدي هذا إلي تدهور الأوضاع الاجتماعية وسوء حال العمال في ١٩٥٠-١٩٥١ وعدم إقدام الحكومة علي فرض ضرائب علي الأغنياء لتحسين الوضع "^(٧٤).

كما أشار في برقية أخرى إلي أن برنامج التأمينات الاجتماعية حدث به تلاعب أدي إلي استقالة لأحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية^(٧٥).

ومن ثم وأمام هذه الضغوط وغيرها كان علي الحكومة آن تجاري حركة الطبقة العاملة التي زاد خطرها بعد انضمام الكثير منها إلي التنظيمات الشيوعية، فاتخذ الوفد من جناحه الشبابي اليساري (الطلبة الوفدية) ركيزة للتعامل مع الطبقة العاملة التي أخذها دورها يتنامي بدرجة أثرت علي سير الأحداث فيما بعد قد تكون أكثر بكثير من القدرات المادية الفعلية المتاحة لهذا الطبقة، ولعل خطر الفقر والبؤس الذي سلط علي رقاب الغالبية العظمي منها يفسر ثورتها^(٧٦).

ومن ثم فقد لعبت دوراً سياسياً هاماً في إحداث تأثير أيديولوجي قوي في الجماهير العريضة من الكادحين خاصة بعد أن برزت كجزء من البرجوازية الوطنية أكثر راديكالية، كما كانت أشد الطبقات الثورية في ظل الظروف السائدة في مصر في هذه الفترة .

ويشير البراوي إلى أن الطبقة الوسطى بما فيها شريحة العمال قد لعبت دور القائد في نضال الشعب المصري من أجل الاستقلال الوطني^(٧٧).

ومع أدراك الوفد لهذا كله ولوضع حد لنمو نفوذ التنظيمات الشيوعية التي كانت أكثر ما تكون في هذه الطبقة، فقد قام الحزب بالتقرب من العمال وذلك باستخدام صحافته لتبني مطالب العمال والدفاع عنهم ومواجهة كافة القوى المعادية لحركتهم أمثال الأمير عباس حليم وجماعة الإخوان المسلمين^(٧٨).

كذلك قام الوفد بإصدار بعض التشريعات لصالح العمال مثل قانون إصابات العمل في ٥ يوليو ١٩٥٠. قانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠. لعلاج عيوب القانون الأول^{(٧٩)*}.

كما أصدرت حكومة الوفد في ٢٤ - ٧ - ١٩٥٠. أول قانون بشأن عقد العمل المشترك بين العمال واصحاب الأعمال ٩٧ لسنة ١٩٥٠.

بالإضافة آلي إصدار أول قانون للضمان الاجتماعي ١١٦ لسنة ١٩٥٠. وقد قدر عدد المستفيدين من هذا القانون بحوالي نصف مليون مواطن^(٨٠).

وكذلك اصدر أول قانون بشأن التعويض عن أمراض المهنة ١٧٧ لسنة ١٩٥٠.

كما حرصت الحكومة الوفدية على رعاية الموظفين ومستخدمي وعمال الحكومة حيث عمل فؤاد سراج الدين -وزير المالية حينذاك- على حماية مرتباتهم واجورهم . كما صدر قانون بفتح اعتماد إضافي بميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٠ لتكملة أنصاف عمال اليومية وصرف الفروق المترتبة على ذلك وقد وافق مجلس

الوزراء على ذلك ليس هذا فحسب بل صدر قانون أيضا خاصا بالمعاشات واحتساب مددها وقانون بعدم جواز التنازل أو الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين كما وافق مجلس الوزراء أيضا على تعديل ورفع درجات وظائف كادر العمال لجميع الطوائف وإصدار قانون بإنشاء ديوان الموظفين -الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الحالي^(٨١).

ورغم إصدار الحكومة لهذه القوانين والتشريعات ألا أنها لم توضع موضع التنفيذ الحقيقي حيث لم يوضع حد لسياسة الاستغلال والاضطهاد الذي كان يقوم به أصحاب الأعمال ضد العمال وزيادة ساعات العمل وتخفيض الأجور والتصل من تنفيذ القوانين والأوامر التي كانت قد صدرت لصالح العمال وخصوصا أوامر إعانات غلاء المعيشة التي أصدرها الوفد ولم يحاول مراقبة تنفيذها^(٨٢).

ولم تقف سياسة الحكومة عند هذا الحد بل اتصحت في مناقشة مجلس شكاوى العمال ومشاكلهم وطرد العمال وغيرها. فقد وقف فؤاد سراج الدين - في مجلس النواب ١٩٥٠. ليدافع عن الشركات ويحث النواب على عدم اتخاذ أية سياسة عدائية نحوها ويطالبهم برفع الضريبة التي كانت مفروضة على الأرباح الاستثنائية تشجيعا لهذه الشركات كذلك تخلت صحافة الوفد عن سياسة الدفاع عن العمال وطلبهم بل اتجهت آلي مهاجمة الحركة العمالية ومطالبة العمال بالتروي وعدم الاندفاع في حركتهم والتخلي عن عدائهم لأصحاب الأعمال والدفاع عنهم^(٨٣).

ولعل ما ذكره المراغي في مذكراته عن استغلال البعض لسطوهم الاقتصادية في فرض قرارات تصب في مصلحته على حساب سياسات الدولة الاقتصادية من أمثال احمد عبود الذي كان يملك شركة السكر والأسمت والفوسفات والبواخر حيث كان لا يدفع الضرائب المستحقة عليه للخزينة معتمدا على أن اغلب وزراء الخزينة كانوا أعضاء في إدارات شركاته^(٨٤).

وقد كان احمد عبود اكبر صديق للوفد والإنجليز معا بل أحيانا الملك وكان كل هذا على حساب الطبقة الكادحة التي عانت طوال عهد الحكم الوفد ولم تكن بأحسن حال من طبقة الفلاحين حيث آن الأحوال الاجتماعية في هذه الفترة تركت آثارها واضحة عليها

أيضا ثمة شريحة أخرى تأثرت بسوء الأحوال الاجتماعية وان كانت تمثل فئة داخل الطبقة الوسطى وهي فئة البرجوازية المصرية والتي شملت قطاع المعلمين داخل المجتمع المصري هذه الفئة التي زادت تدهورا بتدهور الثقافة واضمحلالها من ناحية وضعف الأحوال الاقتصادية والبطالة من ناحية أخرى^(٨٥).

وقد كان نحو هذه الشريحة انعكاسا لمواقف أيديولوجية لهذه الطبقة الوسطى التي أخذت تتطور مع تطور الحركة الوطنية وهذه الطبقة المثقفة المصرية لم تكن طبقة ثورية في جميع فئاتها وأقسامها بل اختلفت هذه الثورية من فئة لأخرى. فمثلا كانت ثورية الموظفين ثورية محدودة حيث دخلوا الحركة الوطنية متأخرين بينما كانت الثورية اشد ما تكون في المحامين والصحفيين والمعلمين وأساتذة الجامعات وذلك بحكم ممارستهم السياسية

أيضا تكونت بمرور الزمن منهم طبقة عليا من أرباب المهن رفعتها أرباحها آلي مصاف رجال المال والإعمال كما عمل أفرادها مديرين وأعضاء مجالس إدارة في الشركات الأجنبية والوطنية أمثال محمد علي علوية ومكرم عبيد وفكري اباطة ومحمد التابعي وغيرهم مما كانوا يتقاضون مبالغ طائلة عن إعمالهم^(٨٦).

هناك أيضا فئة من هذه الشريحة المثقفة لعبت دور الشريك الأصغر للرأسماليين الأجانب والمصريين مما زاد من توترها واضطرابها خاصة آن مشكلة البطالة قد تركت آثارها واضحة عليها ومن ثم فقد لعب الطلبة دورا هاما في الحركة الثورية خاصة بعد ازدياد عدد الخريجين عن العمالة المطلوبة في الحكومة كما أغلقت الشركات التجارية

والصناعية أبوابها أمامهم لأنها كانت تفضل الأجانب في شغل وظائفها أو أبناء الطبقة البرجوازية الكبيرة التي كانت ترسل أبنائها إلى المدارس الأجنبية^(٨٧).

ومن ثم فقد ساعد هذا على الكثير من موجات التطرف وقيام الإضرابات والاتجاه نحو الأفكار الجديدة خصوصا -الشيوعية- لذلك كانت الحكومة كثيرا ما تنسب أي حركة إضراب آلي الشيوعية في البرلمان دعوة آلي التحريض^(٨٨).

ورغم ذلك لم يصبح أمام الفئات المطحونة من الطبقة العاملة آلا الانسحاق وراء المعلمين والمثقفين. وساعد على ذلك انخفاض مستوى المعيشة الذي اتضح بشكل كبير في وجات الغلاء التي انتابت البلاد وأدت آلي ازدياد السخط بين عامة الشعب الذين يمثلون الأغلبية خاصة أنهم صدموا في الوفد الذي عجز عن تحقيق وعده ومال آلي الإقطاعيين والرأسماليين على حساب الشعب^(٨٩).

وهكذا التقت الطبقة الدنيا مع الطبقة الوسطى بسبب تفاقم المشكلات وموقف الحكومة العاجز عن حلها ولعل مشكلة الغلاء كانت سببا في الكثير من المشكلات الأخرى ولكن إذا كانت الحكومة قد عجزت عن تحقيق وعودها بالنسبة للشعب فما هو موقفها من الملك وحاشيته وإلى أى مدى ترك ذلك أثرة على المجتمع المصري

في الحقيقة لقد تماوتت الحكومة في تحصيل الضرائب من الملك ومن الشركات الكبيرة بل واعطاء إعانات لهم والدفاع عنهم فها هو فؤاد سراج الدين -وزير المالية- يقف في البرلمان يدافع بكل قوته عن مرسوم بمنح شركة سعيدة أعانه قدرها نصف مليون جنيه بناء على طلب الملك الذي كان لا يدفع للحكومة شيئا ولا يخضع لقانون من قوانينها ولا يدفع ضرائب على إيراداته الهائلة ولا رسوما جمركية على وارداته الباهظة ولكنه يأخذ من الحكومة ما يريد له ولحاشيته وتشهد على ذلك

ميزانية الدولة التي أقرها البرلمان عن سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ حيث نجد أن ميزانية الملك وحده - المعروفة - تبلغ ١٣١٥٩١٦ جنيه أي ٢/١ .. من ميزانية الدولة^(٩٠). وفي الوقت الذي كانت الحكومة تنهون مع الملك وحاشيته نجهدها قد حصلت على موافقة من البرلمان بفرض ضرائب جديدة على الشعب لمواجهة عجز الميزانية الذي ظهر في عجز الميزان التجاري أصبحت مصر تستورد من الخارج أكثر مما كانت تصدر^(٩١).

كذلك أهملت الحكومة المشروعات التجارية والإنتاجية التي من شأنها زيادة الدخل القومي وشجعت الوسطاء من إشباعها والمقرين إليها على الاتجار في المواد اللازمة لتموين الشعب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار^(٩٢). وشجعت الشركات الكبيرة والوسطاء ورفعت الرسوم الجمركية على كثير من السلع الواردة من الخارج مما ساهم في ارتفاع أسعارها في الداخل

بالإضافة إلى قهريب كميات كبيرة من الغذاء إلى الخارج ورفع الرسوم الجمركية لكثير من السلع الواردة من الخارج وقد ترتب على ذلك فقر الطبقة الوسطى والدنيا واشتداد السخط على الحكومة التي حاولت إلقاء المسئولية على الظروف العالمية والحكومات السابقة^(٩٣).

وقد واجهت الصحافة هذه المشكلة ونادت بان عدم اتخاذ الحكومة إجراءات حاسمة للقضاء على هذا الغلاء سينعكس ليس على الفقراء فحسب وإنما سيمتد إلى الأغنياء وأصحاب الشركات خاصة بعد أن أصبحت بعض الشركات مهددة بالإفلاس كما ذكرت أن موقف الحكومة هذا يعكس تكوينها الطبقي وبعدها كثيرا عن الطبقة التي تعاني من الجوع^(٩٤) وخصوصا أن الغلاء أصبح يخص عددا كبيرا من السلع أصبحت القوة الشرائية عند الطبقتين المتوسطة والدنيا ضعيفة كما انتشر الغش التجاري^(٩٥).

و أبرزت جريدة اللواء الجديد المشكلة فذكرت أن الأسعار ترتفع عشوائيا والسلع تختفي في حين آن وزراء التموين والتجارة والاقتصاد يشاهدون الموقف ويسجلونه^(٩٦).

وقد حرصت الصحف على إظهار فشل الحكومة إزاء مشكلة الغلاء وطالبت بالإسراع آلي وقف ارتفاع الأسعار لان ذلك سيعترب عليه عواقب وخيمة أهمها فقد المواطن قيمه ومبادئه^(٩٧).

أيضا طالبت الحكومة بإصدار تشريعات تصون تموين الشعب^(٩٨)، كما أشارت إلى سوء إنفاق الدولة على حفلات وكماليات بينما يعاني الشعب الجوع والفقر ولعل هذا يؤكد الخلل الطبقي الذي حدث داخل المجتمع المصري^(٩٩).

وقد ذكر مصطفى أمين في مقال له بان نسبة الغلاء قد بلغت ٤٠٠ .. وان الغلاء يرتفع ارتفاعا بينا في ظل حكومة الوفد^(١٠٠).

أشارت الصحف آلي آن الشعب بلي بنكية جديدة على أيدي حكومة الوفد^(١٠١) وانه آدا ظل الوفد في الحكم خمس سنوات فان هذا سيكون مصيبة للامة وذكرت آن الخطأ ليس خطأ النحاس في حق الشعب وانما خطأ الشعب في اختيار النحاس قائدا وزعيما^(١٠٢).

ولعل ما ذكره أيضا السفير البريطاني لحكومته يوضح الصورة التي بدا عليها المجتمع حيث ذكر سوء الأوضاع في مصر واثار ذلك على الموقف الداخلي الذي اصبح على شفا الانفجار في أي وقت^(١٠٣) وقد كانت بريطانيا تحاول استغلال ذلك لصالحها أثناء المفاوضات

وهكذا أصبحت المسئولية ملقاة على عاتق الحكومة رغم محاولة للخروج من هذا المأزق اعترفت الحكومة بزيادة نفقات المعيشة في يناير ١٩٥١ عن يناير ١٩٥٠. بمقدار ٣، ٣ % أشارت لجنة الشئون المالية في تقريرها عن مشروع الميزانية للفترة

المالية مارس سبتمبر ١٩٥١ بمجلس النواب آلي آن هناك ضرورة خفض تكاليف المعيشة وتدخل الحكومة في توزيع المواد الضرورية واستخدام نظام البطاقات لتحديد كميات الاستهلاك عند الضرورة^(١٠٤) كما انتهجت الحكومة سياسة تقضي بتنويع الحاصلات وزيادة مقررات الزيت و السكر مع خفض الأسعار^(١٠٥).

كذلك أعلن وزير التجارة استعدادة لدراسة أي اقتراح للقضاء على الغلاء أعلن تخفيض الرسوم الجمركية على الأقمشة المستوردة^(١٠٦) - وإن كان قد عاد وذكر أن هذا الغلاء ليس هو سبب شكوى الفقراء لأنهم فقراء بسبب طبيعة ظروفهم^(١٠٧) - ولعل هذا يؤكد محاولات الحكومة إلقاء التبعة بعيدة عنها و كأنه قد أصبح على الفقير تحمل مسؤولية فقره لان حكومته لن تستطيع حمايته .

واستمرت الحكومة في محاولتها لالقاء المسؤولية على الحكومات السابقة عليها ١٩٤٩-١٩٤٩. وكان ذلك في جلسة مجلس النواب ١٩٥٠. حينما حاولت تبرير موقفها وعجزها حيث ذكر وزير التجارة آن الغلاء موجة عالمية وليس من صناعة وزارة الوفد^(١٠٨) وعندما ازدادت الأزمة تفاقمًا حاولت الحكومة التدخل بشكل أكثر إيجابية

فقدمت إعانة غلاء للموظفين والعمال أصدرت قانون الضمان الجماعي كما قامت باستخدام بطاقات لتحديد كميات الاستهلاك عند الضرورة^(١٠٩).

ولكن هذه المحاولات كلها فشلت في حل المشكلة حيث أن الحكومة الوفدية لم يكن لديها الاستعداد الكافي لاتخاذ إجراءات تتعارض مع مصالح الطبقة الحاكمة آلتى تضم كبار الملاك ورجال المال التجارة من الرأسماليين سواء داخل الحكومة أو خارجها .

ولعل ما جاء في رد د. حامد زكي وزير الدولة على سؤال أحد النواب - على الكيلاني - حول خطوات الحكومة الإيجابية للسير بالبلاد نحو الاشتراكية

المعتدلة يؤكد ذلك حيث ذكر أن الحكومة تهتم بتحقيق برنامجها في الإصلاح الاجتماعي الذي سبق وأعلنته في خطاب العرش، وأن هذا وارد في مشروع الميزانية والمشروعات التي ستولاهها الوزارات المختلفة، وقد علق أيضا بأن الحكومة لا تهتم بالتعريفات العلمية للاشتراكية^(١١١) وقد طرحت بعض الآراء التي تنادى بضرورة إيجاد الحكومة لحلول جذرية لمعالجة المشاكل الاجتماعية بأبعادها عن طريق التأمين و ضريبة الدخل العام، وتأمين كبار الموظفين على مستقبلهم ونشر دعاية عن إنصاف الموظفين^(١١٢) ولكن هذا لم يؤثر في كثير أو قليل حيث كانت دخولهم المحدودة تهدد دائما بعواقب اجتماعية وخيمة خصوصا مع تزايد موجة الغلاء الذي كان يعنى زيادة ضعف القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود من الموظفين و العمال في مقابل زيادة رأس المال بالنسبة للذين يعملون بالتجارة و الصناعة^(١١٣).

وقد نشرت أخبار الأسبوع " أن الوزارة تعمل على تفاقم مشكلة - الغلاء وتضخم اعتمادات الوظائف بمبلغ ٢٤ مليون جنيه في عام واحد، وأن وزير المالية يبالغ في تقدير الإيرادات ليوافق الميزانية سوريا^(١١٤)."

وهكذا تصاعدت مشكلة الغلاء و التموين بصورة كبيرة خلال عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ و ارتبط بها العديد من المشكلات و القضايا الأخرى التي خلقت قدرا هائلا من السخط و الغليان انعكس بدوره على موقف الشعب من القضايا السياسية^(١١٥).

لم تكن هذه هي المشكلات الوحيدة التي واجهت المجتمع المصري و إنما عانى من أخرى عديدة، حقيقة أن كل هذه المشكلات لم تكن وليدة عهد حكومة الوفد الأخيرة، ولكنها تراكم الحكومات سابقة عليها^(١١٦)، ولكن الخطأ هنا يكمن في كيفية مواجهة حكومة الوفد التي يفترض فيها أنها حكومة الشعب - لهذه المشكلات المترتبة على بعضها

البعض فمشكلة عدم المساواة وافتقاد العدالة الاجتماعية ترتب عليها انخفاض مستوى المعيشة التي ساعد عليها تفاقم الغلاء مما أدى إلى تدهور أحوال الشعب الصحية و العلمية و الثقافية بالإضافة إلى انتشار العديد من الأمراض، و الرذائل الاجتماعية^(١١٦) التي بدأت تطفو على سطح الحياة المصرية .

أما بالنسبة لمشكلة التعليم فهي تعد من أخطر المشكلات التي تعرض لها الشعب، وقد حاولت الحكومة الوفدية آن تعطيها بعض الاهتمام فأصدرت قانون رقم ٩ . لسنة ١٩٥٠ . بتعميم مجانية التعليم الثانوي وقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥١ لتنظيم التعليم الثانوي وتوحيد المناهج ونظم القبول و الامتحانات^(١١٧) .

وتوالت صدور القوانين لتنظيم التعليم الثانوي و الجامعي تمشيا مع سياسة الوفد التي كانت تعتبر التعليم كالماء و الهواء - كما عبر عن ذلك د. طه حسين - يجب ألا يحرم منه إنسان في مصر^(١١٨) .

وقد وصف الراجعي ذلك أبانه مجرد وسيلة للدعاية فحسب، أنه فسادا للتعليم من ناحية أخرى . و اعتبر أن إطلاق المجانية في التعليم الثانوي فيه ضرر بالتعليم بالحالة الاجتماعية للبلاد و انه سيؤدي إلى هبوط مستوى التعليم و الرجوع به إلى الوراء . كما انه سيؤدي إلى صرف الطلبة عن التعليم الفني بأنواعه المختلفة مما يترك أثرا سلبيا على نهضة البلاد الاقتصادية وتعطيل للإنتاج الصناعي و الزراعي^(١١٩) .

كذلك وصفت جريدة "صوت الأمة طأن هذه الفكرة "هزة إجماعية خطيرة وتحول جبار في تاريخ هذه الأمة"^(١٢٠) .

أما المعارضة الاشتراكية فقد أيدت القوانين الخاصة بالتعليم، كما طالبن على لسان ممثلها - إبراهيم شكري - إنشاء المدارس الكافية ليكون النظام شاملا للجميع و أشارت الصحف إلى تطبيق مجانية التعليم في جميع مراحله ونشرت تصريحات طه حسين -وزير المعارف - حول تعديل القوانين و الارتفاع بالمستوى المادي و المعنوي

للمدرسين جميعا و تأمين المشتغلين منهم في التعليم الحر على حياقم و التوسع في التعليم وتطهير الإدارة في وزارة المعارف^(١٢١).

كما طالب البعض بوجوب قيام نقابة تجمع رجال التعليم وضرورة إصدار قانون بنقابة المعلمين^(١٢٢).

ولا شك أن هذا أتاح الفرصة لالتحاق الكثيرين بمراحل التعليم , ولكن لما كان من غير الممكن فصل مشكلة عن بقية المشكلات , ولما كانت هذه المشكلات مترابطة ببعضها البعض أما تكون سببا لمشكلة او نتيجة لأخرى , لذلك نجد أنه رغم وجود كثير من الإصلاحات التي حاولت حكومة الوفد القيام بها ألا أنه كان هناك ارتباط وثيق بين إقامة العدالة الاجتماعية والتعليم , فهذا الشعب الذي يعاني الظلم والفقر وانعدام العدالة الاجتماعية كيف يقبل على التعليم؟

كما أن ثمة مشكلات عديدة وهامة ارتبطت بالتعليم ذاته أبرزها دوريات الفترة مثل نظم الامتحانات المتبعة^(١٢٣), والدعوة آلي توحيد التعليم العام والمناهج بهدف تحقيق الوحدة العلمية بدلا من ازدواجية الفكر والثقافة الناجم عن وجود نوعين من التعليم مدنى و دینی , بالإضافة آلي التعليم الاجنبى الذي ساعد على تعميق هذه الازدواجية^(١٢٤).

أيضا اشتكت الجامعات المصرية والأجنبية من ضعف مستوى التعليم الثانوي في مصر , واشترت أخبار اليوم إلى أن سبب ذلك حذف الوزارة لأبواب كثيرة من المقررات حتى تمسك بمستوى التعليم إلى الحضيض^(١٢٥).

ومن ثم فقد أخذت الصحف تنادى بأن تعمل الحكومة بجدية للقضاء على الأمية والجهل وتحقيق تكافؤ الفرص وتعديل برامج التعليم بما يخدم البلاد, كذلك إصلاح السياسة التعليمية مع مراعاة تطور المجتمع, بالإضافة إلى اعتماد اللغة العربية في برامج المدارس الأجنبية^(١٢٦).

ورغم معارضة البعض لمجانبة التعليم بحجة أن ذلك سيرفع من ميزانية التعليم بينما يؤدي إلى هبوط حصيلة المصروفات كما سيؤدي إلى صرف الطلبة عن التعليم الفني، إلا أن طه حسين - وزير المعارف - ذكر أن هذا لن يؤثر على التعليم الفني، كما أن التعليم أحد مرافق الدولة ويجب عليها أن تنفق عليه و أنه لا فرق بين غنى وفقير .

و أنه لا شك أن التوسع في التعليم سيساهم في إزالة الحواجز الفاصلة بين الطبقات حيث سمح لأبناء العامة في الالتحاق بالتعليم حتى وإن كان بنسبة ضئيلة إلا أنه كان خطوة نحو الحراك الاجتماعي في هذا المجتمع الطبقي الذي كانت ترتفع على قمته الأرستقراطية الزراعية و الشريحة المحدودة من البرجوازية الصناعية و التجارية

وهكذا أقر البرلمان ١٩٥٠ . قرار مجاني التعليم وسياسة الحكومة في إصلاح التعليم و مكافحة الأمية وتشجيع التعليم الفني وطالب برفع مستوى التعليم^(١٢٧)

وفي ١٥ ابريل ١٩٥٠ . صدر مرسوم يعفاء أبناء رجال التعليم الحاليين او السابقين من رسوم القيد و الامتحانات بمجمعتي فؤاد الأول وفاروق الأول^(١٢٨)

كما أصدرت قانونا في ١ . يوليو ١٩٥٠ . بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا وذلك لتوسيع فرص الشباب أمام التعليم الجامعي^(١٢٩)

وكذلك حاولت الوزارة الاهتمام بالثقافة، فقد وافق مجلس الوزراء على منح

د. حامد زكي الترخيص بزيارة منشآت الإذاعة في لندن وباريس وزيورخ .

كذلك وافقت على تأليف وفد مصري لحضور المؤتمر الثقافي العربي الثاني الذي عقد بمدينة الإسكندرية برئاسة محمد شفيق غربال بك و وكيل وزارة المعارف و إيفاد السيدة أسماء حسن فهمي عميدة معهد التربية العالي للمعلمات لتمثيل وزارة المعارف العمومية في المؤتمر العالمي الثالث للمؤسسة العالمية للتربية في فيينا^(١٣٠) .

وهكذا حدثت عدة محاولات للنهوض بالتعليم والثقافة في ظل حكومة الوفد الأخيرة، ولكن لم تتجلى بوضوح حيث طغت عليها الأزمات السياسية وما ترتب عليه من آثار سلبية، ومن ثم ضاعت هذه المحاولات وسط إحداث الفترة.

فثمة مشكلات كثيرة ترتبت علي مشكلة الغلاء و انخفاض مستوى المعيشة و انتشار الفقر الذي حال دون الاستفادة بالمحاولات التي حدثت بهدف الإصلاح.

ولعل المشكلة الصحية كانت احدي المشكلات الهامة التي عاقت التقدم، فقد انتشرت الكثير من الأمراض و الأوبئة، حيث أهملت الحكومة المشروعات الصحية ومكافحة الأمراض بالإضافة على قلة عدد الأطباء و سوء الأجهزة الطبية و انخفاض مستوى المعيشة و سوء التغذية نتيجة الفقر من ناحية و الغلاء من ناحية أخرى^(١٣١).

وقد طالبت الصحف الحكومية ببناء المزيد من المستشفيات و المصحات و ضرورة مشاركة الأغنياء بالمال و الاستعانة بأطباء أكفاء محليين و أجانب^(١٣٢).

كذلك أشارت إلى ضرورة الاهتمام بالمياه النقية للشرب و إنشاء مساكن صحية للناس، وطالبت الحكومة بالا تتجاهل انتشار الأوبئة وحالة الفقراء.

وقد أدى تقاعس الحكومة إلى قيام الأطباء بإضراب عام في جميع أنحاء القطر حتى تجاب مطالبهم كاملة و أهمها تحسين حال المستشفيات الحكومية حتى يتمكن الأطباء من القيام بمهامهم على الوجه الأكمل^(١٣٣).

كما أُنذروا الحكومة بالتوقف عن استقبال حالات الحوادث و علاج الحالات المستعجلة إذا لم تهتم بميزانية الصحة و التعليم و تحسين مستوى المعيشة^(١٣٤).

وقد كشفت الأهرام "عن تباطؤ الحكومة في إنشاء مصحات لمرضى الدرن و اهتمتها بالتقصير و التمسك بالروتين العتيق، ودعت إلى تكافى الفرص العلاجية للأفراد بغير تفرقة بين مقتدر و فقير أو بين قرية ومدينة"^(١٣٥).

ومن ثم فقد حاولت حكومة الوفد إصدار بعض القوانين التي تساعد على الرعاية الصحية فأصدرت قانونا بمزاولة مهنة الطب و جراحة الأسنان، وقانون آخر بمكافحة الأمراض الزهرية و المعدية وتقديم العلاج لهذه الأمراض على نفقة الدولة، وكافحت "الحفاء" وذلك للعمل على رفع مستوى الشعب ووقايته من الأمراض التي تنتابه بسبب الحفاء، وقد عملت على إيجاد المنشآت الصناعية ذات الانتاج الوافر لصنع الأحذية الشعبية بأقل التكاليف وتقديمها للفقراء ولذوي الدخل البسيط كما أصدرت مرسوماً باعتماد نظام جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصري الاهلية^(١٣٦).

وقد بينت "صوت الأمة" أن الحكومة الوفدية قد عممت العلاج المجاني لجميع المواطنين^(١٣٧).

ولعل قيام الحكومة بمثل هذه الأعمال كان يعد محاولة منها لكي تهدئ من ثورة العام ضدها في ظل التحديات التي كانت تحيط بها . ولكن يبدو أن مشكلات المجتمع لم تنته بعد، فثمة مشكلات أخرى ساهمت في تدهور أحوال الشعب ومنها معاناة المجتمع المصري من مشكلة وضع المرأة في المجتمع و الحياة العامة و السياسية، كما نادى الصحف بضرورة خروج المرأة للعمل، أن يكون لها الحق في الانتخاب و النيابة^(١٣٨).

كما طالبت الحكومة بتوفير دور الحضانة للأطفال وزيادة عدد المتعلمات لأن ذلك سيساعد على رفع مستوى المعيشة في كل أسرة^(١٣٩).

كذلك تفاقمت مشكلة الزيادة السكانية وتكدس بعض المدن بالسكان وقد ارتبطت هذه المشكلة بالأمية ونقص الوعي وكذلك بالتدهور الإقتصادي والاجتماعي في مصر مع سوء التوزيع، كما ترتب عليها ازدهام السكان في الأحياء الفقيرة بالمدن مما سبب أزمات اجتماعية عديدة .

وقد أشارت "مصر الفتاة" إلى أن ذلك بسبب تقصير الحكومة في تهيئة مساكن شعبية صالحة^(١٤١) بينما امتلك الأغنياء آلاف من المساكن غير المستخدمة، وقد صرح وزير الاقتصاد بما أسماه "مشروع حل أزمة المساكن" والذي يتمثل في مضاعفة أجور المساكن القديمة أو تركها لقانون العرض والطلب، ولا شك أن ذلك سيؤدي إلى اشتداد أزمة المساكن وليس إلى حلها^(١٤٢).

وهكذا تفشت المشكلات داخل المجتمع المصري في ظل الحكومة الوفدية الأخيرة وقد تأثرت بها الطبقتين الوسطى والدنيا بصورة كبيرة، ولكن ثمة مشكلة أو رزيلة تعرضت لها جميع طبقات المجتمع المصري، وأن كانت أثارها انعكست بشكل كبير على القاعدة العريضة من المجتمع المصري، وهذه المشكلة هي انتشار رذائل لم تكن موجودة من قبل، ولكن أوجدها الخلل الاجتماعي الذي نشأ نتيجة عدم توازن الحياة الاجتماعية، وكذلك وجود الاستعمار وقواته الذي ظل مسيطرا على مقدرات البلاد أو النظام الحاكم الذي شارك بنسبة ما في انتشارها سواء بطريق مباشر مثل الملك أو بطريق غير مباشر مثل الحكومة.

ولعل أهم هذه الأمراض آلتى تركت بصماتها واضحة على المجتمع المصري وما زالت تنخر في جسده - بل أنها أصبحت سمة من سماته - هو انتشار الرشوة والمحسوبية والاختلاس والتزوير والغش والفساد الحكومي والإسراف وتعاطي المخدرات ولعب الميسر والبغاء وغير ذلك^(١٤٣).

وكانت المحسوبية والرشوة أكثر انتشارا، فمنذ بداية عهد الحكومة الوفدية ١٩٥٠. عادت الاستثناءات وعاد معها الفساد يدب في المصالح الحكومية وعادت الفوضى الأخلاقية تزحف فوق صدور الموظفين، وانتشرت الوساطات عن طريق الوزراء وكبار الساسة^(١٤٤).

وقد انتشرت المحسوبية بشكل كبير لصالح الطبقة الحاكمة حيث ظهرت في التعيينات و الترقيات و العلاوات للمحاسب و الأنصار و الأقارب للوزراء مما أساء إلى وضع الحكومة و رئيسها^(١٤٤).

ومن ذلك الاعتداء الصارخ على القضاء حيث طلبت الحكومة من رئيس مجلس الدولة - عبد الرازق السنهوري - تقديم استقالته من منصبه أواخر يناير وكان ذلك لتعيين أحد أشياعها، ولكن الجمعية العمومية لمجلس الدولة قررت عدم شرعية هذا المطلب^(١٤٥)، وتضامن معه مستشاروا المجلس ومنهم د. محمد صلاح الدين - وزير الخارجية- الذي هدد بالاستقالة* و استكروا طلب الحكومة، مما أدى إلى تراجع الوفد عن طلبه^(١٤٦).

وهكذا ظهرت هذه الآفة - المحسوبية - أكثر ما تكون في الطبقة الحاكمة وعلى رأسها ملك البلاد الذي أراد الحصول على أقصى ما يستطيع منتزها فرصة محاولات التقارب بينه وبين الحكومة، وظهر ذلك في مواقف عديدة من اعتمادات مالية وشراء أراضي، والاستيلاء على أراضي الغير، وغير ذلك مما أثر على ميزانية الدولة.

وقد كان للحكومة دور كبير في هذه التعدييات حيث قدمت الكثير من التسهيلات للملك و اتبعت سياسة الطاعة و الانصياع مما دفعه إلى ارتكاب الكثير من المخالفات التي جعلت منه مضغة للصحف الأجنبية، وأصبح على الحكومة الدفاع عنه فمنع وزير الداخلية دخول مصر بعض الصحف مثل صحيفة "ماجازين الأمريكية"^(١٤٧).

وقد بين السفير البريطاني في برقية لحكومته كيف دافعت الحكومة الوفدية عن الملك^(١٤٨).

كما كشفت الصحافة عن انتشار المحسوبية ودور الحكومة منها، فذكرت آن مجلس الوزراء في ظل حكومة الوفد قد عقد عدة جلسات تناول خلالها بحث إعادة الاستثناءات إلى أقارب بعض الوزراء ومحاسيهم^(١٤٩).

كذلك أشارت إلى الصفقات و الرشاوى للشركات الأجنبية للحصول على العمليات و العطاءات^(١٥٠).

وقد كشفت الصحف الفساد الذي ساد المجتمع ووصفت رجال الدولة بأنهم "لصوص ومرتشون" و أن الحكومة تحميهم بحجة حماية سمعة الحكومة وطالبت بإلغاء الاستثناءات ووجود قانون يحاكم الوزراء على اسرافهم ومنح الدولة حق مصادرة أملاك الوزير الذي استفاد على حساب الشعب وذلك تحقيقا للتطهير الكامل و النظام الديمقراطي^(١٥١).

ونادت بأن المصريين جميعا سواء أما القانون نومن ثم فعلى الحكومة محاكمة كل مختلس وكل متجر بالنفوذ^(١٥٢). وذلك حتى تتحقق العدالة الاجتماعية وتحدد سلطة كل متسلط وقد أندرت بثورة ليست شيوعية وإنما ستكون ثورة أقسى و أخطر لأنها ستكون "ثورة بطون"^(١٥٣)، وفي هذا ما يؤكد مدى المعاناة التي يعانيها المجتمع المصري.

كذلك طالبت الصحف رئيس الحكومة بتنفيذ وعوده، و أشارت إلى تراجع وزير المالية عن العلاوة التي وعد بها الموظفين رغم ارتفاع الأسعار بشكل جنون، و أصبح الشعب يعاني من انخفاض مستوى المعيشة، في حين شجعت الحكومة مظاهر الاحتفالات الباذخة وتبارى الهيئات التنفيذية و التشريعية في تقديم الهدايا النفيسة بسبب زواجه وهكذا كشفت الصحف عن أسباب الفساد وربطته بوجود الملك^(١٥٤).

أيضا انتشرت الكثير من الأمراض الاجتماعية من إدمان المخدرات و انتشار البغاء و انخفاض مستوى المعيشة الذي كان في ازدياد مستمر و انتشرت البطالة بشكل كبير^(١٥٥).

وتؤكد الوثائق أن هذه الفترة قد شهدت قُرب كثير من المخدرات عبر المواني المصرية وكانت السفن تأتي من مواني سوريا ولبنان كما ذكر أحد المخبرين يدعى خضر اللاذقاني الذي يعمل بحريا رقم ٨٨ بميناء بيروت وقد اعتبرته الحكومة مخبرا سريا لمصلحة خفر السواحل المصرية بمرتب ٢٢،٢٥ جنيها، كذلك استخدمت بعض البواخر التركية في قُرب المخدرات إلى المواني المصرية^(١٥٦).

و الحقيقة أن مصر تعرضت لظروف اقتصادية صعبة للغاية أسهم فيها الملك بفساده، و الوفاء بسلبيته وضعفه أمام الملك بصفقاته و تجاوزاته، ورغم التنازلات التي قدمتها الحكومة للملك إلا أن الملك كان غاضبا على الوزارة وكثيرا ما كان يعتمد إحراج النحاس، وانتقاد فؤاد سراج الدين بسبب رفض المقترحات الخاصة بزيادة الضرائب التي أرادها الملك مما جعل النحاس يفكر في تعديل وزارتي^(١٥٧) ١٠ نوفمبر ١٩٥٠. وكان أهم ما جاء به توسيع سلطات فؤاد سراج الدين و أسندت إليه وزارة المالية *

ويؤكد ذلك ما ذكره السفير البريطاني في تقرير لحكومته من أن الملك كان يعتمد إحراج النحاس ففي أحد اللقاءات مع النحاس ذكر له أن غالبية وزراء مجلسه لصوص وعلق السفير أن النحاس لم يبد ارتباك، بل على العكس فإن هذه الحقيقة جعلت النحاس يرضخ أكثر لفاروق^(١٥٨). ومن ثم جاء التعديل الوزاري الذي قام به. وقد ساعدت حاشية الملك على ازدياد الوقعة بين الملك و النحاس فهي هو "جلاد باشا" - صاحب جريدة الزمان - يوحى للملك بضرورة إقالة النحاس لأنه

سيصل إلى حافة الهاوية و الإفلاس نتيجة الإسراف من أجل ضم البوليس و الجيش و ابتزاز أموال التموين و عقود الأشغال العامة^(١٥٩).

وقد حاول الملك اتخاذ بعض الإجراءات مثل منع الاستثناءات في المصالح و الوزارات، وعمل على إعادة سريان "قانون من أين لك هذا" بأثر رجعى. وذلك بهدف إظهار الفساد الذي أصبحت عليه الحكومة و المخالفات المالية * التي ظهرت على صفحات الجرائد^(١٦٠).

وقد توات أخبار اليوم العادية للوفد ذلك خاصة ما يتعلق بأسرة النحاس و المساعدات التي يقدمها فؤاد سراج الدين في هذا الشأن، كما أشارت إلى استغلال كثير من المسؤولين لنفوذهم^(١٦١).

وهكذا أراد إظهار الفساد داخل الحكومة، وصمم على أن يكون القانون نافذ المفعول و بأثر رجعى حتى تناح له الفرصة للتكيل بالحكومة و رئيسها.

وهكذا تفكك عرق التحالف بين القصر و الوفد وحاول كل منهما أن يرمى بمسئولية الفساد على الطرف الآخر. وبذلك توافرت الظروف التي تؤدي إلى اندلاع ثورة اجتماعية فكل الظروف مهيأة حيث أن حوالي ٩.٠% من ثروة مصر في أيدي قلة صغيرة من كبار الملاك و الرأسماليين بينما الأغلبية تعاني من انخفاض مستوى المعيشة و عدد السكان في ازدياد لا يتناسب مع الإنتاج الضئيل، و العامل و الفلاح يمثلان ٧.٠% من السكان - أصبحت فرصهم في العمل ضئيلة و المرض و الجهل كانت منتشرة بشكل رهيب، و الحكومة و الملك كلا يعمل لمصالحه^(١٦٢)، وبذلك تجمعت نذر الخطر التي تهدد باشتعال ثورة على الظلم و الفساد و انعدام العدالة الاجتماعية، و لعل هذا ما ساعد على هذا إنضمام قاعدة عريضة من المجتمع المصري خصوصا العمال والفلاحين و الطلبة إلى الجماعات التي ظهرت في المجتمع والتي كانت تحمل أفكارا عن العدالة و المساواة وساعد ذلك أيضا على تغلغل أفكار هذه

الجماعات بصرف النظر عن الخلفية الثقافية لهذه الشرائح التي وجدت فيها متفلسا عما تعانيه من كبت وقهر .

وقد كان من أكثر التنظيمات انتشارا التنظيمات الشيوعية و الاشتراكية^(١١٣) ومما لا شك فيه أن أفكار مثل هذه التنظيمات وما كانت تنشره من مقالات تنادى بتحقيق مصالح الشعب أدت إلى انجذاب أعداد كبيرة وخصوصا من الطبقة العاملة إليها

وقد اتخذت عدة مظاهر للإعراب عن تأييدها و إيمانها بهذه الأفكار التي تدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية^(١١٤).

وقد كانت إضرابات العمال من أشهر هذه المظاهر حيث ظهرت بصورة كبيرة في المصانع و الشركات ضد أصحابها ومن أمثلة ذلك:

إضراب العمال في ورش السكك الحديدية في أبي زعبل، ومصنع "نصرا" في شبرا الخيمة، وعمال مصنع السكر بالحوامدية، ومصنع "سباهي للغزل والنسيج بالإسكندرية"^(١١٥).

ورغم مواجهة الحكومة مثل هذه الإضرابات بالعنف و استخدام البوليس إلا أنها كانت في ازدياد مستمر فقد بلغ عددها عام ١٩٥٠ حوالي ٤٩ إضرابا، وفي عام ١٩٥١ حوالي ٧٦، ووصلت في النصف الأول من عام ١٩٥٢ حوالي ١٣. إضرابا^(١١٦).

وهذا يؤكد أن الإضرابات كانت في تزايد نتيجة ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية .

وقد وصلت الحالة بالبلاد على حد إعلان الحكومة حالة الطوارئ في القاهرة و الإسكندرية في نوفمبر ١٩٥٠.

ولعل ذلك كان مؤشر على أن هذه الشريحة من المجتمع لم يعد لديها احتمال لهذه الحالة التي وصلت إليها البلاد .

وقد صرح السفير البريطاني في برقية له إلى حكومته بأن الفلاحين و العمال والطبقات الفقيرة بصفة عامة أصبحوا يتكلمون عن الفساد لدرجة جعلت الأمر يبدو خطير للغاية .خصوصا أن الدعاية ضد الشيوعية تأثرها ضعيف على المجتمع المصري الذي ليس لديه رغبة آلا ارتفاع مستوى معيشته الذي وصل إلى أدنى مستوى بصرف النظر عن نوع التغيير الذي سيحدث^(١٦٧).

وهذا يؤكد أن كثيرا ممن انضموا إلى هذه التنظيمات لم يكن لديهم القدر الكافي من المعرفة بهذه الأفكار الجديدة باستثناء بعض العناصر المثقفة - وذلك بسبب نفشي الأمية بينهم و انخفاض مستوى المعيشة،ومن ثم فقد انضموا دون وعي كاف بما تحويه أفكار هذه التنظيمات خاصة "فرع حتمو" في هذا التنظيم الذي كان من أهم أهدافه الانتشار الجماهيري و التوسع في تجنيد المصريين وضمهم إليه دون أدنى اعتبار لنضجهم السياسي وذلك عكس "فرع اسكرا" الذي حصر عمله بين المثقفين و إعدادهم إعدادا ثقافيا لكي يمثلوا القيادة لهذا التنظيم^(١٦٨).

فرغم التشدد والعنف الذي واجهت به الحكومة الشيوعيين إلا أنهم نجحوا في التغلغل في أوساط العمال والطلبة، كما نجحوا في تجنيد عناصر الشعب وبث دعاياتهم في صفوف صغار الموظفين والعاقلين والفئة التي تحصل علي أجور قليلة.

ومن ثم فقد كانت مصر في هذه الفترة تربة خصبة لانتشار الشيوعية^(١٦٩).

وقد كان الشيوعيون يمارسون نشاطهم بصورة سرية ولهم عدة منظمات تعمل علي نشر مبادئهم^(١٧٠).

وكان من أكثر المنظمات نشاطا الحزب الشيوعي المصري أما أقواها فكان منظمة حدتو والتي كانت اندماجا بين حركة حتمو وحركة اسكرا وكان الأجانب

يشغلون مراكز القيادة فيها وكان لها صحافتها الخاصة مثل صحف الرابطة - الضمير وغيرها^(١٧١).

وقد وجهت حدتو نشاطها نحو اكبر تجمعين في مصر وهما الطلبة والعمال^(١٧٢). وظهرت الكثير من المنشورات التي نددت بفساد الملك وتصرفاته وفساد الباشوات. وفي المقابل وصفت بؤس الفلاحين والعمال وطالبت بإدخال الكهرباء الكفور والتجوع وصرف مقررات الغذاء للشعب، كما أشارت الي المحسوبية والرشوة.

وحرصت على الثورة والتغير لإنقاذ البلاد مما وصلت اليه من تدهور اجتماعي .

وكذلك يتضح أن احوال المجتمع المصري قد بلغت درجة كبيرة من التدهور في ظل حكومة الوفد الأخيرة حيث بدا واضحا حدة الاستقطاب الاجتماعي بشكل جلي عكس مدى سيطرة الطبقة الحاكمة على مقدرات الدولة وتوجيهها الوجهة التي تريدها. على حساب الطبقة المحكومة التي وجدت في انتشار الأفكار الجديدة فرصة للحصول على جزء من حقوقها. فقد تعرضت مصر لظروف صعبة أثرت على أوضاع مصر الداخلية ووصل مؤشر الأسعار الي أقصاه وعانى الشعب من حالة الفقر والإفلاس والابتزاز ما جعله يكفر بقيمه ومبادئه.

وهكذا خيبت الحكومة الوفدية الآمال المعقودة عليها بعد توليها السلطة رغم محاولتها مجاهدة الغلاء ولكنها عجزت عن تحسين أوضاع السلع الغذائية في البلاد وظلت الأسعار في الارتفاع كما لم تفعل شيئا لحفض قيمة إيجارات الأراضي الزراعية أو مكافحة التهريب والمضاربة في الأسعار.

ومن ثم فقد ظل انخفاض مستوى المعيشة سائدا ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي ساعدت على التباعد بين الوفد وبين الشعب حيث لم يعد هو الحزب

الذي سيحقق له أماله ولذلك فقد انخرط داخل الجماعات الأيديولوجية التي وجدت في ظل هذه الظروف تربة خصبة لانتشار أفكارها التي حملت بين طياتها بذورا ثورية اتضحت فيما بعد

ولعل قول السفير الأمريكي قد صدق حينما علق على آن الحالة في مصر ليست ثورة بالمعنى الشامل للثورة وإنما هي " حالة ثورية " أي أنها تنمو لكي تنفجر يوما ما وهو ما حدث بالفعل بعد بضعة شهور محدودة.

هوامش الفصل الخامس:

- ١- المصري ع ٤٣٦٣٤ ، ١٧ يناير ١٩٥٠ ، السنة الـ ١٤ ص ١
جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٦ يناير ١٩٥١ ، خطاب العرش.
 - ٢- حسنين هيكل ، سقوط نظام ، لماذا كانت ثورة يوليو لازمة ص ص ٣٣٢ ، ٣٣٤.
 - ٣- محمد الجوادى ، على مشارف الثورة ص ٢٧٥.
 - ٤- سيف الدين الغزالى ، الوفد والإشتراكية ص ٣٩.
 - ٥- الأهرام ، مقال "المشاكل المطلوب مواجهتها" بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٠ ص ١.
 - ٦- سيرانيان ، مصر ونضالها الوطني من أجل الاستقلال ص ٣٥.
 - ٧- نجوي حسي ، المجتمع المصري قبل الثورة في الصحافة المصرية ص ٥٣ .
 - ٨- مصر الفتاة ، مقال لأحمد حسين بتاريخ ٩/١/١٩٥٠ ، ص ٢.
 - ٩- روز اليوسف ، مقال لإحسان عبد القدوس ، كيف تصبح وزيرا بتاريخ ٢٩ / ٨ / ١٩٥٠ ص ص ١٧ ، ١٨ أحمد مجاء الدين ، فاروق ملكا ، ص ص ١١٥ ، ١١٦
 - ١٠- حسنين هيكل ، المصدر السابق
 - ذكر أن مساحة الأرض الزراعية حوالي ٥ ملايين من الأفدنة موزعة كالآتي : مليون للخاصة الملكية ، ومليون للأسرة المالكة والأوقاف الخيرية ، ومليون فدان للأجانب ، ومليون للآسر المصرية الكبيرة ، ومليون لكل الفلاحين ، أحمد مجاء الدين ، نفس المرجع ..
 - ١١- الرافعى مقدمات ثورة يوليو ، ص ١٧٦.
 - ١٢- محمد كامل ، مصر الغد تحت حكم الشباب ص ١٥ ، ميريت غالى ، الإصلاح الزراعي ص ١٨ .
"كان معروفا قبل الحرب العالمية الثانية أن ملكية فدانين وجزء من الفدان تحقق بصعوبة آدنى مستوى ممكن ، وبلغت بعد الحرب ثلاثة أفدن للأسرة المكونة من خمسة افراد" الرافعى ، نفس المرجع)
 - ١٣- عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع ١٤-١٩٥٢ ص ٢٨٥
الرافعى ، المصدر السابق ص ١٧٧.
 - ١٤- ميريت غالى ، الإصلاح الزراعي ، ص ص ٢٤ ، ٢٥.
- 15 - Issawi . Charles . Egyptians at Mid Century . p.72
- فاطمة علم الدين تاريخ العمال الزراعيين في مصر ١٩١٤ ، ١٩٥٢ ص ٨١
- أوضح تقرير عام ١٩٥٠ أن ٩٢% من سكان مصر مصابون بالبلهارسيا و الوبستاريا
 - ٦٥% بأمراض العيون وغير ذلك من الأمراض التي أدت إلى تناقص قدرة الفلاحين الإنتاجية
- Issawi . apcit

- ١٦- مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ ص ٢٨ ، ٢٩ ..
- 17 - Issawi . Charles Egypt in Revolution Economic Analysis . p 157.
- ١٨- سيد مرعي ، الإصلاح الزراعي ص ١٣٧، ١٣٥
- * وقد طالب إبراهيم شكري في مجلس النواب إلى خفض قيمة الإيجارات الزراعية ورفع دخل العامل الزراعي.
- ١٩- مضابط مجلس النواب ، جلسة بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٠ ص ٢٣ ، جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ١ .
- Issawi . op cit . p . 157
- ٢٠- جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٥/١ ص ٥ .
- ٢١- عاصم الدسوقي ، المرجع السابق ص ١٤٧ ، ١٤٨ .
- ٢٢- أخبار اليوم ، مقال لتوفيق الحكيم "خزان آخر" بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٧ ص ٢
- كان البدا روى قد قام بمحرم مضاد على الفلاحين لحرقهم بعض سيارات الأسرة و أمر بإطلاق النار عليهم ، فزحفوا على قصره ليلا و أحرقوا ، وقد أتهمهم بأنهم سرقوا أثاث القصر الفضيات .
- هيكل ، المصدر السابق ص ٣٥٠ .
- ٢٣- محمد حسنين هيكل ، المصدر نفسه ص ٣٤٩ .
- ٢٤- هيكل المصدر السابق ص ٣٥١ .
- ٢٥- انور عبدالمملك ، نفضة مصر، ص ٧٢ .
- ٢٦- محمد الجوادى ، على مشارف الثورة ومذكرات مرتضى المراغى ص ١٣٧ .
- ٢٧- حسين هيكل ، نفس المصدر السابق ص ٣٥٢ .
- ٢٨- اللواء الجديد ، مقال بقلم زهير "مشاكل مصر ورسالة اللواء" .
- ٢٩- أخبار اليوم ، العدد السابق ص ٢ .
- ٣٠- هيكل ن المصدر السابق ص ٣٥١ ،
- أخبار اليوم ، مقال بعنوان "حركة الفلاحين ليست شيوعية بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٨ ص ٢ .
- ٣١- فاطمة علم الدين ، تاريخ العمال الزراعيين في مصر ص ٣٨ .
- ٣٢- مصر الفتاة ، مقال بقلم سعد زغلول فؤاد "قف هنا" بتاريخ ١٩٥٠/٨/٢٥ ص ٣ .
- ٣٣- حسنين هيكل ، سقوط نظام ص ٣٥٢، ٣٥١ .
- ٣٤- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٥/١ ص ٥ .
- ٣٥- ميريت غالى ، الإصلاح الزراعي ، ص ٢٤ .
- ٣٦- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ ص ٢٨ ، ٢٩ .

- ٣٧- مصر الفتاة ، تحقيق صحفي بدون توقيع بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٠ ص ٢.
- ٣٨- مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ١٩ ، ٢٥ أبريل ١٩٥٠ ، ص ٥٤.
- ٣٩- نفس المصدر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٩٥٠ ص ٤٤.
- ٤٠- أخبار اليوم ، عمود لمصطفى أمين "الشعب يريد" ، ١٩/٢/١٩٥٢ ص ٢.
- ٤١- مريت غالي ، الإصلاح الزراعي ، ص ص ٦٠ ، ٦٣ .
- ٤٢- أخبار اليوم ، نفس المصدر.
- ٤٣- عيد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ص ١٨٧.
- ٤٤- رفعت السعيد ، أحمد حسين - كلمات ومواقف ص ١٦٠.
- ٤٥- رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ص ٣٦.
- ٤٦- رسالة الحياة البرلمانية ص ٢٩٢.
- ٤٧- صبحي وحيدة ، أصول المسألة المصرية ص ١٨٧.
- ٤٨- رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ص ٢٩٢
- عمود حسين ، الصراع الطبقي ص ٣٩
- أوضح ذلك تركيبة مجلس الشيوخ و النواب في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ فنجد أن نسبة كبار الملاك الزراعيين كانت تشكل النصف تقريبا ، أما في مجلس النواب فستجد أن مجموع النواب ٣١٧ منهم ١٩ من كبار ملاك زراعيين بنسبة ٥.٣٧٪
- رفعت السعيد ، نفس المصدر ص ٤١.
- ٤٩- رفعت السعيد ، نفس المصدر ص ص ٥٦ ، ٥٧.
- ٥٠- سيرانيان ، المرجع السابق ص ٤٤.
- ٥١- أخبار الأسبوع ، ع ٢٨ ، ٣٠ مارس ١٩٥٠
- عمود حسين المرجع السابق ص ١٩.
- ٥٢- روز اليوسف ، ع ١ ، ١٩٥١/٢/١ مقال لاحسان عبد القدوس "١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصري.
- ٥٣- نفس المصدر ، مقال مجلس فقراء لا مجلس أعيان ٢٠/٣/١٩٥١ ص ٨.
- ٥٤- أمين عز الدين ، الكتاب الثالث من مجلد قضايا فكرية ص ١١٥ ، ص ٢٤ ، ٢٥.
- ٥٥- بيان لوزارة الشؤون الاجتماعية - الإدارة العامة للعمل - تقوم النقابات و الاتحادات العمالية في جمهورية مصر العربية

- تم تأسيس أول نقابة عمالية في صورة جمعية لنائى السجائر بالقاهرة عام ١٨٩٩ ومع بدايات الحرب العالمية الأولى بلغ عدد الجمعيات ١١ نقابة ، ١٩٢٠ (٤٤) ، ١٩٤٤ (٢١٠) ، (٤٨٨) عام ١٩٤٦ ، (٥٨٦) عام ١٩٥٢ وهذا يؤكد ترايد الحركة العمالية .
- أمين عز الدين ، المرجع السابق ص ١٠٤ .
- ٥٦- سيرانيان ، المرجع السابق ص ٢٢١ ، ٢٢٢ .
- ٥٧- أمينة شفيق ، الطبقة العاملة المصرية النشأة التطور الضالعات ص ٣٩
- دعا إليها بسين مصطفى ومحمد فتحي وضمت صفوة بارزة من قادة النقابيين وكان سكرتيرها العام النقابي "أحمد طه "
- ورؤف عباس الحركة العمالية ص ١٢٠ .
- ٥٨- عبد الفتى سعيد ، أسرار السياسة المصرية في ربع قرن ص ص ٤٧ ، ٥٥ ، قضايا فكرية - الكتاب الثالث ص ٢٤ .
- ٥٩- سيرانيان ، المرجع السابق ص ٣٢٢ .
- ٦٠- نفس المرجع
- بلغ عدد الإضرابات من ١٩٠٠-١٩٥١ حوالي ١٠٦ إضرابا بالإضافة إلى حركة الشكاوى الجماعية التي كانت إحدى صور النضال المشترك للعمال دفاعا عن مصالحهم المشتركة
- سيرانيان ، المرجع نفسه .
- ٦١- محمد فليم أمين ، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية و العمالية و الاجتماعية ص ٣١٨ .
- ٦٢- أخبار الأسبوع ، ع ٣٠ مارس ١٩٥٠ ، ص ١ .
- ٦٣- مصر الفتاة ، مقال بقلم سعد زغلول فؤاد بتاريخ ١٩٥١/٩/٢ .
- ٦٤- نفس المصدر .
- ٦٥- نفسه بتاريخ ١٩٥٠ / ٨ / ٢٥ ص ٢ .
- ٦٦- الأهرام ، مقال بقلم مصطفى كامل منيب ، تشريعات العمل في مصر ص ٣ .
- ٦٧- حسن عبد الرازق محمد ، أزمة الاقتصاد المصري ص ١٩ .
- ٦٨- راشد البراوي ، الانقلاب الأخير في مصر ، ص ٧٨ .
- ٦٩- سيرانيان ، المرجع السابق .
- ٧٠- الأهرام ، العدد السابق ص ٣ .
- ٧١- الأهرام ، مقال مصطفى منيب بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٤ ص ٣ .
- ٧٢- الأهرام ، مقال بقلم أحمد الصاوي بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٩ ص ٢ .

- ٧٣- أخبار اليوم ، مقال طه السباعي "كارثة علي الأبواب بتاريخ ١٩٥١/٩/١ ص ٢.
- 74 - FO , 371, 90231 , Stevenson to Morrison , no 354, Confidential dispatch , 20_10_51, Report on social and labour affairs in Egypt , jan to june 1950 by Audsley, 22.9.50.
- 75 - F.O, 371/90115, Letter from Stevenson to Morrison ,no 270, Confidential.
- ٧٦- راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ، سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ٧٧- سيرانيان المرجع نفسه.
- 78 - Issawi .Charles .Egypt at Mid Century .
- ٧٩- محمد فهمي ، المرجع السابق ص ٢٥٠
- * كانت الوزارة الوفدية قد أصدرت أول قانون عن صابات العمل في ١٩٣٦/٩/١٤ رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولكن كانت به كثير من الثغرات ..
- 80 - Issawi. Opcit .P 76.
- ٨١- محمد فهمي ، المرجع السابق ص ٢٥٠.
- ٨٢- قضايا فكرية-محمد السعيد إدريس ص ١٨٤.
- ٨٣- نجوى حسين المجتمع المصري قبل الثورة في الصحافة المصرية ص ٣٥٧.
- ٨٤- محمد الجوادى على مشارف الثورة مذكرات مرتضى المراغي ص ٢٠٦.
- ٨٥- رفعت السعيد المرجع السابق.
- ٨٦- عبد العظيم رمضان صراع الطبقات في مصر ص ص ١٥٤-١٥٥.
- ٨٧- عبد العظيم رمضان المرجع السابق ص ١٥٦.
- ٨٨- جلسات مجلس النواب جلسة ٢-٢-١٩٥٠ ص ٦٨٤.
- ٨٩- عبد الرحمن الرافعي مقدمات ثورة يوليو ص ١٧٣.
- ٩٠- احمد بقاء الدين فاروق ملكا ص ١١٨.
- ٩١- الرافعي نفس المرجع
- (كانت زيادة الواردات تعني زيادة الديون للدول الأجنبية وقد بلغ العجز في الميزان التجاري ١٩٥٠ ٣٨ مليون جنيه وحوالي ٣٩ مليون جنيه ١٩٥١ كما ظهر واضحا في ميزانية الحكومة ١٩٥١ - ١٩٥٢ حيث بلغ في أوائل يناير ١٩٥٢ نحو ٢٥ مليون جنيه) الرافعي نفسه.
- ٩٢- روز اليوسف ، مقال لإحسان عبد القدوس " ١١ ألف شخص يملكون ٢١ مليون مصري بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥١ .

- ٩٣- نفس المصدر ، الرافعي المرجع السابق.
- ٩٤- أخبار اليوم عمود مصطفى أمين الموقف السياسي بتاريخ ١٠-٢-١٩٥١.
- ٩٥- روزاليوسف ع ١١٣٢ مقال حوالي عشرين شركة مهددة بالإفلاس بتاريخ ٧-٨-١٩٥٠ ص ٢؛ روز اليوسف ع ١٩٥٠/٢/٢٨ ص ٧ ، ع ١١٣١ ، ١٤/٢/١٩٥٠ ص ٣ .
- ٩٦- اللواء الجديد ع ١٩ - ٦- ١٩٥١ عمود بدون توقيع ص ٣.
- ٩٧- أخبار اليوم عمود في الصميم ابن البلد بتاريخ ٢٣-١٢-١٩٥٠ ص ٢.
- ٩٨- روز اليوسف " مقال هل يعلم صاحب المقام الرفيع " ١٤/٢/١٩٥٠ ص ٨.
- ٩٩- أخبار اليوم نفس المصدر بتاريخ ١٩٥١/١/٦ ص ٢.
- ١٠٠- أخبار اليوم العدد السابق.
- ١٠١- مصر الفتاة ، مقال لأحمد حسين ، ماذا تريدون منا ١٩٥١/١/٥ ، ص ٢.
- ١٠٢- روز اليوسف ، إحسان عبد القدوس " بعد أربعة أسابيع ، ٧/٢٧١٩٥٠ ، ص ٨.
- 103 - FO 371/90150. Letter from Stevenson to BOWKER . immediate 4. 12. 1951 .Secret.
- ١٠٤- الأهرام ، مقال ، نظام البطاقات مع صندوق خاص المكافحة الغلاء ص ١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٣ .
- ١٠٥- الأهرام ، مقال قصيرة حافلة " بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢ ص ١ .
- ١٠٦- المصري ، النية ال ١٤ ، بتاريخ ١٩٥٠/١/١٦ ص ٣.
- ١٠٧- مضابط مجلس النواب ، ١٢/١٢/١٩٥٠ ص ٥٤
- أكد حافظ رمضان أن ح-كومة الوفد ليست مسئولة بأي شكل عن اشتداد موجة الغلاء التي ظهرت في عهدها و أن هذه الموجة هي النتيجة الحتمية لانخفاض سعر الجنيه في عهد وزارة سرى باشا روز اليوسف ، نفس العدد.
- ١٠٨- مضابط مجلس النواب ، ١٨/١٢/١٩٥٠ ن روز اليوسف ع ١٢٣٥ ، ٢٠ مارس ١٩٥٠ ، ص ٨.
- ١٠٩- طرق البشرى ، الحركة السياسية ص ٣٠٣
- سريان ، مصر ونضالها الوطني ص ١١٧.
- ١١٠- مضابط جلسات مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٥/١ ص ٥.
- ١١١- مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ ص ٣٢ ، ٣٣.
- المصري ع ١٩٥٠/١/١٦ السنة ال ١٤ ، ص ٤.
- ١١٢- حلمي أحمد عبد العال شلى ، الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ص ٢٩٩.

- ١١٣- أخبار الأسبوع ع ٦٥ السنة ٢، ع ١٤/١٢/١٩٥٠ ص ٢.
- ١١٤- نجوى حسين ، المصدر السابق ص ص ٢١٠، ٢١٠.
- أخبار الأسبوع ، ع ٢٧ السنة الأولى ، بتاريخ ٢٣/٣/١٩٥٠ ص ٢.
- ١١٥- محمد فهم ، الرقد ودوره التاريخي ص ٢٥٢.
- ١١٦- نجوى حسين ، المرجع السابق ص ٤٥.
- ١١٧- جلسات مجلس النواب ، جلسة بتاريخ ١٤/١٢/١٩٥٠ ص ٤٥.
- ١١٨- المصري ، ع ٤٣٦٠ ، ١٤/١/١٩٥٠ ص ٣ السنة آل ١٤.
- ١١٩- الرافعي ، في أعقاب الثورة ج ٣ ، ص ٣١٤.
- ١٢٠- صوت الأمة ، مقال العلم والماء والفواء ، عمود " هذا الرجل " بقلم محمد كامل بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠ ص ٢.
- ١٢١- المصري ، العدد السابق.
- ١٢٢- الاساسي ، ع ١٩٥١/٢/٧ ، عمود " النقابة الموعودة " ص ٢.
- ١٢٣- الأهرام ، مقال "الامتحان شر لابد منه " بقلم محمد احمد هيكل بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥٠ ص ٣
- مقال " ما قل ودل " احمد الصاوي بتاريخ ٢٧/٨/١٩٥٠ ص ٢.
- ١٢٤- الأهرام ، مقال " وحدة الأمة ووحدة الثقافة " محمد مندور بتاريخ ١٩/٧/١٩٥٠ ص ٢.
- ١٢٥- أخبار اليوم ، عمود في الصميم. بدون توقيع، بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٠
- مقال امتحان باطل، بدون توقيع، ٩/٦/١٩٥١.
- ١٢٦- روز اليوسف ، مقال "الإسلام و اصطفي النحاس " احسان عبد القدوس ع ٢٥/٤/١٩٥٠.
- ١٢٧- مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٠/١/١٩٥٠ ص ٢٨ ، جلسة ١٤/٢/١٩٥٠ ص ٤٥.
- ١٢٨- محمد فهم ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣.
- ١٢٩- نفس المرجع.
- ١٣٠- محافظ عابدين ، محفظة (٢٣) ، ملف ليس له رقم ، مجلس الوزراء / خارجية ٦/٨/١٩٥٠.
- ١٣١- مصر الفتاة ، مقال لأحمد حسين "الحكومة تتجاهل انتشار الأوبئة وحالة الفقراء " بتاريخ ١١/١١/١٩٥٠ ص ٢.
- ١٣٢- روز اليوسف ، ع ٢٦ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦.
- ١٣٣- روز اليوسف ، العدد السابق.
- ١٣٤- الأهرام ١٧/٤/١٩٥١ ص ٢.
- ١٣٥- الأهرام ، ع ٢٤/٦/١٩٥٠ عمود ما قل ودل.

- ١٣٦- محمد فهمي ، المرجع السابق ص ٢٥٨.
- ١٣٧- صوت الأمة ، ع ١٩٥٢/٢/٣٤ عمود "حديث المساء" توقيع ع غ ص ٢.
- ١٣٨- بنت النيل ، مقال درية شفيق ، ع ٦٧ بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥١ ص ٢.
- ١٣٩- أخبار اليوم ، مقال "حق المصرية في تمثيل الشعب لإبراهيم المصري" ع ١٩٥١/١٠/١٣.
- ١٤٠- مصر الفتاة (الاشتراكية) مقال لأحمد حسين ، ماذا تريدون منا " بتاريخ ١٩٥١/١/٥ ص ٢.
- ١٤١- الأساس ، ع ١٩٥١/٤/٢٩ مقال "واجب الحكومة نحو المساهمة في تفريغ أزمة المساكن" لأحمد بكير ص ٢.
- ١٤٢- أخبار اليوم ، عمود الموقف السياسي "المصريون المرتشون" بدون توقيع بتاريخ ١٩٥٠/٢/٧ ص ١.
- ١٤٣- روز اليوسف ، مقال لاحسان عبد القدوس "بعد أربعة أسابيع" بتاريخ ١٩٥٠/٢/٧ ص ٨.
- نفس المصدر ، مقال "لا يكفي تغيير الأشخاص بل يجب أن تتغير السياسة ٢١ / ١١ / ١٩٥٠ ص ٧.
- ١٤٤- الرافعي في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٣٠٧ .
- Vatirotis . P.G.: the Egyption Army in Egypt . p 38
- ذكر صلاح الدين في طلب استقالته أنه يستقيل من وزارة الشعب قبل أن تصدر مرسوماً ضد الشعب مما حدا بالنحاس إلى التوقف عن قرار عزل السنهوري
 - أحمد بهاء ، فاروق ملكا ص ١٠٦ .
 - ١٤٥- طارق البشري ، المرجع السابق ص ٣٤٨ .
 - ١٤٦- لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ٢٠٢ .
 - ١٤٧- لطيفة سالم ، فاروق وسقوط الملكية ص ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ .
- FO371/80343 . JE 1013 .Campbell .F.O Cairo May .15..1950.
- 148 - FO371/80343 . JE 1013 .Campbell .F.O Cairo May .15..1950.
- ١٤٩- أخبار اليوم ، عمود في الصميم ابن البلد بتاريخ ١٩٥٠/٢/١٨ ص ٢.
- ١٥٠- روز اليوسف ، مقال من المسئول عن حكم مصر " بتاريخ ١٩٥٠/٧/٢٥ ص ٨ .
- الأخبار ، العدد السابق بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٩ .
- ١٥١- أخبار اليوم ، عمود نحو النور "محمد زكي عبد القادر بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٤ ص ٢
- نفس المصدر ، مقال بتاريخ ١٩٥٠/٦/٩ ص ٣ ، بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٥ ص ٣ .
- ١٥٢- مصر الفتاة ، مقال لأحمد حسين "الشعب يريد" بتاريخ ١٩٥٠/١١/١٧
- نفس المصدر ، مقال لأحمد حسين "ماذا تريون منا" ١٩٥١/١/٥ ص ٢ .
- ١٥٣- روز اليوسف ، مقال لاحسان عبد القدوس ، كيف تصبح وزيرا في مصر ١٩٥٠/٨/٢٩ ص ٨ .

١٥٤- روز اليوسف ، مقال لاحسان عبد القدوس " هل يعلم صاحب المقام الرفيع ؟ بتاريخ

١٩٥٠/٢/١٤ ص ٨

FO371/96227 letter from Stevenson to Bevin no 671.23.2..1951 Restricted

Ibid . Letter from Stevenson to Morrison .no .184 17. 5. 1951.

١٥٥- مصر الفتاة مقال لكامل حسين نصحي ١٠/١٩٤٩/١٠ "البهاء".

١٥٦- وثائق أرشيف وزارة الخارجية /محفظة ١٢٦٦ ، ٩٢ / ١٢١ / ١٠٥ (الجرائم - التهريب) .

١٥٧- لطيفة سالم ، المرجع السابق ص ٢١٥

• كان النحاس قد أبعد زكي عبد المتعال صاحب الأزمة في عملية الكورنر الخاصة بالقطن ،وقد حاول فؤاد سراج الدين كسب ثقة القصر فيه وذلك من خلال سلسلة تنازلات مالية لصالح الملك

FO 371/80344. JE 1013 44 .Stevenson FO Cairo . Nov .10.1950 . no 189.

158 - FO 371/90110 JE 1016 .4 Stevenson . Morrison . Alex .June . 15. 1951.

159 - Ibid 90115 .JE 1010 Stevenson FO Cairo .J an .5..1951.

١٦٠- كريم ثابت ،عشر سنوات مع فاروق ص ٤٢٧؛ إبراهيم فرج ،ذكريات سياسية على مشارف

الثورة لمحمد الجوادى ص ٧٢ ، كانت المخالفات قد انتشرت خاصة بأسرة قرينة النحاس.

١٦١- أخبار اليوم ع ٣٦١ بتاريخ ١٠/٦/١٩٥١ ص ١.

١٦٢- أخبار اليوم ، ع ٣٦١ . ١٠/٦/١٩٥١ ص ٣ ، ع بتاريخ ١٩٥١/٨/٤ ص ١.

١٦٣- لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧ ، ٢٠٨

مصر الفتاة ، ع ١١/١٧/١٩٥٠ ص ٢ مقال "نحو مجتمع أسعد" بقلم محمد متولي عوض.

١٦٤- سيرانيان ، المصدر السابق ص ص ٢١٨ ، ٢١٩.

١٦٥- سيرانيان ، المرجع السابق ص ص ٢١٨ ، ٢١٩.

١٦٦- أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسي ص ٣٢٨.

167 - FO 371/90110 je 1016 .4 Stevenson . Morrison . 15.Jun 1951.

١٦٨- عبد الوهاب بكر ،أضواء على النشاط الشيوعي ص ص ٥١ ، ٥٢؛ لطيفة سالم ، المرجع السابق

ص ٦٧٧ ؛ محمد يوسف الجندي ، مسيرة حياتي حتى ١٩٦٤ ج ١ ص ٧٦.

١٦٩- محمد خيرى طلعت ، البوليس و الأمن السياسي في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، دكتوراه آداب

عين شمس ١٩٩٠ ص ٤٣٦.

170 - FO 371/53327 . Sir R. Campell to Bevin, Cairo 15th June 1964.

171 - FO, 371, 46003- 3613 Cairo , British Embassy , Cairo 20th June 1964.

١٧٢- محمد يوسف الجندي ، المصدر السابق ، ص ٧٩.

الفصل السادس

العلاقات العربية

كان لحكومة الوفد الأخيرة دور هام في الشئون العربية ولا غرابة في ذلك فقد كان النحاس صاحب دور يذكر في إنشاء جامعة الدول العربية عندما استجاب لتصريح مستر أيدن لندن ١٩٤٣ الذي أعلن فيه تشجيع حكومته لمشروع الوحدة العربية.

فقام النحاس بالدعوة لهذا المشروع أثناء خطبة له أمام مجلس الشيوخ عام ١٩٤٣، وأوضح الخطوات التي يجب اتباعها بداية من استطلاع آراء الحكومات العربية وحتى توقيع ميثاق الجامعة الذي يوضح الشكل النهائي لمشروع الوحدة العربية^(١).

ومن هنا فلا يمكن إنكار دور مصر في لم شمل الدول العربية المستقلة خاصة أن مصر تملك مقومات القيادة للأمة العربية، ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن ينتقل إليها الثقل الدولي والعربي، بالإضافة إلى أن شخصية النحاس - في ذلك الوقت - كانت تتمتع بقدر عال من القبول والترحيب لدى الأوساط العربية^(٢).

وكما كانت ظروف الأمة العربية في تلك المرحلة تستوجب قيام تنسيق وتعاون عربي خصوصاً بعد ازدياد الخطر الصهيوني الذي زرعته بريطانيا في قلب المنطقة وقامت الولايات المتحدة برعايته، وكان هذا الخطر لا يخص بلد بعينه وإنما هو خطر يتوغل في جسد الأمة العربية بأكملها.

وهكذا يتضح أن اهتمام النحاس بالعمل العربي كان مبكراً، حيث أدرك أهمية التعاون العربي ومن ثم فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية بمثابة فاتحة لـزول مصر إلى الميدان العربي، وإن كان قد سبق ذلك القيام بعمل عربي مشترك في

مناسبات شتى أهمها انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ١٩٣٩، بشأن القضية الفلسطينية وغيرها ، وقد ساعد على حدوث هذا التقارب بين مصر وجيرانها خاصة بعد أن أصبح هناك خطراً مشتركاً لكل العرب وهو الخطر الصهيوني ، وكذلك مع انتشار الآراء والأفكار الجديدة التي بدأت في العلم مثل الخطر الفاشي والشيوعي وغيرها^(٣).

ولذلك لم يكن غريباً على الوفد في حكومته الأخيرة أن يهتم بالشئون العربية فعندما وصل الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠ أوضح النحاس موقف مصر في الشئون الخارجية العربية وذكر "أن الوفد هو الذي وضع بروتوكول الاسكندرية الذي قامت على أساسه الجامعة. وأن سياسة الوفد تقوم على أساس تعزيز جانب البلاد العربية جميعاً وتنسيق علاقاتها ببعضها البعض، كما صرح بأن الوفد يؤيد مبدأ مشروع الضمان الجماعي المقترح على أن تدرس بعد ذلك التفاصيل الخاصة بتنفيذه دراسة وافية وعميقة" وكان هذا ضمن رداً عن سؤال وجهه رئيس تحرير "البروجريس" للنحاس^(٤).

كذلك أوضح النحاس سياسة حكومته من خلال ما أعلنه في خطاب العرش في يناير ١٩٥٠ من ضرورة العناية بشئون الجامعة العربية وحل مشكلاتها والوقوف إلى جانب البلاد العربية حتى تحصل على حقوقها وتظفر بحريتها، كما أنه نادى بضرورة استعادة فلسطين العربية^(٥).

وأشار إلى أن قضايا العرب قد لاقت على أيدي أحزاب الأقلية "المذلة والمهوان"^(٦) ولذلك يجب الاهتمام بها، خصوصاً أن سياسة حكومته تجاه الدول العربية ستأخذ شكلاً جديداً يعمل على تحرير هذه البلاد من السيطرة الاستعمارية وخصوصاً فلسطين التي تمثل القضية المحورية في العالم العربي، بل إنها كانت السبب في كثير من القضايا التي تعرضت لها الأمة العربية^(٧) - حيث أصبحت مجالاً للمساومة من أجل

تحقيق الاستعمار لأهدافه في المنطقة - وكانت تعتبر من أكثر البلاد التي سعت الحركة الصهيونية إلى استثمارها لأهدافها، فقد كانت الحركة الصهيونية تؤمن منذ البداية بأن معركتها الفاصلة مع مصر وبالتالي لا بد لها من أحد أمرين إما أن تحتويها وتجذبها إلى صفها وإما أن تتحداها وتقهرها وتقضي على دورها، وقد عبر "بن جورين" عن ذلك بقوله "إن المنطقة لا يمكن أن تسع قوتين كبيرتين(*)" ومن ثم فقد استمرت الحركة الصهيونية في التغلغل في مصر^(٨).

وعلى ذلك فقد بدأت الحكومة الوفدية سياستها العربية محاولة إنقاذ الأمة العربية من هذا الأخطبوط الصهيوني، فأرسلت بعثة إلى البلدان العربية للاتصال بزعماء العرب ومشاورتهم في القضايا العربية^(٩)، كما تصدت لموقف بعض الدول العربية التي كانت تنادى بأن الجامعة العربية بعد حرب فلسطين ١٩٤٨، وهزيمة العرب لم لها فائدة - من وجهة نظرها- وكذلك كانت هذه الدول ضد اتساع نطاق الدعوة إلى الانسحاب من الجامعة العربية نظراً لعدم جدواها، وكان ذلك بعد عقد هدنة رودس بين مصر وإسرائيل غير أن مصر كان لها رأى آخر وهو ضرورة تكتيل الدول العربية وأن الجامعة أصبح وجودها الآن الأهم من أي وقت مضى خصوصاً بعدما حققته إسرائيل من انتصارات على العرب^(١٠)، وبالتالي فإن العالم العربي يمر بمحنة لا يستطيع الخروج منها إلا بالتكتل والتوحد تحت هدف واحد وهو الحفاظ على حقوق وكرامة الأمة العربية، وأن هذه الأمة عليها أن تنهض لأن التحديات المستقبلية لا يمكن الوقوف أمامها إلا في ظل تكتل عربي واحد، وأشارت مصر إلى أن هزيمة فلسطين لا تعني نهاية العرب فالجامعة لم تنشأ من أجل مشكلة فلسطين فحسب وإنما لا بد أن تكون موجودة لحماية العالم العربي ودرء الخطر عنه^(١١).

وقد بدأت مصر مع حكومة الوفد الأخيرة سياسة أكثر ديناميكية أوضحها النحاس في خطاب العرش في ١٦ يناير ١٩٥٠ حيث ذكر "أن الأوان قد حان لتجديد العناية بشئون الجامعة العربية لحل مشكلاتها وتثبيت دعائمها وتمكينها من

النهوض بمهمتها في جو من الود الخالص، وأكد معاونة الحكومة المصرية وتأييدها للجهود التي تبذلها الدول العربية للحصول على حريتها وحقوقها، ونادى برفع الظلم عن فلسطين وأهلها، وتقوية الجيوش العربية وتعزيز أسلحتها^(١٢).

وهكذا كانت البداية مع فلسطين تلك الدولة العربية التي تم اغتصابها بدون وجه حق والتي اعتبرها اليهود بداية لمشروع كبير يمتد من النيل إلى الفرات.

وقد لعب الوفد دوراً كبيراً بالنسبة لقضية فلسطين التي كانت القاسم الأكبر في العمل المشترك بين قيادات الوفد تحسباً للانتخابات. لذلك كان لابد من الحديث عنها أثناء حملة الانتخابات الأخيرة للوفد حيث الإعلان عن سياسته تجاه القضية والكشف مبكراً عن نيته في تبني أي مشروع يدعم الجامعة العربية لمواجهة الخطر الصهيوني المتفاحم فكان تأييده لفكرة الضمان الجماعي^(*)، تلك الفكرة التي كان من أهم أهدافها إنقاذ الجامعة العربية ومنع تحكم الأتواء في وحدة الجامعة أو كما ذكر النحاس في خطابه بان هدف المشروع هو إنقاذ فلسطين من الصهيونية، وهكذا كانت فكرة الضمان الاجتماعي محاولة للتخلص من التهديدات التي وجهت إلى الوحدة العربية^(١٣).

وقد ذكر كريم ثابت " أن عقلية الحكام الذين تولوا حكم مصر قبل الثورة عجزت عن تقدير أغراض هذا الميثاق ، ولم تعرف كيف تفيد منه لتخرج المبادئ التي قام عليها إلى حيز الوجود والتنفيذ، فظل الميثاق بلا روح إلى أن قامت الثورة^(١٤)"، ولعله كان على حق في أن الحكام العرب لم يفهموا بدقة معنى هذه الاتفاقية.

فقد كان النحاس قد وقع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية التي صدر بها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥١ ، وتلك المعاهدة التي لو تم

تفعيلها تفعيلًا جاد لتغيير حال العالم العربي ، ولما وصلت الأمة العربية إلى ما وصلت عليه الآن من تخلف وانقسام

وإنما كان العرب دائما مختلفين ، فعندما تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك وعلق "الملك عبد الله" - ملك الأردن - بأنه لا يزال متمسكا بمشروع سوريا الكبرى ومصر لا توافق على هذا المشروع ولا توافق على السعي له ولا على تحقيقه بأي صورة ، وتساءل أن لم تكن مصر قد تنازلت عن رأيها فكيف تعقد معاهدة دفاع مشترك مع الأردن؟^(١٥)

وقد رحبت بها الشعوب العربية وخاصة سوريا حيث رأت فيها فرصة للتوحيد ضد الخطر الإسرائيلي الذي أصبح يهددها. إلا أن هذه الفكرة كان يؤخذ عليها أمران أضعفا من تأثيرها على القضايا العربية : أولاً : أنها معاهدة دفاعية فقط، وثانياً أنها تناست وجود الجامعة العربية^(١٦)، في حين كان من المفترض أن تكون هذه المعاهدة مكملتها لما ينقص الجامعة العربية خاصة بعد أن ثبت عجز الجامعة العربية عن تشكيل قوة عسكرية موحدة أثناء حرب فلسطين .

وعموماً ورغم الاختلاف بين الآراء العربية، فقد قامت حكومة الوفد بحملة دعائية واسعة لفكرة الضمان الجماعي، وتم تشكيل لجنة مشتركة "لجنة الضمان الجماعي" كانت تضم مندوبين يمثلون الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لبحث هذا المشروع وتولى رئاستها عبد الحالقي حسونة(*)^(١٧)، ولكن الفكرة والانقسام التي اتسم بها العرب أدى إلى عدم تنفيذ المشروع لذلك فكرت سوريا في طرح مشروع آخر يقوم على أساس توثيق الروابط السياسية والعسكرية والاقتصادية، ولكن هذا المشروع أيضاً تعرض لانتقاد واتهام سوريا بأنها تريد تأمين حدودها الشمالية وكذلك ربط الدفاع العربي بالدفاع الغربي^(١٨).

وهكذا لم تكتمل المحاولات العربية للوحدة، ورغم ذلك حملت مصر مسئولية الدفاع عن الأمة العربية وخصوصاً فلسطين ضد الخطر الإسرائيلي الذي زادت دعاياته لدرجة أقلقت الملك فاروق نفسه الذي طلب من السفير البريطاني أن تتعامل بريطانيا مع مصر غير متأثرة بعلاقتها باليهود^(١٩).

وكان الملك قد أيد مشروع الضمان الجماعي مما أدى إلى استياء بريطانيا، في حين اعتبرت الدول الكبرى أن مثل هذا المشروع إذا ما تم تنفيذه سيكون موجهاً ضد إسرائيل لذلك ردت بإعلان البيان الثلاثي في مايو ١٩٥٠ الذي أعلنت فيه كلاً من إنجلترا فرنسا وأمريكا أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة وقوع عدوان من قبل أية دولة على إسرائيل من دول الشرق الأوسط^(٢٠).

كما أعلنت عن استعدادها لتوريد الأسلحة إلى إسرائيل والبلدان العربية سواء بسواء مع التلويح بأن من حقها احتكار توريد الأسلحة إلى بلدان الشرق الأوسط، وبالتالي يمكنها أن تحرم الدولة التي ترى أنها عاقبة^(٢١).

وهكذا وضع التهديد ضد أي إجراء عربي يوجه ضد إسرائيل ووصل إلى أقصى مداه بصورة علنية حين أدى هذا إلى اتباع بريطانيا سياسة المساومة مع مصر لتزويدها بالأسلحة التي تحتاجها نفى حين بدأت في توريد السلاح لإسرائيل - رغم أن ذلك يعد نقضا لمعاهدة ١٩٣٦ - لأن مصر رغم أن هناك هدنة فهي تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل، ولعل هذا ما جعل السفير البريطاني يطلب من حكومته تقديم حجة مناسبة لمساعدتها لإسرائيل^(٢٢).

كما طلب إبطاء تسليم المقاتلات النفائة لمصر لأن ذلك سيثير اعتراضات خطيرة، ولكن الحكومة البريطانية ردت بأن الاعتراضات المصرية أقل من الخطر الشامل الفوري الذي سترتب على جميع عمليات التسليم، كما أشارت إلى أنها

ستوقف عن تسليم أي أسلحة حتى الدبابات "الستوريون" الستة عشر التي كانت جاهزة للتسليم بحجة أنها كانت في حاجة إليها بسبب حروبها^(٢٣).

وهكذا يتضح حجم ومدى الضغط الغربي على مصر والعرب، فرغم تسديد مصر لـ ٨٠% من ثمن الدبابات إلا أنها - بريطانيا - رفضت تسليمها مما يؤكد أنها تستخدم منطق القوة لتحكم في العرب.

كذلك ذكرت أيضاً أن بريطانيا لن تكون قادرة على شحن المزيد من المقاتلات النفاثة وستلغى رخص التصدير التي سبق الوعد بها فعلاً، وربما يسرى ذلك أيضاً على معدات الرادار والدبابات^(٢٤). وأما قد وضعت أولويات لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وستبدأ بالبلدان التي لها معها ترتيبات دفاعية عملية، وهكذا يتضح أن إعلان الدول الثلاث لهذا البيان لم يكن لحماية إسرائيل فقط وإنما كان بمثابة وثيقة تهدف إلى تشكيل حلف في الشرق الأوسط.

وفي نفس الوقت تهدد لسيادة واستقلال الدول العربية التي تعادى مثل هذا الحلف أو تهدد دولة إسرائيل^(٢٥)، فهي تخشى توريد لأسلحة لمصر حتى لا تحارب إسرائيل(*) وبالتالي كان على مصر أن تبحث عن مصدر آخر للأسلحة خاصة أن هزيمتها في ١٩٤٨ فجرت قضية هامة وهي ضرورة تسليح الجيش المصري تسليحاً حديثاً.

ومن ثم قررت الحكومة المصرية البحث عن مصدر آخر لتسليح جيش مصر خاصة بعد أن قررت الحكومة البريطانية في ٩ سبتمبر ١٩٥٠ منع تصدير الطائرات النفاثة والدبابات الثقيلة بحجة احتياج قواتها إليها بسبب الحرب الكورية، مما أثار غضب الحكومة المصرية وهدد د. محمد صلاح الدين وزير الخارجية - وكان في واشنطن - في مؤتمر صحفي عقده هناك "بأن مصر حتى الآن لم تطلب أسلحة من

روسيا. • ولكن على أمريكا والغرب ألا يضطر مصر إلى هذا إذا لم يزودا مصر بالسلاح^(٢٦).

وبالفعل ازداد الحديث عن محادثات مصرية - تشيكية للحصول على السلاح وكثرت تصريحات المسؤولين المصريين عن هذا الموضوع الذي أكدته الوثائق رغم إشارة البعض أنه لم يتم الاتفاق، مما أثار غضب بريطانيا وحلفائها وخصوصا الولايات المتحدة.

وقد ازدادت شكوك بريطانيا حينما صرح النحاس في صحيفة سويسرية "بأن مصر تريد تسليح جيشها تسليحا حديثا، وأن حاجة مصر لهذا السلاح بغرض الدفاع عن نفسها، كما تعهد بأن تبذل الحكومة جميع ما لديها من جهد لتحقيق هذا الهدف والتخلص من جميع العقبات التي تضعها بريطانيا في سبيل مصر ورغم ضغط بريطانيا على الدول التي تتعامل مصر معها^(*) (٢٧)"، كما أرسلت حكومة النحاس باشا بعثة عسكرية إلى بعض البلاد منها الحكومة التشيكية، وبالفعل قدم مصطفى نصرت وزير الحربية تقريرا عن جهود هذه البعثة

ورغم هذه الضغوط البريطانية فقد أعلنت مصر أنها ستقف بجوار فلسطين موقف المنطق والأمانة مهما كانت النتائج، في حين نجد أن بريطانيا كانت ما تزال مستمرة في الضغط على الحكومة المصرية لقبول عقد صلح مع إسرائيل^(٢٨) رغم معرفتها بموقف مصر المعادي لها والرافض لأي تعامل معها أو حتى مجرد الاعتراف بوجودها.

ورغم علمها بأن النحاس عندما علم بأن الأردن تريد التفاوض مع إسرائيل في صلح منفرد قدّم اقتراحاً أكد فيه بأنه "لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أي اتفاق سياسي وعسكري واقتصادي مع إسرائيل، وهدد بأن الدولة التي ستقوم بمثل هذا العمل ستعتبر على الفور منفصلة عن

الجامعة العربية طبقاً للمادة الـ ١٨ من الميثاق، وتقوم اللجنة السياسية باتخاذ التدابير التي يجب أن تتخذ بشأن الدولة التي ترتكب هذه المخالفة. وبالفعل وافقت الدول العربية التي حضرت الاجتماعات على الاقتراح^(٢٩).

وقد أقلق هذا الموقف ليس بريطانيا(*) فحسب وإنما كذلك الولايات المتحدة فظلت الجهود البريطانية الأمريكية مستمرة، ومن ذلك طرح مشروع أمريكي-بريطاني لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وعلاج قضية العلاقات بين العرب وإسرائيل عن طريق تشجيع الحكومات العربية - العراق وشرق الأردن ومعهم إسرائيل - على إنشاء جيوش قوية للدفاع عن الشرق الأوسط.

وكذلك إنشاء قيادة أمريكية - بريطانية في المنطقة، ولعل الهدف من وراء ذلك إيجاد ضمان كافي لإسرائيل ضد أي اعتداء من مصر^(٣٠)، ورغم أن المشروع أخرج مصر من ضمن الدول العربية إلا أن موقفها كان صلباً إزاء موضوع الصلح مع إسرائيل^(٣١).

كذلك تعرضت الحكومة المصرية إلى ضغوط كبيرة لتصفية حالة الهدنة القائمة بين مصر وإسرائيل واستبدالها بمعاهدة صلح، لأن هذا كان من شأنه أن يخفف الدول العربية على اتخاذ نفس الخطوة التي ستخذها مصر.

ولكن رفضت الحكومة المصرية، وذكرت أن أقصى ما تستطيع القيام به في علاقاتها مع إسرائيل هو استبدال اتفاقية الهدنة بميثاق عدم اعتداء، وقد يؤدي هذا إلى تحقيق قدر من الاستقرار المنشود في الشرق الأوسط، واشترطت آن يتم ذلك في إطار جامعة الدول العربية^(٣٢). وقد زاد هذا من قلق الولايات المتحدة حيث كانت ترى أن حالة التوتر الحربي بين مصر وإسرائيل تنذر بانفجار يؤثر على الحكومات ويشغلها عن الاهتمام بالمصالح الأخرى، وأعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدات الحربية والاقتصادية إلى مصر في حالة تلافيتها لأسباب التوتر السائد في المنطقة^(٣٣).

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة أخذت تمارس نشاطها في المنطقة من أجل حماية إسرائيل ومن أجل مصالحها في المنطقة.

أما مصر فقد اعتبرت قضية فلسطين قضية إسلامية ثم مصرية، حيث أن الخطر الصهيوني لم يخص فلسطين وحدها، وإنما هدد حدود مصر الشرقية ومصالحها الاقتصادية والسياسية، ومن ثم فقد احتلت قضية فلسطين حيزاً كبيراً من اهتمامات مصر، كما أثرت بشكل كبير على علاقات مصر الخارجية حيث تعرضت لضغوط كثيرة من أجل عقد صلح مع إسرائيل.

والسؤال هنا ماذا كان موقف إسرائيل من هذا الصلح؟ وهل كانت تسعى إليه فعلاً؟

في الحقيقة إن إسرائيل نفسها لم تكن تريد عقد أي صلح مع العرب في ذلك الوقت، ذلك لأنها منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ وهي تعيش لحظة انتصارها، وبالتالي فهي تكتفي بالهدنة^(٣٤). ذلك لأنها لم تكن قد حققت حلمها التاريخي بالكامل في قيام إسرائيل على كامل أرض فلسطين التاريخية، وكانت تنتهج في ذلك سياسة ظلت تحافظ عليها وهي أن حدود إسرائيل هي النقاط التي تصل إليها قواتها العسكرية، بمعنى أنها ظلت في حالة توسع مستمر لم يتوقف وكان معنى توقيع معاهدات مع جيرانها العرب آنذاك حداً كبيراً يحول دون حلمها التاريخي وخطتها التوسعية.

فقد أثبتت الأحداث أن إسرائيل إذا ما كانت في موقع قوة لا تقبل أية تسويات والعكس صحيح(*) - فما ذكره "أبا إيبان" يؤكد ذلك حيث صرح أن "إسرائيل لا تريد صلحاً مع العرب حتى لا تخسر شيئاً مما كسبته" وذكر أيضاً أنه "لا يرى ضرورة للركض وراء السلام، الهدنة تكفي، فإذا ركضنا وراء السلام فإن العرب سيطلبون منا ثمناً: حدوداً أو عودة لاجئين أو كليهما لنتنظر بضعة أعوام"^(٣٥).

وهكذا. بدا أن إسرائيل ليس لديها استعداد لأي صلح أو أية تنازلات ولكنها تطلب المزيد من التغلغل داخل المنطقة.

وقد زاد الموقف سوءاً وحرَجاً عندما عجزت إسرائيل عن النفاذ إلى البحر الأحمر عن طريق مضيق ثيران أو قناة السويس، وعجزها عن تحقيق مصالحها مع آسيا وأفريقيا وذلك حينما قررت الحكومة المصرية في ١٨ يونية ١٩٥٠ اتخاذ عدة إجراءات تقضى بأن تقدم ناقلات البترول إلى السلطات المصرية تعهداً معتمداً من السلطات المختصة في ميناء الوصول بأن ذلك البترول قد نقل إلى بلد محاييد لسد حاجة الاستهلاك المحلي منه، وإدراج أسماء الناقلات التي تحمل ذلك البترول إلى إسرائيل والامتناع عن تمويلها أو تفريغ البضائع منها^(٣٦).

وقد اعترضت الدول الاستعمارية على هذا الإجراء، فشككت الخارجية المصرية لجنة لدراسة تلك المشكلة في فبراير ١٩٥١، وصدر قرار من مجلس الجامعة العربية في ١٨ أبريل ١٩٥١ بمنع تمويل أو شحن السفن التي يثبت أنها تنقل رجالات مهربين أو مهربات حربية إلى إسرائيل، وأن تحتفظ كل دولة عربية بقائمة سوداء لتلك السفن، وخصوصاً السفن الخاصة بنقل البترول التي تضبط متلبسة في المياه المصرية بنقل بترول إلى إسرائيل.

وهكذا أحكمت مصر والدول العربية حصادها على إسرائيل في البحر الأحمر وقناة السويس مما أبقى الساحل الإسرائيلي على خليج العقبة مشلولاً لحد كبير^(٣٧).

وقد أدى هذا إلى سلسلة من المنازعات الطويلة مع الحكومة المصرية لحملها على فك الحصار المفروض عليها وقد ظهر فيها حجم التعاون الصهيوني - الاستعماري - بشكل سافر.

ولعل حادثة الباخرة الإنجليزية - امبايروش - كانت من أبرز الأحداث التي أتضح فيها هذا التعاون في ذلك الوقت. وكانت السلطات المصرية قد قامت بتفتيش

السفينة الإنجليزية لأنها اشتبهت بأنها تحمل سلعا استراتيجية لإسرائيل^(٣٨)، أدى هذا إلى غضب إنجلترا وتهديدها باستعمال القوة ضد مصر إذا ما فتشت السفن المتجهة لميناء إيلات^(٣٩). وأكدت الحكومة المصرية أنها ستقوم بذلك لأن مضيق شرم الشيخ يقع في المياه الإقليمية المصرية وهي في حالة حرب مع إسرائيل ومن حقها منع وصول السلع الاستراتيجية إليها^(٤٠)، ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ موقف الحكومة المصرية بعين الاعتبار، وراحت تصدر أوامرها إلى سفيرها في القاهرة لكي يقدم احتجاجاً إلى وزارة الخارجية المصرية، كما أذاعت أنها ستعزز قطع الأسطول البريطاني في الشرق الأوسط وذلك بعد أن تصدر تعليماتها بالعمل على منع تكرار حادث السفينة هذه.

وهكذا استخدمت بريطانيا قوتها لإرهاب الحكومة المصرية ولكن هذا لم يحدث أثره في الحكومة المصرية

فقد جاء رد الحكومة المصرية قويا عنيفا (*) مؤكدا حق مصر وسيادتها على مياهها وأنها في حالة حرب مع إسرائيل وبالتالي لابد من حماية نفسها^(٤١) - وقد أدى هذا إلى تسليم الحكومة البريطانية بالسيادة المصرية على مضيق تيران وبحق مصر الشرعي في تفتيش سفنها التي تمر في خليج العقبة بشرط أن تكون سفنا غير حربية، وقد رحبت الحكومة المصرية بهذا الاعتراف واعتبرته انتصاراً لها وليادتها على مياه العقبة^(٤٢).

ورغم هذا الاعتراف فإن بريطانيا من ناحية أخرى كانت قد أوعزت إلى إسرائيل بتقديم شكوى ضد مصر أمام مجلس الأمن، وبالفعل قامت إسرائيل بتقديم هذه الشكوى في ٧ يولييه ١٩٥١ اتهمت فيها الحكومة المصرية بنقض ثلاث اتفاقيات دولية هي اتفاقية الهدنة وميثاق الأمم المتحدة واتفاقية قناة السويس الخاصة بالمرور في القناة^(٤٣).

كما طلبت إلى مجلس الأمن اتخاذ إجراءات ضد الخطر الذي فرضته مصر على السفن التي تمر في قناة السويس قاصدة إسرائيل. ووصفت ذلك بأنه مخالف للقانون الدولي واتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ واتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل^(٤٤).

وقد تم مناقشة تلك الشكوى في جلسات مجلس الأمن منذ ٢٦ يوليو حتى أول سبتمبر ١٩٥١ دارت معركة حامية وهامة بين إسرائيل التي تساندها الدول الكبرى وبين مصر والعراق(*) تساندهما الجامعة العربية.

في هذه المعركة حاولت إسرائيل من خلال مناقشتها إثبات أن مصر خرقت الهدنة لأن وجود الهدنة يعنى أنه لا يوجد حالة حرب بين الدولتين وبالتالي فإن الحصار الذي فرضته مصر على إسرائيل وتفتيش السفن المارة من القناة يعد اعتداءً على حرية الملاحة في البحار وانتهاكاً صريحاً لاتفاقية ١٨٨٨^(٤٥).

وقد رد د. محمود فوزي - مندوب مصر في الأمم المتحدة - بأن حالة الهدنة لا تعنى إنهاء حالة الحرب وإنما هي مجرد وقف أعمال إطلاق النار، ومن ثم فإن من حق مصر تفتيش السفن التجارية للمحايدين يظل قائماً، كذلك حق الحصار البحري وحق ضبط مصادر المهربات الحربية^(٤٦).

وذكر أن مصر لم تستخدم كامل الحقوق المخولة لها، وإن إسرائيل لا تحترم الهدنة ولم تنفذ قرارات الأمم المتحدة في مسألة فلسطين، وختم بيانه بعدم اختصاص مجلس الأمن بنظر النزاع، وقد رفض المندوب البريطاني التفسير المصري وكشف عن الضرر الذي أصاب بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا مشروع قرار إلى مجلس

كذلك قدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا مشروع قرار إلى مجلس الأمن يؤكد أن تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة إلى إسرائيل يتعارض مع قيام سلام دائم في فلسطين، وأن هذا ليس دفاعاً عن النفس، ودعت الحكومة المصرية لرفع القيود على التجارة والملاحة العالمية في القناة. وعليها احترام المواثيق الدولية

القائمة، ثم هددت بأن مصر إذا لم تستجب لقرارات المجلس فإنها ستستخدم القوة لإجبارها على ذلك، وقد أيدت بعض الدول(*) المشروع بينما امتنع البعض عن التصويت^(٤٨).

أما مصر فقد هاجمت المشروع وطالبت باستفتاء محكمة العدل الدولية عن اشتراك أطراف النزاع في التصويت، كما قامت جامعة الدول العربية بمساندة مصر فأرسل الأمين العام للجامعة إلى مجلس الأمن بصيغة قرار جماعي اتخذته اللجنة السياسية بالنسبة للقيود التي فرضتها مصر على السفن التي تمر بقناة السويس وذكرت أن هذا الأمر يعنى الأمة العربية بأسرها وأن مصر باتخاذها قرار الحظر تدافع عن حقوق جميع دول الجامعة^(٤٩)، ورغم ذلك فقد صدر القرار وأدان الموقف المصري.

ولعل هذا ما أكد مدى التقاء الأهداف الصهيونية مع الأهداف الاستعمارية، حيث ظهرت الصلة بينهما من خلال تأييد الدول الاستعمارية لما يطلبه الصهاينة وقد أثار هذا القرار الصحف المصرية التي نددت بالموقف الإسرائيلي الذي هدد باستخدام القوة في حالة عدم خضوع مصر لقرار مجلس الأمن، وأشارت إلى أن الأسطول الإسرائيلي قام بمناورات بحرية هامة لفك الحصار عنها^(٥٠).

وقد اعتبرت الحكومة المصرية أن هذا القرار مجرد توصية غير ملزمة ولا تؤثر على حقوقها المستمدة من قواعد القانون الدولي نوقد شجعها موقف الاتحاد السوفيتي الذي امتنع عن التصويت على ذلك^(٥١).

كذلك لقيت الحكومة المصرية تأييداً مطلقاً من الشعوب والحكومات العربية فقد صرح معروف الدواليبي - رئيس مجلس النواب السوري - بأن على الحكومة المصرية أن تؤمم قناة السويس إذا ما أصدر المجلس قراراً ضدها^(٥٢).

وفي مصر أشار مدير الجمارك المصرية - محمد سعيد بك - بأن مصر لها السيادة على القناة وأن إسرائيل ليست دولة في نظر مصر^(٥٣).

وكذلك أعلن إبراهيم فرج - وزير الخارجية بالنيابة - أن هذا يتنافى مع الحق والعدل ويدل على أن بريطانيا وأمريكا تحرم على غيرها ما تبيحه لنفسها ليس لشيء سوى أنها تمتلك القوة بصرف النظر عما هو قانوني فهي تعترض رغم أن المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ تعطي الحق لمصر في اتخاذ ما يقتضيه الواجب في الدفاع عن نفسها.

وأوضح أن مصر ستعمل بما يتوافق مع مصلحتها ومصلحة الأمة العربية باعتبارها الدولة الكبرى التي تتحمل عن دول الجامعة العربية مسئولية الرقابة على الواردات لإسرائيل^(٥٤).

كذلك أشار النحاس في خطابه الذي أعلن فيه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ إلى أن هناك أصوات كثيرة تعلو وتطالب بتأميم قناة السويس تأمياً فعلياً لا قانونياً فحسب منعا لتكرار المخالفات التي ارتكبتها الشركة أخيراً وتأكيذاً لسيادة البلاد^(٥٥).

وهكذا يتضح موقف الحكومة الوفدية من الوجود الصهيوني في فلسطين، كذلك موقفها إزاء التعديلات الإسرائيلية تحت حماية مظلة الاستعمار الأنجلو - أمريكي وحلفائهما. ، وكيف رفضت حكومة الوفد الصلح مع إسرائيل وأشارت إلى أنها لا تعترف بوجودها من الأصل ولعل هذا ما جعل الدوائر الصهيونية تشير في صحفها إلى أن مصر هي التي تحرض الدول العربية ضد إسرائيل وأن مصر وملكيها وحكومتها هي المخرك للسياسة العربية.

كما ربطت بين موقف مصر وحل قضيتها مع بريطانيا وأساءت إساءات بالغة إلى مصر، وقد تبنت حملة دعاية ضخمة ضد مصر من أجل الضغط عليها لقبول

الصلح معها، ولعل ذلك ما صرح به صحفي أمريكي في محاولة اعتذار - بدا على شكل مساومة - عما تنشره الصحف الأمريكية والإسرائيلية بقوله "لو صالحتم إسرائيل فستقف هذه الحملة وستنشر بدلا منها سلسلة مقالات تمدح فيها مصر وشعبها" (٥٦).

وفي رسالة من "ليوبولد إيملر" أحد الأعمدة الرئيسية لحزب المحافظين - إلى مستر ييفين - وزير الخارجية - أعلن أن أفضل حل لمشكلة مصر هو القضاء على هذا الكيان المسمى الجامعة العربية لأنه ليس سوى أداة لسيطرة مصر وهيمنتها المرفوضة حتى من العرب - من وجهة نظره - وأنه طالما بقي التأثير المصري على الجامعة سوف يظل هدف الجامعة العربية إثارة القلق والمتاعب في المنطقة وإلحاق كل الأضرار بمصالحنا (٥٧).

وهكذا بدأ الغضب والسخط على مصر عارما، حيث أكده أيضا تشرشل - رئيس حكومة المحافظين - بقوله أن مصر هي مصدر الشغب ولا بد من قمعها ليسود الاستقرار في المنطقة " أما أيدين - وزير الخارجية البريطانية - فقد كان يرى أن بقاء الأمبراطورية يعتمد على الشرق الأوسط ومحور مفتاحه مصر .

وهكذا اتضح مدى السخط الذي خيم على إنجلترا وأمريكا تجاه مصر وفي محاولة أخرى من بريطانيا أعرب ييفين عن رغبته في الاجتماع بالسفير المصري في لندن - عبد الفتاح عمرو - لمناقشة مسالتي البترول وضم فلسطين العربية للأردن ومستقبل غزة، وقد ذكرت الصحف المصرية أن العداء بين العرب وإسرائيل عقبة في سبيل الوصول إلى توقيع معاهدة بين مصر وإنجلترا لأن مصر ستجد في سياسة بريطانيا نحو إسرائيل وتزويدها بالأسلحة نوعا من المخادعة (٥٨).

كما أوضحت برقية من القيادة العامة البريطانية للقوات البرية للشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع البريطانية في لندن، "أن بريطانيا ستستغل خشية المصريين

من إسرائيل للضغط على مصر لكي تقبل طلباتها"، وهكذا عملت بريطانيا على استغلال إسرائيل كعنصر مساومة مع مصر لكي ترضخ لطلباتها^(٥٩). ولكن مصر لم تحقق لها ما أرادته بل ظلت متمسكة بموقفها إزاء إسرائيل وهذا مما يحسب لحكومة الوفد.

ومن ثم فإذا كان هذا هو موقف الوفد من إسرائيل وفلسطين فما هو موقف حكومة الوفد من الدول العربية خصوصاً وأن مصر قد أصبحت أكثر انغماساً في مشاكل الوطن العربي رغم محاولات الغرب في عزها وقد أعلن النحاس أنه سيقف ضد أية محاولة لتفتيت وحدة العرب وبالفعل فقد وقف ضد الأردن عندما أعلن الأمير عبد الإله - أمير شرق الأردن - عام ١٩٥٠ ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن وعين نفسه ملكاً عليها، وقد قام النحاس بالدعوة إلى طرد الأردن من عضوية جامعة الدول العربية وأصر على طلبه لأن الأردن خالف ما جاء في بروتوكول وميثاق الجامعة من حيث احترام سيادة واستقلال كل دولة، واعتبر أن ما يقوم به الأمير عبد الإله عدوان على أرض فلسطينية، وقد أيدته بعض دول الجامعة(*) حتى اضطرت الأردن إلى إعلان أن هذا الضم سيكون مؤقتاً حين إعادتها إلى أهلها، وتعهد الأمير فيصل وزير خارجية السعودية - الملك فيصل فيما بعد - بأنه المسئول عن تنفيذ ذلك^(٦٠).

ولكن هذا الموقف المتشدد من جانب النحاس في مواجهة اعتداء دولة عربية على دولة أخرى لم يعن إنهاء العلاقات بين مصر والأردن، فقد كانت هناك علاقات تجارية بين مصر والأردن وثبت ذلك الرسالة التي بعثها الأردن إلى الحكومة المصرية بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٠ والتي أكدت فيها رغبتها في الاتفاق على إجراء مناقصة لنقل شحنة من البضائع من السويس إلى العقبة، وقد أرسلت الحكومة المصرية رداً للتأكد من ذلك^(٦١).

أما عن موقف حكومة الوفد من السعودية فقد كانت هناك علاقات طيبة بين البلدين، خاصة أن النحاس كان يميل إلى القيام بدور عربي لتدعيم مكانته عربياً وإسلامياً إلى جانب اتجاه مصر العربي الذي كان يمثل خطاً أساسياً في السياسة المصرية نحو المنطقة العربية.

وقد أتضح ذلك في وقوف مصر ضد المشروعات الهاشمية* وأيدت السعودية التي قويت علاقتها بمصر منذ عقد معاهدة ١٩٣٦^(٦٢)، وامتناعاً منها بأهمية دور مصر القيادي في أي عمل عربي إسلامي انطلاقاً من سبق مصر في المجال الحضاري وثقلها السكاني^(٦٣).

ومن ثم فعندما استقبل النحاس الشيخ "يوسف ياسين" السكرتير الخاص لملك عبد العزيز ومندوبه في المشاورات العربية أعرب عن رغبة بلاده في تقوية العلاقات الأخوية مع مصر، كما أكد معارضة السعودية لفكرة سوريا الكبرى، وأظهر معارضة السعودية لأي تعاون في المجالات السياسية، وطالب أن يقتصر التنسيق بين الدول العربية على الشئون الاقتصادية والثقافية وأبدى استعداداً لتوثيق الروابط السياسية مع مصر بصفة خاصة^(٦٤).

هكذا أتضح الاتفاق بين مصر والسعودية في مشروع سوريا الكبرى حيث رفضتا المشروع، وقد علقت الخارجية البريطانية بأن حسنى الزعيم في سوريا قد ألقى التأييد من الدولتين^(٦٥) كما بدأتاً تمارسان الضغوط على الحكومة السورية، فطلبت مصر تأجيل اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية حتى لا تحضر سوريا وتعرف الدولتان بالوضع الجديد، كما أن السعودية أجلت تنفيذ موافقتها على قرض بمبلغ ستة ملايين جنيه إستراتيجي كانت قد وعدت بمنحه لحسنى الزعيم^(٦٦).

وقد أدى هذا الموقف إلى تراجع العراق عن عزمه على فرض أي مشروع للوحدة وأكد ذلك نوري السعيد حتى يدحض حجة مصر والسعودية التي تقول أن

الدول الأعضاء في الجامعة العربية تعهدت بأن تحافظ على كيان واستقلال بعضها البعض وأن مثل هذا المشروع سيؤدى إلى تفويض كيان سوريا واستقلالها مما يعد خروجاً على ميثاق الجامعة .

ورغم أن سوريا حاولت توسط لبنان لدى السعودية غلا أن الملك السعودي رفض الاعتراف بالحكومة السورية وذكر أن المباحثات لا تزال جارية بين الحكومتين السعودية والمصرية اللتين تربطهما روابط تعاون خاصة بهدف الاتفاق على هذا الاعتراف مشتركاً أو عن طريق اللجنة السياسية^(٦٧).

وهكذا فشلت محاولة سوريا لجذب الجانب السعودي إليها بعيداً عن مصر. كذلك وفقت السعودية إلى جانب مصر وأيدتها في الاقتراح الذي اقترحه النحاس الذي يقوم على أساس أن الأردن بإعلان ضمه جزء من فلسطين قد حالف قرارات الجامعة ويجب فصلها^(٦٨).

هذا ولم يكن موقف السعودية فقط بالنسبة لتأييد مصر في المشروعات العربية، ولكنها أيضاً سعت إلى الوساطة في النزاع بين مصر وبريطانيا وأن كان ذلك قد تم بدعوة من الحكومة البريطانية التي طلبت من الولايات المتحدة أن تفتح بن سعود للتدخل لدى الملك فاروق ونصحه بدفع حكومته إلى اتخاذ موقف معتدل في المحادثات مع الجانب البريطاني^(٦٩).

وقد استجاب بن سعود للطلبات الأمريكية البريطانية ولكن تدخله لم يسفر إلا عن التأكيد على صداقة الملك فاروق لبريطانيا وأن ضغط الأحزاب السياسية هو الذي منع الملك من السياسة التي ترضي أمريكا وبريطانيا لأن ليس بيده^(٧٠).

واستمراراً للتأييد السعودي للموقف المصري، فمع ازدياد تدهور العلاقات السياسية بين مصر وبريطانيا بعد إلغاء المعاهدة وبداية حركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة ضد القوات البريطانية التي أقلقها ذلك، فتدخلت المملكة العربية السعودية

لبذل مساعي الوساطة بين مصر وبريطانيا، فقد أرسل الملك عبد العزيز كتابا خاصا إلى النحاس أبدى فيه قلقه الشديد إزاء تدهور العلاقات المصرية البريطانية وأعلن استعداده للتدخل لعلاج الموقف، وقد وضع عدة أسس بنى عليها موقفه وأهمها اعتبار معاهدة ١٩٣٦ وكأنها لم تكن - وهذا يعنى أن اعترف بالغانها - وأن تجلو القوات البريطانية عن منطقة القناة على أن يحل الجيش المصري محل القوات البريطانية تدريجيا.

كذلك أشار إلى ضرورة تسليح القوات المصرية لكي تصبح قادرة بنفسها على مهمة الدفاع عن مصر، وطلب عقد معاهدة صداقة جديدة مع بريطانيا وتنظيم أمر الدفاع باتفاق ثنائي يتضح فيه شكل التعاون ووسائله في حالتي السلم والحرب أما بالنسبة للسودان فقد ذكر أن يترك أمر السودان لأهله^(٧١).

ورغم أن النحاس سبق ورفض وساطة نوري السعيد إلا أنه لم يرفض وساطة المملكة العربية السعودية، بل إنه رحب بها وشكر الملك عبد العزيز بن سعود عليها، وأضاف بعض التعديلات على مقترحاته ولكن بريطانيا رفضتها لأنها اشترطت جلاء القوات البريطانية من مصر وهذا ما رفضته بريطانيا لأنها لم تكن تنوى الجلاء وإنما صممت على البقاء بأي شكل من الأشكال^(٧٢).

أيضا قام الملك عبد العزيز بن سعود بالوساطة بعد اشتداد الأحداث في منطقة القناة، فقد بعث برسالة إلى الرئيس ترومان أشار فيها إلى أن السلام في الشرق الأوسط لن يستقر، ومصالح أمريكا البترولية لن تصان إلا بتحقيق مطالب مصر، وفي هذا ما يؤكد أن السعودية نوهت بأهمية القناة وسلامتها وأمنها لبتترول السعودية بالنسبة للغرب.

وقد رد الرئيس "ترومان" على رسالة الملك عبد العزيز بأن كلف وزيره المفوض في مصر بان يعرض على مصر استعداده للوساطة على أساس اقتراحات

جديدة تختلف عن فكرة الضمان الجماعي التي يقترحها "نورى السعيد" ومنها تعهد الولايات المتحدة بتسليح فرقة مدرعة مصرية قوامها ٣٠ ألف جندي دون مقابل، وانضمام مصر إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط بعد إجراء التعديلات التي تراها مصر مع الحرص على تنمية أسس التعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة الشيوعية، ولكنه اشترط جلاء القوات البريطانية عن مصر مما جعل بريطانيا لم تعرها اهتماماً^(٧٣).

وهكذا يتضح أن العلاقات بين مصر والسعودية خلال فترة الدراسة كانت علاقات طيبة سواء على مستوى الحكومة أو مستوى القصر.

فقد وافقت الحكومة على عقد اتفاق اقتصادي بين مصر والمملكة العربية السعودية كما زادت الصادرات المصرية إلى المملكة العربية السعودية، وتحسن ميزان المدفوعات مع المملكة السعودية^(٧٤).

وفي شكل آخر من العلاقات المصرية السعودية يتضح مدى التقارب بين مصر والسعودية، ففي فبراير ١٩٥١ وردت أنباء عن تصدع ١٦ عموداً من أعمدة الحرم النبوي الشريف فاجتمع مجلس الوزراء وقرر النحاس إصدار نداء بفتح باب التبرعات لإصلاح تلك الأعمدة، وعندما استاء الملك عبد العزيز من جمع التبرعات وأعلن ترحيبه بالمهندسين المصريين قررت الحكومة إرسال مهندسين مصريين وتشكلت لجنة برئاسة مصطفى فهمي - وزير الاشتغال السابق وكبير مهندسي القصور الملكية وتوجهت إلى السعودية للقيام بالإصلاح^(٧٥).

أيضاً ثمة مواقف أخرى عربية لحكومة الوفد في هذه الفترة فعن موقفها وعلاقتها مع العراق، فقد مر بمراحل مختلفة تفاوتت بين الاقتراب والابتعاد، ففي البداية رحبت الدوائر السياسية العراقية بالحكومة الوفدية، وذكرت أن العلاقات بين

البلدين ستشهد تحسناً بيناً وذلك نظراً لما ستقوم به الحكومة الوفدية الشعبية من تحقيق أواصر الأخوة والصداقة بين دول الجامعة العربية^(٧٦).

وذكر الأستاذ حسن لطفي - أمين المكتبة الملكية - أن أمين السر الخاص ببغداد أوضح أن السبب في فساد العلاقة بين مصر والعراق كان بسبب اقتربان مصر من المملكة العربية السعودية، وأن الجامعة العربية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في العلاقات بين البلدين، خاصة أن ثمة ميل لدى العراق في إزالة أسباب التوتر والجفاء الذي ساد العلاقات المصرية - العراقية، وإن الصحافة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحسين العلاقات^(٧٧). كما ساهمت من قبل في فساد العلاقات بين البلدين.

وإذا كان هذا هو أمله العراق وكذلك الوفد إلا أن مشروع الحلال الخصيب الذي اقترحه العراق بقيادة نوري السعيد جاء ليزيد من حدة توتر العلاقات المصرية - العراقية.

فقد اعتقد الأمير عبد الإله في البداية أن الحكومة الوفدية لن تعارض هذا المشروع الذي يدعو إلى ضم سوريا إلى العراق، خصوصاً أن "نوري السعيد" - تلك الشخصية غير المرغوب في وجودها غير موجودة، وأن وجود مزاحم الباهجى - نائب رئيس الوزارة - والمعرف بصداقته لمصر عامة وللوفد خاصة سيسهل مهمة إقناع الحكومة الوفدية بوجهة النظر العراقية تجاه المشروع^(٧٨).

ولكن ما حدث كان غير المتوقع، فعندما أرسل الباهجى "ومعه نجيب الراوي - وزير المعارف - إلى القاهرة في ٢١ يناير ١٩٥٠ لإجراء مباحثات مع الحكومة المصرية بخصوص هذا الشأن، أبدى النحاس صلابة شديدة في موقفه رافضاً المشروع وطالبا من العراق التخلي عنه وإعطاء السوريين الحق في اختيار ما يريدونه^(٧٩).

وبالفعل استطاع النحاس إقناع الوفد العراقي بوجهة نظره، لدرجة أن "الباهجى" صرح للصحف بأنه مقتنع بوجهة نظر الحكومة المصرية مما أدى إلى شن

حملة صحفية عراقية ضده، وانقسمت الحكومة العراقية ما بين مؤيد ومعارض للرأي المصري، وادي هذا على إستقالة الوزارة العراقية، ليتم تشكيل حكومة جديدة يتولى فيها وزارة الخارجية أحد تلامذة نوري السعيد وهو صالح جبر^(٨٠).

وهنا ملاحظتان أولاً: الموقف الأمريكي إزاء موقف مصر من هذا المشروع حيث أنها حاولت إبعاد مصر عن هذا المشروع بشتى الطرق، حيث أرسلت إلى ممثليها الدبلوماسيين في البلق العربية بان يوضحوا الحكومات تلك الدول أن أمريكا ترغب في عدم تدخل هذه الحكومات في موضوع الاتحاد بين مصر والعراق. ويقصد هنا مصر^(٨١).

ولعل هذا يؤكد أن الدور الأمريكي بدأ يحل تدريجياً محل الدور البريطاني في المنطقة العربية، بل وتتدخل في الشؤون الداخلية لدول هذه المنطقة، وتحاول بقدر الإمكان إبعاد مصر عن هذه المنطقة وكأنها ليست إحدى دولها.

كما أوضح أن الولايات المتحدة ترى أن وجود مصر بين الدول العربية يمثل خطراً موجهاً إليها وقد أوضح ذلك السفير الأمريكي في برقية إلى الخارجية الأمريكية حيث ذكر أن هناك اعتقاداً بان القوة المصرية تتجه ضدنا بقوة وأن نعمة قومية إذا ما وجهت في صدام مباشر لن يمكن التغلب عليها سواء على المدى القصير أو الطويل^(٨٢)، لذلك فتحقيقاً لمصالحها في المنطقة فقد حاولت عزل مصر عن العرب، لأنها كانت تسعى لإقامة كتلة الهلال الخصيب بحيث تكون جزءاً من الدفاع الغربي يشكل حاجز يقف وراء الجبهة - التركية، وقد أشارت "المصري" إلى هذا التدخل بأنه محاولة أمريكية - بريطانية لدمج سوريا في نطاق المحالفات الحربية مع الدول الغربية إذا ما أصبحت سوريا جزء من العراق^(٨٣) وهكذا أصبح ردع مصر وعزلها هدفاً استراتيجياً وسياسياً لأمريكا.

أما الملاحظة الثانية والجديرة بالتحليل فهي اعتراف العراق بدور مصر القيادي في الأمة العربية - رغم رفض مصر للمشروع العراقي - السوري-، فقد حذر الباجهجي من أي مشروع وحدة بين العرب بدون مصر - ولعل هذا عكس التصور الذي تتصوره بريطانيا من آن مصر دولة عربية وليس لها مصالح عربية مشروعة وأن المصريين جنس آخر غير العرب وأن العرب يرفضون الاعتراف بالمصريين كعرب^(٨٤) - ويؤكد ذلك تحذير الباجهجي للعراق بأنه إذا استمر في سياسته فإنه قد يقع في يد الاستعمار الذي لا يحقق إلا مصالحه.

ولكن الأهم من ذلك هو أنه لم يجرؤ أحد في العراق على اتهام الباجهجي بالعمالة لمصر، بل على العكس بادر المسئولون العراقيون إلى التشديد على أن الوزارة استقالت لأسباب مختلفة غير الانحياز إلى مصر، وحرصت الحكومة العراقية الجديدة على تأكيد صداقتها لمصر والعمل على استمرار العلاقات الطيبة معها حيث أبلغ "نجيب الراوي" ذلك إلى الخارجية المصرية^(٨٥).

كذلك موقف نوري السعيد الذي أدلى بتصريح أوضح فيه أن العراق تسعى لتوطيد الصداقة مع مصر، بل انه أثناء احتدام الأزمة بين مصر وبريطانيا خلال المفاوضات عرض الوساطة بينهما بل إنه قام بها وسافر إلى لندن وأجرى مباحثات مع المسئولين البريطانيين وقدم عدة مقترحات من أهمها الجلاء عن مصر والعراق، والتخلي عن المشروع الأمريكي - الإنجليزي في الدفاع المشترك، وأشار إلى الاكتفاء بمشروع الضمان الجماعي^(٨٦)، وقد رفض النحاس تلك الوساطة حيث كان يعتبره عميلاً إنجليزياً(*) مما أدى إلى ظهور اتجاه قوى في العراق نفسها طالب نوري السعيد بالتوقف عن مساعيه والاكتفاء بتأييد موقف مصر^(٨٧).

ومن هذا يتضح أن العرب لا يحتاجون إلا إلى قيادة حكيمة تستطيع أن تجمعهم في وحدة واحدة، وأن تكون هذه الوحدة ليس مجرد اتحاد حكومات وإنما تكون أيضا وحدة شعوب لكي تستطيع هذه الأمة أن تواجه التحديات الاستعمارية. وقد كانت مصر وما زالت تقف موقف الشقيقة الكبرى للدول العربية وتسعى إلى حل المشكلات التي تواجهها.

هذا ولم تقتصر علاقة الوفد علي فلسطين أو العراق أو الأردن، كما أن العلاقات لم تقتصر على العلاقات السياسية أو العسكرية، وإنما تنوعت العلاقات بين مصر والبلاد العربية في مجالات مختلفة، وقد ظهر هذا التعاون الوثيق في مختلف الشئون.

وقد أتضح هذا التقارب بشكل كبير في سوريا حتى قبل تولي الوفد الحكم، فقد أبدت سوريا مصر في طلبها وهو جعل القاهرة مقر اللجنة الاقتصادية في الشرق الأوسط^(٨٨).

وكذلك الاجتماع الذي تم بين عبد الحميد عبد الحق وزير التموين ومحسن البرازى وزير سوريا المفوض في القاهرة حول تنمية العلاقات بين البلدين^(٨٩).

واستمراراً لذلك ومع تولي الوفد الحكم سنة ١٩٥٠ فقد عقد اجتماع الدواليبي وزير الاقتصاد السوري، ووزير الاقتصاد المصري لبحث أسس التبادل الاقتصادي بين البلدين^(٩٠).

كذلك تم بحث مشروع اتفاقية تجارية بين مصر وسوريا في ٢٥ أبريل ١٩٥٠ وقد وافق مجلس الوزراء المصري عليها، كما وافق على قائمة السلع التي سيتم تبادلها بين الدولتين^(٩١).

كذلك كانت هناك محاولة لوضع قاعدة اقتصادية لتوثيق العلاقات الاقتصادية حيث اقترحت سوريا ضرورة عقد مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية

العربية، كما أيدت فكرة اتحاد اقتصادي عربي تستند إليه الجامعة. وذلك تمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية^(٩٢)، وفي إطار ذلك قامت مباحثات ناجحة بين وزير الزراعة السوري - علي بوظو - والمختصين في مصر بهدف استقدام خبراء مصريين في زراعة القطن إلى سوريا^(٩٣).

كذلك الأمر بالنسبة للبنان حيث تم توقيع اتفاقية تجارية بين مصر ولبنان^(٩٤) وتم تبادل المذكرات متعددة توضح الكميات التي تصدر إلى لبنان بحراً عن طريق جبرك السويس^(٩٥).

كذلك وافقت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية المثلثة فيها وزارات الخارجية والمالية والتجارة والزراعة والصناعة والتموين والاقتصاد الوطني على إبرام اتفاق تجارى وبرتوكول ملحق بين مصر وسوريا^(٩٦) كما كانت هناك أيضاً علاقات سياسية بين حكومة الوفد وسوريا أوضحها التأييد المطلق من سوريا لكل الخطوات التي اتخذتها مصر إزاء بريطانيا، فقد كانت من أوائل الدول العربية التي أيدت الموقف المصري بالنسبة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦

كذلك أيدتها مع لبنان في رفض مصر لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط^(٩٧) بالإضافة إلى موقف الأخوان المسلمين في البرلمان السوري المؤيد للموقف المصري والتدبير بالاستعمار البريطاني والمطالبة بجلائه عن مصر. ورفض مشروع الدفاع المشترك^(٩٨)، كذلك أرسل حزب البعث السوري برقية إلى السلطات المصرية أكد فيها تأييده لحق مصر في إلغاء المعاهدة، والتعجيل باتخاذ خطوات عملية لتطهير وأدي النيل من الاحتلال^(٩٩)، وذكر الحزب أن مشروع الدفاع المشترك سيؤثر على المنطقة العربية بأسرها ويعرضها للخطر الحقيقي. بل وسيعزل مصر عن البلاد العربية مما يضعف مقاومتها وبالتالي يضعف روح التضامن العربي^(١٠٠).

ولعل هذا يؤكد دور مصر القيادي للامة العربية، في الوقت نفسه لتأييد العربي لحكومة الوفد في مواقفها مع الإنجليز فقد قامت سوريا بمظاهرات أيدت المصريين في الكفاح المسلح في القنال، وكذلك أضرب عمال شركة النفط، وأذاع الحزب الاشتراكي نشرة أوضح فيها خطورة مشروع الدفاع^(١٠١)، وقد ثار الشعب السوري ضد حسن الحكيم - رئيس الوزراء السوري - عندما أيد مشروع الدفاع، بل إن ذلك كان سببا من أسباب استقالة حكومته^(١٠٢).

هذا ولم تكتف سوريا بالتأييد المعنوي من خلال المنشورات والصحف، وإنما قدمت سوريا ولبنان شباهما متطوعين لمشاركة المصريين في الكفاح المسلح ضد الإنجليز في القناة، كما قرر التجار السوريون تصفية بضائعهم الإنجليزية وعدم الاستيراد منها، بل وأعلنوا تضامنهم واستعدادهم لتقديم أية مساعدات لازمة لمصر^(١٠٣).

وقد طالب أيضا الطلبة السوريون واللبنانيون باتخاذ موقف صريح في الأمم المتحدة ضد مشروع الدول الأربع وتأييد مصر في نضالها من اجل الجلاء التام عن مصر^(١٠٤).

أيضا كان لمصر دور في سوريا أثناء الانقلابات التي حدثت بها خاصة أن هذه الانقلابات(*) فتحت الباب إمام التنافس بين الدول العربية على كسب نفوذها في سورية^(١٠٥).

فأثناء انقلاب أديب الشيشكلي ضد سامي الحناوى، عمل الشيشكلي على توثيق صلاته مع مصر والسعودية، وقام بزيارة مصر أوائل ١٩٥٠، وأبدى استعدادة لعقد محالفة عسكرية مع مصر في إطار فكرة الضمان الجماعي^(١٠٦).

كانت المصري قد نشرت ملخصا للتقرير السري بتاريخ ٩ يونيو ١٩٥٠ أرسله أحمد حقي - المفوض المصري في دمشق إلى الخارجية المصرية أوضح فيه أن

العالم العربي قد يفاجأ بحدوث انقلاب في سوريا وأن الحكومتين الأمريكية والبريطانية قد أوعزتا إلى الملك عبد الله لعدم الموافقة على مشروع الضمان الجماعي^(١٠٧).

وهكذا يتضح أن الغرب كان يقف دائما ضد أية محاولة التجمع العربي ورغم ذلك فقد اتفقت مصر والسعودية على إنعاش اقتصاد سوريا، وفي إطار ذلك تمت الاتفاقات التجارية والثقافية وغيرها^(١٠٨). مما كان تمهيدا لغزالة جميع العقبات القائمة، كما صرح بذلك خالد العظم - رئيس الوزراء السوري^(١٠٩).

ولم يقف التعاون المصري السوري عند هذا الحد، بل أمتد أيضا إلى المساعدات العسكرية فقد صرح أحمد حقي - المفوض المصري في سوريا - بأن الحكومة المصرية قررت إرسال البعثة إلى دمشق من العسكريين المصريين لتدريب الجيش السوري مع تبادل الملحقين العسكريين^(١١٠).

كذلك أرسلت المفوضية السورية تحياتها إلى وزارة الخارجية المصرية بسبب موقفها من الاعتداءات اليهودية على جنوب سوريا وإرسال المساعدات القيمة ل سلاح الطيران السوري، وذكر رئيس وزراء سوريا أن ما فعلته الحكومة المصرية لم تفعله حكومة عربية أخرى حيث وافقت بمجانبتها مادياً ومعنوياً^(١١١).

وعلى الجانب السياسي أعلن الشيشكلي تأييده لمواقف مصر، كما عمل على إثبات حسن نية وذلك برفض مشروع سوريا الكبرى مع العراق، ولتأكيد ذلك ألقى القبض على بعض الشخصيات المؤيدة لمشروع أمثال منير العجلاني - نائبه - وأحمد الشراياتي وزير الدفاع^(١١٢).

وكان الوفد قد وقف ضد هذا المشروع، بل إن النحاس ظل على موقفه من رفض المشروع، كما أعلن وقوفه بجوار سوريا عندما حاولت إسرائيل إقامة مستعمرات على حدود سوريا ١٩٥١ لأن ذلك كان مخالفا لشروط الهدنة

بالإضافة إلى وعد الحكومة المصرية لسوريا بتقديم الأسلحة والمعدات، وقد ذكر "الشيشكلي" أن مصر قدمت لسوريا سرباً من الطائرات^(١١٣).

كذلك كانت ثمة علاقات ثقافية بين مصر وسوريا تؤكد تزايد إعداد الطلبة السوريين الذين وفدوا للتعليم في مصر، حيث وصل عددهم إلى مائتين وثلاث وخمسين طالباً خلال عامي ١٩٥١، ١٩٥٢ بعد أن كانوا أربعة وأربعين فقط قبل ذلك^(١١٤).

كذلك زاد عدد البعثات السورية إلى مصر، كما استعانت سوريا بالخبرات المصرية في مجالات التعليم المختلفة، وقد تم مناقشة العلاقات الثقافية بين مصر وسوريا في إطار اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية والمؤتمرات مثل المؤتمر الثقافي العربي الأول في لبنان والمؤتمر الثقافي العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية في سبتمبر ١٩٥٠^(١١٥).

أيضاً تم إنشاء الاتحاد العربي يهدف تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والدفاع عنها.

ولما كان لمصر مكانة لدى العرب خصوصاً سوريا فقد تولى محمد علي علوبة رئاسة الاتحاد عام ١٩٥٠، كما عمل على تأسيس الجامعة الشعبية العربية ودعا إلى مؤتمر للشعوب العربية*، وكان الهدف هو التخلص من عيوب ميثاق الجامعة العربية الذي كان اتحاد حكومات لا اتحاد شعوب، فأراد أن يكون اتحاد شعوب لا حكومات^(١١٦).

وقد حاول العرب إثبات أن وحدة العرب ليست خرافة العالم " ففقدوا مؤتمر القضاء الدولي في لندن ١٩٥٠ ضم المحامين العرب^(١١٧).

كذلك اقترحت مصر تسهيلاً للاتصال بينها وبين سوريا بإنشاء مجلس عربي للطيران يضم مديري الطيران المدني في البلاد العربية لتبادل الرأي والتعاون فيما يهم العرب وقد لاقى هذا الاقتراح ترحيباً كبيراً من العرب عامة ومن سوريا خاصة^(١١٨). وهكذا كانت هناك علاقات طيبة في مجالات مختلفة بين مصر وسوريا، ولكن لما كان الاستعمار لا ترضيه مثل هذه العلاقات فإنه ظل دائماً يبحث عن الوسيلة التي يمكن بها تعكير صفو العلاقات العربية، وتتاح له الفرصة عندما يستطيع إليها بعض الشخصيات بمناصب وهمية، أو بزيادة العداءات والنكرات الخفية، أو الهاء بعض الحكام بعروش وهمية، ومن ذلك استمالتها لحكام العراق والأردن وأضح ذلك في معارضة الملك عبد الله لمشروع الضمان الجماعي، حيث أرسل السفير البريطاني في عمان للندن انه يخشى أن تكون هذه المعارضة للتمويه^(١١٩)، وهناك أيضاً استمالتها للشيشكلي في سوريا إلى صفها، حيث قامت الحكومة السورية بإظهار استيائها من الحكومة المصرية، فأوعزت إلى الصحف الموالية لها بمهاجمتها بطريقة غير مباشرة، فقد طالبت بسحب المفوض المصري في سوريا - أحمد حقي - لتدخله في الشئون الداخلية لسوريا، وكذلك شنت جريدة النار - لسان حال الأخوان المسلمين في سوريا - هجوماً شديداً ضده لأنه يتبع سياسة تتعارض مع سياسة الحكومة المصرية.

وقد أعلنت مصر أنها ليست لها دخل بشئون البلاد الداخلية ولكنها حرصت على رصد التطورات في سوريا وذلك لحشيتها من انتصار أنصار مشروع سوريا الكبرى خاصة بعد استقالة الحكومة العراقية وتعيين نوري السعيد في ١٧ أكتوبر ١٩٥١، ثم زيارة الملك عبد الله لسوريا^(١٢٠).

وهكذا لم تعد العلاقة ودية بين مصر وسوريا إلا بعد أن ساءت علاقته بالعراق والأحزاب المختلفة، وهكذا كان الاستعمار يسعى دائماً إلى تفكيك وحدة العرب حتى لا تستقر المنطقة أو تحل مشاكلها.

ورغم ذلك إلا أن هناك محاولات بين العرب للوحدة تظهر في أوقات اشتداد الأزمات في البلاد العربية

فقد وقفت حكومة الوفد إلى جانب شعوب شمال أفريقية التي رحبت بمجىء الوفد إلى الحكم ١٩٥٠ حيث أكد المنجي سليم - مدير الحزب الحر الدستوري في تونس - أن انتصار الوفد في الانتخابات الأخيرة أحيأ أملاً جديداً في شعوب شمال أفريقية، كما أعلن تأييده لحزب الوفد وتأكيداً على تعزيز العلاقات بين تونس المكافحة وشقيقتها مصر^(١٢١).

وكذلك أرسل - مصالى الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري - برقية تهنئة إلى النحاس بمناسبة فوز الوفد، ورد النحاس بأن حكومة الوفد ستحمل على عاتقها مهمة مساعدة أقطار المغرب العربي من أجل الحصول على استقلالها والانضمام للجامعة العربية^(١٢٢).

وقد أولى الملك فاروق أيضاً قضايا المغرب العربي اهتماماً واضحاً، ففي حديث له مع السفير البريطاني تعرض لقضايا مراكش ونعت الفرنسيين بأنهم ذو قسوة ومستعمرون من الطراز الأول^(١٢٣).

ولعل هذا ما أدى إلى ازدياد قلق فرنسا تجاه مصر ونواياها بالنسبة لها. وقد صدقت حكومة الوفد في وعداها بمساعدة أقطار المغرب العربي، فقد وقفت بجوار مراكش ضد الاحتلال الفرنسي حيث أيدت السلطان محمد الخامس عام ١٩٥١ عندما حاولت فرنسا القضاء عليه بخلعه وتعيين الجلاوى - زعيم البربر - بدلاً منه وقد كان لهذه الأحداث أثرها على العالم العربي وخاصة مصر^(١٢٤).

وقد شهد البرلمان المصري مناقشات عديدة حول موقف الحكومة المصرية إزاء هذا الاعتداء الصارخ على حرية الشعوب، ودور الجامعة العربية لوقف هذا الاعتداء.

وأكدت الحكومة المصرية من خلال وزير الخارجية على أن الحكومة تهتم بما يجرى في مراكش وتزيد حق الشعب في تقرير مصيره، كما تقره القوانين الدولية التي أكدتها مبادئ ويلسون، وأكدته ميثاق الأطلنطي.

وأشارت أيضا إلى أن مصر ومعها دول الجامعة العربية قد كلفت اللجنة السياسية للجامعة العربية، الأمين العام بإجراء اتصالات بسفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإذا لم تسفر هذه الاتصالات عن نتائج إيجابية أو اتفاق بشأن مراكش، فإن الحكومة المصرية ستطلب اجتماع اللجنة السياسية مرة أخرى لاتخاذ ما يجب إزاء هذا العدوان^(١٢٥).

كذلك قرر مجلس النواب إعلان إدانة العدوان، ولكن بعض الأعضاء(*) رأى ضرورة اتخاذ مصر مواقف أكثر إيجابية مثل مقاطعة فرنسا وطرد سفرائها والضغط على حلفائها وغير ذلك مما يكون أكثر فاعلية في الضغط على فرنسا^(١٢٦) وقد أعربت فرنسا عن دهشتها إزاء موقف مصر من قضية مراكش - متناسية أن مراكش ومصر جزء من العالم العربي - وبدأت مهاجمتها ولكن مصر لم تعر ذلك اهتماماً وإنما استمرت في بحث المسألة المراكشية باعتبارها حالة تهدد سلام المنطقة العربية بل وسلام العالم بأسره^(١٢٧).

وقد اندلعت المظاهرات في مصر للتنديد بالعدوان الفرنسي وبدأت تنادى بضرورة نجدة مراكش، وعندما توجه المتظاهرون إلى مقر وزارة الخارجية وطالبوا بإنقاذ مراكش وعدم صلاح الدين بأن تذل مصر أقصى جهدها لمساندة إخوانهم في مراكش، كذلك تظاهر الطلاب فتوجهوا إلى القنصلية الفرنسية وقد قام البوليس بتفريعهما سلمياً كما توجهت المظاهرات إلى مقر جامعة الدول العربية حيث وعدمهم - عبد الرحمن عزام - بتأييد الشعب المراكشي^(١٢٨).

وفي ٤ مارس ١٩٥١ نشرت الأهرام تصريحاً للنحاس باشا أكد فيه تأييده مراکش، وأنه أرسل مذكرة للأمانة العامة للجامعة العربية تنص على ضرورة انعقاد اللجنة السياسية للاجتماع للنظر في مسألة مراکش في ١٠ مارس^(١٢٩).

وفي هذا ما يؤكد التضامن العربي رغم سياسة التفتت التي كان يتبعها الاستعمار سواء بين دول الوطن العربي أو حتى داخل الدولة مثل إثارة بعض القضايا العربية فقد حاولت فرنسا الإيقاع بين العرب والبربر وذلك عندما أشاعت أنها ستجاءع محمد الخامس وتعين الجلاوي^(١٣٠)، ولذلك طلب النحاس من إبراهيم فرج عدم مقابلة "الجلاوي" عندما جاء على مصر لأنه صنيعة الفرنسيين، في حين دعا إلى مساعدة علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي الذي انضم إلى لجنة تحرير المغرب بالقاهرة^(١٣١).

كذلك أصدر علماء الأزهر بياناً طالب فيه الشعب المصري بمقاطعة كل ما هو فرنسي، وهكذا ساهمت مصر بالعون المادي والمعنوي في قضية مراکش وقد كان لجامعة الدول العربية دور هام في إثارة مسألة استقلال دول شمال أفريقية بصفة عامة، حيث كان "عزام باشا" قد حصل على تفويض من الأحزاب السياسية الرئيسية في دول شمال أفريقية للتفاوض على الاستقلال عن فرنسا^(١٣٢)، ومن ثم كانت الجامعة أداة دبلوماسية دولية للتحرير وقد ظهرت بوضوح في الجمعية العامة حيث طالبت مصر بتقديم قضية مراکش إلى هيئة الأمم المتحدة والتفكير في إثارة قضايا المغرب العربي كله أمام الهيئة وإدراجها في جدول الأعمال للدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستبدأ جلساتها في باريس^(١٣٣).

وهكذا أيدت حكومة الوفد النضال ضد فرنسا في مراکش وتونس والجزائر مما أدى إلى وقوف فرنسا ضد مصر وقضيتها.

أما فيما يتعلق بموقف حكومة الوفد من السودان والمسألة السودانية فقد سبق أن عالجتنا تفصيلاً خلال الفصل الثاني بشأن المفاوضات المصرية البريطانية *

أما بالنسبة لعلاقة مصر بليبيا فلم تكن في البداية على ما يرام، رغم أن الملك فاروق كان قد طالب باستقلالها في إطار سياستها العربية، أن العلاقة كانت جافة والدليل على ذلك أن فاروق لم يرسل إلى السنوسي إلا برسالة واحدة وقت أزمة طرابلس عام ١٩٥٠ ورغم ذلك فقد أيدته السنوسي في حقه في اتخاذ ما يريد من ألقاب^(١٣٤).

ورغم أن العالم العربي كان يرفض قيادة مصر للعالم العربي إلا أنه يعلم جيدا دور مصر وأهميته، فقد قام "أيدريان بلت" الهولندي - الذي تم اختياره مندوبا للأمم المتحدة للعمل على حصول ليبيا على استقلالها - بزيارة للقاهرة واجتمع مع وزير الخارجية المصري و"عبد الرحمن عزام باشا" للتعرف على وجهات النظر المختلفة.

وفي أبريل ١٩٥٠ عقد المجلس الاستشاري أول جلساته ودعى ممثل مصر الإدارة العسكرية إلى التعاون مع المجلس الاستشاري، كما طالب بالتخفيف من وطأة الاستعمار الإداري في ليبيا مطالبا بالسماح بإصدار الصحف.

وقد أكدت مصر زعامتها ووقوفها بجانب العرب عندما وقفت ضد مشروع تقسيم ليبيا وقام وفد من الهيئة التأسيسية الليبية وعرضها على المسئولين المصريين والجامعة العربية، وقد رفض عبد الرحمن عزام تقسيم ليبيا وأرسلت الجامعة العربية قرارها في ١٧ مارس ١٩٥١ وأوصت بالقيام بالاتصالات الدبلوماسية اللازمة لتعزيز هذا المسعى^(١٣٥).

كذلك كانت ثمة علاقات اقتصادية بين مصر وليبيا، فبعد إعلان استقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ كان لزاما على حكومة البلدين تنظيم حركة التجارة بينهما، وقد أطلع رئيس مجلس النواب القائم بالإعمال للمفوضية المصرية بنغازي برغبة بلاده في عقد اتفاقية تجارية مع مصر مؤكدا على أن ليبيا يمكنها أن تصدر لمصر الكثير من السلع والمصنوعات الجلدية.

كما سعت مصر إلى توثيق العلاقات الثقافية من خلال الاهتمام بالتعليم، فطبقا لتقرير اليونسكو ١٩٥١ كان نحو ٩٥ ٪ من سكان ليبيا أميين، وقد سجل خطاب العرش ما نصه أن أولى الخطوات الجديدة بالعناية هي توحيد برامج التعليم في ليبيا على أساس برنامج التعليم المصري، وقد قوبل هذا الإعلان بالترحيب من أعضاء البرلمان وبغضب من بريطانيا التي لم يروقها ذلك^(١٣٦).

وهكذا لعبت في هذه الفترة دورا عربيا بارزا في المجالات المختلفة، وأثبتت أهميتها وثقلها الحضاري في المنطقة.

كما أثبت النحاس قدرته على قيادة العالم العربي فقد وقف أمام محاولات الغرب "لجره" إلى صلح مع إسرائيل، كما وقف ضد أية محاولة لجر آي دولة عربية أخرى مثل الأردن.

وأيضا كان للوفد دور بارز في القضايا العربية في شمال افريقية مثل الجزائر والمغرب وليبيا، كما وقف ضد محاولات الاستعمار لتفتيت الأمة العربية، فقد وقف بصلافة أمام مشروع سوريا الكبرى

ولعل هذا ليس بالغريب على الوفد الذي وقع برتوكول الإسكندرية ١٩٤٤ ومما يؤكد عمق الصلات بين مصر والدول العربية أنه رغم اختلاف الحكام أحيانا إلا ان الدول العربية لم تعلن العداء تجاه مصر، بل على العكس كانت حريصة على إظهار الارتباط بها و السير معها يدا بيد .

وهكذا نجح الوفد إلى حد ما في تعزيز موقف مصر وموقفه في الدول العربية في حدود الإمكانيات التي أتاحت له في تلك الفترة.

هوامش الفصل السادس:

- ١- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول ص ١٤٧
- نلاحظ هنا أن أيدن لم يشر إلى مصر في تصريحه وإنما أشار إلى العرب بدون مصر
- نفس المصدر..
- ٢- نفسه.
- ٣- رفعت السعيد، مصطفى النحاس، ص ١١٧
- جلال يحيى، أصول ثورة يوليو، ص ١٧١.
- ٤- البلاغ، نقلا عن البروجية أنجيبي سيان، ٤ يناير ١٩٥٠، ع ٨٦٣٠، ص ١.
- ٥- حسنين كروم، عروبة مصر، ج ٢، ص ١٠٣.
- ٦- محمد فهم، الوفد ودوره التاريخي، ص ٢٤٤.
- ٧- المصري، ع ٤٣٦٠، ١٤ يناير ١٩٥٠، السنة أ ل ١٤، ص ١.
- ٨- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ١٩٢
- "كانت تقصد مصر وإسرائيل وبالتالي فقد دعت إلى ضرورة تواجد قوة واحدة هي إسرائيل ومن ثم فلا بد من القضاء على مصر أو احتوائها".
- ٩- المصري، نفس العدد ص ١.
- ١٠- الأهرام، مقال بعنوان "الجامعة العربية، نظرتنا إليها الآن وفيما مضى" بتاريخ ٧ مارس ١٩٤٩ ص ٥.
- ١١- المصري، مقال "لا تهدموا الجامعة العربية". بل دعموها" محمد أبو الفتح بتاريخ ٧ مارس ١٩٤٩ ص ٢.
- ١٢- رفعت السعيد، المرجع السابق ص ١١٧، ١١٨
- حسين كروم، المرجع السابق ص ١٠٣، ١٠٤.
- "ذكر كريم ثابت" أنه أوحى بفكرة الضمان الجماعي لحسين سرى الذي طرحها على المجلس، ولكن هذا ليس صحيح فهذه الفكرة عرضها فؤاد سراج الدين". كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ص ٢٤٣.
- 13 - FO, 371/80341, JE 1011 - 1, Campbell- FO, Cairo . April 16-1950, no, 177
- المصري، ع ١٩ يوليو ص ٢٠، ٢١ سبتمبر ١٩٤٩ ص ٢
- محاضر مجلس الوزراء المصري، محضر جلسة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٤٩

- ١٤- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ص ٢٤٣
محمد فهمي، المرجع السابق ص ٢٤٢.
- ١٥- روز اليوسف، ع ١٨، ١١٤٠، أبريل ١٩٥٠، ص ٣.
- ١٦- المصري، ع ١٧/١، ١٩٥٠، السنة ١٤ "سوريا تعلق الأمل على حكومة الوفد، ص ٨.
- ١٧- الأهرام، ع ٢٦/١، ١٩٥٠، ص ٤١ (نص مشروع ناظم القدس)
* عبد الخالق حسونة : ممثل مصر في لجنة الضمان الجماعي، وقد أصبح أميناً لجامعة الدول العربية فيما بعد.
- ١٨- الأهرام، العدد نفسه.
- 19 - FO, 371/80383, JE 1055,46, Stevenson. FO, Cairo, Aug. 8, 1950, no 315.
• وقد أشار السفير البريطاني أن هذا الموقف من الملك يرجع إلى نشر الصحفيين اليهود لفضائح الملك في الصحافة سواء البريطانية أو الأمريكية
FO371/8083, 73461, JE8728-1013-16, Campbell. FO, Cairo, Nov 1st 1949 no 160. .
- ٢٠- سرائيان، مصر ونضالها الوطني من اجل الاستقلال، ص ٢٢٩.
- ٢١- سرائيان المرجع السابق
* ولعل توريد الأسلحة من أكثر الموضوعات التي تشغل حيزاً كبيراً من المساومات بين العرب والغرب الذي أصبح لا ينجح من إشارات أنه يريد حماية إسرائيل صراحة.
- ٢٢- برقية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية عن قيام بريطانيا بتوريد سلاح لإسرائيل، وثيقة رقم ٣٧ بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٥٠- سري، ملفات السويس ص ٦٦٩.
- ٢٣- المصدر نفسه، برقية رقم ٤٠، ص ٦٧٧.
- ٢٤- نفسه.
- ٢٥- أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، ص ٣٤٢
سرائيان، المرجع نفسه، ص ٢٢٩
- * ذكر كامبل - السفير البريطاني - في برقية إلى الخارجية البريطانية أن مصر طلبت أسلحة بعد أربعة أيام من بدء المعارك في فلسطين ولكن بريطانيا أخذت تتكأ حتى لا تفي بما تفرض عليها معاهدة ١٩٣٦ (وثيقة رقم ٢٢ برقية من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩/٥/١٩٤٨- عاجل سري من ملفات السويس ٦٥.
- ٢٦- حسنين كروم، المرجع السابق، ص ٢٥، ٢٦.
- ٢٧- المصري ع ٢٨ نوفمبر ١٩٥١، ص ١

* كان النحاس يشير هنا إلى الضغوط التي مارستها بريطانيا على عدد من الدول كسويسرا والسويد وإيطاليا حتى لا تباع أسلحة لمصر
حسنين كروم، المرجع نفسه ص ٢٦.

٢٨- محمد حسين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول.

٢٩- محمد فهم، المرجع السابق، ص ٢٤٤

* ومن غريب المصادفات أن الدولة التي تقدمت بهذا الاقتراح وحصلت على موافقة الجامعة عليه كانت نفسها هي الدولة التي وقعت فيما بعد - تحت حكم السادات - أول صلح واتفاق منفرد مع إسرائيل.

30 - F.O371, Ministry of Defence to Washington , 3Sept ,1951JE105/154.Top secret.

حرصت بريطانيا على استطلاع الموقف الأمريكي بخصوص العرض البريطاني باشتراك مصر في قيادة متحالفة

F.O 371/90133.F.O Washington .15June 1951,no .640.Top secret.

٣١- أخبار الأسبوع، ع ٧٣، السنة الـ ٢٨، فبراير ١٩٥١، ص ٣.

٣٢- روز اليوسف، ع ١١٣٥، ٢٠ مارس ١٩٥٠ ص ٣ ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإسرائيل.

٣٣- أخبار الأسبوع، ع ٥٩، ٢ نوفمبر ١٩٥٠، ص ٢.

٣٤- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ٣٠٥.

٣٥- محمد حسنين هيكل، المرجع نفسه

* نلاحظ أن إسرائيل حاليا تعيش لحظات انتصار بضممان وقوف القوة العظمى الوحيدة بجوارها حيث تلقى التأييد العالمي كي تقوم بما تريده ولذلك فهي تقف بجوار حجر عثرة إمام أية محاولة تهدئة أو سلام في المنطقة.

٣٦- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج ٢، وثيقة ٢٧٦، ص ١١٢٧.

٣٧- المصدر السابق.

38 - Safran .Nadav , from war to war ,the Arab Jsrail, Confrontation 1949-1967.

٣٩- المصري، ١٢ يوليو ١٩٥٠، ص ٢.

٤٠- المصدر السابق

وزارة الخارجية الملكية، محاضر محادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة

الملكة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥٢، ص ٢١٢

- * ذكرت روز اليوسف أن معارضة الوفد وردة العتيف علي بريطانيا أعطي فرصة لعودة الوفد إلي سابق عهده وظهوره بمظهر الاصطدام مع الإنجليز روز اليوسف ع ٢٤ يوليو ١٩٥١ ص ٨.
- ٤١- روز اليوسف، ع ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٨.
- ٤٢- مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج ٣، ص ص ٤٧١، ٤٧٢.
- ٤٣- المصري، ع ٧ يوليو ١٩٥١ ص ١.
- ٤٤- المصري، ١٢ يوليو ١٩٥١ ص ٢، ١٣ يوليو ١٩٥١ ص ٢.
- ٤٥- مصطفى الحفناوى، المرجع السابق، ص ص ٤٥١، ٤٥٢.
- * كانت بريطانيا تضغط على العراق أيضا حيث كانت الحكومة العراقية قد أعلنت استعدادها لاتخاذ الحيلة اللازمة لعدم تسرب البترول إلى إسرائيل، وقد رفضت العراق المناقشة، مع أن خسائرها نتيجة هذه المحاولة في يناير ١٩٥٠ بلغت ٤ ملايين ونصف (الأهرام، ١٤ يناير ١٩٥٠، ص ٢).
- ٤٦- مصطفى الحفناوى نفس المرجع ص ص ٤٥١، ٤٥٢.
- ٤٧- وحيد رافت، إسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس (مقال في السياسة الدولية، أبريل ١٩٧٥، ص ٤٦).
- ٤٨- مصطفى الحفناوى، المرجع السابق
- * من الدول التي أيدت المشروع : البرازيل -كوادور - هولندا - تركيا يوغوسلافيا والتي اقتصعت عن التصويت، الصين - الهند - الاتحاد السوفيتي نفس المرجع .
- ٤٩- مصطفى الحفناوى، المرجع نفسه ، ص ٤٥٣.
- ٥٠- روز اليوسف، ع ١٢ أغسطس ١٩٥١، ص ٨ (مجموعة قرارات مجلس الجامعة العربية ص ٢٨٠).
- ٥١- مذكرات إبراهيم فرج، على مشارف الثورة لمحمد جوادى ص ١٣٤.
- ٥٢- حسنين كروم، ع عروبة مصر، ج ٢، ص ١٠٨.
- ٥٣- عبد العظيم رمضان، المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩-١٩٧٩ ص ص ٦٢، ٦٣.
- ٥٤- محمد الجوادى، مذكرات إبراهيم فرج من " على مشارف الثورة " ص ١٣٥.
- ٥٥- صلاح عزام، النحاس، وثائق، ص ص ٣١، ٣٠.
- ٥٦- أخبار الأسبوع، ع ٣٣، السنة الأولى بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٠ ص ٤.
- ٥٧- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٩٣.
- ٥٨- أخبار الأسبوع، ع ٣٤ ١١ مايو ١٩٥٠، ص ١.

- ٥٩- بريقة من القيادة العامة البريطانية إلى وزارة الدفاع البريطانية في لندن بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ - سري للغاية من ملفات السويس وثيقة رقم ٥٣ محمد حسنين هيكل، ص ٦٩٥
- * كانت وما زالت الدول الاستعمارية تستخدم إسرائيل كعنصر مساومة للضغط على العرب ولعل ما يدور حاليا في الوطن العربي ثم ما يسمى بخارجة الطريق الأكبر دليل على أن الاستعمار ما زال يرى أن لإسرائيل ثقل قط لهذه الدول في منطقة الشرق الأوسط.
- ٦٠- حسنين كروم، عروبة مصر، ج ٢، ص ١٢٢
- * من الدول التي أيدت ذلك السعودية - سوريا - لبنان، أما العراق واليمن فقد ذكر مندوبيها ضرورة الرجوع إلى حكومتهما (نفس المرجع).
- ٦١- محافظ أوشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٥٢، ١٣٠/٤/٥٣، العلاقات التجارية بين مصر وشرق الأردن .
- ٦٢- لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٧٧٨
- * أعلنتا مصر والسعودية أنهما لم تعترفا بنظام جديد بمشروع سوريا الكبرى .
- ٦٣- لطيفة سالم نفس المرجع ص ٧٧٨
- تم عقد معاهدة الصداقة مع المملكة العربية السعودية في ٧ مايو ١٩٣٦ ونظمت المسائل الخاصة بالمحمل والكسوة والصدقات والجنسية وأنت الخلفات وبذلك أعطت لمصر نوعا من حرية التحرك على الساحة العربية
- (الأهرام ع ١٨٤٨١، بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٣٦، ص ٩.
- ٦٤- رافت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر ؛ ط ٢٠٠٢، ص ٢٣٥.
- ٦٥- لطيفة سالم، نفسه ص ٨٢٤.
- ٦٦- حسنين كروم، عروبة مصر ج ٢ ص ٩٠ ٦٦.
- ٦٧- الأهرام، ع ٧ سبتمبر ١٩٤٩
- حسين كروم، المرجع السابق ص ٩٢.
- ٦٨- حسنين كروم، نفس المرجع.
- 69 - F.R.U.S,the secretary of state to Certain Diplomatic offices Dec. 1950.no 641, 74/1275, Top secret.
- 70 - FO 371/90132 .Jeddde to FO 26 April 1951 .no 1051/15/51,Confidentil.
- ٧١- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين ص ص ١١٣، ١١٤.
- ٧٢- هيكل، سقوط نظام.

73 - Bryson, Thomas, American Diplomatic Relation with the middle East 1784- 1978, p.1820.

٧٤- أرشيف الخارجية المصري، محفظة ١١٤٦ (العلاقات المصرية - السعودية).

٧٥- حسن يوسف، المصدر السابق ص ٣٦٥.

٧٦- المصري، ع ٤٣٦٢، السنة الـ ١٤، ١٦ يناير ١٩٥٠، ص ١.

٧٧- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٣١/١٤٠/١٤٧/١/ (العلاقات المصرية - العراقية وأسباب

القطيعة بين الشعبين) ملحوظة: رغم الإشارة إلى تقرر بين الأسباب والحلول ألا أنه لم يوجد بالمحفظة وكان حسن يوسف قد طاب من حسن لطفي إرساله مباشرة .

* كانت الحكومة العراقية عام ١٩٤٧ قد رفضت مساندة مصر في موقفها من السودان لما جعل الصحافة .

المصرية تتأججها بشدة (لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٨٠٤.

٧٨- روز اليوسف ع ١١٢٩، ٢١ يناير ١٩٥٠ ص ١٠، ع ٣١ يناير ١٩٥٠ ص ٦.

٧٩- حسنين كروم، المصدر السابق ح ٢، ص ١٠٧.

٨٠- نفس المصدر

* قد كانت سوريا تمثل حركة اتصال حربي بين تركيا وإيران والمراكز الحربية في أنحاء الشرق الأوسط

(المصري ٢٥ يناير ١٩٥٠ ص ٤) ..

٨١- المصري ٢٥ يناير ١٩٥٠ ص ٤، حسنين كروم، نفسه.

٨٢- وثيقة رقم ٤٩، نص خطاب من القائم بالإعمال البريطاني في واشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية

البريطاني حسنين هيكل، ملفات السويس ص ٦٠٩.

٨٣- المصري العدد السابق.

٨٤- محمد عودة نكيف سقطت الملكية في مصر، ص ٢٩٢

* ولعل ما حدث حاليا في العراق أكبر دليل على أن الاستعمار لا يهتم إلا بمصالحه بصرف النظر عن

أي مبادئ ينادى بها . وأكد أن الانقسام بين العرب وسيلة الاستعمار .

٨٥- روز اليوسف ع ١١٢٩، ٣١ يناير ١٩٥٠ ص ١٠.

٨٦- برقية من السفارة البريطانية في باريس حولتها الخارجية البريطانية إلى سفارتها في القاهرة بشأن

المقترحات نوري السعيد، وثيقة رقم ٦١، ملفات السويس ص ٧١٠

* ولعل ما يؤكد ذلك تعليق باوكر لمستر ألن "بان نوري السعيد كان يقوم بدور مفيد جدا في باريس

حيث نجح في تعويق الخطط المصرية ولذلك يجب إظهار تقديرنا لمقترحاته (وثيقة رقم ٦٢ نفس

المصدر).

٨٧- وثيقة رقم ٦١، نفس المصدر.

- ٨٨- مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الـ ١٨، ص ٥٣٦ ن الأهرام ع ١٦/٨/١٩٤٨ ص ٤.
- ٨٩- الأهرام، ١٩٤٩/٦/١٥، ص ٣.
- ٩٠- الأهرام، ٧ فبراير ١٩٥٠، ص ٦.
- ٩١- السياسة، ١٩٥٠/٤/٢٨، ص ٢.
- ٩٢- الأهرام، ١٠ ديسمبر ١٩٥٠، ص ٣، ٢٢ مارس ١٩٥١، ص ٣
- * حيث هذا يتماشى مع نص المادة الثانية من الميثاق والذي ينص على التعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمالية والتبادل التجاري والجمارك مع تعديل الاتفاقيات مع الدول الأجنبية (محافظ عابدين، محفظة ٥٧٣ الجامعة العربية).
- ٩٣- نفس المصدر.
- ٩٤- الأهرام ٣٠ سبتمبر ١٩٥١، ص ٢.
- ٩٥- أوشيف الخارجية، محفظة ١٣٥٢، ملف ٤٦/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر ولبنان.
- ٩٦- عابدين، محفظة ٢٣، ملف ٢٥، ٧/١ أغسطس.
- ٩٧- محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، ص ٢١٧، ٢١٨.
- ٩٨- الدعوة، ١٦/١٠/١٩٥١، ص ٥، ٣٠/١٠/١٩٥١، ص ١١، ٢٨/٨/١٩٥١، ص ٢.
- ٩٩- عائدة السيد سليمة، علاقات مصر بدول المشرق العربي - دكتوراه - آداب عين شمس ص ١١٤.
- ١٠٠- نفس المرجع.
- ١٠١- المصري، ١٩٥١/١١/١، ص ١.
- ١٠٢- المصري، ١٩٥١/١١/٨، ص ١.
- ١٠٣- نفسه ١٩٥١/١٢/٩، ص ٢، الأهرام ١٩٥٢/١/١٨، ص ٢.
- ١٠٤- نفسه ١٩٥١/١٢/٢٤، ص ١.
- ١٠٥- لطيفة سالم، المرجع السابق ص ٨٢٧
- * بعد مقتل حسني الزعيم وقيام سامي الحفناوى بانقلاب آخر في سوريا، قد اظهر الحناوى اتجاه نحو العراق مما هدد بتطورات أخرى تجاه الوحدة بين العراق وسوريا مما عمل بعرض مشروع الضمان الجماعي.
- FO371/80341, JE1011-1, Campbell- F.O ,Cairo 6 April, 1950, no 177.
- ١٠٦- لطيفة سالم، المرجع السابق، المصري ع ٣٥٥، ٩ يناير ١٩٥٠، ص ١
- * كانت بريطانيا قد أعربت عن قلقها من هذا المشروع واعتبرته بمثابة تحالف بحري عام موجه ضدها وضد إسرائيل
- FO,371/73461. J8728 - 1013- 16Campbell FO,Cairo ,Nov 1st 1949, no 160

- ١٠٧- نقلا عن المصريين ٩ يوليو ١٩٥٠ ص ٢.
- ١٠٨- عائدة السيد سليمة، المرجع السابق، ص ١١٤.
- ١٠٩- السياسة، ع ٨٠٢، ٩ يناير ١٩٥٠ ص ١، ١٥ فبراير ١٩٥٠ ص ٢.
- ١١٠- الأهرام، ٢٥ فبراير ١٩٥٠ ص ٢.
- ١١١- أرشيف الخارجية، محفظة ١٣٣١، ملف ١٤٠/١٤٥ ج ٢، النزاع السوري
- * كانت قد وقعت اشتباكات عنيفة بين سوريا وإسرائيل بسبب قيام إسرائيل بتخفيف بحيرة الحولة وشتت غارات جوية ضد سوريا، وقد زار الشيشكلي في مصر في ٩ أبريل ١٩٥١ ودارت محادثات حول شراء أسلحة وذخيرة نوطاب عقد مجلس الجامعة العربية بحث الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا وبالفعل فقد تقرر عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في دمشق ١٥ مايو ١٩٥١ (حسني كروم، عروبة مصر ص ١٣٢).
- 112 - Tprrey, M.Jerdon, Syrian politics and the Mibitory p.p 184, 185.
- ١١٣- الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٥١ ص ٤، المصري، ٥ ديسمبر ١٩٥١ ص ٦.
- ١١٤- بن خلدون ساطع الحصري، حولة الثقافة العربية، السنة الرابعة ١٩٥٢، ١٩٥٣ ص ٣٠٨.
- ١١٥- محافظ عابدين بمحفظة (٣١)، مجلس الوزراء بذكرات وزاري المعارف العمومية، أكتوبر ١٩٥٢
- * أصبح يسمى فيما بعد المؤتمر الشعبي العربي العام.
- ١١٦- فؤاد المرسى، حول فكرة العربية في مصر، دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر، ص ٩١.
- ١١٧- الأهرام، ع ٢٥٠/٧/١٩٥٠، ص ٦.
- ١١٨- الأهرام، ١٨/١٠/١٩٥٠، ص ٥.
- ١١٩- حسني كروم، المصدر السابق، ص ١٢٨.
- ١٢٠- حسني كروم، المرجع السابق، ص ص ١٢٨، ١٢٩.
- ١٢١- المصري، ١٧ فبراير ١٩٥٠، ص ٢.
- ١٢٢- حسني كروم، المرجع السابق، ص ص ١٠٩، ١١٠.
- 123 - F.O371/90131, JE1051, Stevenson, FO, Cairo, April 10, 1950, no 45.
- ١٢٤- صلاح العقاد، المغرب العربي، ص ص ٣٧٥، ٣٧٧.
- ١٢٥- جلسات مجلس الشيوخ، جلسة ٥ مارس.
- ١٢٦- مضابط جلسات مجلس النواب بجلسة ٥ مارس ١٩٥١
- * وهم: محمد بلال، محمد احمد البدوي بمحمود لطيف، للوم عبد الرحمن للوم.
- ١٢٧- أخبار الأسبوع ع ٧٣، السنة الثانية، ٨ فبراير ١٩٥١، ص ٣.

- ١٢٨- حسنين كروم، المصدر السابق ج ٢، ص ١٣٠، ١٣١.
- ١٢٩- الأهرام، ٤ مارس ١٩٥١، ص ١.
- ١٣٠- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٣٧٧.
- ١٣١- إبراهيم فرج (مذكرات) محمد بجوادي "على مشارف الثورة، ص ٣٩٨.
- ١٣٢- عادل ثابت، فاروق الملك الذي غدر به الجميع، ص ٢٢٩.
- ١٣٣- الأهرام، ٦ أكتوبر ١٩٥١، ص ٤.
- ١٣٤- لطيفة سالم، المرجع، المرجع السابق ص ٨٣٠، ٨٣١.
- °الفصل الثاني (المفاوضات).
- ١٣٥- أمال السبكي، التيارات السياسية، ص ١٧٧.
- ١٣٦- الخارجية المصرية، رسالة القائم بالأعمال المفوضية المصرية بنى غازي إلى وكيل الخارجية، رقم ٣٠٨ ن ١١ يوليو ١٩٥٢، سري، ملف ١/٧/٢٤٢/محفوظة (٥).

الفصل السابع

الوفد والولايات المتحدة

تميز النظام الدولي خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر الحديث باتساع نطاق المنظمات الدولية كأداة هامة للدبلوماسية مما كان له رد فعل علي المصالح القومية المصرية، كما أثر علي سياسة مصر الخارجية من حيث صياغة أهدافها وتوجهاتها وآلياتها حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

فخلال هذه الفترة ازدادت درجة التوتر الدولي بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وتزايد الدور الأمريكي علي الساحة العالمية واهتمام الولايات المتحدة بأمنها القومي وسعيها لحماية طرق النقل العالمية وتزايد حاجتها للبترول ومناطق إنتاجه* التي إن وقعت في أيدي السوفييت فتمنع مرور البترول إلي الغرب، بل إنما قد تستخدمه عنصر مساومة وابتزاز سياسي ضد الغرب والولايات المتحدة^(١) ومن ثم فقد جعلت الولايات المتحدة من نفسها المدافع الأول عن العالم الحر ضد الشيوعي المتزايد ولم يصبح أمر الدفاع قاصراً علي منطقة غرب أوروبا من خلال حلف الأطلسي^(٢)* فحسب وإنما أصبحت الظروف الدولية تستلزم وجود خطة دفاعية شاملة خصوصاً بعد تزايد ضغط الاتحاد السوفيتي علي المناطق المختلفة من العالم^(٣) ومن ثم نجد أن فكرة حصار الاتحاد السوفيتي تبلورت في تكوين الأحلاف المعادية للشيوعية وبذلك تشكل الخط الرئيسي في سياسة الغرب من أجل حفظ توازن القوي لمصلحته وهكذا كان من الطبيعي النظر إلي منطقة الشرق الأوسط كمنطقة تخدم سياسة توازن القوي وتشكل الحلقة الرئيسية فيها^(٤). خاصة أن سنوات الحرب العالمية الثانية أثبتت ذلك عندما قدمت الولايات المتحدة مساعدتها للحلفاء في كل من مصر وفلسطين وإيران.

وفي إطار ذلك قدرت الولايات المتحدة ضرورة مساعدة شعوب الشرق الأوسط من خطر انتشار الشيوعية والوقوع تحت وطأها، بحيث يمكن لهذه الشعوب أن تتجه نحو الغرب لطلب مساعدتها.^(٥)

ولما كانت مصر من المناطق الهامة في الشرق الأوسط بالنسبة لسياسة الغرب والولايات المتحدة فقد نوقشت في واشنطن الحاجة لسياسة أمريكية أكثر نشاطاً في مصر بحيث تحافظ علي الوضع الراهن وتواجه التوجهات المعادية للغرب* التي تنطوي عليها القومية العربية^(٦).

وهكذا أصبحت هناك ضرورة لتوجيه القومية العربية إلى قنوات صديقه ومتحالفة ضد الشيوعية^(٧) عن طريق أقامه تنظيم دفاعي قوي عن منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة بحيث يمكن تطويق الاتحاد السوفيتي واستكمال طوق حصاره والدول التابعة له داخل نطاق الأحلاف بدرجة تسمح بعزله مثل حلف الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا.

وقد دلت التقارير لصادرة من المستشارين الأمريكيين في الشرق الأوسط علي أنه يمكن تسوية مشاكل تلك المنطقة بخلق ظروف إيجابية بما من خلال تغير الأوضاع المختلفة وكسب ثقة وصداقة الحكومات العربية والتوصل إلي صلح مع إسرائيل، وبناء علي ذلك تزايد الوجود الأمريكي من خلال الاهتمام بالأنشطة التعليية والثقافية والاقتصادية^(٨)

وعلي الجانب الآخر بدأت الولايات المتحدة تزاوّل ضغطاً مكثفاً علي بريطانيا لوضع حل للمسألة المصرية إذ لا يمكن إقامة قيادة للدفاع عن الشرق الأوسط دون موافقة مصر واشترائها نظراً لأهميتها وما تمثله من ثقل سياسي في المنطقة المحيطة بها وما لها من أهمية إستراتيجية وتاريخ حضاري في المنطقة^(٩)

وهكذا أصبح الحل من وجهة نظر المستشارين الأمريكيين الاهتمام بأحوال مصر، وقد تركز هذا الاهتمام بالعلاقات المصرية البريطانية محاولة إيجاد تسوية للمسألة على نحو يتيح لها تنفيذ سياستها الدفاعية في الشرق الأوسط، ومراقبة أحوال مصر الداخلية والاهتمام بالتطورات السياسية الداخلية نظرا للارتباط الوثيق بين تطور الحركة الوطنية وحل المسألة المصرية. ومن ثم جاء ضغط الولايات المتحدة على بريطانيا للضغط بدورها على الملك للسماح بوصول حزب الوفد إلى الحكم، مؤكدة أنه بدون حزب الوفد لن تستطيع بريطانيا عقد أية معاهدة جديدة أو حتى تعديل المعاهدة القائمة في مصر.

وكانت تقارير كافرى - السفير الأمريكي في القاهرة - تؤكد ذلك، فقد ورد في تقرير بعث به إلى الخارجية الأمريكية في أكتوبر ١٩٤٩ عن سوء الأحوال الداخلية والخارجية في مصر ومكانة حزب الوفد في المجتمع المصري^(١١)، كما أورد آن فؤاد سراج الدين كان يتطلع إلى منصب رئاسة الوزارة وأنه صرح باعتقاده أن الدول العربية مهياة لقبول مقترحات معقولة وواقعية لتسوية مشكلة فلسطين^(١٢).

كذلك جاء في تقرير القائم بالأعمال بالسفارة الأمريكية - جيف رسون باترسون - في ١٩ أكتوبر ١٩٤٩ أبانه من الصعب استمرار حكومة عبد الهادي دون لاشتراك حزب الوفد فيها باعتبار أنه الحزب القادر على اتخاذ القرار.

ومن ثم كانت الظروف مهياة لوصول الوفد إلى الحكم مدعوما بضغط أنجلو-أمريكي، وبالتالي أصبح مجبئ للحكم أمرا وشيك الوقوع حيث كانت الدوائر البريطانية أيضا تعتبر غياب الوفد عن الحكم يشكل سببا لضياح الفرص في وجود معارضة نشطة تبعث الحياة في أعمال الحكومة وسيلتها، وأيضا كانت الولايات المتحدة تعتقد أنها لا يمكن أن تنفذ سياستها الدفاعية في المنطقة من خلال الوفد لتحقيق هدفين هما عدم تمكين الاتحاد السوفيتي من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط* وضمان ولاء العرب لها للمحافظة على كيان إسرائيل^(١٣).

ومع التقاء الأهداف بين الولايات المتحدة وبريطانيا بدأ يظهر التنسيق بينهما، فقد أذجى الضغط الأنجلو - الأمريكي على الملك إلى أن طلب الملك فاروق من "عبد الهادي" تقديم حكومته للاستقالة وكان ذلك في ٢٥ يوليو ١٩٤٩ على أساس انه سيعد العدة للانتخابات الجديدة واشراك الوفد فيها(*)، ولكن الملك عهد بتشكيل الوزارة الائتلافية إلى حسين سري.

وبالفعل تشكلت الوزارة الائتلافية واشترك فيها الوفد بأربعة وزراء - وكانت هذه هي المرة الأولى التي يوافق فيها الوفد على الاشتراك في حكومة ائتلافية كانت مهمتها إجراء انتخابات عامة مع تأكد الوفد من الفوز فيها بالأغلبية^(١٣).

وكانت الدوائر الأمريكية في القاهرة قد اعتقدت أن حزب الوفد يلوح بأن له سياسة إزاء مشكلة فلسطين وإزاء الدفاع عن الشرق الأوسط وإعلانه قبول مبدأ التحالف مع الغرب وذلك خلال حملة الدعاية الانتخابية^(١٤).

وهكذا وصل الحكم إلى الحكم في ظل ترحيب بريطاني أمريكي بمجيئه وزاد من تشجيعه ما عاد أكده النحاس في خطابه في ١٦ يناير ١٩٥٠ من إمكان التفاهم حول مبدأ التحالف من اجل العمل على استتاب الأمن الدولي طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وفي حدود المساواة التامة بين الدول.

ثم ما أكده صلاح الدين -وزير الخارجية المصرية - في رسالته الى نظيره البريطاني في مارس ١٩٥٠ من ترحيب مصر بالدخول في مفاوضات مع بريطانيا للتفاهم على ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي واستقلال الشعوب بقصد الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية على أساس الجلاء عن وادي النيل ووحدة التاج المصري للتمكن من المساهمة الجدية في الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعي الدولي عن المنطقة^(١٥).

ورغم تفاؤل الولايات المتحدة وبريطانيا بمجيء الوفد وتلميحاته، إلا أن هذه النظرة لم تلبث أن تبدلت، رغم محاولات كافري خلق جسر صداقة بينه وبين الملك وبينه وبين الوفد لاقناعهما بقبول صلح مع إسرائيل لأن عدم الخطر الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط ولكنه فشل فقد رفض الملك والوفد قامة سلام مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين^(١٦) ثم جاء القرار العربي بتوقيع قرار الضمان الجماعي في ١٣ أبريل ١٩٥٠ ليمثل ضربة أخرى للإطاحة بالآمال الأمريكية في مصر وليعلن للولايات المتحدة وحليفها بريطانيا رفض الشعوب العربية لسياسة التعاون مع الغرب لدرء الخطر الشيوعي الذي تشير إليه داهل^(١٧) وقد جاء الرد الأمريكي والغربي سريعا وعنيفا ففي ٢٤ أبريل اقترح " أتو" وزير الخارجية الأمريكي - رسميا فكرة الإعلان الثلاثي للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حول شحنات الأسلحة للشرق الأوسط، وفي ١٧ مايو رفعت الى " ترومان" مذكرة الأمن القومي

٣/٦٥ حيث جاء فيها "بأنه لن يسمح بشحن أسلحة لأي دولة من دول الشرق الأدنى ما لم تؤكد الدولة المشترية التعهد بعدم الاعتداء ضد أي دولة من دول الشرق الأدنى"^(١٨)، وصدر الإعلان بهذا وبالتهديد في استخدام القوة في حالة مخالفة ذلك في ٢٥ مايو ١٩٥٠ .

وقد أوضح هذا الإعلان بشكل سافر التهديد باستخدام القوة ضد أي اعتداء على إسرائيل كما أنه أعترف بالحدود الجديدة لإسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ . وهكذا زادت كراهية الشعوب العربية للغرب وللولايات المتحدة لحمايتها للكيان الإسرائيلي ودعمه باعتباره عنصرا من عناصر الردع للقوى الإقليمية.

وصرح وزير الخارجية المصري أن هذا البيان خطير^(١٩) ويحتاج على دعم عربي أكبر لمواجهة العقبات التي توضع في سبيل تحقيق الوحدة، خصوصا أن الإعلان الثلاثي تضمن التزام قوات الولايات المتحدة بالحفاظ على تكامل دول الشرق

الأوسط في حالة حرب عربية إسرائيلية ولعل هذا يؤكد أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى منع أية خطوات جادة نحو تحقيق الوحدة العربية لأنها كانت تشعر أن في ذلك تهديد للنفوذ والمصالح العربية

وقد أوضحت مذكرة الأمن القومي ٣/٦٥ أن نية الدول الثلاث كانت في الضمان الإقليمي بهدف التقليل من إمكانية التطورات الضارة التي تنشأ من شحنات السلاح لدول الشرق الأدنى.

وحذر "بيفين" وزير الخارجية البريطاني من "أن تتحول دول في المنطقة إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على أسلحة بدلا من الغرب" (٢٠).

وأشار "أتشيسون" إلى أن موضوع شحنات الأسلحة قد تسبب في "أحداث إثارة عامة في الداخل أوفى الشرق الأدنى، وقد عبر عن اعتقاده أن صيغة مجلس الأمن القومي ٣/٦٥ سوف تهدئ هذه المخاوف.

ويمكن النظر على الإعلان الثلاثي أنه كان أولا وأخيرا وسيلة لتقييد تزويد الأسلحة لدول الشرق الأوسط وخاصة مصر كما أنه كان مؤشرا على أن بريطانيا أصبحت تدور في فلك السياسة الأمريكية ولعل تقدمها للحصول على إذن من الولايات المتحدة لإرسال أسلحة إلى مصر كمحاولة لتصفية الجو لاستئناف المفاوضات لدليل قوى على ذلك (٢١).

ومن ثم فكان على مصر انتهاك سياسة تحارب بها هذا التهديد الأمريكي الذي يحاول فرض سيطرته على العالم بأسره من أجل مصالحه ومصالح حلفائه ولذلك تمسكت مصر بسياسة الحياد واعتبرته جزءا أساسيا من سياسته، وقد أكد النحاس ذلك وذكر أن الألوان لم يأت بعد للانضمام لأي أحلاف.

كذلك صرح محمد زكي على - وكيل الحزب الوطني - بأن أفضل حل لمصر هو اتخاذ سياسة الحياد تجاه المعتزك الدولي (٢٢).

وقد أكدت مصر هذه السياسة عندما التزمت موقف الحياد في النزاع الكوري* حيث امتنعت مصر عن التصويت في مجلس الأمن عندما دعت الولايات المتحدة إلى تقديم مساعدات الى كوريا الجنوبية في مجلس الأمن وحين قررت الأمم المتحدة دعوة الدول المشتركة فيها ٢٧ يونيو ١٩٥٠ إلى إرسال قوات من جيوشها لنصرة شعب كوريا الجنوبية في كفاحه ضد الشيوعية^(٢٣).

وكان القرار قد اتخذ في غياب الاتحاد السوفيتي. وقد صمم النحاس حينئذ على موقفه في منع استخدام الأراضي المصرية كقواعد أو معابر للقوات الاستعمارية لخا ربة كوريا^(٢٤)، وأرجع سبب ذلك إلى أن هذا النزاع يعد مظهرًا من مظاهر الخلاف بين الكتلتين وأن هناك قضايا اعتداء أخرى ولكن مجلس الأمن لم يتخذ منها موقفًا كما حدث بالنسبة لكوريا.

كذلك أكد جميع النواب المصريين نفس الموقف، وأكد وزير الخارجية المصرية رفض مصر الاشتراك في الحرب الكورية بأي شكل من الأشكال حيث أن مصر لا تريد أن تزعج بنفسها في الصراع بين الكتلتين، بالإضافة إلى أنها ترفض الكيل بمالين حيث لم تلق قضايا الشرق الأوسط مثل هذا الاهتمام السريع بل على العكس تجد معاناة للمعتدى^(٢٥).

ولم تكتف مصر بذلك وإنما وافق أيضا مجلس الوزراء في اكتوبر ١٩٥٠ على تفويض رئيس الوزراء سلطة تقديم مساعدة عينية للاجئتين الكوريين المدنيين في حدود عشرة آلاف من الجنيهات^(٢٦).

وقد قبل هذا الموقف بالاستياء من جانب بريطانيا والولايات المتحدة وأعلنتا تشككهما في قدرة الملك على فرض سيطرته على حكومته، وعابا الملك فاروق وذكرنا آن البيان الذي أذاعته الحكومة المصرية في هذا الشأن جاء خاليا حتى من التأييد الأدبي للقرار^(٢٧).

وجاء رد فاروق بأنه ملك دستوري ومضطر إلى التقيد بسياسة حكومته وان اعتراضه ليس من مصلحة الديمقراطية في نضالها ضد الشيوعية، ولعل هذه كانت محاولة من جانب فاروق للتقرب للشعب من ناحية أو انه كما ذكر "كريم ثابت" أن هذه المسألة أبسط من أن تكون مشكلة بينه وبين الحكومة^(٢٨).

والأرجح أن تكون محاولة من الملك للظهور بمظهر الرجل الدستوري الذي يحكم بطريقة ديمقراطية، ومن ثم يتقرب من الشعب ويظهر بأنه يقف ضد القرارات الدولية التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة^(٢٩).

وقد اكتفى الملك تحت ضغط السفير الأمريكي بالتدخل لمنع الاعتراف بالصين الشعبية وارجائه على جلسة أخرى.

ورغم هذه المواقف فقد جاء "مكاجي" نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط لمصر بهدف دفع الجهود لاحتواء التخريب الشيوعي وأشار إلى قلق الولايات المتحدة من أن الحياد المصري تجاه النزاع الكوري يمثل عقبة أمام دعم تحالف معادى للاتحاد السوفيتي للشرق الأوسط^(٣٠).

حيث كانت الولايات المتحدة تأمل أن تزيد أحداث كوريا من رغبة مصر في إقامة اتفاق مع إسرائيل ولكن هذا لم يحدث. كما كان في اعتقاد الأمريكي أن النزاع الكوري سيعطي دروساً للشرق الأوسط ويؤكد أهداف السوفيت في نشر الشيوعية في المنطقة، مما يجعل دول المنطقة تلجأ للغرب وللولايات المتحدة، ولكن الموقف المصري خيب ظن الأمريكيان^(٣١).

وقد ارجع "كافري" سبب هذا الموقف الحيادي الذي اتخذته مصر إلى كراهية المصريين الشديدة للولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل وبالتالي فإن مصر وجدت في الأزمة فرصة^(٣٢) للانتقام.

كذلك صرح الفيلد مارشال سليم رئيس الأركان البريطاني _ أثناء المحادثات التمهيدية بأنه بعد اعتداء كوريا الشمالية علي كوريا الجنوبية أصبح الوجود البريطاني ضرورة لازمة وأصبحت بريطانيا علي حق في استخدام القوة للدفاع عن النفس وان هناك ثمة خطر شيوعي لا بد من الوقوف أمامه *، وبالتالي فليس هناك بديل عن إقامة قيادة مشتركة لمواجهة الخطر السوفيتي^(٣٣).

آما الزعم بمبدأ الحياد الذي تنادي به مصر فهو مبدا خيالي لا يمكن تحقيقه وان الحكومة اتخذت هذا الموقف تغطي على ضعفها وانحلالها وإلهاء الشعب عن فساد حكمها^(٣٤).

وهكذا كانت الولايات المتحدة تحاول إيجاد طريقة لاخترق هذه المنطقة , لذلك فمع فشل بريطانيا في عقد معاهدات ثنائية مع مصر , استغلت الولايات المتحدة الفرصة وأخذت زمام المبادرة في إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط وبدأ التدخل الأمريكي يزداد في النزاع المصري-البريطاني من منطلق علاقة المسألة المصرية بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط, في الوقت نفسه حرصت مصر وبريطانيا علي كسب التأييد الأمريكي الى جانب كل منهما وذلك انطلاقا من تصورهما لمحورية الدور الأمريكي, فقد حرصت حكومة بريطانيا علي اطلاع الولايات المتحدة علي خططها إزاء سياستها في مصر حتى تضمن مساندتها لها أثناء المفاوضات, ولواجهة إلحاح مصر علي سحب القوات البريطانية من منطقة القناة والاعتراف بوحدة وادي النيل^(٣٥).

وقد بذلت بريطانيا جهدا كبيرا لتحويل التأييد الادبي للولايات المتحدة إلى تأييد فعلي لكي تلقي بثقلها للتوصل إلى حل النزاع المصري-البريطاني, ولذلك عقدت الكثير من الاجتماعات بمهدف الاتفاق علي اتخاذ موقف واحد, وقد بدأ آن هناك أملا في تحقيق ذلك حيث بعث السفير البريطاني في واشنطن برسالة إلى لندن يعلن فيها تعاطف الأمريكيين تجاه الاهداف البريطانية في مصر^(٣٦).

كذلك ورد في برقية من الخارجية الأمريكية إلى نظيرتها البريطانية ما يشير إلى الرغبة الأمريكية في أن يكون لها ثمة دور حقيقي في المفاوضات الدائرة لتعديل معاهدة ١٩٣٦ وتؤكد امتنان أمريكا ببريطانيا الحريصة علي اطلاعها علي كل التطورات^(٤٠) وتفاصيل المقترحات الدفاعية التي قدمتها إنجلترا لمصر ورفض الحكومة المصرية لها.

ومن الملاحظ أنها أشارت في برقيتها إلى ضرورة التوصل إلى صياغة مناسبة للمصريين تراعي الأماني القومية لهم وأمن منطقة الشرق الأوسط^(٤١) وفي الوقت نفسه أوضحت الحكومة الأمريكية تأييدها لبريطانيا في حقها في الاحتفاظ بالمنشآت الاستراتيجية في مصر كما أيدت وجهة النظر البريطانية بالنسبة لمسألة السودان^(٤٢).

وقد كانت الولايات المتحدة تري أن المطالب البريطانية "معقولة" ومتفقة مع سياسة التعاون "الانجلوأمريكي" في الشرق الأوسط، ومن ثم فقد أرسلت إلى سفيرها في مصر بان يعمل وفقا للمقترحات البريطانية^(٤٣).

وقد ابلغ " كافري " الحكومة المصرية رأي حكومته وأنها تؤيد استمرار التواجد البريطاني العسكري في منطقة القناة وأنه إذا ماتم انسحاب هذه القوات فسيحدث فراغ عسكري مما يعرض مصر للضرر، وبالتالي فإن من مصلحة مصر والشرق الأوسط بل والسلام العالمي أن تحصل بريطانيا علي كل التسهيلات الاستراتيجية في المنطقة في وقت السلم حتى تستطيع أن تستخدمها علي نحو فعال وسريع في حالة التهديد المباشر لامن منطقة الشرق الأوسط^(٤٤).

كذلك حاولت الحكومة الأمريكية الضغط علي وزير الخارجية المصرية د. محمد صلاح الدين ليعدل من موقفه المتصلب إزاء المفاوضات ومسألة الدفاع وكان ذلك أثناء تواجده في نيويورك في سبتمبر ١٩٥٠^(٤٥).

آما مصر فقد حاولت من جانبها جذب الولايات المتحدة الي صفها وكسب تأييدها وتعاطفها مع القضية المصرية حتى تصبح عنصرا ضاغطا علي السياسة البريطانية لكي تعدل من موقفها المتشدد إزاء المطالب المصرية^(٤٢).

وقد قام السفير المصري في واشنطن بعدة محاولات لدفع الحكومة الامريكية الي نصح الحكومة البريطانية بسحب قواتها من القناة ووضعها في احدي القواعد القريبة منها. علي أن تعود هذه القوات إلى مصر وقت الحرب^(٤٣).

كذلك حاول وزير الخارجية المصري إقناع الحكومة الأمريكية بوجهة النظر المصرية أثناء وجوده في الولايات المتحدة بمناسبة اجتماع الجمعية العامة في الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٠ .

كما طالب بالحصول على أسلحة للجيش المصري مشيرا الي إمكانية لجوء مصريي الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية^(٤٤).

كذلك تلقت السفارة الأمريكية العديد من الاقتراحات لبعض المسؤولين المصريين بالوساطة الأمريكية لحل النزاع المصري البريطاني^(٤٥).

ففي اجتماع واشنطن في ١٧ يوليو بين السفير المصري بواشنطن

محمد كامل عبد الرحيم مع ماكجي -نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وركز السفير المصري على أهمية المفاوضات المصرية البريطانية وتساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقدم لبريطانيا نصيحة صديقة لاعطاء دفعة اكبر للمحادثات .

كما اقترح انه بعد الجلاء فان مصر يمكن أن تنسق الدفاع عنها من خلال هيئة مشتركة للدفاع. ولكن ماكجي ذكر أن الولايات ليست مستعدة^(٤٦).

كما آثار السفير المصري إمكانية اشتراك مصر في حلف الناتو ولكن "ماكجي" اعترض أيضا وذكر أن الولايات المتحدة يجب ان تعطي الدول مساعدة

معنوية ولكنها لا تحتاج آلي تقديم التزامات مماثلة لتلك التي تتعهد بها في ميثاق حلف الأطلسي^(٤٧).

والحقيقة أن هذه المحاولات قد باءت جميعها بالفشل لان السياسة الأمريكية كان جل همها الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية لمصالحها في المنطقة وهنا ملاحظتان

الأولى: رد فعل الحكومة البريطانية تجاه الموقف الأمريكي فنجد أن الحكومة البريطانية حرصت على أن يكون التأييد الأمريكي لها معلوما لدى الجانب المصري وأكد ذلك ما ورد في المكاتبات المتبادلة بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية ففي ٢٠ مارس ١٩٥٠ طلبت الحكومة البريطانية أن يؤكد الجانب الأمريكي للملك فاروق خطورة الموقف الدولي وان المسئولين المصريين هم السبب في ذلك وان الوضع الدولي يحتاج آلي بقاء القوات البريطانية في القناة^(٤٨).

الملاحظة الثانية حرص بريطانيا الشديد على وحدة الموقف ألا نجلو -أمريكي للحفاظ على أمن المنطقة من الخطر الشيوعي الذي كانت دائما ما تركز عليه في محادثتها.

كما كانت تؤكد على أهمية مصر في الدفاع المشترك لما تتمتع به من موقع استراتيجي وحضاري.

وقد كان هذا بمثابة مناورة سياسية من جانب بريطانيا تحاول بها إبعاد فكرة تأييد الولايات المتحدة للموقف المصري وفي الوقت نفسه جذبها للمشاركة الفعلية في الصراع. كما أنها كانت حريصة على إبراز الفروق بين الموقف في إيران والموقف في مصر^(٤٩).

ولكن الولايات المتحدة لم يكن يهمها غير مصلحتها فقد كان توازن القوى في هذه الفترة يتطلب من القوى الغربية السيطرة على هذه المنطقة وإخضاعها لنفوذها

ضمانا للمحافظة على مصالحها الاقتصادية وأهمها البترول وإنشاء قيادة دفاع مشترك يضم دول المنطقة لكي تكتمل حلقة الحصار المضروبة حول الاتحاد السوفيتي^(٥٠).

وقد سعى الغرب آلي تحقيق أهدافه الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط من خلال تخطيم القوى الموجودة في المنطقة والتي تمثل أكبر خطر يهدد مشروعاته أو منح الاستقلال لدول المنطقة في الإطار الذي لا يتعارض والمصالح الغربية حتى لا تسبب هذه الدول إزعاجا مستمرا للغرب أو تقف في طريقه^(٥١).

بالإضافة آلي إدخال إسرائيل كعامل أساسي في توازن القوى داخل منطقة الشرق الأوسط والعمل عن طريقها أما الي ازدياد الخلافات العربية إذا اقتضت المصلحة ذلك أو التظاهر بالوحدة إذا حتمت الظروف ذلك. ولكن في كلتا الحالتين تكون النتيجة المطلوبة هي ألا تجور قوة عربية على أخرى وألا يتوافر الاستقرار في هذا الجزء من العالم^(٥٢).

وبالطبع لم يكن بالأمر السهل حيث آن الصدام بين الاستعمار ونمو المشاعر القومية عمل على انعدام الثقة في أي مشروعات يقدمها الغرب بل آن ذلك ارتبط بشعور من التحدي والعناد الذي ظهرت آثاره في مقاومة الاستعمار البريطاني أو الفرنسي.

ومن ثم فقد كان من الصعوبة إقناع العرب بالاشتراك في حلف دفاعي مجرد وجود عدو يهدد الغرب ومصالحه وهو الاتحاد السوفيتي

ومن خلال هذه الصورة نجد آن موقف بريطانيا المتشدد إزاء القضية المصرية ربما كان لا يتفق مع سياسة الولايات المتحدة التي بدأت تشعر آن الوجود البريطاني في المنطقة وخاصة في مصر سيقف حجر عثرة في طريق تنفيذ أي مشروع غربي^(٥٣).

واتضح ذلك في تصريحات المسئولين في الولايات المتحدة كما ظهر في كشف الولايات المتحدة عن إعمالها علنا بعد أن كانت تعمل من خلال بريطانيا أو تركيا التي كانت تستخدمها لجذب الدول لعربية إلى الأحلاف الغربية^(٥٤).

ففي فبراير ١٩٥١ أرسلت الولايات المتحدة ماكجي -نائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط آلي مصر للدراسة الأوضاع في المنطقة على الطبيعة كما قام بزيارة مصر عدة مرات واجتمع بوزير الخارجية المصرية لبحث أمور الخلاف بين مصر وبريطانيا ومحاولة منه لتثبيت الوجود الأمريكي بمصر^(٥٥).

أيضا حذر اتشيسون - وزير الخارجية الأمريكي في خطابه أمام الكونجرس في ١٨ أبريل ١٩٥١ - وكانت الحرب الكورية على الأبواب - حذرهما من أن تشغل أمريكا بالحرب الكورية وتحجب عن أنظارها حقائق الأمور في الشرق الأوسط الأقل وضوحا ولكنها ليست الأقل خطورة ونصح بإبداء بعض التسهلات مع مصر^(٥٦).

كذلك وجه الرئيس "ترومان" رسالة إلى الكونجرس في ٢٤ مايو ١٩٥١ وأكد فيها أهمية الشرق الوسط للعالم الحر وكيف أن هذه المنطقة معرضة تعرضا مباشرا للضغط السوفيتي^(٥٧).

وفي رسالة خاصة آلي الكونجرس في ١٩ يوليو أعلن أن الهجوم على كوريا هو إنذار بإمكانية حدوث عدوان مسلح في أي منطقة أخرى وبالتالي لابد من التركيز على مشروعات الدفاع الجماعية لحماية منطقة الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي^(٥٨).

ورغم أن هذا أكد على أن الوجود العسكري البريطاني في مصر أمر ضروري خاصة أن الاعتقاد السائد هو أن مصر غير قادرة على تنظيم دفاعها الخاص وأكد ذلك فشلها في حرب فلسطين وبالتالي فإن وجود القاعدة في السويس يرضي الولايات المتحدة^(٥٩).

ورغم ذلك ازداد قلق الحكومة البريطانية الذي اتضح في تلك المذكرة التي عكست هذا القلق عندما استنكر رؤساء هيئة أركان حرب الإمبراطورية طلب الأمريكان منهم بأن يتخذوا المبادرة لحل الأزمة بين إنجلترا ومصر ووصفوا ذلك بأنه استسلام للمطالب المصرية والجلء الكامل عن مصر كما أنه يعني نهاية أية فرصة للدفاع عن الشرق الأوسط عند نشوب حرب أو الاحتفاظ بأي سيطرة على الشرق الأوسط داخل المدار الغربي^(١٠).

كما اقم موريسون سوزير الخارجية البريطانية -الولايات المتحدة بأنها تعمل على تأزم الموقف بدلا من أن تساعد على حله وان هذا يؤدي آلي أن ما حدث في إيران قد يتكرر حدوثه في مصر واستطرد بان بريطانيا كانت تعتمد على التأييد الأمريكي وبالتالي فإن بريطانيا لا تتصور مهادنة الأمريكان للمصريين على حسابها وان هذا الموقف سيعرض الوحدة الأنجلو أمريكية للانهيار^(١١).

وهكذا وعلى الرغم من التنسيق الظاهري بين بريطانيا والولايات المتحدة يتضح أن كلا منهما كانت تسعى مدفوعة بمصالحها الذاتية على حساب المسألة المصرية.

وقد عملت بريطانيا على إزالة أسباب الخلاف بين البلدين، وذكر "موريسون" في رسالة إلى "اتشيسون" أن نشاط السياسة الأمريكية في مصر هو السبب في شعور البريطانيين بتأييدهم للمصريين وأضاف أن مصر هي السبب في عدم التوصل لحل المشكلة فقد رفضت المقترحات البريطانية حول تعديل المعاهدة^(١٢).

ومن ثم فقد دعت الولايات المتحدة بريطانيا لعقد مؤتمر في ٨ سبتمبر ١٩٥١ لبحث مسألة إنشاء منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وتنسيق سياستها في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر بصفة خاصة، ثم طرحت الدولتان الخطوط العامة والخاصة باتفاقهما مع فرنسا وتركيا كعضوين مؤسسين لهذه القيادة الخاصة

بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط. ولعل مرجع ذلك إلى أن الحرب في كوريا من ناحية، وعدم المقدرة المستمرة لبريطانيا على حل الوضع في السويس على أساس ثنائي والقبول المتزايد للدفاع جماعي في أوروبا وكذلك تقدير الولايات المتحدة بأن الوجود البريطاني في منطقة القناة هو بمثابة "قوة رمزية" (٦٣) تعطي فقط الاستقرار للمنطقة ومن ناحية أخرى فإن واشنطن كانت على وعى بالمأزق الذي يفرضه الضعف البريطاني على سياسة الاحتواء التي تتبناها في الوقت نفسه كانت تعتبر إصرار مصر على جلاء القوات البريطانية أمر غير مناسب في ظل الظروف الدولية الحالية (٦٤).

كما كانت تدرك أيضا أن استمرار المشكلة بغير حل سيؤدي على المدى الطويل إلى الاضرار بالمصالح الأمريكية البريطانية في المنطقة. لذلك بدأت تبتدى معارضتها لسياسة بريطانيا الرامية إلى كسب الوقت - التي كانت تتبعها - لتجنب إغلاق باب المفاوضات (٦٥)، وأصبح من المعتقد أن النزاع لا يمكن حله وفقا للشروط المصرية أو البريطانية الصارمة، لذلك بدأت الولايات المتحدة تشعر بأن الغرب لديه مطلب أدني تجاه مصروها وأن قاعدة قناة السويس تظل في أيدي آمنة وتظل في وضع يسمح لها بأن تكون مستعدة للاستخدام وقت الحرب.

وعلى أساس هذه الاعتبارات اقترح خبراء الشرق الأوسط في واشنطن أن "سياسة جديدة متعددة الأطراف ربما تكون هي الإجابة الفعالة لهذه المشكلة" (٦٦).

ومن هذا المنطلق وافقت الولايات المتحدة على أن تدخل طرفا ثالثا في العلاقات المصرية البريطانية مما اعتبر تغييرا إيجابيا طرا على الموقف الأمريكي، وأيضا شهادة أخرى على اهتمام الولايات المتحدة بالتخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط (٦٧) وأشارت الولايات المتحدة إلى أن الاضطرابات التي تسود المفاوضات لها اثر سئى على نهج الولايات المتحدة الجديد تجاه المنطقة، وأن موقف الحكومة المصرية

المتشدد نابع من ضغط الرأي العام الشعبي والتأثر بتأميم البترول في إيران والربط بينه وبين إمكانية إلغاء القواعد في مصر، ومن ثم فقد طلبت من الحكومة البريطانية تجنب اتخاذ أي موقف يزيد التوتر^(٦٨) وهكذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق الهدوء في مصر لتسهيل فرض سياستها على المنطقة بأكملها. ورغم ذلك أيدت إنجلترا وفرنسا في مجلس الأمن بشأن مرور السفن خلال قناة السويس إلى إسرائيل^(٦٩) - وهذا يؤكد التحالف الاستعماري على هذه المنطقة ويؤكد مناهضة المصالح والأماني القومية العربية لدول المنطقة^(٧٠) ومع تأزم المفاوضات بين مصر وبريطانيا رأت الولايات المتحدة ضرورة التدخل. لذلك ففي لقاء بين "كافري" و"ستيفنون"، صرح كافري باستعداده لتقديم المساعدة على أساس استبقاء القوات البريطانية في منطقة القناة^(٧١).

وقد نشرت "البلاغ" أن الأوساط البريطانية تنتظر تدخل الرئيس الأمريكي "ترومان" شخصيا لدى فاروق بعد أن أصبح الاعتماد على الزعماء المصريين غير مجد^(٧٢).

وكان شعور الولايات المتحدة بالخطر قد ازداد وأصبحت فكرة الدفاع المشترك هي الحل الوحيد أمامها، وقد عبرَ لنيويورك تايمز بقوله "آن الحاجة إلى منظمة سياسية عسكرية سريعة للمنطقة هي أكثر الدروس أهمية للأزمة الإيرانية الراهنة"^(٧٣).

ومن ثم ففي عام ١٩٥٠ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح لإنشاء منظمة دفاعية مواءمة لها في المنطقة من خلال ما عرف بالقيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أن يكون مقرها القاهرة. ولكن أدت المعارضة المصرية لهذا المشروع إلى وأد تلك الفكرة مما حدا بالولايات المتحدة إلى ضم كلا من تركيا واليونان إلى غصون حلف الناتو ١٩٥١، كما عقدت اتفاقية الظهران مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٥١^(٧٤) وكان هذا كله لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة

أيضا في ١١ أبريل ١٩٥١ رفض النحاس المقترحات البريطانية حول الجلاء والسودان وبعد مناقشة عقيمة مع وزير الخارجية البريطانية - موريسون - أعلن النحاس في ١٦ أغسطس آن "الباب قد اغلق" وان أية مناقشات غير مجدية^(٧٥). وفي الخطبة التي ألقاها في ٢٦ أغسطس حذر النحاس بان مصر سوف تلغى المعاهدة المصرية البريطانية قريبا ومن طرف واحد ان لم يتوصل إلى حل للمشكلة قبل نهاية دورة البرلمان ٢٦ سبتمبر وقد أدى هذا التهديد المصري إلى تصور الولايات المتحدة أن الموقف في الدول العربية قد تدهور إلى درجة أبعد من كل التوقعات^(٧٦) "وفي هذا الوقت في أول سبتمبر وافقت على التصويت في مجلس الأمن لصالح القرار الذي يدعو مصر لرفع القيود على المواد المارة عبر القناة متجهة لإسرائيل وفي ٨ سبتمبر تم الاتفاق على شكل قيادة الشوعندما ألغت مصر المعاهدة، أعلن وزير الخارجية الأمريكي في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ استنكاره للإجراءات المصرية وأكد أن ذلك سيكون له نتائج وخيمة على الأمن والدفاع بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية ولمصالح العالم الحر، وأن الولايات المتحدة تؤمن باحترام الاتفاقات الدولية مما يستلزم اتفاق الطرفين وليس طرف واحد^(٧٧) وهكذا أدركت الولايات المتحدة ضرورة التوصل إلى حل سريع حيث لم يبق هناك بديل آخر كما أن الأحداث كانت تتحرك بأسرع من المتوقع وبالتالي كان لا بد من تقديم المشروع المقترح^(٧٨) ولكن كخطة بريطانية تؤيدها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وذلك لتسوية الخلافات الأساسية بين مصر والمملكة المتحدة حول مسألة القوات البريطانية في منطقة القناة وحول المسألة العامة للدفاع^(٧٩).

ومن الملاحظات ذات الدلالة البالغة على التحيز لإسرائيل انه قد روعي اطلاع إسرائيل على المشروع قبل عرضه على مصر لكي تطمئن إلى انه لا يتضمن الإضرار بمصالحها.

وقد نص المشروع على سحب بريطانيا لقواتها، وتقديم مصر لكافة التسهيلات للغرب في حالة الحرب، وإن تكون مصر مقر القيادة. وأن تصبح قناة السويس قاعدة مشتركة للدول الداخلة في التحالف ويحدد عدد القوات المتحالفة في مصر بمعرفة الأمم المشتركة بما فيهم مصر^(٨٠).

وكانت الولايات المتحدة قد تصورت أن مشروعاً كهذا في المنطقة سيضعها على أساس إقليمي يمكن القوات البريطانية من المشاركة مع بقية الدول الغربية على قدم المساواة^(٨١) وكما كان متوقع فإن قيادة دفاع الشرق الأوسط كانت قاصرة إلى حد بعيد عن تلبية الشروط الدنيا المصرية للتقارب مع مصر. فمعاهدة ١٩٣٦ سوف تستبدل باتفاقية جماعية أي تبديل احتلال دولة واحدة بدول عديدة وتحت مسمى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وقدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا الدعوة لمصر لكي تصبح عضواً مؤسساً للقيادة الجديدة^(٨٢)، كما فهمت الحكومة المصرية أن هذه المقترحات الرباعية المقدمة إليها ما هي إلا تناول جديد للخلافات المصرية الأمريكية وأنها مجرد صفقة لإطالة أمد النفوذ البريطاني الذي عانت منه مصر^(٨٣).

ومن ثم فقد رفضت الحكومة المصرية المشروع، وفي بيان صدر في "الكاتب" صرح آن مصر التي ألغت معاهدة ١٩٣٦ ورفضت حلف البحر المتوسط ستظل على الدوام ترفض كل أشكال الأحلاف العسكرية وإن مصر لن تزج بنفسها في أي موطن خطر^(٨٤).

وذكرت "الأهرام" أن رد مصر بالرفض يغلق الباب أمام العروض المقبلة ويؤكد سياسة الحياد في الصراع بين الكتلتين التي أخذتها مصر منهجاً لها^(٨٥).

كذلك صرح "فؤاد سراج الدين" بأن خطر التحالف مع الغرب أخطر من الشيوعية وكان الملك فاروق قد أكد ذلك عندما سئل عن مبلغ الدعاية الروسية في

مصر وعما إذا كان الوفد متجها إلى الشيوعية بقوله بأن مصر جميعها بحكم تكوينها وعقائدها ونظمها تنفر من الأنظمة الأخرى ولا يوجد في مصر من الأحزاب المعروفة من يخرج عن هذا الإجماع^(٨٦).

وبالتالي فقد كان الملك أيضا يرفض ذلك، وأن كان عندما أيقن التآزر ألا نجلو - أمريكي تجاه الوجود البريطاني في القناة ومسألة الدفاع المشترك للشرق الأوسط والغضب الذي ترتب على إلغاء المعاهدة ووضعها الذي ترتب على إلغاء المعاهدة ووضعها المتدهور بالإضافة إلى تطلعات روسيا ونشاطها في المنطقة، فقد ركز على ضرورة إشراك الولايات المتحدة في حل المسألة المصرية وآمن بأنها القوة القادرة على إنقاذه من الهاوية التي تنتظره^(٨٧).

وقد أشارت التقارير السياسية آن الأمريكان والإنجليز يسعون لضم مصر الى ميثاق الأطلنطي بعد رفضها مشروع الدفاع المشترك وتسعى الولايات المتحدة لتحقيق ذلك عن طريق نشاط السفير الأمريكي في القاهرة والمندوبين المصريين في واشنطن وتسرب رؤوس الأموال الأمريكية إلى مصرو شراء عددا كبيرا من أسهم قناة السويس وتعيين ممثلين في مجلس إدارتها^(٨٨).

وقد نشرت بعض الصحف الأجنبية الضغوط الأمريكية على مصر للموافقة على الاشتراك في قيادة الدفاع المشترك وأشارت إلى وصول رئيس أركان حرب الأسطول الجوي الأمريكي إلى القاهرة ومباحثاته مع السلطات المصرية، كما أشارت أيضا الى الاستعدادات الحربية التي تدعى الولايات المتحدة وإنجلترا أنها تقيمها في الشرق العربي^(٨٩).

وكانت الولايات المتحدة تدرك أن جلاء القوات البريطانية يعد بمثابة ضربة لبريطانيا وللتجهيزات ألا نجلو - أمريكية للحرب، وأن انتشار القوات الإنجليزية في شتى مناطق الشرق الأوسط يحافظ على مصالحها الذاتية، كما أن بقاء القوات

الإنجليزية في مصر يتيح التفوق المعنوي للأمريكيين^(٩٠). لذلك كانت تحاول إقناع مصر الموافقة على قبول المشروع، فقد نصح السفير الأمريكي وزير الخارجية المصرية بمساهمة مصر في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط مؤكداً أن اشتراك الولايات المتحدة في قيادة المنطقة سيجعلها في المركز الذي يسمح لها بإمداد مصر بالأسلحة لتقوية الجيش المصري، لكن وزير الخارجية أبلغ السفير الأمريكي أن مصر^(٩١) والبلاد العربية جميعاً قد ارتبطت بسياسة جماعية هي عدم الدخول في أي حلف عسكري إلا بعد تحقيق أمانها القومية، وإن علي الولايات المتحدة أن تنصح بريطانيا أولاً بحل القضية المصرية حلاً سلمياً قبل البحث عن المشروعات العسكرية، وكان السفير الأمريكي كثيراً ما يشير في أحاديثه إلى مخاوفه من الشيوعية وأن استفحال خطرهما سيكون قريباً بسبب سوء الأحوال الاجتماعية^(٩٢).

ونلاحظ أن دول الحلف وخصوصاً الولايات المتحدة قد ربطت بين اشتراك مصر في الحلف وبين المساعدات الأمريكية التي تساعد على نمو هذه الشعوب.

ففي تصريح كافري "بان انتفاع مصر وغيرها من بلاد الشرق الأوسط بأية مساعدة أمريكية يقابله التزامات ميثاق الأطلنطي. ولعل هذا التصريح وغيره يلقي الضوء على حقيقة المؤامرة الأمريكية التي حاك خيوطها الاستعمار الأمريكي وإن هذا المشروع ما هو إلا محاولة لجذب مصر إلى الغرب.

فالاستعمار الأمريكي يكاد يطلب من مصر والعرب إعلان الحرب على روسيا رسمياً^(٩٣)، وقد عبرت بريطانيا عن تقديرها للحكومة الأمريكية والسفير الأمريكي في القاهرة وذكر السفير البريطاني أن كافري فعل ما في وسعه لمساعدته رغم اختلاف الرأي معه حول استخدام عقوبة منع تدفق البترول إلى العاصمة المصرية^(٩٤).

ولكن ثمة ملاحظات هنا أولا هل كانت هذه بالفعل حقيقة العلاقات الأمريكية في مصر وما سمع من مقترح أمريكي في برقية السفير البريطاني ويقضي بتدويل قناة السويس.

وتشير البرقية إلى أن مثل هذا القرار خطأ إذا ما قدم على الحكومة المصرية في ذلك الوقت لأن الهدف المصري هو استعادة السيادة الكاملة على المنطقة وإذا كانت ذات طابع دولي فيجب أن يكون الاقتراح بأن تكون القناة مصرية من ناحية الاسم والمظهر^(٩٥).

وهكذا تعلم بريطانيا حجم الأطماع الأمريكية ولكنها تسعى لاشتراكها معها، وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة متأكدة من أن العلاقات المصرية البريطانية من أهم عوامل فشل المخططات الأمريكية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط وأن تشدد بريطانيا يفسد كل تدبير تتخذه الحكومة الأمريكية، ولعل هذا ما جعل الولايات المتحدة تبدأ في توجيه اللوم إلى الحكومة البريطانية وتحميلها نتيجة فشل مجهودات أمريكا في المنطقة وأن مسئولية الفشل تقع على عاتق بريطانيا وليست مصر^(٩٦) كذا ورغم أن الحكومة البريطانية استطاعت الحصول على تأييد حكومات فرنسا وتركيا تأييدا مطلقا لسياسة البقاء في منطقة القنال بالقوة وعدم التسليم للمطلب المصري بالجلاء، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تؤيد بريطانيا تأييدا كاملا، فقد رفضت طلبا رسميا من بريطانيا للحصول على المساعدة الأمريكية البحرية في تنفيذ المطالب البريطانية الأمريكية.

وثانيا آن نتساءل حول ما هي أسباب رفض مصر للاشتراك في حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. وما اثر هذا الرفض على كل من أمريكا وبريطانيا أما بالنسبة لحقيقة العلاقات البريطانية الأمريكية، فقد ذكر أيدن "أن أهداف قيادة الشرق الأوسط الدائمة هو التغلب على النواقص الموجودة حاليا لضعف

موقف بريطانيا في الشرق الأوسط، ولذلك فقد حرصت على إشراك الولايات المتحدة معها رغم ما تعلمه من أطماع لها في المنطقة وأنها ستعمل على أزاحتها منها في اقرب فرصة

وقد أوضح القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن "آن ثقافة أمريكا بشأن المسألة المصرية لم تتقدم، وأهم يشكون في أننا نلتزم تأييدهم في نزاعنا مع مصر بأننا نحاول أن نحصل على "شيك على بياض" منهم ثم نستمر في إدارة الشرق الأوسط بطريقتنا "المضللة" والانتفاع بعائداته^(٩٧).

وهكذا يعكس طبيعة العلاقة بينهما وكيف أن كلا منهما كانت تشك في الأخرى وتريد أزاحتها من المنطقة التي تمثل لهما مصدرا من مصادر القوة.

ففي برقية أخرى الى وزير الخارجية البريطانية أوضح السفير البريطاني مخاوفه من الخطة "روديو" - عملية احتلال الدلتا - متعلقة بان مشاركتها العسكرية في تلك العملية ستؤدي إلى تورطها في المنطقة وهذا لا يتفق مع السياسة التي ترغب انتهاجها تجاه مصر^(٩٨).

كذلك رفضت إرسال سفن حربية أو خبراء أمريكيان الى منطقة القتال أثناء الكفاح المسلح بما لتنظيم الملاحه في القتال تعويضا عن انسحاب العمال المصريين من المنطقة وتخفيفا للعبء الواقع على كاهل القوات البريطانية، وذلك بحجة أن ذلك سيكون بمثابة إعلان حرب من جانبها على مصر مما يؤدي إلى أن تسوء العلاقات بين مصر وبينها على اعتبار أن هذا عمل غير ودي^(٩٩).

كذلك تجلت المعارضة الأمريكية للسياسة البريطانية في مسألة قطع البترول عن الدلتا حيث أنها رأت أن ذلك من شأنه إثارة الرأي العام المصري وبالتالي سيزيد من تعقد الأمور وسيقف عائقا رئيسيا أمام تحقيق الأهداف الاستراتيجية الغربية في

مصر وسيؤدي إلى إزدياد المقاومة الوطنية واستخدام العنف، بل أن ذلك سيعمل على تكاتف الحكومة والشعب ضد الاستعمار الغربي^(١٠٠).

وبالفعل نجح الضغط الأمريكي في تراجع بريطانيا عن تطبيق عقوبة منع البترول وان كانت السلطات البريطانية قد وضعت هذه العقوبة وفقا لما يحدث فيما بعد.

فقد ذكر "أرسكين" - قائد القوات البريطانية في منطقة القتال - "أنه سيستخدم هذه العقوبة إذا حاولت السلطات المصرية فرض أية قيود على القوات البريطانية في المنطقة"^(١٠١) وهذا التصريح زاد من قلق وانزعاج السفير الأمريكي، ولم يقتنع بأن هذا من أجل أمن القوات البريطانية وذكر أن هذا سيكون له رد فعل عنيف سى في مصر^(١٠٢).

وقد ذكر فؤاد سراج الدين أن السفير البريطاني قدم يد العون لمصر إلى حد أن ساءت العلاقات بين السفارتين البريطانية والأمريكية في القاهرة وصلت إلى حد القطيعة^(١٠٣).

وذلك رغم أن برقية السفير البريطاني في واشنطن إلى الخارجية البريطانية التي حاول فيها طمأنة الساسة البريطانيين والتأكيد على أن الأمريكان ما زالوا يقفون بجوارهم ولكنه حذر من تعدى الحدود اللازمة أو اتخاذ إجراءات تتعارض مع القوانين المصرية أو تشكل تحديا للحكومة المصرية مثل وقف إمدادات البترول أو مرور ناقلات بترول متجهة إلى حيفا لأن ذلك من شأنه توحيد العالم العربي كله وراء مصر^(١٠٤). وفي ذلك محاولة لجذب مصر والتقرب إليها باعتبارها قوة تستطيع جذب بقية الدول العربية، وفي نفس الوقت محاولة لإشاعة الفرقة بين العرب لتحقيق مبدأ "فرق تسد" تلك السياسة التي كانت وما زالت تمارسها إلى وقتنا الحاضر.

فهي تهدد بريطانيا وتتعجلها في التوصل الى حل من ناحية، ومن ناحية أخرى يطلب السفير الأمريكي من الحكومة المصرية وقف الاحتكاك المسلح في القناة وعلان الحكومة المصرية استعدادها للدخول في مفاوضات جديدة مع بريطانيا على أساس مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، بل انه أكد أن أمريكا توافق على أن تدخل مصر وبريطانيا هذه المفاوضات على أساس أن معاهدة ١٩٣٦ ملغاه^(١٠٥).

وهكذا اتضح من الموقف الأمريكي تجاه السياسة البريطانية ان الحكومة الأمريكية كانت على استعداد لمساعدة بريطانيا لكن في الحدود التي لا تضر بأهداف سياستها الاستراتيجية في المنطقة ولذلك فأما كثيرا ما كانت تقف ضد الإجراءات البريطانية التي تخرج عن إطار الاستراتيجية الغربية أو تضر بها.

فرغم الاعتراضات الأمريكية لبعض النواحي السياسية البريطانية الا ان حجم التأييد الأمريكي لم يتأثر كثيرا والدليل هو استمرار التحرك البريطاني في مصرفي إطار المساندة الأمريكية، حيث أن الخلاف بين الحكومتين لم يكن خلافا حول الهدف وانما كان خلافا حول الوسائل التي يستخدمها كل طرف منهما ومن ثم فقد حرصت بريطانيا على كسب التأييد الأمريكي علنا ، بل وتأييد أيضا الشعب الأمريكي(*) لما تقوم به مؤكدة بانها تدافع عن المصالح الاستراتيجية الغربية كلها وليست مصالحها فقط . وتزخر البرقيات المتبادلة بين الحكومتين في هذه الفترة بالحديث عن الخطر الشيوعي وحماية العالم الحر^(١٠٦). وقد وضحت معالم التحرك المشترك بين الحكومتين في التدخل الأمريكي في طلب الحكومة الأمريكية من الحكومة المصرية وقف حملة سحب العمال المصريين وعدم قطع العلاقات مع بريطانيا خاصة بعد هجوم كفر عبده^(١٠٧)، كما احتج السفير الأمريكي آلي وزير الداخلية وحذره من عدم تعاون الحكومة مع شركة القنال للاحتفاظ بحركة الملاحة في القنال كما هدد بعمل دولي لاستقرار الملاحة^(١٠٨).

وعلى الجانب الآخر ويعد مذبحه الإسماعيلية ومع ثورة المصريين حاول السفير الأمريكي تهدئة الحكومة المصرية فطلب من بريطانيا إصدار بيان تهدئة والاستكون النتيجة وخيمة^(١٠٩).

وهكذا ورغم حرص الولايات المتحدة على إظهار تأييدها لبريطانيا إلا أن كافري كان يتدخل لتحقيق بعض المطالب المصرية من منطلق أنها دولة محبة للسلام والعدالة فقد تدخلت الولايات المتحدة للحد من الإجراءات القمعية في منطقة القنال.

ولكنها ما لبثت أن عادت إلى تأييدها الكامل لبريطانيا وللمقترحات الرباعية التي سبقت وقدمتها للحكومة البريطانية فعندما اشتكى "إبراهيم فرج" -وزير الخارجية بالإناابة - بخصوص الأعمال العدوانية في القنال أجابه السفير الأمريكي بأن الحكومة المصرية يجب أن تكون عملية فتضع في اعتبارها دائما أنها اضعف من أن تستطيع اخراج الإنجليز من القنال أو السودان. وبالتالي فعليها أن تعترف بالوجود البريطاني في القنال والسودان^(١١٠).

وعندما طلبت مصر التدخل الأمريكي لدى بريطانيا للتقدم بمقترحات جديدة يمكن لمصر أن تتفاوض على أساسها ذكرت أمريكا أن افضل اقتراح يمكن لمصر هو المقترحات الرباعية التي سبق ورفضتها مصر^(١١١).

ولعل هذا يعكس تأكيد وحرص الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها في المنطقة. أما مصر فقد اتخذت اتجاهات حيادية في مجال السياسة الخارجية عموما. وثمة تساؤل يطرح نفسه لماذا اتخذت مصر سياسة الحياد هذه ؟

الحقيقة أن تجارب مصر المريرة مع الاستعمار ووعوده ثم حرب فلسطين وما خلفته من مرارة واحساس مصر بتأييد الولايات المتحدة المطلق للصهيونية بالإضافة إلى شعور العرب بأهميتهم بعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك كل هذا كان حافرا

لمصر وغيرها من العرب على تجنب الوقوف الى جانب الغرب أو الولايات المتحدة^(١١٢) وقد أوضح الوفد نظرتة آلي فكرة الحياد بان الولايات المتحدة حليف قوي لإسرائيل كما أن الاتحاد السوفيتي لا يرضى الا بالذوبان في نظمه وتوجيهاته السياسية وهي ما تتناقض مع مبادئنا ونزعتنا الديمقراطية بالإضافة الي وقوفه أيضا آلي جانب الصهيونية(*) ومن ثم فلم يصلح الانضمام الي أي من الكتلتين^(١١٣).

ولعل فيما ذكره محمود أبو الفتح - صاحب جريدة المصري وعضو مجلس الشيخ المصري - ما يؤكد ذلك حيث صرح "بان سياسة الولايات المتحدة ترمي الي اذلال العرب بصفة مستمرة وخدمة المصالح الإسرائيلية وبذلك فهي التي تساعد على انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط وانه يمكن لمصر أن تعمل في صف الغرب بعد زوال أسباب الانتقام^(١١٤).

ومن ثم فقد اتضح الموقف الحيادي لمصر في النزاع الكوري حين امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن في ٢٧ يونيو ١٩٥١م ورفضت الانصياع وراء الاغراءات الأمريكية مما كان له أثره علي التحالف ألا نجلو -أمريكي الذي كانت بريطانيا تسعى اليه كما أنها لم تتخدد بعلم الأمم المتحدة الذي رفعه الأمريكيون فوق قوات التدخل في تركيا^(١١٥).

وقد انعكس أيضا الموقف الحيادي لمصر عندما رفضت المقترحات الرباعية الخاصة بإنشاء منظمة الدفاع المشترك والتي اقترحتها الولايات المتحدة لتحل محل الوجود البريطاني.

وثمة عوامل هنا أدت إلى رفض مصر للمقترحات الرباعية أولا أن مصر حملت على عاتقها مسئولية عدم الزج بنفسها في الصراع بين الكتلتين خاصة أن كلا منهما تعمل لتحقيق مصالحها على حساب الشعوب الصغيرة^(١١٦).

ثانياً: أن وقت اختيار عرض المقترحات الرباعية لم يكن مناسباً حيث أنه جاء بعد تنويه "النحاس" بإلغاء المعاهدة^(١١٧)، وبعد خمسة أيام من تقديمه أربعة مشروعات قرارات لإلغاء المعاهدة إلى مجلس النواب، ولما كانت هذه القرارات تؤكد ذروة المشاعر الوطنية، فقد جاء إلغاء المعاهدة معبراً عن الإرادة الشعبية بشكل أكثر أصالة من المقترحات الرباعية، كما قدم للوفد الفرصة لاستعادة جزء ولو صغير من الاعتراف الشعبي به كحزب يحقق آمال الأمة^(١١٨).

أيضاً أن هذا التوقيت حدث فيه طفرة كبيرة في شكل الحركة الوطنية وهو شكل الكفاح المسلح وبالتالي فقد مثل لها هذا الاقتراح بأنها ستخرج من تحت سيطرة دولة لترمي بنفسها بين أنياب عدة دول، حيث أن فكرة الجلاء لم يأت ذكرها^(١١٩).

وثمة ملاحظة هنا أن اختيار التوقيت كان من جانب الولايات المتحدة، ورغم معرفة الدول الأخرى بأن الوقت غير مناسب إلا أنها لم تستطع الاعتراض، ولعل هذا يثبت أن الولايات المتحدة نجحت في تطبيق سياسة الاحتواء للغرب قبل الشرق^(١٢٠).

أما العامل الثالث فكان يتركز في آن مصر لم يتم استشارتها رغم أنها صاحبة الحق في مثل هذه المقترحات لأن تنفيذها سيكون على أرضها.

فأين هذه المساواة التي أشارت إليها في أن مصر ستكون على قدم المساواة مع الدول المشاركة، وإذا كانت من البداية لم تعلم بمحتوياتها إلا في التصريح بها^(١٢١).

كذلك أن هذه المقترحات بعد دراستها من جانب المصريين جيداً اتضح أنها ليست سوى استمرار لاحتلال مصر ليس بواسطة بريطانيا فقط، بل أيضاً من قوى أخرى.

وبالتالي فهي لم تعترف بالألماني الوطنية لمصر، ولم تضع حداً لاحتلال أرض مصر من جانب القوات البريطانية، كما فشلت في أن تضمن لمصر استقلالها وسيادتها وهي الحقوق التي منحها الله لشعب حر^(١٢٢).

وأخيراً كان وقوف الدول العربية وجامعة الدول العربية إلى جانب الرأي المصري عاملاً هاماً لتقوية مصر وإصرارها على رفض مشروع الدفاع المشترك . فقد أعلن "عبد الرحمن عزام" - الأمين العام للجامعة العربية أن الدول العربية جميعاً تهم بدفع العدوان الإسرائيلي عليها أكثر من احتمال حدوث عدوان من قبل الاتحاد السوفيتي^(١٢٣).

ولكن هل رضخت الولايات المتحدة وبريطانيا لهذا الموقف المصري إزاء المقترحات الرباعية ؟ الحقيقة أنهما لم يرضخا للموقف المصري، فقد أدعى "اتشيسون" أن المصريين رفضوها قبل أن يروها من منطلق رد فعل ينطوي على الكراهية الشديدة للولايات المتحدة والدول الغربية^(١٢٤).

كما أن هذا اتهام صريح لمصر بأنها ترفض أي محاولة للوصول إلى حل مع الغرب، ومن ثم فقد واصلت بريطانيا سياسة العنف والمواجهة التي بدأتها فأوقفت توريد الأسلحة وصاحب ذلك وقوع اصطدامات مسلحة وسيطرة بريطانية على السكك الحديدية والكباري في منطقة القناة، وفي نوفمبر ١٩٥١ وبعد إلغاء المعاهدة ارتفع عدد القوات البريطانية في المنطقة. وأيد الغرب ذلك بحجة تدهور وضع الغرب في الشرق الأوسط^(١٢٥).

أما واشنطن فقد كانت غاضبة ومتوجسة فقد أعلن "اتشيسون" أن هذا المشروع أساس سليم للاتفاق "حول المأزق المصري البريطاني"^(١٢٦)، وأعلنت الولايات المتحدة "أن حكومتها يجب أن تعيد تأكيد اعتقادها بأن عمل الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦، واتفاقيات عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان لا يتفق مع الاحترام الواجب للالتزامات الدولية، وأنها تعتبر عمل الحكومة المصرية بدون صلاحية"^(١٢٧) وذكر البعض أن هذا الرفض يمثل نوعاً من الابتزاز والتحدى ويخلق مواقف عسكرية لن يستفيد منها أحد إلا الروس^(١٢٨).

وهكذا اعتبرت الولايات المتحدة تمسك مصر بحقها في تقرير سياستها وحقها في الاحتفاظ بسيادتها واستقلال أراضيها نوعاً من الابتزاز والتحدى.

وبدأت تطفو وجهات النظر الأمريكية لتلتقي مع وجهات النظر البريطانية لتؤكد بشكل سافر السياسة العدوانية الموجهة على قلب منطقة الشرق الأوسط وعلنا ودون مراعاة لآية التزامات دولية تنادى بها.

فقد نشرت "النيويورك تايمز" في ٢٤ أكتوبر "آن أكبر خطأ فعله المصريون هو إجبارهم الولايات المتحدة على اتخاذ موقف عليّ ضدهم" (١٢٩).

وفي ٦ نوفمبر أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لوجهة النظر البريطانية مطالبة باستمرار مسئولية مصر عن التمسك بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة ١٩٣٦، وفي ١٧ نوفمبر رفضت أن تمنح فاروق الاعتراف به كملك للسودان - رغم أن الملك استدعى السفير الأمريكي وطلب منه أن ينصح السفير البريطاني باتباع سياسة الهدوء في منطقة القناة وعرض عليه موافقته على إدخال مصر في دفاع الشرق الأوسط عندما يرى الوقت مناسب وقد رحب كافري "ولكنه ركز على وقف أي عمل ضد القوات البريطانية في منطقة القناة -

أيضاً أعلنت الولايات المتحدة أن قيادة الدفاع المشترك ما تزال قائمة والأمر معروض على دول منطقة الشرق وأن الدول الأربع ماضية فيما عقدت عليه العزم.، وناشد "اتشيسون" مصر أن تعاود النظر في موقفها وأن تدرك أن هذا المشروع سيحقق مصالحها ويعاون دول العالم الحر على تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وحمايتها من الخطر* (١٣٠).

وفي الوقت الذي اتضح فيه بشكل كبير اتفاق سياسة الولايات المتحدة مع السياسة البريطانية فقد أصبحت التصورات المصرية عن الولايات المتحدة ودورها في

الشرق الأوسط مريرة واكتسبت تصوراتها عن سياسة متوازية تجاه الكتلة السوفيتية لمقابلة ذلك احتراماً أعظم^(١٣١). وهكذا حققت السياسة الأمريكية عكس المطلوب.

وقد زاد على ذلك زيارة د"مصدق" لمصر وتأييده لفاروق ملكا للسودان فكما ناقش مع النحاس إمكانية قيام كتلة إسلامية محايدة تضم مصر وباكستان وإيران. مما أدى إلى اشتعال الغضب في الأوساط الأمريكية والبريطانية.

ومما زاد من اشتعال الموقف إظهار الاتحاد السوفيتي تأييده للموقف المصري^(١٣٢)، ولذلك زار رئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل" واشنطن في يناير ١٩٥٢ لتقييم السياسة البريطانية الأمريكية منذ أن رفضت مصر مقترحات الدول الأربع، والقي بياناً أوضح فيه اتفاق الأهداف وأن هذه المقترحات هي الأمل في الخلاص من التوتر الحالي^(١٣٣).

وقد كان رفض الحكومة الوفدية لهذه المقترحات الرباعية فرصة للوفد لكي يظهر قوته ويستعيد شعبيته في أنه يرفض الاحتلال بأي شكل من الأشكال، وأنه ما زال القائد للحركة الوطنية وهذا ما أكدته خطوة إلغاء المعاهدة ورفضها للمقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية^(١٣٤) التي رغم محاولات إظهار تأييدها لبريطانيا إلا أنها كانت "متعبة" لعدم قدرة بريطانيا على تسوية النزاع مع مصر، كما أنها لم يكن لديها استعداداً بإخضاع أولوياتها الاستراتيجية للأولويات البريطانية، وقد كانت تنظر إلى قيادة الشرق الأوسط باعتبارها المؤسسة التي ستعكس تحول الدخول البريطاني في مصر من دورها كقوة استعمارية قديمة إلى وضع جديد كعميل تابع لقوة الولايات المتحدة، وقد كان البريطانيون يدركون هذا وكارهين له ولكنهم كانوا مجبرين على القيام بمجهود مستمر لحث الولايات المتحدة على تعاون أكبر من أجل الاحتفاظ بسيطرتهم^(١٣٥).

وقد جاء حريق القاهرة ليعلم أن تغييرا شديدا الأهمية قد طرأ على موازين القوى في الشرق الأوسط كلها خصوصا آن بريطانيا لم تكن في وضع يسمح لها بالاعتراض بل على العكس ساعدت على تواجده - رغم بعض المحاولات للحد من هذا الدور الأمريكي حيث ارسل السفير البريطاني بريقة تدعو حكومته "آن يكون الدور الأمريكي مجرد جسر آو سد فجوة عارضة إذا تركت ستوسع" (١٣٦)، ولكن كانت كل الظروف للصالح الأمريكي الذي بدأ يحل محل الدور البريطاني ، فمع احتراق القاهرة وفي مساء نفس اليوم قرر الملك إقالة حكومة الوفد وكان أول من علم بذلك هو السفير الأمريكي الذي استدعاه فاروق ليخبره بما انتوى القيام به، وابلغه قراره بإقالة الوزارة وأنه اختار على ماهر لرئاسة الوزارة الجديدة (١٣٧)

وقد أرسل " كافر" بريقة آلى السفارة الأمريكية في لندن ليبدى النصيحة للحكومة البريطانية بعدم معارضة فاروق بالنسبة لاختيار على ماهر كرئيس الوزارة وأثنى على هذا الاختيار الذي يناسب حالة الطوارئ التي عليها البلاد ، وأنه كان من الصعب استدعاء حكومة معارضة لا يؤيدها الوفد (١٣٨).

كما أوصي - بناء على طلب الملك - بعدم اتخاذ أي إجراءات مستفزة في منطقة القناة وأن يضعوا الفرامل على أي حماقة بريطانية تغريهم بتدخل عسكري في الدلتا والقاهرة لأن هذا سترتب عليه نتائج وخيمة (١٣٩).

وقد اطلع كافر السفير البريطاني على نتائج مقابله للملك - وهنا إشارة واضحة تبين اقتراب واشنطن وابتعاد لندن وهذا ما أوضحه "كافر" في برقية إلى ماكجى "عندما أكد أن تلك كانت أول مرة يتلقى فيها الإنجليز معلوماتهم عما يجري عن طريقنا أي أنها أصبحت أمرا باليا قليل الأهمية" (١٤٠).

وفي ذلك أشارتان الأولى المساندة الأمريكية لما أقدم عليه "فاروق" بل أنه قد يكون استمد التوجيه من "كافر" - الذي كان أول دبلوماسي أجنبي يستقبله على

ماهر عقب تأليفه الوزارة وبالتالي أصبح متوقعا قبول مصر للدفاع المشترك للشرق الأوسط بعد هذا التأثير الذي امتلكه السفير الأمريكي على الملك^(١٤١). والثانية آن الولايات المتحدة قد أصبح لها قدم ثابت في مصر وأنها يمكن أن تحل محل الوجود البريطاني وأنها أصبحت الموجه الأول لبريطانيا - ويؤكد تأثير السفير الأمريكي إلحاحه على الملك - بواسطة حافظ عفيفي - للموافقة على استقبال السفير البريطاني وقد وافق الملك^(١٤٢).

وهكذا وجدت الولايات المتحدة آن الوقت قد حان لتحقيق سياستها بعد آن احتلت مركز قيادة العالم، ووجدت انه لا بد من اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ هذه السياسة التي طالما تأقت إليها فقد أصبح الملك مستسلم لها تماما ومن ثم فقد خططت من اجل استخدامه لفرض النظام الجديد وفقا للأيدولوجية الأمريكية^(١٤٣).

وبدأت الصحف الأمريكية تحذ ضرورة تحرر الملك من سلبات حكمه، وفي أوائل عام ١٩٥٢ شكل "أتشيسون" لجنة برئاسة "كيرميت روزفلت" -الذي كان في مصر منذ فترة وهو رجل مخبرات أمريكي- لتنتهي بدراسة لبدء العمل وفقا لبرنامج معد على "فاروق" أن ينفذه وإذا لم يستطع فستتحرك الأحداث وفقا لما تريده الولايات المتحدة تلك الدولة التي انتحلت صفة رجل الشرطة المتوط بحماية العالم وحكمه بالطريقة التي ترغبها^(١٤٤).

ولم تقتصر العلاقات بين مصر وأمريكا على العلاقات السياسية فحسب وإنما كان هناك تغلغل ثقافي واقتصادي داخل البلاد ولعل هذا ما كانت تركز عليه الولايات المتحدة من خلال برنامج النقطة الرابعة حيث منح القروض والإعانات للدول، وقد كان نصيب مصر من هذه القروض ثمانية ملايين على دقيقتين خلال عام ١٩٤٨، ١٩٤٩^(١٤٥). ومع تزايد التسلل الاقتصادي الأمريكي داخل مصر فقد ازداد توظيف رؤوس الأموال الأمريكية والاتفاقيات التجارية بين البلدين^(١٤٦).

ففي ٥ مايو ١٩٥١ وقعت مصر مع الولايات المتحدة اتفاقا بشأن التعاون المشترك وأصبح من حق الولايات المتحدة إرسال خبراءها وفنييها المتخصصين لوضع خطط التطوير الاقتصادي للبلاد، وبالفعل ونحت ستر التعاون الاقتصادي أقامت الولايات المتحدة علاقات تجارية مع أصحاب النفوذ من ممثلي البرجوازية الاحتكارية المصرية، وقد تم تقدير ما قدمته الولايات المتحدة بين أعوام ١٩٤٥ - ١٩٥٢ من معونة لا ترد بما يقرب من نصف مليون دولار وقرضا بمبلغ ١٨ مليون دولار^(١٤٧).

وفي تقرير مستر جورج هوارد - المستشار الاقتصادي في السفارة الأمريكية بالقاهرة حول محادثات بخصوص النقطة الرابعة " أن رؤوس الأموال الأمريكية يمكن استثمارها في ترقية الصناعات المصرية، وأن ثمة عقبة تقف في هذا السبيل هي قانون الشركات المصري وبخاصة المادة آلي تنص على ضرورة ملكية المصريين ٥١% من أسهم الشركات التي تستغل رؤوس أموالها في القطر المصري^(١٤٨).

والحقيقة انه رغم احتياج مصر إلى الاستثمارات الأمريكية الضخمة والتي تساعد على النهوض باقتصادها إلا أن حكومة الوفد رفضت الاستغلال الأمريكي بفرض شروط على مصر وأرسلت وزارة الخارجية إلى الجهات الاقتصادية الأمريكية أن تطلب رفض مشروع المساعدات الأمريكية إذا كان به أي شروط تكون منفذا للتدخل السياسي والاقتصادي أو يكون بها مساس بسيادة مصر على اقتصادها^(١٤٩).

وكان ذلك ردا على آن الأمريكان قد طلبوا منحهم تسهيلات في إقامة المشاريع وتحويل الأرباح ولكن الجانب المصري رفض، كما صرح وكيل وزارة الخارجية وعضو اللجنة المصرية التي كانت تفاوض الأمريكيين بأن هذا الانتفاع الذي سيعود على مصر مقيدا بشروط ثقيلة أهمها سحب رؤوس الأموال الأمريكية في أي وقت وان تقدير الأرباح سيكون بالدولار وسترسل إلى أمريكا^(١٥٠).

وقد حاولت الولايات المتحدة إقناع وزير الخارجية المصرية بأهمية هذا التعاون ووعده الوزير بمحاولة إقناع وزير التجارة - سليمان غنام - بذلك^(١٥١).

وهذه كلها كانت محاولات للسيطرة الاقتصادية واستغلال حاجات مصر. فقد أشارت التقارير الاقتصادية آن مصر تحتاج الى استيراد كمية من القمح لحساب الموسم من أول يوليو ١٩٥٠ - ١٩٥١ تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ طن، أما كمية الذرة التي تحتاج لاستيرادها فتبلغ حوالى ١٩٠,٠٠٠ طن حتى ديسمبر ١٩٥٠^(١٥٢).

وقد أرسلت السفارة الملكية المصرية بواشنطن في ١٦ أبريل ١٩٥٠ للسؤال عن مدى استعداد مصر للحصول على حصة من بعض فائض الحاصلات الزراعية في الولايات المتحدة مخفضة أو بأسعار اسمية أو بدون مقابل، وكانت اللجنة الاقتصادية الأمريكية قد أوصت بمنح هذا الفائض لرفع مستوى التغذية في البلاد التي تحتاج إلى ذلك^(١٥٣).

ولكن وزارة التجارة والصناعة أشارت إلى أن شراء هذه السلع سيكون بعملة صعبة في حين أنها سلع من السهل استيرادها.

وهكذا لعبت الولايات المتحدة دورا هاما في العلاقات المصرية البريطانية من منطلق مصالحها الاستراتيجية ورغبتها في قيادة العالم، وكانت حجتها في ذلك محاربة الشيوعية وبالتالي ساهمت بقدر كبير في تقويض الوجود البريطاني في مصر لتحل محله وتحقق السيطرة على قلب العالم.

ولعل دورها بعد حريق القاهرة يؤكد ذلك حيث ضغطت على الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات مع حكومة على ماهر^(١٥٤) وحذر أتشيون^(١٥٥) بريطانيا من المضي في موقفها المتشدد ولا بد من إبداء بعض التساهلات مع مصر.

وهكذا أصبحت السياسة المصرية تركز على ثلاثة محاور هي القصر، بريطانيا، والولايات المتحدة كما كان هناك تنافس شديد بين السفارتين البريطانية والأمريكية

حول احتواء الملك، وقد كانت الولايات المتحدة ترى أن تلتزم أي وزارة تتولى الحكم سواء برئاسة الهاللي أو على ماهر بتحديد سياستها على أساس الانحياز الى المعسكر الغربي وتأليف حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط والتوسع في برامج الإصلاحات الاجتماعية^(١٥٥).

كما ايدت الولايات المتحدة استعدادها للاشتراك في المفاوضات كمراقب حيث كانت ترى ضرورة حل المسألة المصرية لتنفيذ سياستها الدفاعية في المنطقة ولذلك كانت تلح على بريطانيا بضرورة الاتفاق مع مصر حول مسألة الجلاء عن قاعدة قناة السويس.

وفي الوقت نفسه حاولت اقناع مصر بضرورة الانضمام إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط^(١٥٦).

وفي الحقيقة كانت الولايات المتحدة تسعى الى زيادة نفوذها في مصر وتوثيق أواصر العلاقات من خلال توثيق صلتها بالملك عن طريق كريميت روزفلت أحد عملاء المخابرات الأمريكية الذي حاول أن يكسب الملك وقد اعتقدانه نجح في ذلك ولم يكن ذلك بأمر حقيقي تماما، فقد كان الملك في هذه الفترة يستهين بكل شئ ومن ثم كان من الصعب احتوائه.

ومن ثم فلم يصبح امام الولايات المتحدة غير الجيش المصري، وكان هذا رأى كافر - السفير الأمريكي - حيث كان يرى أن الجيش هو القادر على التغيير الجذري لهذه الحالة المتردية التي وصلت إليها البلاد

وهكذا يتضح مما سبق ان الولايات المتحدة ارادت ان تطوع الأحداث في مصر لمصلحتها ولذلك زاد الاهتمام بها رغم أنها في البداية كانت في خلفية اهتمام الدبلوماسية الأمريكية ولكن مع إدراكها لأهمية مصر سعت الى استقطابها إلى جانبها، حيث كانت هذه المرحلة مرحلة فوران في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة على أنها

لم تكن لديها رؤية واضحة عن أساليب التعاون الدولي ولذلك جاءت سياستها خلال تلك الفترة نابعة من رد فعل المواقف وسياسات الدول الأخرى وهذا ما يتضح في موقفها من الصراع بين مصر وبريطانيا .

فقد اعتقدت انه أصبح ممكنا احتواء القوى الوطنية المصرية وكذلك الملك مما جعل القوى الوطنية تعتقد انه يمكنها الاستفادة من نفوذ الولايات المتحدة بل أنها توهمت أنه بإمكانها التعامل معها من موقف الند للنند

ولكن الولايات المتحدة ما كانت لتبدى استعدادها للتعاون مع دول المنطقة إلا وفقا لمبدأين الأول: تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، والثاني: حماية ركيزتها إسرائيل في المنطقة ومن ثم كان عرضها المقترحات الرباعية لإقامة منظمة دفاع مشترك عن الشرق الأوسط، ومطالبتها باشتراك إسرائيل باعتبارها دولة من دول الشرق الأوسط.

وهذا ما سارت عليه سياسة الولايات المتحدة في المنطقة فيما بعد.

وما زالت حتى الآن تبني سياستها وفقا لهذين المبدأين.

وهكذا لم تستطع حكومة الوفد كسب ثقة الولايات المتحدة، بل على العكس فلربما تكون قد لعبت دورا ما في التخلص من حكومة الوفد التي سبق وألحت على مجيئها، لثبتت أنها لا تريد غير تحقيق مصلحتها بصرف النظر عما يترتب على ذلك .

مراجع الفصل السابع:

- أثبتت الأحداث لأن منطقة الشرق الأوسط تحتوي علي حوالي نصف احتياطي العالم من البترول وأن ضياع مثل هذه الثروة سيؤدي قطعاً إلي تغير خطير في ميزان القوى لصالح الكتلة الشرقية
- Hoskins Halford. The Middle East .P.196
- 1 - Badeau . The American approach To The Arab world .P.22 .
- 2 - F.R.U.S.1949.VOL .6.P.44.Mertain Memo.Bjume.1944.
- تم توقيع ميثاق حلف الأطلسي في ٤ أبريل ١٩٤٩ بهدف الحفاظ علي الأمن القومي الأمريكي
- 3 - F.R. U.S. 1949 Vol .6.p52 Memo of conversation by the secretarty of state on the Washington talhs .4. April .1949.
- ٤- صلاح بسيون، مصر و أزمة السويس ص ١١
- كانت الحرب العالمية الثانية قد أثبتت أن منطقة الشرق الأوسط بمثابة قاعدة أساسية لتجمع كافة العناصر الضرورية لصد الخطر السوفيتي وأنها مركز لتموين وامداد العمليات العسكرية وخاصة قاعدة قناة السويس التي كانت بمثابة حجر زاوية في الدفاع الغربي ضد الاتحاد السوفيتي.
- 5 - F.R.U.S .Interductory Discussions at the Washington Talhs 14 Nov .1949.
- كان أكبر مصدر قلق لأمريكا هو ما اطلعت عليه الوطنية المصرية المتطرفة ضد الأجانب ولم يدركوا أن القومية المصرية مظهر لقوى هامة وحيوية في مصر وانما نظروا إليها أنها نتيجة قومية محموعة وغير عقلانية بشكل متطرف ويمكن قناعتها من خلال النصيحة الصديقة
- ٦- جيفرسون ارسون، سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر ص ٢٨ .
- 7 - F.R.U.S Intero ductory Discussions at the Washington talhs 14.Nov .1949 .p.64.
- 8 - PHILIP J. Baram. The Department of state in the Middle East 1919 -- 1945 .1970.
- 9 - F.R..U.S.1949 .Vol VI.P.187 .the Chang in the u.k (Holmes) to the secretary of state .London Jan .7.1949
- كانت الولايات المتحدة ترى آن من يسيطر على القاهرة يصبح قادرا على رسم خريطة الشرق الأوسط

* كافري : التحق بالسلك الدبلوماسي ١٩١١، وكان سفيرا في أمريكا اللاتينية، وعين في مصر أكتوبر ١٩٤٩، وقد أقام علاقات شخصية مع الملك ورجال الوفد وظل في منصبه حتى ١٩٥٥.

١٠- محسن محمد، الوثائق الأمريكية، تقرير ١٩٤٩/١٠/٢٨، دراسة في الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١.

١١- محسن محمد، نفس المصدر.

١٢- محسن محمد، تقرير باترسون، المصدر السابق، بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٤٩

Campbell Jhon. the Defence of the middle East. p 41

• ذكر المراغى أن الأمريكيين كانوا ينون سياستهم تجاه مصر على مبدأ تجسيد الخوف من الشيوعية ومن ثم محاولة محاربتها أو مقاومتها بتغيير صورة البيت المصري من الداخل (مذكرات المراغى ص ١٣٦)

• يعتبر ضمان آمن إسرائيل أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط باعتبارها حامية للمصالح الأمريكية من ناحية، وحسن استغلال جماعات الضغط الصهيوني للنظام السياسي الأمريكي من ناحية أخرى

Tillman .the united states in the Middle East P Interests and Obstacles
p.p.53. 54

ولعل ذلك أهم الأسباب لمنع قيام دولة فلسطينية.

١٣- محمد حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ١٧٤

* كان الملك قد رضخ للضغط ألا تجلو - الأمريكية حيث أيقن أن عهد وزارات الأقلية أو صلته إلى حافية الخطر وبالتالي فالخيار الوحيد هو تعاونه مع الوفد (حسنين هيكل، نفس المصدر ص ٢٧٤).

١٤- محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ج٢ ص ٢٩٤، ٢٩٦.

١٥- محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ن القاهرة ١٩٥١، ص ٢.

١٦- عادل ثابت، الملك الذي غدر به الجميع، ص ص ٢٢١، ٢٢٣.

١٧- مجموعة المعاهدات و الاتفاقيات، جامعة الدول العربية، ص ٨ إلى ص ٢٥

* وقعت هذه المعاهدة مصر وسوريا، الأردن، العراق، السعودية، / اليمن، لبنان ولا تعتبر سارية المفعول إلا في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣، وتنص على "أن الدول المتعاقدة تعتبر أي اعتداء كأنه اعتداء عليها جميعا وعليها المبادرة بمساعدة الدولة المعتد عليها (المصدر نفسه).

١٨- جيفرسون أرسون، المصدر السابق، مذكرة الأمن القومي الأمريكي رقم ٣/٦٥ ص ٣٦.

١٩- جلسات مجلس النواب، جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٠،

ممدوح مصطفى، الصراع الأمريكي - السوفيتي ص ٧٧.

٢٠- جيفرسون أرنيسون، المصدر السابق ص ٣٧

وكانت السياسة الأمريكية قد ركزت في الشهور الأولى ١٩٥٠ على تزويد مصر بالسلاح من خلال ما قرره مجلس الأمن القومي في مذكرته ١/٦٥ وكان ذلك بهدف جذب مصر على التريبات الدفاعية عن المنطقة، كما أن ترومان قد أيد استمرار تزويد بريطانيا لمصر بالأسلحة وخشية من اعتراض إسرائيل، صرح اتشيسون ضرورة الحصول على إعلان علني بعدم الاعتداء على إسرائيل حتى لا يلقي بتزويد مصر بالأسلحة معارضة إسرائيلية

(جيفرسون أرنيسون المصدر السابق ص ٢٣٥) مذكرة مجلس الأمن القومي ١/٦٥ .

٢١- برفية رقم ٣٩ ص ٧٢٠ - ملفات السويس محمد حسنين هيكل محاضر ومناقشات بين الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة بشأن تزويد بعض الذخائر إلى مصر
* كانت الولايات المتحدة قد اشترطت أن تكون الأسلحة بهدف الدفاع فقط، كم احدثت من معرفة إسرائيل بهذه الأسلحة حتى لا تثير شل المضاعف (نفس المصدر).

٢٢- الأهرام، ع ٢ مايو ١٩٥٠ ص ٢

كانت قوات كوريا الشمالية في ٢٥ يونيو ١٩٥٠ عبرت الخط الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية لتبدأ الحرب الكورية مما أدى إلى دعوة الولايات المتحدة على انعقاد مجلس الأمن الذي اصدر قرار بإدانة العدوان الذي قامت به كوريا الشمالية وقد صوتت مصر لصالحه، ولكنها رفضت التصويت على الاقتراح الأمريكي الذي وافق عليه المجلس مما أثار قلق الغرب لأنه كان بمثابة مقدمة لرفض مصر الاشتراك في سياسة الأحلاف خاصة بعد أن أعلنت أنه ستبج سياسة الحياد (عروبة مصر ص ٣٦).

٢٣- السياسة الدولية ع ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ ص ٢٣٠.

٢٤- رفعت السعيد مصطفى النحاس، ص ١١٧.

٢٥- محمد فهم أمين، الوفد ودوره التاريخي ص ٢٤٤.

26 - FO371/90329 /92929/JE 1051 /107 . tel .no 333 May .1951

محافظ عابدين، محفظة (٢٣)، ملف ٣٦٦٨، أكتوبر ١٩٥٠، مذكرة مجلس الوزراء.

٢٧- كريم ثابت، عشر سنوات مع فاروق، ص ٢١٣.

- ٢٨- كريم ثابت، نفس المصدر ص ٤٠٥، ٤٠٦.
- ٢٩- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين، ص ١٠١
- كان وزير الخارجية قد أعلن في يونيو ١٩٥٠ أن الحكومة أرجأت النظر في الاعتراف بالصين إلى شهر سبتمبر وبعد إعلان الحياذ، أعلن أن موضوع الاعتراف بالصين قد صرف النظر عنه في هذه المرحلة
- (حسني كروم، عروبة مصر ح ٢، ص ٤١.
- ٣٠- المقطم ع ٢٦ فبراير ١٩٥١، ص ١.
- 31 - Mohammed Abd Elwahab, opcit, p.24
- ٣٢- جيفرسون ارسون، المصدر السابق ص ٤٠ ٤١.
- كان رد الحكومة المصرية آن هذا الغزوة ويدعم وجهة نظرها في ضرورة تسليح الجيش المصري لكى يكون ضمان لرد أي اعتداء علي مصر(نفس المصدر ص ٤
- ٣٣- الأهرام ع ٢٢ يوليو ١٩٥٠ ص ٤.
- ٣٤- صلاح الدين البستاني، الصحافة السرية البريطانية خلال الاحتلال في منطقة قناة السويس ١٩٥٢/١٩٥١ ص ١٢/١٣.
- 35 - F.O 371/80380 .F.O to Cairo .29 April 1950 .no 613 .secret.
- 36 - FO 371/953- 864.p .G .1163 - 18. Burrows Carter . Washington .Oct .6-1956
- برقبقمن وزارة الخارجية الأمريكية الى وزارة الخارجية البريطانية سري محمد حسني هيكلملفات السريس ص ٦٨٠(الحقية السرية).
- ٣٧- المصدر السابق.
- 38 - F.R.U.S.1950. Memorand un by Berry to the secrecy of state Washington .12Oct .1950 .no -611-74/ 10--/250. top secret.
- 39 - F.R.U.S .1950 .Memorandun by Mc Gheet to Webb .3 April .1950 .no .641 -74/4 .350 . top secret.
- 40 - F.R.U.S .1950 .STABLER TO berry .I June 1950 . no 644 .7416 -150 .top secret.
- 41 - Ibid .Memorandum of in formal US/ WK. Discussion Connector with the Visit to London of MR .MC Ghee on 19. Sept .1950 .top secret.
- 42 - F.O 371/80380 .Washington to F.O 25 April 1951 . JE 1054 / 25. secret.

- 43 - F.R.U.S .1950. Me Moramdatum of Covernation 17 June .1950 .no 641 .74117 - 1750 .secret.
44 - F.R.U.S .1950 .Meorandam of Conversaation by secretary of state washington .17 Oct. 1950 .no 641-74/10.1750 .secret.
45 - F.O 371/80384 .Cairo to F.O 28 .Nov .1950 .no 827. priority .Confidential.

٤٦- جيفرسون أرنسون، المصدر السابق ص ٤٢، ٤١.

٤٧- نفس المصدر.

- 48 - F.R.U.S .1950 .Memo .by MC Ghce to Webb . 3 April .1950. no 641.074/350.top secret.

٤٩- نص مذكرة كتبها وزارة الخارجية البريطانية حول تحليل الموقف الأمريكي في مصر ص ٦٨٤، ملفات السويس، محمد حسنين هيكل

- بريقة سرية من وزارة الخارجية إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥١.

٥٠- صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس ص ١١.

٥١- نفس المرجع.

٥٢- صلاح بسيوني المرجع السابق ص ١٢.

٥٣- سيرانيان مصر ونضالها من اجل الاستقلال ص ٢٣٥.

٥٤- نفس المصدر ص ٢٣٦ حيث كانت تركيا تطمح في أن تقود العالم العربي بما لمل من نفوذ تاريخي وبالتالي أرادت الولايات المتحدة إشراكها في مشروع الدفاع المشترك وبما أنها مشتركة في حلف الأطنطى فبذلك يصبح الجديد تابع لحلف الأطنطى.

٥٥- سيرانيات نفس المصدر ص ٢٣٥ ٢٣٦.

- 56 - Bryson Thomas .American Diplomatic Relation p.181.

٥٧- جيفرسون ارسون المرجع السابق ص ٣٩.

٥٨- عبد الرؤف عمرو المرجع السابق

مذكرة من رؤساء هيئة أركان حرب الإمبراطورية إلى الجنرال البت ضابط الاتصال البريطاني سري للغاية سمن وزارة الدفاع بلندن آلي واشنطن مافات السويس محمد حسنين هيكل ص ٦٨٨
٦٧٠.

٥٩- نفس المصدر.

٦٠- نفسه.

٦١- برقية الإسكندرية رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٠ آلي واشنطن سري رقم الملف JE/192/379

- برقية من الخارجية إلى لندن المصدر السابق، ٦٨٩.

٦٢- برقية من الخارجية إلى واشنطن بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥١ رقم ٤٠٩٠. سري

Documents son International affair .1951 .pp.441 .442.

63 - F.R.U.S .1950 .Vol 5 .p.695 .17. jan .1950

جيفرسون أرنسون، المرجع السابق ص ٤٩.

64 - F.R.U.S .1950 Memorandum by Berry to the secretry of state washinton .12 Oct .1950 .no 611- 74110 . secret 1250

أخبار الأسبوع، ع ٧٣، ١٣ يولية ١٩٥١، ص ٢.

65 - Ibid . Memorandum by stabler to MC Ghee .4 Dec .1950 .top secret

تفاوتت المصالح الأمريكية ما بين مصالح استراتيجية واقتصادية متمثلة في البترول و الأرصدة وميانية

ولقافية؛ مدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ص ٧٦، ٨٥.

66 - F.R.U.S . 1950 .the secretary of state to Cerlian Diplomatic affdirs 7.Dec .1950 .no 641 – 741/12-750 top secret.

٦٧- جيفرسون، المصدر السابق، ص ٥٠.

٦٨- برقية من واشنطن على وزارة الخارجية البريطانية رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥١.

69 - Documents on Intemational affairs 1951. pp 462 . 463.

المصري، ع ١٨ أغسطس ١٩٥١، ص ١

70 - FO.371/90131 .JE1051 – 8. Stevenson .FO Cairo .April .161 .1951 no 293.

٧١- البلاغ، ع ٩١٧٨٨، ١٦ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

٧٢- البلاغ، ع ٩١٨٧٧، ١٦ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

73 - NewYork time .18 June .1951 .p.563.

74 - MOHRES EL HUSSINI . Soviet – Egyptian Relation 1945 – 1985 p.22.

75 - F.R.U.S .1951 Vol I .p.131.

76 - .

77 - Documentry History of U.S foreign policy .p 815

وقد ارتبطت بين انضمام مصر إلى التحالف الشرق الأوسط وبين الجلاء عن قناة السويس.

78 - Mohammed Abd Elwahab Nasser and American foreign policy

اشرت وكالة تاس من استبول إلى نباءات العسكرية في انقرة بين الول الاربع حول انشاء كتلة جديدة في الشرق الأدنى تنزعها تركيا وبذلك تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على المنطقة حيث ستكون خاضعة مباشرة لقيادة الاطلنطى وسيتم ضم مصر إلى هذا الحلف.

= أرشيف الخارجية، محفظة ١٤١٣، ملف ٢/١٩، تقارير صحفية

كما ذكرت الاهرام آن عمر برادى يبحث مشروعين للدفاع عن الشرق الأوسط، حلف فيفصل عن الاطلنطى يضم مصر والعرب وتركيا والدول الغربية، وحلف قيادة لشرقى البحر المتوسط (الاهرام ١٨ أكتوبر ١٩٥١ ص ١).

٧٩- جيفرسون أرنسون، المصدر السابق ص ٥٦.

٨٠- الراعي، مقدمات ثورة يوليو، ص ٤٢.

81 - F.R.U.S. 1950. Memorandum by stabler to MC Ghee 4 Dec. 1950.

82 - Mohammed Abd Elwahab .opcit p.29.

83 - Abd EL wahab . op cit p.28 .

٨٤- الكاتب، ع ٤٤، بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٩، ص ٦.

٨٥- الاهرام ع ١٩٥١/١٠/٣، ص ٢.

٨٦- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣، ملف ٢/١٩ تقرير أسبوعى رقم ١٨ للمفوضين بموسكو بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٢.

٨٧- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٤٩٧.

٨٨- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣ ملف ١/١٨ تقارير سيلية صحفية.

٨٩- نفس المصدر.

90 - Documentry History of foreign policyn .Vol Vp.815 .

٩١- الاهرام ع ١٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ١.

٩٢- مذكرات مرتضى المراغي، ص ١٣٦.

٩٣- الكاتب، ع ٢٤ يونيو ١٩٥١، ص ٢.

٩٤- روز اليوسف ع ١٢٢٣، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١، ص ١.

٩٥- برقية من السفير البريطاني على وزارة الخارجية، ملف رقم ٥٧١، بتاريخ ١٩٥١/٩/٣.

* قامت بريطانيا باستشارة الولايات المتحدة وحلفائها ودارت مفاوضات بينهم حول إلغاء مصر للمعاهدة.

96 - Campbell .Jhon . op cit . p.44

F.O371/90141 / Ankara to fo .15 Oct .1951 .NO .443 Immediate .

٩٧- برقية من السفارة البريطانية على واشنطن بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٣، هيكل، ملفات السويس.

98 - F.O371/97037 .F.Oto Ministry of Defence America Assistance .

99 - F.O 371/97005 Cairo to F.O 20Jan .1952 -no .111 .priority Confidential.

100 - F.O 371/90143 .Cairo to FO 23 Oct .1951 .no 810

FO371/90145 .Cairo to F.O .31.Oct .1951 .1 Nov .1951 no 3498.

101 - FO371/90143. Cairo to fo 24 Oct .1951 .no .82 .priority Confidentaal.

102 - Ibid .190143 .Cairo to FO25 Nov .1951 .no 1073 .secret.

١٠٣- صلاح الشاهد، المصدر السابق، ص ١٠٠

*ذكر فؤاد سراج الدين انه عندما اشار إلى مغبة هذا التصرف أجابه السفير الامريكي آن المعركة ينبغي أن لا تخرج عن حدود القناة، وارسل بذلك إلى حكومته آلتى ايدت رايه؛ صلاح الشاهد، نفس المصدر ص ٩٩.

١٠٤- برقية من السفير البريطاني في واشنطن إلى وزارة الخارجية البريطانية.

١٠٥- مذكرات إبراهيم فرج، محمد الجوادى، على مشارف الوزارة

روز اليوسف، ع ١٢٢٨، ٢٥ ديسمبر ١٩٥١، ص ٤

*كانت بريطانيا حريصة على إرسال تقارير يومية تفسيرية عن الموقف في القتال إلى واشنطن، مع تفسير أسباب ما تقوم به، كما كانت تسهل للصحفيين الأمريكيين الدخول إلى المنطقة ومقابلة القيادات العسكرية البريطانية حتى لا ينقلون الأحداث للشعب الامريكي

F.O 371/90223 .Minute of Meeting held in the Ministry of Defence on 26 Oct .1951 . Confidential.

106 - FO371/90223 .Washington to FO .24 Oct .1951 .no 3422.

Ibid .23 Oct ..1951. Confidential .

ولعل هذا يؤكد أن مصر تمثل جزءاً من خطة لحماية العالم الحر والشعوب الديمقراطية حيث أن دورها

حيوى لهذه الشعوب p.28 .op cit .Abd Elwahab

107 - F.O 371/90150 .Washington to FO ..12 Dec ..1951 .no 3844.

108 - FO371/90150 .Cairo to F.O 13Dec .1951 . no 1192 .Immediate . secret.

١٠٩- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر، ص ٣١٨.

١١٠- مذكرات إبراهيم محمد الجوادى، المصدر السابق

F.O371/90147 .Cairo to F.O .21 .Nov .1951 .no 1037 .secret ..

111 - Ibid Cairo to F.O .24 .nov .1951 .no 1072 .secret.

• كانت الولايات المتحدة تسعى إلى منع أية خطوة نحو تحقيق وحدة عربية كاملة وغن كانت شجعت على وحدة جزئية.

• ممدوح مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي، ص ٣٠.

١١٢- عبد الرؤف أحمد عمرو، العلاقات المصرية الأمريكية، ص ص ١٢٦، ١٢٧

• جاء تأييد السوفيت للصهيونية بسبب رغبتهم في استقطاب الدولة اليهودية، لذلك أعلنوا موافقتهم على قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، كما سارعوا بالاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها في العام التالي ودفعوا بموجات متلاحقة من اليهود إلى إسرائيل (الصراع الأمريكي السوفيتي ص ٩٤).

١١٣- على الدين هلال سيخرون نالانظام السياسي المصري، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ٢١٠.

١١٤- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٤١٣، ملف ١٤٢/١٣٩/٤/مكرر رقم ١/٢٠/تقارير سرية، ص ص ١، ٢.

١١٥- صلاح الشاهد، المصدر السابق.

116 - FO 371/90147 Cairo to .FO .24 .Nov .1951 .no 1072 .secret.

١١٧- جيفرسون أرنسون، المصدر السابق ص ٥٦.

١١٨- نفس المصدر، ص ٥٦.

١١٩- الرافعي، في أعقاب الثورة، ج٣، ص ص ٤٩، ٥٠.

120 - Bryson . Thomas . op cit p .180.

١٢١- أر سكين تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ترجمة عبد الفتاح البكري ص ٨٩.

١٢٢- جيفرسون أرنسون، المصدر السابق، ص ٥٨.

123 - Bryson .Thomas . op cit .p 181.

١٢٤- ارنسون، المصدر السابق، ص ٥٨.

125 - New york times .12Oct ..1951 .p.10 .

126 - New york times .11 Oct .1951 . p.1.

١٢٧- ارنسون، المصدر السابق، ص ٦٠.

١٢٨- نفس المصدر.

129 - New york times . 24 Oct . 1951 . p. 10 .

١٣٠- جورج لوتز وسكي، الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ص ٤٦٥

• نلاحظ هنا أن الولايات المتحدة كانت تحاول بكل الوسائل الممكنة حل المشكلة بطريقة سلمية
كما كانت حريصة على بقاء بريطانيا في مصر ولكن تحت مسمى منظمة الدفاع عن الشرق
الأوسط

Abd Elwahab .op cit ..p.28.

١٣١- جيفرسون أرنسون، المصدر السابق ص ٦٢.

١٣٢- أرنسون المصدر السابق، ص ٦٢.

133 - New york times .10Jan .1952 .Sec .IV.p.5 .

134 - Abd EL WAHAB . OP.CIT . 29 ..

١٣٥- أرنسون، المصدر السابق، ص ٦٤.

١٣٦- حسين هيكل، سقوط نظام، ص ٤٣٥.

١٣٧- نفس المصدر.

138 - FO 371/96871 .JE 1018 .51 -FO Minute .Allen .jan .30.1952.

١٣٩- حسين هيكل، سقوط نظام، ص ٤٣٥.

١٤٠- حسين هيكل، نفس المصدر، ص ٤٣٣، ٤٣٤.

١٤١- لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٤٩٨.

١٤٢- حسين هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٣٣، ٤٣٤.

143 - F.R.U.S .1951 .VOL I .P.242.

144 - Ibid.

١٤٥- محافظ عابدين، محفظة ٣٧٤، ملف ٢٠٣ /١٠/٧/ج٩.

١٤٦- الزمان، ع ١١ مايو ١٩٥٠، ص ٥.

١٤٧- سيرانيان، مصر ونضالها من اجل الاستقلال، ص ٢٢٠.

١٤٨- الأهرام، ع ٢١ نوفمبر ١٩٥٠، ص ٢.

١٤٩- حسين كروم، عروبة مصر، ج ٢ ص ٤٣.

١٥٠- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٢٨ /٩/١٤٣/ محفولات إدارة الهيئات الدولية.

١٥١- الأهرام، ع ٢ سبتمبر ١٩٥٠، ص ٢.

- ١٥٢- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٢٨، ملف رقم ١٠٣.
- ١٥٣- نفس المصدر، ملف ٩/١٤٣/١٣٩ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٠.
- 154 - F.O371/96971 .FO to Cairo .3 Feb .1952 .no 297 . priority top secret .
- ١٥٥- المصري، ع ٢٥ مارس ١٩٥٢، ص ٢.
- ١٥٦- عبد الرؤف عمرو، المرع السابق، ص ١٦٠
- *تقدمت الحكومة الأمريكية إلى كل من مصر وبريطانيا بحل وسط لتسوية قضية السودان حتى تنتهى المشكلة.
- البلاغ، في ١٥/٤/١٩٥١،

الفصل الثامن

الوفد والعلاقات الخارجية

منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها والحكومات المصرية المتعاقبة تحاول عبثاً أن تضع لمصر سياسة دولية محددة وخطّة تسير عليها في علاقاتها بالدول الخارجية لتحديد بمقتضاها مواقفها من المشاكل التي تعرض أمام الهيئات الدولية، ولكنها عجزت عن رسم هذه الخطّة وعن تحديد تلك السياسة المصرية.

وقد أدى هذا العجز إلى تارجح سياستها بين التأييد والمعارضة وبين سياسة الحياد. مما جعل الغرب يعتبرها معادية له وللديمقراطية التي يمثلها ومعه الولايات المتحدة^(١) وقد كان لبعض الدول أثر سياسي واقتصادي على مصر باعتبارها عناصر مؤثرة في الأحداث.

كما مثل الاتحاد السوفيتي القوة الكبرى الأخرى في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم فقد سعى إلى جذب مصر إليه بكل الأساليب والمغريات^(٢)، كما سعى إلى مد نفوذه إلى الشرق الأوسط، ولم يجد وسيلة لتحقيق ذلك إلا بالتعاطف مع آماني الشعوب والدفاع عن حقها في الاستقلال^(٣) وإظهار الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية^(٤)، وعرض تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية^(٥).

وجاءت حرب فلسطين ١٩٤٨ لتبرز قضية التعاون مع السوفيت^(*)، حيث شهدت هذه الفترة وقوف الاتحاد السوفيتي على الحياد في الصراع العربي الإسرائيلي خاصة أنه قد فشل في استقطاب الدولة اليهودية إلى جانبه بعد أن أعلنت هذه الدولة الناشئة انحيازها إلى جانب الولايات المتحدة على الرغم من اعتراف الاتحاد السوفيتي بها عقب قيامها.

ومن ثم بدأ يبحث عن بديل لذلك سعى إلى مساندة المواقف العربية أملاً في إيجاد مدخل مناسب له يمكنه من تحقيق وجود سوفيتي يوازن الوجود الغربي في المنطقة^(٧)

ولكن لما كانت سياسة الوفد تتجه نحو الحياد وتبتعد عن الصدام حتى أثناء الظروف العسكرية، ورغم أن الهيئة الوفدية ضمت لقيفاً من الراديكاليين والمتعاطفين مع اليسار إلا أن الوفد اقترب بحذر من الاتحاد السوفيتي متجنباً وصفه بالشيوعية فيها هو "فؤاد سراج الدين" قد نفى ذلك بصورة قاطعة وأشار إلى أن اليسار لا يقصد منه الشيوعية بل يقصد به المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وهذا ما كانت تلتزم به الحكومة الوفدية ذاتها^(٨).

وقد أكد "فؤاد سراج الدين" ذلك في حملة انتخابات عام ١٩٥٠ فذكر "أن خصوم الوفد يتهمونه بأنه هيئة شيوعية" فإذا كانت مبادئ الوفد في التقريب بين الطبقات ورفع الضرائب والإصلاح الداخلي مبادئ شيوعية فإنه يوافق أن يكون الوفد شيوعياً، ومعنى هذا أن الوفد كان حزباً يرحب بالأفكار التقدمية وبالتالي فهو أقرب إلى الاشتراكية المعتدلة^(٩).

وقد أعلن الوفد خلال حكومته الأخيرة الالتزام بسياسة الحياد تجاه الكتلتين اللتين أفرزتهما الحرب العالمية الثانية، ولكن لم يكن هذا ممكناً دون الالتزام بعلاقات متوازنة بين كل من الكتلتين، كما أنه لم يكن ممكناً مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية الغربية دون مساندة سوفيتية خاصة أن الاتحاد السوفيتي أيد مطالب مصر في الاستقلال تأييداً مطلقاً^(١٠).

ومن ثم ومع استمرار ضغط الحكومة الأمريكية على البلاد العربية ومحاولتها جذبها إلى صفها لتدور في فلكها، فقد أدى هذا إلى ازدياد تصميم مصر والبلاد العربية على مواقفها هذه. وقد صرح معروف الدواليبي - وزير الاقتصاد السوري - في أثناء

انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أبريل ١٩٥٠ بأن الحكومة الأمريكية تسعى إلى تهديد بقية أبناء الشعوب العربية بعد أن ساعدت إسرائيل على اغتصاب فلسطين، وتضغط اليوم على العرب ليعقدوا معاهدة صلح مع إسرائيل بحجة الدفاع عن السلام العالمي في الشرق الأوسط - وهذا بالطبع ليس بأمر حقيقي، فالخطر الحقيقي هو إسرائيل وليس الشيوعية كما تشير بذلك أمريكا. وعلى ذلك فقد طالب بعقد ميثاق عدم اعتداء بين العالم العربي والاتحاد السوفيتي حيث أنه ليست ثمة حماية خارجية للدول العربية من خطر الحرب^(١١)

وقد أثار هذا الاقتراح ردود فعل متباينة أكدت مدى الضغط الذي يتعرض له العرب من أجل إتمام عقد صلح نهائي بين دول الجامعة العربية وإسرائيل لتحقيق الاستقرار المنشود في الشرق الأوسط والوقوف صفا واحداً أمام الخطر الشيوعي.

غير أن العرب لم يقبلوا هذه الضغوط وعندما ماطلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في إمداد مصر بالأسلحة^(١٢) هددت بأنها ستلجأ إلى الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. وقد أشار إلى ذلك أحد أعضاء مجلس النواب - عبد السلام فهمي جمعة باشا رئيس مجلس النواب وهو وفدى - وذكر أننا استوردنا القمح والمواد الغذائية من روسيا مقابل القطن فلماذا لا نستورد السلاح أيضاً؟^(١٣)

وأشارت الصحافة المصرية إلى أن وزارة الخارجية المصرية تلقت تقرير أفاد أن إسرائيل تزمع التقدم بطلب لشراء أسلحة من روسيا، وأن أمريكا وبريطانيا تريدان جعل مصر عاجزة عن الدفاع عن قناة السويس حتى تجد الحجة التي تساعد على بقاء القوات البريطانية في منطقة القناة وفي الوقت نفسه ترغمها على الصلح مع إسرائيل والانضمام إلى الأحلاف العسكرية التي تعتزم أمريكا وأوروبا إقامتها^(١٤)

كذلك فعندما قررت بريطانيا منع تصدير الطائرات إلى مصر في ٩ سبتمبر ١٩٥٠ بحجة الحرب الكورية عقد وزير الخارجية المصري مؤتمراً صحفياً في

واشنطن ذكر فيه أن مصر ستطلب أسلحة من الاتحاد السوفيتي وهي لن تطلبها في الوقت الحاضر ولكن على أمريكا والغرب ألا تضطر مصر إلى هذا إذا لم يزودوا مصر بالأسلحة^(١٤)

وقد دارت أحاديث عديدة عن محادثات بين مصر وتشيكوسلوفاكيا للحصول على أسلحة وأشارت الصحف إلى خمسة ضباط إليها لإجراء اتصالات بمصانع الأسلحة وأن مصر ستشتري أسلحة مقابل القطن والقمح المصري. وكان لهذا أثر كبير على الولايات المتحدة والغرب حيث ازدادت محاولات جذب مصر إلى صفها^(١٥)

ولكن مصر التزمت سياسة الحياد، وإن كان بعد إلغاء المعاهدة تدعم الاتجاه لزيادة التبادل التجاري مع دول الكتلة الشيوعية.^(١٦)

كما أيد الاتحاد السوفيتي الكفاح المسلح في منطقة القناة وأخذ ينشر أنبائه ويشجع عليه، وجاءت رسالة من شباب الصين إلى الشباب المصري بأن ألف يد تنضم إلى أيديكم في كفاحكم البطولي.

كذلك عندما عرض على مصر المقترحات الرباعية توالى الاحتجاجات من موسكو^(١٧) وأشارت الصحف إلى أن مصر والعرب بانضمامهم إلى الحلف الغربي فهي تعلن الحرب على روسيا وذكرت روز اليوسف "كيف نساهم في القضاء على دولة لنا صالح في بقائها ونتعاون مع تشرشل وترومان"^(١٨) كما قدمت موسكو مذكرة في ٢١ نوفمبر ١٩٥١ إلى الحكومة المصرية والحكومات العربية أبدت فيها تأييدها للأمامي القومية المصرية في سبيل الاستقلال^(١٩)

وقد أدى هذا إلى ازدياد قلق الحكومة البريطانية حيث أنهالت التقارير الدبلوماسية البريطانية أثناء فترة الاضطرابات قبل اندلاع حريق القاهرة محذرة من أن الروس قدموا اقتراحات قوامها تزويد مصر بالخبراء العسكريين.

وبعد الحريق أعادت الحكومة المصرية والملك فاروق القول بأن مسئولية الحريق إنما ترجع إلى التحرك الروسي وأعمال الشغب من جانب الشيوعيين، بينما أرجعته روسيا إلى ما قامت به بريطانيا في الإسماعيلية والإثارة الإنجليز -أمريكية، وقد أشارت موسكو إلى دور السفير الأمريكي وتأثيره على فاروق^(٢٠)

وأيدت الصحافة التشيكية روسيا في أن تسلط النفوذ الأمريكي وزيادته على الملك وحكومته منذ نهاية الحرب كان السبب في اضطرابات مصر.

فقد كانت روسيا شبه متأكدة من أن فاروق انضم كلية إلى جانب الولايات المتحدة وأنه ينفر بشدة من روسيا ومن ثم فقد واصل نغمته على النشاط الشيوعي ونسب كل شغب إليه، بل إنه عاش في ذعر التهديدات الروسية حيث كان يرى أنهم أصحاب دور كبير في مساعدة اليهود في فلسطين وما يصحب ذلك من تهديد للمنطقة^(٢١). كما كان يرى أن الشيوعية هي التي ستطيح بعرشه.

وهكذا أثر الموقف السوفيتي على سير القضية المصرية حيث كانت الولايات المتحدة تدرك أن تدهور الأحوال الداخلية في مصر سيوفر المناخ الملائم لانتشار الشيوعية فيها.

ومن ثم فقد سعت إلى تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية إلى مصر من أجل مقاومة الشيوعية.

كما سعت إلى البحث عن حل للقضية المصرية لأنها وجدت أن عدم التوصل إلى حل سيهدد المصالح الغربية في المنطقة.

وهكذا يمكن اعتبار الصراع الأمريكي السوفيتي أحد العوامل الإيجابية التي كان من الممكن الاستفادة منها بدرجة أكبر في حل القضية المصرية.

أما فرنسا فقد كانت تتابع تطور الأحداث والموقف في مصر باهتمام كبير حيث أنها كانت ترى أن الأحداث في مصر تمثل أهمية بالغة لكل دول حلف

الأطلسي بصفة عامة، كما أن تزايد الاضطراب في هذه المنطقة يمثل أهمية حيوية بالنسبة لأنها بصفة خاصة، ولذلك فقد حاولت أن يكون لها دور في تطورات الأحداث في مصر ولعل هذا ما جعلها عضو رابع في التحالف المشترك وكانت فرنسا تتفق كثيراً مع الحكومة البريطانية في عدم جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة وتنادى بعدم الموافقة على إلغاء مصر للاتفاقيات المبرمة بينها وبين بريطانيا، وترى أن الموقف في الشرق الأوسط يحتاج إلى سياسة حازمة ومتماسكة كما دعت إلى سياسة تضامن جماعي بين الدول الغربية وتعهدت بالالتزام بها.^(٢٢)

ولعل التقرير الذي أرسله السفير الفرنسي في القاهرة - كوف دي مورفيل(*) يوضح الرؤية الفرنسية لتطور الأحداث في مصر خلال هذه الفترة العصبية من تاريخ مصر^(٢٣)

فقد ورد فيه أن الحوادث المتلاحقة ما هي إلا تدافع فعل ورد فعل استدعته الظروف الموجودة، وأن كل طرف من الأطراف المتنازعة لم يضع "السيناريو" الذي يوجه به خطواته المقبلة وفقاً لما تأتي به الأحداث^(٢٤)

ووفقاً لذلك كانت فرنسا بعد إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ قد أبدت استياءها واستنكارها لمسلك الحكومة المصرية^(٢٥)، وأعلنت تأييدها للموقف البريطاني في مصر على اعتبار أن الوضع القانوني لا يجيز لمصر حق الإلغاء من جانب واحد ومن منطلق أن الاحترام اللائق بالالتزامات الدولية يقتضي أن تعدل المعاهدات بين الدول بالاتفاق المشترك لا بتصرف أحد الطرفين تصرفاً خاصاً من جانبه^(٢٦)

وهنا يتضح أن فرنسا كغيرها من دول الاستعمار الغربي كانت تطالب باحترام القوانين الدولية ولكنها كانت أول من ينتهك تلك القوانين، فقد تناسلت أن بريطانيا لم تلتزم بما جاء في هذه المعاهدة سواء بالنسبة لعدد القوات في القناة أو تجاه فلسطين أو

حتى تسليح الجيش المصري - الذي امتنعت عن توريد الأسلحة له رغم أنها تقاضت أثمانها وهناك اتفاقات بينهما^(٢٧).

كذلك تناست أن ميثاق الأمم المتحدة يدعو إلى عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو حتى مجرد التهديد بها.

ومن هذا المنطلق أدانت فرنسا القرار المصري ولعل هذا يرجع في جانب منه إلى انقلاب ميزان خطط الدفاع عن الشرق الأوسط التي خطتها مع حلفائها. فقد كانت حكومات الدول الأربع تعتقد أن قبول مصر الاشتراك في النظام الدفاعي سيحل الناحية الاستراتيجية في المشكلة المصرية (٢٨)، ومن ثم فقد أدى رفض مصر للمقترحات الرباعية وإعلان إلغاء المعاهدة توجيه ضربة لهذا المخطط الاستراتيجي الهام للغرب.

ولذلك استنكرت فرنسا قرار الإلغاء وفي ١٤ أكتوبر ١٩٥١ تلقت السفارة الفرنسية في القاهرة تقريراً من مكتب المدير المقيم لشركة قناة السويس يفيد أن عدداً من موظفي الشركة تعرضوا لاستفزازات واعتداءات استوجبت قراراً منه يطالب كل العاملين في الشركة بالالتزام والحذر وأن ينتعدوا قدر الاستطاعة عن "الأحياء العربية" وعن أماكن الازدحام في بور سعيد والإسماعيلية والسويس تجنباً لأي احتكاك وحفاظاً على سلامتهم^(٢٩) على العلم بأن هناك اعتداءات وقعت على منشآت فرنسية بينها مكتب الغرفة التجارية الفرنسية في الإسماعيلية.

وقد أشار السفير الفرنسي إلى أنه في غيبة سياسة حكومية تخطط وتضبط بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فإن كل جماعة تعمل ما يحلو لها مما خلق حالة تهديد ليس له مركز يمكن التوجه إليه بخطاب أو بطلب إجراء. وقد هددت فرنسا بأنها قد تضطر اتخاذ اجراء ضد مصر وتفكر في ارسال سفينة حربية إلى القناة بحجة حماية رعاياها^(٣٠).

كما أوضح أيضا أن هناك تخطيطا بين فرنسا وإنجلترا وأمريكا لمواجهة الأحوال الطارئة في مصر وذلك من خلال تنفيذ الخطة المختصرة - القاعدة الثابتة firm base وخطة Rodeo وذلك في حالة أي تهديد قد يقع على حياة ومصالح الأجانب والأقليات في العاصمة المصرية أو لتدعيم الموقف في محافظات القناة^(٣١).

وقد صرح وزير الخارجية البريطاني بأن السفير الفرنسي قد عرض أنه في حالة ازدياد تدهور الموقف لابد أن يكون الإجراء ثلاثيا حيث أن مصالح فرنسا التجارية والمالية في مصر أكبر من مصالح بريطانيا نفسها^(٣٢).

وقد كان للسفير الفرنسي رأى بالنسبة للجنة تنسيق سياسات الشرق الأوسط وصرح بعدة توصيات بخصوص تنفيذ عملية "Rodeo" أهمها أن من الخطر تنفيذ هذه العملية في الوقت الحاضر إلا فإن تنفيذها سيؤدي إلى مأزق لا مخرج منه حيث ستفقد الدول المتحالفة تعاون الملك والحكومة مع السياسات الغربية كلها وليست البريطانية فقط. كما أن تنفيذ مثل هذه العملية يمكن أن يؤدي إلى انفجار ثورة الجيش العائد من فلسطين بكل ما تحمله من مرارة الهزيمة بالإضافة إلى آن غزو الدلتا والقاهرة يمكن أن يحول المشكلة المصرية إلى أزمة إقليمية وعالية تخرج عن حدودها بالتفاعل مع الأوضاع القائمة في فلسطين وإيران والشرق الأقصى^(٣٣).

ومن ثم فهو يوصي بقصر الإجراءات العسكرية البريطانية على منطقة القناة كأولوية أولى، لأن القاعدة البريطانية هناك يمكن أن تكون هدفا لمحاولات تخريب ولتنوع من حرب العصابات يستطيع تطوير نفسه بالتجربة

وقد وصف تصرفات السياسة المصرية بأنها غير منطقية وأنها مجرد اندفاع إلى "الانتحار" إلى حد تعبيره...^(٣٤)

وإذا ما نظرنا إلى هذا الموقف الفرنسي فسنجد أن فرنسا كانت تؤيد الوجود البريطاني تأييدا مطلقا، كما أنها تؤيد استخدام القوة ضد مصر ولكنها تطالب

بالتحالف ضدها، ولعل هذا الموقف يكون نابعا من استياء فرنسا من مساعدة مصر لدول المغرب العربي*، وإعلان النحاس أن مصر لا تبخل على الأشقاء العرب في شمال أفريقيا بأي عون مادي أو دبلوماسي^(٣٥)

كما يؤكد هذا الموقف حرص الغرب على مصالحه بأي ثمن وهو في هذه يتنازل عن كل المبادئ التي ينادى بالالتزام بها طالما أنها تتعارض مع مصالحه.

فقد ذكر السفير الفرنسي أن مصالح فرنسا التجارية في مصر أكثر من مصالح بريطانيا وبالتالي فمن حق فرنسا التدخل لحماية هذه المصالح. هذا هو الموقف السياسي بين مصر وفرنسا، فما هو الموقف الاقتصادي

هذا ما سيتم تناوله في الصفحات التالية:

فقد كانت هناك علاقات اقتصادية بين مصر وفرنسا من خلال الاتفاقات التجارية بين البلدين حيث دارت الكثير من المباحثات بين اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية والسفارة الفرنسية بالقاهرة لتجديد الاتفاقات التي سبق وعقدتها في عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩، وقد أدى هذا إلى ازدياد تشجيع تصدير المنتجات المصرية وبخاصة القطن إلى الأسواق الفرنسية وامتداد السوق المصرية بما يحتاج إليه من المنتجات الفرنسية الضرورية للاقتصاد القومي^(٣٦).

كما تم الاتفاق على تشجيع تجارة الترانزيت "المرور" في كلا من البلدين، وقد بلغت قيمة الصادرات في عام ١٩٥٠ حوالي ١٩٣٣٤ مليون فرنك وهي تمثل ستة أضعاف مجموع صادرات مصر عام ١٩٤٧، أما الواردات فكانت نسبة الزيادة فيها أقل حيث بلغت ١٦٦٣٣ مليون فرنك أي لأربعة أضعاف ما كانت عليه في سنة ١٩٤٧، وتبلغ نسبة الصادرات إلى مصر ٨، ٥٢٪ من مجموع الصادرات الفرنسية وكانت نسبة الواردات تمثل ٥٢٪^(٣٧).

ومن الملاحظ أن واردات فرنسا من مصر انحصرت في القطن على عكس صادراتها إلى مصر فقد كانت تشمل جميع ما تنتجه مصانعها، وقد زادت نسبة تصدير الصلب ومصنوعاته إلى مصر وبلغت نسبة المستورد منها عام ١٩٥٠ حوالي ٥١% من حملة الواردات المصرية في فرنسا^(٣٨).

هذا وقد ساعد نظام حرية التجارة الذي كانت تتبعه مصر نحوها الصادرات الفرنسية على انتعاش حركة هذه الصادرات وتضاعفها من سنة إلى أخرى، ومن البنود التي استجذبت في عام ١٩٥٠ بند القمح الذي تعاقدت وزارة التموين علي شراء كمية منه تبلغ ٤٠ ألف طن بقيمة ألف مليون فرنك.

كذلك وافقت مصر عند تجديد الاتفاق التجاري بينها وبين فرنسا علي تخصيص كمية قدرها عشرة آلاف طن استوردتها فرنسا فعلا.

وكانت شروط الاتفاق تتلخص في المعاملة بالمثل ومعاملة مصر طبقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وتصدير البضائع الأساسية لمصر في حدود مبلغ ١٤ مليون جنيه، ورخص الاستيراد لفرنسا عن المنتجات المصرية المتنوعة واخيراً رفع الاعتمادات المخصصة للسياحة^(٣٩).

وهكذا رغم اختلاف المواقف السياسية بين فرنسا ومصر، إلا أنه وجدت علاقات اقتصادية بين البلدين.

من الأحداث التي أثرت أيضا علي أوضاع مصر السياسية خلال هذه الفترة ما حدث في إيران عندما قام رئيس وزراء إيران د. محمد مصدق بتأميم البترول الإيراني، وبالطبع كان هذا الموقف ضد سياسة بريطانيا، كما أكد عجز وضعف بريطانيا عن اتخاذ أي خطوة إيجابية يحفظ لها هيبتها^(٤٠)، كما أكد عجزها أمام الولايات المتحدة التي أيدت مصدق في البداية (*) وأيدت حق إيران في تأميم النفط، بل وساعدته على مقاومة الضغوط البريطانية فرفضت مساعدتها لإيران من أقل من

مليون دولار قبل التأميم إلى ثلاثة وعشرين مليوناً وأربعمئة ألف بعده كما منعت بريطانيا من توجيه ضربة إلى إيران بل أنها هددت بالوقوف ضدها وشراء النفط الإيراني وغير ذلك من أساليب الضغط^(١١)، ولما كانت الحكومة البريطانية أضعف من أن تقاوم ضغوط الولايات المتحدة فقد رضخت لما طلبته منها ولكن كان لهذا الحدث أثر آخر على الأحداث في مصر، فقد كان النحاس أسبق السياسيين في العالم إلى تأييد مصدق في إجراءاته الإصلاحية في إيران، فأعلنت مصر أنها لن تسمح بمرور ناقلات القوات البريطانية في قناة السويس إذا كانت متجهة لمهاجمة إيران^(١٢).

كما صرح مسئول بوزارة الخارجية المصرية أن الحكومة المصرية تجرى دراسات حول الموقف الذي ستتخذه إذا ما طلبت بريطانيا استخدام قواعدها في قناة السويس ضد إيران إذا ما قررت مهاجمتها طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦.

بل بالغ التصريح وهدد بأن مصر ستعتبر المعاهدة ملغاة من جانب مصر وبالتالي فليس لبريطانيا أي حق قانوني في المرور عبرها، وأنها إذا خرقت ذلك فإنه سيعد من عملاً أعمال القوة التي تهدد الأمن والسلام العالمي.

ويشير إبراهيم فرج إلى أن تهديدات الحكومة المصرية لبريطانيا كانت جادة^(١٣) بل إن مصر بدت بمظهر المتحدى وهذا ما أتضح من تصريحات النحاس التي انتشرت في كل أنحاء العالم حين أعلن "لقد أعلننا وتحدينا علناً أننا سنمنع بالقوة مرور أية سفينة حربية في قناة السويس إذا كانت متجهة إلى إيران لمهاجمتها"^(١٤).

ولعل هذا الموقف المصري يرجع إلى أن مصر كانت لا تريد تحطيم سياسة الحياد التي رسمتها واتبعتها والتي لقيت تأييداً شعباً كبيراً، أو لربما كانت لطبيعة الوفد المؤثرة على العالم العربي حينذاك حيث كان لا يريد أن يكون طرفاً أو شريكاً في أي عمل معاد لأي شعب من الشعوب لحساب قوة استعمارية.

فقد حاول صلاح الدين استغلال ذلك لصالح القضية المصرية ولكن كان هذا مستحيلا لعدة أسباب أهمها:

- أن بريطانيا كانت لا تستطيع التنازل عن امتياز إستراتيجي لديها إلا إذا كانت واثقة أنها غير قادرة على مقاومة المصريين أو ستحصل على مقابل مناسب وبالطبع كانت بريطانيا تدرك أن الجبهة التي تتفاوض معها لم تعد بالقوة السابقة، كما أن مجمل الأحوال في مصر كان مترديا بالإضافة إلى تيارات المعارضة التي أخذت تتدافع في الواقع السياسي المصري.

- كذلك فإن بريطانيا كانت داخلية في تحديات في منطقة الخليج بعدما حدث في إيران ومن ثم فلا تستطيع أن تقبل بتنازلات عند منطقة السويس.

أيضا أدرك د. محمد صلاح الدين، أن الضعف الذي تشعر به بريطانيا بعد الأزمة الإيرانية سيجعلها تبدو أكثر عنفاً حتى تخفى هذا الضعف

- كذلك أن بريطانيا كانت تواجه ضغوطاً أمريكية - إمبراطورية تطلب وراثتها في حياتها وهذا ما حدث في إيران، وقد يحدث في مصر ومن ثم فقد أرادت تفويت الفرصة على مصر ولعل هذا ما أشار إليه ستيفنسون - السفير البريطاني أثناء مفاوضاته مع د. محمد صلاح الدين بأن منطقة قناة السويس لا يمكن تركها فراغا أمنيا ومن ثم فإن كان على القوات البريطانية أن ترحل فإن نظاما للدفاع المشترك لا بد أن يحل محلها. وهكذا أسقط في يده، فبدلاً من أن تطلب الولايات المتحدة من بريطانيا الجلاء عن مصر، فوجئ بأنها تعرض على مصر معاهدة للدفاع المشترك على أساس حلف إقليمي يضم باكستان وتركيا ولا حقا تكون معهم إسرائيل.

ولعل هذا كان أول دخول أمريكي ظاهر وعلمي على حلبة السياسة

ورغم ذلك فقد رأى الإنجليز أن موقف مصدق بإيران وعجزها إزاءه قد شجع الوفد ضد بريطانيا حيث أنه بعد تأكيد الحكومة الوفدية من عقم المفاوضات وعدم جدوى التوصل إلى تحقيق المطالب المصرية، فقد اتخذت مصر المثل الإيراني قررت إلغاء المعاهدة لتضغط على الحكومة البريطانية حتى تجلو قواتها من منطقة القناة. ومن هذا المنطق تشددت بريطانيا إزاء الأحداث المتفجرة في مصر وقاعدتها في قناة السويس^(٤٦)

وقد كان هذا الحدث الإيراني سببا في ازدياد قلق بريطانيا بل وأمريكا أيضا من أن تحذو الشعوب الأخرى حذو إيران وخصوصاً مصر التي بدأت تشير إلى إمكانية تأميم قناة السويس^(٤٧)، بل أن الملك فاروق وصف د. محمد صلاح الدين للسفير الأمريكي بأنه "مصدق"، آخر وفي هذا ما يؤكد موقف مصر تجاه بريطانيا.

وقد كانت البرقيات المتبادلة بين القائم بالأعمال البريطاني بواشنطن وحكومته كثيرا ما تعبر عن قلق الحكومة الأمريكية إزاء الأحداث في مصر، وأهم كانوا يعتقدون دائما المقارنات بين الموقف في إيران والتطورات المحتملة في مصر. ويطلبون الحرص على اتخاذ وسائل "ملطفة" إزاء المصريين وذلك بسبب ما يشعرون به إزاء حالة الضجر العامة السائدة بين الشعب والسياسيين في مصر لما يعتبرونه أوضاعاً غير مرضية وبسبب التماثل بين تأميم البترول في إيران وتأميم القواعد في مصر.

وتلتمس الولايات المتحدة اجتناب نشوء موقف قد يؤدي إلى المزيد من التوتر القائم بالفعل في الشرق الأدنى والأوسط^(٤٨).

وكانت إيران قد أعلنت في ١١ يولييه ١٩٥١ سحب اعترافها بإسرائيل كدولة، وأشار إبراهيم فرج إلى أن النحاس لم يطلب من مصدق قطع العلاقات بإسرائيل بصورة مباشرة ولكن مصدق صرح " نريد أن نسير في خط سياسي واحد وأن الدول الإسلامية يجب أن تتضامن في وجه الصهيونية، كما زار د. مصدق مصر

ورحب به النحاس ترحيباً كبيراً، وقبل أن يغادر مصر تم إعداد معاهدة بين مصر وإيران - أعدها د. وحيد رافت - وتم توقيعها قبل مغادرة مصدق مصر يوم واحد^(٤٩).

كذلك أعلنت إيران تشجيعها وتأييدها لمصر عندما ألغيت المعاهدة وأيدت كفاحها المسلح وقد قامت المظاهرات في طهران تؤيد الموقف المصري.

وهكذا ظهر التلاحم بين مصر وجيرانها من الشعوب الإسلامية لتؤكد أنها جزء من هذا العالم الذي يحاول الاستعمار جاهداً أن يعزلها عنه.

ويتناول الجزء اللاحق من هذه الدراسة العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم خلال الفترة وإلى أي مدى ساهمت هذه العلاقات في التأثير على أوضاع مصر الخارجية.

ونبدأ بدول الكتلة الشرقية^(*)، والتي تتمثل نظمها الاقتصادية في هيمنة الدولة عن طريق المنظمات الحكومية المختلفة على كافة نواحي الاقتصاد القومي وخضوع الإنتاج والاستهلاك لسيطرة الحكومة المطلقة، والحكومة في الدول الشيوعية تحتكر التجارة الخارجية تصديراً أو استيراداً في ضوء مصلحة الدولة العليا وبالكميات والأسعار التي تكفل تنفيذ تلك السياسة بصرف النظر عن الاعتبارات الاقتصادية التجارية البحتة التي قوامها العرض والطلب.

وترتبط دول الكتلة الشرقية باتفاقيات تجعل شئونها الاقتصادية خاضعة خضوعاً تاماً للسياسة العليا التي يعينها الاتحاد السوفيتي^(٥٠).

وهذه الأنظمة رغم اختلافها مع مصر إلا أن المصلحة العامة أصبحت تقتضي بحث العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكتلة الشرقية حتى يتبين مدى ما كانت تستطيع مصر الاستفادة به من تعزيز علاقاتها الاقتصادية معها في الظروف التي كانت تمر بها البلاد.

كذلك أدى فشل المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا إلى احتمال تخرج العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبالتالي فمن الضروري تكوين لجنة لدراسة علاقات مصر الاقتصادية بدول الكتلة الشرقية في حالة عدم التعاون بين مصر وبريطانيا، وذلك حتى لا تقع البلاد في مأزق التعامل مع دولة واحدة.

وقد خشيت اللجنة من أن يؤثر قرارها على تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والكتلة الشرقية في جو المفاوضات لذلك تم إحالة الموضوع برمته إلى الخارجية لبحثه من الناحية السياسية، ولكن عندما انقطعت المفاوضات وتم إلغاء المعاهدة فقد أصبح في استطاعة اللجنة اتخاذ خطوات إيجابية نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكتلة الشرقية^(٥١).

فبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت التجارة مفتوحة بين مصر والاتحاد السوفيتي وأن عقد معاهدة تجارية بينهما يفيد في الحصول على ما كانت تحتاجه السوق المصرية ويذلل عقبات المقايضة. وقد وافقت اللجنة الاقتصادية على عقد اتفاق تجارى بين البلدين وتعزيز العلاقات التجارية القائمة مع بلاد الكتلة الشرقية وتكليف إدارة الشئون الاقتصادية والتجارة الخارجية بوزارة الخارجية بالاتصال مع مصلحة التجارة والاقتصاد الدولي بوزارة الاقتصاد الوطني ببحث العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا وعرض النتيجة على اللجنة العامة.

وقد لوحظ أن التجارة رغم أنها مفتوحة بين البلدين إلا أنه لا توجد معاهدة تجارية بين البلدين، رغم أنه كان من الأجدر عقد اتفاقات مع الاتحاد السوفيتي قبل عقدها مع دول تعتبر في حكم التابعة للاتحاد السوفيتي، وبصرف النظر عما سيعود على القطر المصري من مزايا فإن الاتحاد السوفيتي يرتبط مع كثير من الدول باتفاقات تجارية تضمن لها أولوية الحصول على حاجتها من المنتجات السوفيتية خاصة وأن الاقتصاد السوفيتي اقتصاد موجه^(٥٢). وبالتالي سيتيح لمصر الفرصة لاستيراد الكثير مما تحتاج إليه من الأسواق السوفيتية من المواد الأولية وبعض السلع الإنتاجية

والاستهلاكية وربما الأسلحة. مما سترتب عليه التغلب على الصعوبات النقدية الناتجة عن هذا التبادل، إذ أن الفائض سيكون قليلاً لا يصعب على الاتحاد السوفيتي سداذه بالنقد الأجنبي^(٥٣).

وكذا أعدت مذكرة بشأن مشروع عقد الاتفاق التجاري مع الاتحاد السوفيتي أوضح من خلال البيانات أن احتياجات الحكومة المصرية باستثناء الحربية والبحرية تقدر بحوالي ٩٧ مليون جنيه في حين أن احتياجات مصر من دول العالم أجمع تقدر ب ٢١٢,٦٨٢,٠٠٠ جنيه وهذا يعني أن نسبة كبيرة من احتياجات السوق المصرية يمكن سدها من الواردات السوفيتية التي قدرت بنسبة ٣٨% من قيمة واردات مصر عامة^(٥٤).

وقد نشرت المصري عن عقد اتفاقيات تجارية مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وأن مصر استغنت عن الأسواق الإنجليزية والدول المتحالفة معها. وقد أثار هذا الرأي الموقف ألا نجلو -أمريكي وزاد التوتر عندما نشرت المصري أخباراً عن اتصال الحكومة بروسيا لاستيراد الأسلحة والعتاد الحربي^(٥٥).

هذا وقد بلغت قيمة صادرات مصر إلى الاتحاد السوفيتي من القطن عام ١٩٥٠ حوالي ٨٧,٨٥,١٤٥ جنيه وهذه القيمة زادت عن عام ١٩٤٩ التي بلغت ٣,٦٩١,٧١٠ مما يؤكد ازدياد الحركة التجارية.

أما قيمة ما تم استيراده من سلع من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٠ فقد بلغ ٥,٨٦٤,٦٠٠ بما يقرب من ٢,٨% من إجمالي الواردات^(٥٦).

وهكذا نشطت الاتفاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفيتي ويلاحظ أن الأسلحة لم يكن لها مكان في الاتفاقات وهذا يعكس أن المصالح الدولية كانت الأهم في العلاقات بين الدول الكبرى فقد كان أهم ما تستورده مصر القمح وأحياناً الذرة والأخشاب. ولكن استيراد الأسلحة كان يخضع لقيود مختلفة^(٥٧).

وأيضاً من دول الكتلة الشيوعية التي قامت بينها وبين مصر علاقات اقتصادية بلغاريا: وقد كانت العلاقات على نطاق ضيق، وكانت الحكومة المصرية تأمل أن يصرح الاتحاد السوفيتي لها بكميات من منتجاتها تتصرف فيها مباشرة مع مصر ولكن رغم المحاولات العديدة لإنعاش العلاقات التجارية بين البلدين إلا أن المساعي لم تثمر النتائج المرجوة، فقد هبطت الواردات البلغارية إلى مصر من ٤٧٢ ألف جنيه عام ١٩٤٨ إلى ٢٨٨ جنيه عام ١٩٤٩ إلى ٦٦ ألف جنيه عام ١٩٥٠، وأيضاً انهارت الصادرات حيث بلغت عام ١٩٥٠ ١٠٠٠ جنيه بعد أن كانت ١٠٦ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ ٢٠٩ ألف عام ١٩٤٨^(٥٨)، ولعل ذلك يرجع إلى سيطرة الاتحاد السوفيتي على اقتصاد هذه الدولة

كذلك ارتبطت مصر باتفاقيات تجارية مع بولونيا وقد أذنت الحكومة المصرية للحكومة البولونية بموجب اتفاق الدفع- بأن يكون لها رصيد مدين في الحساب البولوني لدى البنك الأهلي المصري لا يزيد عن ٣٥٠ ألف جنيه وهذا شجع بولونيا على استيراد القطن المصري.

وقد ألحقت بالاتفاق قائمة بالسلع البولونية التي تسمح بولونيا بتصديرها إلى مصر، أما الصادرات المصرية فقد كان في طبيعتها القطن والفوسفات والإسفنج وغيرها. وكان الميزان التجارى في مصلحة مصر إلى حد كبير نظراً لمزاومة مصنوعات الدول الأخرى في الأسواق المصرية للسلع البولونية^(٥٩)

ويعكس الجدول التالي قيمة الواردات والصادرات بين مصر وبولونيا من

١٩٤٩ إلى ١٩٥١

| ١٩٥١ | ١٩٥٠ | ١٩٤٩ | القيمة بالجنيه المصري |
|---------|---------|-----------|-----------------------|
| ٤٩٥ ٧٦٢ | ٤٦٥ ٠٠٠ | ٢٦٤. ٧٠٩ | قيمة الواردات |
| ١٢٠ ٧٤٠ | ٩٦٩ ٠٠٠ | ٣ ٣٥٣ ٩٦٩ | قيمة الصادرات |

ونلاحظ أن قيمة الصادرات قلت في عام ١٩٥٠ عنها في عام ١٩٤٩ ثم ما لبثت أن ارتفعت عام ١٩٥١، بينما صعد الوارد عام ١٩٥١ وكان ذلك بسبب تعدد الأصناف المستوردة وأهمها الأخشاب والمصنوعات الزجاجية والمواد الكيماوية^(٦١) كما تم تجديد الاتفاق التجاري بين مصر وبولونيا بحيث يمكن الاستفادة بما لدى بولونيا من منتجات تحتاج إليها الحكومة المصرية كالفحم وقطع الغيار للسكك الحديدية.^(٦٢)

وكذلك تشجيع التجار المصريين على الشراء من بولونيا حتى يتسنى لها زيادة مشترواتها من الأقطان المصرية التي هي في أشد الحاجة إليها خاصة أن صادرات مصر من القطن عام ١٩٥٠ كانت لا شيء بينما بلغت عام ١٩٤٩ ما يقدر قيمته بمبلغ ٣٥٣ ٩٦٩ ثم فإن ذلك كان يسبب ميلاً كبيراً في صالح مصر يتعذر معه على بولونيا الدفع مما يشل حركة التجارة بين البلدين.

أما الجمر فقد عقدت مصر اتفاقاً تجارياً معها في ٢٤ فبراير ١٩٤٩ وتم تجديده مرتين، وقد نجح الاتفاق في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين حيث دلت الإحصاءات على زيادة قيمة الواردات والصادرات بين البلدين.

ويعكس الجدول التالي التقدم في قيمة الواردات خلال السنوات من ١٩٥٠ - ٤٨

| ١٩٥٠ | ١٩٤٩ | ١٩٤٨ | |
|--------------------------|--------|--------|--------------------------------|
| ١٠٢٥١٧٣٧ ^(٦٣) | ٢٦٠٦٧٠ | ٥٨٧٧١٣ | قيمة الواردات المصرية من الجمر |

وبذلك تكون قيمة الوارد من الجمر عام ١٩٥٠ زاد عما كانت عليه عام

١٩٤٩ بنسبة ٨٦ ٪، وكذلك زادت قيمة الصادرات عام ١٩٥١.

وقد وافقت الحكومة المصرية على أن يكون رصيد حساب المتحصلات لدينا بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه لحساب الجمر وكان هذا تشجيعاً لحركة التجارة بين البلدين^(٦٣).

وأبدت الحكومة انجerie استعدادها لزيادة مشترياتها من القطن المصري وأيضاً تنمية المبادلات التجارية، كما دعت مصر إلى إرسال بعثة تجارية مصرية للمباحثة في زيادة وتنمية المبادلات التجارية، والأكثر من ذلك أن حكومة انجر أبدت استعدادها لتزويد مصر بما قد تحتاج إليه من أسلحة. وعندما اعترضت بريطانيا ذكرت لها أن الحكومة البريطانية تقف في وجهها على حين ترسل الكثير من إنتاجها العسكري إلى إسرائيل وإلى حيث تريد. واقترحت أن يمتد الاتفاق التجاري فيشمل السودان وبالتالي يكون عنوان الاتفاق "اتفاق بين مصر والسودان من جانب وانجر من جانب آخر وبذلك يكون هذا اعترافاً دولياً رسمياً بوحدة وادي النيل".^(٦٤)

وقد أوصى القائم بالأعمال المصري بانجر - على فهمي العمروسي - بزيادة قيمة رصيد المتحصلات المدين من ٣٥٠ ألف جنيه إلى نصف مليون جنيه لأن ذلك يساعد على زيادة شراء انجر من القطن المصري، وبالفعل زادت قيمة صادرات مصر من القطن عام ١٩٥٠ بما يقدر ب٧٣٣ ١١٠١^(٦٥) وهكذا أصبح لمصر أسواقاً مع دول الكتلة الشرقية، ولم تعد تعتمد على الدولة الواحدة.

ومن الدول الشيوعية الأخرى التي عقدت مصر معها اتفاقات تجارية أيضاً تشيكوسلوفاكيا حيث عقد اتفاق تجارى واتفاق للدفع بين مصر وتشيكوسلوفاكيا في ٢٤ أكتوبر ١٩٥١. وتعتبر تشيكوسلوفاكيا من أعظم دول أوروبا الصناعية وخصوصاً صناعة الأسلحة. ومنه ثم فقد احتوت قائمة الصادرات التشيكية الكثير من المنتجات

وقد منحت الحكومة المصرية لتشيكوسلوفاكيا اعتماداً قيمته مليون جنيه تيسيراً لحصولها على حاجتها من القطن المصري^(٦٦).

ويذكر الاتفاق أنه قد أُلحق بالاتفاقيتين بروتوكولا سرىا نص على "استيراد مصر للأسلحة، وتفضيل السفن المصرية في شحن التجارة بين البلدين وكذلك تفضيل المصريين عند تعيين مندوبي الوكالات التجارية التشيكية.

وثمة ملاحظة حيث أنه عندما نشرت الصحف أخباراً عن محادثات مصرية تشيكية للحصول على السلاح، نفى القائم بأعمال المفوضية التشيكية في القاهرة د. فلاديمير هيلموت ذلك وأدلى بتصريح أكد فيه عدم طلب مصر أسلحة من بلاده^(٦٧)، وذكر أن المصانع في بلاده مشغولة بإنتاج المواد اللازمة لأعمال التعمير السلمي.

ولكن عادت الأهرام ونشرت بتاريخ ٦ يونيو ١٩٥١ عن إجراء اتصالات مصرية بمصانع الأسلحة في تشيكوسلوفاكيا، وإذا كان هذا قبل عقد الاتفاق فإنه يكون صحيحاً حيث أن الاتفاق الذي تضمن بروتوكولا سرىا لاستيراد الأسلحة كان في أكتوبر ١٩٥١^(٦٨) وقد سبق ذلك تصريح لعبد السلام فهمي جمعة رئيس مجلس النواب وهو عضو - وفدى - بارز لجريدة المصري بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥١ بأنه لا تمنع شراء الأسلحة من أي دولة

كما جاء رد النحاس على سؤال ضمن حوار أجرته معه صحيفة سويسرية يعطى نفس الإيماء بأنه بالفعل كانت هناك صفقة أسلحة سرية مع تشيكوسلوفاكيا، حيث انه أشار إلى اعتزام الحكومة المصرية على تجهيز الجيش بالأسلحة من أي مكان - رغم انه لم يحدد دولة بعينها^(٦٩)، وقد أثار ذلك غضب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما رومانيا فلم يكن هناك ثمة تعامل كبير معها وكانت مصر تنتظر حضور وفد روماني إلى مصر للاتفاق معه على عقد اتفاقات تجارية^(٧٠).

ويبدو من استقراء علاقات مصر الاقتصادية بتلك الدول أن أهم ما كان يحول دون توسيع التجارة معها يرجع إلى عدة عوامل هي :

أولاً: افتقار حكومات تلك الدول إلى النقد الدولي الحر - حيث أن علاقاتها التجارية مع بريطانيا والولايات المتحدة كانت لا تتيح لها فائضا يمكنها من الشراء بالنقد من مصر على نطاق واسع

ثانياً: ضعف صادراتها إلى مصر لضعف إقبال السوق المصرية على منتجاتها، ولذلك كانت دول الكتلة الشرقية تحاول دائماً التعرف على مدى استعداد مصر لعقد اتفاق تجارى مع الاتحاد السوفيتي أو غيره لتيسير التبادل التجارى بين البلدين والإفادة من الطاقة الصناعية الروسية، وتصريف كميات كبيرة من القطن مع التغلب على الصعوبات النقدية - علماً بأن الروبل الروسي كان عملة داخلية غير متعامل بها دولياً^(٧١).

ويلاحظ أن الواردات كانت تقل رغم أن بلاد الكتلة الشرقية كانت تنتج كثيراً من السلع الزراعية والصناعية التي يمكن أن تسد حاجة مصر من الحبوب خصوصاً من الاتحاد السوفيتي ورومانيا

ومن الواردات التي قل تصديرها إلى مصر من دول الكتلة الشرقية البترول من رومانيا بسبب حاجة الاتحاد السوفيتي له، والفحم بسبب استخدام المازوت المنتج محلياً والمنتجات الصناعية بسبب مشروعات السنوات الخمس لتصنيع الكتلة الشرقية.

أما الأسلحة فقد كان يمكن استيرادها ولكن ذلك كان يتوقف على الاتصال السياسي بين الحكومة المصرية وحكومات تلك الدول^(٧٢).

ونلاحظ هنا أن الظروف السياسية الدولية تركت أثرها على العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأخرى.

كما أن توريد الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط كان مقيداً خوفاً من استغلاله ضد إسرائيل ورغبة في الاحتفاظ بمركز القوة المسيطرة على العالم العربي وحتى يظل في حاجة دائمة إلى الغرب والدول الكبرى للدفاع عنه.

وهناك أيضاً علاقات اقتصادية وسياسية قامت بين مصر وبعض الدول الآسيوية مثل الهند وباكستان واليابان وغيرها.

ففي مايو ١٩٥٠ بدأت باكستان تتحرك لإنشاء حلف إسلامي لمقاومة الشيوعية تحت زعامة مصر لما لها من مكان الصدارة في العالم الإسلامي إلا أن مصطفى النحاس تمسك بالموقف الحيادي بين الكتلتين^(٧٣).

وورد ذلك في برقية بعث بها القائم بأعمال السفارة المصرية في باكستان إلى وزارة الخارجية، وفي محاولة أخرى من تحركات باكستان في اتجاه الأحلاف قام وزير خارجية باكستان "ظفر الله خان" باقتراح توسيع نطاق مشروع الضمان الجماعي ليضم الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان ولأن هذه المقترحات لم تخرج في معناها عن فكرة المقترحات الرباعية إلا في الشكل فقط فقد رفضتها مصر. حيث أن تركيا كانت عضواً في حلف الأطلسي و بالتالي فالحلف المقترح سيكون مرتبطاً به^(٧٤).

وعندما حاولت باكستان الوساطة في النزاع بين مصر وبريطانيا عارض النحاس ورد بعنف "أن الحكومة لا توسط أحداً لحل قضيتها ولن تترشح عن موقفها الحيادي^(٧٥)".

ولكن هذا الموقف السياسي لم يمنع من قيام علاقات تجارية بين البلدين، فقد تم عقد اتفاق تجاري بين مصر وباكستان حول أهم الصادرات والواردات^(٧٦).

وكان الهدف توسيع العلاقات التجارية الجديدة بين البلدين وتيسيرها، وقد اتفق على تجديد الاتفاق التجارى المعقود في ٤٩-١٩٥٠ وأن تبدأ مدة سريان الاتفاقية الجديدة من أول يولييه ١٩٥٠ وحتى ٣٠ يونيو ١٩٥١^(٧٧).

وبين الجدول التالي قيمة الصادرات والواردات بين مصر وباكستان عام ١٩٥٠

| السنة | الواردات | الصادرات |
|-------|----------|---------------------------|
| ١٩٥٠ | ١٥٢ ٠٠٠ | ١ ٣٦٨ ١٥٨ ^(٧٨) |

أما الهند فقد كانت العلاقات بين مصر والهند علاقات ودية إلى حد ما وقد قامت علاقات تجارية بين البلدين حيث وافق مجلس الوزراء في جلسته ٢٥ فبراير ١٩٥١ على مشروع الاتفاق التجارى الجديد بين البلدين، وهو المشروع الذي اقترحتة الحكومة الهندية وقدمته إلى السفارة الملكية بنيودلهى ووافق سفير مصر على بعض التعديلات التي لا تمس جوهر الاتفاق، وتم التوقيع بالفعل في ١٦ مارس ١٩٥١^(٧٩)

ويوضح الجدول التالي بيان بقيمة ما استوردته الهند شهريا من مصر في مدة سريان الاتفاقية التجارية بينهما ١٩٥٠ وقيمة الزيادة عن الصادرات حسب ما أذاعته الحكومة الهندية

| ١٩٤٩ | يولية | أغسطس | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|-----------------|-------|--------|--------|--------|--------|-------------------|
| الواردات | ٤٦٢ | ٣٢٤ | ١١٣ | ٣٦٢ | ٤٢٧ | ٣١٠ |
| الميزان التجاري | ٤١٥ | ٢٦٣ | ٥٤ | ٣١٥ | ٣١١ | ١٣٣ |
| الصادرات | ٤٧ | ٦١ | ٥٩ | ٤٧ | ١١٦ | ١٧٧ |
| ١٩٥٠ | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيه |
| لواردات | ٣١٥ | ٢٠٨ | ٢٦٤ | ٥٠٧ | ٢٢٧ | ٢٢٠ |
| الميزان التجاري | ٢٠٤ | ١١٢ | ١٩٩ | ٤٥٢ | ١٨٨ | ١٩٠ |
| الصادرات | ١١١ | ٩٦ | ٤٧ | ٥٥ | ٣٩ | ٣٠ ^(١) |

نلاحظ من المقارنة بين الجدولين أن نسبة الواردات قلت عام ١٩٥٠ عنها عام ١٩٤٩ في بعض الشهور، وزادت في شهور أخرى، أما الميزان التجاري فقد كان معتدلاً، فقد زاد في ثلاثة شهور وقل في ثلاثة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات.

ومما يؤكد ثقة الهند وباكستان في مصر أن النحاس عندما أراد التوسط بين البلدين لإلغاء الخلافات بينهما لم يبدأ اعتراضاً، فقد كان النحاس يتمتع بثقة من الجانبين، ففي الهند كان حزب المؤتمر الهندي يسير في حكمه على نهج حزب الوفد المصري، وقد دعا النحاس وزراء الدولتين وقابلهما (٨٠).

كذلك أقامت مصر خلال الفترة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اليابان، ففي محاولة لإعادة التمثيل السياسي بين مصر واليابان صدر بيان مشترك يؤكد أهمية العلاقات القائمة بين مصر واليابان، والرغبة في توثيق أواصر الصداقة بينهما، كما أوضح أن الحكومة المصرية واليابانية قررت تبادل ممثلين عن البلدين، وتقرر تعيين وزير مفوض في كل من طوكيو والقاهرة يمثل البلدين.

كذلك وقعت الحكومة المصرية في ٨ ديسمبر ١٩٥١ معاهدة صلح مع اليابان.

أيضاً كانت مصر حريصة على فتح أسواق يابانية أمام المنتجات المصرية، لذلك عملت على إنشاء وكالة مصرية باليابان على غرار الوكالة اليابانية بالقاهرة، وذلك للتمهيد لتصفية العلاقات بين مصر واليابان. (٨١)

كما أقيمت كذلك علاقات تجارية بين مصر وبعض الدول الأوروبية، وإن كانت ضيقة إلى حد ما، فهي مثلاً في ألمانيا لم تتسع بالشكل الكافي ولعل ذلك يعزى إلى القيود المفروضة على صادرات وواردات ألمانيا إلى مصر، حيث آن السلع المصرية كانت تخضع لنظام التراخيص (٨٢).

وكذلك السياسة التي كانت تسير عليها السلطات الألمانية في الإعلان عن الحصص المطلوب استيرادها وفتح الاعتمادات للراغبين في الشراء •
كما كانت هناك أيضا طريقة تقسيم حصص السلع التي تقرر الحكومة الألمانية استيرادها حيث توزعها على أكبر عدد من المستوردين، الأمر الذي تنجم عنه تفتيت الحصة بما لا يغرى المستورد على الشراء •

وأخيراً امتناع الحكومة الألمانية عن الترخيص باستيراد بعض السلع، إما بحجة كفاية إنتاجها المحلي ، أو بحجة اضطرارها لاستيراد هذه السلع من بعض البلاد الأخرى، كما تمتنع أحيانا عن تصدير بعض السلع التي تحتاجها مصر^(٨٣) ورغم هذه الصعوبات إلا أنه قد تمت موافقة مجلس الوزراء على تجديد الاتفاق التجارى بين مصر والمانيا ١٩٥٠، وذلك بشروط منها قبول مصر تأجيل المطالبة بسداد الرصيد المستحق لها في ٣٠ يونيو ١٩٥٠ بالدولارات الأمريكية الحرة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٠، وأن تكف ألمانيا عن استيراد السلع المصرية عن طريق دولة ثالثة •

ومن خلال استعراض تطور حركة إستيراد القطن المصري في ألمانيا تبين أن مشترائنا من الأقطان المصرية لم تبلغ المدى المأمول على الرغم من أن الحكومة المصرية قد يسرت على المستوردين الألمان شروط الاستيراد •

فقد بلغ جملة ما اشترته ألمانيا من الأقطان المصرية من أول يناير حتى نهاية ديسمبر ما لا يتجاوز ١٠٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما قدرَ الأنفاق بما قيمته نحو ٢٥ مليوناً من الجنيهات^(٨٤)

ويعكس الجدول التالي واردات ألمانيا من الأقطان بالطن من عام ١٩٤٨ حتى

١٩٥٢

| ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|------|-------|-------|-------|-----------------------|
| ٦٠٠١ | ١٠٩٧٧ | ١٥٩١٣ | ١٢٢١٩ | ٢٢٣٧٢ ^(٨٥) |

ومن هذه الإحصاءات يتضح قلة الكمية التي تستوردها ألمانيا من القطن المصري بالنسبة للكميات التي كانت تستوردها قبل الحرب .

وتوضح الإحصاءات كذلك أن ألمانيا كانت تستورد القطن من دول أخرى غير مصر وأن نسبة استهلاك الأقطان المصرية في ألمانيا إلى أقطان البلاد الأخرى لا تزال دون المعدل بالنسبة للبلدان الأوروبية، ويوضح الجدول التالي هذه النسبة على مدى ثلاث سنوات ١٩٥٠-١٩٥٢

| السنة | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|--------|------|------|----------------|
| النسبة | ٧٤ | ٥٦% | ٢٧ ١٠ ٥٠% (٨٦) |

كذلك عقدت اتفاقات تجارية بين مصر وألمانيا، كما أبدت السلطات الألمانية رغبتها في استيراد بعض المحاصيل السودانية ولكن نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية خاصة من الناحية السياسية خصوصا بالنسبة لموقف إنجلترا إزاء مشكلة السودان ولذلك تم الاتفاق على أن يكون تزويد ألمانيا بمحاصيلها من محاصيل السودان عن طريق بعض التجار المصريين بالسودان^(٨٧).

وقد حاولت الحكومة المصرية إزالة العقبات بينها وبين ألمانيا حتى تزداد وتتسع حركة المعاملات التجارية، وبالفعل دارت مفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومة ألمانيا الغربية نتج عنها اتفاق تجارى جديد في أول يولييه لمدة سنة قابلة للتجديد.

ورغم ذلك كانت ألمانيا كثيراً ما تضع العقبات أمام التبادل التجاري وقد اتضح ذلك من خلال المكاتبات والمراسلات التي تم تحريرها سنة ١٩٥٢ التي تعكس مدى التعنت من جانب السلطات الألمانية وإصرارها على إقامة العراقيل أمام صادرات مصر عموماً، فقد كانت ترفض كل اقتراح يقدم لها لتعديل الاتفاقات، وكان الجانب الألماني يرجع ضعف حركة الصادرات المصرية إلى نظام استحقاقات الاستيراد الذي تطبقه الحكومة المصرية.^(٨٨)

وهكذا كانت مصر تحاول فتح أسواق خارجية لها في كل مكان ولكن كانت الظروف السياسية كثيراً ما تقف عائقاً دون ذلك. ولكن هذا لم يمنع الحكومة المصرية من محاولة إزالة العقبات .

ومن الدول التي أقامت مصر معها أيضاً علاقات تجارية أيرلندة الشمالية، فقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٣ مايو ١٩٥١ على تجديد الاتفاق التجاري المؤقت بين مصر وأيرلندة الشمالية لمدة سنة تنتهي في ١٦ فبراير ١٩٥٢ على أن يجدد سنوياً من تلقاء ذاته .

كذلك وافق المجلس على حذف نيوفولاند والهند وباكستان من قائمة البلاد الملحقه بالاتفاق المذكور نظراً لارتباط مصر مع كل منها باتفاق تجارى مستقل مع الهند وباكستان، كما أن نيوفولاند انضمت لكندا .^(٨٩)

وفي أكتوبر ١٩٥١ اقترح المندوب تعيين قنصل فخري يمثل أيرلندة في مصر ولكن السلطات المصرية المختصة رأت عدم ملائمة اعتماد قنصل فخريين لدى الحكومة المصرية ورات الخارجية المصرية أنه إذا أرادت أيرلندة إنشاء تمثيل قنصلي في مصر فليكن هذا بتعيين قنصل أصلي لا فخري^(٩٠) .

أيضا قامت علاقات تجارية بين مصر وشيلي حيث عقدت معاهدة تجارية بينهما، ومن الملاحظ أن الميزان التجاري كان غالباً في صالح شيلي رغم استعدادها لمضاعفة مشترواتها من القطن المصري إلى ثلاثة أضعاف، ويعكس الجدول التالي قيمة واردات مصر وصادراتها إلى شيلي عامي ١٩٥١-١٩٥٢

| السنة | الواردات | القيمة بالجنيه المصري | صادرات القطن |
|-------|----------|-----------------------|-----------------------------|
| ١٩٥١ | ٢٤٣ ٥١٩ | ٤ ٨٢٥ ٠٠٠ ٨٢٥ | |
| ١٩٥٢ | ٢٧٧ ٩٧٧ | ٦ ٢٣٦ ٠٠٠ | ١٨٧ ٥ أقطار ^(٩١) |

ويلاحظ أن قيمة الواردات تزداد بينما نسبة الصادرات قليلة.

كذلك انتعشت الحالة التجارية بين مصر والحبشة ولكن كانت واردات مصر من منتجات الحبشة تفوق الصادرات مما أدى إلى مديونية الميزان التجاري نظراً لأن صادراتها إلى الحبشة إذا ما قورنت بالواردات منها لا تذكر ولا تفي بديونها وليس لنا من مقومات الميزان ما يحمل على سد الحجز في الميزان التجاري.

ورغم ذلك فقد أدى مندوب الحكومة الحبشية رغبته في عقد اتفاق تجارى واتفاق دفع بين مصر والحبشة لتصدير الجلود والزيت إلى مصر في مقابل استيراد الإسفلت والمنسوجات القطنية والصوفية والأدوية والعقاقير الطبية^(٩١).

وهكذا كانت توجد حركة تبادل تجارى بين مصر وكثير من دول العالم رغم الأزمة السياسية التي كانت تعيشها مصر من خلال هذه السنوات.

وهكذا يتضح مما سبق أن علاقة مصر بالعالم الخارجى خلال هذه الفترة قد تأثرت بالتغيرات المحلية والدولية، كما أن هذه العلاقات توزعت بين علاقات اقتصادية وسياسية. وبين تقارب وتباعد مع القوى اأخرى للأحداث في العالم.

فبالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت سياسته مقرونة بأيدولوجية الشيوعية حيث كان الاتحاد السوفيتى يقدم أيدولوجيته على علاقاته الخارجية، ولعل هذا ما أشاع مخاوف الولايات المتحدة والمعسكر الغربى، خاصة تجاه سياسة الحياد التي أعلنتها حكومة الوفد، واعتبرت ذلك انحيازاً بقدر إلى الشيوعية، ومن ثم فقد سعت إلى ضم مصر إلى سياسة الأحلاف، لأنها كانت ترى أن حياد الشرق الأوسط وقيادة مصر لذلك يمثل خطراً بتهديد مصالحها

وقد انعكست هذه النظرة للاتحاد السوفيتى على علاقة مصر بدول الكتلة الشرقية الاقتصادية والسياسية، حيث كانت ثمة ارتباط بينهما، فقد فرضت الأحوال السياسية معطياتها على العلاقات الاقتصادية.

وقد حاولت حكومة الوفد - رغم ذلك - إقامة شكل ما من العلاقات لكي تتيح لمصر الفرصة في التواجد على الساحة الدولية، خاصة أنها كانت تعلم أن بريطانيا وحلفاءها تستخدم السلاح الاقتصادي ضدها وخصوصا فيما يتعلق بالأسلحة وذلك حرصا على سلامة وأمن إسرائيل.

كذلك عمل الوفد على استخدام علاقاته مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية كعنصر ضاغط على بريطانيا وموقفها من القضية المصرية

ولعل هذا ما جعل بريطانيا تسعى إلى جذب الولايات المتحدة لتدخل إلى جانبها بصورة علنية وهو الأمر الذي اتضح في مواقف الولايات المتحدة وخاصة في مشروع الدفاع المشترك، كذلك كان هناك الموقف الفرنسي المؤيد للسياسة البريطانية الذي عكس أن المصالح الاستعمارية هي التي تتحكم في سياسات الدول، رغم العلاقات الاقتصادية والثقافية ورغم الجذور التاريخية لهذه العلاقات.

كما كان لبعض الأحداث أثرها على سير القضية المصرية مثل ما حدث في إيران وإن كانت محاولات الوفد استغلال ذلك لم تأت بالنتيجة المرجوة

بالإضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين حكومة الوفد وحكومات بعض الدول الأخرى قد ارتبطت بسياسات الدول تجاه القضية المصرية.

وهكذا حاول الوفد في ظل كثير من المتغيرات المحلية والدولية التي طرأت على العالم أن يستغلها في حدود الإمكانيات التي أتاحت له وفي حدود السياسة التي اتبعها وهي الحياد وعدم الانحياز إلى أي من الكتلتين إلا في الحدود التي تحقق للبلاد مصالحها وأهدافها.

هوامش الفصل الثامن:

- ١- روز اليوسف، ع ١١٣٦، ٢٠ مارس ١٩٥٠، السنة الـ ٢٥، ص ٣
- ٢- المصري، ع ٩ أبريل ١٩٥٠ ص ٢
- * كانت وزارة الوفد عام ١٩٤٢ أول وزارة تعترف دبلوماسيا بالاتحاد السوفيتي وتقيم معه علاقات سياسية ليس إيماناً بالكار و إنما لتحقيق فوائد تجارية (حنين هيكمل سقوط نظام)
- 3 -Badeau, John, the American Approach to the Arab world p.12
- 4- Holling. Worth .Clare ,the Arabs and the west ,p.371
- 5- Badeau,Ibid ,p.130.
- ٦- ممدوح محمود مصطفى، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، ص ٩٥
- ٧- صلاح الشاهد، ذكرياتي بين عهدين ص ص ١٠١، ١٠٢
- كان فؤاد سراج الدين يدعو إلى زيادة الضرائب التصاعدية، كما فرض في عهد الوفد ضرائب التركات والدخل العام، وأطلقت مجانية التعليم وقرر الضمان الاجتماعي، وهي مبادئ اشتراكية
- صلاح الشاهد، نفس المرجع ص ١٠٠
- ٨- صلاح الشاهد، المصدر السابق ص ١٠٢
- ٩- نفس المصدر
- ١٠- المصري، ع ١٩ أبريل ١٩٥٠ ص ٢
- ١١- المصري، ع، ١٥ أبريل ١٩٥٠ ص ٢
- ١٢- المصري، ٣ سبتمبر ١٩٥١ ص ٢
- ١٣- الأهرام ع ٢ مايو ١٩٥٠ ص ٢، ع ٣ مايو ١٩٥٠ ص ٢
- ١٤- المصري، ع ٢٨ أكتوبر ١٩٥٠ ص ٢
- F.O 371/80383.statement made by foreign Minister, Mohammed Salah Eldin ,19Oct. 1950.
- * ورغم ذلك فلم تجب التهديدات الحكومة الوفدية بالاتجاه إلى الدول الاشتراكية لتسليح الجيش المصري حيث ظلت بريطانيا على تعنتها
- ١٥- المصري، المصدر السابق
- ١٦- حنين كروم، عروبة مصر ج ٢، ص ٥٨
- ١٧- وزارة الخارجية، محفظة ١٤١٣، ملف ٢/٢٩، تقارير صحفية - روسيا

- ١٨- روز اليوسف، ع ١٢٢٣، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١، ص ١
- ١٩- إبراهيم عامر، ثورة مصر القومية، ص ص ٢٨، ٢٩
- 20- F.O,371/96875,JE1018-131,Chancery. F.O Moscow
,March,28.1952,no119.
- 21 -F.O 371/-69194,JE7002/7008,7142-24-16Campbell-
F.O,Oct28,29,1949no 1484,85,
- لطيفة سالم، فاروق وسقوط الملكية ص ٥٠٩
- ٢٢- نص برقية من المندوب البريطاني لدى حلف شمال الأطلسي إلى وزارة الخارجية البريطانية، رقم
٤٦٨، سري وعاجل، بتاريخ ٢٣/أكتوبر ١٩٥١
- "كوف دى مورفيل: سفير فرنسا في القاهرة، وكان الدبلوماسي الأقرب إلى ديغول بعد استلام
حكومة فرنسا أمام الألمان يونه ١٩٤٠ وقد تم اختياره وزير لخارجية فرنسا في الستينات ثم رئيسا
للوزارة منتصف الستينات
- حسنين هيكل، نفس المصدر
- ٢٣- حسنين هيكل، سقوط نظام، ص ٣٧٩
- ٢٤- المصري، ع ١٠/١٠/١٩٥١ ص ١
- ٢٥- المصدر نفسه، ص
- 26- F.O, 371/90139, Minute on 5 Sept., 1951
- 27-F.O, 371/90140, the Egyptian stand point . minute on 24, sept 1951
- ٢٨- البلاغ، ع ١٠/١٠/١٩٥١ ص ٢
- ٢٩- حسنين هيكل، المصدر السابق
- ٣٠- مذكرة من السفارة البريطانية في باريس إلى الخارجية بلندن بتاريخ ١٢/٧/١٩٥١
- ٣١- حسنين هيكل، سقوط نظام؛ تقرير السفير الفرنسي ص ٣٨١
- ٣٢- برقية من وزير الخارجية البريطاني إلى السفير البريطاني في باريس سرى رقم الملف JE1051/492
بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥١
- ٣٢- البلاغ، ١٠ أكتوبر ١٩٥١ ص ٥
- ٣٣- هيكل، سقوط نظام ص ٢٨٣
- ٣٤- هيكل، نفس المصدر
- ٣٥- مذكرات إبراهيم فرج، محمد الجوادى على مشارف الثورة نص ص ٣٩٨، ٣٩٩

- * شنت الصحافة الفرنسية حملة على الصحافة المصرية لأنها كشفت العدوان الفرنسي وأذاعت في العالم أجمع قضية الشعب المراكشي المناضل الذي هب يدافع عن حريته واستقلاله
- (روز اليوسف ع ٦، ٦ مارس ١٩٥١، السنة ال ١٦ ص ١)
- ٣٦- محافظ عابدين، محفظة ٢٣، ملف ٣١٧٥، سرى جدا
- ٣٧- وزارة الخارجية، محفظة ١٢٥٠، ملف ٣-٢٦/٤، العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا "تقرير وارد من مكتب التمثيل التجاري بباريس"
- ٣٨- المصدر السابق
- ٣٩- المصدر نفسه
- ٤٠- حسنين هيكل، سقوط نظام، ص ٣٤١
- * حيث تمكن من محاصرة امتيازات النفط البريطانية في إيران ثم استولى على منشأها الكبرى في عابدين
- ٤١- محمد جلال كشك، ثورة يوليو الاشتراكية نص ص ١١٢، ١١٠
- ٤٢- محمد الجوادى، على مشارف الثورة (مذكرات إبراهيم فرج) ص ٣٩٦
- * أطاحت المخابرات الأمريكية بمصدق و أعادت الشاة رضا بهلوى لأن أمريكا كانت تريد وراثة نفوذ إنجلترا في المنطقة والسيطرة على بترول إيران . (صلاح الشاهد، نفس المصدر)
- ٤٣- نص خطاب من القائم بالأعمال في واشنطن إلى وزير الخارجية البريطانية سرى للغاية ترقيم ٣٨٣، بتاريخ ٢٣ يونية ١٩٥١
- ٤٤- محمد الجوادى، على مشارف الثورة، ص ص ٣٩٤، ٣٩٥
- ٤٥- حسنين هيكل، سقوط نظام ؛ ص ٣٤٢
- 46- F.O371/90140. Alex to F.O , 9Oct ,1951, no679,priority, Confidential
- هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية لثورة يوليو، ص ٣٥٨
- ٤٧- أيدن (مذكرات) ج ١ نص ٣٢٣ مترجم المصدر السابق، ملفات السويس ص ٦٨١
- * حيث كان صلاح الدين وزير الخارجية يظن انه يستطيع استعمال ما يجرى في إيران لتشديد الضغط على بريطانيا في القناة، كما انه تصور أنه يمكن الاستعانة بالاحلام الأمريكية وذلك بتشجيع الولايات المتحدة ولكنه فوجئ بمشروع الدفاع المشترك (حسنين هيكل، المصدر نفسه)
- ٤٨- نلاحظ هنا اختلاف الموقف الأمريكي، حيث اشتركت مع بريطانيا وفرنسا وتركيا وعرضت على مصر مشروع الدفاع المشترك، وقد ذكر صلاح الدين أن بريطانيا أخذت منه الكارت الأمريكي (حسين هيكل، المصدر السابق ص ٣٤٢)
- ٤٩- بركة من الخارجية الأمريكية إلى الخارجية البريطانية، رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥١، سرى

محمد الجوادى، المصدر السابق ص ٣٩٦

٥٠- وزارة الخارجية - محفظة ١٣٣٤، ملف ١٤١/٤/١٣٠ - العلاقات التجارية بين مصر ودول الكتلة الشرقية، إدارة الشئون الاقتصادية

* دول الكتلة الشرقية هي: الاتحاد السوفيتي - بولونيا - رومانيا - تشيكوسلوفاكيا - انجر - بلغاريا - ألبانيا.

٥١- المصدر السابق

٥٢- المصدر السابق

٥٣- وزارة الخارجية، محفظة ١١٤٨ ملف ١٧/١ ج ٢ اتفاق تجارى بين مصر - روسيا

٥٤ - وزارة الخارجية، محفظة ١٣٣٤، ملف ١٤١/٤/١٣٠ مذكرة بشأن اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية، مشروع عقد اتفاق تجارى مع الاتحاد السوفيتي، ملف ١٧/١ ج ٢

٥٥ - المصدر نفسه "نقلا عن المصري بتاريخ ١٩٥١/١١/٧"

٥٦ - محفظة ١٣٣٤، ١٣٠، ١٤١/٤/ العلاقات بين روسيا ومصر ص ٢، ص ٦

٥٧ - المصدر نفسه

٥٨ - المصدر السابق

٥٩ - المصدر نفسه

٦٠ - أرشيف وزارة الخارجية، محفظة ١٣٣٤ ملف ١٤١/٤/١٣٠ الاتفاق التجاري بين مصر ولواندة

٦١ - المصدر نفسه

٦٢ - وزارة الخارجية، محفظة ١٣٣٤، ملف ١٣٠، ١٤١/٤/ . العلاقات التجارية بين مصر وانجر

٦٣ - المصدر نفسه

٦٤ - المصدر السابق، العلاقات التجارية بين مصر وانجر

٦٥ - المصدر نفسه

٦٦ - المصدر السابق

٦٧ - نفس المصدر

٦٨ - محفظة ١٣٣٤، ١٢٠، ١٤١/٤/ الاتفاق التجاري بين مصر وتشيكوسلوفاكيا

٦٩ - حسين كروم، المصدر السابق

٧٠ - نفس المصدر

٧١ - المصدر السابق

٧٢ - المصدر السابق

- ٧٣- المصري ع ٢٣ مايو ١٩٥٠ ص ٦
محمد فهمي، الوفد ودوره التاريخي ، ص ٢٣٤
- ٧٤- المصري ع ١ يناير ١٩٥٢ ص ١
٧٥- حسنين هيكل، المصدر السابق
- ٧٦- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٥٢، ١٣٠/٤/٥ ج ١
٧٧- المصدر نفسه، محفظة ١١٤٦، ملف ٣/٥٢/١، الاتفاق التجاري بين باكستان
٧٨- المصدر نفسه
- ٧٩- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٥٢، ملف ١٣٠/٤/٥ ج ١ مسائل تجارية بين مصر والهند
٨٠- صلاح الشاهد ذكرياتي بين عهدين ص ١٢٠
كريم ثابت، المصدر السابق
- ٨١- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٢٢٣، ملف ١٠٢ / ١٢٢ / ١١٥
موضوع : إعادة تبادل التمثيل السياسي بين مصر واليابان
- ٨٢- وزارة الخارجية، محفظة ١٣٢٩ ملف ١٣٠/٤/١ ح ١
٨٣- المصدر نفسه
- ٨٤- أرشيف وزارة الخارجية، محفظة ١٣٢٩، ملف ١٣٠/٤/١ ج ١ العلاقات التجارية بين مصر وألمانيا
٨٥- المصدر نفسه
- ٨٦- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٢٩، ١٣٠/٤/١ ج ١
٨٧- المصدر نفسه
- ٨٨- المصدر السابق
- ٨٩- محافظ عابدين، محفظة (٢٣) (مذكرات من ٣ مايو ١٩٥٠ إلى أكتوبر ١٩٥٢ ملف ١٥٢٤
٩٠- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٣٤، ملف ٧١/٤/١٣٠، العلاقات التجارية بين مصر
وأيرلندا
- ٩١- أرشيف الخارجية الجديد، محفظة ١٣٣٤، ملف ٦٨/٤/١٣٠، العلاقات التجارية بين مصر والحبيشة
٩٢- المصدر نفسه، محفظة ١٣٣٤، ملف ٦٨/٤/١٣٠، العلاقات التجارية بين مصر والحبيشة.

خاتمة

تشكل فترة الدراسة أخطر الفترات التي مرت بتاريخ مصر القريب فقد كانت بمثابة "حافة المنحدر" حيث شهدت احتضار النظام الملكي بمؤسساته وقياداته وانتهت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

ولم تكن هذه الفترة حرجة بالنسبة لمصر فحسب وإنما كانت كذلك بالنسبة للكثير من بلدان العالم الذي كان قد خرج لتوه من حرب عالمية، وبدا يتأهب لإعادة ترتيب أوضاعه ونظمه برزت خلاله قوى عظمى جديدة وثمات قوى أخرى.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن حزب الوفد لعب الفصل الأخير في هذه المرحلة فقد تمتع بالأغلبية حتى عام ١٩٥٢ إلا أن زمام قيادة النضال الشعبي كان قد أفلت من يده بسبب التغيرات التي طرأت على تركيبته وانضمام عناصر جديدة إليه، مثلت آراء مختلفة وأهدافاً مغايرة مما ترك أثره على القرار الوفدي وعلى علاقة الوفد بالقوى المحيطة به.

كذلك اتضح أن الوفد قد فقد في هذه الفترة الأراضية الواسعة التي احتلها من قبل وترنح بين قوى يمينية وقوى يسارية لم تستطع التلاقي من أجل حل القضية المصرية.

كما شهدت أيضاً هذه الفترة تدهور الأحزاب السياسية الأخرى وظهور جماعات أيديولوجية ساهمت بدور هام في التغيرات التي أصابت المجتمع المصري وأهمها الإيمان بتغيير شكل الحركة الوطنية من أسلوب التفاوض مع الإنجليز إلى آخر أكثر حدة ومواجهة وهو الكفاح المسلح والنضال ضد السيطرة الأجنبية الاقتصادية والسياسية.

وقد حدث تصادم بين الوفد وبين الجماعات الأيديولوجية، كما تفاوتت العلاقة بين التقارب والتباعد حيث أدركت الحكومة الوفدية أن الجماعات القائمة ستهدد المصالح الوفدية.

أما بالنسبة لعلاقة الوفد بالقصر، فقد اتضح منذ بداية تولي الوفد مسئولية الحكم أنه قد انتوى اتخاذ سياسة جديدة قوامها المهادنة وقد اتضح ذلك في تغاضي الحكومة عن أفعال الملك، بل ومساعدته في الحصول على ما يريد.

ورغم ذلك فقد انتهت هذه الفترة باختيار سلطان القصر ونفوذه وانحدار سمعته داخلياً وخارجياً، كما انهارت أيضاً العلاقة الطيبة - مرحلياً - بين الوفد والقصر، ليعود الصراع بينهما إلى درجة تدعو القصر إلى ضرورة التخلص من الوفد.

بالإضافة إلى ذلك تحدد الدراسة مواقف حكومة الوفد على المستويات المختلفة التي توضح عدة أبعاد للقضية المصرية وأثر المتغيرات المحلية والدولية عليها.

فعلى المستوى السياسي: لم يتنازل الوفد عن المطالب المصرية وإنما رفض محاولات بريطانيا لأخذ اعتراف من الحكومة بأهمية التواجد البريطاني، ومما يحسب لحكومة الوفد قرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦، الذي كان صدمة قوية ليس لإنجلترا فقط وإنما للولايات المتحدة أيضاً التي كانت تطمح في تواجد لها على خريطة الشرق الأوسط من خلال تحقيق السلام في العالم والذي كان لا يهدف إلا إلى تحقيق مصالحها في المنطقة فقط.

ثم كان على الوفد مسيرة الاتجاهات الأكثر ثورية واتضح ذلك في تشجيع الكفاح المسلح في منطقة القناة.

وعلى المستوى الاجتماعي: فقد شهدت هذه الفترة ثورة فكرية وقلق اجتماعي واضطراب مهد لتقبل أفكار الثورة فيما بعد، وقد تولد ذلك من صنوف

الكبت والتضييق على الحريات والأزمة الاقتصادية التي بدأت بسبب التضخم المالي المتزايد وقلة المواد التموينية وتوالى ارتفاع الأسعار الذي وصل إلى ٥٠ ٪، مما أدى إلى اختلال الأمن وكثرة الإضرابات التي قامت بها طوائف وفئات مختلفة.

وتعد هذه الإضرابات وغيرها بمثابة هبة شعبية ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والرغبة في التحرر من الضغوط التي يتعرض لها الشعب، ومن ثم فقد نشأ جيل جديد رفض التعامل مع الإنجليز، كما رفض التعامل مع الوفد، وإنما حاول البحث عن حل لمشاكله بوسائل أخرى.

وهكذا أحدث تغير في خريطة مصر الاجتماعية وعانى المجتمع من اتساع الهوة بين الطبقات ونمو الرأسمالية المحلية التابعة ولم ينجح الوفد في حل هذه المشكلات مما أضاع مصالح الشعب الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة وضاع معها آمال الشعب في حزيه.

وهكذا يؤخذ على الوفد فشله في حل المشكلات الاجتماعية، فقد أخفقت في مكافحة الغلاء وعجزت عن الضرب بأيدي حازمة على أيدي عناصر الاستغلال لغلبة سلطان الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية، كما أعادت الاستثناءات وأسرفت في منحها ولم تعد الكفاءة مقياس الارتقاء فاختل ميزان الأداة الحكومية.

أيضا اعتدت على سلطة القضاء واستقلاله، وعقدت في عهدها الصفقات المريبة والمضاربة في بورصة القطن، ورغم وصول فساد القصر إلى أقصاه فلم تحاول الحكومة مجرد لفت نظر الملك إلى خطورة تصرفاته، بل نكلت بصحف المعارضة وصادرت الكثير منها، وقد أدى هذا كله إلى حدوث انفصام بين القاعدة الشعبية والقمة بدلا من التلاحم بينهما، حيث استعملت الطبقة الحاكمة سياسة القهر لحماية مصالحها الطبقية الخاصة أو تحت ضغط السلطات البريطانية مما أضعفها أمام الشعب وبريطانيا.

وعلى الصعيد الخارجي نبدأ بالمستوى العربي: فيمكن القول أن دور الوفد قد برز على المستوى العربي منذ التوقيع على بروتوكول الاسكندرية ١٩٤٤، وتبنى القضايا العربية، وقد أثبتت مصر أنها القوة المحركة لحركات التحرر للشعوب العربية، وإن "النحاس" قد حمل على عاتقه مسؤولية مساندة الشعوب العربية المغلوبة على أمرها رغم ما كانت تعانيه مصر خلال تلك الفترة.

ويحسب للوفد أنه وقف ضد مشروعات التقسيم التي حاولتها بعض الدول مثل الأردن أو العراق، كما وقفت ضد مشروع تقسيم ليبيا بعد الاستقلال.

كذلك وقف الوفد ضد مشروع الصلح مع إسرائيل ورفض استغلال بريطانيا أو أمريكا لموضوع إسرائيل كعنصر مساومة أو ضغط على الحكومة المصرية لقبول ما يريده التحالف الأنجلو-أمريكي من انضمام إلى مشروعاته ومخططاته حول مصر والمنطقة.

ورغم أن الاستعمار حاول فصل مصر عن العرب إلا أن هذه المحاولات فشلت، واتضح ذلك بشكل جلي في الموقف العربي إزاء قضية مصر الوطنية في جميع مراحلها، كما أظهر أن هناك روابط أخرى لا يستطيع الاستعمار إزالتها بين العرب، بعضهم البعض.

على المستوى العالمي: فقد شهدت هذه الفترة تغيرات دولية كان لها أثرها على سير القضية المصرية ولعل أهمها تراجع الدور البريطاني وتقدم الدور الأمريكي والسوفييتي، وقد سار التحرك السياسي لحكومة الوفد على أساس استثمار العداء بين الشرق والغرب لحل القضية المصرية، فقد هددت حكومة الوفد باللجوء إلى الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية وجلب السلاح منها، وفي الوقت نفسه هددت بعدم التعاون الإستراتيجي مع الغرب في حالة عدم الوصول إلى تسوية مرضية للمشكلة.

ورغم أن بريطانيا حاولت جذب الولايات المتحدة إلى صفها لتضغط على الحركة السياسية للمصريين، إلا أن الولايات المتحدة غيرت استراتيجيتها وعملت بما يحقق لها مصالحها في المنطقة فتخلت عن سياسة التأييد التام لبريطانيا، وسعت إلى إظهار التعاون مع العرب عامة ومصر خاصة وهكذا كانت المناورات الأمريكية في المنطقة-إلى حد ليس بقليل-عاملاً إيجابياً في القضية المصرية.

ومما زاد من الوجود الأمريكي على الساحة السياسية إعلان إلغاء المعاهدة، وفقد قاعدة القناة قيمتها الإستراتيجية نتيجة فقدان التعاون المصري وتطور الاستراتيجيات العسكرية.

ومن ثم فقد اتضح البعد الدولي هنا بارتباط مصر بالتصور الإستراتيجي للغرب الذي أراد تطوير الاتحاد السوفيتي وعزله، وذلك من خلال سلسلة من الأحلاف العسكرية الموالية للغرب، ومصر أهم قواعد هذه الأحلاف لمواجهة الخطر الشيوعي، ومن ثم فقد أصبحت قضية مصر مرتبطة بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وبحسب أيضاً لحكومة الوفد رفضها للاشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط رغم أن ذلك كان مجالاً للمساومة من أجل حل القضية المصرية ورغم ذلك أعلن الوفد أنه يرفض الارتباط مع أي حلف، ويعلن تبنيه لسياسة الحياد وعدم الانحياز مثل وقوفها من مسألة الحرب الكورية، ومشروع الدفاع المشترك والموقف من إيران-

ومن ثم فلم تندفع وراء أية شعارات براقية أو إغراءات مما دفع الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى أعداء الوفد وعلى رأسهم القصر للتخلص منه.

وهكذا خضعت حكومة الوفد لاختبارات وتحديات عديدة خلال فترة حكمها الأخيرة، ومثلها مثل أي نظام كان له سلبياته وإيجابياته التي اتخذت أبعاداً

متباينة خضعت لكثير من الاعتبارات سواء على المستوى المحلي، أو العربي، أو الدولي.

ولعل عدم قدرة الوفد على الصمود بسبب الخلافات الداخلية وانقساماته مما كان سببا في بعض المواقف السلبية التي ساعدت على انهياره، لتبدأ صفحة جديدة من صفحات التاريخ المصري قدر لها أن تكون مختلفة تماما عن سابقتها إلى حد ليس بقليل.

الوثائق

أولاً: وثائق غير منشورة

وثائق أجنبية:

FOREIGN OFFICE

١- بريطانية

- F.O,371/,General Correspondence ,political Egypt and Sudan, (1950).
- F.O,371/80383,JE1055,46,Stevenson .FO, Cairo, Aug. 8,1950, no315.
- F.O,371/80383,73461,JE,8728-1013-16,Campbell. FO, Cairo, Nov. 1st 1949.
- F.O,371,ministryofDefencetoWashington,3Sept,1951,je105/top secret
- F.O,371 /90133.FOWashington.15Hune 1951,no .640., Top secret 90132,Jedda to FO 26April 1951.
- F.O,371/80341, JE1011-, Campbell- FO, Cairo 16 April, 1950 no, 177.
- F.O,371/73461, J8728- 1013-16 Campbell FO, Cairo, Nov, 1st 1949, no 160.
- F.O ,371/90131, JE,1051, Stevenson ,FO, Cairo, April, 10, 1950,no,45.
- F.O371/80369, Cairo to FO, 20 June, 1949, Top secret.
- F.O ,407/223, Lamp son to Halifax ,NO.145
- F.O 371/-24625, J1607-16, Lamp son-Eden, june 23-27, 1940
- F.O,371/41327,(16503)7828/8/16killern to Eden, Cairo 25th Fop., 1944.
- F.O371/41397, Dec., NO 668 April, 4, 1944
- F.O,371/31574, J3658, 4332-28-16, Lamp son- F.O, Cairo, Aug.25, Sept .28, 1942 ,2088, 939.
- F.O,371/35589, J4720-2-16, shone-FO,Cairo, Nov ,16 ,1943.No 2187.
- F.O,371/45922, tel., from Lord killern (Cairo)NO 1662, 3rd July 1946.
- F.O371/45933, J2434-3-16. killearn, F.O ,371/45931.J2588-10-16 killearn -FO .Aug.5 ,1945. NO 175
- F.O, 53284,J766-39 Bowker -FO Cairo. Feb. 18.1946, NO 78.

- F.O,371/53332/16292/JE335, from R.Campbell Cairo to F.O tel ,NO1309,28July,1946.
- F.O371/63073, J962- G16,FO.Minute, Howe , Feb. 7,1947.FO,June 27. 1947.
- F.O .371/53286, J946, killearn -F.O, Cairo .March 23, 1946, NO 377 ,378.
- F.O,371/629062 Bevin to Campbell Conversation with the Egyptian Ambassador, NO222 ,tel.,30-147, Top secret.
- F.O, 371/62906, private and personal letter from Campbell to Sergeant,10-2-1947, Top secret
- F.O,371/73504, Alex to FO-28 Sept ,1949, Restricted .
- F.O,371/73504.F.Oto Cairo 27Oct., 1949.NO .1858.Top secret
- F.O,371/73510.Cairo to F.O, 7 March .1949,NO.138.Top secret
- F.O371/73505.Cairo to F.O, 13 Oct-1949, NO1059, Immediate, Top secret
- F.O,371/73502, Cairo to FO.24Oct., 1949. Top secret
- F.O,371/73502. J1135/1055/16G.
- F.O,371/73504- AlextoF.O.3Oct.,1949.NO.235, Top secret
- F.O,371/62967, Campbell to Bevin, NO 393 Egypt international political situation 707-47.
- F.O, 371/73504A, Alex to F.3 Oct.1949, NO.235, Top secret.
- F.O,371/69211, J6193-68-16, Andrews- F.O, Cairo ,Sept. 14, 1948.
- F.O,371/73505. FO. To Coiro.19 Oct.,1949,No 610,Top Secret.
- FO 371/73455,Letter From Chomp man and Nears Tow right 90349 Top secret
- F.O,371/80347, JE 1016-1, Campbell- F.O ,Cairo ,Dec.28, 1949, 643.
- F.O ,371/73304 Alex., to FO. 28Sept ,1949.Restricted.
- F.O,371/80347, from Cairo to Foreign office sir Campbell, NO 18, Jan, 1950
- F.O,371/73504, Alex FO,29, Aug 1949, NO454, Top secret.
- F.O,371/80347, Je1016- 17Campbell- Strang, Cairo Jan, 141,1950
- F.O,371/80349, NO452,25-10-1950,NO,30-6-1950
- F.O,371/86347, NO49, 1011/9/1950, British Embassy. Cairo 25th 1950
- FO,371/80348, JE1016-32, Smith Chitton, Cairo, Feb,22,1950
- F.O,371/90228, 18-4-51,Steven son to Morrison General political for 1950

- FO,371/80349, JE1016-47, Stevenson, FO, Alex, June, 22, 1950
- F.O,371/80349, file vos, 90179, 90181- Reports of foreign supplies of arms, Equiprnent and aircraft to Egypt 1950, file no,80459
- F.O,371/80344, JE1013-32, Stevenson .FO,4, Aug, 1950, NO138.
- F.O,371/86349, JE1016-56-64, Stevenson, FO, Cairo, Oct, 12, Nov, 3, 1950, NO416, 85
- F.O,371/90116, BB(1011/7/56) British Embassy, Cairo, 23, Feb 1951
- F.O,371/96870, NOS, 1027 British Embassy, Cairo, Jan, 12, 1951
- F.O,371/69250, J1435-1262-16, Speaight.
FO, Cairo, Feb 23, 1948, NO, 501
- F.O,371/9019, JE1051, 18 Stevenson -FO, Cairo, Jan, 15, 1951, NO11
- F.O,371/80348, JE1016-40, Campbell. FO, Cairo, April 1st 1950, NO, 167
- F.O,371/96870, JE1018-32, Stevenson -FO, Cairo, Jan, 30, 1952, NO259
- F.O,371/96870, JE1018-6, Stevenson- FO, Cairo, Jan. 26, 1952.
- F.O, 141/1453, 1011-21-52G
- F.O,371/96131, JE1051, 80 Stevenson .FO, Cairo, April 10, 1950, NO45.
- F.O,371/80379, Cairo to FO. 23 March 1950. JE1054/16
Confidential
- F.O,371/90131. Fo to Washington 24, April, 1950, NO.2182, secret
- F.O,371/80382, Minute by sir Stevenson, 26, May, 1950
- F.O,371/80381, Cabient Concluions(50)79th Meeting
- F.O,371/80382, 23 March 1950 JE1054. Confidential.
- F.O,371/80380, Summery of remarks made by his Majesty Ministry at Meeting with Commanders in chief of 2 June, 1950. Top secret
- F.O, 371/80381, Anglo Egyptian Treaty nego ti o ti ons, 8 Dec. 1950, JE1054/54
- F.O,371/90127. 3 April 1951- JE241G. secret
- F.O,2371/80384, Minute by Stevenson to F.O 13 Dec, 1951. JE/055/195.
- F.O,371/90127, Minute of Meeting with MR. Mc. Ghee at the F.O on 3 April, 1951. JE1024/IG-secret

- F.O,371/90134, Washington to F.O 23 June 1951. NO383. Top secret.
- F.O,371/90130.Cairo to FO.2April 1951. no.244 Immediate, Top secret.
- F.O,371/80380. 17 Nov-1950, JE1054/4/ Top secret
- F.O,371/80387.extract from C.O.S Meeting held on 29,Nov 1959.,JE/054/50.Top secret
- F.O,371/90129, Cairo to F.O31 Jan. 1951, NO17 Saving ,secret
- F.O,371/.F.Oto Cairo 7April 1951.NO327, pritory 10 April, 1951 NO.1131.Top secret
- F.O,371/90130.Communication of new proposals to Egyptian Covernment 28th Feb., 1951. JE 1054/33
- F.O371/90132. Enc to Cairo Dispatch .NO. 165 OF 27April 1951, NO1041/74/5/G
- F.O,371/90131, Cairo to F.O, 13April 1951, NO,286priority ,secret.
- F.O, 371/90132, Cairo to F.O3 May 1951, NO165.secret
- F.O, 371/90135, Morrison to British Washington , NO 4047savin y priority and secret tel., 13.8.51.
- F.O371/90139, Stevenson to FO NO.297, 28-8-1951.
- F.O,371/90134, Washington to FO,23June 1951, NO,383, Top secret
- F.O,371/90137.Washington to FO 23Aug 1951/102/51, personal and secret
- F.O,371/90136. JE/1051/177. secret
- F.O90138. Acheson to Morrison ,30 Aug. 1951.JE /1051/177. secret
- F.O,371/90188/16929/JE1013, Cairo from sir Ralf Stevenson to F.O,8th Jan., 1951.
- F.o,371/90140. Washington to FO, 22 Sept ., 1951. NO.3067, secret
- F.O,371/80382, Cairo to FO ,15May 1950, Confidential
- FO, 371/80380, Washington to FO. 25April 1950, JE/105425/25 secret
- F.O ,371/80381, Cabient Conclsions (50)7-9th Meeting 30-11-1950.
- F.O, 80380- Cairo to FO, Nov .,1950, NO, priority Confidential
- F.O 371/90141, Alex to F.O 21 Sept., 1951, NO.609

- F.O,371/90139. FO,to Majesty's Representatives ,31Aug.1951 , no 235. Confidential
- F.O, 371/80383. Alex. To F.O9 Oct 1950. NO.178, Saving .secret
- F.O,371/90133. FO to Washington 15, June 1951, NO640, Top secret
- F.O,371/90142,Stevenson ,Alex to FO, NO.139, priority and Top secret ,tel, 15-10-1951.
- F.O,371/90176, JE1051- 405, Stevenson, Cairo, Oct., 31,1951
- F.O,371/90145, JE10151-495Chencery. F.O Cairo Dec., 4,1951, NO.1418
- F.O,371/90148. Cairo to F.O28 Oct- 1951- NO856
- F.O, 371/9015 Stevenson, Cairo to F.O NO 61C, priority .tel. 26-8-1951
- F.O,141/1451, 10121-15-51G.Minute, Morris, Nov 5, 1951
- F.O,371/90147, Minute by Bowker, policy in Egypt F.OTO Cairo 27 Oct .1951
- F.O, 371/90151, Bag dad to F.O, 23Dec- 1951, NO. 9770 Confidential
- F.O,371/90150,Cairo to F.O27.Nov .1951.NO.1084.Immediate, secret
- F.O, 371/90149. Khartou to F.O3Dec.1951.NO 1950 Immediate Top secret
- F.o,371/90150. Cairo to F.O4 Dec 1951-JE1051/483- Immediate – secret
- F.O,371/90117. Cairo to F.O26.Oct .1951.NO833.Confidential
- F.O,371/96858.JE1016/10 NO435(10128/19115)18Dec.1951.
- F.O,371/90121, Stevenson to Eden. Dec. 1951. NO4.16 Confidential.
- F.O,371/90120. B.M.E.O to F.O,1st Dec. 1951.no, 1115,priority
- F.O,371/90123. Cairo to FO20Dec 1951, NO.1250 Immediate, secret.
- F.O,371/96862. Some notes on the situation in the in the Caml-zone Jan 1952- Confidential
- F.O,371/90861. Cairo to F.O19 Jan –1952.1041/1/30/52 Restricted
- F.O,371/968610 Cairo to F.O22Jan –1952-NO-126, Immediate
- F.O,371/9117/162929/JE10110/60, Alex. Tel.NO 750, 16th Oct ,1951
- F.O,90115, JE10110, Stvenson ,F.O,Cairo .Dec., 1951

- F.O, 141/1453 ,1011-12-52G,Minute H.E Jan -269-1952
F.O,/96873, Report on the Egyptian rioting on 26Jan, 1952
- F.O,371/96878, JE1018, Creswell- Bowker, Alex, July, 16,1952.
- F.O,371/80344, JE1013- 44, Stevenson -F.O,Cairo
Nov.10.1950.NO 189.
- F.O,371/90110, JE1010, Stevenson -Morrison ,Alex, Jan 15,1951.
- F.O, 371/46003-3613Cairo, British Embassy, Cairo 20th June 1945.

وثائق عربية غير منشورة (محفظة بدار الوثائق القومية)

- أرشيف وزارة الخارجية الجديد

- رقم المحفظة ٧٤٩، ملف ٢٧/٤٨/١٤٠ تقرير إدارة المخابرات بوزارة الحربية عن إسرائيل.
- محفظة ١٢٤٥، ملف ١١/٧ /٣٨ مشروع معاهدة قنصلية بين مصر والولايات المتحدة من ١٩٤٩ - ١٩٣٩

- محفظة ١٣٥٢، ملف ٥٣/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر وشرق الأردن

٥٠/٤/١٣٠ ج ١ بنود اتفاق تجارى بين مصر والهند

٤٦/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر ولبنان

- محفظة ١٣٣١، ملف ١/٤٥/١٤٠ ج ١ النزاع السوري الإسرائيلي

٣/٤٨/١٤٠ إعلان الأحكام العرفية بمناسبة دخول القوات المصرية فلسطين (٧مارس ١٩٥٠)

١/٤٧/١٤٠ العلاقات المصرية العراقية واسباب القطيعة بين الشعبين

- محفظة ١٣٢٨، ملف ٩/١٤٣/١٣٩ عن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا

- محفظة ١٢٥٠، ملف ٢٦/٤/٣ العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا

- محفظة ١١٤٦، ملف ١/٣٨/١ العلاقات المصرية السعودية، الاتفاق التجاري بين شيلي ومصر

١/٥٢/١ الاتفاق التجاري بين مصر وباكستان

٧/٣٢/١ تجارة مصر الخارجية مع بولندة

- محفظة ١٢٦٦، ملف ٥٣/٦٦/٩٢ بشأن مصرع الراهبة الأمريكية بالإسماعيلية

٥٤/٦٦/٩٢ شكاوي الهيئات الدينية من العدوان على كنائسها ومعابدها بمصر

١٥/١٢١/٩٢ الجرائم -تقريب المخدرات على البواخر التركية

- محفظة ١٣٢٩، ملف ١٣٠/٤/ج١ بشأن رغبة السلطان الألمانية في استيراد بعض المحاصيل السودانية عن طريق مصر
- ١٣٢٩، ملف ١٣٠/٤/ج١ العلاقات التجارية بين مصر وألمانيا
- محفظة ١٤١٣، ملف ٢/١٩ تقارير صحفية، المسائل الهامة بين مصر وروسيا
- ١/٢٠ تقارير سياسية
- ١/١٨ تقارير سياسية وصحفية
- محفظة ١٣٣٤، ملف ١٣٠/٤/١٤١ العلاقات التجارية بين مصر ودول الكتلة الشرقية
- ١٠٢/١٢٢/١١٥ إعادة تبادل التمثيل السياسي بين مصر واليابان
- ٧١/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر وأيرلندا
- ٦٨/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر والحبشة
- ٥٨/٤/١٣٠ العلاقات التجارية بين مصر واليابان
- محفظة ٣٩٢، ملف ٣٧/٢١/٥٧/ج٨، المحادثات العربية الإنجليزية " باللغة الإنجليزية
- ٨٤/٢١/٣٧ أحداث مصر السياسية
- ٨٣/٢١/٣٧ اتهام أحمد حسين (مقال)
- محفظة ٣٧٤، ملف ١٠/٧/٢٠٣ ج٨ تقارير عامة أسبوعية
- محفظة ٣١٧٥، الاتفاق التجاري بين مصر وفرنسا
- محافظ عابدين
- محفظة ٢٣ ملف ٧/٢٥/١، اتفاق تجاري مع حكومة سوريا
- ٩٠/١٢٢/١٠٢، مذكرة إلى مجلس الوزراء
- ٤٧٥، مذكرة
- ٢٩٨ - تقرير عن زيارات الملك ١٩٥٠/٢/٢٠
- ٢٤ مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء
- ١٣١/٥١/٣، تعيين موظفين
- اتفاق تجارى بين مصر وبريطانيا وأيرلندا الشمالية (باللغة الإنجليزية)
- ملف ١٥٢٤ اتفاق تجارى بين مصر وبريطانيا وأيرلندا الشمالية
- حقائق يكشفها علماء الشيوعية

٥٧٣ ، الجامعة العربية، اقتراح مقدم من الوفد اللبناني إلى اللجنة السياسية لجامعة

الدول العربية في جلستها المنعقدة بالقاهرة في ٣ فبراير ١٩٥١

ملف ٨١٥٧، ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، سري، تقرير الأمن العام حوادث ٢٦

يناير ١٩٥٢

محفظه ٢٣، ملف ليس له رقم، مجلس الوزراء، خارجية ١٩٥٠/٨/٦

- محفظه ٣١، مجلس الوزراء، مذكرات وزراء المعارف العمومية أكتوبر ١٩٥٢

- محفظه ٢١٦ (التماسات وأحوال سياسية)

- محفظه ٢٩٤ (تقارير)

- محفظه ٢٩٦ (تقارير)

محفظه ٥٨٦، التماسات وأحوال سياسية

دار المحفوظات بالقلعة

ملف خدمة حافظ عفيفي رقم ٦٨٠، محفظه ١١٦٩، عين ١٣٩، مخزن ٤٢

جامعة الدول العربية

مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة الأولى ٤ يونيو ١٩٤٥ حتى

الدورة الثالثة والثلاثين ٢٥ يوليو ١٩٦٠، القاهرة مطابع دار النشر للجامعات المصرية

المضابط (الجمعية التاريخية)

مضابط مجلس النواب ١٩٥٠-١٩٥١

مضابط مجلس الشيوخ ١٩٤٧-١٩٥٠-١٩٥١

مضبطة مجلس الوزراء جلسة ٢١ فبراير ١٩٤٦ ج ١ من ١ يناير - مارس ١٩٤٦،

ملف ٣٣ - ١/١

ثانيا: وثائق منشورة

١- وثائق بريطانية

المناقشات البرلمانية لمجلس العموم واللوردات البريطاني، محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة

تحت اسم The parliamentary Debates (Hansard), house of Commons .

وثائق بريطانية منشورة عن سنة ١٩٥١ من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة

Documents on international affairs 1951-1952-1953, selected and edited by denise folliot, issued under the auspices of the royal institute of international affairs , London , Oxford university press, 1954, 1958

الملف السري الكامل لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ نصوص الرقيات الشفوية المتبادلة بين

وزارات الخارجية البريطانية وسفير بريطانيا، منشورة بجريدة الأهرام في ٦ حلقات من

٢٧ أبريل وحتى ١ يونيو ١٩٧٣

وثائق أمريكية منشورة (المركز الثقافى الأمريكى)

-Foreign Relations of U.S.A ,1948 – 1952

-Documentary History of united states foreign policy 1945 – 1973 ,Vol. V, introduced and edited by Arther M. Schlesinger, New York , Chelsea House .

- A history of American foreign policy , 3rd Edition , edited by Alexander Deconde, New York ,1978

الوثائق السرية الأمريكية عن تاريخ مصر ما قبل الثورة، دراسة لمحسن محمد منشورة بصحيفة

الجمهورية، ع ٢١ مايو ١٩٧٨

٢- وثائق بريطانية مترجمة في مؤلفات محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، سقوط نظام ؛ لماذا

كانت ثورة يوليو لازمة؟

- برقية السفارة البريطانية في القاهرة إلى الخارجية بتاريخ ٣ أبريل ١٩٥٠

- مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة في القاهرة أول أغسطس ١٩٥٠

- برقية إلى السفارة البريطانية رقم ١٠٧٥ سري الإسكندرية
- مذكرة كتبها مستشار السفارة البريطانية في القاهرة ضمن التقرير الأسبوعي للسفير البريطاني إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن
- مذكرة من رؤساء أركان حرب الإمبراطورية (جنرال ستورات) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٥١
- برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية رقم ٢١،٤٦٦ مايو ١٩٥١ وثيقة رقم (٤٩)
- خطاب من القائم بالأعمال إلى السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزير الخارجية البريطانية رقم ٣٨٣
- مذكرة من السفارة البريطانية في واشنطن بتاريخ ٢٨ يونية ١٩٥١، ٤ يوليو ١٩٥١
- مذكرة كتبها وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥١
- خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥١
- برقية من السفير البريطاني "لامبسون" إلى وزير الخارجية البريطانية " ٥ فبراير ١٩٤٢، وثيقة رقم (٤)
- برقية رقم ٨٧١ (F.O407/223) ١٣ يوليو ١٩٤٩
- برقية من السفير البريطاني ليس لها رقم ٤ مايو ١٩٤٠
- برقية من القاهرة إلى الخارجية البريطانية رقم (٣٣٩) ملف (٥٠٣) ٣٠ يناير ١٩٤٢ (سري)
- برقية من لامبسون إلى هالي فاكس رقم ٦١٣، ٢٦ يونيو ١٩٤٦
- برقية من الخارجية البريطانية (٣٧١) رقم ٥،٥٢٥ مارس ١٩٤١
- برقية من وزارة الحربية في لندن إلى الملقح العسكري البريطاني، ٤٥/٤١٨/ ١٦
- برقية من وزارة الحربية (للمخابرات العسكرية) إلى الخارجية البريطانية (وثيقة ج ٥ ٥١٧)
- تقرير رقم ٨٨٣ من السفير الأمريكي إلى الخارجية البريطانية

- برقية من السفير البريطاني إلى الخارجية رقم ٧٧٨ بتاريخ أبريل ١٩٤٤ - سري جداً
شفرة مزدوجة
- وثيقة بدون رقم، ملفات لجنة التنسيق العسكري البريطاني - الأمريكي في واشنطن
- برقية رقم ١٧٤٢ من السفارة البريطانية إلى الخارجية البريطانية بخصوص زيارات الأمير محمد على
- تقرير لامبسون إلى الخارجية البريطانية ١٩٤٣
- تقرير السير والتر سماتر بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٢
- تقرير رقم ٨٧٤٣ تحت رقم ٤١٣٢٧ / ٣٧١ بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٤، محفوظات
الخارجية البريطانية
- برقية رقم ٣٥١ / ٤١٣٢٦ / ٣٧١
- برقية رقم ٣٩٣ / ٤١٣٢٧ / ٣٧١
- تقرير رقم ١٢٠٨ مسجل برقم ٤١٣٢٧ / ٣٧١
- برقية من السفارة البريطانية تيرنستون إلى وزارة الخارجية في لندن تحت رقم
٣٠ / ٤١٣٣٣ / ٣٤٦٤
- برقية من الوزير الأمريكي المفوض في مصر إلى وكيل وزارة الخارجية
- مذكرة إلى مدير مكتب شئون الشرق الأدنى وأفريقيا "هند رسون" بتاريخ ٢١ نوفمبر
١٩٤٥
- وثيقة رقم ٣٠٨ من تشرشل إلى روسفيلد، ٢٠ فبراير ١٩٤٤
- تقرير من السفير البريطاني إلى لندن رقم ٧٢ / ١١١٦ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤٥
- نص تقرير على الموقف العام من السفير البريطاني
- برقية من السفير البريطاني إلى لندن رقم ٤٧ / ٢٧ / ٢٤٠
- برقية من السفارة البريطانية إلى لندن تحت رقم ٥٩٣٢٢، ٢٨٠٥ بتاريخ ١٥ يونيو
١٩٤٧
- تقرير السير "رونالد كامبل" إلى السير وليام استر انج الوكيل الدائم لوزارة الخارجية،
وثيقة رقم ٨٠٣٤٧ / ٣٧١ ملفات الخارجية البريطانية - خطاب موجه
- برقية رقم ١٥٧٠ بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٠، رقم السجل JE1192/379

- برقية من الخارجية البريطانية إلى السفارة في القاهرة، سري، ١١ أغسطس ١٩٥٠
- برقية من الخارجية الأمريكية إلى الخارجية البريطانية رقم ٤٦٦ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٥١، سري
- تقرير كتبه القلم المخصوص (البوليس السياسي) سري للغاية، مسجل في السفارة البريطانية تحت رقم ١٦٧/ ١٠١٩
- برقية عبارة عن نص خطاب من القائم بالأعمال البريطاني (واشنطن) إلى وزير الخارجية البريطانية موريسون ١٠٥٣/ ٦٢/ ٥١ ز رقم ٣٨٣ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٣
- تقرير من السفير البريطاني إلى وزير الخارجية استيفنسون إلى وزير الخارجية رقم ١٠/ ٨/ ١٠٤
- برقية من السفير الأمريكي رقم ١٠، ١٩٣، أغسطس ١٩٥١
- برقية من السفارة البريطانية إلى وزارة الخارجية عن قيام بريطانيا بتوريد سلاح لإسرائيل بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٠ - سري
- وثيقة رقم ٣٧
- برقية من السفير البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٤٨ عاجل
- برقية من القيادة العامة البريطانية إلى وزارة الدفاع البريطانية في لندن بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥١، سري للغاية
- نص خطاب من القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية، وثيقة رقم ٤٩
- برقية من السفارة البريطانية في باريس بشأن مقترحات نوري السعيد، وثيقة رقم ٦١
- برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية أرسلها توماس راب في المكتب البريطاني للشرق الأوسط بفايد - ملف رقم ٩٦٨٣١ ردأ على برقية القاهرة رقم ٦٦
- برقية رقم ١٢٥٠ من ملفات وزارة الدفاع الإشارة ٦١٠/ ٨٩
- نص مذكرة حول تحليل الموقف الأمريكي في مصر، الحقيبة السرية
- مذكرة من رؤساء هيئة أركان حرب إلى الجنرال إليوت، ضابط الاتصال البريطاني سري للغاية / من وزارة الدفاع بلندن

- برقية من السفير البريطاني إلى وزارة الخارجية، ملف رقم ٣٧١ بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥١
- برقية من السفارة البريطانية إلى واشنطن بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥١
- تقرير ١٠٤ / ١٠١٨ من السفير البريطاني إلى وزير الخارجية البريطاني
- تقرير من كامبل إلى وزير الخارجية رقم ٢٣/٥٠ نوفمبر ١٩٥٢ .

وثائق عربية منشورة

- القضية المصرية - المطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٥٥
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ - ١٩٥١، القاهرة ١٩٥١ .
- الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ المجلد الأول (وثيقة ٣)
- بيان من وزارة الشئون الاجتماعية - الإدارة العامة للعمل، تقويم النقابات والاتحادات العمالية في ج م ع
- محمود فهمي النقراشي، بيانات حضرة صاحب الدولة، محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن، القاهرة، أغسطس ١٩٤٧
- خطاب الكسندر كاد وجان أمام مجلس الأمن جلسات، ٥، ١١ أغسطس ١٩٤٧ (منشورة بالأهرام عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧)
- جمهورية مصر، رئاسة مجلس الوزراء - السودان من ١٣ فبراير ١٩٤١ - ١٢ فبراير ١٩٥٣، المطبعة الأميرية ١٩٥٣
- فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية ج١، دار الكتب مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر - القاهرة ١٩٦٩
- ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، جزآن - القاهرة اصدار مركز دراسات الشرق الأوسط - الهيئة العامة للاستعلامات

رابعاً: المذكرات والذكريات

١. إبراهيم طلعت: أيام الوفد الأخيرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م.
٢. إبراهيم فرج: ذكرياتي السياسية، أعداد حسنين كروم، مكتبة الحياة، القاهرة ١٩٨٤س
٣. إبراهيم عبد الهادي: مذكرات منشورة في روز اليوسف، أغسطس ١٩٨٢
٤. إسماعيل صدقي: (مذاكرتي) - دار الهلال ط ١ ١٩٥١
٥. أنثوني أيدن : النصي الكامل لمذكرات انتوني ١٩٥١ - خيري حماد دار ومكتبة الحياة ببيروت ١٩٦٠ -، القسم الأول، الثاني ١٩٥٧ أيدن ترجمة
٦. حافظ محمود: أسرار الماضي ١٩٠٧ - ١٩٥٢ بروز اليوسف ١٩٧٣
٧. حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية، دار الشهاب، بدون تاريخ
٨. حسن طلعت: (لواء) مذكرات، منشورة تحت عنوان في خدمة الأمن السياسي، مطبعة الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٣،
٩. حسن يوسف: القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢
١٠. خالد محي الدين: والآن... أتكلم
١١. شريف العبد (لواء): مذكرات منشورة في الأخبار أعداد يناير ١٩٦٧
١٢. صلاح الشاهد: ذكرياتي بين عهديين ط ٢، دار المعارف، دار الشعب ديسمبر ١٩٧٤
١٣. صلاح نصر: "الصعود" ج ١، يوليو ١٩٩١
١٤. صليب سامي: ذكريات سياسية ، القاهرة ١٩٥٢
١٥. عبد الرحمن عزام: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية ج ١، المكتب المصري الحديث
١٦. عبد الرحمن الرافعي: مذكراتي ١٨٨٩ - ١٩٥١، القاهرة، أخبار اليوم، الطبعة الثانية، سبتمبر ١٩٨٩
١٧. عبد العزيز علي: الثائر الصامت، دار المعارف ط ١٩٧٨

١٨. عبد المغني سعيد أسرار السياسة المصرية، كتاب الحرية (٥) القاهرة ١٩٨٩
١٩. عبد الفتاح حسن: ذكريات سياسة ج ١، ١٩٥٠-١٩٥٢، دار الشعب ديسمبر ١٩٧٤
٢٠. كريم ثابت: ملك النهاية ٠٠ فاروق كما عرفته ج ١ / عشر سنوات مع فاروق ج ٢ دار الشروق يناير ٢٠٠٠
٢١. كمال الدين رفعت مذكرات حرب التحرير الوطنية، أعداد مصطفى طيبة، القاهرة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٨
٢٢. كمال عبد الرؤف: الدبابات حول القصر،
٢٣. مرتضى المراغى: مذكرات منشورة بمجلة أكتوبر أعداد ٤٨٤، ٤٨٦ فبراير ١٩٨٦، مايو ١٩٨٦
٢٤. محمد إبراهيم إمام (لواء) مذكرات منشورة في الجمهورية، يناير ١٩٥٦
٢٥. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ٣ أجزاء ١٩٣٦-١٩٥٢ دار المعارف ١٩٧٧
٢٦. محمد التابعي من أسرار الساسة والسياسين، كتاب الهلال، القاهرة ١٩٥٧
٢٧. محمد يوسف الجندي: مسيرة حياتي حتى ١٩٦٤ دار الثقافة الجديدة، جزء أول، الطبعة الأولى ٢٠٠٠
٢٨. محمد الجوادى: مذكرات الوزراء (على مشارف الثورة)

مذكرات أجنبية منشورة و مترجمة:

- تشرشل (ونستون): مذكرات ترجمة محمد شلبي، القاهرة ١٩٧٠
- كيلرن (لوود): مذكرات ترجمة كمال عبد الرؤف

خامسا: الدوريات

- أخبار اليوم، ١٩٤٩، ١٩٤٦-١٩٥٣
- أخبار الأسبوع، ١٩٤٩، ١٩٥١-١٩٥٢-١٩٥٠
- الأخبار المصورة، ١٩٤٩
- الأساس، ١٩٥٠، ١٩٥١

- الأهرام ١٩٤٢، ١٩٤٠، ١٩٣٩،، ١٩٤٦-١٩٤٧-١٩٤٨-١٩٤٩-١٩٥٠ -
١٩٥١-١٩٥٢-١٩٧٣ ١٩٧٦ ١٩٨٦
- الأمة، ١٩٤٧
- الاشتراكية ١٩٥٠-١٩٥١
- البلاغ ١٩٣٩،، ١٩٤٢-١٩٤٤، ١٩٤٩، ١٩٤٧، ١٩٥٠-١٩٥٢
- الجمهور المصري، ١٩٥٢
- الجمهورية، ١٩٥٢
- الزمان، ١٩٥١، ١٩٥٠ -
- الشعب الجديد، ١٩٥١
- الدعوة، ١٩٥١
- الدستور، ١٩٤٠ -
- السياسة، ١٩٥٠
- الكاتب، ديسمبر ١٩٥٠، ١٩٥١
- الصور، ١٩٤٠-١٩٤١ ١٩٥٠ ١٩٥٢ ١٩٧٨ ١٩٨١
- الصور الأسبوعية ١٩٥١
- الملايين، ١٩٥١
- المصري، ١٩٤٢، ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢
- المقطم، ١٩٣٩،، ١٩٤١ ١٩٤٥-، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢
- الكتلة، ١٩٥٠
- الوقائع المصرية، ١٩٥٠-١٩٥١
- بنت النيل، ١٩٥١
- روز اليوسف، ١٩٤٧،
- ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٧٢، ١٩٥٢، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٢
- صوت الأمة، ١٩٥٠
- مصر الفتاة، ١٩٥١
- مجلة أكتوبر، ١٩٨٦

- مجلة الشرق الأوسط ١٩٧٥
- وادى النيل ١٩٥٢ .
- دوريات أجنبية: 1951 New York times
- سادساً: الدراسات والمؤلفات العربية
- إبراهيم أحمد شلبي: تطور النظم السياسية والدستورية في مصر، دار الفكر العربي مارس ١٩٧٤
- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية - السورية ١٩٤٣-١٩٥٨ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٨
- إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية، القاهرة ١٩٥٧
- إبراهيم محمد محمد: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨ ط ١٩٩٨
- أحمد بماء الدين: فاروق ملكا ١٩٣٦-١٩٥٢، كتاب روز اليوسف بدون تاريخ
- أحمد حسين: قضية التحريض على حريق مدينة القاهرة ١٩٥٢ ط ١
- أحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ دار المعارف ط ١، ١٩٨٢
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: (محاضرات) العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٦ معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨ ط ٢
- مشكلة قناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٧
- أحمد عطية الله: حوليات العالم المعاصر، أحداث وخفايا وأسرار عام ١٩٥٢، دار الشعب ١٩٧٤
- أرسكين تشايلدرز: الطريق إلى السويس، ترجمة حسين الحوت، عبد الفتاح البكري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٢
- أنور عبد الملك: نمضة مصر - تكون الفكر والأيدولوجية في نمضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢
- أمين سعيد: تاريخ مصر السياسي، القاهرة ١٩٥٩
- أمين عز الدين: تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩٢٩-١٩٣٩، دار الشعب ١٩٧٢

- أنور السادات: صفحات مجهولة..... القاهرة بدون تاريخ
- بن خلدون ساطع الحصري:، حولية الثقافة العربية السنة الرابعة ١٩٥٢ - ١٩٥٣
- تمام هماد تمام: السياسة المصرية تجاه السودان ١٩٣٦-١٩٣٩، الهيئة العامة للكتاب ط ١٩٩٩
- جمال سليم: قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢، القاهرة، مؤسسة دار الشعب ١٩٧٥
- جيفري أرنسون: سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر ١٩٤٦-١٩٥٦ ترجمة السيد أمين شلبي، القاهرة ١٩٩٦
- جورج لونزوسكي: الشرق الأوسط في الشئون العالمية
- جلال يحيى: العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٠
- جلال يحيى - خالد نعيم: الوفد المصري ١٩١٩ - ١٩٥٢، ط ١٩٨٤
- جلال يحيى: أصول ثورة يوليو ١٩٥٢، دار الشعب ط ١٩٦٥، ٢
- جلال الدين الحمامصي: معركة نواحة الحكم، ٤ فبراير ١٩٤٢، يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٧
- جمال الشرفاوي: أسرار حريق القاهرة من الوثائق السرية البريطانية دار شهدي للنشر، القاهرة ١٩٨٥
- (حريق القاهرة، قرار اتقام جديد، دار الثقافة ١٩٧٦)
- حافظ محمود: ذكريات المارك في الصحافة والسياسة والفكر بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ كتاب الجمهورية، العدد الأول، أبريل ١٩٦٩
- حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ج ٢، دار المستقبل العربي ١٩٨٤
- حلمي سلام: نهاية ملك ٠٠ فاروق ط ٢ دار الهلال يوليو ١٩٩٩ .
- حسن عبد الرازق محمد: أزمة الاقتصاد المصري
- رفعت السعيد: تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧ - ١٩٦٥ الوحدة - الانقسام - الحل، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦
- أحمد حسين - كلمات ومواقف العربي للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٧٩ .
- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة، نوفمبر ١٩٧٦ .

- صفحات من تاريخ مصر، رؤية للعلاقات بين التاريخ و السياسة
- مصطفى النحاس، السياسي والزعيم المناضل، دار القضايا بيروت
- رأفت غنيمي الشيش تاريخ العرب المعاصر ط ٢ ٢٠٠٢
- رول ماير : الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦* ١٩٥٢، بحث في الطابع العلمي والسياسي للمنهج - مترجم في أمستردام ١٩٨٥
- رضا أحمد شحاته: تطور واتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء حرب السويس، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥
- رفعت السعيد: تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة، نوفمبر ١٩٧٦
- رءوف عبد - كة العمالية في مصر ١٨٩٩-، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٨
- راشد البراوي. حقيقة الانقلاب الأخيرة في مصر - النهضة المصرية ١٩٥٠ .
- ريتشارد ميتشل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان ط ١
- زكريا سليمان بيومي: الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، القاهرة ١٩٧٩
- سامى أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية ١٩٣٧-١٩٥٢، مدبولى ١٩٨٧
- سيرانيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ترجمة دكتور عسطف عبس
- الهادي علام دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د٥ ت٠
- سعد زغلول فؤاد: معركة القناة وحرب العصابات، القاهرة، ١٩٥٦ ط ١٠
- سيد مرعي: أوراق سياسية ج ١، ط ١٩٧٨٢
- سيف الدين الغزالى: الوفد والاشتراكية ط ٢، مدبولى ١٩٧٧
- شهدى عطية: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦، ط ١، ١٩٥٧ .
- صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠
- صبري أبو المجد: سنوات ما قبل الثورة ج ١ ط ١ ١٩٨٩ .
- صلاح عيسى: محاكمة فؤاد سراج الدين باشا - ط ١، القاهرة يناير ١٩٨٣
- صلاح الدين البستاني: الصحافة السرية البريطانية خلال الاحتلال في منطقة قناة السويس ١٩٥١-١٩٥٢ ط ١ دار العربي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ معركة القناة كما شهدتها

- صلاح عزام: مصطفى النحاس ٠٠ وثائق
- صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس، القاهرة ١٩٧٠
- صلاح العقاد: العرب والحرب العالمية الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٦
- طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ط ١، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢
- عادل ثابت: فاروق الأول، الملك الذى غدر به الجميع، ط ١ أخبار اليوم ١٩٨٩
- عادل عبد الصبور: فاروق ملك مصر والسودان : بداية النهاية - تاريخ مصر ١٩٣٦ - الدار العالية للكتب والنشر ط ١ - ٢٠٠٠
- عاصم الدسوقي: كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ط ١، دار الثقافة الجديدة
- عبد الحائق محمد لاشين: مصريات في الفكر والسياسة
- أضواء على موقف وزارة على ماهر، دراسة مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ع ٢٤ ١٩٧٧
- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ج ٣ ط ١، مكتبة النهضة، القاهرة ١٩٥١
- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ط ٢، القاهرة ١٩٦٤
- عبد العظيم رمضان: صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، ١٩٧٨
- الصراع الطبقي الاجتماعي والسياسي في مصر ١٩٥٢
- المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩ - ١٩٧٩
- عبد الرؤوف أحمد عمرو: العلاقات المصرية الأمريكية، الهيئة العامة للكتاب، ط ١ ١٩٩١
- عبد الوهاب بكر: أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠، دار المعارف ط ١ ١٩٨٣
- عبد الحليم الجندي: البطل أحمد عصمت، من أجل مصر، القاهرة بدون تاريخ
- عبد النعم الغزالي: تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة
- على سلامة: ما لا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس ط ٢، ١٩٨٣

- على الدين هلال: السياسة والحكم في مصر في العهد البرلماني ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧
- علاء الحديدي، وآخرون، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٤، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام
- مصطفى النحاس، دراسة في الزعامة • دار الهلال
- فادية سراج الدين: التحرر الوطني . القضية المصرية في المرحلة الأخيرة من ١٩٥٠ - ١٩٥٤
- عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ١٩٩٥
- فاطمة علم الدين: تاريخ العمال الزراعيين في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧
- فؤاد المرسى: حول الفكرة العربية في مصر، دراسة في تاريخ مصر السياسي المصري المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥
- كولومب مارسيل: تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، ط ١، القاهرة، ١٩٧٢
- لطفي عثمان: محاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية، القاهرة ١٩٤٨
- لطيفة سالم: الصحافة والحركة الوطنية المصرية من ١٩٤٥ - ١٩٥٢، مطبوعات مصر النهضة، مركز وثائق مصر المعاصرة، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧
- فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢) القاهرة، ط ٢ نوفمبر ١٩٩٦ .
- ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي، مكتبة مدهولى ٢٠٠٠
- محمد أنيس: حريق القاهرة، القاهرة ١٩٨٢
- ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢ .
- محمد حسنين هيكل، سقوط نظام • لماذا كانت ثورة يوليو لازمة الشروق ٢٠٠٢
- ملفات السويس، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ط ١ ١٩٨٦
- المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ج ١ ط ٧ يناير ١٩٩٧
- محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، المكتب التجاري للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٧

١٩٧٧ (مقالات) ط ٢ ١٩٨٥

- محمد شفيق غريال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١، القاهرة ١٩٥٢
- محمد زكي عبد القادر: محنة الدستور، ع ٦، دار الشعب، القاهرة
- أقدام على الطريق، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧
- محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، والحياة السياسية المصرية ط ١ دار المعارف، القاهرة ١٩٨٥
- محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٣ - ١٩٥١، القاهرة ١٩٥٢،
- محمد كامل: مصر القذ تحت حكم الشباب،
- محسن محمد: التاريخ السري لمصر، القاهرة دار المعارف ١٩٧٩
- سقط النظام في أربعة أيام، دار الشروق ط ١، ١٩٩٢
- سنة من عمر مصر
- محمد عودة: كيف سقطت الملكية في مصر دار الخيال ط ١ يناير ٢٠٠٠
- محمد عبد الحميد الحناوي، معركة الجلاء ووحدة وادي النيل، ١٩٤٥ - ١٩٥٤، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٨
- محمد جلال كشك: ثورة يوليو الاشتراكية، علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية، ط ٢
- ١٩٨٨ إصدار الزهراء للإعلام العربي
- محمد فهم أمين، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية
- محمد نجيب: مصير مصر، ط ٢، دار ديوان بدون تاريخ
- مجدي نصيف: حريق القاهرة في الوثائق البريطانية، كتاب الهلال ع ٥٤١ يناير ١٩٩٠ -
- محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر، ١٩٤٥ - ١٩٧٠، دار الطليعة بيروت
- ط ١، أبريل ١٩٧١
- مصطفى عبد الغني: الفريسة والصيد، الدور الأمريكي في اغتيال حسن البنا ط ١ ٢٠٠٠
- مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، القاهرة ١٩٥٢
- موسى صبري: قصة ملك وأربع وزارات، القاهرة ١٩٧٣
- ميريت غالي: الإصلاح الزراعي
- نبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٩٦

- نجوى حسين خليل: المجتمع المصري قبل الثورة في الصحافة المصرية من ١٩٤٥ - ١٩٥٢،
الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥
- هدى عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار
المستقبل العربي، ط١ ١٩٨٧
- وجيه عبد الصادق: الملك فاروق وألمانيا النازية، خمس سنوات من العلاقة السرية،
ط١، القاهرة، ١٩٩٢
- وحيد رافت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، القاهرة ط١ ١٩٧٨
- يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام ١٩٧٥
- تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧
- سلسلة كتاب قضايا فكرية. الطبقة العاملة المصرية، التراث-الواقع-آفاق المستقبل، مايو
١٩٨٧م-الكتاب الخامس
- سابعاً: الرسائل العلمية
- أحمد علي حسين قطب: قضايا العمال والموظفين أمام البرلمان المصري
١٩٢٤ - ١٩٥٢، دكتوراه آداب المينا ١٩٩٥
- حلمي أحمد عبد العال شلبي: الحياة البرلمانية في مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ماجستير آداب عين
شمس
- عاصم محروس: دور الطلبة المصري ١٩-٢٧ يناير ١٩٥٢ دكتوراه، غير منشورة، آداب
القاهرة ١٩٧٨
- عائدة السيد سلامة: علاقات مصر بدول المشرق العربي، رسالة دكتوراه آداب عين شمس
١٩٨٥
- عزة وهي، تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر، دراسة تحليلية لأخر برلمان مصري قبل ثورة
١٩٥٢، ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
١٩٧٨ .

- فطين أحمد فريد علي: الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس من وقوع العدوان ٢٦ يوليو حتى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس إشراف أ. د. لاشين، مايو ١٩٨٩
- محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦ وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، دكتوراه آداب عين شمس
- حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير آداب عين شمس ١٩٧٠
- محمد خيرى طلعت: البوليس والأمن السياسي في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢، ماجستير آداب عين شمس
- محمود محمد كامل عطية: العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥١ - ١٩٥٦، رسالة ماجستير، آداب عين شمس ١٩٨٩
- مختار أحمد محمد: مصطفى النحاس رئيساً للوفد ١٩٢٧ - يناير ١٩٥٢، رسالة دكتوراه آداب عين شمس .
- منصور عبد السميع، حزب الكتلة الوفدية، ١٩٤٢ - ١٩٥٣، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس ١٩٨٧ .

الدراسات والمؤلفات الأجنبية

- Issawi, Charles, Egyptian at Mid century, London 1954
- Egypt in Revolution- An economic Analysis Oxford 1963
- Bryson Thomas, American Diplomatic Relations, with the Middle East 1784- 1975, U.S 1977.
- Badeau John: the American Approach to the Arab world (New York 1968).
- Campbell- John: Defence of the middle East. (New York , 1960).
- Hoskins Halford, The Middle East- New York 1954.
- Holling, worth clare, The Arabs and the west (London 1956).
- Kirk , George:The Middle East 1945-1950(London 1954)
- Lugol, Jean:Egypt and World war II , Cairo , 1945 .
- Lacouture. W .S. ,Communism and Nationalism in the Middle East , New York 1956..
- Lenczowski, G, The Middle East in world affairs,(New York 1956)
- Marlowe John:Anglo -Egyptian Relations 1800-1953 (London 1954)

-
- Meyer, G, Egypt and the united states,(Washington 1980)
 - Mohammed Abd El Wahab: Nasser and American foreign policy 1952- 1956
 - Mohres EL Hussini , Soviet- Egyptian Relation 1945-1985
 - Philpi .J. .Baram, the Department of state in the Middle East (1919-1945)
 - Sachar, Howard:Europe leaves the Middle East , London 1974
 - Safran, N.,:Egypt in search political Community , Harvard university press, Cambridge , 1961
 - Tillman , Seth: The united states in the middle East: Interests and obstacles (Indiana university press, Blooming ton, 1982)
 - Torrey , H. Jerdon, Syrian politics and the Mibitory Ohio state university press, 1964s.
 - Vatikiotis ,p.j. the Modern History of Egypt, London ,1976

صدر من هذه السلسلة

- ١ - د. عبد العظيم رمضان: مصطفى كامل في محكمة التاريخ، ط١، ١٩٨٧، ط٢، ١٩٩٤.
- ٢ - رشوان محمود جاب الله: علي ماهر، ١٩٨٧.
- ٣ - د. عبد السلام عبد الحليم عامر: ثورة يوليو والطبقة العاملة، ١٩٨٧.
- ٤ - د. محمد نعمان جلال: التيارات الفكرية في مصر المعاصرة، ١٩٨٧.
- ٥ - د. علي عبد السميع الجنزوري: غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى، ١٩٨٧.
- ٦ - لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج١، ١٩٨٧.
- ٧ - د. عبد المنعم ماجد: هؤلاء الرجال من مصر، ١٩٨٧.
- ٨ - د. علي بركات: رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، ١٩٨٧.
- ٩ - د. محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، ١٩٨٧.
- ١٠ - محمود فوزي: توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، ١٩٨٧.
- ١١ - شكري القاضي: مائة شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٧.
- ١٢ - د. نبيل راغب: هدى شعراوي وعصر أكتوبر، ١٩٨٨.
- ١٣ - د. عبد العظيم رمضان: أكاذيب الاستعمار المصري للسودان: رؤية تاريخية، ط١، ١٩٨٨، ط٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الولاة من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٨٨.
- ١٥ - د. علي حسن الخربوطلي: المستشرقون والتاريخ الإسلامي، ١٩٨٨.
- ١٦ - د. حلمي أحمد شلبي: فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢)، ١٩٨٨.
- ١٧ - د. محمد نور فرحات: القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني، ١٩٨٨.
- ١٨ - د. علي السيد محمود: الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية، ١٩٨٨.
- ١٩ - د. أحمد محمود صرابون: مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، ١٩٨٨.
- ٢٠ - د. محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، ١٩٨٨.
- ٢١ - د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج١، ١٩٨٨.
- ٢٢ - جمال بدوي: نظرات في تاريخ مصر، ١٩٨٨.
- ٢٣ - د. توفيق الطويل: التصوف في مصر إبان العصر العثماني، ج٢، ١٩٨٨.
- ٢٤ - د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ - ١٩٣٦، ١٩٨٩.

- ٢٥- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج١، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٨٩.
- ٢٦- د. سعيد إسماعيل علي: تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة، ١٩٨٩.
- ٢٧- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج١، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨- ألفريد ج. بتلر: فتح العرب لمصر، ج٢، ترجمة محمد فريد أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، ١٩٨٩.
- ٣٠- د. حلمي أحمد شليبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي، ١٩٨٩.
- ٣١- شكري القاضي: خمسون شخصية مصرية وشخصية، ١٩٨٩.
- ٣٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج٢، ١٩٨٧.
- ٣٣- د. خالد محمود الكومي: مصر وقضايا الجنوب الأفريقي: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، ١٩٨٩.
- ٣٤- د. يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، ١٩٩٠.
- ٣٥- عبد الحميد توفيق زكي: أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، ١٩٩٠.
- ٣٦- هاملتون جب، هارولد بوين: المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.
- ٣٧- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، ١٩٩٠.
- ٣٨- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٩٩٠.
- ٣٩- د. جميل عبيد: قصة احتلال محمد علي لليونان ١٨٢٤ - ١٨٢٧، ١٩٩٠.
- ٤٠- د. عبد المنعم الجميعي: الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، ١٩٩٠.
- ٤١- د. رفعت السعيد: محمد فريد الموقف والمأساة، رؤية عصرية، ١٩٩١.
- ٤٢- محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ١٩٩٠.
- ٤٣- إبراهيم عبد العزيز: رحلة في عقول مصرية، ١٩٩٠.
- ٤٤- د. محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، ١٩٩١.
- ٤٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج١، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩١.
- ٤٦- د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٩، ١٩٩١.
- ٤٧- د. لطيفة محمد سالم: تاريخ القضاء المصري الحديث، ١٩٩١.

- ٤٨- د. زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، ١٩٩١.
- ٤٩- د. عبد العظيم رمضان: العلاقات المصرية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٩، ١٩٩٢.
- ٥٠- د. سهير إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا والوطنية ١٩٤٦ - ١٩٥٤، ١٩٩٣.
- ٥١- تحرير: عبد العظيم رمضان: تاريخ المدارس في مصر الإسلامية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة في أبريل ١٩٩١)، ١٩٩٢.
- ٥٢- د. إلهام ذهني: مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، ١٩٩٢.
- ٥٣- د. محمد كمال الدين عز الدين: أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة، ١٩٩٢.
- ٥٤- د. محمد عفيفي: الأقباط في مصر في العصر العثماني، ١٩٩٢.
- ٥٥- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٢، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- د. حلمي أحمد شلبي: المجتمع الريفي في عصر محمد علي: دراسة عن إقليم المنوفية، ١٩٩٢.
- ٥٧- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر الإسلامية وأهل الذمة، ١٩٩٢.
- ٥٨- د. إبراهيم عبد الله المسلمي: أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة، ١٩٩٣.
- ٥٩- د. عبد السلام عبد الحليم عامر: الرأسمالية الصناعية في مصر من التمهيد إلى التأميم ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٩٣.
- ٦٠- عبد الحميد توفيق زكي: المعاصرون من رواد الموسيقى العربية، ١٩٩٣.
- ٦١- د. عبد العظيم رمضان: تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، ١٩٩٣.
- ٦٢- لمعي المطيعي: هؤلاء الرجال من مصر، ج ٣، ١٩٩٣.
- ٦٣- د. سيدة إسماعيل كاشف، د. جمال الدين سرور، د. سعيد عبد الفتاح عاشور: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر الإسلامية، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- د. محمد نعمان جلال: مصر وحقوق الإنسان بين الحقيقة والافتراء، دراسة وثائقية، ١٩٩٣.
- ٦٥- د. سهام نصار: موقف الصحافة المصرية من الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩١٧، ١٩٩٣.
- ٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: المرأة في مصر في العصر الفاطمي، ١٩٩٣.
- ٦٧- تحرير: عبد العظيم رمضان: مساعي السلام العربية الإسرائيلية، الأصول التاريخية (أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس في أبريل ١٩٩٣).
- ٦٨- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٣، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- د. محمد أبو الإسعاد: نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية ١٨٨٦ - ١٩٥١، ١٩٩٣.
- ٧٠- أ. س. تروتون: أهل الذمة في الإسلام، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.

- ٧١- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ١، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢- د. أمينة أحمد إمام: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧هـ)، ١٩٩٤.
- ٧٣- د. رءوف عباس حامد: تاريخ جامعة القاهرة، ١٩٩٤.
- ٧٤- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج ١: في العصر الفرعوني، ١٩٩٤.
- ٧٥- د. سلام شافعي محمود: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، ١٩٩٥.
- ٧٦- د. سعيد إسماعيل علي: دور التعليم المصري في النضال الوطني زمن الاحتلال البريطاني، ١٩٩٥.
- ٧٧- وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج ٤، ترجمة وتعليق د. حسن حبشي، ١٩٩٤.
- ٧٨- نعمات أحمد عثمان: تاريخ الصحافة السكندرية ١٨٧٣ - ١٨٩٩، ١٩٩٥.
- ٧٩- فريد دي يونج: تاريخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٥.
- ٨٠- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي ١٨٨٢ - ١٩٠٤، ١٩٩٥.
- ٨١- د. رمزي ميخائيل: تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، ١٩٩٥.
- ٨٢- د. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية، ١٩٩٤.
- ٨٣- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ١، ١٩٩٤.
- ٨٤- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، القسم الأول، ١٩٩٤.
- ٨٥- د. حلمي أحمد شلبي: تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢)، ١٩٩٥.
- ٨٦- د. أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، ١٩٩٥.
- ٨٧- تريفور إيفانز: مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ - ١٩٤٦، ج ٢، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٨٨- عبد الحميد توفيق زكي: النذوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية، ١٩٩٠.
- ٨٩- د. عبد الحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، ١٩٩٥.
- ٩٠- د. نريمان عبد الكريم: معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، ١٩٩٦.
- ٩١- بيكر مانسفيلد: تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال، ١٩٩٦.

- ٩٢- د. نجوى كامل: الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)، ١٩٩٦.
- ٩٣- د. لبيه بيومي عبد الله: قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨)، ١٩٩٦.
- ٩٤- د. سهر إسكندر: الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)، ١٩٩٦.
- ٩٥- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة).
- ٩٦- مالكولم كير: عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠)، ترجمة د. عبد الرؤوف أحمد عمرو.
- ٩٧- د. إيمان عامر: العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ٩٨- د. محمد سيد محمد: هيكل والسياسة الأسبوعية.
- ٩٩- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني)، ج ٢.
- ١٠٠- د. عبد العزيز صالح، د. جمال مختار، د. محمد إبراهيم بكر، د. إبراهيم نصحي، د. فاروق القاضي: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور (تاريخ مصر القديمة)، أعدها للنشر د. عبد العظيم رمضان.
- ١٠١- اللواء مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء عبد المجيد كفاقي، اللواء سعد عبد الحفيظ، السفير جمال منصور: ثورة يوليو والحقيقة الغائبة.
- ١٠٢- د. تيسير أبو عرجة: المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر (١٨٨٩ - ١٩٥٢).
- ١٠٣- د. علي بركات: رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره.
- ١٠٤- د. فاطمة علم الدين عبد الواحد: تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢).
- ١٠٥- د. أحمد فارس عبد المنعم: السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧).
- ١٠٦- د. سليمان صالح: الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
- ١٠٧- دلب هيرو: الأصولية الإسلامية، ترجمة عبد الحميد فهمي الجمال.
- ١٠٨- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٤.
- ١٠٩- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٥.
- ١١٠- البيومي إسماعيل الشرييني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ١.
- ١١١- البيومي إسماعيل الشرييني: مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)، ج ٢.
- ١١٢- د. محمد الجوادي: إسماعيل باشا صدقي.

- ١١٣- د. عز الدين إسماعيل: الزبير باشا ودوره في السودان في عصر الحكم المصري.
- ١١٤- أحمد رشدي صالح: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي.
- ١١٥- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢.
- ١١٦- علاء الدين وحيد: أديب إسحاق عاشق الحرية.
- ١١٧- عبد الرازق إبراهيم عيسى: تاريخ القضاء في مصر العثمانية ١٥١٧ - ١٧٩٨.
- ١١٨- د. البيومي إسماعيل الشربيني: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك.
- ١١٩- حسين محمد أحمد يوسف: النقابات في مصر الرومانية.
- ١٢٠- لويس جرجس: يوميات من التاريخ المصري الحديث.
- ١٢١- د. محمد عبد الحميد الحناوي: الجلاء ووحدرة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤).
- ١٢٢- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٦.
- ١٢٣- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: السيد أحمد البدوي.
- ١٢٤- د. محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن.
- ١٢٥- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٧.
- ١٢٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٨.
- ١٢٧- إبراهيم محمد إبراهيم: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣ - ١٩٥٨.
- ١٢٨- جمال بدوي: معارك صحفية.
- ١٢٩- د. يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الدين المصري (١٨٧٦ - ١٩٤٣).
- ١٣٠- سمير فريد: تاريخ نقابات الفنانين في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧).
- ١٣١- ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو: الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢.
- ١٣٢- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ١.
- ١٣٣- د. ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر، ج ٢.
- ١٣٤- ترجمة: جمال سعيد عبد الغني: الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط عثمانى للدارلدلي.
- ١٣٥- د. محاسن محمد الوفاة: اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجيزة ٦٤٨ - ٩٣٢هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م.
- ١٣٦- تقديم: عبد العظيم رمضان: أوراق يوسف صديق.
- ١٣٧- د. محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.
- ١٣٨- السيد يوسف: الأخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر.
- ١٣٩- محمد قابيل: موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين.

- ١٤٠- طارق عبد العاطي غنيم: سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر (١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ / ١٨١١ - ١٨٤٨م).
- ١٤١- لطفى أحمد نصار: وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك.
- ١٤٢- أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن، ج ٢، ط ٢، ١٩٩٩.
- ١٤٣- د. منيرة محمد الهمشري: دبلوماسية البطالمة في القرنين الثاني والأول ق.م.
- ١٤٤- د. عبد العليم خلاف: كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديو إسماعيل.
- ١٤٥- د. منيرة محمد الهمشري: النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م).
- ١٤٦- د. أحمد عبد الرازق: المرأة في مصر المملوكية.
- ١٤٧- د. رفعت السعيد: حسن البنا: متى... كيف.. لماذا؟
- ١٤٨- د. سمير فوزي: القديس مرقس وتأسيس كنيسة الإسكندرية، ترجمة نسيم مجلي.
- ١٤٩- حسام محمد عبد المعطي: العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر.
- ١٥٠- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها).
- ١٥١- السيد يوسف: جمال الدين الأفغاني والثورة الشاملة.
- ١٥٢- د. محاسن محمد الوقاد: الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٥٣- د. علية عبد السميع الجنزوري: الحروب الصليبية: المقدمات السياسية.
- ١٥٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى.
- ١٥٥- د. عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣).
- ١٥٦- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٣.
- ١٥٧- د. سمير يحيى الجمال: تاريخ الطب والصيدلة في العصر الإسلامي، ج ٤.
- ١٥٨- د. محمد عبد الغني الأشقر: نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨-٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ١٥٩- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج ١.
- ١٦٠- د. محمد فريد حشيش: حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ج ٢.
- ١٦١- سلاطين باشا: السيف والنار في السودان.
- ١٦٢- د. تمام همام تمام: السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٣).
- ١٦٣- محمد سيد العشماوي: مصر والحملة الفرنسية.

- ١٦٤- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة في الفترة: ٢٠ - ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- ١٦٥- سامي سليمان محمد السهم: التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٦٦- السيد يوسف: مذكرات معتقل سياسي (صفحة من تاريخ مصر).
- ١٦٧- د. صفى علي محمد عبد الله: الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح العربي إلى نهاية الدولة الإخشيدية.
- ١٦٨- يسري عبد الغني: مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات.
- ١٦٩- د. صفى علي محمد عبد الله: مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى نهاية الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ - ١١٧١م).
- ١٧٠- مجدي عبد الرشيد بحر: القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٣٢هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م).
- ١٧١- محمد رفعت الإمام: تاريخ الجالية الأرمنية في مصر في القرن التاسع عشر.
- ١٧٢- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ١.
- ١٧٣- فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢.
- ١٧٤- د. أحمد عبد الحليم دراز: مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع ق.م.
- ١٧٥- عادل إبراهيم الطويل: محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية.
- ١٧٦- د. عبد الحميد حامد سليمان: الملاحة الدولية في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨).
- ١٧٧- لواء د. صلاح سالم: سياسة مصر العسكرية إزاء حروب الشرق الأوسط.
- ١٧٨- د. سحر علي حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر.
- ١٧٩- د. عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م).
- ١٨٠- د. عبد العظيم رمضان: الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس.
- ١٨١- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ١).
- ١٨٢- ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي: الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد، ج ٢).
- ١٨٣- شاهد على العصر: مذكرات محمد لطفي جمعة.
- ١٨٤- ياسر عبد المنعم محاريق: المتوفية في القرن الثامن عشر.
- ١٨٥- د. أحمد سيد أحمد: تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري.
- ١٨٦- د. أحمد صبحي منصور: العقائد الدينية في مصر الإسلامية (بين الإسلام والتصوف).

- ١٨٧- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ١.
- ١٨٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك (١٢٥٠-١٥١٧م)، ج ٢.
- ١٨٩- عرفة عبده علي: يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م.
- ١٩٠- د. عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (١٩٥١-١٩٦٣م).
- ١٩١- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ١.
- ١٩٢- د. محسن علي شومان: اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر، ج ٢.
- ١٩٣- د. عبد الله شحاتة: الإمام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي.
- ١٩٤- د. فتحي الصنفاوي: تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية.
- ١٩٥- د. نريمان عبد الكريم أحمد: مجتمع أفريقيا في عصر الولاة.
- ١٩٦- د. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢-١٩١٤).
- ١٩٧- د. عبد الحميد زايد: القدس الخالدة.
- ١٩٨- د. عادل عبد الحافظ حمزة: العلاقات السياسية بين الدولة الأيوبية والإمبراطورية الرومانية المقدسة زمن الحروب الصليبية.
- ١٩٩- د. بهاء الدين إبراهيم: المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية.
- ٢٠٠- تحرير د. عبد العظيم رمضان: تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية من ٢٢-٢٣ أبريل ١٩٩٨).
- ٢٠١- سميرة فهمي على عمر: إمارة الحج في مصر العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨.
- ٢٠٢- د. ماجدة محمد محمود: المندوبون الساميون في مصر.
- ٢٠٣- فتحي أبو طالب: الصراع الدولي على عدن والدور المصري.
- ٢٠٤- د. مرفت صبحي غالي: العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا (١٩٣٥-١٩٤٥).
- ٢٠٥- السيد محمد أحمد عطا: تاريخ الغربية وأعمالها في العصر الإسلامي (٢١-٥٦٧هـ/ ٦٤٢-١١٧١م).
- ٢٠٦- سليم خليل نقاش: مصر للمصريين، ج ٩.
- ٢٠٧- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: الظاهر بيبرس.
- ٢٠٨- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ١.

- ٢٠٩- لواء د. كمال أحمد عامر: الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، ج ٢.
- ٢١٠- د. سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرس والحروب الصليبية.
- ٢١١- د. علية عبد السميع الجنزوري: إمارة الرها الصليبية.
- ٢١٢- شلبي إبراهيم الجميلي: العامة في مصر في العصر الأيوبي (٥٦٧-٥٦٨هـ / ١١٧١-١٢٥٠م).
- ٢١٣- عثمان علي محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي وأثرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (٦٤٨-٦٩٣٢هـ / ١٢٥٠-١٥١٧م).
- ٢١٤- د. علية عبد السميع الجنزوري: النفور البرية الإسلامية على حدود الدولة البيزنطية في العصور الوسطى.
- ٢١٥- د. إصلاح عبد الحميد ربحان: الفتح الإسلامي لمدينة كابول (٣١١هـ / ٦٥١م).
- ٢١٦- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج ١.
- ٢١٧- د. سيد عشاوي: العيب في الذات الملكية (١٨٨٢-١٩٥٢).
- ٢١٨- د. السيد محمد أحمد عطا: إقليم الغربية في عصر الأيوبيين والمماليك (٥٦٧-٩٣٢هـ / ١١٧١-١٥١٧م).
- ٢١٩- د. عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء ملكرات سعد زغلول.
- ٢٢٠- د. حمادة حسني أحمد محمد: التنظيمات السياسية لثورة يوليو.
- ٢٢١- ونستون تشرشل: حرب النهر، ترجمة عز الدين محمود.
- ٢٢٢- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢٢ق.م)، ج ١.
- ٢٢٣- د. عبد الحميد زايد: مصر الخالدة (مقدمة في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور حتى عام ٢٣٢٢ق.م)، ج ٢.
- ٢٢٤- إعداد وتقديم: د. عبد العظيم رمضان: الدور الوطني للكنيسة المصرية عبر العصور (أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة).
- ٢٢٥- د. سيد محمد موسى حمد: مصر ودول حوض النيل.
- ٢٢٦- د. عبد العزيز محمد الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس.
- ٢٢٧- أمل محمود فهمي: العلاقات المصرية العثمانية على عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢-١٩١٤).
- ٢٢٨- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ١.
- ٢٢٩- ترجمة: د. حسن حبشي: ذيل ولیم الصوري.
- ٢٣٠- د. عز الدين إسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ.

- ٢٣١- د. سمير عبد المقصود السيد: الشوام في مصر منذ الفتح العثماني حتى أوائل القرن التاسع عشر.
- ٢٣٢- د. فرغلي تسن هريدي: الرأسمالية الأجنبية في مصر (١٩٣٧-١٩٥٧)، ج ٢.
- ٢٣٣- محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر.
- ٢٣٤- د. أنتوني سورين عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ١.
- ٢٣٥- د. أنتوني سورين عبد السيد: العلاقات المصرية الأثيوبية، ج ٢.
- ٢٣٦- د. أحمد محمد عبد الحليم دراز: مصر وفلسطين فيما بين القرنين الحادي عشر والثامن ق.م.
- ٢٣٧- تحرير: د. عبد العظيم رمضان: حكومة مصر عبر العصور (أعمال لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢-٢٣ أبريل).
- ٢٣٨- د. سيدة إسماعيل كاشف: الوليد بن عبد الملك (٨٦-٨٩٦/٧٠٥-٧١٥م).
- ٢٣٩- د. سيدة إسماعيل كاشف: عبد العزيز بن مروان.
- ٢٤٠- د. حسين كفاقي: هنري كوربيل الأسطورة والوجه الآخر.
- ٢٤١- د. سليمان محمد حسين: تجار القاهرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر.
- ٢٤٢- د. عبد المنعم إبراهيم الجميعة: عصر محمد علي: دراسة وثائقية.
- ٢٤٣- مصطفى الغرب محمد: محمد حسين هيكل ودوره في السياسة المصرية (١٨٨٨-١٩٥٦).
- ٢٤٤- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ١، الدراسات السياسية.
- ٢٤٥- د. أحمد عبد اللطيف حنفي محمد: المغاربة والأندلسيون في مصر الإسلامية من عصر الولاة حتى نهاية العصر الفاطمي، ج ٢، الدراسات الحضارية.
- ٢٤٦- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ١.
- ٢٤٧- عبده مباشر: ، إسلام توفيق: حرب الاستنزاف، ج ٢.
- ٢٤٨- السيد يوسف: عبد الرحمن الكواكبي رائد القومية العربية وشهيد الحرية.
- ٢٤٩- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ١، العلاقات المصرية البريطانية.
- ٢٥٠- د. محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦، ج ٢، نصوص محاضر المفاوضات.
- ٢٥١- د. عزت قرني: تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي في مصر الحديثة (١٨٣٤-١٩١٤).
- ٢٥٢- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ١.
- ٢٥٣- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٢.
- ٢٥٤- أحمد محمود جمعة: إنشاء جامعة الدول العربية، ج ٣.
- ٢٥٥- د. مرفت أسعد عطا الله: العلاقات بين مصر ولبنان في عهد محمد علي.

- ٢٥٦- د. السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية.
- ٢٥٧- سمير عبد الله سليمان: الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧/٩٦٩-١١٧١م).
- ٢٥٨- د. محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية.
- ٢٥٩- د. حسن حبشي: تاريخ العالم الإسلامي، ج ٢.
- ٢٦٠- د. محمد مؤنس عوض: رواد تاريخ العصور الوسطى.
- ٢٦١- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ١.
- ٢٦٢- د. عبد الحميد زايد: الشرق الخالد، ج ٢.
- ٢٦٣- أحمد حسين: مذكرات أحمد حسين.
- ٢٦٤- جان إيف إمبور: الإسكندرية ملكة الحضارات، ترجمة فاطمة عبد الله محمود، مراجعة د. محمود ماهر طه.
- ٢٦٥- د. إصلاح عبد الحميد ريحان: هرات من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثاني الهجري.
- ٢٦٦- د. نريمان عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية.
- ٢٦٧- طارق الكومي: أمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع.
- ٢٦٨- المشكلة الفلسطينية وموقف مصر حكومة وشعباً منها (١٩١٧-١٩٣٩).
- ٢٦٩- د. أحمد دراج: المماليك والفرنجة في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، ٢٠٠٧.
- ٢٧٠- محمد قابيل: فرسان اللحن الجميل: الموجي - بليغ - الطويل، ٢٠٠٩.
- ٢٧١- مجدي رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥-١٩٦٩)، ٢٠٠٧.
- ٢٧٢- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ١، ٢٠٠٨.
- ٢٧٣- محمد بن صفصاف: حركة محمد عبده وعبد الحميد بن باديس الإصلاحية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج ٢، ٢٠٠٨.
- ٢٧٤- د. عبد الواحد النبوي: المعارضة في البرلمان المصري (١٩٢٤-١٩٣٦)، ٢٠٠٨.
- ٢٧٥- د. حسام محمد عبد المعطي: العائلة والثروة، البيوت التجارية المغربية في مصر العثمانية، ٢٠٠٨.
- ٢٧٦- جرجس حنين: الأطيان والضرائب في القطر المصري، ٢٠٠٨.
- ٢٧٧- د. عبد الحميد ناصف: دير سانت كاترين في العصر العثماني، ٢٠٠٨.
- ٢٧٨- د. إيمان المهدي: الخبز في مصر القديمة، ٢٠٠٨.
- ٢٧٩- د. باسنت فتحي: تعددية التعليم الابتدائي في مصر ١٩٢٣-١٩٩٣، ٢٠٠٨.
- ٢٨٠- محمد مبروك: الإدارة المالية في عصر محمد علي، ٢٠٠٩.

- ٢٨١- إبراهيم ماضي: زي أمراء المماليك في مصر والشام، ٢٠٠٩.
- ٢٨٢- د. صفاء حافظ: المواني والثغور المصرية من الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الفاطمي، ٢٠٠٩.
- ٢٨٣- د. رضا أسعد: أعيان الريف المصري في العصر العثماني، ٢٠٠٩.
- ٢٨٤- د. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح في صعيد مصر في العصر العثماني، ٢٠١٠.
- ٢٨٥- د. بثينة إبراهيم مرسي إبراهيم: تطور الديانة المصرية القديمة، ٢٠١٠.
- ٢٨٦- زوات عرفان: العلاقات المصرية اليمنية، النصف الأول من القرن التاسع عشر، ٢٠١٠.
- ٢٨٧- د. علي شلبي: مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، ٢٠١٠.
- ٢٨٨- د. عمرو عبد العزيز منير: العمران المصري بين الرحلة والأسطورة، ٢٠١١.
- ٢٨٩- د. محمد عبد الغني الأشقر: الوزارة والوزراء في مصر عصر سلاطين المماليك، ٢٠١١.
- ٢٩٠- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠م، ٢٠١٠.
- ٢٩١- د. أحمد أحمد الحنة: تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، ٢٠١٢.
- ٢٩٢- د. زوات عرفان المغربي: هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١م)، ٢٠١٢.
- ٢٩٣- د. محمود محمد خلف: ثورات المصريين في العصر الفاطمي (٩٦٩-١٠٣٥)، ٢٠١٢.
- ٢٩٤- د. فايز أنور عبد المطلب: الوعي السياسي عند قدماء المصريين، ٢٠١٣.
- ٢٩٥- د. الشيخ الأمين محمد عوض الله: أسواق القاهرة منذ العصر الفاطمي حتى نهاية عصر المماليك، ٢٠١٣.
- ٢٩٦- د. عبد اللطيف فايز: النقل والمواصلات في العصر اليوناني - الروماني، ٢٠١٣.
- ٢٩٧- د. أحمد خفاجة رحيم: الجريمة والقانون في مصر في عصرى البطالمة الرومان ٢٠١٤.
- ٢٩٨- سوزان عبد المحسن: مشروع سيسل رودس الاستعماري وأثره على الهوية الأفريقية "من الكيب إلى القاهرة" (١٨٧١-١٩٢٤)، ٢٠١٤.

وبين يديك العدد الأخير: